

10 CE.

لو بيع هذا الكتاب بوزنه دلاهم
لكان المشتري راجا والبايع مغبونا
وهو من اول كتاب الطهارة الى اخر
كتاب التبعوع وقد احتوى على ما
اختلف فيه الشافعية والحنفية مع
ذكر الادلة لكل منهما فطالعتم الرب
العجاب فيما زاء كن شيقا

الاول
من طريقتي
رضي الله عنه

منه من أسرة كريمة حجة الحبيب نجل
في شهر ديسمبر سنة ١٩٢١



يوجد في طبقات الشافعية لابن السبكي في ترجمة محمد بن محمود الطرازي
 رحمه الله تعالى في كتابه في تاريخ بغداد



۱۰ : در بند اول

رقم الحروف ۷۸ - ۷۹

۱۵۷۷ فقه مشافیر

كتاب المعرفة في فنون يد الإنسان (المجلد الأول)

تم ایضاً ابی علی بن حمید بن محمد السمرقانی

تاریخ تیسری ۷۰۰

عدد ذوات

القياس ١٧

الملاحظات: كنت أريد أن أكتب في ١٠-١١-١٢

بسم الله الرحمن الرحيم مسائل الطباز

مسألة الأولى في تعريف النجاسة ما هي النجاسة هي كل ما ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس والنجاسة هي التي لا ينجس بها غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس والنجاسة هي التي لا ينجس بها غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

قال العيني من يزيل النجاسة من المأكول والمشروب والماء واليابس فليس النجاسة هي المأكول والمشروب والماء واليابس بل هي ما ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

مسألة الثانية في تعريف النجاسة ما هي النجاسة هي كل ما ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس والنجاسة هي التي لا ينجس بها غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

وقد اختلفوا في تعريف النجاسة فمنهم من قال هي كل ما ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس ومنهم من قال هي كل ما ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

حيث لا يفتي عن نجاسة ما لا ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس ولا يفتي عن نجاسة ما لا ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

بقي بعض النجاسة فطعاما مذكرا بالعقل وان لم يكن عين نجاسة ولا أثر مشاهد فهو نجاسة العقل فان العقل لا ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

مستند من الى انه بقي بعض النجاسة فطعاما مذكرا بالعقل وان لم يكن عين نجاسة ولا أثر مشاهد فهو نجاسة العقل فان العقل لا ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

فيما اذا حصلت عليه الظن بزوال النجاسة فانه يجوز في العقل ان يحصل عليه الظن بزوال جرم النجاسة باستعمال العقل ولو اختلف فيه فغيره من النجاسة حيث وقع هذا المثل وان اختلف في ازاله جرم النجاسة مستند من الى انه بقي بعض النجاسة فطعاما مذكرا بالعقل وان لم يكن عين نجاسة ولا أثر مشاهد فهو نجاسة العقل فان العقل لا ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

المنازعة في ازاله النجاسة بالخل من ان لا يكون منيرة لوقوع المساعدة عليها من جهة اخم من ان يكون منارة للنس والملاحة للصل او مناصد لصور المسئلة وقد اشتهرت المسئلة بعارة اخرى فقال لا يجوز ازاله النجاسة الا بالماء عندنا وعندهم يجوز بكل ما ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

وليس المعنى بالجواز وعنه التاميم وعدمه فان اختلف في تعريف النجاسة لم يجرى الاجماع كالواستعمال في النجاسة بالخل او انقلاب انا بالخل فتوارد على محلها في النجاسة فزالته النجاسة

العبارتين الاولى والى الاولى فيها مقابله الاجمال والتفصيل اما الاجمال في تعريف النجاسة في التطهير حيث لم يكن في ازاله اقتران واختلاف فدل على ان الذين

في معنى النجاسة في المأكول والمشروب والماء واليابس فليس النجاسة هي المأكول والمشروب والماء واليابس بل هي ما ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

ادان الدم وادان سب وجوه ادان الماء وادان اما التفصيل فيقول المعنى بالزوال

النجاسة هي كل ما ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس والنجاسة هي التي لا ينجس بها غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

بسم الله الرحمن الرحيم مسائل الطباز

مسألة الأولى في تعريف النجاسة ما هي النجاسة هي كل ما ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس والنجاسة هي التي لا ينجس بها غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

قال العيني من يزيل النجاسة من المأكول والمشروب والماء واليابس فليس النجاسة هي المأكول والمشروب والماء واليابس بل هي ما ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

مسألة الثانية في تعريف النجاسة ما هي النجاسة هي كل ما ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس والنجاسة هي التي لا ينجس بها غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

وقد اختلفوا في تعريف النجاسة فمنهم من قال هي كل ما ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس ومنهم من قال هي كل ما ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

حيث لا يفتي عن نجاسة ما لا ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس ولا يفتي عن نجاسة ما لا ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

بقي بعض النجاسة فطعاما مذكرا بالعقل وان لم يكن عين نجاسة ولا أثر مشاهد فهو نجاسة العقل فان العقل لا ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

مستند من الى انه بقي بعض النجاسة فطعاما مذكرا بالعقل وان لم يكن عين نجاسة ولا أثر مشاهد فهو نجاسة العقل فان العقل لا ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

فيما اذا حصلت عليه الظن بزوال النجاسة فانه يجوز في العقل ان يحصل عليه الظن بزوال جرم النجاسة باستعمال العقل ولو اختلف فيه فغيره من النجاسة حيث وقع هذا المثل وان اختلف في ازاله جرم النجاسة مستند من الى انه بقي بعض النجاسة فطعاما مذكرا بالعقل وان لم يكن عين نجاسة ولا أثر مشاهد فهو نجاسة العقل فان العقل لا ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

المنازعة في ازاله النجاسة بالخل من ان لا يكون منيرة لوقوع المساعدة عليها من جهة اخم من ان يكون منارة للنس والملاحة للصل او مناصد لصور المسئلة وقد اشتهرت المسئلة بعارة اخرى فقال لا يجوز ازاله النجاسة الا بالماء عندنا وعندهم يجوز بكل ما ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

وليس المعنى بالجواز وعنه التاميم وعدمه فان اختلف في تعريف النجاسة لم يجرى الاجماع كالواستعمال في النجاسة بالخل او انقلاب انا بالخل فتوارد على محلها في النجاسة فزالته النجاسة

العبارتين الاولى والى الاولى فيها مقابله الاجمال والتفصيل اما الاجمال في تعريف النجاسة في التطهير حيث لم يكن في ازاله اقتران واختلاف فدل على ان الذين

في معنى النجاسة في المأكول والمشروب والماء واليابس فليس النجاسة هي المأكول والمشروب والماء واليابس بل هي ما ينجس به غيره من المأكول والمشروب والماء واليابس

ادان الدم وادان سب وجوه ادان الماء وادان اما التفصيل فيقول المعنى بالزوال

على طه سم بخار فالكذب نجس ودقائق انه نجاسة والتوب المنافع النجاسة سمي نجاسة
نجاسة وما الطهارة والنجاسة من صفه مضادة صفه نجاسة وقيل نجاسة عنده
نجاسة عن بيان النجاسة وإظهار الحقيقة واما النجاسة الشرعية من عبارة عن حاله حسي
مستند بالنجاسة الحقيقية كانت اسم صفه واما الطهارة الشرعية فقد قلنا الطهارة الحقيقية عبارة
عن صفه مضادة للنجاسة الحقيقية من عبارة عن صفه مضادة للنجاسة الشرعية وان قلنا بالعبارة
عن عدم نجاسة من عبارة عن عدم النجاسة الشرعية ولهم فيه مقامان أحدهما يقولون النجاسة
شرعية سبب عن النجاسة الحقيقية مقرره مرتبه عليها احكام حاشه ويندرون النجاسة
شرعية من جهة اخرى ذكرنا فتساعدا على عدم نجاسة الشرعية قبل نشرع واما الاختلاف في وجه
الافتقار وجد الاتفاق على ان الدات اعني الحاله ووجه الافتقارهم ايضا صفه من القبول
في مقام سبب ثبوت النجاسة الشرعية يقولون اما داخل سببان في طهارة النجس
يقول طهارة نجس فوي من طهارة حدث او مساويه لها وجميعا على ان طهارة حدث لا تحصل غير اما
عدا في طهارة نجس او يقول زائل فيها زائل في طهارة حدث والخل لا يحصل في طهارة الحدث وقد حصل
في طهارة نجس ومعنى اماره الا ان طهارة نجس شملت على ما اشتملت عليه طهارة حدث
مع مزيد او سوا وان ذلك ان طهارة الحدث ازالة نجاسة شرعية وكذلك طهارة حدث ازالة نجاسة
شرعية ونجاسة حدث شملت على ما اشتملت عليه حدث مع مزيد او سوا ويان ثبوت النجاسة
شرعية في نجس ان لما نجس يورود الدم وكذلك التوب ويان ان لما نجس بالدم يورود عليه لم
خلق ما يورود نجسه شي الا ما غير رجه وضعه فالحديث انبات النجاسة في التقيين ونقيها في غير
تقيين وكلاهما دليل ثبوت النجاسة الشرعية فان نجاسة اما صغيرا نجاسة من حيث الحقيقة وافتحه
والشرع لا يورد بيان الواقع والنجاسة في غير المتغير من القلتين فصاعدا فاستراحت جد البحر والشرع
دوا وهو لا يفتي حقه فانه لو بال في القلتين من المقتضا واما حاشا حقيقه واما الذي يفتي بقاءه
النجاسة الشرعية قد دل على ان المنفى والنجاسة الشرعية فثبت ان لما نجس يورود الدم
عنه وقسك ايضا قوله عليه السلام ان بلغ ما قاتل من محل خبثا والاستدلال من وجهين
أحدهما ان لم يمان من تفاصيل الحقائق ونوبها بل بان من احكام الشرعية
دون نجاسة الحقيقية وضوابطها الوجوه الثاني قدر القلتين صلح ضابطا للنجاسة الشرعية
دون نجاسة الحقيقية فدل كلا الوجهين المراد بالنجاسة المنفقه النجاسة الشرعية واما قلنا

ون

سك

من ما شرعا يورود الدم عليه نجس التوب شرعا يورود النجاسة عليه لان الدم
أشبه لقبول الطهارة والنجاسة لما يورود به في توبه عن قبول النجاسة فدل
توبه ما في التوب بطريق الاولى شرعية فترى انقول او خققنا بوث النجاسة في بعض انواع النجاس
شركا في نجاسه الانواع الاخر واذ اخرج الماعلى التوب بامر موثوق في النبوة عن النجاسة حاشا الحاشا
الشرع الاولى ولا يفتل الماعلى ان نجس لمخالطة النجاسة وما زجتها وافتاحه مؤثرة بجز الاستفادار
قدار الما المخرج بالنجاسة من ان يكون نجسا حقيقه ان قلنا ان لمخالطة معنى فيه وبين ان يكون اشبه
لحقيقه واقرب اليها واذ غلبا من معنى الاستدلال لا نجس عند من وحيث حدث ما حيوان الحديث تحليل
المتغير ففسده اصله فدل على ان كمال الاستفادار غير معتبر الوحه ثانيا هو ان ما دون الكشيد من الما اذ وقعت
فيه نجاسة نجس جمعه دفعه واحده ونجاسة ما عدل نجاسة نجس واما نجاسة اكد من نجاسة
نجس واما نجاسة اما بيان ان طهارة نجس مساويه او اقوى منها با معنى المذكور ان استعما الما في اعطاء الحديث
طهارة دليل فوله تعالى ولكن يريد ليطهركم وهو طهارة من حيث انما الحدث فان جعلنا الحدث مانعا
من الصلوة مؤثرا للنجاسة الما لم يفتل استنوت الطهارة وان جعلنا الحدث مانعا للصلوة غير مؤثرا للنجاسة
الما المستعمل صارت طهارة نجس فوي من طهارة الحدث ولا يفتل الما الحدث اقوى لانه مانع من مس
المصنف مطلقا لجميع البدن وكلمه الحدث مالا من المصنف مجلها دون ما عداه من الاعضاء الخيب
عنه من وجهين احدهما ان الحدث عندنا ثابت في جميع البدن ونكتفي به بارة الاعضاء اربعة بعضها فرجع
الاقتراح الى الافتراق في حال المانع لان الحدث عم جميع البدن فنع المس مطلقا لجميع البدن ونجاسة
النجس متخصه بعض الاعضاء فنع المس مجلها ونوردها دون ما عداه من الاعضاء الوجوه الثاني ان
الحدث في الجنابة ونواقض الوضوء بحيث اذا وجد شغل اليد لا يحاله واليد الله المس غاها والمس تقع باليد
عالمنا فثبتنا الامر على الغالب ومنعنا المس مطلقا فلو كانت نجاسة الحدث بحيث اذا وجدت شغل اليد
المس لا يحاله ولم يمنع المس مطلقا لظهور الفرق ولست نجاسة الحدث بحيث اذا وجدت شغل اليد
المس فلم توجه الفرق ولهم في الاعب فراض حاشا الاول قالوا لا نسلم ان لما نجس شرعا يورود الدم
عليه واما الحديث فنسلم ان النجاسة الحقيقية غير مرتبة فلم قائم فثبتت النجاسة الشرعية مرادة فانه يمان
ان يحمل على محل آخر فلا يعين النجاسة الشرعية به ويانه ان الاحتباب بمعنى اقتناع الوضوء
والشرع حكم النجاسة فقوله لا نجسه يصلح لغيره الما المذكور كناية السبب عن المسبب فما
ذكرتم من محل اللفظ نجس وما ذكرنا ما يضا نجس فثبتا مقامان وعليكم الترجيح ويان ان ما ذكرتم

من الحمل مجاز ان الوضع لا يغير للوضع اللغوي لان الاوضاع اللغوية
ذاتها مقيدة وانما لو كانت حاضرة فظهر ان الوضع الشرعي يغير للوضع اللغوي وانما
لاصل الا انما لم يترجم مخالفته حيث تعين الوضع الشرعي طريقا للفهم وبما توجه المجاز طريقا لفهم فغير
حلم لا يميل اذ الوضع لا يبيانه ان النجاسة الشرعية مشاركة للنجاسة الحقيقية مشابها لها في
الحكامها واحكامها والمشاركة جهة المجاز هذا البيان يحتاج الى محملين فمحتاجون الى الترجيح ثم انما ترجح
الحمل الذي دللنا من وجوه ثلثة احدها ان ما ذكرتم من الحمل يختص بمخالفة الاصل بقدر القدر
الثاني ان النجاسة الشرعية لا تعرفها الا المحاسن من القبحا ولا يطاع فيها عامه اهل اللغة والكتابة
النسب من بسبب يعرفها عامه اهل اللغة فيكون ذلك اسبق الى الفهم الثالث ان الحديث
ورد في رواية فانه قيل للشيخ انه يطرح فهذا دم الحيض ولحم الطيب هو في سياق الحديث ان
المقصود من السؤال استنباط الاحكام من جواز الوضوء به وعدمه وحل شره وعدمه فترجح الحمل
الذي ذكرناه في سياق الحديث المستمسك بالثاني في الاعتراض قالوا انتم كلاكتم على ان الوضوء طهارة
عن الحدث مفسرا بامر مانع عن الصلوة مؤثر بنجاسة المتفصل وغير مؤثر بنجاسته ولا نسلم ان الوضوء
طهارة على الوجه المذكور والمنع باعلى روايه محمد بن الحسن ان الماء المستعمل في اعتناء الوضوء طاهر
وهذا يدل على انه لم يثبت في اعضا الحديث نجاسة شرعية والحدث مفسرا بامر مانع متاخر للنجاسة الشرعية
لا تعتقدون ثبوته فلم يكن في الحمل امر مانع من الصلوة اصلا فبطل قولكم ان نجاسة الحدث اقوى
من نجاسة الحدث او مساوية لها لان النساء والرجال يفرقان في شئين متجانسين واما الاستدلال
بسمه الوضوء طهارة في الآية فوجه جوابا لاجد ما انه سمي طهارة مجازا الثاني اننا سلم ان نسميته
طهارة تعين لها الحمل الذي ذكرتموه بل نبين له محملين اخرين احدهما انه طهارة عن الاثام والاوزار
على ما نطق به الحديث في قوله خرجت الخطايا من رؤس ابائكم وقولهم في حديث اخر خرجت
خطاياهم وحيث شئنا مع الماء الثاني انه طهارة بمعنى تركية النفس وتصفيته عن الاوصاف المذمومة
من الغضب والحقد وغيرهما المستمسك بالثالث في الاعتراض نقول سلمنا ان طهارة الحدث
اقوى من طهارة الحدث او مساوية لها ولكن لم قلتم اذ لم يخل طهارة الحدث بغير الماء لا يحمل طهارة
الحدث بغير الماء وبيانه ان النجاسة الشرعية هي النجاسة الحقيقية ثبوتها وانتفاء
فثبت اذا وجدت وتزول اذا زالت فثبت ان الطهارة من الحدث معللة بازالة النجاسة الحقيقية
مخالفة بنجاسة الحدث فانها غير مدارة على شئ ثبوتها وانتفاقيها على الظن تعاليمها به

للم اذا كان غير مالا مقتصر واذا كان المقتصر طهارة الحدث منه وانه كانت اقر من
طهارة الحدث او مساوية لها غير متعدي ولو كانا فاما الفهم فانه يفسر اجواب فتق
اذ كان الموضع الاضيق اذ او احتمل ان يكون المجاز انفع اذ اقلية من ذلك لا يفرق بين النوع
شرعي على ان يكون اللفظ متناولا له حقيقة وشرعا شرعا نعم اذا عرف موضع شرعي يدرج على الجملة
معتد لكي يتوجه حمل اللفظ على ذلك الموضوع الشرعي ويكون حله على ذلك الموضع الشرعي اجماعا على
المجاز اللغوي فثبت ثبوت النجاسة الشرعية ونفصل القول في حقيقتها ايضا لا كلام فيقول اجماعا على ان
الحرم نجاسة وليس حاشتها حقيقة فان حمل الحرس وسائر الادب على النجاسة الحقيقية فيها
هو ذلك فقام الدين في منع الشاهد المينة طاهر ولو ورد جزء من المينة عليه كان نجسا وذلك قالوا الانفة
في خوف الشاهد المينة طاهر ولو ورد على جزء من المينة صارت نجاسة وكذا قلتم ذروا جميع
الطهور طاهر سوى الدجاج والماء المتنجس طاهر بالانفاة والمشي في هذه الصور كلها النجاسة الشرعية
وتفصيل القول في حقيقة النجاسة ان الشارع اذا اذبح الحالت هذه التي تحت طائفة اهل العلم كانت اجماعا
قبل هذا القول ويكون تلك الحالة ملاممة للاسباب الموقرة المعظمة كما اذا قال في الحجر الاسود والاقوال
ذلك في غير اصار بالحالة المذكورة فليترجم هذا الوزن ونقول اذا قال الشارع جعلت الحج نجاسة
وجز لها حاله لم تكن ثابتة قبل قوله ويكون تلك الحالة ملاممة للاسباب الموقرة المعظمة كما اذا قال في الحجر الاسود والاقوال
تجدد الاقوال كلما موربه والمذكور في فضل الثوب باثبات الشارع اياها وتبين انها من
النعص باثباتها وملايحتها والحرف ان الحالات يتصور ثبوتها بحسبها باثبات الشارع اياها
وعقود ملامتها باثباتها بحسبها فالحالة الظاهرة في حق الاسباب المعظمة الموقرة مسماة حرمه شرعية
والحالة الظاهرة في حق الاثار المتعارفة للنجاسات المتعارفة مسماة نجاسة شرعية فالحالة المذكورة
مساواة باسم النجاسة حقيقة وشرعا شرعا واذا عرف ذلك نقول اختلف الفقهاء في ان اللفظ اذا دار
بين الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية على ان يحمل ولا خلاف في انه اذا دار بين الحقيقة الشرعية
وسن المجاز اللغوي كان الحمل على الحقيقة الشرعية اجماعا قولكم النجاسة الشرعية مشابها له باسم النجاسة
لغة مجاز اظن انكم لا تذكرون اثبات الاسامي الشرعية وانما انكرها القاضي ونحن وايكم مجمعون على
على ثبوتها ولغة متساوية لها في سائر اللغة مجاز ومع ذلك جعلناها اوصافا شرعية ومستندنا الوضع
نطبق الموضوعات الشرعية على الموضوعات الشرعية فظهر ان النجاسة الشرعية متساوية له باسم النجاسة
حقيقة وشرعا شرعا فقام مقام آخر في الجواب نقول علم ان الحمل مجاز ولكن الحمل الذي ذكرناه

راجع لوجهين احدهما ان اثاره السبب عن السبب غير مطردة فان الارب سبب للولاء ولا يسمى نود
 اثاره السبب عن السبب والشجر سبب للثمره ولا يسمى الثمره شجرة كناية بالسبب عن السبب
 والمشاركه طريق مطردة والغيره وغيره وعليه الظن في الجواز المطرد اكد من عليه الظن في الجواز المنتقص
 لان احتمال الانتقاص من جهة المنتقص قائم في كل صورة الوجهه الثاني ان الحمل الذي ذكرناه
 مشتمل على مزيد فايد يظهر في حق الاحكام والترجيح لمزيد القايده التي تظهر في حق الاحكام اولى
 من الترجيح بالمزيد الذي ذكرناه ونبين القايده في فروع النجاسة الشرعية وازاها في النجاسة الشرعية في الخبر
 فنقول لو قال الشارع في الجموع جعلها نجسه محرمه كان اجتنابها والامتناع عن استصحابها اكد
 مما اذا قال انها محرمه الشرب ظاهره فكذا هنا اذا انتفعت النجاسة الشرعية التي تجس
 المحل حقيقة تناهت داعية الطهين والاجتناب فوالم المقصود من السؤال استنباط الاحكام
 قلنا الطبايع السليمة كافية في استنباط النجاسة الحقيقية والسياسة السليمة في الاحكام على طريق التعرض
 للنجاسة بتواتر وانتقامه في الآدم فيعرف بسيما في الحديث ان تردد دم في الاحكام ما كان لتردد دم
 في النجاسة الحقيقية لان الطبايع السليمة كافية في تعرفها بل كان لتردد دم في النجاسة الشرعية مرادة
 للحديث والمسلك الذي نقول عليه قد ثبت في المحل امور مانع من الصلوة مؤثر في نجاسة المستعمل
 او غير مؤثر بما يدل قواه عليه السلم بلو الشعر وانقوا البشره فان تحت كل شعره جناحه والحديث
 اجاب الغسل وتعليل له باه قائم بالمحل يسمى جناحه والمعنى الثابت في المحل مبني لوجوب الغسل
 والوضوء وكذا وضاه حدنا ان نجاسة شرعية فيصلح حمل التسمية الوضوء والغسل طهاره فيجعلها
 محملا الى ان ينس الختم محملا اخر فوالم انه اسم طهاره بمعنى رفع الاثام قلنا عنصرا بان احدهما
 ان طهاره الاثم لا تسمى طهاره بطلان بل تسمى طهاره عن الاثم الثاني ان الحديث الذي ذكرناه يعبر بالصبي
 والمبالغ والمحنون والعاقلة والاثم يخص بالمبالغ العاقل فكان محمل الحديث راجحا قولكم
 انه طهاره بمعنى تصفيه النفس قلنا الوضوء غير مؤثر بالتصفيه اذا لم يكن عبادة والوضوء عندكم
 ليس عبادة ولهذا ما اعتبرتم فيه النية وكان الصفا لاجل ان الصلاة لا اثر للوضوء كما ان الصفا
 في الصوم اثر للصوم لا اثر للتشرع السابق عليه وسماه الى الصوم اما المسلك الثالث
 فتوعليل طهاره الخبز بالان النجاسة وسياتي الجواب عنه عند ايجام في المسئلة
 طريق اخر في نقول وجد المنتقى في استصحاب هذا الثوب في الصلوة فيجوز
 استصحابه وبيان وجود المنتقى حرمه استصحابه ان احتمال بقا بعض النجاسة قائم او نجاسة

وبغيره فانته وكذا ما اع وبيان احتمال بقا نجاسة قائم لان المسئلة يفرضه فيما اذا حصلت عليه
 ظن بزوال النجاسة وعليه لنزول النجاسة بقا احتمال بقا نجاسة وبيان ان احتمال بقا
 بعض نجاسة مانع من الصلوة اذا كانت النجاسة الشرعية متقية انه مناسب فانه لو فرض ذلك لاحتال
 متقيات مانع من حال الثوب لاستصحابه الدليل من اجتنابه مشتق من الاستصحاب للصلوة فكان مناسباً
 وقد ثبت اعتبارها فيما اذا كان الماء مرد في المسئلة المذكورة في ابتدا المسئلة بمعنى مسئلة الكون وتفضل
 من بينهم فيقول انهم يصورون من الوارد والمورد في الثياب فيقولون لا فرق بين ان يحمل الماء في الاناء
 وينس فيه الثوب وبين ان يحمل الثوب في الاناء وصب الماء عليه ويقولون كلا الطريقين طريق الطهين
 عادة فتحصل بها الطهاره وانما يعرفون من الوارد والمورد في نجاسة الاعضاء فيقولون اذا احاط بعض
 اعضاءه بنجاسة فمسه في الماء يطهر لان ذلك ليس بطريق تطهير عادة وانما طريق تطهير عادة صب الماء على
 العضو وخالفه ابو يوسف واعتبر المورد مطلقا في المراه التي حصل بها الطهين وغرضنا من هذا التفصيل
 بيان المسئلة المذكورة المفروضة في الدور متعينة للقياس عليها ويرد عليه اعتراضان احدهما انتقاص الماء
 فان احتمال بقا بعض النجاسة قائم في الثوب المغسول بالماء واستصحابه حايير ولا بد من نقول الفان بل
 الماء بغيره وطايفه فكان المبلغ في ازالة النجاسة فان رقه الماء والطايفه اذا كان واردا في رقه الماء
 واطايفه اذا كان مورد اوجب ان لا يفرق بينهما وقد فقهتم عنهما المسلك الذي في الاعتراض
 سوال الفرق بين الاصل والفرع وبيان ان الماء الراكد مفر من تفرق النجاسة وانتشارها فيه فانه اذا
 وقعت قطرة دم في ماء راكد ومضت ساعة انقرض في الدم بحيث لا يظهر وليس عدم ظهوره لانعدامه
 في نفسه بل تفرق اجزائه في الماء فان اجزاء الدم تخرج اجزاء الماء فتفرق وتباعد فيصير رايه لا يظهر
 في الحس والعيان بخلاف الماء فان جزاياتها متفصلة فلو وقعت في الماء الجارية نجاسة فجزاياتها كان ما
 قلها وما بعد طاهر لان النجاسة لا تترك الى ما قبلها والى ما بعده ولو ان جرى الماء اقوى من حرك النجاسة
 لان المستقل نجاسة لان النجاسة بعرضيه الانتشار والفرق فيه فظهر ان التراد في النجاسة بتواتر وانتفا
 واذا عرف ذلك نقول الوارد في حكم الجارية فانه لا يختص على المحل بل يابرر عليه تحطيف النجاسة
 وسفصل ما عن المحل والمورد في حكم الراكد انه يختص في المحل فتفرق في اجزاء النجاسة فاختص
 المورد بمزيد احتمال بقا بعض النجاسة فيه وكان احتمال بقا بعض النجاسة في الاصل اظهر في طال القياس
 طريق اخر في نقول ظهوره مانع من بقائه ثابتة بشئ لا تتعدى الماء فانقصر
 عليه وبيان اقتصار النص على الماء ان النص قوله تعالى وانما من الماء ما طهر او قوله عليه السلام انت ابي بكر

رضي الله عنهما في دم المبيض به ثم افرصيه ثم اغسله بالماء فلم يرد نص شامل لجزء الماء وبيان انها تعيد
ان الماء اذا كان مورد النجاسة نجس وانما نجس لمجاوره النجاسة وملاقاها وادان كان وارد الانجس ويدل
طهورا والمجاوره شامله للنجاسة فتجد فيها الحكم فكانت الطهورية تعيد به وهذا توجه اعتراضنا
على تعليل الطهري بالارائه فالارائه طهوريه انما يكون معلله بالارائه اذا كان المستعمل طاهرا حال
المجاوره والملاقاه وادانبت نجاسته لحال الملاقاه كانت الطهورية تعيد به وتوجه على هذه الطهريه
مسألة في الاعتراض الاول ان هذا تسليم على الحكم ان طهوريه الماء عن الحبث حكم شرعي
فان التعيد انما يفرض في الاحكام الشرعيه دون الحقائق والقضايا ولا يسلم ان الحكم ان طهوريه الماء
عن الحبث حكم شرعي **المسألة** الثاني سلمنا ان المورد نجس مطلقا سواء كان المورد ثوبا او ماء ولكن
لم قلنا ان طهاره الماء وارد ان يكون تعيد به وبيانه ما ذكرناه في الطهريه الاولى ان المورد كالماء لا يخصص
تميزا لاحتمال بقاء بعض النجاسة في البلل فظهر الفرق بين الوارد والمورد **المسألة** الثالث سلمنا
انه لا فرق بين الوارد والمورد ولكن لم قلنا ان طهاره الوارد يكون تعيد به بل عكس ونقول نجاسة المورد
تعيد به وحرف الكلام انه اذا صب الماء في ثوب وغسل فيه الثوب وغسل مرارا يزيل الاستنقار
كما يزيل اذا طرح الثوب في الاناء وصبت الماء عليه وغسل وجس نجاسته مورد التعيد به
المسألة الرابع سلمنا ان طهوريه الماء عن الحبث تعيد به ولكن لم قلنا انها تقتصر على الماء وبيانه
ان التعيد في القياس بطريق تعديده المعنى وليس القياس منحصر في تعديده المعنى فان من طرق
القياس في الفارق فان الشارع لو نص على طهوريه ما كان الحكم به ما عداه من المياه فالحل ينزل
من المأمنه المأمور الماء بطريقه اخرى الحل المنفصل نجسا فيكون المنفصل نجسا وبيانه
ان الحل المنفصل انما صار نجسا لامتنزاج النجاسة به وذلك وجود في المنفصل فكون نجسا وخرج
عليه الماء فانما لا نسلم ان المنفصل في حاله التي تعلم بطهاره الثوب فيها نجس بل هو طاهر وبيرد
عليه **مسألة** في الاعتراض **المسألة** الاول لا نسلم ان المنفصل نجس بمعنى انضافه بالنجاسة
الحقيقه والشرعيه بل هو نجس بمعنى انه مجاور للنجاسة واذ اخذتم بذلك فمحصل الكلام
ان المنفصل مجاور فكون المنفصل مجاورا للنجاسة وحرف الكلام انه وهو باطل فان من ضروره
لخروج النجاسة واسقاطها الى المنفصل ان يكون المنفصل مجاورا للنجاسة وحرف الكلام ان المسأله
مفروضه فيما اذا حصلت عليه الظن بزوال نجاسه وخروجها عن المحل فدعوى بقاء بعض
النجاسة في المحل منافية مع المسأله **المسألة** الثاني في الاعتراض سلمنا ان المنفصل نجس

فلم قلنا ان المنفصل نجسا قولكم ان امتزاج النجاسة به قلنا المنفصل امتزاج كان ام امتزاج من جهة
لحاج الاول ممنوع والماني نسلم ولكن نقول الامتنزاج غير محقق للحال بل على هذا نقول نسلم نجاسة
الماء تنزهها ولكن نقول ذلك والانحصار موثران في خوار النجاسة وتنقلها الى الماء المنفصل وتوجه
على هذا اعتراضنا على قول القائل ان الطهوريه انما تكون معلله بالارائه اذا كان الماء طاهرا لحال الملاقاه
فانه ليس شرط في الطهوريه طهاره المستعمل بحال الملاقاه بل كفي ان يكون طاهرا قبيل الاستعمال فان العنصر
والانفصال موثران في طهاره المحل وطهاره البلل المنفصل به وخرج عليه الماء النجس لو جهن احداهما
ان الماء النجس تمكنت منه لجزء النجاسة فلا يؤثر العنصر والانفصال والاخبار واسقال النجاسة عنه
علافا لما الوارد فانه لا يختص عليه على المحل حتى يمكن منه اجزاء النجاسة الوجه الثاني ان الماء اذا
كان طاهرا قبل الاستعمال طهري استعماله عود المحل الى ما كان عليه من عدم الاستنقار خلاف ما اذا
كان نجسا فانه لا يظهر من عود المحل الى ما كان عليه من اتقا الاستنقار اذا رسبت النجاسة
في الماء كان نجسا مع عدم الامتنزاج فان حركه الماء بالخرير دليل عود الامتنزاج **المسألة** الثالث
النقص بالماء فان المنفصل نجس والمنفصل طاهر فان منعت نجاسه الماء المنفصل للنجاسة الخلل
المنفصل على نجاسة الماء المنفصل فان قلنا النقص المدلول عليه غير مقبول من السائل والمسؤول فقلنا عليكم
وقلنا النقص المدلول عليه مقبول من السائل والمسؤول فكل من معترض لكلامه وامسأله
احسبوا في المسأله بالنص والمعنى بالنص قوله تعالى وثابت في طهره بالنص امر بالطهريه وهو معناه
لغوه والطهريه في اللغة بمعنى الارائه فقال طهر الثوب اذا زال عنه الوسخ والخلل موثر في الارائه
فكون استعماله امثالا للامر بالطهريه ولا تقع معارضته بحديث اسماء فانه امر بالغسل بالماء من
غير تردد فيكون اجابا للغسل بالماء عيننا لانه امر بالغسل مرتبا على الحبث والقرص فان ثم للتراخي
والغسل مرتبا على الحبث واغرض غير واجب اجماعا فدل على ان الامر به استحباب لا امر بايجاب
والجواب عن الاستدلال بالايه من وجوه احدها انه قيل معناه وثابت في طهره وقيل
معناه وفليك فرق والثبات لفظ الواحد وان كان على صيغة الجمع كقول الشاعر
فسلي ثيابي عن ثيابك تنسلي اخلصي قلبي عن قلبك وقال آخر وشققت بالريح الا هم
ثيابه ليس شريم على القنا تحسرم الجواب الثاني ان الالبان الادهان والمرقه مزيله ثم
الارائه بها لا يحصل بها امتثال الامر بالطهريه الجواب الثالث ان الطهريه تنقسم الى الشرعي
واللغوي بدليل قوله عليه السلام مفتاح الطهريه والمراد به الطهريه الشرعي واذ انقسم الطهريه

اشترى واللغو محتاجون الى بيان ان المراد به التطهير من الطهور اللغوي دون الشرعي حتى يرد
الاستدلال اما المعيار في المسئلة قالوا طهورة الماء معللة بالارائه والخلل من قبل فيكون
طهورا ببيان الكلام لان الخلل انما التعبد في الاحكام واطهر امر تعلل به الطهورة بالارائه فيكون
معللا بها ونزله تقريره فيقول الطهورة منه نصف بها الماء اعتبارا بغيره وانزه بالثبوت والوجوب
فالما طهورا عاملا من قبل وهو عامل من قبل طاهرا ملاقيا وطاهرا ملاقيا فمضى طهوريته فاذا تعدت
الطهورة تعدى معها الفمى نزيده بيا نواتقير اقول الامتناع عن روى في التطهير ومكون
معمورا فلا يظهر اثره بقدره المتخرج في حق طهارة المخل وصارت طهارة الماء حالة الملاقاة مستتابة
نزيده طهوريته فلهذا لك طهورية طهارة الخل عند الملاقاة متبقاه ضرورة طهوريته ونور
كأنما بان الماء المغير بالنجاسة اذا زال تغيره بطول المكث عاد طهورا وانما عاد طهورا لان نجاسته
معللة بالتغير فكان زوالها معللا بزوال التغير فالحقنا به ما اذا زال تغيره بسبب الزرع او نبات
العشب او صب الماء عليه لاننا عقلنا الطهورة به معللة بزوال التغير فقلنا ها عامته في جميع
مجاى زوال التغير وكذلك ها هنا عقلنا طهورية الماء معللة بالارائه فلفرضها عامته
في جميع مجاى الارائه وكذلك الشرع نص في الاستنجاء على الحجر فالحقنا به كل جامد طاهر من قبل
بالخشب والمدر واشد كمالا الجواب قلنا نعارض ما ذكرتموه ما يدل على ان طهورية
الماء عن الخبث تعبد به وببانه من وجوه احدها ان زوال النجاسة الشرعية انما يكون معللا
بزوال النجاسة الحقيقية اذا كان زوال الشرع متعقب الزوال الحقيقي او في حكم المتعقب بان يكون
متربعا عليه ترتب المعلول على العلل وزوال النجاسة الشرعية غير مترتب على زوال الحقيقية ولا
متعقب له وبيان انه غير مترتب ظاهر فان الحكم بزوال النجاسة الشرعية كما حكم بزوال النجاسة
الحقيقية من غير فصل وبيان انه غير مترتب عليه ان النجاسة الشرعية مثله بالنجاسة الحقيقية والشرع
اثبتها بآلة مستفاد تأكيد الادعاء بالاجتناب والمطهر فيكون متاصلة في اثرها بالاستفاد
وزان اثر النجاسة الحقيقية بالاستفاد فيصير ان نجاسته حقيقيتين متضمنتين اذ ان النجاسة
قانه لا يكون زوال احداهما من قبل زوال الاخرى الوجه الثاني ان التحاليل بالزوال ينتظم
اذا كان دوام الحكم مستند في دوام السبب وهو متبوع الوجه الثالث ان التعليل بالارائه باطل
طردا وعكسا فان الحجر يحق استعماله الزوال والخل فيها الطهارة والماتصل به الطهارة وان
استفت فيه الارائه اذا بقي لون النجاسة ولا يقال في استعمال الحجر انما لم يحصل الطهارة لان النجاسة

ت باستعمالها الى خلافه وهو البطلان الخ لا يقال على ان طهارة الماء بالارائه على ان يكون البطلان
ظاهر او لا فسلم ان البطلان لخل طاهرا بانها وجوب الماء تعبد به لان طهارة مكث تعبد به وهذا هو الجواب
عن قولهم طهارة الماء بعدة اشتمل طهوريته ثلث اشياء من الماء والموت والنجاسة في الماء المأخوذ
فأما ان طهارة الماء حالة الملاقاة تعبد به سواء حسنا فان فيه اذ اصله المقتضى الثاني والحواس تقول
سلمنا ان طهورية الماء معللة بالارائه بل هي على ما علم من وجهين احدهما ان الماء ارق والطف فيكون
الشد نقود في اجزاء النجاسة واسرع الخواص في سرعة الغفر وسرعة الاختراق وموتان في حال الارائه فانه
يكون اشد امتن لاجا بالنجاسة وحملها مستحبا الياء في الافعال الوجه الثاني ان طهورية الماء
في الحديث بناء على طهوريته والخبث لا يثبت في الحديث من حيث الحديث والخل غير طهور في الحديث اجماعا فلهذا انه غير طهور
في الحديث واما المسائل فنقول كون الماء طهورا عند استقاء التغير متفادا من النص وهو له على الماء اذ بلغ
الماء قلنس لم يخل خبثا معناه قلنس غير متغير من الاستنجاء بغير متفاد من النص وهو قوله عليه السلام
امسح بثلث مسحات **مسألة** طهارة الاحداث متفارة الى الميتة عند اخلاها لحم
وصوره المثل اذا اتوا الحديث او اعتسوا به ونوا التبريد والتنظف او لم ينوباشيا لم يصح الوضوء
والغسل بمعنى ان كل واحد منهما لا يعتبر للآخر في الغسل عليه اذا كان منوي من محل الصلوة وجواز من المصحف
بل وجوده وعدمه سواء في حق هذه الاحكام خاصة ولعلم ان معنى العبارة في الوضوء اظهر منه في الغسل
فان الرده اذا طرت على الغسل لم يطل في خلاف وان طرت على الوضوء بطل على خلاف فيه فبطلان
الوضوء بطلان الرده عليه دليل تقريره من العبارة وهو ونقدم مباحثته في بيان معنى الوضوء والطهارة
وهي ثلث مقامات المقام الاول يقول الوضوء والطهارة الصغرى عبارة عن منعه واحد وهو
ارتفاع الحدث وفعل الرفع غير معتبر فيه فلم يخط في الماء رها نوى صح الوضوء وقال ابو علي الشافعي ان بالغ
مبالغ في التقدير فوضع المسئلة حيث لم يوجب من المخرط طمأنت ولا يكون مقصود لم يصح وضوءه والمذهب
صحته واذا لم يعتن الفعل في الوضوء فوجه من عدم اعتبار النية معنى التمين وقول وسيله لم يتعين
لمقصودها فوجب اعتبار النية وبالله التمسيم والجامع ان التيمم وان لم يكن رافعا للحدث فهو من حيث
انه وسيله الى زوال المنع من الصلوة غير مقصودها كالوضوء المقسم الثاني ان الوضوء
والطهارة عبارة عن منعه واحد وهو استبعاد الماء رافعا للحدث بوصف كونه عبادة وهو موافق
لقول الاصحاب ان الوضوء عبادة يشع بان وصف العبادة متاصلة في الوضوء كما قال الصوم عبادة
والصلوة عبادة وهذا الحديث متغير اذ التمسيم في الوضوء الاضافه الى الله تعالى المقسم الثالث

نقول الوضوء الطهارة مفترقان فالوضوء عبادة عن استعمال الماء بوضوء كونه عبادة وقد تشمل على
رفع الحدث وقد لا تشمل بل هذا مقتضى قول أصحابنا لو نوى ما يستحب له الوضوء لم يقع الحدث كما
إذا نوى فراه القرآن غير ظاهر بالقلب والجنب إذا نوى بالغسل المعبور في المسجد مع الوضوء والغسل
على وجهه ولو نوى ما يستحب له الوضوء لا يقع الحدث كما لم يحدث إذا نوى التحليل والجنب إذا نوى
الغسل للجمعة لم يقع والقسام الوضوء إلى ما يستحب لرفع الحدث وإلى ما يستحب لا لرفع الحدث
دليل على أن رفع الحدث غير معتبر في حقيقة الوضوء وإنما المعتبر الوضوء الشامل وهو وصف
العبادة والطهارة عبارة عن استعمال الماء أفعال الحدث على أن يكون النية قيداً في أثر الماء برفع
الحدث فوجه كونه عبادة وجه كون الماء أفعال الحدث كما نقول في التيمم أن وجه كونه عبادة وجه
كون التراب مزيلاً للنسج من الصلوة وعلى هذا نقول قولنا الوضوء عبادة معناه لا بد فيه من معنى
العبادة ونحوه الدليل نقول لم يأت بالوضوء المشروط فلا يجوز له الصلوة بمعنى أنه لا يتمكن
من فعلها أو نقول الماتى به خبر الوضوء المشروط فلا يصح بمعنى لا يحتاج إلى ما أن الوضوء شرط إلى
بيان أن الوضوء المشروط لم يوجد وبيان الأول ما نرى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا وضوء
لا تقبل الله الصلاة إلا به والاستدلال أنه أتى بالوضوء تعريفاً وتعليماً ليبين للناس ما هو شرط صحته
صلواتهم فيأتوا به لصح صلواتهم فلو كان الحدث وقف الصلوة على جنسه لأعلى عينه كما قال هذا ذهب
لأنه لو كان المعاملة الآبه والمراد وقف الرواج على جنسه لأعلى عينه فدل على اشتراط الوضوء في
حقيقته وبيان الثاني أن المشروط عبادة والعبادة لا توجد دون النية فغير المنوى لا يكون الوضوء
المشروط وسان أنه عبادة قوله عليه السلام الوضوء على الوضوء نور على نور والمراد بالنور نوره في
تصفه النفس عن النقائص والأخلاق المذمومة من الجسد والكبر والرياء والغضب أو المراد
به نور الآخرة وبالأغنياء من ذلك الحدث على أن الوضوء عبادة ولا يفتى بالحدث ورد في المجدد
وليس المراد به أنه نور منضم إلى نور بل هو مباغى في وصفه بكونه نوراً كما يقال إن تركت هذا فلا
باس وإن فعلت فهو نور على نور مباغى في وصفه بكونه حسناً لا أثبات تعدد النور حقيقة لانا
نقول هذا المحمل مجازاً فإن حرف على في مثل هذا السياق يدل على الترتيب والانضمام يقال عمل
على عمل أي مرتب عليه وقوله عليه السلام الوضوء شرط الأمان والاستدلال أنه إن كان
تشبيهاً بشرط الأمان فهذا التشبيه إنما يلازم أن لو كان الوضوء عبادة وإن كان تقدير الثواب
ثواب شرط الأمان فالثواب خاسر العبادة فدل الحدث بالأغنياء عن على أن الوضوء عبادة وثوابه فيمارك

يعني بسانده عن الشافعي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ مرة أجرة الله مرة ونمساك أحدث
مفهوم في مقام الاشتراط وتمتته فانه روى أنه توضأ مرة مرة ثم قال هذا وضوء لا تقبل الله الصلوة إلا به ثم
توضأ مرتين مرتين وقال من توضأ مرتين آتاه الله أجره مرتين ثم توضأ ثلثاً ثلثاً وقال هذا وضوء لا تقبل
الله الصلوة إلا به ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال من توضأ ثلاثاً ثلاثاً آتاه الله أجره ثلاثاً ثم توضأ أربعاً
أربعاً وآتاه الله أجره أربعاً ثم توضأ خمساً خمساً وآتاه الله أجره خمساً ثم توضأ ستاً ستاً وآتاه الله أجره ستاً
معنى أحدلان اللفظ متحد والأصل لفظاً مسمى اللفظ في السياق الواحد ثم معنى العبادة معتبر في
الوصف مرتين ولما فكون معتبراً في الوصف مرة ضرورة الخاتمة وقال عليه السلام أمتي الغر المحجلون
يوم القيمة من آثار الوضوء جعل الغفر والتجمل مستفاد من أن الوضوء كان عبادة فإن قيل لأنهم
أن الوضوء شرط صحة الصلوة فإنكم أردتم بالوضوء الفعل ونحن نقرر على هذا الإطلاق في هذا المقام
وقد استظهر من مذهبنا أن فعل الغسل غير مرغى لصحة الصلوة وأما الحدث والكلام فيه على مقامين
أحدهما أنه إنما يدل على أن الوضوء شرط صحة الصلوة إذا كان القبول بمعنى الصحة وهو ممنوع فإن
القبول مطلق بمعنى آخر مبين للصحة والدليل عليه قوله عليه السلام من شرب الخمر لا تقبل الله صلواته
أربعين صباحاً فإن ظاهر الحديث أن ترك الشرب شرط قبول الصلوة وليس ذلك شرطاً بآحاد الجماعة
فدل على أن قبول الصلوة أمر مغاير للصحة ثم اننا نرد القول به فنقول إن قلنا أن صلوة الشارب
منفصلة عنه عن أصل الثواب فمعنى القبول مقابلته الفعل بأصل الثواب وإن قلنا غير منفصلة عن أصل
الثواب ولكنها منفصلة عن كمال الثواب فمعنى القبول المقابلته بكمال الثواب وبالأغنياء من ذلك
الحدث على الصحة منفيه هاهنا معنى القبول المفتى أمر الماتى أنا أحد الكلام بالاجمال وقول سلمنا
أن الوضوء شرط صحة الصلوة ولكن لأنهم أن عبادة وأما الأحاديث فالكلام على الاستدلال بها على
ثلاث مقامات المقام الأول نقول لأنهم أن الوضوء إذا لم يكن متوالياً لا يكون نوراً معقولاً معنوياً
بل نقول من حيث أنه وسيلة مفضية إلى الصلوة مقصود في جنسه لأجلها دون غيرها لا يكون نوراً معقولاً
المعنى والحدث الثاني لأنهم أن تقدير الثواب الوضوء ثواب نصف الإيمان فإن ثواب الوضوء لا يبلغ
إلى هذا الحد واختاره أنه مشبه بشرط الأمان ختماً عليه كما قال عليه السلام الإيمان بضع وسبعون باباً
أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله وأدانها أماطة الأذى عن الطريق فجعل أماطة الأذى باباً من أبواب
الإيمان فما الغنى في الحديث عليه ولا يفتى وكذلك نقول شبه الوضوء بشرط الإيمان مباغى في العمل عليه
وقوله من توضأ مرة أجرة الله مرة نقول جعل الوضوء مشروطاً عليه لامتثالاً به والآخرة أبواب مختلفة

فلا بد مما يقابل الفعل جزاء وهو الثواب جزاء الفعل على وجه الكرامة والتشريف وهو المختص بالعبادة انت
دو لا بد فلو لم معنى العبادة معتبر في الوضوء فبين ثلثا ممنوع فان عندنا لو زاد على المره مره او مره من يكون معناه
لفعل السنه وان لم يوجد فيه كمال الوضوء الا الذي عن الطريق صار مقبولا بفعل السنه وان لم يوجد
فيه النية قوله استنى الغر المحجلون يوم القيمة من اثار الوضوء تقول حرف من هاهنا للتضمن معناه
الغفره والتججيل مستفاد ان من الصلاه التي من اثار الوضوء دليل انه لو توضع ولم يصل لم تحصل الغفره
والتججيل يوم القيمة اطلق امر الماني يقول هذه الاحداث محموله على الوضوء المنوي فان الغالب
ان يكون الوضوء منويا يحمل عليه اللفظ كما قلتم ان قوله عليه السلام امتي الغر المحجلون من اثار الوضوء محمول
على الوضوء المصلي به لان الغالب ان يكون الوضوء مصليا به فعل اللفظ عليه نظرا الى الغالب فكذلك
اقول ان الغالب ان يكون الوضوء منويا يحمل لظواهره على نظرا الى الغالب المقام الثالث لما
ان الوضوء المذكور في الاحداث المدلول بها على العباده عبادته وكره لم يعلم ان الوضوء المذكور في حديث
الاشتراف هو الوضوء المذكور في تلك الاحداث وبيان ان الوضوء المذكور في تلك الاحداث بمعنى الفعل
لان الدواب انما تعلق بالفعال فالوضوء المذكور في حديث الاشتراف بمعنى الانفعال يقال وضوء ضاة
ونوء ان تطلق الوضوء وفعالها والدليل على ان قوله هذا اشارته فيستدعي مشارا اليه والفعل
مضي وانقضى وانما الباقي اثره وعند ذلك نتجه مقلدان لحدما ان الاثر الحاصل في المحل تلازمه الوضوء
غالبا فهو شرط صحة الصلوه مسمى باسم الوضوء نظرا الى الغالب المقام الثاني ان الوضوء مشروطه
معتبره بدليلها وهو استعمال الما الجواب فلما اما في المقام الاول نقول ببيان ان
المراد بنفي القبول نفي الصحة وهما واحدان ان نفي القبول ظاهر في الرد يقال غير مقبول ومردود بمعنى
واحد والرد ظاهر في عدم الاعتداد به وهو معنى الابطال فكان نفي القبول ظاهرا في نفي الصحة
فالحاصل ان نفي القبول ظاهر في نفي الاعتداد والاعتداد لا سفي مطلقا مع الصحة وجه اخر نتجه
ان يقال لا صلوه لجوار المسجد الكافي المسجد ولا نتجه ان يقال لا يقبل الله صلاة الا في المسجد حيث
كانت الصحة ثابتة لها الثاني ان السياق والتمه دللنا على نفي الصحة فالسياق ان النبي عليه السلام
انما فعل ما فعله في الاعلام والتعريف مبلغا للمعروف منزله المحسوس المشاهيره وهذه المبالغه
لانقه بالحكم الاهم والاهم هو الصحة وكان فيها مراد بالحديث واما التمه وهو ان ترتيب النبي عليه السلام
الفعل على الوجه المنقول مشتمل على لايقيه لا يشتمل على اذا فرضناه منعكسا فنقول للوضوء ترتيب
والفعل عدد او ترتيب في مراتبه حكما فالايقيه التي لحقها هاتي العدل فلو زانها محقق فمراتبه حكما

لا ينفك البداهه في مراتبه حكما والصحة في السياق والتمه جميعا على ان نفي الصحة معني نفي
قبول وفي المقام الثاني قد عرفنا ان الصلاه مؤثره في صفيه النفس وزاها بقوله تعالى ان الصلاه
تنتهي عن الفحشاء والمنكر فلم تكن مؤثره باعتبار انتمائها على معنى المشقة فان يوم الوصال وهو اتباع الصوم
يوم من غير وفظ يتخلل البلع في المشقة من يوم غير الوصال وغير الصوم الوصال البلع في الصفيه يعرفنا
ان المؤثر بالصفيه متا صلا معنى العباده وهذا ان فرضنا النور بالصفيه وان فرضناه بنور الاخره وقول
النور في الاخره من نعمها ونعم العبادات اجزئيه العبادات فوكم انه نور من حيث انه وسيله الى الصلوه
ان قطعنا النظر عما قصد الصلوه ولم يكن مؤثرا بالصفيه ومؤثرا بنور الاخره والوضوء مع قصد الصلوه
عباده وصار كالادل فانه من حيث انه وسيله للقوه والقوه وسيله الى الصلوه عبادته ولو قطعنا النظر
فيه عن قصد التوسل به الى الصلوه لم يصلح مؤثرا بالصفيه موجبا للنور في الاخره وفي الحديث الماني يقول
انه على ما قاله العاقل عمل كذا شطر الوزاره ويراد به انه شتم على بعض معاني الوزاره مشهورا بها
خاصيه لها فتنظم الكلام اذا كان العمل العاقل والولايه والنفاذ والمعنى المشهور المختص بالامان
معنى العباده فدل احدث على ان الوضوء بالغ في معنى العباده عاقل قبل قال عليه السلام الحيا من
الايمان وليس بعباده وجعل اماطه الاذى عن الطوبى مطلقا من الايمان واما طه الاذى عن الطريق
مطلقا ليس بعباده قلنا عنه جوابا ان احدهما ان حرف من للتضمن والتبيين فمعناه انه مستفاد من
الايمان والماني ان المراد ان الايمان واثر الشئ الدال عليه الملازم له وقد نزل منزله فيسمى باسمه
وان الزمتم مثل ذلك في الوضوء قلنا ذلك المجاز اظهر واشهر فوكم الاجر والثواب مغترقان فلما عنه
حوالان احدهما ان سائل الخلاف مجراه من اهل السنه والجماعه وهم متفقون على انه لا فرق بينهما
الساكنان الاجر والثواب بقرا ان اذا كان الاجر واجبا فانه حينئذ يشتمل باجور الاجر فيقتل
انفكاكه عن معنى الكرامه والثواب فضل من الله هذا هو مذهب اهل السنه والجماعه وفي الحديث
الاخر نقول المفهوم منه ان الغفره والتججيل مستفادان من الوضوء اثره الا انما مستفادان من
المستفاد بالوضوء زيد لغيره افعولنا غير مستفاد من جميع اثار الوضوء اجماعا بل من البعض
فلو جعلنا ما ذكرناه محمدا يلزم الاجمال لان البعض الذي يفيد الغفره والتججيل غير متعين والاصل
عدم الاجمال فوكم في المقام الثاني حمل الوضوء في الاحداث على الوضوء المنوي قلنا حمل العام على الغالب
خاصه تخصيص وتاويل فمن ادعاه قطعه البيان فوكم الوضوء المذكور في حديث الاشتراف بمعنى الانفعال
وهو الوضوء فلما الوضوء غير مشروطه وبيان من وجوه احدها ان التيمم يقوم مقام الوضوء

وحيث صارت الوضوء فيه مقصوده امتنع فيه التيمم كغسل يوم الجمعة والفقه فيه ان البدل واجب ان
يشتمل على مقصود الاصل واو من وجبه واللوين والغير ضد الوضوء مطلقا الثاني ان المصحح علم
الحسين جاز مشرووع وهو غير شتمل على معنى الوضوء الثالث ان الوضوء بالماء المذكور صحيح وهو غير شتمل
على معنى الوضوء فلو لم انما معصية بدلها فلو كانت الوضوء معصية لا تعتبر بنفسها لانها محسوسة
ظاهره لان الحسن ابلغ طريق الادراك ولا يقال الشرط عندنا مجرد موو والماء وسمي وضوءا لانه
لما رده الوضوء غالبا فلما الضمير في قوله الابه منصرف الى المذكور وهو الوضوء فليكن مسمى الوضوء
شرعا في حديث الاشراف ما هو مسماه في الاحداث الاخر لان الاصل عدم الاشتراك والمحال مسمى
اللفظ واما في مقام المعنى يقول العبادة فعل مأموره من غير اقضاء عقلي ولا اطرا دعوى
والوضوء كذلك وتوجب عليه ان يعال لان لم ان الوضوء فعل ولا انه مأموره على ما سياتي
والذي يخص هذا الوجه ان يقال ان كان المعنى بالاقضاء العقلي الاجاب العقلي والعقل غير موجب
عندكم وان كان المعنى المناسب المعقوله فلا تسم ان الخلو عن المناسبه المعقوله مشروط بالعبادة
م انما من وجود المناسبه فمفعول اعضا الوضوء طاهره بارزته متعرضه للغير ففعلها يكون وضوءا
وحسينا للبيده والصورة وذلك لا يلائم حال المصلي ولا يبطل ذلك بالمصح فانه من افعال الوضوء ومقتضى
شتمل على المذكور لا باجيب من وجه واحد ما انه كفى اشمال معظم افعال الوضوء على المعنى المذكور
فكونه مناسباً معقولا فان التقدير في التعبير الغالب يكون تعيد الثاني ان المصح والغالب
يقع على نظره الراس ويكون توفيا فتعدل الى وجه اخر فمفعول العبادة فعل مأموره كذا يشهد
والامتحان والوضوء كذلك بان فعله عبارة عن غسل الاعضاء الاربعة وهو فعل بيان ان
الوضوء غسل انه يح ان يقال لغسل الاعضاء انه توفيا وبيان انه مأموره قوله تعالى فامسحوا
وجوهكم بالايه ويمكن ان يقال غسل الاعضاء مأموره بشرط الصلوة فمفعول بالوضوء ذلك
بيان انه مأموره لا ابتلا والامتحان انه صالح لان يكون مأمورا به لا ابتلا والامتحان فانه شافق
على النفس مخالف للطبع سيما في زمان الشتاء ففعله معلا به الى ان يعارض معنى اخر وان قيل
لان لم ان الوضوء فعل بدليل مسله الخط فانه اذا وجد من المغطوط كون ومكت مقصود صحيح وضوءه
بالانفاق والفعل منتف فيه لان كون كذا طريق الفعل مقد وراعله معتبرا في حقيقة الفعل في الوقت
محت الميزاب يمكن ان يقال امساكه عن مسامحه الميزاب مقدور له فوقوفه مسامحا ففعله له
وفي مسله الخط الارتفاع عن الماء والانعاس والنزول ليس مقدورا له ولا متعلقا باختياره بل هو متعلق

بسيار الفاظ وموافق الحق لمقصوده وادراكه لاجعله فعلا كحركات التيمم اذا وقعت مقصوده له
لثاني لما انه فعل ولن لا تسم انه مأموره وفي الابه نقل صبغه افعلا قد تسم الامر وقد تسم الاشتراط
لغوله عليه السلام اذا اختلف الجنسان فيبصر اليك شتميم يابيد ولا يمكن ان يقال البيع شتملا على الشاخص
م مطلوب معا فبايا التزل فانه لو كان كذلك لوجب الشروع فيه والاقام عليه بل معناه اشتراط القاض
في المجلس فدل على ان العمل معا مع الاشتراط لوجه واحد ما انه الكفى به بالفعل مقدرا بدليل مسله
الخط والاكفاء بالفعل مقدرا ملايم اذ جعل الاشتراط محمولا لانه اذا كان معنى الامر مرادا اتدول احكمه
لا ابتلا والامتحان والابتلا محقق بالفعل محمولا واذا كان معنى الاشتراط مرادا فاقوله تدول ارتفاع اخذ
والاكفاء بالفعل المقدرة ملايم فظهر ان الاكفاء بالفعل المقدرة توجه اذا كان الاشتراط محمولا وعبر منوجه اذا
جعل معنى الامر محمولا وفي هذا المقام تسم ان الوضوء ملزم به ولكن نقول ان لنا الامر للاستحباب امر حقيقه
فالامر والالزام متفكان متفاضلان وان قلنا انه ليس امر حقيقه واما الامر حقيقه هو امر الاجاب فنقول
الامر شتمل على معنى الالزام فكل مأموره ملزم به ولا كل ملزم به مأموره الثاني ان من لم يتوفيا
ولم يصل حاله في العتاب لحال من توفيا ولم يصل ويلزم من كثره ترك المأمور كثره العتاب فدل الخاد
العقاب على اتقا الامر في الوضوء الثالث سلما ان الوضوء فعل مأموره ولن لا تسم انه مأموره لا ابتلا
والامتحان وبيانه من وجوه ثله احدها ان التعليل للحكم انما يصح بما يفرضه لا بما يرفعه والتعليل لا ابتلا رافع
حكم النص وان حكم النص وجوب الغسل مطلقا واد اعلناه معللا لا ابتلا صار الحكم وجوب الغسل منويا
فتبت انه رافع حكم النص الوجه الثاني ان بحسن اليه وبحصيل الوضوء صلح حكمه ففعله به الثالث
ان ارتفاع الحركه عن اعضا الوضوء صلح حكمه المسلك الثاني في الاعتراض قالوا سلما ان
الوضوء عباداه ولكن انه عباداه مقصوده اصلا ام تابعه الاول ممنوع والثاني مسلم ونقول فليعلم لا يصح دور اليه
وبانه انا اكفنا فنه بالفعل مقدرا بدليل مسله الخط والفعل اخضن بالعباده من اليه ولهذا اعتبر في
الصلوة دوام الفعل دون دوام اليه فاذا سقط فنه محقق معنى الفعل وهو اخضن فلان سقط فنه
اليه كان اولى الجواب فلما بان ان الوضوء فعل مقامان الاول انه يعبر اطلاق لفظ الوضوء على فعل
الغسل فقال لغسل اعضا الوضوء فاعل لفعل الوضوء فقال لغسل اعضا الوضوء واطلاقه على الافعال
في قولهم انه على الوضوء محملا معناه انه على اثر الوضوء وهذا المقام غير معتد به فان الاطلاق ثابت في الفعل
والافعال متعارض فنه المقامان فتعدل الى المقام الثاني فيقول معنى الوضوء فعل الغسل مباشرة او نسبيا
وانما انما مباشرة او نسبيا لان الغسل مباشرة هو غسل الاعضاء فعلا ملايقا للغسل وهو غير معتبر لصحة

لا يشترط الوضوء في حاله اذا لم يمسح ولا لم يمسح في وقت وجوبه المأقود في المصطفى فان وجد ان المأقود في المصطفى لا يشترط
وصار كالماء في المصطفى على الخفين فانه لما وجد المصطفى لغسل الرجل مع لبس الخفين لا كان الغسل كان المصطفى
على الخفين فلهذا عن غسل الرجل المسالك المأقود نقول لما ان الوضوء والتميم مشروطين في المصطفى وجوبه
وان التيميم حلف عن الوضوء وكس لم قلتم ان اعتبار السد في التيميم دليل اعتبارها في الوضوء وبما انه من وجوبه
احدها ان التيميم والوضوء طريان محلهما ولا يجب ان يكون وجهه اقضاء الى المصطفى وجده اقضاء الاخر
ولا يلزم من اعتبار السد في التيميم وجهه الاقضاء الى المصطفى اعتبارها في الوضوء وجهه الاقضاء اليه
المسا في ان التراب غير ظهور بنفسه فاعتبر انضمام السد اليه ليصير ظهورا خلافا لما فانه ظهور بنفسه
المالك لما نال ذلك ولا الوضوء ارجح على التيميم فمما الله اليد النبيه زياده مقربة له من الوضوء
ويؤكد عليه بما ان التيميم مقتصر على الوجه والدين فمنعت اليه النبيه زياده جابره للمقتصر الكامل
وهو منها ان الفعل مباشرة غير مقتصر في الوضوء ومقتصر في التيميم فلو وقف تحت ميزاب فسال عليه
الماء ونوى سجود ونوه ولو وقف في مهب الريح فسفت عليه التراب ونوى لم يصح تيممه فلهذا في تقرير
هذا الكلام الى عبارة الشافعي رضي الله عنه حيث قال طهارتان فلا تفرقان والكلان خبر مبتدأ محذوف
فالتقدير استعمال الماء واستعمال التراب طهارتان بمعنى طهيران وهو لنا فلا تفرقان معناه فتستويان
طريقا في حصول الطهارة وانما تستويان باعتبار وجه واحد ما انه اذا كان الماء وحده كافيا طريقا للحصول
الطهارة يكون التراب وحده ايضا فاما في ان التيميم نظير ان التراب ظهور يدل قوله عليه السلام
بالكلام فان التراب وحده غير كافٍ بالاجماع وسان التيميم نظير ان التراب ظهور يدل قوله عليه السلام
التراب ظهور المؤمن وان لم يجد الماء غشج وهو له عليه السلام جعلت لي الارض مسجدا ونورا بها ظهورا فاستعماله
ككون نظير او معنى عليه ان الوضوء نظير بقول المعنى الغاييم بالمثل المأقود من المصطفى وفيه صار التراب
ظهورا فاني بالمثل اذا صار التيميم متفيا يكون الوضوء نظير او مخرج على الكلام طهارة ان البحث فان الشيء
انما شئ من جنس واحد فقال عيناان تشبيه للعين من مسمى واحد وتقريره ان مسمى الطهور في الماء
والتراب متحد للحادة في قولنا الماء الحار الطهور والماء البارد طهور وقول القائل الماء الطهور ونبيذ التمر
طهور لان اللفظ متحد في الموضع والاصل للحادة مسمى اللفظ الواحد في قولنا فتستويان منزله
هو لنا الماء الحار البارد مستويان في الطهورة فان الماء البارد وحده كافيا كان الماء الحار وحده
كافيا وان لم يكن البارد وحده كافيا لم يكن الحار وحده كافيا وفيه الكلام ان الماء الطهور اذا صار ملاقيا فانه
لا يقال ما الطهور معنى كونه محصلا للطهارة في الاعيان الجسدية على وجه الارض وانما يكون ظهورا

الملاقاة والملاقاة لما حدث من ملاقاة المحدث حصة فان الملاقاة للملك لا يكون ملاقيا للملك
لا يقال لمن غسل الثوب المملوك انه غسل الملك فاما لاقاه للمحدث حكمه وهذه الملاقاة للحكمة
تخذه في الماء والراب واذا كانت الملاقاة حكمه من الملاقاة ان تخصص للمأقود فلهذا في المصطفى
بديها عن القصد في امار وجه اعتبار القصد في التراب يصير وجه اعتبارها في الماء في الكلام وكيفية
القصد لمعتبر في حكم المأقود وفي مثله اخرى فلا يلزم الكلام في طهارة اماره ان يكون
المشروط لقوله الصلوة مسمى باسم الوضوء من ان يكون عبادا ومن ان يكون عبادا فغير
وه النبيه وبما ان المجمع على الوضوء المأقود وهو عبادا وفيه معنى الوضوء والنظافة وكلا المعنيين
صالح لان يكون موصودا معارض للمناسبتين مشكوك من ان يكون الوضوء مشروطا بصفه كونه
عبادة او لا بصفه كونه عبادا واد اعرف ذلك نقول وجوب الصلوة مشروطه بشرطها ثابت جريا ولا تحقق
التقصي عن العبد جريا اذا كان الموجود شرطها مشكوكا فيه فحجب اعتبار النبيه فيه لتقصي العبد بيقين
وسوجه عليه ان حاله لا يلزم معارض للمناسبتين بل معنى العبادا وجرح والمجرح ساقط في مقابلته
الراجح وسار لك من وجه احدها انه اذا كانت الوضوء مقصودة تكون اطلاق لفظ الوضوء عليه تقرير
للموضع اللغوي واقترب الى تقرير الوضع اللغوي الثاني ان معنى العبادا انما يكون معالاه اذا لم يشتمل
الفعل على مصلحة طاهرة والوضوء مشتمل على مصلحة طاهرة وهي الوضوء والنظافة فلا يكون معنى العبادا معالاه
به وصار كالاخر فضا الذي فانه لما اشتمل على مصلحة طاهرة وهي اصال الحق الى المستحق لم يكن معنى
العبادة معالاه وكذلك هاهنا المأقود انه اذا اشتمل على الامر في شككنا في اعتبار النبيه
وقد يفتقر عدم اعتبارها وعدم اعتبار الوضوء فتستصحب الاصل في حق النبيه فلهذا ما عداها معتبرا
شرطا جزما فان في وجوب الصلوة مشروطه بشرطها ثابت جريا فاذا اشككنا في وجود الشرط
استصحبنا الاصل في وجوب الصلوة قلنا الشك المذكور مرجع فيه الى الاصل نايفا لا اعتبارا بالنبيه
فلهذا ما عداها معتبرا بشرطها جزما ونظيره ان الوضوء لما اشتمل في طهارته صحيح ووجه وجود الوضوء
جزما مع الشك في طهارته ان الاصل مستصحب في الماء نايفا للخاسه فاذا اصاب الخاسه متفنه
من ضررته وجود الوضوء جريا وكذلك هاهنا الشك مرجع فيه الى الاصل نايفا لا اعتبارا بالنبيه
فصار ما عداها شرطا جزما وسد لاصل الكواب عر قولكم ان الشرط مشكوك فيه ولا يحقق التقصي جزما
فانا اذا راجعنا الاصل نايفا لا اعتبارا بالنبيه وتحقيقنا اعتبار ما عداها جزما فلهذا في التقصي ثابتا جزما
لوجود شرطه جزما الجواب — فلما لا نلما انا اذا جعلنا الوضوء مقصودا يكون تسميه الوضوء

وضوء التيمم وضعيه لغويه وسماه ان سمي الوضوء لغوه هو مطلق الوضوء نفسها اما الوضوء اخذ
باعتبار الحديث معتبره بدلها فليست مسمى الوضوء لغوه وقولكم انه انزل الى الوضع قلنا فالغوه الوضع
بزيادة قيد ومخالفة بزيادة قدس شيان في مباحثه الوضع وصار كصلاته رباعيه اذا احتسنت او
سدست او نقصت منها ركعة او ركعتان فان الكل سواء في رفع وجوب الاربع فكذا هنا
قوله لم معنى العباده معلل به حيث لم يشتمل الفعل على صلحه ظاهر فلنا معنى العباده معلل به وان
اشتمل الفعل على صلحه ظاهر لقوله عليه السلام صوموا تقوه فان الصلحه مصلحه ظاهره اشتمل
عليها الصوم ومع ذلك جعلنا معنى العباده معلل به فاحتمل ان يكون الوضوء من هذا القسم واما
الوجه الثالث وهو ان شك المذكور اذا قطعنا النظر عنه عن الاصل نافية للطهاره ولا جعلنا
الرجوع مستحبا لم يأت منه اسقاط اليه فانتم الزمتم الاصل المذكور نافية لاعتبار اليه وقلتم
النظر عن الوجوب مستحبا ونحن نعلم ان اصل الوجوب مستحبنا ونقطع النظر عن الاصل المذكور
نافية لاعتبار اليه فاما ما من تعارضنا وعند ذلك فالقبر ما سبق وبعض اصحابنا قال غسل
الاعضاء ما موربه للصلوه ومعتبر به النية سان انه ما موربه للصلوه قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوه
فاغسلوا وجوهكم ومعناه فاغسلوا للصلوه كما قال اذا اجاب الشك فذهب لرجوله معناه فاهب
لاجل دخول الشك وتوجه ان يقال ما المعنى نقولكم غسل الاعضاء ما موربه للصلوه ان غنيم
ان الغسل مني لما موربه فهو ممنوع وهو غير محل النزاع وان غنيم ان الغسل ما موربه ومبنى الامر به
الصلوه فهذا مسلم ولكن لا نشعر باعتبار النية فان في صورته المثال معنى الكلام مبنى مركب بالذهب
دخول الشك ولا اشعار له بقصد الذهاب للشك فانه اذا انا هب ما رمتشكلا وان لم نقصد الذهاب
للمشكلا استخفوا بالايه والخبر فالايه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوه فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق الايه والاستدلال به من وجوه احدها ان الايه امر بغسل الاعضاء
مسكوتا عنها عن غيره فالاصار بغسل الاعضاء اتيان كل الما موربه فيجب ان يكون مجزيا وعندكم هو
غير مجزئ بل وجوده وعدمه سواء السابى والايه واذان قول القائل اذا اردت اكل الطعام فاغسل
يدك ونفهم من هذا الكلام المطلق فعل الاكل بعد غسل اليد فكذلك نفهم من الايه المطلق فعل الصلوه
بعد وجود غسل الاعضاء الثالث ان الايه يمكن من الصلوه فانه اذا صار فعل الصلوه ممنوعا
مطلقا لم يحسن التقييد فلا يحسن ان يقال اذا اردت اكل السم فاغسل يدك اذا كان اكل السم
ممنوعا مطلقا معنى قبل الغسل بعده والتقييد يدل على امر اخر مما استقانا اليه عندنا القيد المذكور

لنا في مخالفه حاله وجد القيد المذكور حاله اسفاهه وانعدامه وما يرجع الى انما الممكن المذكور وانتم
سترون من الحالين محل وجود الغسل وعدمه سواء وهو على خلاف النص واما الكتاب فما من عن التي
صلح ابو قال لا تقبل الله صلوه احدكم حتى يضع الظهور مواضعه والاستدلال به وجهين احدهما ان
الحديث نفي القول بمبدأ الوجود وضع الظهور مواضعه فانه من صور غايه مدني في القول بالوضع
الثاني ان الحديث وان لم يكن اياتا للصلوه حاله وضع الظهور مكتفي به فيود دليل الاعتداد به عند الحديث
وغسل الاعضاء وحده عندكم غير معتد به فانكم ما اوجيتم ضم النية الى غسل الاعضاء بل اوجيتم
استيفاء غسل الاعضاء فلم تخرج معتد اياه وتزبد ببياننا فنقول قوله عليه السلام لا صلوه الا بطهور
وان لم يدل على ايات الصلوه عند وجود الظهور دل على الاعتداد به على الجملة وكذلك الحديث
دليل الاعتداد بوجود وضع الظهور مواضعه وتمسكوا بقوله عليه السلام مفتاح الصلوه الطهور
فانه يدل على ان الطهور وحده مفتاح الصلوه واجواب اما الاستدلال بالايه فالجواب
عنه من وجوه احدها اننا عرفنا بسياق الايه وهو قوله ولكن يريد ليظهركم ان الغسل مطلقا
وقوعه الغسل غير كاف بل المراد الغسل بالما الطاهر فذان السياق ضميمه منه للبيان وليكن
البيان متعرفا من الكل فعند ذلك نقول احتمل ان يكون الالايه مع ادخال حكم كامين مبتدأ
وخبر فيكون التقدير فاغسلوا وجوهكم وايديكم بالما الطاهر والما مطهر واحتمل ان يكون جمله الايه
كلها واحدا فالتقدير فاغسلوا وجوهكم بالما مطهر افاصل الاول مقرر لا استدلالكم لانه يكون
الغسل بالما الطاهر كل الما مور وبكون الما واحده مطهرا وكل واحد من الامرين مقرر لا استدلالكم فان
اخترتم الاول فعلمكم البيان والرجح وان اخترتم الثاني فلا نسلم ان غسل الاعضاء على تجربه منقاد اليه
مطهر وقاعده مذهبهكم ان الما واحده مطهر واذ البنم ذلك بالدليل كما حكم ذلك دليله واستغنيتم
عن الاستدلال بالايه على ان القول الحمل الثاني راجح لانه ظهر كونه محملا في التيمم فان قوله فامسحوا
بوجوهكم وايديكم ليس تقديره فامسحوا وجوهكم وايديكم بالتراب والتراب مطهر بل التقدير
امسحوا بالتراب مظهر اقليم كذا كجملة الامر بالوضوء لاخذ السياق الجواب الثاني ان
العمام الى الصلوه عبارة عن العزم على الصلوه مع التضرع بالاستسقاء فلا يقال ان عزمه على التجاره
بعد سنه انه قام الى التجاره وانما يقال اذا عزمه على التجاره واخذ في مقدماتها واذا عرف ذلك
فقول حاله لا يسه الصلوه حاله تذكر الصلوه وخطورها بالقلب فخصيص الامر هذه الحالة دليل
على ان الما موربه هو غسل الاعضاء منويا وتنويه على هذا ان يقال لو قال اذا قمتم الى الصلوه

وتو بدبحر فاعسله فانه لا نفهم منه الامر بالغسل منو الجواب الثالث تعارض الابه بالقواعد
التي تمسكنا بها ووجه المعارضة ان الغسل المذكور في الابه هو الوضوء المذكور في حديث الغرض
والتحليل وحديث النور والاجز واجز مقتيد بالعبادة والعبادة مقيده بالسنة قد لا يطوار
على ان المأمور به هو الغسل منوياً وفي الحديث الاول يقول حتى يضع الطهور موضعه الوضع
المعارف والغالب هو الوضع المنوي وانما حملناه على الوضوء المنوي وهو الغالب المتعارف
عملاً بالطواهر المروية وفي الحديث الثاني يقول لانك ان المأخوذة ظهوره فانه لو قال مفتاح
الصلوة لمن عجز عن الماء الطهور الرابع لم يدل على ان الرابع وحده ظهوره وكذلك الحديث لا يدل
على ان الماء وحده ظهوره من حيث المعنى قال العالم المقصد من غسل الاعضاء الاربعة تحصيل الطهارة
التي هي شرط صحة الصلوة وهي حاصله دون السبب فلا يعتبر وختاج الى بيان امرين الى بيان ان
المقصد من غسل الاعضاء الاربعة تحصيل الطهارة والى بيان انها حاصله دون السبب اما الاول
فسانه النص والحكم والمعنى اما النص قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم معطوف على قوله تعالى فاعسلوا
وجوسكم وايدكم فانما يدل على ان المقصد من غسل الاعضاء الاربعة تحصيل الطهارة والمقصد بظهوركم
به واما الحكم فانه لو تعلق على الطهارة صارت الصلوة في حقه متادية بشرطها حسب تاديتها
بشرط حاله وجود غسل الاعضاء والمفروض محققا في هذه احواله طهارة الاعضاء التي هي شرط صحة
الصلوة واما المعنى فيكون ان الصلوة مبنية على العظم فلا تتوجه منها الاكمال التعظيم وانما
تتوجه منها الاكمال التعظيم والطهارة مؤثرة في كمال التعظيم ولم نجد امراً آخر في ضمن الوضوء موثراً
بما ان التعظيم يحملنا المقصد طهارة الاعضاء وبيان ان الطهارة حاصله دون السبب ان الماء يطهر نفسه
بدليل قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهوراً والفعول هو المحصل للفعل كالقطع هو المحصل
للقطع والقطر ما حصل به الفطر والسحور ما حصل به السحر الى نظائر ذلك واكوان
عنه على قياس مجادله ومفاقده فاما جدله نقول الكلام سان حكمه غسل الاعضاء وحكمه
الفعل مفروضة بواسطة حكمه بعلوه مناسلا والحكم المتماثل فاما اشتراط الوضوء والوضوء
عندكم افعال والغسل طريق فنه كالا ستقا وكالا سوجه ان هذا الحكم والاستقنا تحصيل الطهارة
التي هي شرط صحة الصلوة لما لم يرد معول الحكم المتماثل وان كان طريقا في تحصيل الطهارة فلا سوجه ان
قال الحكم في غسل الاعضاء تحصيل الطهارة لانه ليس معول الحكم المتماثل وان كان طريقا في تحصيل الطهارة
على الجملة فان قيل في هذا المقام نل وجوب الغسل طريقاً في مريد الماء على الاعضاء لا في حصول

لله فاذ اسفل الغسل وحلت الطهارة بطريق آخر ان حصول الطهارة مسوقة بالوجوب الغسل اذا
كان طريقاً في حصول الطهارة ولما انا وجدنا هذه المجادله على قاعده منكم ان فعل الغسل غير واجب
فاذا سلمتم ان فعل الغسل واجب وجهنا اشكالا آخر وهو اننا لانسلم ان حكمه الغسل ما موراً تحصيل
الطهارة فان اشكالا صاع لا يكون حكمه له فمحله حكمه وعند ذلك يكون الوضوء عبادة مفقودة
في السبب ونسبه على حقه ونقول لا ينفق قاعده منكم انكم ان تحمل الامر على الاشتراط ونقول قد
تبين بالتفريق ونعرف بالحكمة ان المذكور ليس من ذكر الحكم بل هو من ذكر الحكم ومثاله قوله عليه
عليه السلام في ربيع شاة شاه فان معنى الاعتناق صفاء طبعه الفقر حكمه فبين ان الحكم ليس وجوب الشاة
وان الشاة مذكورة مثله على الوجوب وهو مطلق قال مقدر بقدر ما يذهب المشاهدي ويذهب ما مناه
ونعال الطهارة حكمه ويظهر بها ان الامر اشتراط وان الغسل غير مذكور بشرط بل شرطه على المشرط
وهو مذكور والمأخذ هو الايق منوها على قاعده منكم وذلك ان في مراتب التيقن الذي لا يجوز تجاوزته
ولا تتوجه ان محل الغسل ما موراً به متدرجاً به الى تيقن سقوط الامر بالغسل بالكلية عن فعل الغسل
وعما شمل عليه فعل الغسل واما المقارنة ونقول قد سلمتم اشتغال الوضوء على الطهارة بمعنى ان ازاله
النجاسة ولا نل وجود الطهارة مفسره بان ازاله النجاسة وانما سلم الطهارة بمعنى ان ازاله الاثام والاورار
فان قيل لفظ الطهارة ظاهر في ازاله النجاسة وما ينزل من لها من الحدث والدرس لم يجل المص عليه
فلما عه حوا ان ازاله ما منع ظهور اللفظ في ازاله النجاسة فانه يستعمل في ازاله الاثام وازاله النجاسة
وما يجري مجراها على وجه واحد من غير حجان المسالي لمانا اها ظاهره في ازاله النجاسة ولكن تعارض
بما يدل على ان محل ازاله الاثام وهو قوله عليه السلام في حديث الوضوء حجت الخطايا من رويها بعد وقوله
عليه السلام حجت خطايا من خياشمة مع الماء الساقي انا لو جعلناه طهارة بالمعنى الثاني فهو الازاله
ان دعنا الى فرض النجاسة حكماً تقديراً لا بما لا تستند الى سبب معنوي احوال الثاني
لقول الابه يدل على ان الطهارة مقصود ولا يدل على انها كل المقصود فان قيل قوله تعالى ليطهركم مذكور مؤكداً
لنفي المرجح المذكور في قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج فيشعر ذلك بالانحصار كقول القائل
ما امرتكم بالترك بل بالخرج بل لتفقه فانه يكون شعراً محض المقصود في التفقه وكذلك لانه فلما عنه
حوا ان ازاله انا لانسلم ان الكلام مشعر بالحصري وفي صورة المثال اذ فهم الحرفية فهم من القرينة
التي لهم نقيه الابه وهو قوله تعالى وتبينت عليكم وجهه الا انهم ان قوله تعالى ليطهركم تصرف
الى المذكور والمذكور الوضوء والتيمم فلهذا لم يرد عليهم صرف الى المجموع ومعنى العبادة

من دفعه فمحمّل ان يكون معنى العبادة ومعناها الوضوء والتميم محلا لا تمام النية منضمّا الى معنى الطهارة و
 نفى الحكم بقول الشرط غسل الاعضاء وانما الحدث وقد وجد وتجدد فيه تجدد الحدث وفي مقام المعنى
 سلم انه لا ينجبه المنع من التعظيم لا لاكمال التعظيم ولكن لمعلم ان النية غير مثله على التعظيم وبأنه
 ان السه يصير الفعل عبادة والعبادة مؤثره بصفاء النفس وزيادتها واستعدادها لكمال الخشوع
 والخضوع وسوجه في هذا المقام مجادله ومضى انكم اذا ايتمتم ان السه غير مثله على التعظيم كحكم
 ذلك دليل فكفى ان يقال الدليل في وقف صحة الصلوة على غير ما ثبت على التعظيم والنية
 غير مثله على التعظيم فلا توقف صحة الصلوة عليها وعند ذلك ضيع معظم الكلام وصير مقتضى
 عنه مقام اخر في جواب بقولهم ان المقصد بغسل الاعضاء الاربع حصول الطهارة ولكن
 لاننا انها حاصله دون السه فلو لم الما يظهر بنفسه بدليل الآية فلما الآية تدل على ان الما حال
 حصل به الطهارة على الجملة ولا تدل على حصول الطهارة به مطلقا بل حال وهذا كما حال الخبز
 مشبع والمأمور وليس المراد به ان الخبز وجوده مشبع وانما المراد به انه حال يحصل به الشبع
 على الجملة يعني به اذا صار متناولا على وجه مخصوص فكذلك الما يفيد الطهارة عند مروره
 على وجه مخصوص يعني به ضميمه النية والفقهاء في ذلك ان الما ظهور في الحدث ملاقباله وملاقاة
 للحدث حكمه فتخصص حال الحاجة والحاجة مضبوطة بالقصد كما قرأناه في مسند كلامنا
مسألة الخارج من غير السيلين لبعض الوضوء كالقصد والحاجة والرعاف
 والقي عندنا خلا فالحكم وليس القصد بالعبارة المجازية في سببها الخارج وانما المقصد المجازية
 في الحكم وهو ان الخارج هل يلزمه انقراض الوضوء ومعنى الانقراض حدوث الحدث متعلقا باعضاء
 الطهارة ان كان او حدوث الباسه ان كانت وان لم يكن في المحل امر شرعي فنقول انه قبل
 الخروج كحاله جواز الصلوة ومعنى الانقراض زوال تلك الحالة دليلنا في المثلة الخبز
 والمعنى فان خبر ما روى عن النبي عليه السلام بروايه انما اجتمعت وصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل
 محامه وروى عثمان عن النبي عليه السلام انه قال في توضأ فقبل ان يركع ذلك يارسول الله قال لا
 لو كان في هذا الذكر الله في كتابه وروى عنه عليه السلام انه قال فغسل فيه فقبل له اولا يتوضأ
 وضوء للصلوة فقال هذا الوضوء من القى فان قيل تعارض الاحاديث باحاديث اخر
 منها قوله عليه السلام من قاء او رصف او امدى في صلواته فليصرف وليتوضأ وليبسط على صلواته
 ما لم يسلم والاستدلال ان الوضوء المذكور في الحديث الوارد في المذي هو الوضوء المشروط للصحة

صلوة في الخارج من السيلين بل هو لا يخرج من الوضوء من القى والرعاف لان اللفظ الواحد في السياق
 الواحد من ان يكون منزلا على المعنى الواحد ومن ان يكون منزلا على المعنى الواحد قريب واظهر ومنها
 قوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل ومنها قوله القلس حدث ومنها قوله لا وضوء في القطر والقطرتين
 حتى يكون دما سائلا والاستدلال ان مقدار القطر والقطرتين كونه واقفا على ما يخرج والحدث
 لغى الوضوء عن الواقع وايجاب له في السائل وذلك عن مذهبنا وايجاب — فلما اما الاول
 فمرسل وروايه ابن جريح وانما هو مسند في رواية ابو عبد الله بن عباس وهو ضعيف والحدث الثاني
 رواه ابن خزيمة بن زيد بن محمد بن عمار بن عبد العزيز وقد حكى ان ابن خزيمة بن جهملان والحدث
 الثالث رواه سوار بن مصعب وهو ضعيف والحدث الرابع رواه الحجاج بن حمير وهو ضعيف
 والحدث المعتمد من جانبهم ما روى ان فاطمة بنت حبيش جأت الى النبي عليه السلام وسأله عن دم
 الاستحاضة فقال لها تلحي واستشقي وتوضي وصلي وان قطر الدم على الحصى فان ذلك دم
 عرف الخمر والحدث بعليل له جوب الوضوء بكونه دم عرف منخرا والحكم نعم نعم اعلمه ولا
 نقال حرف ان قد ذكر لنا كيد كما نقال ان زيدا جاف يكون تأكيد السان ان هذا الدم دم
 استحاضة لادم حيض لا ما نقول حرف ان اذا كان متعقبيا للدم موصولا بحرف الفاء اشعر
 بالعليل نقال حدثان فانه زنى وخلع الامير على فلان فانه اطاعه وخدمه ولا نقال
 الحديث بعليل لجواز الصلوة مع جريان الدم لا بعليل وجوب الوضوء لان الفجار الدم لشعر
 بالتوالي والتتابع فتجزأ المراه عن عاكه وذلك يلايم العليل به في جواز الصلوة دون
 وجوب الوضوء لا نقول الجرح معنى جري وظهر نقال جرح المراه اذا جراه واظهره والجرح
 اذا جري وظهر وعلى هذا يصح عود العليل الى وجوب الوضوء وجواز الصلوة جميعا فنصرف
 العليل اليهما ولا نقال قوله وان قطر الدم على الحصى معناه وان قطر بعد الشد والوثق
 بالتلحم فدل على ان الجرح المذكور معنى التوالي والتتابع لا ما نقول ليس معنى الحدث ان صرت
 حال يقاطر الدم في الصلوة بل معناه وان كان الدم قبل الشروع في الصلوة متقاطرا فهو دم
 استحاضة لادم حيض جواب — اخر نقول اضافة العليل الى الشيء قد يكون باعتبار
 نفسه وقد يكون باعتبار اشتماله على العلة نقال الغضب مانع للفضا وذلك باعتبار
 اشتماله على العلة ونقال الامر المدهش مانع للفضا باعتبار نفسه واذا عرف ذلك
 نقول قوله فان ذلك دم عرف الجرح بعليل لجواز الصلوة مع الدم ولو جوب الوضوء في حق

جاء الصلوة مذكرة باعتبار نفسه فان التوالت التتابع مع وجوب الصلوة وهو مذکور في حق وجوب الرضوخا
اشتماله على العلم وهو خروج النفس من تنسكها بالحديث برواياه اخرى فقال روى انه قال لفاطمة بنت جعفر
توضي لوقت كل صلوة فان ذلك دم عرق العجز وهذا معنى لتعليل وجوب الوضوء ان الصلوة غير مذكرة في
هذه الرواية والحواس عن الاستدلال بالحديث على عاين المقام الاول التعليل مذکور مستند البيان
ان الدم ليس دم الحيض فان دم الحيض ليس دم عرق العجز بل هو مجتمع في الرحم يخرج من الرحم دفقا وسان ذلك
وجها اخر كما هو ان المذكور نفسه فاصل بين دم الحيض ودم الاستحاضة فاذا جعلنا النفس مجزأة يكون
الكلام المذكور نفسه مقصود اخلاف ما اذا جعلنا التعليل مجزأة لان الناقض عندكم ليس كونه دم عرق
العجز بل الناقض خروج النفس عما فلا يكون المذكور مقصودا من حيث نفسه وان والاولا انما يعني
الظهور يقال فجر النهر اذ اجراه والنجر اذ اظهر وجري وكذا دم مجري من العروق غير ان العروق ما
تكون شعرا يروق ويخفي ولا يظهر وحضور كونه دما مقصودا اذا كان الخارج دما مستعدا للسبب
فكون الكلام المذكور مقصودا من حيث نفسه اذا جعلنا التعليل مجزأة فتعارض المقامان ويستقط
المرجح المذكور فلما لا يتعارض الظهور بل معنى التوالت التتابع فلا يقال ان فجرت القطرة والقطرات
وقوله دم عرق العجز وجب حمله على ما فهم من العرق في المتعارف وهو الظاهر من العروق واعتبار خصوص
الدم خلاف من يسميهم فان قاعده من يسميهم ان سبب الاستحاضة خروج النفس وخده فان قيل انه مذکور
من حيث اشتماله على العلم فلما سمي المشتمل على العلم علمه مجاز فرج الحمل الذي ذكرناه وبرقي مقامنا
عن حال المعارضه فان قيل ان فاطمة بنت جعفر كانت عارفة بدم الحيض والاستحاضة فلا يكون كلامه الذي
عليه التامير وضافا فاصل بين دم الحيض ودم الاستحاضة فلما قد اشتهر عند اهل اللغة اطلاق لفظ الحيض
والاستحاضة معنى واحدا فقال حاصت المراد واستحيضت معنى واحدا من الذي علمه العلم ان ذلك الدم
ليس بالدم المعبر عنه بالحيض المعقود في جن النساء فان قيل الذي علمه العلم لا يبين الحقائق وانما يبين الاحكام
الشرعية فلما انه كان بين الحقائق وبين الاحكام الشرعية كعوله عليه العلم انقص الرطب اذا جف
منها به على الحكم الشرعي الوجه الثاني ان جعلنا الكلام المذكور انما يكون جملة العيود المذكورة مرعية
ولا يعتمد في هذا المقام على استمار الانحجار بالتوالي والتتابع بل يقول كون الخارج مسمى من غير اعتبار معتبر
في السبب الناقض فلا يقال انما هو البول والغايظ المقصود الثاني يقول التعليل المتعقب للحمل في حكم
الاستثناء المتعقب للحمل وقد اختلف الأصوليون في معال بعضهم انه تصرف الى الجملة الاخيرة فتصرف
التعليل هاتين الى الجملة الاخيرة وهي جواز الصلوة لم لا يختلف بينهم في انه اذا انعقدت المناسبة

ولم ينعقد ما لا يجوز يكون التعليل متقدما بالبعد لها والمناسبة هاتين متقدمة باخره وحيد فان لا ينعقد
عجزا به عن الامسك فيناسب جواز الصلوة رخصه ولم يحقق مناسبة اخراج بوجوب الوضوء عليها على ما
يقرر في مقام المعنى فتعليل المناسبة بجواز الصلوة مع وجود الدم دليل بفسد التعليل بالبعد الله واما
ما تمسكوا به في الرواية الدالة فعنه جوابا لاجلهما انه بطلان لوقت الوضوء لو لم يفسد الصلوة دون تعليل وجوب
الوضوء فان قيل ففرض الكلام في الرعا والسائل ونقيس على دم الاستحاضة فلما المشهورة مجراه في وجوب
اصل الوضوء في اخراج من غير السلس والكلام في الوقت مجراه في مثله اخر يصلح ان يكون مقتضىه على محل
الخلاف الوجه الثاني اننا تعلم ان فاطمة بنت جعفر كانت عارفة بدم الحيض والاستحاضة فلا يرجع الى علم السلام
ولا ستانف السؤال واذا اختلفت الروايات كان المعقول به اولاهما واولاهما المتها والكلها فان احتمال ادرج
غير المذكور بعد على وجه التفسير من ترك بعض المذكور على وجه التفسير كانت الصلوة مذكرة في هذه الرواية
الاشكال الذي وجهناه في الرواية الاولى اما المعنى في المشهورة فنقول لو وجب الوضوء بوجوب نص وقياس
وكلاما مستقيما فلا يجب الوضوء وانما لم يعرض للاجماع لانه لا يحسن ان يقال لو وجب الوضوء بوجوب نص
او قياس او حضور زيد او غيبه غيره وانما لم يحسن ذلك لان الاجماع منعقد على اخصار الادلة في الاقسام
العلمية واذا عرف ذلك فنقول حيث اسفي الاجماع فالاجماع منعقد على اخصار الادلة في النص والقياس
فذكر الاجماع حيث صار الاجماع مسفيا بالاجماع جار مجرى ذكر حضور زيد وغيبه غيره وما اشبههما
من الاوصاف وطريق في القياس والنصوص ما ذكرناه في مواضع فنقول في سائر اقسام النص ان النصوص المشهورة
المنقولة في المشهورة ما تمسكوا به من الاحداث وقد بينا انها لا تدل على حكم المشهورة وان معطرا غير صحيح وسائر اقسام
القياس ان محل الوفاق الخارج من احد السلس والنوم والاعمال والجموع فلا يبع القياس على الخارج من احد
السلس بل لان الحكم فيه يرتبط بالحمل على امكان النص وضبطها قليلا للحدث ولا يعنى التعليل على طريق
امسك النفس المقصية للحدث فان ذلك مكره لا فضائه الى المصروف انما المعنى امسكها عن امساك الحدث
على طريق تقليل الطعام والشراب ونقول المنفصل به امسك النفس عن تكلف الاحداث على سبيل الحيث
فانه ترك للمروءة وعلى الجملة ان اقتدح ما ذكرناه مناسباً فهو فارق وان لم يتقدح مناسباً فالحكم في مواقع
الاجماع تعبدى والجامع في مواقع التعبد مجهول واحتمل بالجامع كالعالم بالفارق في منع القياس فان قيل
لانهم ان وجوب الوضوء قليلا للحدث مناسب وسانه ان ربط الوضوء بخروج الخارج لا يؤثر في حمل
الانسان على تقليل الطعام والشراب ولا في كيف المالح عن تعبد الحدث ولا يكون التعليل به مناسب
بل يقول خروج النفس من حيث انه خروج غير مناسب وببانه الاجمال والتفصيل والاجمال ان الوضوء

سمى تطهيراً وقد بدنا أنه ليس تطهيراً بمعنى إزالة الأثام ولا معنى تصفيه النفس وتركيتها عن النقايا بل هو
تطهير عن الجحاسة وخروج الجحاسة يناسب الجنس المحل فأنجه ما ذكرناه وجها للتقليل فصار وجها للتعليل
ولأنه خروج الجنس يناسب الجنس محله دون ما عده لانا نقول العلة قد لا تنصرف أثرها على محلها كالحرج
بوتري في فوات الحياة عن الجمل وقد ظهر أثرها في محلها ويكون كذلك لا ترموثرأبنا في محلها كالحرج في محلها كالحرج
قد يكون موتاً بالشقق والانسداد في محلها فاذ جعلنا خروج الجحاسة سبب التنجيس في محلها وعبر عنها
أو سبب التنجيس في محلها والتنجيس موتاً بالتنجيس في محلها فصار من أطر المثل في العقول ولا يلزم على
كلامنا النوم فانه مظنه خروج الروح على ما قال عليه السلم العيان وكأ السه فاذ اتأمنت العيان
استطلق الوكا وخروج الروح سبب خروج الجحاسة فيوجد في النوم خروج التنجيس لله وأما التفصيل
فهو أنه قد انعكس الرشاش على أعضاء المحدث وقد بقي اليد أحد السيلين واليد طوافه باليد تنقل
الجحاسة إلى الأعضاء المناسبة ثوب الجحاسة في الأعضاء مبن للوضوء وبجسيلة للطهارة حققه تقدير
السراية مبا لعة في تعظيم الصلوة واجلالها ولا يقال عندكم قدر الدرهم النعل من الجحاسة محتمل
معنونه هذا الاحتمال أولى أن يكون معنوا عنه لانا نقول قدر الدرهم النعل محتمل غايه للرخصة
ونهايه للعفو فاحتمل الاحتمال المذكور منهما اليه زاده على غايه الرخصة منتهيه متاديه حسمتها
فامتنع ولا يقال خروج الجنس ناقضاً له والانتشار متراخ عنه لانا نقول الزمان الذي يتحققه
الانتشار متراجعا عن الخروج لا يضبط جعلنا خروج الجنس مرداً للماني أن خروج الجنس سبب حصول
الجحاسة على بعض البدن وهو سبب الانتشار والسراية فجعلنا سبب السبب ضابطاً ومرداً
ولا يلزم على كلامنا اذا اصاب بعض بدنه بجحاسة حيث لا ينقص وضوه مع قيام الاحتمال المفروض
لانا نقول بنقض الطبع له مزيداً ثانياً انعكاس الرشاش وقرب احتمال الانتشار فلم يكر المصيب ومعنى الخارج
ولا يقال ان توفي احتمال الجحاسة مطلقاً غير مسمى فانه لا يشترط وجود المصلي ان لا يوجد في حقه احتمال
الجحاسة بحال فكون الوقوع احتمال الجحاسة لنقض مراتبه مريباً فاحتمل ان يكون الوقوع عن
احتمال الجحاسة مقدراً بالخارج عن المسلك المعتاد مريباً فامتنعت التعدي فلهذا هذا الكلام ذكره
الاصوليون في الرخص حالوا انما مقدرة فقاديرها منقصة بموانع المصنوع مريباً فقالوا يجوز تناول
المينه لضروره الجوع ولا يجوز تناول الخمر لضروره العطش فامتنعت تعديتها باجراً العباس وجوز اساغه
المقه نائم عند اعوان غيرها ولا يجوز التداء بالخمير عند اعوان غيرها ومنه متوجه في الرخص عن متوجه
في هذا المقام فانه سد باب القياس وهو مشبهان منكري القياس فقالوا احتمال ان يكون صالح الحكم

مقدوره لانهما مفيدة لمجان النصوص وعيه لا يجوز تعميمها وتعديتها ومسا الخلاف براه من القائلين بالقياس
فان لاكتفي مجرد الاحتمال بل بين زياده مناسبة في الاصل بقول الوضوء من ان الاعضاء بحسن الهيئة
والوضوء وحسن الهيئة ملازمان لخال الصلوة مبا لعة في تعظيمها واجلالها والصلوة متساوية في اقتضاها حسن الهيئة
والوضوء والوضوء ليست بحال الدوام والاسمرار والمناسبة المذكورة متوجهه اذا صار الوضوء متكرراً
مشروطاً وعلقه بامر متكرر بطريق تكرر في خروج الجنس من المسلك المعتاد وحيث انه خروج منه متكرر
فهو وجه اعتباره مني التكرار في الاله فلما المتكرر هو الخروج على طريق العاده وولنا على طريق العاده ذكرناه
دفعاً لمزبأ اشكال وهو اننا لو جعلنا الضابط خروج المعتاد لاجله علمه ان يقال خروج غير المعتاد مستعجب
لخروج المعتاد فهو السبب كما نقولون خروج الروح مستعجب لخروج الجحاسة فلو كان خروج الروح سبباً
لانسقاط المسلك الثاني في الاعتراض بقول لمانا مناسبة التعليل ونعارضها مناسبة خروج الجحاسة
فان لم يجمع عليها وتعلل بها فلما التعليل خروج الجنس او التعليل بالتعليل او بما لان محذوراً خطافية امون
لان محذور الخطأ من جانبكم الاختيار بصلوة باطله موداه مع الحدث ومحذور الخطأ من جانبنا الزام الوضوء مع
وجود الوضوء اذا الصلوة بوضوء محذور ولا يخفى ان محذور الخطأ من جانبنا امون والجواب فلما
سان مناسبة التعليل ان يعلق الوضوء بالحدث نفى الى تقليل الحدث اثيراً في حق المتقيد بالصلوة وبيان
ان المتقيد بالصلوة كبراً ما فسك نفسه عن الطعام والشراب والتوسع فيهما حتى لا يحتاج الى الوضوء
فيوتر كلفة الصبر عن الطعام او التوسع فيه على كلفة الوضوء وتزيره اذ احافقول انه قد فسك نفسه
ونضبطها عن الحدث مع اقضا الطبع له واذا كان اساك النفس بالحدث مع اقضا الطبع على وجه الكراهية
في محل الاختيار فالامسان عن التعرض لاجه الحدث بالصبر عن الطعام والشراب والتوسع فيهما اولي ان
يكون في محل الاختيار واذا اظهر افضاوه الى التعليل في حق المتقيد بالصلوة فنقول كل مسلم متقيد بالصلوة
نظر الى ديمه وهو الاسلام وهذا اظهر انه نفى الى كيف الما جن عن بعد الحدث فانه وجد في حقه دليل
التقيد بالصلوة واذا انت ان يعلق الوضوء بالحدث مفض الى تقليل الحدث فنقول اسفا الحدث من
اصله لو امكن كان مقصود افكون التقليل ايضا مقصوداً او قوله ان خروج الجنس سبب التنجيس فكون معللاً
به لانه مناسب اجمالاً فلما عنه جوا ان اجعلنا ان العلة لا تنصرف أثرها على محلها وقد يقتصر واذا عرف ذلك
نقول هذا الانقسام يكون باعتبار وجه الفعل شتملاً عليه فمحتاجون الى بيان وجوده في محل النزاع وهو
له فان دلوا بالاثرة تعدى الى الوجه دلماً بالحدث والسبر على عدم الوجه فنقول شتملاً وسبباً لم يجد
وجه تعدى اثر خروج الجنس الى ما عدا محله الجواب الثاني اننا نعارض الاحتمال بالاجمال ونقول

تساعدنا على ان لا نجعل غسل ما سوى الممسك واعضا الطهارة واسفا وجوب الغسل دليل اسفا النجاسة
دلالة باسفا الاثر على اسفا الموتر واسفا النجاسة عما سوى الممسك واعضا الوضوء دليل على ان خروج النجس
ليس من قسم ما يوتر عاما في محله وغير محله نزدا ما ذكرناه ايضا حاشا لنا نقول ما سوى اعضا الحدث
اوب انتسابا الى الممسك من اعضا الطهارة واسفا النجاسة وما سوى اعضا الطهارة اثر للخارج النجس
دليل اسفا ما في اعضا الطهارة اثره بطريق الاولى واما فصل السراية فالحجاب عنه وجود
احدهما انكم اعتبرتم احتمال السراية دون العلم بها فانه اذا علمت السراية وعرف مورد ها وجب
غسلها واذا لم تعرف مورد ها وجب غسل جميع البدن وهذا البيان انكم اعتبرتم احتمال السراية
دون اعتبار العلم بها فنقول هو مهم في حق المتيقظ المحفوظ وبيانه ان مجرد الامكان عقلا ليس باحتمال
فانه لو وقعت في البدن سرقة فقل في حق امنا القاضي احتملا نعم سرقا كان ذلك مستقبحا ولو قال
ذلك قابل استوجب التعزير بدل على ان مجرد الامكان عقلا ليس باحتمال ونزده تقريره يقول
الاحتمال ممكن عقلا بعد توقيه حرما اذا كان المحتمل محذورا من توقي الجدار الملبس بعد جازما حرما
ومن توقي الجدار المشيد المحكم لا بعد جازما بل بعد موسوسا واذا عرف ذلك نقول ليس كلامنا
في حق من لم يتحقق غسل على مكان صلب غير مسمى لقضا الحاجة حتى يظهر في حقه احتمال الريشاش
واذا دل البول الله وانما الخلاف في المخطئ المتيقظ المفروض في حقه مجرد الامكان عقلا ولا في
المخطئ اذا خرج من المسمم لا بمسح اثر نجس وجهه واطرافه ولو نجس له ذلك كان موسوسا
مختلجا الى العلاج الوجه الثاني ان احتمال السراية متصف في شخص الرجل المستور بالثوب من العضو
وجوب الغسل شامل له الوجه الثالث ان مثل الاحتمال المذكور غير معتد به في الشرع فان
الوضوء لما المشكوك في نجاسته صحيح والوضوء لما المشكوك في طهارته وكاسته لا يرفع الاحتمال المفروض
بل يحقق به احتمال نجاسة اخرى منضمنا الى الاحتمال الحاصل الجواب الثاني نقول ما بطل احتمال السراية
معتبر في وجوب الوضوء خارج المسلك المعتاد فانكم قد تم من المصيب ومن الخارج من البدن النجاسة
منظرة في ذلك الى مزيدا ترفع الطبع في السراية والانتشار بدل على انه غير معتد به فخرج الخارج
من المسلك المعتاد ما بطل لانه لم يتركرا فيصير ضابطا لهما في تكرار الوضوء وبكم المتكرر للخروج على طريق العادة
لنا الغالب ان يكون الخروج على طريق العادة فهو حيث ان الغالب في وجهه على طريق العادة صالح ضابطا للتكرار
طريقا في تكرار الوضوء على ما قرناه مقام اخرى في الجواب نقول اننا لم مناسبة خروج النجس مطلقا وجميع
سما ونعلل ما ذكره والبرهان هو معارض جميع اخر وهو ان الجمع اقرب الى موافقة ظاهر الآية ونحو

فيه تعالى اقموا الصلوة فانه امر بالصلاة مطلقا فنخرج نختار محل النزاع حاله وجود الوضوء والصلاة وغيره
من الاحوال اني نزلنا على ما قررنا طريقا اخرى نقول الامر بالصلاة مطلقا ومقتضى مقتيد فلا يكون الوضوء
بما يتو ايجابا ولا يقال اننا ساعدنا على محله طاهرا بما اوجب الوضوء فكم يكمن ان المخصص موجب الوضوء
غير موجود ما مينا والفقهاء ان المخصص المجمع عليه نازل منزلة المانع المجمع عليه وكما يجب في المانع المجمع
عليه يجب في المخصص المجمع عليه لا نقول الاصل لزوم العمل بالطواهر على معنى انما يعمل بها حيث لم يعلم
وجود المخصص وعدم وجوده ليس من ادل دليل ناف وكفى الظاهر بان العمل به وهذا خلاف الواقع المجمع
عليه فاذا اذا اعتقنا على مانع معنوي مما مضى فاما مكن فيه وسهل خلاف النصوص فانها غير مضبوطة
فيعسر فيها فان قيل لا نعلم وجود الصلوة وامرنا بها دون الطهارة فان الصلوة عبارة عن الافعال
المنتظمة المعلومه الصادرة من المتطهر وبما نزل من احد ما قوله عليه السلام لا صلوة الا بطهرا الثاني انها
غير مجزئة دونها فاذا جعلنا الطهارة قيدا في الصلوة صار عدم الاجزاء عند عدم الطهارة على وفق الدليل
الجواب فلما بان وجود الصلوة دون الطهارة قوله عليه السلام دع الصلوة ايام افر ايك والمقدور
هو الذي يوم نركبه فدل الامر بالترك على ان الصلوة مقدورة ولا بد تعالى على من عرطه طهارة والاطلاق
دليل الحقيقة الجواب بالاية واخر والمعنى فالاية قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا وجوهكم الاية امر للقيام الى الصلوة بالوضوء والمقتصد والمحقق قايم الى الصلوة فنخرج
حت النص واما الخبر فقول عليه السلام الفطرية والوج والوضوء ما خرج فالحديث ربط الوضوء بالخارج
فنخرج نختار الفري والرعاف ودم الفقد والحجامة ولا يقال الا انه وردت في حق جماعة من الصحابة
قاموا من النوم فخصت بهم لا نقول اننا مسكتنا بدلالة اللفظ وضعا والواقع لا يكون غير دلالة
اللفظ وضعا فان قيل الواقع مكر منه لدلالة اللفظ فلنا هذا من قسم المعارض فليكن ساه
ولا يقال ان بعض المفسرين معنى الآية اذا قمتم من النوم لا نقول قد قال البعض معناها اذا قمتم
محدثين فلم يحصل اجتماعهم على معنى واحد ولا حجة في قول البعض فلزم ظاهر الآية ودلالة اللفظ ولا
يقال الآية امر بغسل الاعضاء معلقا بشرط القيام والامر بالفعل معلقا بشرط لا تعضي التكرار كما لو
قال طلق فلانة اذا فعلت كذا فانه لا نفهم التكرار فلا يحمل عليه فلما قال الله تعالى ما يريد الله ليحصل
عليكم مخرج فانه يدل على ان الغسل لما مودبه مشتمل على نوع كلفه ومشفه والوضوء مرة واحدة
لا شتمل على كلفه ومخرج وكان التكرار محملا ولا يقال الآية امر بالغسل مطهرا فلا تتناول صور الانقع
فيها الغسل مطهرا فلم يعلم ان الغسل محل النزاع تقع مطهرا فانه انما يكون مطهرا اذا كان المقصد محمدا

فلزمكم بيان ان المقصد محدث واذ ابيتم ذلك استغنيتم عن الاستدلال بالايه لانا نقول فيه
على عموم الامر لكل فام الى الصلوه وكون الغسل مطهر الكل غاسل وماله قول العايل اذا دخلت فيه
كرا فصوصا ثابوا فانه يدل على عموم الامر بالصوم لكل واحد داخل وعموم الثواب لكل صائم
واجواب عن الاستدلال بالايه من وجوه احدها انها غير متساوله لبعض صور الخلاف فلا تكون حجه
في تلك الصور وسأله ان معنى الايه اذ ابتدئتم الصيام وليس معناها اذا استتمتم على الصيام فلا يتناول
من كان في ابتدء الصيام متطهرا فرفع او قال الجواب الثاني ان عموم المحاطبه شفا بما تعلق
من القرينه وقد ذكرنا ان الايه نزلت في جماعة من الصحابه قاموا عن النوم فلم يلزم ان ذلك مرئيه العموم
مطلقا بل نقول هو قرينه العموم وحسبنا من وحيه حال النائم الجواب الثالث قد رينا
في المسئلة السالفة ان اللسان متعرف من جملة الايه وانما احتمل ان يكون ابتدء الايه مع آخرها في حكم
جملتها احدها مبتدأ او الثاني خبر والتقدير فاعسلوا والغسل بالماء مطهر ويحتمل ان يكون الكل في حكم
كلام واحد والمطهر واقع موقع الحال فالتقدير فاعسلوا الماء مطهرا وعلى العمل الثاني الايه متخصه
بالمحدث وهذا العمل راجح لانا اذا جعلناه محلا لم يكن الايه متخصه في صورته ما واما الخبر فقد ذكر
في باب شرح السنه والسنن للمصنفين انه غير صحيح انه في الوضوء في غير الخارج لا الجاب له وفي الخارج
واما المعنى فالوضوء مسمي طهاره واجب مطهر اقلون وجوبه في الخارج والمسلك المعتاد مطلقا
على كونه خارجا جسا ولم يرد وجوبه في كل خارج بحسب تعيين معنى نجاسه والطهاره وان الوضوء
واجب مطهرا وان كان كذلك كان معلقا في الخارج النجس والمسلك المعتاد على كونه خارجا جسا
اما الاول فنقول النجاسه عباره عن معنى في المحل محل القرينه وكما ان التعظيم والطهاره في مقابلتها على
هذا الاطلاق الطهاره على ان الله احب مجاز فان عندنا لا يست في المحل معنى محل القرينه ومنع كمال
التعظيم ولا يقال ان النجاسه عباره عن معنى النجس العله لانا نقول بطلان النجاسه على الشراك
والانام والقاذورات وبطلان الطهاره على معنى المظان فوار انما الانام فوجب ان جعل امره مشترك
في هذه الصور مسي للفظ وذلك بان يقال انه امر محل القرينه ومنع كمال التعظيم من ان كان المحل
بالقرينه امر احصيا كانت النجاسه حقيقه وان كان امر اشريعا كانت النجاسه شرعيه وسأله
ان الوضوء واجب مطهر الايه وسأله البالي ان خروج النجس محل القرينه من حيث انه خارج نجس والوضوء
متمم لمعنى القرينه مكمل للتعظيم فلو كان معلقا به من حيث كونه محلا بالقرينه فاذا كان محلا بالقرينه من حيث انه
خارج نجس كان معلقا بهذا الوجه ايضا والجواب الثالث الاول نقول ما ذكرتم في حرج النجاسه

منقوض بالنجس الحرج في الصلوه فانه محل الايه ومنع كمال التعظيم وليس نجاسه ومسقون بالالفاظ في الصلوه
فانه حال القرينه ولهذا كان مكرها للمسك الذي يقول الوضوء مسمي طهاره ومطهر اقل واما ان النجس بعد
اثباته بالوضوء على ما في علمها فاما فلو لم يسمد غسلها طهاره فحان الشبهة بالغسل عن النجاسه وحصول التمكن
من الصلوه للمسك المالك يقول انه لسمي طهاره ومطهر اقل لانام وخرج النجس لا مناسب الغسل طهرا
عن الانام المسك المالك الرابع يقول خروج النجس محل القرينه باعتبار ان نوره نجس المسك مناسب وجوب
الغسل ناقضا لانوره وانما فعله على هذا يكون وجوب الطهاره في المسك المعتاد مطلقا مخرج النجس وطهاره
الاعضاء بقدره طهره اخرى لم يسمي طهاره من مس المصنف مطلقا منع الانزول الانفسل
الاعضاء وثبت ما منع الصلوه منع الانزول الانفسل الاعضاء وبيان انها او حجت المنع من المسك انه اذا
خرجت النجاسه من بعض بدنه لا يكون مطهرا فان من نجس بعض بدنه لا يسمي مطهرا فيكون ممنوعا من المسك
منع مطلقا عما لم يقع به المسك والاجماع منع على ان المنع من المصنف منع مطلقا عما لم يقع به المسك
لانزول الانفسل الاعضاء اذا ثبت المنع من مس المصنف مطلقا فاجماع منع على ان كان هذه الحاله
كان ممنوعا من الصلوه منع الانزول الانفسل الاعضاء ولا يقال انه قال بعض المفسرين ان المراد بالايه
الملائكه والمراد بالمطهر المعصوم فذكر الله تعالى انه لا مله الا الملائكه المعصومه اشعار بان القرآن
منزل من غير حرج ولا تعبد لانا نقول قال بعض المفسرين ايضا معنى الايه لا مله الا المظهرين عن حدث
فاسمى انما فهم على شيء واحد وهو البعض لا جهة فيه فلزم دلالة ظاهر الايه والجواب فلما استعدنا على
انه اذا اصاب بعض بدنه نجاسه جاز له مس المصنف موضع اخر وهو يسمي مطهرا في الحديث او مطهرا
طهاره الحديث ولا يسمي مطهرا عن النجاسه او مطهرا طهاره النجاسه اعني طهاره الحث فقد نفاصلت الطهارتان
وتغايرتا فان ادعيت ان اللفظ عند الاطلاق مصرف الى طهاره الحث فهو ممنوع وان ادعيت ان مصرف
الى طهاره الحث فلزمكم بيان ان المقصد محدث واذ استتم ذلك استغنيتم عن التمسك بالايه وان ادعيت
انه مصرف الى طهاره الحث وهو على خلاف اجماع اهل الاصول فانهم انفقوا على ان اللفظ
المشترك لا يعم جميع مسمياته ثم يقول حمله على الطهاره عن الحدث اولى لانا اذا جعلناه محلا لم يخص الايه
في صورته وادخلناه على طهاره الحث خصت في بعض الصور وان فسكوا ما روى ان النبي عليه السلام بعث
معاذ الى اليمن بعث معه مصحفا فقال لا مله الا الطاهر والاستدلال به كاستدلال بالايه
وتوجه عليه الاعتراض الذي ذكرناه في مقام التمسك بالايه والله اعلم **مسئله**
المقيم المساو اذا اراد ان الصلوه لم يطل تنجس وصالوته عندنا وبطلان عندهم وقد جعل بعض الاصحاب

خلال السمع والصلوة وجها مخرجا من قول بعض الأصحاب في المسخاض إذا شقيت وانقطع دهرها في باب الصلاة
أنه يبطل وضوءها وعلوها ولو لم يمتد إليها سبب الوضوء والصلوة حال أن طهارة المتيتم وطهارة المسخاض
طهارة أخرى وحال وجدان الماء حال الشفا حال زوالها واستويان واختار المصنف في ذلك من باب الوضوء
أن سلبه السمع مفارقة لمصلحة المسخاض لا يمارك في استحسانها متقطعة حاله الوضوء والدم الطاري
بعدها حدث مجدد وإن كان دمها سائلا حاله الوضوء وصورة الوضوء لا تزيد على حقيقة الوضوء وحقيقة
الوضوء أثرها في الحكم بحيث السابق لافي زوال الحكم للحدث اللاحق والدم الطاري بعد الوضوء
حدث مجدد أو في حكم حدث مجدد وقد تجرد عن الوضوء وحلقه بخلاف السمع فإنه وجد في الصلوة
وغيره لم أنه سلب صلوته وأما المقيم فقد قال صاحب التلخيص إذا نوى المتأخر في أثناء الصلوة الإقامة
ثم رأى الماء بطلت صلاته وعلوته ودل على ذلك أن المقيم يبطل صلوته برونه الماء في أثناء الصلوة بالطريق الأولى قال
بعض الأصحاب لا أثر لرونه الماء في بطلان السمع والصلوة وإنما أثرها في وجوب القضاء إذا نوى الإقامة صارت
جميع الصور محل الخلاف دليلنا في المسألة الآية والمعنى بالآية قوله تعالى فلم تجزوا ما آتيتهم وأجمعوا
طيبا والآن معطوفه على رونه تعالى تأييدا للدراهم وأدوم إلى الصلاة والاستدلال أن الصلوة هي المقصودة
بالأمر بالوضوء لها دون الغمام إليها فالنقد يروا غسلا ووضوا أو تمسوا ووضوا أو افادوا الصلاة الموداة بالسمع
لأنها دونها مطلقا أما الصلوة الموداة بالوضوء ماذون فيها مطلقا فإن في الآية أمر بالشروع
فالبعد يروا غسلا أو اشروعوا أو اشروعوا فليس الاستدلال بالآية مطلقا في محل الخلاف
فلا الشروع من حيث نفسه مقصور عليه لا يكون مراد أفالنقد يروا شروعا متمم فليس عرفنا
بالسبب أن العجز المشروط في ابتداء الصلوة مشروط برونه في واد الصلوة فإنها على وزان قول
القائل إذا دخل الدار إذا لم يجد الباب حاشا فإنه لو وضع إحدى رجله في حوض الباب كان مضموعا
والرجل موضع الرجل الأخرى فلما وزان ما ذكرهم في محل الخلاف ما إذا افتتح بالكبر فرائى الماء قبل
تمام الكبر فإن الكبرية تتم الشروع في الصلاة ولا تراعى في أنه يبطل تيممه وإنما وزان مثلنا إذا
دخل الدار ثم حضر الباب فإنه لا يكون حرجه من الدار معضيا الكلام فكذلك ها هنا وأما المعنى
فمعناه لا يجب فيها طلب الماء عند ظن الماء فلا يسلط تيممه أو يقول يصح صلوته والكلام
خير من هذا بخلاف بعد من حاله المصحح الصلوة حاله لا يجب فيها طلب الماء عند ظن الماء وبيان أنه
لا يجب فيها طلب الماء عند ظن الماء لو طلع عليه ركبت ظن أن معهم ما لا يجب عليه طلب الماء منهم وإنما قلنا
إذا لم يجب عليه طلب الماء عند ظن الماء لا يبطل تيممه لأنه إذا لم يكن الطلب واجبا عند ظن الماء لم يكن الوضوء

واجبا عليه عند وجود الماء وإذا لم يكن الوضوء واجبا عليه وجد الماء كان السمع باقيا وإن أنه إذا لم يجب عليه
طلب الماء تأييدا لا يكون واجبا واجدا له وجهان أحدهما شهادة الاستقرار أو عكسا فإنه حيث لا يجب
طلب الماء تأييدا لا يكون الوضوء واجبا واجدا له وصورته المرض والحرج وحيث وجب عليه طلب الماء
ظنا تأييدا وجب الوضوء واجدا له وصورته ما قبل الشروع وحاله الشروع قبل الاستقرار أو عكسا
على أن الوضوء لا يكون واجبا ها هنا الثاني أن ظن الماء سبب وجوب طلبه حيث كان الوضوء واجبا واجدا
لأنه فإنه مناسب ووجه مناسبه أن الطلب يكون طريقا في محصل مصلحة الوضوء وتحقيق حكمته قبل
عدم وجوب الطلب على أن سبب ولا يرضى أيضا السبب من حيث أسفا الظن فإن الظن حاصل
وأما يرضى أيضا السبب من حيث عدم وجوب الوضوء واجدا للماء وليعلم أنهم يقولون عندنا ما
بعد الشروع وقبله سواء فلو طلع ركبت ظن أن معهم ما لا يلزم طلب الماء منهم سواء كان ذلك قبل الشروع
أو بعده وإذا وجد الماء المملوك لا يبطل تيممه سواء قبل الشروع أو بعده لأن المملوك حيز والمملوك منزل
منزله الممنوع حاشا إلا إذا قال المالك أنا ببيعته بلحقني الماء المباح وإذا ظن الماء المباح وجب عليه
طلبه كان قبل الشروع أو بعده وكذلك إذا وجد الماء المباح بطل تيممه قبل الشروع وبعده فاجروا
وجوب الطلب وجود المأجري وأحد اثبتوا واستفاحت فالواجب الطلب فالوا لا يبطل تيممه
وإن كان واجدا للمأجرت وجب الطلب بطل تيمم كالموجود الماء فنقول في عباره أخرى نقول حاله
لا يجب عليه طلب الماء إذا طلع ركبت ظن أن معهم ما ثم فلا يبطل تيممه إذا وجد الماء كفا ما كان
حال الماء والقدر حاله هذا التيمم حاله لا يجب عليه الطلب ونقره من وجهين أحدهما شهادة
الطرد والعكس فنقول كل متمم هو كماله لا يجب عليه طلب الماء إذا طلع عليه ركبت ظن أن معهم
ما ثم لم يبطل تيممه إذا وجد الماء كفا ما كان وصورته المرض والحرج وأما العكس فهو أن كل متمم
وجب عليه طلب الماء إذا طلع عليه ركبت ظن أن معهم ما ثم يبطل تيممه إذا وجد الماء كفا ما كان
وصورته إذا قال الركبت تيمم الماء أو تيمم ونقول في الوجه الثاني ظن الماء مقدور سبب وجوب
الطلب حيث لا يبطل السمع واجدا للمأجرت مناسب ووجه مناسبه أن الطلب يكون طريقا
في محصل مصلحة الوضوء وتحقيق حكمته وهما من المباح الطلب بدل على أن سبب ولا يرضى أيضا
السبب من حيث أسفا الظن بوجود الماء مقدورا فإنه حاصل لأن الظاهر أن تيمموا بالماء
وينزلوا أو يبيعوا وأما يرضى أيضا السبب من حيث عدم وجوب الوضوء واجدا للمأجرت فيقال
لأنهم أن شهادة الاستقرار أو عكسا حجة ولا شك أنها تكون مغلبة على الظن وإن ما الطرد

وانعكس من الحكم وذلك حيث كثر صور الطرد والعكس كثرة بالغه معلية على الظن بحققها قرينه
معلية على الظن ان الطرد والمنعكس من الحكم فالملك اذا اعطى مراعيا اكثره عطيه حاصه وجرم
من لم يعمل ذلك العمل تلك العطيه وكرد لك كثرة بالغه صدق بده مغلبه على الظن ان ذلك العمل
منى الاعطاء فنقول من عمل ذلك العمل حصه الملك بتلك العطيه مع قطع النظر عن مناسبه وكبر
لانلم ان مثل هذه الغلبه واقع في الشرع في صوره التجرد عن المناسبه فان استمر وجودها فنقول ان لم
لا يقولون بالمراسيل واستثنيت منها مراسيل ابن السيب وحكي لا يقول بالمعهور ونستثنى
منه حيث كان المعهور قرينه الانعكاس فيقول الاستقراء المسحجه ونستثنى منه مثل
هذه الصور الخاصه المشتمله على الكثرة الموصوفه ان اشتم وجودها وبيان ان الاستقراء المسحجه
وعمان احدها ان العباس حجه اجماعيه لبقائه من عمل الصحابه ولم يقل انهم عملوا بالاستقراء
واعتمدوا على شهاد الطرد والعكس الوجه الثاني ان محل الخلاف يشارك صورته الوفاق من وجه
وبفارقها من وجه فتعديده حكمها الى محل الخلاف لانه يشاركها من وجه مع انه مفارق لها من وجه
دون ان يحتمل مناسبه تحكم والعكس فيه من ذلك فان محل العكس يفارق صورته الطرد في الوصف
الذي زعم الخصم انه مبنى الانعكاس وبفارقها في وصف آخر فغير ذلك لعدده الحكم الى محل الخلاف
يؤكد التحكم فهو الى التباعد اقرب منه الى القرب ونفصل الكلام في المثلثه ويقول في صورة الطرد
المذكوره محقق عدم وجوب الطلب وقد شاركها محل النزاع فيه وتحقق ايضا خوف لزوم الضرر
ومحل النزاع مخالف لمانه فتعديده حكمها الى محل النزاع من حيث انه يشاركها في الوصف الذي
فيه الاشتراك مع انه قد فارقها في الوصف الاخر دون ان يحتمل المناسبه في الوصف المشترك فيه تحكم
وفي محل العكس يقول انعكس عدم وجوب الطلب بوجوب الطلب وانعكس خوف لزوم الضرر
فانعدم الخوف فبعد احد الانعكاس منى الانعكاس تحكم المسلك الثاني في الاعتراض
فالوان الطرد والاستقراء متفرقان فالطرد هو تعديده حكم الاصل الى الفرع بوصف جامع دون
النظر فيه الى المناسبه املا واقعا ولا في غيره والاستقراء هو تعديده حكم الاصل الى الفرع
بوصف جامع يعلب على الظن ان الاصل والفرع ما رايا مشتركين فيما هو منى الحكم اجماعه الى وجه
المناسبه ثبوت ان كان او انفا ان كان والشبه هو عبارة عن مشاركة الفرع الاصل في اوصاف
كثيره مغلبه على الظن ان غير خاليه عن العله فيدل الاشتراك في تلك الاوصاف على الاشتراك في
العله دون بعصليها واذا عرف ذلك فقول حيث كثرنا نصيلا ان العله متخصه بمراقم الطرد

امتنعت التعميم وتخصصت التعميم ما ساء مواقع الطرد فان العلة في الاصل خوف لزوم الضرر لانه
ولا يقال ان هذا خلاف في معنى المبني فلا يكون فارقا وانما للفارق في الاختلاف في المبني نفسه فانه يصح
ان يقال ان القلب بحسب العرف ولا يصح بعبه كالعذر وان معنى كجاسه القلب ومعنى كجاسه العذر مختلفان
وبان انه اختلاف في معنى المبني ان خوف لزوم الضرر منى عدم وجوب الطلب وعدم وجوب الطلب
منى عدم وجوب الوضوء لا يدل على اختلاف في نفس المبني لان الحكم المقصود وجوب الوضوء
وخوف لزوم الضرر منى عدم وجوب الوضوء وعدم وجوب الوضوء منى عدم وجوب الطلب فانه
اذا لم يكن الوضوء واجبا لا يكون الطلب مفيدا فاذا كان الحكم المقصود وجوب الوضوء وعدم وجوبه
خوف لزوم الضرر منى عدم وجوبه كان الفرق في قاي نفس المبني المسلك الثالث المعارضه
بالاستقراء فنقول انتم لم تستطعنه امر الصلوه وجد المأمور خوف ضرر المتيه والمريض وفوات
المال فيبطل التعميم للطرد والعكس فانظر في الشرع اذا وجد المأمور مستجعا للقيود المذكوره
فانه يبطل تيممه ويجب عليه الوضوء والعكس اذا قل قيد من القيود المذكوره فانه اذا فرغ من
الصلوه فقد سقط عنه امر الصلوه فلم يبطل تيممه بالنسبه الى الصلوه الموداه وكذلك اذا اراد المأمور ان ينافي
الشرع ووجد خوف ضرر المتيه او ضرر المريض او ضرر فوات المال لم يبطل التيمم فتعارض الاستقراء ان
وعلىكم الرجوع الى المرجع معناه ان الصلوه عماده مبناها على الاحتياط والاحتياط في انقضاء التيمم وجوب
الوضوء فلو لم يكن الوجه الثاني ان ظن المأمور ان سبب لوجوب الطلب حيث كان الوضوء واجبا عند وجود
المانع عدم وجوب الطلب على انفا السبب فلنا الكلام عليه من وجه اخر لا نعلم ان السبب ما
ذكرتموه بل السبب ظن المأمور انما حاصره مقولا في منزه المالك اسعه وهو منتف في صور الطرد
الثاني لمانا ان السبب ما ذكرتموه ولو لا سلم ان انفا الحكم لكان السبب بل هو متردد احتمل ان
يكون لا سببا السبب واحتمل ان يكون لوجود المانع ومانه ان صور وجود المانع كسره وصور وجود السبب
مجرد اعر المعارض غايته ان يكون اكثر فليعلم ان يكون احتمال انفا السبب اقرب من احتمال وجود المانع ولكن
مطلوب من يفرق الاحمال ليس طنا ونوضحه بالمثال فنقول اذا عرفنا ماعلم شخص انه محضر عند زيد
كثيرا وعند عمر واكثر فليل هو عند احد ما يصح ان يقال احتمال حضوره عند عمر ولا يصح جزم القول
بانه غلب على الظن بانه عنده فان سلك الاصل عدم المانع فلما لا يصح التمسك بالاصل في هذا المقام
وبيانه ان الاسباب منصوبه لحكمها ام ان الحكم قد تراحم وتدافع ولا تتوافق فان الشرع جعل كجاسه
المتيه محرمه الاصل وجعل الانسانيه عامه وقد يكون كل المتيه طريقا في حفظ الانسان ومخالفه احد الدليلين

ضرورية فان الحال لا تخلو ان الاطلاق او المنع والامتناع على مناقضة التماسه منه والمنع على مناقضة الامتناع
عاصمه كانت محال له لحد الله صوره من قسم الانفعال فلا يصح ان يقال ان بعض الدليل او بعض الاصل ان
لا توجد الامتناع الا في اوقات التي هي من اوقات التراجع ولا يصح ان يقال ان اوقات التراجع هي الدليل على مناقضه
وظهر انه لا يصح التمسك بالاصل في هذا المقام الوجه الثاني يقول ايضا الحليم يدل على ان السبب اذا لم
يظهر ما يصلح مانعا فانه اذا ظهر في محل السبب الحكم ما يصلح مانعا فيخرج في النظر ان السبب الحكم فان لم يدر ما يصلح
مانعا وان لم يدر ذلك راجحا فلا اقل من ان لا يكون وجوده من سوابل تردد محتمل ان يكون السبب الحكم
لوجود المانع نافية للسبب او معارضا له دافعا للحكمه وسن ان يكون وجوده وعدمه سواء يكون السبب
الحكم لا في السبب ونبي وجود المانع في صوره الطرد وقول الشروع عندنا ملزم مطلقا وعدمكم الشروع
في غير ملزم فاذا استعملنا وجه فلا خلاف في ان الشروع في الصلوه موداه في اخر الوقت ملزم والاحتمال
القائده فان لدوام الحكم واذا حققنا ان الرب لا يبيح ولا يبيح صارت القايده متحققه جريما
والامام ملزم به واذا اظننا انهم يبيحون او يبيحون احتمال عدم البيه وعدم الاباحه فكون احتمال القايده
حائلا لافعال الشروع ملزم مانعا لوجوب الطلب ولا يقال القايده محتمله فيما اذا صرح الكعب ونادوا
باناديع اوسع فليمنع وجوب الطلب لا ما يؤول الى ان القايده محتمله في هذه الصوره بل هي موداه
الوجه الثالث يقول ان ما ذكرهم يدل على بقا السمع وصحة الصلوه وعارضه ما يدل على طلاق السمع
والصلوه وساده واما ما سبق انه متيم لم يسقط عنه امر الصلوه دون ضرر المنه وضرر فوات
الملك والمنع مبطل لزمه وصلوته دليل الطرد والعكس السابق يقول وجود المانع بطل للسمع على ما سبق
في التمسك والجواب فلهذا قيل في بني عليه الجواب وقول الصحابه اعتمدوا على غلبان الطنين
ولم يقرروا النظر على المناقضه بل دليل ان الاستدلال بالاجماع حجه قتلنا ان سرابه العقيق
في العبد دليل سرابه العقيق لا في ما صار اسوا في اصل العقيق ووقع عقيق العبد في التذنب
والاستحيات موقع على الامه وادامه اسوا في اصل العقيق فان اسوا في سرابه العقيق والتوكيل
طريقا وحصول العقيق وانما يحقق المناسبه في العقيق فاصله فان قيل ليس هذا قياسا فليأخذنا
من الالزام احكاما وانما قياسا وسن ان الامه غير مذكوره في سرابه العقيق لانه لفظا
ونطقا وناديه عقيق الامه غير مذكوره في سرابه العبد لانه لفظا ونطقا فلم يكر غلبه الطنين
سرابه عقيق الامه ملغاه من اللفظ بل من مدمات نظره بعض في اللفظ وهو ان العبد والامه سواء
في اصل العقيق فماذا العقب المذكوره في اصل العقب لفت في سرابه العقيق ووجه ان التوكيل في طرفا في اصل

عقيق العبد

العقب ان لم يحقق المناسبه فاصله فحققنا غلبه الطنين سرابه العقب والامه غير مستند الى اللفظ وانما
حققنا عام من مقتضيات نظريه دون الوقوف على المناسبه فاصله فحققنا ان مجاز غلبان الطنين غير مختصه في الاحاله
والمناسبه فاصله من قال بعض العلماء عليه الطن في الاستقراء الصلوه بها في اساس الاحاله وقال يوم انها مقتضا بله
وسان عليه الطن في اننا اذا نظرنا الى صور الطرد وحدها عدم وجوب الطلب لحاله فعرص فيها الطلب وعدم
وجوب الوضوء لحاله وجد ان الما لم يسطر الى مواضع العكس من زائد الامم الحمله ونقاسها على السواء فان الطرد عند عدم
لا يفيد غلبه الطن بوجوب الحكم وسوته في محل الخلاف ونحن نساعاكم عليه وهو ايضا لا يفيد غلبه الطن ايضا الحمله
عنه فانه اذا لم يكن غلبه الطن بوجوب الحكم في محل الخلاف فلا اقل من ان لا يكون غلبه الطن بوجوب
واسفاهه فثبت ان سائر احتمال الملازم والفاعل على سواء اذا قررنا ان الطن على صور الطرد ووطننا النظر على العقب
فاذا وجدنا ان السبب الحكم مقتضا بانعكاس الطن في احتمال سونه من الحكم بوجوبه فقررنا ان قول اغلب مور مشتركة
في وصف يعم الكل محتمل المناسبه معتبره في اوصاف مختلفه انعكس فثبتها مقتضا بانعكاس ما اطرده مطردا
مستحق ان ذلك الوصف من الحكمه دار عليه ثبوت او اسفاهه هذا امر محقق في الاحكام الشرعية والقضائية
والاثر الغلبه فظهر ان السؤال الثاني في صوره الطرد مستفاد ان الطن الى مواقع العكس وعن ذلك اقل بعضهم
الاستقراء مقدم على القياس المستعمل في الاحاله فان اسفاه المناسبات اغلب واعلم من اسفاه غلبه الطن في الصوره
المذكوره وزيد في صوره العكس يقول عدمه في صور الحمار طامه مشكوك في ظهوره وقالوا يجب غلبه طلبه
قبل الشروع ويجب به الوضوء وبعد الشروع لا يجب عليه الملبه ولا يجب الوضوء لانه لا مكان في هذه الصوره
الضائده كما صارت فيها يقول اننا لا نلزم صحة الصلوه في صور الحمار فانهم منعون ويؤولون الصلاه
محميه وجوب الوضوء بها ولكنه بعد الفراغ تنويها ونستأنف الصلوه حتى ان كان السور طامه اظهره لم يقع
المورد في الاضواء ولا يقال وان لم يكن السور طامه واقع المورد في الاضواء والمستأنف نفعه وانما نلزمه وجوب
الوضوء في الحمار يعني عدم وجوب الطلب وعدم وجوب الوضوء في زمان فاريد ان صح ما ذكرهم لزم
ان يكون الطرد وحده حجه دون جميعه الانعكاس وساننا اذا نظرنا في محل النزاع سائر من احتمال ثبوت الحكم
واحتمال اسفاهه على السواء فاما وافق صور الطرد فترجح ثبوت ان كان واسفاه ان كان مني في تساوي الاحتمالين
فمقتضى ذلك ان الانعكاس يكون مستغني عنه فكون العرض له ما يماثلها لانها في مواضعه في الطرد مرجحه
فانه تساوي الاحتمالين وساننا ان صور الطرد مشتركه في اوصاف متعدده محتمله مناسبتها فاحتمال ان يكون
الكل مني الحكم واحتمال ان يكون البعض هذا مني الحكم واحتمال ان يكون البعض ذلك مني الحكم وهذا الاحتمال
والتردد ثابت على السواء من غير حجاج ومنه وانه اذا وجد في الفرع بعض الاوصاف ثبوت هذا التردد

والسواء خلاف ما اذا انضم اليه الانعكاس فان انعكاس الحكم مقتضى انعكاس ما انعكس من ان ينقلب على الظن ان معنى
الحكم وهذا الزام على الظن فانه اذا لم يكن مشاركه الفرع الاصل في الوصف الطردى المحتل للمناسبة عليه
على الظن بمشاركه الاصل في وصف طردى غير محتمل للمناسبة او لم يكن لا يكون مغلبة على الظن واما اذا
تشارك الفرع الاصل في جملة الاوصاف فذلك قياس التشبه ويوجهه عندنا وليعلم ان عليه الظن ليست عبارة
عن رجحان احد الاحتمالين بل قائل بعبارة عن رجحان احد الاحتمالين على تقضيه وتوضيح ذلك بالمثال فتقول
اذا قيل الخيل ان يعطى عير او احمل ان يطير نداء احتمال العطاء من زيد او عمر او قوت ومنع ذلك يقال يغلب على
الظن ايضا الاعطاء منهما فان ما اذا فرضنا ان باطل الاحتمال يتقضى عليه اذا قيل الخيل ان يعطى زيد او احمل
ان لا يعطى زيد فان الاحتمالين مرجح فهو غلبه الظن فان كان احتمال الاعطاء رجحانا فاعطاء غالب على الظن وان كان
عدم الاعطاء رجحانا فاعطاء عدم الاعطاء واذ اعرف ذلك فتقول رجحان احد الاحتمالين في كلتا المقسمتين
الماني فانه رجحان احتمال عدم وجود الوضوء على احتمال وجود الوضوء فتحقق غلبه الظن وتؤكد غلبه الظن
بفصيل صور الطرد فتقول وجود خوف المرض في بعض صور الطرد والتشكك في ظهوره الماء في بعضها والفراغ من
الصلوة في صورته وخوف لزوم الضرر انعكس في صورة التشكك في ظهوره الماء ولم تنعكس الحكم والتشكك في
انعكس في صورة الفراغ من الصلوة ولم تنعكس الحكم فانه ما وجب الطلب فالوصف الذي اطرده الحكم
باطراد في مجازي الطرد وانعكس انعكاسه مطرد اما ذكرناه وهو عدم وجود الطلب يغلب على الظن
انه هو المبني فان قيل خوف الضرر من معنى عدم وجود الطلب في صورته والتشكك في ظهوره الماء من
معنى عدم وجود الوضوء في صورته والفراغ من الصلوة مبني في صورته فاطر الحكم مقتضى عدم وجود الطلب
ملازم لاحد المباني وانعكس انعكاسه ملازم لا سفا حمله المباني ولم يحقق في محل البراء عدم وجود الطلب
ملازم لاحد المباني فلم يلزم من الحكم فيه فلما جريان الاطراد والانعكاس مدار على امر لازم لاحد المباني
مستوعبا لهما ملازمًا اسفاؤه لا سفا حمله المباني مستوعبا لهما بعد اتفاقا من جريان الاطراد والانعكاس
مدار على امر هو نفسه معنى الحكم وهذا حصل الجواب عن قول القائل احتمال انه يوجد مع الوصف المطرد
المذكور وصف آخر مطرد وانعكاسا معاً في مواقع العكس فلا يلزم من الحكم في الفرع نظر الى وجود الوصف
المطرد المذكور فانا نقول خلافه وصف غير المذكور للوصف المذكور في ظرفي الثبوت والاسفا بعد اتفاقا
واندرو فعام الطرد والعكس مدار على وصف مطرد هو وجوده مبنى الحكم فان قيل ما ذكره جواب
اجمالي فمع اللزوم اجمالا ولا يقع في مقام التفصيل لانا اذا استدلنا على التحقيق والتفصيل تحقق ذلك التلاد
والاتفاق في تحديد بطل هذا الاحتمال وبفصيل القول في ان خوف الضرر في صورته الطرد مبنى عدم وجود الوضوء

وعدم وجوده وجوب الوضوء مبنى عدم وجود الطلب فغلب على الظن ان معنى عدم وجود الطلب مقتضى عدم وجود الوضوء
القول في حاصل الكلام في مقام التعدد دعوى مشاركه الفرع الاصل فيما حمله تلازم الحكمين واذ استدلنا بان
فيه امتنع الاخلاق فلا يلزم ان حاصل الكلام دعوى مشاركه الفرع الاصل فيما حمله تلازم الحكمين بل تكفي في
المطرد مشاركه الفرع الاصل فيما حمله تلازم الحكمين وان ما يفرق بينهما مبنى عدم وجود الطلب بتعصب مبنى
انه ملازم لعدم وجود الوضوء وان ما يفرق بينهما مبنى عدم وجود الطلب بتعصب مبنى عدم تلازمه
عدم وجود الوضوء وجهان احدهما الاستقراء فانه ثبت عدم وجود الطلب لازم لعدم وجود الوضوء
الثاني ان دل امر لفرق مبنى لا يعقل ان يفرض معنى عدم وجود الطلب مع عدم وجود سبب وجود الوضوء
فانه يلزم من وجوده وجوب الطلب ونظير ان جعل امر يفرض معنى عدم وجود الطلب بغير معنى عدم وجود
الطلب مشعرا ملازمه عدم وجود الوضوء فان قيل لما ان رجحان احد الاحتمالين على البعيف يجوز
سميته غلبه الظن ولان لم يعلم ان يكون معتد به وسائنه انا نقول في المناشآت انها متفشيته من طرفها متخصمه
بمواقفها مباني الاحكام فلا يجوز القياس في السبب واذ قلنا لا قياس في السبب فاولى ان نقول لا قياس في
القياس ما امتنع ثبوت القياس القياس على القياس واذ اعرف ذلك نقول محل العاقبة قياس الاحتمال وقياس
الاستدلال وغيره لا يجري مجراها وان ظننا كونه مساويا لهما قلنا عنه جوابا لاجل ما آتاه يلزم ما ذكرتم ان
يكون من الحكم في مواقع الطرد تعبد لان لم يحصل غلبه الظن ان الوصف المطرد مبنى الحكم لانه ايات
الحكم حيث وجد الوصف المطرد مبنى الحكم لانه اذا اعم المبني عن المبني بخصه بمواقع الطرد تعبد ودعوى
التعبد مع حصول الظن بالمبنى فحق الاجماع فان الصحابة قالوا التعبد حيث اسفت غلبه الظن بالمبنى الجواب
الماني اننا نترك لمعظ غلبه الظن ونقول الواقعة لا خلوا عن حكم واذ لم نقل عدم وجوب الوضوء لا خلوا اما ان
نقول يجب الوضوء ولا نقول يجب الوضوء ولا انه لا يجب الوضوء ولا ما خلا الواقعة عن الراجح فاذا لم يكن
يدفع الاختلاف المرجوح اولى من الاختلاف الراجح فان الصحابة لو انظروا الى قول بعضهم اخذ الواقعة عن الراجح او
مرجوح لا تروا الاختلاف المرجوح على الاختلاف الراجح ويدل عليه فعلهم في اجزائه الصلوات فانه اوجبوا الانشبه
فالا تشبه وانزلوا الاختلاف المرجوح على الاختلاف الراجح وتروا عليه المراسيل قال الانسابية محرمه عاصمه واحتمال
الحكمه كاف لدوام الحكم ومن صور المراسيل اشراق السفيه على العرف واحتمال سكور الراجح قائم فلم يخور منافقه
الانسانه محرمه عاصمه وفوقكم في مقام الاستدلال فانما الحكم على انما السبب ان السبب في الاصل
ظن لما مقدور اعلمه محكوما فيه بالاحتمال في نفسه او بالاحتمال والذل ما كانه فلما ظن لما مقدورا غير
مضائق فيه سوى الصور كلها فان قدرنا لما الذي يتوهم به لانفاق فيه من التركيب الكثير ويبان انما الحكم

دليل ان السبب مستدل به على الحكم فلو كان انما الحكم مستدل به على انما السبب على ان يكون في
المانع موطا غير المستدل لان السبب مستدل به على الحكم على ان يكون في المانع موطا غير المستدل فممكن
فيه لقوله انما عدم المانع ودعوى المانع وظيفة المفترض ونفس المانع متحد في وجوده للاستدلال بالسبب
على سبب الحكم وفي وجوده الاستدلال بانما الحكم على انما السبب فلو كان انما الحكم مستدل به على انما السبب
على انما السبب على المفترض عنه التعيين لفي المانع وكفى منه بقوله انما عدم المانع ودعوى المانع وظيفة
المفترض واما سوال المعاصرين منه جوابا ان الحكم لا يلزم انه ماسقط عنه امر الصلوة مطلقا فانه اذا تم
الصلوة تبين انه مستقط عنه الامر بما ادعى من الصلوة الجواب الثاني يقول اذا حصلت المعاينة من
الدليل وقع الشك في البطلان والصحة كانت ثابتة فتستمر طريقه اخرى تقول الامر بالصلوة مطلق
غير مفقود فلو كان الوضوء واجبا هاهنا وقد سبق تقريرها الى الحكم السالفه طريقه اخرى تقول
نعذر القول بطلان الصلوة في بطلان وبينا ان القدرة على المباشرة لا بد منها في بطلان الصلوة وان كانت غير
كافية في وجوب الوضوء فانه اذا وجد اما بالكثر من المثل يباح له شراؤه فلو كان قادرا شرعا ومع ذلك
لا يجب الوضوء فوفا ان القدرة على المباشرة غير كافية في وجوب الوضوء وان كان لا بد منها في بطلان التيمم
وهي منتفزة هاهنا فتعذر القول بالبطلان وسان انما بان ان القدرة على استعمال المباشرة لا تكون متحققة
اذا كان ممنوعا من الخروج عن الصلوة وسوقف القدرة على المباشرة على زوال المنع وزوال المنع يتوقف على بطلان
الصلوة وبطلان الصلوة يسوقف على بطلان التيمم وبطلان التيمم موقوف على القدرة على المباشرة فيحقق الدور
في البطلان والصحة كانت ثابتة فتستمر وتوجب عليه ان يهال اذا وجد السترة في انما الصلوة
طلب صلواته والقدرة على البوب شرعا لا بد منها في وجوب التستر فما صار طريقا يحق الوضوء وانقطاع
الدور ثم يكون طريقا هاهنا وكذلك المصلي على حسب حاله يصح عنده صلواته ويمنع من الخروج عنها ولو احدث
بطلب صلواته واذا وجد الماوجب عليه الوضوء فما صار طريقا القدرة في انقطاع الدور هناك فهو مغرض
هاهنا ثم سوجه انقطاع الدور يقول لا نقول الما مقذور شرعا مبطل ولا الثوب مقذور شرعا
مبطل بل نقول الما من غير ضرر منه او ضرر فوات الزيادة على ثمر المثل او ضرر المرض مبطل والثوب من غير
ضرر منه وفوات الما مبطل واسعا ضرر منه او ضرر فوات الما لا علاقة له ببطلان الصلوة مبطل ثم من
ضرره بطلان الصلوة القدرة شرعا فالقدرة شرعا متوقفة على البطلان ولكن البطلان غير متوقف على
القدرة شرعا فانقطع الدور احسبنا بالخبر والمعنى بالخبر قوله عليه السلام لا يرد اذا وجدت الما
فامسسه بشرتك فالحدث احاب امسسا عند وجوده فلو كان هاهنا واجبا والجواب عنه

اتقول قوله اذا وجدت اي من معناه اذا قدرت حقيقته فانه اذا وجد الما الملبك او الما المحتاج اليه للعلم وحقيقته
ولا يجب عليه الوضوء وانما معناه اذا قدرت حقيقته فانه اذا وجد الما الملبك او الما المحتاج اليه للعلم وحقيقته
حلمت الحدث على القدرة الشرعية فيحتاجون الى بيان وجودها هاهنا وانما تكون القدرة الشرعية متحققة اذا اتم الرجل
مانعه والصلوة انما لا يكون مانعه اذا كانت باطلة فيحتاجون الى بيان ان الصلوة هاهنا باطلة وفي بيان ذلك ان
محل الخلاف واذا اقررت ذلك استغنيت عن التمسك بالخبر فظهر الاستدلال من قبلكم مرتب على ان القدرة الحقيقية
مراده واذا انما ان القدرة الشرعية مراده بطل الاستدلال وتوجب على هذا الجواب ان يقال قوله امسسه
اقراره شرعا فانه اجاب والزام والاحباب ضمن الاقرار والتكس ولا يكون معنى قوله اذا وجدت قدرت شرعا
بمعناه قدرت حقيقته لان القدرة شرعا متحققة بانما موانعها وحصل ارتباطها وليس كذلك الواضح الجلي فاذا
جعلنا هاهنا لا في بيان اهم من بيان وجوب الوضوء ولا توجه اجاب الوضوء ماصلا مبنيا عليه مع كونه محملا غير
مفصل فظهر ان معناه قدرت حقيقته وقوله امسسه اجاب الزام عند وجود الما غير المخصص منه صورا
فلزم ظاهر الحديث فها هو كمال التخصيص فعول الى مقام آخر ويحجب عنه وهو من جهة ما سوان معنى الحديث
فامسسه بشرتك للصلوة فالما موانع اساسا وافع للصلوة وانما يكون واقعا للصلوة اذا لم يبقا لها وانما
يخرج عن كونه ناقضا لها اذا كانت الصلوة باطلة فيحتاجون الى بيان ان الصلوة باطلة عند وجد الما واذا
بينتم ذلك استغنيت عن التمسك بالحديث الثاني ان الحديث خصص في مورد يخص محل النزاع بالقياس الذي
مهداه واما المعنى فالوا اذا وجد الما قبل الشروع وجب عليه الوضوء لا يبق حال المصلي في ذلك
اذا وجد في انما الصلوة وجب الوضوء لا يبق مطلقا وسان كونه النقص مطلقا انه قبل الشروع كان النقص اعتبارا
اشتماله على معنى الوضوء وحسن الهيئة وذلك حاصل الوضوء مطلقا وسان كونه النقص مطلقا انه قبل الشروع كان النقص اعتبارا
المستتر قبل الشروع وجب عليه السترة لا يبق ثم لما كان التستر النقص مطلقا وجب عليه السترة ايضا اذا
وجد هاهنا بعد الشروع ومنها اذا اتم في حقه قبل الشروع في الصلوة بطل مسحه لان ستر القدم النقص حال
المصلي وهو النقص مطلقا فاذا اتم في انما الصلوة وجب السترة ايضا وكذلك من لم يجد الما ولا التراب
اذا وجد له ما قبل الشروع وجب استعماله عليه ولذلك اذا وجد بعد الشروع والجواب قلنا لم قلتم
اذا كان الوضوء قبل الشروع النقص حال المصلي يكون الوضوء بعد الشروع النقص حاله قولكم انه كان النقص معنى الوضوء
فلما لا يلزم ان الوضوء معناه الوضوء بل المعنى العبادات واليتم والوضوء مشروعا في بيان معنى العبادات
واما المسائل فنقول لا يدل في حق العار لان العري ليس يلا عن السترة وكذلك في الخف والمصلي على حسب
احال لا يدل في حقها والتميم يدل وخلف الوضوء قد اتصل بالمقصود ونقرر فصار كما لو وجد الما بعد الفراغ

من الصلوة والله اعلم **مسألة** من اشتبه عليه القبلة وصلى إلى جهة الاجتهاد ثم تبين
له الخطأ تبيناً في اجتهاده وجبت عليه الاعادة عندنا ولا يجب عليهم واولى مبدؤ به الخت ^{بيان} ^{صغير} ^{مستقر}
وايضاح ما هو محل النزاع فهم يقولون محل الخلاف ما اذا تعارضت الادلة في نظر الناظر اولم يظهر له دليل
يقضي إلى جهة سكن الباقية وهذه الحالة هي المعنية بالعادة وتوضيح الكلام يقولون ان المجتهد اذا لم
يلتزم في الواقع او نظروا ترجيح في نظره الدليل فلا يقال اشتبه عليه الدليل وانما يقال اشتبه اذا
تعارضت في نظره الادلة او لم يظهر له الدليل ونحن نقول في هذه الصورة وجوب الاعادة اصاب او
لخطا ولا اعتداد بسكون القلب فان ساير الجهات سواء في حقها وانما علمه ان يهل إلى أي جهة انقثت
وادان حذفاً شاملاً لصورة الاصابة والخطا لم يحسن القيد بالخطا فيجعل محل الخلاف مورد بلائها
التقيد بالخطا وتلك الصورة اذا ظهرت الامارات وكانت السما مهيبة والجموم باديه لآخه
والرياح مخفكة فلنا في وجوب الاعادة في هذه الصورة قولان والمنصور في الخلاف وجوبها وعن أبي حنيفة
رضي الله عنه في وجوب الاعادة في هذه الصورة روايان والحاصل انهم يتعلقون بلفظ الاشتباه ويقولون
بموقعه في الصورة الاولى فيجعل محل الخلاف والمعنى بالاجتهاد اجتهاد القلب مبنى للسكون إلى
بعض الجهات ونحن نقول بالتقيد بالخطا ملائم للصورة الثانية والحاصل اننا لو جعلنا الصورة التي
ذكرناها محل الخلاف كان لفظ الاشتباه مجازاً ولم يكن شيء من الكلام لغواً ولو جعلنا الصورة التي ذكرناها
محل الخلاف كان لفظ الاشتباه حقيقة والقيد بالخطا لغواً والمجاز اهلون من الالغاء والمعنى بالاجتهاد
الجهل بجهة القبلة قبل المظهر كجهة الاجتهاد والخطا في الصورة الثانية فكون محل الخلاف والمعنى
بالاشتباه الجهل بالقبلة في ابتد النظر فوجه اختلاف الاجتهاد والخطا في صورة ظهور الدلائل ان يقول
القطب يكون من وراء الادن الايمن من المستقبل في بلد كذا وهذا القطب قد دل على ان هذا الصوت
مصدر القبلة فكون مصيباً في الاول محطياً في الثاني او نقول ربح الشمال تنب من مستقبل في
الربح شمال فكون مصيباً في الاول محطياً في الثاني وقولنا تبين الخطا يقينا اخيراً عن مسلتين احديهما اذا
ظن الخطا فانه لا يجب عليه الاعادة الثانية اذا صلى اربع صلوات باربع اجتهادات إلى اربع
جهات فانه متى الخطا في بلد منها ولا يلزمه الاعادة على راي فانه لم يستغن الخطا عن باقي صلواته
فأخيراً بنا بالقيد المذكور المستثنى عما دليلاً لنا في المسئلة نقول ما مور باستقبال القبلة
في صلواته ولم يأت به فلزمه الاعادة ونهت في المقرر فليد انبى به على اشكال وانفصال عنه
بقول الاجتهاد ما مور به مدل على انه ما مور به واجهة الجهة التي تبادى إليها الاجتهاد ويدل عليه

ايضا انه لو صل إلى جهة الجهة المظنونة وتوجه إلى جهة اخرى ثم بان انها كانت جهة القبلة فليس عليه
الاثم واذا ثبت انه ما مور به واجهة الجهة التي ادى إليها اجتهاده لم يكن ما مور به استقبالا لجهة اخرى
مواجهة جهته في حاله واحدة محال وطريق الاتصال ان يقول الامر بفعل الشيء غير لزومه ضرورة
لغيره غير لكن ما لا يسمي الواجب لآله واجب لازم وفلما غير ما مور به فكل ما مور به فله ربه
ولا كل ملزم به ما مور به واذا عرف ذلك نقول مواجهة الجهة التي ادى إليها اجتهاده ما يستقيم به
فعله ضرورة بالغير وبانه انه ما مور به استقبال القبلة فيحقق قصده إلى ترك الامر بالاستقبال
بترك مواجهة الجهة التي ادى إليها الاجتهاد تركاً للمأمور في طئه وهذا القصد هو ثم ضرورة موافقة
الجهة التي لزوم مواجهة الجهة المظنونة والاندفاع عنها اذا كان ضرورياً الامر بالقبلة
كان الامر باستقبالها مسلماً فلا يكون منافقاً منافياً له ونوضحه بالمثال فقول من ظن انه لم يرد
ورضه فهو ملزم بعملها ولو تعذر الترتك ومضى فيها ثم تذكر انه كان قد اداها لا يظهر لنا انه اتم شهود
الترك حتى خرج الوقت ولم يكن وجه الاثم انه ما مور بالاداء فاذا كان المودى محالاً فالامور محال
بل وجه الاثم انه يحقق قصده إلى ترك المأمور قصداً مضى بترك الفعل ثانياً تركاً للمأمور في طئه وهذا
القصد سبب الاثم وضرورة لزوم الفعل وانقضاءه اليه هم مثلنا اظهر من المثال المذكور في ذلك
الالزام من ان ضرورياً غير متوجه في الحال والالزام من ضرورياً مرقايم يتوجه في الحال وبان الوقت
قوله تعالى وحسب ما كنتم فولوا وجوهكم شطره قالوا لا يه امر باستقبال القبلة وليس كذلك ما مور به
وغير الصلوة بالاجتماع فتعين ان يكون ما مور في الصلوة وتأثيره وجهان احدهما شهاد الطرد
والعكس وكل ما مور به اذا فات وجبت فيه الاعادة وكل ما ليس ما مور به فلا اعادة في فواته الثاني
ان الاعادة مناسبة استندراك المصلحة الفات واصله اذا ترك الاستقبال حاله العلم اذ الخطا
في و الصلوة والاعتراف عليه من انك الاول قالوا لا نسلم ان الابه متناوله لمحل الخلاف
وبانه من وجوه احدهما انها صيغة خطاب الشفاه وخطاب الشفاه داير من مراتب العيون فقه
في الكلام اقول الملك اذا قال اركبوا محاطبة لطائفة بخصوصه كان ذلك حقيقة واذا قال ذلك
مخاطبة لهم ولطائفة اخرى معهم كان حقيقة واذا قال ذلك مخاطبة لطائفة دونهم كان كذلك حقيقة
واذا كان كذلك فمحل الالزام احلنا الآية العالم والجاهل متناولين لمحلها اذ جعلنا العالم
وحده متناولاً بها الثاني ان الابه مطلقه والاجزاء متكون عنها وادراج حاله زماناً والفرد
اندفع بادراج حاله العلم فلتقع الاضمار عليه الثالث ان الامر غير مقتض للتكرار في وجوهه

الاستقبال من غير متساو لا بالاية المسلك الثاني فالاول ان الاية عامه وضعها ولانها متضمنة بالاعداد
فان العاج غير مكلف بالاجماع ومسلما مفهومة في العاج فلا يتناولها النص المسلك الثالث المعارضه الاية
واخبر فالاية لم يولد تعالى ما تقولوا انه وجه الله والاستدلال اذ في عامه وسعه قال كما مع رسول الله صلى الله عليه
في سنة فاستشهدت علينا القبله في ليلة مظلمة فخرجنا وعلينا فلما اصبحنا فمنا ام ابنا ومننا لخطا فاذكرا ذلك
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فانزل الله تعالى هذه الاية فالاية مع سبب نزولها صريح لنا واما الخبر فمادون عن بعض الصحابة
انه قال كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فاصابنا ليل داح فضلينا لخطا كل واحد منا خطا الى صوب قبلته
فاصبنا واصبحت الخطوط مشتركة ومغربة فلم يامر يا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقضاء الخواص فلما في الوجه الاول
مسح خطاب الشفاء مطلقه عمل على البلغ مراتب العموم واولنا مطلقه لان معنى خبره عام بل قرينه فان ذلك
غير متصور لاهلها اذا خرجت عن قرينه الخصوص فخرج عام عنه الخصوص وبه العموم ولكنها اذا خرجت
عن وجه الخصوص سميت مطلقه معسرك لك وسانها محموله على العموم وجهان احدهما ان الملك اذا حضر جماعة
فقال اركبوا ولم يخص واحدا اشار به ولا فيه مهم منه استواء الكل في الخطاب فيصرون مخاطبين الوجه
الثاني اذا عرفوا حال الملك ان لا يحمل الكلام ولا يسميه فقال ومن حضر جماعة اركبوا ولم يخص بعضا اشار به ولا
قرينه فان الكلام له محامل احدها ان يكون طائفة لا تحسب محمولا ودلك اجمال والثاني ان يحمل طائفة معينة
محمولا ودلك تحكيم فانها تقابلها طائفة اخرى والفصل تحكيم والثالث ان يحمل الجمل محمولا وهو راجح وارجح المحامل
لان التحكيم اقل ولو قال القابل عرفت نوقاه الحكم بالتحصيل فان قرب ما اذا قال حصص زيد نوقاه العلم
بالعميم جواب اخر يقول العالم مساو لا الاية اجماعا فلا يكون مخصصا حال العلم فان مراد لسان اقر او هو
قائم او متمم لا يحصر الامور بالعامه وتعميم بل الامر يكون مادام ان كان الامور بالانبات والقراءة مقدوره له
فذلك ما من ان يكون الامر متمم مادام ان كان الامور بالقدره على الاستقبال متحققه ونفخه مثال آخر
فعل اذا امر الملك ان يابا يخرج الى بلد وكان عارفا بالطريق ثم اضل الطريق وامكنه التمدد على الجملة
لا نقول سقط عنه الامر حتى يحور له الانصراف فقلون ما موربا بالخروج مادام ان كان الامور بالقدره على
التمدد في الجملة حاصله ومسلما وان ذلك يمكن الامر متمم اقولكم الاحوال غير مذكوره فلما تمهد تمهيدا استغربه
وجه اجواب فنقول لفظ الدار متناول للدار وفي جميع احوالها اشتاكان او صيغا فلا تخلو الحال احوال مرتين
اما ان يقال الواضع وضع لفظ الدار بان الدار كذا ما كان لحوالها فكون الدار والاحوال منطوقه واما ان يقال
لفظ الدار موضوع باراد الدار من حيث حقيقةها فكون حقيقة الدار كذا ما كانت منطوقه والاحوال غير منطوقه
وهذا نظر وفي جميع المسنيات فان الواضع يصور المسميات والاحوال الطارئة المعقولة لها فلا تخلو الخاف

في البضع احد القسمين المذكورين فاذا وقع ذلك فما المعنى يقولكم الاحوال غير مذكوره غنيمه لاهلها بالانطواء عليه
الفقه باسماء ام غنيمه انه لا يعلق لها باللفظ العلة المخصصة بالمسمى الجارية بحرف العلقه الاولى فان اعتمد الاول
وسلم وان اعتمد الثاني فممنوع وللرعي ما هو المدرج من المتجرى العلمين جميعا كما قال سئل الملك فان اللطيف حقيقته
المطلب السؤال عن اللطيف ما كان حال اللطيف في السؤال عن اللطيف الى اهل وجعل لاهل مسؤولا دور اللطيف مجرد عن العلقين
مذكور في الجاه كذلك قول القائل اشترى الخدم فان اللفظ طلب حقيقته الشرا كلف ما كان حاله ففسده حال مجرد
عن العلقين فيكون ادراجا وكذلك مفهوم اللفظ في قسم الادراج فان ميسا ان المذموم لا يخص الاعرافا به وهو مجرد عن
العلقين فيكون ادراجا جازية بقرينة قول حليم اللفظ مدلوله والمفهوم مفصود امده له وهذا شامل للعلقين جميعا
وان كانتا متساويتين في الرتبة وبجه ان يحمل ذلك جوابا مستانفا فنقول من اراد تقييد بشرط تقييد لا يظن
الكلام بترقيده لان الكلام مبين للزور وهو متقيد بمبني لمراد متقيد باللفظ دليل المسمى وضعا والاطلاق دليل
عموم الاحوال متعاقفا والقرآن نزل بلغة العرب فتكون كلتا الدلائلين معمولا بما قولكم الامر لا ينفي التكرار قلت
اجمع المعسرون على انه ليس المراد المرة الواحدة ويكون التكرار محمولا على السان يقول لما ان الاستقبال مره واحدة
مراد ونقول لا احتمال مره واحدة مطلقا ما موربها فان وجد حال العلم كان ما موربها وان وجد حال الاشتباه
كان ما موربها وعلى المسلك الثاني يقول اننا شرعنا في الملهة ملتزمين الكلام في حاله ظهور الامارات فان خصصه بخلاف
حال سقوط الامارات عدلنا الى طريقه اخرى ثم اننا نقول القدره ظاهر اذ فيه بدليل مسله المثال فظهر اننا استألفنا قدره
قطعا ونقناني عدم الانتماء عند الخطاء لكونه معذورا وعلى المعارضه بالاير نقول قلنا ان عباس رضي الله عنه ما على النواقل
في السفر وفي حديث اخر يقول لا تحمل ان الخطوط كانت غير مما يره فلم يعرف كل واحد منهم خطه عن خط صاحبه وعندنا
لا اعاده اذ لم يسمع الخطا طرفه اخر اجتهاد ما موربه فاق مقصوده وبغير تذكيره بالاعادة غالبا
فوجب فيه الاعاده كما لو اخطا في الاواني والادوات او الثياب وقلنا غالبا لان معنى عليه الظن فاننا لو اردنا ذلك لتقيد كل
للخلاف بصورة تغلب على الظن فيما ييسر التذكر بالاعادة وعرج عن الكلام في الدوام اصل الى جهة مد عمره ثم
بين خطاها بل اردناه غالب الصور وجميع مواقع الاشتباه فكون الكلام عاما مساو لا للدوام وعده والاشكال
عليه ان يقال الاجتهاد ما موربه بمعنى التفرس في الاصل هو ما موربه بمعنى الاعتبار بالاولا ونوجه
على ذلك قرينة اخرى ان التفرس في فعل فلا يفرض فيه التقصير فلا يفرض به نفي الاعاده والاعتبار بالدليل محل
التقصير فلا يفرض وجوب الاعاده في الثاني ان المقصود من التفرس في اثار القلب فان تفرق القلب وتوزع الخاطر
خلان الخشوع والخشوع فواجهه جميعه القبله مظنونه مرحشا انها ما واجهه اجمعه مظنونه مقصوده مبنية
لفرا القلب فلا يكون مقصود الاجتهاد فائتيا محلا في الاجتهاد معنى الاعتبار بالدليل فان المقصود منه ما هو مقتضى

الدليل وكان مقصود الاجتهاد فابتدأ بغيره فقرر ان يقول الجاهل بمخالفه في اقتضا التوجه فان جهة القبلة مقر شر فيها
في الشرع ووجهه بيت المقدس شريفه ولهذا ذكره النبي عليه السلام في اتد الاسلام موجبه بنت المقدس مستند
للكعبه فكانت نواحيها وجعل الكعبه منه ومنها خلاف الاوقات فانها لا يجتمع في الوجود فضلا عن جاذبها
واتحاد مجاوره محاذيه فلوحظ في المدعى فيها وانه لا وشك ان يفرق عليه وتضطرب منه في المناسبات بعينه
للتوجه اليها منى لقرار القلب فلا يكون مقصود الاجتهاد قاسا والاجتهاد بالقرن دل على ان المقصود ضبط
القلب وللمواظبه على النظر في بعض الجاهات جهة القبلة مأموره بسمي اجتهاد اغير ان الاجتهاد يكون
النفس من قسم النظر وحمله من قسم الاقضية فلا تسميه اجتهاد او اسم جعله من قسم النظر يتسمون اجتهادا
فصارت العبارة بتقدير التقرير دليل على الحزم اذا صارت المسئلة مفروضة في زعمه ودليلا لقايلها اذا
صارت المسئلة مفروضة في زعمه فيبين الكلام من لوازم الحزم ومقتضا للمذنب المستدل وانما الاشكال في التقرير
وانما تم التقرير اذا كان لا يدل به على التقرير مشعر لكون العبارة دليلا على ما يبيانه ان الصورة التي لا ترد
في وجوب الاعادة فيها الماقتول منى وجوب الاعادة فيها فوات مقصود الاجتهاد مأموره بتدركها
بالاعادة فاذا حصلت الفزاسه اجتهاد او جعلنا الاعتبار بالدليل لاجتهاد او اثبتنا فوات مقصود الاجتهاد
بمحقق منى وجوب الاعادة فوكل انه مقصود لنا الامر متيق واما الاثم دليل ايضا القصير ولا خلاف فيما
اذ ابدل الوسع ولا تقصير مع ذل المحمود والوسع فوكل المقصود من التقرير قرار القلب مبنى للخشوع والخضوع
قلنا انهم اذا وضعتم المسئلة في صورة فقد الاماره او جئتم الاعادة في صورة ظهور الدلائل مع تحقيق قرار القلب
وكذلك الحاضر اذا اصاب الاستحجار ثم ظهر خلف الخبر او جئتم الاعادة مع وجود قرار القلب فعرنا ان قرار القلب
غير مقصود والاصابه ملحة لان يكون مقصود جعلنا ما مقصوده ولانه بنت اعتبارها في الجملة وشهادة
الجنس مرجحة لطرفه اترك بقول فقد شرط صحة الصلوة بحجب الاعادة والمعنى بالصحة منفيه ما
هو معناها في الاصل وبيان كون الاستقبال شرطا انه ملزم به وليس كذلك اعتبار ان يكون شرطا وبيان انه
ليس كذلك انه غير متمثل على الدعاء فلا يكون ركنا في الصلوة فان معناها الدعاء وضع اللغة ولانه جمع عليه
فهو شرط على قاعده المذهبين وادانته ان شرط والشرط مع ولا يخفى حال كالتطاهر لما كانت شرطا لم يحتض
بحاله وتوجب عليه ذلك الاول منع كون الاستقبال شرطا وسماه ان جهة الصلوة منفيه عند عدم
الاستقبال والصلوة محققة بوجوده لا جاز اقل عدم الاجزاء دور الاستقبال على كونه ركنا
في الصلوة المسئلة الثاني نعلم انه شرط ونقول الشرط ينقسم الى ما يعي والى ما يخص وانك قلتم المصلي عاريا اذا
وجد ستره فربيه يستتر ويتنق المصلي على حسب الحال يستأنف او جذا الطهر فلم يكره ان يلبس الطهارة جازيا

يجزى كستره الطهارة فبطل الاستدلال بالاشتراط في حال العلم على الاشتراط في حال الجهل بعد ان ثبت انقسام
الشرط الى ما يعي والى ما يخص والفقه فيه ان مواجهه غير جهة القبلة وفي حال العلم جهة القبلة ترجح اليها في جهة القبلة
فاشتراطنا مواجهه جهة القبلة دفعا لهذا المحذور واذ في حط عن رتبته ونقص عن رتبته وهذا المحذور من حيث
في حال الجهل المسئلة المالك ان شرف الكعبه مخصص بقدرة ورتبته ولو استرطنا اسمها اليها في حال الجهل
لم يكره الرتبة الرتبة اذا اشتراطنا في حاله العلم وحدها وهذا لو اشتراطنا مواجهتها في حاله المسايقة لم يكره رتبته
كرتبته اذا اشتراطنا في حاله المسايقة وكذا لو اوجبت الجلوس مستقبلا اذا عرف لم يكن رتبته شرفا الرتبة
اذا لم يوجب الجلوس مستقبلا اذا عرف ذلك بقول شرط صحة القياس ان يكون للجامع معلوما ولو جعلناه شرطا
حاله الجهاد للجامع الرتبة المبالغة ولا نسلم ثبوتها وتحقيقها في الشرع اصلا لا سيما في المصلحة وقالوا ان امره
وظيفة الوقت فلا يلزمه الاعادة كالواماب وسان انه انى امره وظيفة انه امران بنويها وظيفة الوقت
على انه اذا انما صحح وقت وظيفة وقد انما صحح وقت وظيفة وسان انه اذا انما صحح وقت وظيفة
الصحة كان باعتبار انه مأمور بمواجهه جهة القبلة تحقيقه وقد نزل تلك الجهة وهو غير مأمور بمواجهه جهة القبلة
حصة وسان انه غير مأمور بمواجهه جهة القبلة تحقيقه ان المأمور مأمور مقدور اعلمه بطريقه محسبه ومواجهه
جهة القبلة مقدور بطريقها عند الامارات وطريقها مواجهه الجهات الاربعة ومنى ممنوعة ونفي طريق القدرة طريق
الامر كما لو اسفست القدرة تحقيقه وتزيد في تقريره او قول عندكم لا اعتبار بسكون القلب فلو ما لطلبة الى جهة لم يكره تلك
الجهة او لم يكره غير ما بل سفي على خبرته في سائر الجهات واذا ثبت اعتبار بسكون القلب ثبت انه لو اسفست الصحة
كان لاجل انه مأمور بمواجهه جهة القبلة تحقيقه هذا اذا جعلنا المسئلة مفروضة في حال فقد الامارات واذا
فرضناها في حال ظهور الامارات فنقول مواجهه جهة القبلة تحقيقه مقدوره بطريقها وطريقها ان يواجها جهة
المظنونة ناويا ما امكنا طنا ونواجه سائر الجهات الاخر المظنونة ناويا ما امكنا مع الاحتمال فلو صار مأمور بمواجهه
جهة القبلة تحقيقه صار مأمورا بمواجهه الجهات الاخر طريقا في مواجهه تحقيقه فدل المنع على مواجهته ما سوى
الجهة المظنونة على انه غير مأمور بمواجهه جهة القبلة تحقيقه فوضحة المنال بقول من نسي صلوة وصلوات
عده ونسأوى الشكل والشرط ونرجح البعض فان طريق القدرة على ادائها ان يصل المظنونة ونسأوى ما امكنا طنا
وصلها غير ناويا ما امكنا مع الاحتمال لما صارت الفاتحة نفسها مقصوده وكان طريق القدرة على التفصيل
المذكور كان مأمورا بالتفصيل المذكور وهاهنا قد بينا ان طريق القدرة على التفصيل المذكور متيق فلو صار مأمورا
باستقبال جهة القبلة تحقيقه لصار مأمورا بالطريق والتفصيل المذكور فدل المنع على عدم الامر بالاستقبال
واذا ثبت ان وظيفة الوقت موداه صحح لم يجب الاعادة لان وظيفة الوقت متحدة بدليل قوله عليه السلام لاظهار ان

في يوم واحد واذا اتت بصفة الصلة امتنع اجاب الاعاده ولا يلزم على كل ما لا ياتي والسياب فانا جعلنا
للمع من الجهات طريق القدره على اداء الصلوه الى جهة القبلة حقيقة وليس الجمع هناك فيكون طريق القدره وزانهما
لان عندنا الفجاسه معنى مع ترجمنا القربه لنفسها مع قطع الطرعر الامر والنهي فاشك ان يكون المصلح في الجمع
فاصدا انقض القربه بخلاف الجهة فانها حيث نفسها عن مناقضه لقصد القربه مع قطع الطرعر الامر والنهي
فلم يترك الجمع فيكون طريق القدره هامنا وزانه هناك والجواب — فلما انسلم انه اني بما امره وظيفه
للوقت ونسلم انه صحت صلواته ولكن لا نسلم صحتها وطبقه للوقت قولكم لو اسفست الصلة لكان باعتبار راته
ما موروا وجهه جهة الصلة حقيقة فهو غير ما موربه لان الجمع طريق القدره فيه وهو ممنوع عنه قلنا لم علم ان امتناع
الجمع دليل على عدم الامر وبما انه ان الاتفاظا طريق كافي في الخروج عن العبد وسرد لكل على المذنبين اما على ما قبلنا
فانه ادا صلي الى اربع جهات اربع صلوات باربع اجتهادات فانا لا نوجب عليه الاعاده لان كل صلوه
افردناها بالنظر وحدها ما واقعها موقعا ظنا وكفى وقوعها موقعا ظنا طريقا للخروج عن العبد فلا يكون
الاعاده مفضي الامر واما على مدعيهم فلانه لو نسي صلوه مرعه صلوات وظنها واحده معينه فالوا
تلكى المودى ظنا ولا يكون الجمع مفضي الامر واد كان الاسقاطا تحت لا يخرج كافا اسفى وجوب الجمع فصار
محذورا لان مواجهه جهة غير القبلة محذوره لانها سزل مواجهه جهة غير القبلة في حال الحمل منزله
مواجهتها في حال العلم ومضى محذوره حيث اشتغالها على الإخلال بشرف الكعبة ونشرح الكلام
وقول في مقام المودى سنه والمعاد فرض وفي مقام بقول كلاما فرض وعلى هذا يتضح وجه منع المودى
وظفقه الوقت فانه يكون من بعض وطائف الوجب ووجه ذلك ان النبي عليه السلام قال اذا امرتكم بشئ
فأتوا منه ما استطعتم فالمودى فرض لانه القدر المستطاع وقد انعقد سبب وجوب استيعال القبلة
غير موقوف على جهة فصادرت الاعاده حيث اشتغالها على الاستقبال الذي انعقد سبب وجوبه
فرضا والله اعلم **مسألة** العاصي سفره لا تثبت له رخص المسافر من عداها وثبت
عندنا والعاصي سفره مقصدا من امر ما كالاتق وقاطع الطريق ومسا في موضع ليفسوق فيه
بشر او زنا ولنا في محل المشقة له وجهان واد اقلنا لا يخل له اكل المشقة والطريق ان يتوب واكل المشقة
وخل الاق اكل الطعام وجه واحد وان كان معونه على سفر المعصية واد اسافر لغرض مباح مشروع
ثم قصد سفر المعصية فيه وجهان قال الامام المتوجه السنونه واجمعنا على ان العاصي وسفره ثبت
له رخص المسافر في صوته من بشئ سفر مباحا وصح في طريقه ورخص المسافر القص والقطر
والجمع والشمع على الصلوات في كل وقت والردل وجد سبب لزوم الاتمام والصوم واتقوا المانع الجمع عليه

فيلزمه الاتمام والصوم وذكرنا لفظ اللزوم ولم يلائم لفظ الوجوب لانه يدل الواجب ما هو حال العقاب على
الترك لولا المانع فلا يلزم من وجوب الاتمام ان لا يكون القصر جائزا ولا من وجوب الصوم ان لا يكون القصر جائزا
فتوجب القول بالموجب على اللزوم فانه مشعر بزيادة نصيب ولهذا حال واجب موسع ولا يقال لادم موسع
مغاير اجزا وفلما وجدنا الاتمام ما هو حال الوجوب على الترك محققا فذكرنا لفظ اللزوم دفعا للقول بالموجب وبيان
الوصف ان ذلك الشمس سبب لزوم الاتمام وشهود الشهر سبب لزوم الصوم وبيان الاول قوله تعالى
اقم الصلوة لعلك تتقون والمراد بالصلوة الصلوة التامة الكاملة ذات الاربع فان الآية نزلت بمكة
واية القدر نزلت بالمدينة بعد الهجرة فالاية اجاب الصلوة التامة مستظمة من اربع ركعات وهي تعليل بالدلول
وبما انهما تعليل وجهان احدهما ان حروف الهم للتعليل بدليل ان قول القائل اكرم فلا الزهدة او لعله فهم منه
تعليل الاكرام بالزهة والعلم ولا يقال معنى هم للتعليل مناسبة العلم والزهة لا اكرام لانه لو قال القائل
الكرم ولا الخفة على الكلام مستعجنا وانما سببنا لانه قصدنا للتعليل بما يقع به التعليل دل على انه مشعر
بالتعليل مع قطع الطرعر المناسبة الوجه الثاني ان تخصيص الوجوب بدول الدلول نفى له دل الدلول فكون
الوجوب مسفيا فله واسفا الحكم دليل اسفا السبب لانه هو الاصل واد اعرف ذلك نقول الاله تدل
على اسفا الوجوب قبل الدلول منتهيا بالدلول تدل على اسفا السبب منتهيا بالدلول واسفا السبب شئ
لوجود حده وهو سبب الوجوب فكون الدلول سببا او السبب لازماله وبالا اعتبار من يتحقق بالدلول
سبب وجوب الاتمام وتتوجه استدلال اخر وهو ان يقال الآية مطلقة وقد دل على وجوب الصلوة فاعدا وقاما
صححا ومرضا نايما مستيقظا من احوال غيرنا خفصنا منها سفا اطاعة فلم نوجب
في الاتمام وجب في سفر المعصية مفضي الاية وبيان وجود سبب لزوم الصوم ان شهود الشهر سبب له
لايه مناسب حيث انه نعمة والصوم شكر لانه عباد في صلح شكر او بيان كونه نعمة انه نصف فيه
الشياطين ويفتح فيه ابواب الجنة وتغلق فيه ابواب النار وموشمرا اوله رحمة واوسطه مغفرة
واخره عتق من النار ولا يقال هذه الخصائص منية على الصوم فلا يكون مني الصوم لانا نقل الصوم
مسف في حوائض وخصائص موفه عليها والصوم موجود في حوائض المسافر اذ اقضى رمضان وخصائص
مستغنة قدرا على ايها مني الصوم لانها مبنية على الصوم وبيان عدم المانع ان المانع الجمع عليه سفر
الطاعة المقصود لغرض مشروع فانه مناسب الترخص ترهنا ومخيفوا عا نه على حصول المقصود ومبيرا
واد اعرف لحق السبب لوجوب الصوم واتمام الصلوة واسفا المعارض لزوم الوجوب مقتضى السبب
فان قيل لان لم ان ذلك الشمس سبب لزوم الاتمام قولكم حروف الهم للتعليل فلما الكلام عليه وجهين

لجواز المسح مع قطع النظر عن معنى المعصية مجازاً والجواز — قلنا حروف الامم متكررة في قول
القبائل لا مال لزيد وحار لمرو بمعنى الاختصاص واثبات الانتساب وفي مساو المثال الذي ذكرناه
للتعليل فانه لا يفرق بين قول القائل اكرم فلانا زهده وبقوله لانه زاهد ولا فرق بين قول القائل
اكرم فلانا زهده وبقوله لانه زاهد واد اقال اكرم فلانا وقت خرقه احسنه الطريق ولم يستعمل
الكرم واد اقال اكرم فلانا وقت خرقه يتردد بين المعنيين من قوله اكرمه لحرقه وبقوله اكرمه
وقد خرقه لا لحرقه فلا يكون رتبة الاستعجاب في قوله اكرمه لحرقه وظاهر ان حروف الامم في
مثال هذا السياق للتعليل وتحصل ما ذكرناه الخواص عرفنا انه يذكر لبيان معظم العلة فانه لا فرق
من قول القائل اكرم فلانا زهده وبقوله اكرمه لانه زاهد ثم قد ظهر استعمال كلمة لانه حيث
صار كل العلة المذكورة فكذلك حروف الامم ونزل بوجه اخر على وجود سبب وجوب الصلوة وهو
ما روي على رايه قال قلت لعمر رضي الله عنه ما لنا تقصره وقد انا فقال قد تجب ما تجب منه
فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال التقصر صدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ولو كان القصر عزبة
لجرت الركعتان في حق المسافر ويجري الاربع في حق المقيم والاربع في حق المقيم ليس بصدقة وفي الحديث
على وجود سبب لزوم الاربع في حق المسافر حتى يكون حط الركعتين خففا صدقة متصفا بها على
العباد واذ اسنان الاقامة ليست داخله في سبب وجوب الصلوة لم يكرهه في سبب
لزوم الصوم واما قوله في المقام الثاني المعارض في الاصل السفر نفسه بدليل الاية ممنوع
والا انه صفة خطاب الشفاه فينزل على السفر المتعارف له وهو السفر المقصود لغرض مشروع
فلكذلك سبباً لا لوال من احتياج منكم فانفق عليه واكتسبه فانه يحمل على الكسوة والشفقة المتعارف
ولا يكره ان هذا تاويل ظاهر الاية ولكن سر ذلك وبيانه انه انما ينتهض سبباً ما يكون من سبب السفر
مرحلت نفسه ليس مناسباً فلا يكون سبباً والمناسب ما ذكرناه وهو السفر المقصود لغرض
مشروع فلكذلك سبباً وبيانه انكم قد رتبتم ما سببه السفر مجتنبين جهة الخطأ عن الضياع وخرج
القطاع فيقول اذ امنت الرحلة مطلقاً تقارب حال القوم في الاستعجال فانخلوا معاً
وتراوا معاً فيكون الضياع ما مونا فظهر ان الرحلة تانتم تيسر المقصود والحفظ عن الضياع ضروري
له وجه القرب من العبادة فيقول السفر مجازاً لا يناسب الرخص مع قطع النظر عن كونه محتاجاً
اليه متوسلاً به الى غرض مشروع فانه اذا كان الغرض ممنوعاً محذوراً لم يلزم اليكس منه متداركاً
بالخفيف فاحضرت المناسبة فما ذكرناه وهو كونه مقصوداً مشروعاً لغرض ثم واما على مناسبة

فيه التبرع بالعبادة تقول ان السفر مجازاً لا يناسب اثبات الرخص مع قطع النظر كونه محتاجاً اليه متوسلاً به الى غرض
مشروع معار مناسباً الوجه الذي ذكرناه وهو انه يقصد لغرض مشروع مفكاه اخيراً ان السفر نفسه هو
المعارض ولكن لاننا لم نوجد ما مانا وبيانه ان السفر مجازاً لا يناسب اثبات الرخص مع قطع النظر كونه محتاجاً اليه متوسلاً به الى غرض
فماخذ فيه كونه ما ذواته مطلقاً فلو كان الوجه الاخر انما يقبض على المسح على الخف المقصود قلنا ان الغرض مجازاً
لانما سبب حوان المسح مع قطع النظر عن كونه محتاجاً اليه متوسلاً به الى غرض مشروع فمفكاه اخيراً ان السفر نفسه هو
على الصلاة في الدار المقصود باطل وان الصلوة من حيث انفسها تامة على حكمه وبعده متأبها محلاً وليس الخف
فانه وحيث نفسه يفرق في مال يملك للغير وراذله ورضاه فلا يلزم الرخصة ولو صار ولا يمان بان انتسابه
على الحج وهو ايضا غير مناسب وما ذكرناه نكتة كلام الاصحاب حيث قالوا سفره معصية فلا يفيد الرخصة
وسان ان الرخصة تانته تيسر المقصود واثباته عليه فاذ ان السفر مقصود فان ايات الرخصة تانته على
المعصية والمعاصي يمنع عنها الاية يعان عليها من اقتضى رخص الرخص بالعاصي لا يجوز الاية والخبر
والمعنى الاية قوله تعالى وليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة فالاية في الحج عر القصر في كل سفر فسد رخصته
مما الدواعي والخبر ما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال صلوا السفر يعان على لسان نبيكم وعمر بن عباس انه قال
فرض الله الصلوة على لسان نبيكم اربعاً المقيم وركعتين للمسافر واخذت نعم كل سفر والحواس عن التمسك
بالاية فعول اهل الخطاب انشاه فعمل على السفر المتعارف له وهو السفر المقصود لغرض مشروع وهذا يجب
على استدلال الحديثين فاما سفره فان السفر المتعارف وهو السفر الذي وصفناه واما المعصية قالوا سفر
مباح فيقيد الرخصة وسان كونه سفر انا اردنا انه سفر ما هو معناه لغة وهو موجود وسان انه مباح انه
مستعمل على غرض مشروع مباح مقصود به بدليل المنقول في السنن سافر واتقوا او لغنمو ايتم اشتمال السفر
على مقصود الصحة والغنى واذ ايت اشتماله على غرض مشروع مقصود به كان مباحاً في نفسه باقتران قصد
المعصية به لم يقلب محظوراً اكل الطعام المملوك لما اشتمل على غرض مشروع مقصود به كان مباحاً في نفسه
ولم يقلب مقصوداً محظوراً ولا محظوراً ولا ذلك قلنا على العاصي وسفره اكل الطعام ولا يقال مرأى انسان يتبع برأياً
تقصده وله ودع اليه السلاح فقله به صار عاصياً انما وكسر ذلك الانواع انجرع الانواع فاركه فربه
منسبياً الى الاباق كان انما به فلك السفر اذا امار مقصود المحظور محظوراً لا يقال انما به فلك السلاح
لم يغير لم مقصود قد راي باخته له فاحركه مقصود فصار محظوراً في الصور المذكورة مباحاً في صورة اخرى
محظور السفر والسير فانه لم مقصود الصحة والغنى مقترناً باباحته فلا يقلب مقصوداً مقصوداً
فاكل الطعام المملوك لما صار مباحاً لغرض مشروع فلا يقلب مقصوداً محظوراً اكل الطعام لتقوى على

التساح أو أكثر السرب الحواس — فلما لا نعلم ان سفره مباح فثبت انه شمل على قصد مشروع وهو
الاغتنام والصحة فلما لا اعتنا بالصحة غير معصود بذات السفر فان الانسان لا يسافر معصولا على نفس السفر
للاعتنام ولو سافر معصولا للاعتنام على نفس السفر سغه في عقله وكذلك الصحيح لا يسافر لاستراة الصحة
واستدانتها وامر بغير لا ياف ولا استفاد الصحة نعم اسباب الاعتنام في السفر السرب منها في الحضر والسفر بافنه
والرياضة حافظه للصحة ولكنها غير معصود بالسفر بل هي مافنه وعلى هذا نقول نقدر الكثرة سافر وانفرد
باسباب الغنم مباشر بها واذا لم يفر السفر معصود للصحة والاغتنام يترك عزله دفع السلاح فالحال
الحكم معصود فان كل المعصود حراما او اذ كان مشروع عا كان مباحا وهو لا يقدر على الامتثال
سفره معصود فلا ينفذ الركعة جواب — اقول تعارض في الاصل بوجهين احدهما ان يقول بطلان الركعة
بالسفر من حيث كونه وسيلة لمعصود مشروع تفسيره واعانه عليه اولى من بطلانها بالسفر من حيث نفسه
الماتى ان السفر محدود بقدر مشروع فهو رد ذلك الوجه مبنى الركعة كونه طويلا معتبرا وهو مناسب
محلناه فذا في معنى السفر وكذلك كونه مقصودا للعرض مشروع مناسب فكون قد في مسماه شرعا واشتغال
مسألة اذ انقلب نصاب الركوة بعد
المول ومكنه الادام تسقط الركوة عندنا وعندهم تسقط وليعلم اننا نسلم على قول ان الركوة لا تنقضي وجوبها
تعديل النصاب ونقول بطلت الركوة في يده مضمونه عليه فادامنا لا تسقط الركوة وارادنا نفا وجوبها
كان قول الضمان بمسماه سقطت الوجوب مسله اعرب بالوجه ان نعني بعدم السقوط بقاء علقته الركوة
بغير نفاه في عهدتها وعلى هذا سوا قلنا الركوة واحدة او قلنا الضمان واجب والركوة ساقطة صادرة العباد
نرجحه عن محل الخلاف معروضاتي المعاصر وكو طريقه وجوب الضمان وطريقه استمرار وجوب الركوة
كلاما في محل الخلاف وبحرير الدليل ان يقول بغير سبب وجوب الركوة مطلقا فكل الركوة واحدة
عليه او يكون في عليه الركوة او في عهدتها ومعنى الكلام انه يخص سبب وجوب الركوة بمحال الاستمرار
الحال الادام لغيره ان السبب قرأه الاسلام ومعنى سبب وجوب الركوة مطلقا لانها مناسبة
لوجوب الركوة مطلقا فكانت سببا لوجوبها مطلقا وسانا سببها ان الركوة صله وحيث انها ارفاق
في حق المعطى وهو مبسوم في حق المعطى وكانت صله وسانا ان قرأه الاسلام مناسبة للتصلي وحيث انها
ان معاه الحق الدرس او نازله مصله قرأه النسب يعني اخوه النسب واخوه النسب مناسبة
للتصلي وكذلك اخوه الدرس الثاني ان الصلاة حامله على المسافر والنظام وذب البعوض والعرض وذلك
مؤكد لقرأه الاسلام مقرر لها فثبت ان قرأه الاسلام مناسبة لوجوب الركوة وسانا انها مناسبة مطلقا

ان الصلة حاصله بوجوب الركوه مطلقا فان كان ما سببه لوجوبها مطلقا واد اظهر ان وانه الاسلام ماسبه
لوجوب الركوه مطلقا فان سببا لوجوبها مطلقا والوجوب بان مطلقا لوجوب احد ما ان الوجوب اما ان
لهم مقدار على خلاف مناسبه وانه الاسلام او مطلقا ومن سببها والماني اخرج فلو كان سببا لوجوبها مطلقا
وبلور الوجوب ثابتا مطلقا الوجوب الماني باستدل بالديون فانها واحده مطلقا اذا كان سببا ماسبا ماسبه
لوجوبها مطلقا ولذلك لم يرد في الفطر فانهم اعتبروا في وجوبها وجود المصاب ولم يفتروا واد واما مطلق المصاب
حيث كان مخصصا لوجوبها مطلقا ولافعال الواجب وزم المصاب فلا تعقل بقاؤه مع تلف المصاب لان
تعد الواجب شاه مطلقه لوجوب احد ما انا قد ذكرنا ان الحكمه في الصلة وهي متاديه شاه مطلقه فكون
الشاه المطلقه زكوه الماني ان الشاه المطلقه مجزئه والاصل ان الاجز اعاد الواجب لا يبدله فاجزا
الشاه المطلقه دل على ان الواجب شاه مطلقه والاعتراف من ذلك الاول والوالا سلم ان الركوه
معلله بل هي تعديده وان الواجب في اربعين شاه شاه ولاجب في ثمانين شاهان بل الواجب في اربعين على الاربعين
حتى سلونمايه وعشرين ياد ازاوت واحده وحت شاهان ولو كانت الصلة حكمه مرعيه لما احتلف المقادير
دل احداث المقادير على ان الركوه تعديده او الغالب عليها العبد وبالاغنياء من تمتنع فيها العباس وعقصر
وجوبها على مورد التعبد بالصوم وهو عند فام المصاب المستلزم الماني والاعراض والواسلما
ان الركوه معلله معنويه وتكون لا في لم تحقق سبب وجوبها مطلقا قولكم وانه الاسلام سبب وجوبها مطلقا
الكل امر عليه ووجوب احد ما الاسلام ان وانه الاسلام سبب وجوبها مطلقا قولكم انها مناسبه فلما تعارض
ملك المصاب الماني وانه مناسب فلك سببها او مجموعها سببها وسان مناسبه ملك المصاب وجوب احد ما
انه مظنه الطغيان فانه ملك مال فاضل عن حاجه الاصله مناسب سببه تعلل للطغيان والركوه مقصه
للمال مقلله للطغيان فكان ملك المصاب مناسب لوجوبها الماني وهو على مضاد الوجه الاول ان ملك
المصاب الماني مظنه الحاجه الى الحفظ وصانته على ما لزم مع المصلحة ومقاصده والركوه طريق في
الحفظ والصيانه فكون مناسب لوجوبها وسان كونها طريقا في الحفظ والصيانه فوله عليه السلام حصنوا أموالكم
بالركوه الوجه الثاني ان ملك المصاب الماني مظنه الحاجه الى الاستقامه والركوه ميسر للنما والزيادة
فان الفقير يدعو له بالركه والزيادة وهو اجر الله فيما اعطى وبارك لك فيما اقيت وجعله لك طهورا
والهدفه سببا للنعاس سبب لقرب الاجابة الوجوب الماني فلما ان وانه الاسلام سبب لوجوب الركوه
ولكن لا سلم انها سبب وجوبها مطلقا فانها اما تكون سببا لوجوبها مطلقا اذا كان الواجب زكوه شاه مطلقه
وهو ممنوع بل الواجب جزء من المصاب فلو لم الصلة حاصله مطلقا ممنوع فانكم اعتبرتم بغير الادنى حق المعطى

لقطعان من حيث انها متقدمة للمال سببا للمعا الفقير بالبركة والطهارة فان الصدقة سبب للدعاء والبر والسبب
لحب احبائه فكون مؤثرا بالطهر والطهارة طهارة النفس وطهارة الاثام وطهارة النفس بزوال القبايس
والغفان محلل القبايس فكون الزكاة مثله للطهارة من حيث كونه متقدمة للمال على الوجه المذكور وج
على الكلام اذ حصل نقصان يلف معظم النصاب وموجه آخر يقول حسن المصنف له اثر في حسن الفعل وحسن
الفعل له اثر في طهارة النفس وخرج من هذا الوجه ايضا اذ حصل النقصان يلف معظم النصاب والوجه ان
يمنع حصول الطهارة فان ملك نصاب واحد لا تكسر سببا للطهارة فقولكم انه مال فاضل عن حاجته
الاصليه ممنوع فانه يحتاج اليه في حقه لاكتساب المعيشة واقامه الكفاية به قولكم في المسألة الثانية ان
الصله متحققة اذا كانت مستمرة في حق المعطى وملك النصاب مرد للسر ولنا كفي وقفا باعتبار اليسر
ان يكون له والى سبب من حيث انه اذ زال السر سبب من حيث لا يبعد الفقير من ثقله ويبرى العسر
واخرج من حيث نفسه وهما متساويان فان السر زال سبب من حيث من حيث هو في اد الزكاة الوجه
الثاني في الجواب انما يقول الشاهد من حيث انها تحصل ما كانه حاجه الفقير ودفع حاجته صله
وارفاق فانه حصل ما الصلة والارفاق بالنسبة الى الفقير والخرج في حق المعطى لو فرض اعتباره كان
ما نافع ادعى ان عسر الاداء بعد الهلاك مانع فعليه السان ويوجب على هذا اعتراضا يقال
ان المال المعطى طيب قلب المعطى صله وارفاق وملك النصاب اثر في طيب قلب المعطى وهو مقرون
بالحكم فكون هذا في الصلة ونزل توجه اخر على سبب السبب الموجب مطلقا فان الواجب شانه
مطلقة وذلك انه اذ ابلغ النصاب تمت الزكاة واجبه فان لم يزل الواجب حاله الاطلاق
فان الزكاة فلما السر كذلك فانكم عند دفع القيم احلقت في ان النظر الى حال الوجوب ام الى حال
الاداء وهما هنا في صورته اطلاق النصاب اذ ادى الشاهد انتم على انه لا يطر في الشاهد الموداه
الى حال واذا ادى اليه احلقت في ان النظر الى حال الوجوب ام الى حال الاداء ولو كانت الشاهد
واجبه ضمنا اعتبر بها مقدار العمة فان الشاهد ليست مردوات الامثال تعرف ان الشاهد موداه
زكاة لاضمانا و قوله في اربع شانه شانه فلما لو اخرجنا حرف في على ظاهر الظرفه لوجب ان يكون الاربعون
ظرفا والشاهد الواجبه مظهره ومعضي ذلك ان يكون الشاهد الواجبه زكاة خارجة عن الاربعين ومكرا
لعول وقوله في العوم شجاع ان الشجاع غير متناول بلفظ القوم واذا قبل في الداريت كان معناه ان
السبب من الازار وهذا يحمل اللفظ مجازا فان ادعيت مثل هذا المجاز محلا هاما عارضا محلا آخر وهو
ان عرف في السببية بدليل قوله عليه السلام في النص الموفيه ما به الا بل وقوله عليه السلام في نص في الابل شانه

وعلى هذا لما السبب قواه الاسلام لا يصرقنا اذا اردنا بالسبب في هذا المقام ما به معناه في الاعداد وما لا بد
منه في سبب الحكم معناه فتصور اذ في سوال المانع يقول لا سلم ان عدم وجوب الزكاة عند تلف النصاب قبل ملكه
الا ان يكون المانع بل لا ينافي السبب فان امكان الاداء قيد السبب وعلى المعارضة بالحديث يقول انه منكر
على من الغالب لان الغالب يقال النصاب الى حال الاداء فكون الزكاة مأخوذة من الغنى ويدل على ادا النصف معظم
النصاب في سبب من الزكاة مع فوات الغنى بالضابط المذكور فدل على ان الحديث مدكور على وجهه في العارضة في نفسه
اخرى يقول الوجوب مطلقا سبب للعهدة ومنع الحق من المسحق ان لم يكن الوجوب مطلقا سبب للعهدة والمثله
لا تخلو عن احد الامر من يكون في العهدة ولا يعني الوجوب مطلقا الوجوب دايما مستمرا فان الدوام والاستمرار
نفس العهدة فاذا اعتدنا ذلك لخذ الدليل والمدلول بل يعني الوجوب كمال الدوام والاستمرار في الدوام
والمدلول وبينا انه اذ لم يكن الوجوب مطلقا يتحقق منع الحق من المسحق فان الزكاة واجبه على الفور ان كان
فعلا وواجبه الاداء على الفور ان كان مالا وعلى الاعتبار من يكون الحاجب منع الحق من المسحق وسان ذلك
ان قوله عليه السلام هاتين اربع عشور اموالكم امر بصرف المال الى الفقير مضافا الى العرف فانه قال ربيع عشور اموالكم
انما في المال الى الغنى فمعناه ان ذلك المال الفقير فكون الحديث امر بالزكاة ان صادرت فعلا وقوله تعالى وان الزكاة
امر باعطاء الزكاة فكون امر باداء الزكاة ان صادرت مالا والامر بالمعقرين فقر الزكاة من مضافه الفور والقران
الدالة على الفور اربع القرية الاولى ان المقصود من الزكاة دفع حاجه الفقير وحاجاتهم حاضرة واقوامهم فاخره
مخضرة حاجه قرينه الفور كما اذا قال اطعم هذا الجائع فان حضور حاجه الجوع قرينه الفور انما هو ان الزكاة
مكرره بتكرار الاحوال والسنين والحاجات متجددة بمجدد السنين فلو اوجسنا على التراخي او شك ان تراخي
زكاة سنة الى سنة فيتعطل حاجات الفقير في بعض السنين التالى ان الوجوب على الفور بطر المالك وارقن
بالفقير فكون الفور مراد اساسا ذلك اننا لو اوجسنا الزكاة على التراخي او شك ان تراخي زكاة سنة الى سنة فيجتمع
على المالك ركوات معظم المودى في مظهره ومنع الاداء فسفى في العهدة وسقطت حاجه الفقير فظهر فقره
انظر للمالك وارقن للفقير الرابع ان تراخي الوجوب على الفور وجوب الزكاة بعد تلف النصاب ووفاه المالك
واثر الوجوب على التراخي في سقوطها في الخامس في مخذول الخطا حاسا المون واثم فان مخذول الخطا حاسنا
دفع حاجه الفقير بسقوط مال الغنى فاضل عن حاجته الاصله ومخذول الخطا حاسم المصنوع على
الفقير بانما مال له على الغنى فاضل عن حاجته الاصله ولا يخفى في المخذول الاول اقل وامون وبيان ان
منع الحق من المسحق سبب للعهدة انه لو ادى الشاهد الى الفقر لادخلها وصرفها في جهة مصالحه ومقاصده
فلم يتركها حتى يملك فكان منع الاداء متسببا الى فواتها عليه وذلك ان تراخيها سبب كونها في عهدتها تداركا

للضريحين اللغابين وأمله الودعه إذا تلفت بعد المطالبة بردها والامتناع منه وإن سلموا الزكوة وطلبا
فالحاجة إلى الاستشهاد بالأصل فإن مضاه دوام العمد واستمرارها فإن سلم لا سلم أنه وجد منع آخر
عن المسحق ولا نسا عدم على أن الزكوة واجبة على الفور أو واجبة إلا على الفور فلو لم يكن حضور الحاجة
ففيه الفور كما إذا قال المهر هذا الجاهع فلما لا سلم أن المال مطابق لمحل النزاع وماله أن يقال محل النزاع
إذا قال الحق على هذا الغير منه فإنه لا يكون صرف كماله الله دفعه واجده معضى الأمر الثاني سلم أن
المال مطابق لمحل النزاع ولكن يقول منى الغير الضياح بقدر عدم الفرق الصرف فالحقنا الضياح
بقدر عدم الصرف في المال وسقنا عدم الصرف أو تشككنا فيه بقدر يرى الغير فحاجتنا إلى بيان
ذلك في محل النزاع ونسب خلافه فيقول أنه وجد أسباب حامله على الأداء فعنده لعله الظن حصول
الأداء وإن سلمنا الغير منها لثمة التواب فالحامل على الصدقة فاولى أن يكون حامله على تحصيل الهدية
ومنها أن يحيل الزكوة استعجال لراه الله واجدا الحزم في الخروج عن العمد ووجه الحزم أنه لا يمان إذا
أجر الزكوة أن يطالبه الساعي فلا يسحق إلا إذا سقى العمد ومنها أن الواشي موافقها ومعاطفها العباد
ومنى يصدد الهلاك والضياح فيخرج في نظره نفع الغير ويؤدي الزكوة ومنها أن الواجب الزكوة على
الرافى على أن يضمن وجوبها بالمطالبة من الساعي والسعاة معقون في القرى والجبال والتلذذ يعرفون
أحوال الفقراء وحاجاتهم فإذا عرفوا ما ساجتهم إلى الزكوة مطالبون المالك بإدائها ووجوب الزكوة
هكذا على التراجي كونه وإما بحاجه الغير أمما إذا عارض بذلك القرار بقرار التراجي وفي خمسة الأولى
أنا إذا أوجنا الزكوة على الفور تاديت الزكوات دفعه واجده يحصل للغير كماله السنة والمال غاد
وراح وقد استغنى الغير بالآخر في أمان السنة فلا يكون بعض المودى مصروفا في كماله السنة وذلك
حكمه الزكوة الساسه إذا حصل بعد العمد كماله سنة ربما توسع في الاتفاق بصرف المال في فضول
الحاجات وبطلت ضروراته في نفعه السنة الثالثة إذا أوجب عليه إذا زكوة ماله دفعه واجده
ربما عظم المودى في طمعه وامتنع من الأداء أوجبا ما على التراجي تؤدي فلما لا فلا فكان الوجوب
على التراجي أنظر للمالك وأدفع للغير وعرضه راحم الرابع أنه إذا ادبت الزكوات إلى الساعي صار محبوظة
سده ولوا وجبا ما على التراجي صارت محبوظة بأيدي الملاك والأندى أو في المحبوظة البد الواحدة
الخامسة أن حفظ الزكوات في يد الساعي يحتاجه إلى مونة الحارس والمحاسب وهذه المونة مكفيه
إذا انقضا ما في يد الملاك المستلك الثاني في الاعتراض بالو العاسر على الأصل بالحل فإن الودعه
مال ملوك معين ليع حاجته مقصود ولا سعي زكوة لحاجه فقير كان الضرر في ذهاب الودعه ابلغ وأكد

ونفذه بالمال مقبول لو أمر به في غيره وإنما إلى الفقة أو تلفت لم يلحق الضرر في أمانه وفي موانع دابر
حامله في أيدي الله أو طلل العباس ولا وجه للعباس على ما إذا الملق النصاب بعد المطالبة من الساعي فإما تمنع
وجوب الضمان على أن وعلى التسليم تقول أنا حملنا مطالبة الساعي بسبب الدخول في العمد جلا للمالك على
الأد أخى لأحاج الساعي إلى المعاداة والمطالبة منه أخرى تخففا على السعاة وتسهيلا والجواب
فلما الإنسان محبول على الشئ والضئ فلو أوجبا الزكوة على التراجي فالملاك يحملهم الشئ على التجاره في يد الزكوة
ليكتسبوا الضعاف الزكوة فيصرفوا البعض إلى الزكوة ويمسكو البعض مع الأصل ولا يرأون بوجوب الزكوة
من سنة إلى سنة طمعا في التجاره وإذا الزكوة من غيرها فضعيف الفقراء وسقط حاجاتهم ونزل عليه فضة
مناهي الزكوة فلم يمسكوا تشبه مجادلين لمنع الزكوة فلما قال لهم الصدق رضي الله عنه فأنوا والله أكثرنا
بعد أماننا ولكن شجنا على أموالنا فذكرنا أن الشئ حملهم على المنع فقال يا أخا الزكوة ابعون من المنع بالطله
فإذا كان الشئ حاملا على منع الزكوة فاولى أن يكون حاملا على الباخر ومثل هذا الحوار عركه التواب
فإن الشئ صار راجحا على إعيه التواب في القصة المذكورة ولا التواب له أسباب كبره من الصور والصله
والسهمان والأدكار والرابع في التواب يؤثر أمساك المال وحصيل التواب بأسيانه وقولهم
أن الوجوب يضمن مطالبه الساعي فلما لم يسقط بعد من الشيخين رضي الله عنهم أعتت السعاة ثم
مطالبه الساعي قد سقوا يعاقب ومانع فضعيف الفقراء وسقطون وقد حصل ما ذكرناه الجواب
عن قول التراجي فإنا نعلم أن الوجوب على التراجي عرواف حكمه الزكوة ظاهرا وأما سؤال الفرق فلما
موقوف بما إذا الملق النصاب الموصى به للفقراء أوجبا عليه الضمان مع أن المحل لم يسمع بحاجه
مسحق معين مقصود أعرف أنه كفى وجوب الضمان كونه الحق معطوف حاجه مرعيه لمسحق ولا
يعبر به أن يكون المسحق متعينا ثم نردد فيقول أن فلما إن بعض النصاب حاصل على ملك الغير
فقيس على ملك الوصيه وأن فلما المسحق عليه التملك فقيس على العبد الجاني فإن السيد إذا منعه
من الحق عليه وتلف في يده دخل الأرض وعمدته فإن من لم يادكره باطل بما إذا اندر عن عبد فلم
تغف حتى تلف فإنه لا يضمنه مع أنه وجد منع الحق المسحق وبالمبيع إذا تلف في يد المانع فإنه لا يضمنه
للمشترى مع أنه وجد منع الحق المسحق فلما في الأول مع الحق المسحق بسبب لفاته لمسحق باقيا
ومسحق العبد ولم يبق وفي الثاني يقول منع الحق بسبب لفاته فإنا على ملك المسحق وبالمبيع
قبل الفصل لا سلف على ملك المشتري بل يتلف على ملك البايع فإنه يفتح العقد مصله لا يستحقوا
وقالوا المسحق جزء من النصاب أو يقول الحق معطوف جزء من النصاب أن جعلنا الزكوة حق التملك الحق

معلق بجزء من الصواب وهو ان لا يرتفع بوجه العبد الخاني ولا يلزم عليه الادامن
غير الصواب حيث خور فان الارتفع بوجه العبد وجاز للسيد الادامن اخر وذلك لم يرتفع
عدم التعلق والحوادث على مقاس احداهما منع تعلق الحق بالصواب واستحقاق جزء الصواب وانما
المستحق شانه مطلقه كما قرناه السابق يقول انما لو حجب ضمان الركوه وعلى هذا القول بموجب العله ونلم
فوان الركوه نفوان الصواب **مسألة** يجب الركوه على الصبي والمحجور عندنا
وعندهم لا يجب ومعنى الكلام ان الصبي اذا ملك نصابا واخففت في حقه شرائط الوجوب صار كال
وحيث اذا بعض ماله الى العقيق وفقد تعالى في صورة المسئلة يجب الركوه في مال الصبي والمحجور ووجه
على هذا ان مال محل الخلاف ان الحكم المالك في حواله بالغ هل هو ثبات في حق الصبي والمجنون او لا فان قيل
وجوب الركوه في المال حصول بعض الصواب على ملك العقيق فهذا يمنع وجوده في الاصل والوجوب
بالمعنى الذي ذكرناه لان ملك ائدار وجوده وتحقيقه في الاصل وان يفسر بصيرورته حال وجوب اذ اير الى
الفقيه فهذا مسا وما ذكرناه في حق الخلاف وفيه اشكال وهو انه يحتاج فيه الى بعض المال
دليل لنا في الملة الخبر والمعنى بالخبر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال استغوا في اموال المسلمين خيرا
يلا اكلها الصدقة والخبر يدل على ان الصدقة مفنية لمال الصبي وصدقة الطوع غير مفنية لماله
فاما ممتنعه لمال الصبي اجماعا وربع العشر مودى زكوة صدقة مفنية وسائر ايام صدقة قوله
تعالى انما الصدقات للفقراء والمحتاجين على ان الصدقة بمعنى الركوه جارية في مال الصبي وعلى جوازها
عليه والاعتراض ما لك الاول الحديث بحكم على وجوب الركوه اذ المكر وجوبها عليه ولا نلم
امان وجوبها عليه وسائر انه لا يملك ان الركوه شرع ظم لعله تعالى ختم اموالهم صدقة مظهرهم وتزكيتهم
بما والظهور يمنع في حق الصبي والمجنون فانه غير معرض للاهم المسلك الثاني للمنا الاكثان ولكن انما
عملها اذ لم يفرق صدقة اخرى مفنية للمال والركوه وهما هنا مكن في صدقة اخرى مفنية وهي
الصدقة فانها تسمى صدقة بدليل قوله عليه السلام بقره المرء على عياله صدقة وكنت المعارضة اعتراضا
ثم اننا نرجح اخرا على الصدقة لو عمن احداهما انها جارية في جميع اصناف المال والركوه مخصصة لمال زكوى الثاني
ان الصدقة جارية في جميع المال فليكن وكذا خلاف الركوه الحوادث فلما الاول الا لم ان الركوه شرع
مظهره ولما الاله ولا يملك ان الركوه بل يرتك في جماعه مخصوص في حق الصبي والمحجور الذي عليه السلام
وسائر في ابطال معنى الظهور وتزكيتهم من يد تفرير في مقام العباس وعلى المسلك الثاني يقولون ان الصدقة
تسمى صدقة وضعا ولغة ومعنى الحديث الصدقة كالصدقة والليل عليه انه لو قال لو كله صدقة هذا المال

بأنفق على عياله لجزء الثاني نلم انها صدقة ولا يقول الحديث عام ودان على ان الصدقة والركوه معاجار ثان في مال
الصبي فان قيل الصدقة مساوية للصدقة والركوه والصدقة مسميان مختلفان فلا يعم بهما جميعا فاما الاصل عند
الاشهر آية اب اخير يقول المجلد من عارضان والحمل على الركوه راجع لوجه منها ان اطلاق لفظ الصدقة على
الركوه اظهر واشهر من اطلاقه على الصدقة وكان اجماع الارادة له اظهر الوجه الثاني ان محذور الاختلاف في جانبنا
اظهر اهور فانه اطلاق مال على الغنى فاضل عن حاجته ومحذور الخطام حاشهم فانه يوجب ما على التقدير
بحاج الى الوجه الثالث انه جازي بعض الروايات كيتا ناكلها الركوه وهذا صريح في جريان الركوه في ماله واما
المعنى والملة وهو ان يقول وجوب الركوه عليه مفر وناسخه فيجب عليه الركوه وسنينا
بالشرط ما صار شرطا في اعتقادنا لا انما صار شرطا في اعتقادنا ثلثا على معنى الاشتراط في نظرنا لخصنا ان لا
نعني بالشرط ما لا تمل على معنى الاشتراط في نظرنا بل نعني به ما يستل على معنى الاسم اطلاقه في نظرنا كما
يطلق لفظ العدل ونعني به مكان عدلا في نظره واعتقاده ولا نعني به من لا يكون عدلا في نظره واذا
صححت العناية فنعني ان لا تعرض لما صار شرطا في اعتقاد الخصم بل يكفي التعرض لما هو شرطي في نظرنا فاذا
اقتضا وجود ما هو شرطي عندنا تحققنا السبب مطرد اعظاما والسبب مطرد اعظاما لم يلزم الحكم ببيان
وجود السبب ان السبب لا يعد واما ذلك الصواب الباقي قرأه الاسلام والفقر وسائر الاوصاف الموجودة
في حواله الصواب والمعنى بقرائه الاسلام الاجتماع في دين الاسلام والعناية كافيه فلان المناسبه ناشيه من
الاجتماع في دين الاسلام فلا فائدة في المنازعة في سميها قرأه الاسلام فليقع النظر الى الوصف المناسب
وهو الاجتماع في دين الاسلام ونسب الكلمة ونفقه وقوله به وجد الاجتماع في دين الاسلام من النبي صلى الله عليه وسلم
وسنائه ووجد في حق الامه مزيدا لضافه الى النبي صلى الله عليه وسلم حيث انه صار معونا للهم وصار به في ربه
الوالد ومنزله ووجه قول النبي صلى الله عليه وسلم اما انا لكم مثل الوالد ووجه ذلك انه عليه السلام سبب نجاة الامه ومعظم
عز الصياع والعطيل والاجتاجاد واجتماع معنى وهذا الاعتبار جعل القاصر لحياء والاجتاجاد المعنوي
ممهله الاجتاجاد الحسي الحقيقي واذا صار النبي صلى الله عليه وسلم في حق الوالد ومنزله الان صارت الامه منتسبة
لعضم الى بعض انتساب الاخوة ووجه قوله تعالى انما المؤمنون اخوة ولا يجعل اخوة الاسلام سبب وجوب
الركوه بل يجعل السبب الاجتماع العام في دين الاسلام وحيث فلما اخوة الاسلام سبب ذكرها بالاشتمال
على السبب ومناسبه قوله به الاسلام على ما عرف في الملة السالفه ووجه مناسبه الفقر اذ هاهنا
حاجة الفقير لفضل مال الاخوة في الاسلام مناسبه وكذا مناسبه ملك الصواب فان هو اساه الغنى الغير
بفضل ماله مناسب وتام الكلام ببيان مكان وجوب الركوه على الصبي وطرق سانه ان يقول الركوه شانه

مطلعه أو شأه من النصاب وبالأعتبار من يدل على وجوب الركوه على الصبي وبأن الركوه ما ذكرنا أن الركوه
عبارة عن المال أو المال عشر أو ثلثان فرضناه دينا فهو شأه مطلقه وإن فرضناه عينا فهو شأه من النصاب
وبأن الركوه مال الصبي والمعنى بالص قوله تعالى أتوا الركوه ومعناه أعطوا والمال هو المعطى فانه تعالى
أعطى المال ولا يقال أعطى الفحل وأما المعنى بالاطلاق فانه تعالى للمال المودى زكوه والاطلاق دليل
للتعريف ولا يقال الركوه شرع طهره والطهر مسموع في حق الصبي لانه غير متعذر في الأتم لا يلحق غيره وحسب
الحد ما منع أن الركوه سرعت طهره على أن يكون الطهر أصله في الركوه فان معنى الطهر ارتفاع وزد الجرمه وهذا
الارتفاع ضمنى وجود سبب الثواب على طريقه فانه العقاب فانه مقابل والثواب والعقاب وسدغ
العقاب ضمنا وضرورة لوجود سبب الثواب والعقاب فانه ان الثواب والعقاب لا يجمعان لثقتا وجوبا
فانه لا يجمع دخول الحجة مع دخول النار وصار موجب الثواب والعقاب متداخرا في تعارض وتساوقان
وبصر حاله كان لم يجر ولم يحسن أصلا فكان الثواب حكما أصليا للحسنه وان ارتفاع العقاب فحسب الوجه
الثاني لم يسمها سرعت طهره ولكن فعل ليس سميها طهره بمعنى ملازمه تحقيق الطهر لها لا محالة بل معنى
كونها حال تحقيق الطهر بها ان فرض في المحل لوث وذنوب كما يقال الخبر مشيع والمأمور
على معنى انه حال تحقيق الري والشيع بها ان فرض في المحل جمع أو عطش وكفى في ذلك ما كان حصول
الطهر به على الجملة وأما ذلك ثابت في حق الصبي بقدر البلوغ فكانت الركوه طهره في حقه وفي الحال
لحقق الطهر به حال البلوغ ولا يقال انحط وزد الجرمه صلح أن يكون حكما للحسنه متاملا فكبر الطهر
والركوه أصليه لا نأبى قول فذنب اعتبار الثواب بمعنى نعم أجزه موجبا للحسنه جزأها حكما أصليا
ولم يستأثر حظ الوزر موجبا للحسنه جزأها حكما متاملا مستقلا فلصنع سببها للثواب
معنى نعم الحجة مطردة وتكون حظه وزد الجرمه في مواقفه على طريق المعابله بالثواب كما مر به ولا يقال
الصبي ليس أهلا للثواب الواحد لا نأبى قول أناسا أن الركوه مال فلا يكون الثواب وما حكمه مناصله
بل يكون الحكم معنى الصلة وكفايه حجة الصبر فان ذلك حاصل بالمال والفعل وأفعوه موقع السطر
ولو جعلنا الحكم الثواب والطهر كان ذلك حاصل بالفعل والمال واقع موقع السطر وجه آخر يقول
الأطام اقسام متراكب من الثواب وثبات حقا لا لسان على الغر وثابت على الإنسان حقا للغر وثابت
للإنسان حقا للغر وكذا الاستمتاع في نجاح العبد فانه ثابت للعبد حقا للسيد إذا قلنا انه محبر على
النجاح وأحد ما يعمل الإحبار فإذا عرف ذلك نقول أن جعلنا حكم الركوه معنى الصلة وكفايه حجة
الصبر ثواب الركوه حقا للغر على المالك وان جعلنا الحكم الطهر كان حقا للمالك فان جعلنا حكم

الامر بحكمه معنى الطهر ومعنى الصلة كان في قسم المالك من الثواب فلا بد من أن يكون معنى الصلة على أن يكون
في البعد به بل يكون كلاما مطروفا فصار كمن واحد ما من الحكم حكما واحدا وكفى العرج حوايا وعول وفي الركوه
مشروعه للصلاة ودفع حاجته الفقير راح لانه سب استقلال معنى الصلة وكفايه حجة الفقير على الجملة
بمعنى في العشر ومصدق الفطر فان ذلك لا يمكن أن يكون وجوب الركوه على الصبي وكفى أن الركوه عبارة عن المال
ممنوع ونعارضه في قوله عن عباده عن الفعل يدل على الصبي والمعنى بالص قوله تعالى وكان أمرا حمله بالصلاة
والركوه والامر مفعولان الفعل لا غير وقوله تعالى والذين هم للركوه فاعلموا ولا يقال فعل المال وبما فعل
الصلاة وقوله عليه السلام حصوا أموالكم بالركوه ولا يقال حصوا المال بل بالركوه لأن الركوه إذا
جعلنا الركوه عبارة عن فعل الإلزام كان المحل مجرى على ظاهره غير أخلاقي وأما المعنى فهو أن الركوه
اسم المصدر يقال زكى زكوة وتركبه والمصدر اسم الفعل وان علمنا أن الركوه مال ولكن مع هذا منع
الامكان فان بعض حكم الركوه ممنوع في حق الصبي وبأنه أن الحكم المرعوه في الركوه شكر به المال والمال
الدينه والعقل نعمة والركوه صلح أن يكون شكر أو شكر ذلك ان النعم مستندة لشكر على ما قال تعالى
لئن شكرتم لأزيدنكم وقال وأما نعمة ربك فحدث والركوه شكر فانهما مظهر لعمه الغنى وإظهار النعمة شكر
لعمه عليه السلام الحديث بالنعم شكر المالك الثاني في الاعتراض سلم معقول السبب ومنع وجود الشرط
وبأنه ان النما بعد بدليله ما هو دليله سرعان مع لوجوب الركوه بالاجتماع فلا يكفي في ذلك وجود الشرط
عند بل الحجة إلى اسباب السطر وكيفية الدليل ونوضحه بالمثال ونقول انه لو قيل في موضع الثبات
في الماك في الأصل مستحبا لطهارته لانه لم يعلم وجود المانع وإذا لم يعلم وجود المانع لم يكن الأصل ساقطا
لوجه ما كان مستحبا وإذا علم وقوع النجاسة في أحد الأجزاء لم يكن الأصل مستحبا لطهارته ما استعمل منها
لانه علم وجود المانع في الأجزاء وإذا علم وجود المانع في الأجزاء لم يكن الأصل ساقطا في الأجزاء
مستحب فامنع عليه الاستعمال إلى أن يعرف بدليله معنى الإحتمال أيضا المانع فمات عمله منها وإذا
عرف ذلك نقول النما بعد بدليله ما هو دليله سرعان مع لوجوب الركوه بالاتفاق والسبب منجز لعمه
ساقط ومقتضاه ومثلا على معمول به فليزوم وشكوك في ذلك ويرى السبب ملزما كالأكل مستحبا
ومثل الثواب وجد ما عتدى شرطه حيث كونه محبزا وفي قطع النظر كونه مقتضا للمثل لا يخرج به
السبب من أن يكون ساقطا في الأجزاء لانه لا يستند ولا توجه حرجا في قول القائل وجد السبب مفقودا
فسطره في اعتقادي ولكن السطر مع مقتضا بالدليل فان لم يقيد السبب الاعتداد للنجاسة من كمال النظر قلنا
كمال النظر لا يضبط فانه أمر نسبي أضفى بأن نظر الحداف بالاضافة إلى الجب كامل الاضافة إلى نظره والعم

ملكر دليل كمال النظم عما فان علم دليله الاعداد للتجارة منزله التجارة يستعمل المالك والولي قلنا كونه ما كاله من
مناسبه فليس من عا في الدليل وما به ان شقفه الانسان على نفسه انهم واكد من شقفته على غيره فان قلتم الحكم ثابت دونه
في العشر فلما الا لا يصح مع اختلاف الحكم والحكم في العشر والركعة مختلف فان العشر موونه الارض وحيث حفظا
لها الخراج ولهذا لما اخرج والعشر لا يمتنع وان سلمنا الخراج للحكم ولكن قول العباس على العشر باطل وان
الحاجه الى العشر اكد منها الى الركعة فان العشر يجب في الزرع والثمار وهي ظاهرة مكشوفه متعوضه لا يحتاج
العقار عليها وامتداد اطاعهم في المناسبات الاكفا بالاعداد منزله الاعداد فيها تقريبا الاداء واجابه الى سوال
العقار فلا يدل الاكفا بالاعداد منزله الاعتدال دليل لنا على الاكفا بالاعداد المذكور هاسناد دليل لنا
والجواب قد بينا ان الركعة مال وقوله تعالى وان يامرهم بالصلاة والركعة معناه واما الركعة وقوله والدين
هو للركعة فاعلم معناه مودون في هذا ذكره ابن عباس رضي الله عنه فليكن الآية محمولة عليه ووجه المجازيه ان الفعل
اسم الجنس والاداء اسم النوع وقد يطلق اسم الجنس ويراد به اسم النوع وهذا القول والحديث معناه حصوا
اموالكم ما ذا الركعة فوليكم الركعة مصدر فلنا اسم المصدر وقد يطلق على الفعل وقد يطلق على فعل المعنى والكل مطلق
على فعل المفعول وعلى المفعول واسم المفعول على فعل السلم وعلى الكلمة المذكورة في السلم ويدل على ان الركعة
مال وبيان ذلك ان العشر زكوة يدل قوله عليه السلام يحرم الكرم ويخرج زكوة زبيبا والفعل سايط في العشر ولذا
وجب على الصبي والمحرم فليكون نظام الركعة نفيا للاشراك الثاني ان مروج عليه الركعة اذ اجاز ستم
الوجوب عليه والمال موال الدين ستم وجوبه على المحرم دون الفعل وهذا حصل اجواب عن فضل الشكر وانا
نقول لو كان السكرم معتبرا في وجوب الركعة لما استمر وجوبها على من على المحرم فانه لا تفعل وجوب
الشكر في حق المحرم وجه اخر بقول معنى الصلة وكفايه حاجه العقر ظهر استقلاله في العشر وصدقه
الفطر فليكن مكفي في ركوة المال وعلى المسكك الثاني يقول لا سوجه ان معنى الشرط الشرط مثبتا بالدليل ولا
يعني ما صار شرطا عند الحصر واما المتوجه ان معنى ما صار شرطا عندنا فان المختلف اذ اتكلف اثبات
الشرط وسان وجود ما صار شرطا عند الحصر صار القيد مفعلا الله احتراز اعني النقص حقيقة الاطراد كل
ما يتحقق في الاحراز عن النقص محقق في الاطراد فزيد اسان ما صار شرطا شرعا وسان وجود ما صار
شرطا عند الحصر مستغنى عنه وكان المتوجه ان معنى الشرط الشرط في اعفاء فان يرد به تقريره بقول اد اقلنا
وجد السبب في انما بشرطه معنى افتراه بما هو شرط في اعفاء فانما ذكرناه لسر احتجاجا على انهم يعتقد نا
والاعماله من هذا بل قصدنا ذكره ان يستغنى عن شرط الاعفاء وذكر الاشياء التي يحق بذكرها الاحتراز
عن النقص فليقدم لفظ الشرط ما نعلم من ذكر الاشياء الكثيرة التي يحق بذكرها الاحتراز عن النقص ولا يتوجه

جوابا عن هذا المسكك ان يقال نعم اعتبار المالكه على اعتبار معنى النما ولا نعلم اعتبارها فان الزكوة واجبه في الذهب
والنفض متعلقة بعينها ولهذا فالواجب الركوة في الخبي وقلنا ذلك على قول ولان الركوة معدن بها المالك فعمل بوله في العلف
والاسامة والاعداد للتجارة بغيرنا واسما وملكه للمصاب فلو ما التما معتبرا الصار المالك مدنا فيه كسائر القيود
المرعية لوجوب الركوة فانا لو اعمدنا على هذا الجواب لصارت مناسبة التحول والصاب مفروضة وحيث فضل
المال عن حاجته الاصلية وقد بينا ان الصاب غير فاضل عن الحاجة الاصلية فانه يتوسل به الى اكتساب المعيشة
كافه الحاجة من جهة الوقت فكون القيد تعبديا فالوجه اذ التزمنا المناسبه ان لا نكر مناسبه النما وقول
قرايه الاسلام مناسبه لوجوب الركوة صله في مال يحمل للمواساة والاطراد مقدر بما ذكرناه فيتحقق السبب
ملزما فان قلنا ما ذكرناه مطرد وما ذكرناه ايضا مطرد فمعنى ما ذكرناه من الحكم طريق في التعبدية تعبد
وبحكم فلنا المقامان ومن جامعين فان كان مقبل اجتماع العليين وجوزنا بعليل الحكم بعلين لم يلزم الكلام وان
لم يكن مقبل اجتماع العليين او كان من قبيله ومعنا العليل بعلين وطريق الجواب نرجح ما ذكرناه مطردا بمعنى الحكم
وبيان الرجحان وجهان احدهما الاستدلال بالعشر الثاني ان محذور الخطا فيه اقل طريقه اخرى يقول بغير وجه
على الصبي كالبالغ وسان كونها لفقها انها عطية مقربة للصلة وذلك معنى النفقة وناشره ان النفقة واجبه
مع اختلاف الدين فقول قرايه السبب مع قطع النظر عن الاحتجاج في الدين لا يبلغ مبلغ قرايه الدين في اقتضا النقص
ومواصلتها بالصلة هذا ظاهر من غير بيان ثم اننا ندل عليه بقول انه لا يستحب مواصلة القربى الكافر وقوله
عن ابن ابي برة من كل موضع مع كافر لا يترأى نارا ما واذا كان اقتضا قرايه الاسلام بلغ واكد كانت التسوية
بين البالغ والصبي في النفقة دليل التسوية في الركوة ونوجب على هذا الكلام اعتراضا من احداهما لاسلم ان النفقة
معللة بالقراءة بل بالبعثية وهذا على اكلهم الزم فانكم قلتم ان النفقة مخصصة بالولد والموالد من واخلط
السبب في الاصل والفرع فاذا اختلف السبب فما سقط اشتراطه في النفقة لم يلزم ان سقط في الركوة الوجه
الثاني ان الركوة مناسبا على السعة والنفقة مخصصة بمنزلة يضيق فانه يباع وبها عقاره وعبداه وان كان من
لا يملك عماله التردد نفسه في حاجاته ومهمات واذا كانت مخصصة بمنزلة يضيق فما صار محطوطا في النفقة
لا يلزم ان يصير محطوطا في الركوة احتجاجا وقالوا الركوة عبادة فلا يجب على الصبي قياسا على سائر العبادات
وسان اعما عبادات حدث العلاء الحزم في قرايه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كانا ووه اما العبادات بالصوم والصلوة
والركوة وذكر جملة العبادات وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا اسلام على من يشاهد ان لا اله الا الله وان هذا
رسول الله واقام الصلوة واما الركوة وصوم رمضان وحج البدر استطاع الله سبيلا والاستدلال انه ليس المراد
بالحدث ان الاسلام يحرم اجتماع هذه الاشياء فان لفظ كلمة الاسلام مع اسلامه مجرد اللفظ بالكلمة ولا يجمع

منه الاشياء في حقه لئلا يلفظ وليس المراد بقيد الاسلام صدق الشريعة في هذه الاحكام فان الاسلام متقيد
بصدق الشريعة في سائر الاحكام وجب حمل الاسلام على الاستسلام والالتقاء كما في قوله تعالى ادعوا له ربه واسلم
فالاسلم معناه اسلم والمقصود من العباد ان الاستسلام والالتقاء قد احدثا على ان هذه الاشياء
اصول العبادات والطاعات وادانت انما عباد الله امتنع اجابها على الصبي لان المقصود منها الاصل مستصحا
لئلا يملكه الفقير وليس للصبي اختيار صحيح والمملك ولهذا انه لم يصح منه نوافل الصدقات وانصحته منه نوافل
العبادات البدنية ولا يلزم على كذا من اجاب ان الشبهة في الركعة مع امساعها في سائر العبادات لان التباينة غير محتملة بالابتداء
منه في المال فلهذا تجوز في الركعة خلاف العبادات البدنية اما صدقة الفطر فممنوع وجوبها على الصبي في مذهب زفر
وشي السليم لقول انما فارق الركعة فان الغنى يحلها على الغنى ولا يلزم على كذا من اجاب ان من عليه الركعة مستمرة وجوبها
عليه لا ما قبل سقط عنه وجوب الركعة ولو ادى الولي دفع اداءه معتبرا اذ انما العود الوجوب بتقدير المفاقاة والحواب
فلما لا يملك ان الركعة عبادا واما حديث العلاء اخبرني فزواه بعض اولاد الجاهل وهو ضعيف عند ائمة الحديث
واما الحديث الثاني فهو مبالغ في الحمل على هذه الاشياء وليس مرضية اختراع هذه الاشياء في المبالغة في الحمل عليها ان
يكون معنى الحمل في العمل متحدا بل يقول كان معنى العباد من المبالغة في العمل على الصوة والصلوة وكما لم يخاله النفس
مبنى المبالغة في العمل على الركعة فان النفوس يحبولة على الشئ والمضائق والفضة فخصت الركعة من المبالغة في العمل على اداها
مداعلة ان من عليه الركعة اذ اجزأ استمر في حقه وجوب الركعة ولو لم ادا الولي معتبرا اذ انما العود الوجوب بعد المفاقاة
فلما ادا الولي ومات المولى عليه محونا بقسا احلا في هذه الحكمة فليزم ان يمكن الاستيراد وهو ممنوع بالاتفاق
فدل على ان اداءه معتبرا اذ للواجب والله اعلم **باب في ادعاء العيم في الركعات غير جاز**
عمدا وعندهم جاز وكذا الخلاف في المشرقة صدقة الفطر والذرة والكفارات **باب في المبالغة في العمل** الخبر
والغنى بالخبر بوجه عليه المومر بلغت ابله خمس وعشرين فنهايت مخاض فان لم يكن فان يكون والاستدلال
بالحديث من وجه اخر ان الحديث يدل على ان يكون لا يكون مجزأ عند وجوده مخاض وعلى اصل
الحكم وهو مجزأ اذا كان مساويا لها في القيمة الثاني ان يكون مذكور اقامه له مقام بنت مخاض فلو كانت العمة
مجزئة لما حسن هذا الكلف بذكر السن والصفة وكان اولى موضع ذكره القيمة هذا الموضع ونتمسك ايضا
بحديث ابن عباس وهو ما روى عنه عليه السلام انه قال وبلغت صدقة بنت لئون ولست عليه وعنده بنت
مخاض فانها تقبل منه مع شارب وعشرين درهما ونتمسك به بطله اوجه احدها انه دليل على ان بنت مخاض
لا تكون مجزئة عن بنت اللبون مع وجود بنت اللبون وعندهم هي مجزئة اذا كانت مساوية لها في القيمة
والثاني انه ذكر بنت المخاض والشارب اقامة للجميع مقام بنت اللبون ولو كانت القيمة مجزئة لما حسن هذا

التفصيل ولصار اولى موضع ذكره القيمة هذا الموضع السالب ان الحديث يدل على ان الشارب وحدهما والعشر درهما
وحدهما واحدهما على الافراد لا مجزئ وعندهم كل واحد على الافراد مجزئ اذا كان مساويا في القيمة فان قيل
لا سلم ان الحديث يدل على ان اللبون لا يكون مجزئ مع وجود بنت اللبون مخاض وسأله ان حرف ان يفيد
الترتيب في الاجزاء وقد يفيد الترتيب في الاولوية كقوله تعالى فان لم يكن فاحسن ولا حرج وانما ان فانه يفيد الترتيب
في الاولوية دون الاجزاء صوجه مثل ذلك مجزئ الحديث وهذا حصل الاعتراض على الوجه الثاني والاستدلال
فانه اذا اراد ابن اللبون اولى حسن الخلف بذكر السن والصفة وفي حديث ابن عباس يقول انه مداعلة
اذ لم يوجد بنت لئون لم يكن موديا صدقة فلم يلزم عدم الاجزاء وسأله انه لما يلزم عدم الاجزاء اذ اعين
المجزئ مسمى صدقة وهو ممنوع فان الصدقة اسم للمسنون وفي الاستدلال الثاني يقول الخبر يدل على ان بنت المخاض
مع شارب وعشرين درهما حال العواجر ما عمن زبرد وليس عكسه انما اصل القول بل كفي نفق من القول
وقاما لعكس وقد وثقناه وانسأه المسلك الثاني يقول الخبر في اجزاء اللبون مع وجود بنت مخاض زكوة
وعلى سلم انه لا مجزئ زكوة لم يلزم لا مجزئ مطلقا عوضا عن الركعة على ما نقره المسلك الثالث يعارضه ما روى
ان النبي صلى الله عليه وآله في الصدقة ناقة كوما فقال للساعي الم انكم اخذتم ايام الاحوال فقال اني ارجعتهما
بغير من فلم ينكر عليه قال ابو عبيدة الاربعاء ان ياخذ سنابل من سنبل الحديث فليحذف اخذ العمة الجواب
فلهذا حرف ان بعد الترتيب في الاولوية حيث تقدم ذكر الاولوية كما في الامهات الامر بها امر ارشاد فصار الترتيب
في الاولوية محملا وفي الحديث لم يسبق ذكر الاولوية بل سبق ذكر الوجوب فصار الترتيب في الوجوب محملا وسأله
ان الكلام مذكور براهيه ومبيد المنق به تقدم سنن الامم فالامم وهو الوجوب واذا عرف ذلك فمعلوم الاختلاف
الحديث عن احمد المجمل اما ان يكون التقدير بنت مخاض واجبه واما ان يكون التقدير بنت مخاض اولى اذا كان
متملما على الواجب فعلى الاول الحديث متمسك به لا يلزم علمه وعلى الثاني يقول سلمون دلالة الحديث على وجوب
بنت مخاض وتدعون مزيدا وهو كونها مصففة بالاولوية فتاجون الى ما ان اشعار اللفظ بالمراد المذكور
وكذا نقول في قوله عليه السلام بلغ صدقة بنت لئون ان الصدقة اما ان يكون عبارة عن الواجب فحسب
او عبارة عن الواجب الرابع اذا سلم على الاول يلزم الاستدلال بالحديث وعلى الثاني يقول سلمون دلالة الحديث
على الوجوب وتدعون مزيدا على ما سلم ابانه وعلى المسلك الثاني يقول تعلق ابن لئون بعدم بنت المخاض دليل
ان ابن لئون ليس واياها صلح بنت مخاض على كذا لو كان واياها صلح بنت مخاض بكما يلزم الخبر وكذلك
يقول والاستدلال بالخبر لو كانت الشارب وحدهما والعشر درهما واحدة واياها صلح بنت لئون بكما لها
للزوم الخبر وفي سؤال المعارض نقول احتمال انه اراد البيع فعنه اني اشترتها بغير من فان معنى الاربعاء

والاعتناء حاصل السع وكذلك غرض الراوى من ان الله ما اخذ الكفارة زكوة حاصل اذا جعلنا السبع
محلا لمجعل السبع محلا لجمعها من الحديث واما المعنى فيقول الامراء اركوه اربعين شاه ام يركوا
شاه مطلقا وقد امكنه الاداء ولم يودع عليه الاداء ومعنى قوله ان الله ما اخذ الكفارة مطلقا ان صيغته
افعل يضافه الى اداء الزكوة لا قد فعلها لفظا وسان ان الامراء اركوه اربعين شاه ام يركوا اثناه مطلقا ما
روى ان الصدوق رضى الله عنه كتب كتاب الصدقة وكتب فيه هذه الفريضة الصدقة الى مرضها رسول
الله صلى الله عليه وآله تعالى بها والخبر يدل على ان الامراء اركوه اربعين شاه ام يركوا اثناه مطلقا
ولعلم ان الفريضة قد يطلق بمعنى المأمور ويطلق بمعنى المقدور فقال فريضة صحت من حيث اسمها معناه
ان المقدور له حقا مخرج من حيث اسمها فان كانت الفريضة بمعنى المأمور فيقر بالحدث اذ اثناه مأمورا
ما دام اركوه الفريضة التي مرضها رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى بها فعلى هذا التحد الفريضة والمأمور وان
كان معنى المقدور فقد ير الحديث الشاه الى قد روى رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى بها فاحتمل
الفريضة والمأمور قد ير الحديث على بعض الشاه من وجهين مختلفين فان سلمنا ان الامراء اركوه
اثناه اربعين شاه ام يركوا اثناه مطلقا في الحديث يقول حرف في الظاهر يدل نظامه على ان شاه
من الاربعين زكوة وقد سلمون ان شاه من الاربعين ليست زكوة وليست واجبه فصار ظاهره منسوخا
فليس له محلا ما ويلا ويعول له الشاه معبر عنها بلفظ الشاه فان ملك ما سواى ما به دينار
فعل الله ملك ما به دينار فحمله محلا اذ فيه اجزاء حرف في على جمعه الظرفية الوجه الثاني سلمنا ان
ظاهر الحديث يدل على ان شاه واجبه مطلقا ولكن يقول ظاهره غير ادب بل هو ما دل على مطلقا بل
سلخ تقديره مقدار ما ليه الشاه وسانه وجهان احدهما ان المقصود من الزكوة دفع حاجه الفقير لعله قال
انا الصدقات للفقراء فاضافة المال المهم مسمى باسم الفقراء دليل على ان المقصود منه دفع حاجه الفقير
وكفاه ومطلو المال اللع وكفاه حاجه الفقير وايسر على المالك ووجه كونه ايسر على المالك
ظاهر فانه بعد عن المعسور الى المعسور وسان كونه اللع وكفاه حاجه الفقير انه اذا صار يطلق
المال واجبا تغرض الفقير لا يصل الله غير ما احاج الله من طر اس او ثوب او غيره الوجه الثاني ان
الزكوة واجبه انما للرزق الموعود فان الرزق موعود بدليل الآية والفقير عا دمل للرزق لانه غير وجد
للغنائف والزكوة صالحة لان يكون انما للرزق الموعود فحتمها انما للرزق مطلقا لان فتكون
الزكوة مطلقا للمال المسلك الثاني سلمنا ان الامراء اركوه اربعين شاه ام يركوا اثناه مطلقا بمعنى
انه لا قد فعله لفظا لكن لم يعلم يكون شاه واجبه ها هنا وبيان ذلك ان الشاه انما يكون واجبه اذا

كان الامراء اركوه اربعين شاه ام يركوا اثناه مطلقا من وجه فلا نسلم انه امر بشاه مطلقا وان خرج عن القيد
لفظا وسان القيد المعنوي ان الشاه واجبه لحاجه فقير لها الشاه حاجه الفقير ان صرف الله الفقير
مثلا مساوية حاجه الشاه مقابلة لها من حيث انها مقصود في نظر الشارع ومضى ووجه مساواتها لها
ومقابلتها اياها في الرتبة فامر الفقير مقام الشاه وسان انهما مساوية في الاممية والمقصود به انه اذا
صرف الله اللع ولا صرف الله لعنه بل لتوسله الى الثوب ان احتاج الله او الى الفقير ان احتاج الله
فعلى هذا القول الشاه واجبه ان لم يوجد مستاوى لها والمستاوى واجب ان لم يوجد الشاه المستلك
المالك سلمنا ان الشاه واجبه ويعول لم فلم لا يجزى اذ العمة وسانه ان الاجر الاصح في اداء الواجب
بل كما حصل اذا الواجب محصل اذ ادرك الواجب فان فلم له كاسب العمة بدلا لصارت مساوية للشاه
مطلعا ولزم التخيير وقد وجبت الشاه عينا فلما انما يلزم التخيير لو كاسب العمة مساوية للشاه في
مطلعه الواجب واسفا الضرر والمفسدة في حق المالك ويحرم قول ان العمة وان كاسب مساوية للشاه
في مطلعه الواجب فلمست مساوية لها في اسفا الضرر والمفسدة في حق المالك وسانه انه لو ثبت
التخيير لادخلت يد الساعي في مال المالك عند امتناعه وعند عينته او جنونه ومظهر في ذلك
وجه من الضرر لا يظهر اذا صارت الشاه واجبه من غير تخيير وذلك بان اخذ لا كرفه او باخذنا
احتاج الله المالك حاجه اصله المسلك الرابع سلمنا ان العمة ليست بدلا للشاه ولكن يقول اجل
بها بعض مصلحتا شاه فلا سقى الامر بالشاه لانه لم يعرف استقلال المعصاة الاخر كما لو قال سيد
العمة اخرج الى السوق واحضر فلانا ولا ما فخر اخذنا فخر حرجه الى السوق فانه سقط عند الامر
لانه لم يعرف استقلاله باخذنا فخرنا الامر المسلك الخامس المعارضه ما روى ان معاذ ارضى الله
قال لاهل اليمن حين بعته واليا ايتوني بخميس وليس اخذ مكان الصدقة فانه ايسر عليكم وارفعوا المهاجرين
والاهل والاستقلال ان المراد بالصدقة الزكوة والظاهر ان ذلك نقل الى السبع وبلغه ولم يرك
عليه ولا على جواز دفع القيمة ولا يقال المراد بالصدقة الحجية فاما كاسب سمي في اسم الاسلام صدقة
لا باسول استعمال الصدقة في الزكوة اعمر واشهر منه في الحجية فاحتمل عليه اولى ولا يقال انه نقلها
الى المدونة ونقل الصدقة من موضع وجوبها ممنوع لا ما يقول عليه منع نقل الزكوة رجحان حاجه فقرا
موضع الزكوة ثم ترجحت حاجه المهاجرين والاهل صار لمن به المهاجرين والمهاجرة ومتمسك ايضا لما روى
ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله الى القبايل صدقاتا فاهنت الى اخر رجل منهم فغضب
على ابنه وعلمه بنت محاض فقال صدقة فانه لا ظهر لها ولا لغيره صدقة فانه فتيه السن عظيمة في ذهابها

مكانها فقلت ما انا باخذ حتى يحى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عليه السلام يقرب منا فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اخذ
وقال ذلك الذي غلبك فان تطوعت بغيرك الله وولنا والاستدلال انه ليس المراد قلت مستقبيا
للواجب بل ما لك بالاداء المراد قلت عر الواجب منضيا للذكر العهد مطلقا فدل الحديث على ان
ما دار خيرا كان محريا مع مزيد الاجر والثواب والحواب — فوكلم حرف في النظر فيه فلما نكزتم قوله
عليه السلام في خمس من الابل السائمة شاه فان الشاه لا توجد في خمس من الابل وكانت السبيبه محيا لا و اذا
تحققنا ما سببا لوجوب الزكوة تحققنا كل نصاب سببا لوجوب الزكوة فحمل السبيبه معلوم فحمل
ذلك بحولا ويكون كل واحد من الخمس موكدا لاجل فعله انقول كفي ظاهرا الحديث الزايم وعلمكم
المأول ولو لم ياله الشاه معبر عنها باسم الشاه فلما لا سلم انه يحسب العسر عالة الشاه باسم
الشاه وفي المال يقول لا سلم ان المال القايه بالعروض صارت معبر عنها باسم المال مستعمل
في حقيقه المايه فالقدر بملك ما يه ديار ويزل عليه انه يقال هو ملك ما يه ديار وان
لم نقد السع ما لا يقال لم يملك ما يه ديار انه ملك جاريه الا اذا قصد الشري بها وذل على ان
منى السعي عريضه الحصول وهي مفسده هاهنا فطل الماويل ثم هذا الحمل لا يطرد في قوله عليه السلام
في خمس من الابل شاه فان لفظ الشاه مذكرا للقائمه مجازا عن المايه القايه بالشاه ولا توجد
في خمس من الابل المايه القائمه بالشاه بل مثلها واد واسطه فكون احتمال الجوز باسم الشاه عن
مثل ما انتهوا بعد فان قيل الشاه معرفه للواحد فاضيف اليها الوجوب كما يقال من المثل
واجب فان من المثل خلف معرفه للواحد فضاف اليه الوجوب فلما قول القائل من المثل
واجب مذكور معنيابه مثل من المثل متقيافه من المثل فوزان ذلك ان يكون ان مذكوره
معنيابه مثل الشاه معنيفه بها الشاه والشاه عر معنيفه بالاجماع مفاد اخر يقول سلم ان
ما ذكرتموه يصلح محلا ونظاما لكم بالدليل قولم المقصود من الزكوة كفايه حاجه الفقير حكفيه فيها موونه
التحصيل ولا نسلم ان كفايه حاجه الفقير مكفيه فيها موونه التحصيل محققه مطلقا بل ان وسانه
ايه اذ اوجب مطلقا المال فقد صرف الى العسر بالاجتاج اليه فقصر الى موونه احتمال التحصيل
والسائل يقول المقصود كفايه الفقير بما يحصل له الكفايه متى سارا ولا نسلم التدبير مطلقا المال
وسانه انه اذا اجر مطلقا المال وما صرفت اليه الاموال الكاسده التي لا تروج في الاسواق
ولا تخرجه عليه اذ صرف اليه لان عندكم صرف الزكوة محري لا يكونه ذهبيا بالذخوله
في مطلق المال واذا اجر مطلقا المال لم يحصل تسر كفايه حاجه الفقير كما ذكرناه ولا يقال

ان الشاه المأمور قاضه لحاجه الشاه مستوفاه من نفسها اذ صرف الى من وحدت في حقه حاجه الشاه وكذا
القوت اما المأمور قاضا لحاجه القوت اذ صرف الى من وجد في حقه حاجه القوت فانه يجوز في الشاه الى من
يوجد في حقه حاجه الشاه وصرف القوت الى من وجد في حقه حاجه القوت فانه يجوز في الشاه الى من يوطف
حقه حاجه القوت وعلى العكس من ذلك فلا يحصل اداء المصون عليه كفايه موونه الاعتياض ويسير التحصيل
لا ما يحجب مروج من احد ما ان المنصوص عليه اموال من يملو الحاجات الخلفه فان القوت مرفقه الى حاجه
الافساق والشاه مشفع بما دارا ونسلا ولحماء وهذه المنافع متبادله والمخلع مع منفعة الركوب والحمل
فاد ائتمرا اداء المصون حصلت للفقير كفايه موونه الاعتياض وتيسير التحصيل وسانه انه لا يكفي ان يقول
العسر انما يحتاج بل يلزمه ان يفصل الحاجه للساعي ويده مشتمله على الاجناس ولا عرني له فاما كفايه
في امساك ما توافق حاجه العسر عنه فمؤدى من الزكوة ما توافق حاجه العسر طامرا فليكن موونه الاعتياض
والتحصيل الواجب الثاني ان اعيان المصون عليه معلق بالحاجات الاسطيه فالظاهر ان يروج في الاسواق
وان كسدت لم يبلغ كسادها مطلقا بل يحصل اديا كفايه موونه الاعتياض ويسير التحصيل وجه
اخر يقول المصون عليه اولى بالانفاق فدل على انشماله على مزيد وهذا توجه عليه المنع فقال الاولى
عدا ما هو جدي فان كاتب العسر جيرانا واولى وجهه بالانفاق اداء المصون عليه مزيدا فانه اذا
تمنيا للفقير قواما لمعيشته مثل ما يميل للفقير قواما لمعيشته تحقق مزيد الصلاه ولهذا يقال في المبالغه
اطعمته ما اطعموا البسته ما البس ولا يقال ان العسر باخذ الزكوة من الساعي ولا يعرف المالك فلا يحصل الصلاه
فضلا عن المريد لا يقول ان العسر ابرهون انهم صاروا متمر من مثل ما صار به الاعتياض منس ومن الما لمعيشتهم
يحمل الصلاه من الفقراء والاعتياض جسد من جسد والفقير في ان يقل الصدقه عن يدها ممنوع عندنا وظهر للفقير
ما لكل المال المؤدى ظاهرا وباطنا واولى قولكم المقصود ايصال الرزق الموعود الى الفقير قلنا ان غنتم ان ذلك هو
المقصود بمعنى ان يحصر المقصود فيه ممنوع وان غنتم انشمالا لما على هذا المقصود مسلم ولكن لم يلم منه اجرا
مطلية المال وسانه ما ذكرنا ان كفايه موونه الاعتياض ويسير التحصيل ومزيدا اصله مقصود انما قاله
يعلى بفضل على الفقير ايصال الرزق الموعود بهذه المزايد والمقاسد وما دار من كاتب عليه لانسان
عده خطه رديه وله عند عر خطه جيله واحاله عليه فانه ليس للمالك عليه صرف الخطه الرديه الى المحتال
فوكلم حاجه القوت متاونه لحاجه الشاه فلما القوت عندكم محري لا محض ان يكون بل محض ان
مطلقا المال فاد انظرنا الى ذلك كاتب حكمه الزكوة التوسل الى دفع الحاجه مطلقا المال وقد سنا ان كفايه
موونه الاعتياض ويسير التحصيل ومزيدا الصلاه حكمه موعده بالزكوة وهذا يحصل اجاب عن قولهم ان القيمة بل

الشاه فاما انما لا تساوي الشاه في صلحه الواجب فلم يصلح بدلا عنها وقولهم حصل بالعمه بعض صلحه الشاه
مستطاع الامر بها فلما هذا باطل ما اذا زكى منافع الدار فانه لا يجري مع تادى بعض المصلحه ثم يقولون انما تادى
بعض الحكمه فان المعاني التي ذكرهاها كالتى الواجب حكمه وعنه بالركه فلا تادى بالعمه شي من الحكمه وصار كما اذا
ملى لعن من اربع ركعات فانه لا يقال تادى بها شي من الحكمه فقط الامر بالاربع وكذلك ما سنا وفي حديث
معاد يقول المراد بالصدقه الجزية فان الجزية كانت سمي صدقه كحفظ على المودق ونقرا بالاداء والميل عليه او
جمع بين الحدس ووجوب الى كعب يقول الخير يطلق ويراد به الاوى بالحكمه ويطلق ويراد به الاوى
فيه وماله وسماه ان يبت لمون اذ كانت موفه حكمه ركوه سنت ويطس فاولى ان يكون موفه بحكمه
ركوه خمس وعشرين فادى القسم الحمر الى الحمر على الاوى بالحكمه ومعنى الاوى قيمه وماله فمما الحديث على الخبر
معنى الاوى بالحكمه جمع بين الحدس **حجوا** او قالوا الركوه واجبه لا غنا العسر بالمال فيجوز ان الله
واعترضوا على التمسك بالحديث وقالوا الشاه مذكوره لانها واعمه واحدا عالما فان الظاهر ان الغالب
ان المقود واعيان العروض في ايدى ارباب المواشي والظاهر ان الشاه سميت الشاه واحده لانها
واعمه واجله ظاهر او غالبها وماله اذ كانت له على انسان غيره ديار وروى عنه ما به ديار وعلم انه
يودى ما الماله غالبا وظاهر الصبح ان يقول اذ الى عشرة ماله الى في يدك وله ان يقول عشرة ماله
الى في يدك مستحقه لولا ان لم يزل على كلامنا اذ انكى منافع الدار حيث لا يجزه عن الركوه لولا ان المانع عدنا
لست قال واعتبر ان يكون المودى مالا لصير مستوفى له نفسه او سده ان بعدك الغير بان لا تلتزم
على كلامنا اذ ابر القدر ما لك النصاب عذر لم عليه احسب باله عن الركوه لانا اعتبرا اذ العسر حسب
انه قد يجزوه مستفاد من الرخ ما يودى به الدين ويسكن اصل المال ولا تلتزم على معنا انه لو اخرج شاه
جيد بدلا عن شائس رديش عجمه لو اخرج ما عاجد ابدلا عن رديش في العطر لم يجز لار الجوده
ملغاه في احوال الرعا ولم يظهر الغالب الجوده في غيرها من الاموال والكواب فلما لا سلم ان الركوه واحده لا غنا
بل هي واحده لا غنا بالمصوم لا سيما على الروايات والعوائد المذكوره والله اعلم **مسئله**
المستفاد من خمس النصاب نفد بالحوال عندنا ويركى حوال الاصل عندهم ولعلهم انه ليس المعنى بالمستفاد
مستفاد يكون قبيل العفو لان ما كان من قبيل العفو فلا يوجبون فيه الزكوه سواء تم حوله او حوال اصله
واما المعنى بالمستفاد مستفاد الا يكون من قبيل العفو ويؤول وجوب الركوه فيه وسماه انهم قالوا اذا
ملك خمس ارباع وحت فيه ساه فاراد بعد فلا شئ في الركوه حتى يبلغ عشرين اذ بلغت الزاياه
عشرين وحت فيه ساه اذ اتم حوال الاصل ولذلك قالوا اذ املك خمس وعشرين من الابل وحت فيها

بقت فحاض ولا شئ في الزاياه بعد العشر حتى يبلغ احدى عشره فادى بلغت الزاياه احدى عشره فتم المال سنا
وليس وحت فيه ساه لمون غير الضرر بذلك ثم اذ اتم حوال الاصل وتفصيل مديت ان حصد رحمه الله في التقود
ان ملك عشرين ساه وحت عليه نصف دينار فاذا زاد دينار فلا شئ فيه حتى يبلغ الزاياه اربعة مثاقيل وحت
فيها اطار اذ اتم حوال الاصل وقال ابو يوسف ويجزى لا وقص في المقود فحب مما زاد حسابه اذ اتم حوال الاصل
هذا تفصيل مديتهم وتفصيل مديتها انه لا وقص في المقود فحب مما زاد حسابه اذ اتم حوله في نفسه فحعلناه
مضمونا الى النصاب وحت في قدر حتى جعلناه مقبلا به لوجوب الركوه واوردناه بالحوال في الماشيه نقول
اذا املك خمس ارباع وحت فيها ساه واذا املك تسعا ارباع وحت فيها ساه والنشاه الواجبه
فرض الخمس وخدها والذائد غنوا ثم منبسط على الكل على ولم يظهر ما يدوم العولس في خاله التلف وعلى
من اذ املك خمس وعشرين من الابل واستفاد في اسفار الحول احدى عشره فان لم يزل الرائد عفو فلا شئ في الزاياه وان
فلما بالسر وحت فيه ساه محاض الخمس وعشرين وحت في المستفاد فسطر من لمون اذ عرو هذا التفصيل
نقول ان فلما بالعفو لا ينظم الخلاف في مستفاد لا يكون بها ما ولا يتمها للنصاب لانها تفتا على امفال الركوه فيه
وان فلما بالفسط لم ينظم الخلاف ايضا في مستفاد لا يكون بها ما ولا يتمها للنصاب لقولهم في الركوه عده وانما
لنرض الخلاف في عسار الحول لوجوب الركوه بعد الانفاق على وجوب اصل الركوه في الجملة وانما ينظم الخلاف
في مستفاد لا يكون بها ما في نفسه او يتمها للنصاب احزيم في بعض الصور بخلاف في عسار الحول على ان ياخذ
بالركوه على اجمالها فانه اذ املك خمسة وعشرين يعبا واستفاد احدى عشره يعبا بالركوه عندهم ساه لمون وعندنا
سب محاض وقسطر من لمون والوجه في مثل هذه الصورة ان ياخذ بالركوه على اجمالها ولا تفصل القول فيها
والخمس عندهم معبر بالذات ونصفه الحمار والخمسيه بالذات اذ املك نقدا واستفاد في ارباع الحول
نقد خمسة بوزائه او منبه او ملك غنما واساها واستفاد في ارباع الحول بوزائه او منبه اغناما واساها
والخمس نصفه الحمار اذ املك عروضا وسلعا معك للحمار ثم استفاد في ارباع الحول عروضا وسلعا معك
للحمار اما من حبسها او عن حبسها دلسم في المسله الحمر والمعنى فالحمر يادى عن التي صلح انه قال لا ركوه
في مال حتى يحول عليه الحول والاستدلال بظهر على التفصيل الذي ذكرناه فاما الوافدناه الزاياه بالسر والزنا
اخذت فيها فحعلنا انما مال ما حال عليه الحول فلا شئ فيه الركوه بوجه العول بالموجب فقال انه اذ املك
خمس ارباع واستفاد خمس وحت شتان ركوه للكل غير منبسطه على النصاب كما في التقاد اذ املك
عشرين دينار وحت نصف دينار ركوه للكل دون ان ينقسط على كل اربعة قسط منها بالوجه ان
يقول الكل مال ما حال الحول على كله فلا غيب فيه الركوه ولا يقال الركوه واحده عندنا في الاصل والمستفاد

شرطها والحوال على الأصل لا يقع هذا باطل انه اذا ملك خمسة وعشرين عينا لم يستفاد احد عشر او حجب
فما يثبت لغيره من ثمنها وله بقوله عليه السلام لم يبعث ابله سنا وليس معها ثمن لغيره فلو جعلها عرض
ست وليس بطل فلو لم ابرها عرض خمس وعشرين وكذا لو ملك خمسة ابله لم يستفاد في انا الحول
حسابا وحسب فيها ما انضار الشبان سنا وليس له عليه السلام لم يبعث ابله عشرة فاما سنا ان جعلها
عرض العشرة فلو لم ابرها عرض خمس ابله ولا بد ادا ملك خمسة ابله لم يستفاد في انا الحول الا اذا
من الابل لم يوجه ان يقال ان ما به حقه واجبه في خمس ابله ولا يقال الحديث رواه عبد الرحمن بن زيد بن
صعق وروى في طريقه عن عبد الرحمن بن عوف عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم موقفا على لغيره
والوقف اجماع لا يقع فيه الحديث بروى عن طريقه عن عائشة واثبت في هذا الطريق واعتبرتهم
مسلكا اجماعا ان الحديث يخص الارباح والنتائج فخص عمل الدراج بالاساس الى المعاضة ما روى
النبي صلى الله عليه وسلم قال اعلوا من السنة شهر اودون منه زكوة اموالكم فحدث فيه بعد ذلك فلا زكوة منه حتى
ذلك الشهر وفي رواه اعلوا من السنة شهر اودون منه زكوة اموالكم فحدث فيه بعد ذلك فلا زكوة منه حتى
في السنة وتمسكنا بما ثبت المصنف وهو عليه السلام لم يبعث ابله خمسة ابله صدقة فادان لغيره خمسة
فما يشاء فان زاد فلا شيء في الزيادة حتى يبلغ عشرة فادان لغيره عشرة فاما شتان ومعنى الحديث شتان
واحيان يدرك على ان وقف وجوب زكوة المسفاد وجوب وجوب زكوة الأصل الجواب اما السؤال
الاول فمسائل الجواب عنه في العاسر وعلى المعارضة نقول الحديث الاول متروك الظاهر فانه لو اعلما شهر اقبل
تمام الحول لم يجب زكوة المسفاد ولا زكوة الأصل ادا جاد ذلك الشهر الثاني معناه فحدث من ملك وولد منها
فكون اللفظ مساويا للارباح والسفاح بزيادة بغيره فلو لا شرط في البيع فكيف به تحول الأصل ان يكون حاصلا
في الكل بل كفي ان يكون حاصلا من البعض فلم يلام ان يقول فحدث فيها بل الملام قوله فحدث من ملك
اي مال منها ولا يوجه هذه الاعتراضات في الحديث الثاني فعارضه بقوله عليه السلام اسفاد ما لا فلا
زكوة منه حتى تحول عليه الحول وفي الحديث الثاني الرواية منه مجموعا على الاولاد والسفاح جميعا من الاجار
واما المعنى فهو ان تحول الحول معتبر بركوته ولم يوجد فلا يجب ولا يعني بالمال المستفاد لانا لو عيننا
المستفاد كان الدليل بنا على ان المسفاد مخصص بركوة وان ملك خمسة وعشرين عينا لم يستفاد احد عشر
وحتى ثبت مخاض الخمس وعشرين وجز ومن ثبت لبن المسفاد ومنه معون ذلك ويقولون ثبت
لغيره زكوة الكل واذا التزمنا افراد المسفاد بالركوة اذ اذا الاشتغال ومارت المسئلة فليس
قالوا ان يعني بالمال الذي في يده ولاحا الزكوة على اجمالها على ما يبيح خاص مع جزء من ثمن لغيره ان كانت

وسب لغيره ان كانت وسائر حولان الحول معتبر في الفرع مشتمل على ما اشبه عليه الحول في الأصل
من عياله فلو لم يعتبراها وسائر ذلك ان الحول مملو منفضة على ان نام بعض الميسر من الاستنفاذ مقدورا على
اذا الركوة من التمازود والخفف لاراد الركوة من التمايز فالأصل على الادام التمازود فلو لم يعتبراها وسائر ذلك
من التمايز التمازود المساحة والمساواة بخلاف ما في المال ويدل عليه في البخاري فاعلم بوجوب راس المال
وهمسكونه ولا يفتقون منه واف كانت الحاجات ماسة بخلاف الارباح فاعلم بتساخون ومساخون في
بذلها فماد كراه صالح لان يكون حكمه فرع بالركوة فمحل حكمه فرع به ما هو محقق في الأصل والفرع
ولا يقال الحول معتبر بتفسير الاداء لولا يكون الركوة مفنية للمال بالتعاقب فان سبب وجوب الركوة
موجود في كل حال واوان وهو ملك النصاب او الفقراء وقراه الاسلام فادان سقط اعتبار المدة تعاقب
الركوة على المال ففني بها وانما يكون الفرع في معنى الأصل ادا كانت الركوة مفنية للمال بالتعاقب عليه او بها
الحول وانما يكون مفنية ادا لم يكن الحول في الأصل معتبرا فاحتاجون الى بيان ان حولان الحول على الأصل غير
معتبر لا ينعول الا سلم ان الحول معتبر بحفظ المال عن التنازع بالركوة وسلم وجود الفقر والقراءة مطلقا
ولكن يمنع وجود النسب لكل جزوا وان وسانه ان الركوة ولوجه كما به حاجة الفقر وما زاد على قدر الكفاية
لاحت فلا ينعفيه ملك النصاب ولا قراه الاسلام وكفى لكفاية حاجة الفقير بركوة سنة مرة واحده
غير اننا لو امكننا تحجج الحول فاب لسر الاداء في حق المالك فاعلمنا الحول مخصصا على مال تام بتفسير الاداء
على المالك ولكن ابراه هذا الكلام مروجه آخر فقال لا تبادى زكوة ملاحب الركوة ونفسر الكلام
ان المختلف فيه بعد اداء الانفع زكوة وسانه لا تبادى زكوة ان الركوة عماره عن مال متيسر الاداء
مضبوطا بدليله وهو الاقدار على الاداء من التمازود على طريق الاستنفاذ في يده الحول وسوجه ذلك اعتراضا على
المسئل الظواهر كموله عليه السلام هاتوا ربع عشور اموالكم وقوله في الرقة ربع العشر فان بعد ربع العشر
ركوة ماد استحال الركوة وعدم معقولتها هاتوا اسقط الاستدلال بها فان قيل ان ادعيتم
اعتبار الحول شرطا فانما نفرض عساره شرطا ان لو كان النسب لو حذر منه وهو ممنوع وسانه وجمان الحول
ان الركوة واجبه شكر النعمة المال والمال الذي الميراث به سنة احد نعمة واللع في ايضا الشكر وكان
الحول مشتملا على ما سبه السبيبة الثاني ان قراه الاسلام سبب وجوب الركوة صله والصله حصل
ما لم يحصل به المواساة متيسرا اداؤه في حق المعطي وحولان الحول له اثر في السر وكان مشتملا على حقه
المناسبة المفروضة للنسب وان ادعيتم عساره جزوا ما سبب فحاصل الكلام ان ما هو السبب في
محل الاتفاق مسف هاتوا ولا يلزم منه اسفاد وجوب الركوة فانه يجوز بيوت الوجوب بغيره لسبب آخر

اعراض اخرى تقول في مقام الشرط ما لم يتم اتحاد الشرط اذا اخذ السبب فانه اذا اختلف السبب جاز
ان يخلط الشرط فلذلك لم يمانح اتحاد السبب السابق للمعارضه وسماه وجمعا لاجل اعتبار قربها لاداء اعتبار
الحول هاهنا بعيد لاداء مرجع نقضه على صفه وسماه ان الجنس مع كره المال مظنه الاشياء وعسر
واسباب المسفاد ان يكره فانه كالمسفاد فيكون معد لاداء السابق ان الحول في الارياح والسمخات
خففا وحطامونه ضبط المارح وحفظ الحساب فحط هاهنا ايضا المسلك الثاني لقول فوجب
الدليل عندنا لاجب الركوه فلم يعلم لاجب مقدار مال يصير ركوه عند تمام حوله وسماه ان المسفاد لا يعرف
وقد وجوه لما معنا ان الجنس مع مظنه الاشتباه وعسر الفرق والفضل فتعذر اداء الواجب وقد وجوه
وتعسر التحيل طريقا لاداء الجواب فلما لا يحتاج الى معنى في الاعتبار بل يقول الحول معسر في
الاصل شرطا او جزءا ام المبنى وما سوى الحول يحقق بعد تمام الحول من ملك النصاب والعقار وقربه الاسلام
فيحقق المبنى جامعا للشروطه عند تمام الحول ومقتضاه وجوب الركوه عندها ومن ضرورته اسفنا
الوجوب بل ذلك فان لم يعارضه ونقول السبب خاتما لشروطه محققا قبل تمام الحول ومقتضاه
تحقق الوجوب ومن ضرورته اسفنا اصباح الوجوب عند تمام الحول فلما دعوى المعارضه صحيحه عندكم وتعلم
اياتها وجب اخرا نقول الحكمة بحدسها سواء فرضها سكر النعمه المال او غيره وهي متاديه بالركوه ما معنا على
تدبر وجوبها وجه وجوبها في مواقع الاجماع وفرض وجوبها وجوبها في مواقع الاجماع معلوما استقلالها
راسخ فلفرض كذلك ولكن السبب واحد والشرط واحد فان قيل ما ذكرتم اننا لم اد اكانت الركوه
في المسفاد واجبه متاصله فاما اذا كانت ماصله صارت معلله مدارة على السبب والشرط والركوه
في المسفاد واجبه متما وتبعها والخبر الصحيح عن محل فلا يعرفه السبب فضلا عن الشرط وسائر التبعيه
ان المسفاد زياده والرياءه وصف للزبد والصفه بالعهه للموصوف نصارت كالارياح والسمخات فلما
امكن فرض الركوه ماصله فلفرض ماصله والتبعيه في الارياح والسمخات على خلاف الاصل فانه كفي فيها
حكمه الاصل فلم يعرفها السبب والشرط وسائر محالها للدليل انه يحقق فيها اسفا وجوب الركوه لما بعد
تمام الحول علمها مع وجود السبب جامعا للشرط فان ادعيت محالها فهاهنا فاعلمكم السابق قولكم
المسفاد زياده فكان سعا فلما ما المعنى ان عنيتم ان الدواب المسمى زياده تابع للذات المسمى فزيد اعلمه
فمن على خلاف الجمعه فانه مثله لا فاما لم نه وان عنيتم ان اسمه زياده موقوفه على وجود الاصل فهذا
نعارضه ان اسمه الاصل فزيد اعلمه موقوف على وجود الرياءه فعلى هذا انعكس الامر فيكون النصاب
تابعاً للمسفاد فلو لم الجنس مع اكثر مظنه الاشتباه فلما لا سلم ان الجنس مع ما مظنه الاشتباه

وسلم اكثره ولكن لا سلم اكثره الموجبه للاشتباه وسماه ان الاشتباه يحقق اذا انصرف مراراً وتكراراً
الوجه الثاني يقول عندنا على اي معنى حول المسفاد فانه بعد ما حول الاصل وعلى ان يفصح حول المسفاد اذا
المسفاد ايضا باو على الوجوه مع عسر الضبط الوجه الثالث يقول القصار على الارياح والسمخات باطل لوجوب
احتمالها بحصول على ملك المالك من غير اخسان وعلمه والمسفاد حدث على ملكه مع علمه واختياره فكان عسر
الضبط في الاصل بلغ الثاني ان العسر في الارياح والسمخات لزمه لانه لا فعله واختياره فخط والعسر في المسفاد ان
لحقه باختاره فصار معيلاً وصار كما لو نذر ان يصوم ابد الركوه ذلك وان لحقه العسر والمخرج لانه لزمه من قبل
لعنه وفعله واما القول بالموجب فهو بناء على الاشتباه والجهل بوقت الوجوب والمسفاد فدا بطلناه ولانه لو ادرك
حصه المسفاد قبل تمام حوله فلف المسفاد قبل تمام حوله لاستدرك ولو كان محله استدرك الوعد الركوه
فل تمام حوله فلف النصاب فانه يستدرك الركوه لاحتمالها في الملهه والواركه المسفاد واجبه حال
وجوده ومعنى الدليل ان يوجهه عليه الخطاب باداها في الحال الا ما حالها هذا الدليل قبل تمام الحول على الاصل
فوجب ان يوجه الخطاب باداها بعد تمام حول الاصل ولعلم ان قولنا واجبه عر الركوه واجبه لاداء المعنى الاول
صروره الركوه محاله توجه الخطاب باداها والمعنى الثاني صرورتها محاله توجه الخطاب باداها او يقول المعنى
بالاول صروره الركوه محاله العقاب منكم لولا المانع والمعنى الثاني صيرورها محاله العقاب منكم لاحتقاوسان
ان الركوه واجبه حال وجود المسفاد فوله عليه السلام في بعض شأه ساه وفي ما في درهم حمسه درهم وفي غير مثقال
نصف مثقال والحديث دليل وجوب حمسه درهم ركوه محاله ملك المالك والوجوب بالمعنى الثاني عر اراد معسر
الوجوب بالمعنى الاول مراد اوسان الحديث دليل الوجوب ان تعد برحمه درهم ركوه ونصف مثقال ركوه
ولان الهمه اوردوا في كتاب الركوه وروى ابنه كتب كتاب الصدقه وكتب فيه هذه فريضه الصدقه والركوه اسم
الواحد وروى ان النبي عليه السلام قال لمعاد اعلمتم ان الله فرض الصدقه في اموالهم اضاف الفريضه الى المال فدل
على سبب الفريضه لحاله ملك المال وليس المعنى بالوجوب والفريضه المعنى الثاني وهو صيروره المال محاله توجه
الخطاب باداها واما المراد بالمعنى الاول كما ذكرنا طريقه اخرى نقول بالجنسيه عليه الفهم الى النصاب من حيث
العقد فوجب ان يضم اليه في الحول بعد الرضا لانه لو ملك الرضا لم يملك النصاب لم يمتش في الرضا وان ملك
النصاب لم يملك الرضا كان للرياءه مدخل في رياءه الركوه واد انقرد لك بالجنسيه مشعره بالاتحاد والضمير
في العقد نوعاً بالاتحاد فصلت الجنس معنيها وكذا ذلك الفهم في الحول مشتمل على معنى الاتحاد وزانه في الضم فذا فلو كان
الجنسيه مبني الضم في الحول ايضا وماركا لارياح والسمخات فانه اجمع فيه كلا الاتحادين مبني على الجنس
والجواب فلما لا سلم ان الركوه في المسفاد واجبه حاله وجوده وسماه اجمعهم استواء وجوب احد ما دل على الاخر

فان جواب عن المسئلة هو وجوب الركوه لوجوب النوا او فاسا واما ما منصف وسان ايضا ان
النعوم المسبوه متمسك بها من حيث هو مادته في ابد المسله وورث الاقتناع انهما في ابد المسله وسان
اقتناع العباس ان النما عري ووجوب الركوه وهو منصف وحرر اخر زرد السلام وهو الخلي من الوجود
فما مديك وجوب الركوه ومن الوجود وها سطر الوجوب فلا يجب فيه الركوه وسان ايضا المدا رك ان العباس
ممنوع ولا نص وسان ايضا السطر ان النما سطر ودراسي وسان ايضا النما ان النما معبر وملكه ودليله الاحتياط
للحاره وفي بعض الاموال والعرضه للقلب والترديد في النمود وذلك منصف في الخلي المباح وخرج على كلنا
الخلي المحذور فاما مكسوره وهي بعد الكسر عرضيه القلب والصف فصار الخلي المحذور بعرضه المصروف
فيها وعلما في الحاره صدر الكسر عباره اخرى يقول لا يوجد الركوه في الخلي فلا يجب فيها الركوه وسان
عدم الوجود ان الخلي غير تام ولا يوجد الركوه في غير التام وسانه وجهان احدهما ان يقال ان الركوه معنى انه
انما ورياه فان كان معنى الانما وجه الاطلاق فالانما عري في الركوه وفيه قوله علسا ليم لا تنفق المال من
صدقه وان لم يكن معنى الانما وجه الاطلاق فتوجه وجهه الاطلاق ان الانما سبب النما فصار الركوه مجوزا لها
عن النما كما يه اسم السبب على سبب هذا ان كانت الركوه مناشئه موقفا على الركوه وان لم يكن مناشئه
فيعول الاسم المشارك لمصدر المتعدي في الحر ووف التي هي اصول الكلمه غير موضوعا بان المعنى الذي شتمل
عليه مصدر المتعدي كالسلم اذا فرض اسماع المسلم والطلاق اذا فرض اسماع المطلق والوضو اذا فرض
اسماع قولنا وضى بوضى نوضيه الى امثال ذلك كله الوجه الثاني ان الركوه مسفته لما قبل الحول محققه
لما بعده وسان ايضا لما قبل الحول انها لو فرضت موجوده صارت مساويه لقوله تعالى وانوا الركوه وما فرض
مسفاه لما قبل الحول محققا بعده ما لا محتمل لان يكون الركوه هو النما فظهر ان الركوه لا يوجد في مال غير تام
ما من مال لان لم ان الخلي غير تام فلو لم دليل النما في المقود عرضيه للقلب والنفوذ فلما لا سلم ان العرضه
المذكوره دليل النما فان لم المقود مشتمله على العرضه وهي صالحة لان جعله لئلا فلحوله لئلا فلما لا سلم
ان مطلق المقود مشتمل على عرضيه القلب بل بعضها وسانه انكم عنيتم بالمقود سايرا عيان الذهب الذي
يجرى فيها الركوه ويدخل فيها السبايك والثير والزيوف وهذه الاعيان عرثه على العرضه المذكوره
الوجه الثاني ان العرضه عرضيه فلا يصلح باطوا سانه ان العرضه قد تكون بمعنى العرض وقد تكون
معنى العرض والافلاحيه فانه يحتمل ان يقال في السبايك والثير انست لها عرضيه القلب بمعنى العرض
ولها عرضيه القلب بمعنى العرض والافلاحيه وكل واحد من السبايك والثير عرضيه عرضيه في نفسه فان مجرد
الافلاحيه عركا والعرضه بل بعينها واما الفرق بينهما والفرق مختلف باختلاف الاحوال والاموال

فان جواب عن المسئلة هو وجوب الركوه لوجوب النوا او فاسا واما ما منصف وسان ايضا ان
النعوم المسبوه متمسك بها من حيث هو مادته في ابد المسله وورث الاقتناع انهما في ابد المسله وسان
اقتناع العباس ان النما عري ووجوب الركوه وهو منصف وحرر اخر زرد السلام وهو الخلي من الوجود
فما مديك وجوب الركوه ومن الوجود وها سطر الوجوب فلا يجب فيه الركوه وسان ايضا المدا رك ان العباس
ممنوع ولا نص وسان ايضا السطر ان النما سطر ودراسي وسان ايضا النما ان النما معبر وملكه ودليله الاحتياط
للحاره وفي بعض الاموال والعرضه للقلب والترديد في النمود وذلك منصف في الخلي المباح وخرج على كلنا
الخلي المحذور فاما مكسوره وهي بعد الكسر عرضيه القلب والصف فصار الخلي المحذور بعرضه المصروف
فيها وعلما في الحاره صدر الكسر عباره اخرى يقول لا يوجد الركوه في الخلي فلا يجب فيها الركوه وسان
عدم الوجود ان الخلي غير تام ولا يوجد الركوه في غير التام وسانه وجهان احدهما ان يقال ان الركوه معنى انه
انما ورياه فان كان معنى الانما وجه الاطلاق فالانما عري في الركوه وفيه قوله علسا ليم لا تنفق المال من
صدقه وان لم يكن معنى الانما وجه الاطلاق فتوجه وجهه الاطلاق ان الانما سبب النما فصار الركوه مجوزا لها
عن النما كما يه اسم السبب على سبب هذا ان كانت الركوه مناشئه موقفا على الركوه وان لم يكن مناشئه
فيعول الاسم المشارك لمصدر المتعدي في الحر ووف التي هي اصول الكلمه غير موضوعا بان المعنى الذي شتمل
عليه مصدر المتعدي كالسلم اذا فرض اسماع المسلم والطلاق اذا فرض اسماع المطلق والوضو اذا فرض
اسماع قولنا وضى بوضى نوضيه الى امثال ذلك كله الوجه الثاني ان الركوه مسفته لما قبل الحول محققه
لما بعده وسان ايضا لما قبل الحول انها لو فرضت موجوده صارت مساويه لقوله تعالى وانوا الركوه وما فرض
مسفاه لما قبل الحول محققا بعده ما لا محتمل لان يكون الركوه هو النما فظهر ان الركوه لا يوجد في مال غير تام
ما من مال لان لم ان الخلي غير تام فلو لم دليل النما في المقود عرضيه للقلب والنفوذ فلما لا سلم ان العرضه
المذكوره دليل النما فان لم المقود مشتمله على العرضه وهي صالحة لان جعله لئلا فلحوله لئلا فلما لا سلم
ان مطلق المقود مشتمل على عرضيه القلب بل بعضها وسانه انكم عنيتم بالمقود سايرا عيان الذهب الذي
يجرى فيها الركوه ويدخل فيها السبايك والثير والزيوف وهذه الاعيان عرثه على العرضه المذكوره
الوجه الثاني ان العرضه عرضيه فلا يصلح باطوا سانه ان العرضه قد تكون بمعنى العرض وقد تكون
معنى العرض والافلاحيه فانه يحتمل ان يقال في السبايك والثير انست لها عرضيه القلب بمعنى العرض
ولها عرضيه القلب بمعنى العرض والافلاحيه وكل واحد من السبايك والثير عرضيه عرضيه في نفسه فان مجرد
الافلاحيه عركا والعرضه بل بعينها واما الفرق بينهما والفرق مختلف باختلاف الاحوال والاموال

المقام الثاني لم ان الغرض من وجوده صالحه لان جعله دليلا ولكن غرضه بوصف آخر يصلح دليلا وهو ان يتقيد حلوا
للمثنيه فمن معنى كونه مخلوقا للمثنيه وان لا يصلح دليلا لان الاول ان قول العاقل غير لزام لخلق لمفعله كذا
معناه حلف حال صارت تلك المفعله اخضر ما سار منافعها فان الله عز وجل خلق الاعيان واودعها
منافع لا يسوي انسابا اليها فانها حلوا العود صالحا للعطرية وصالحا لاجزاء الطبع والاصطلاح وصالحا
للاستجاء ولم يستوف هذه المنافع انسابا الى العود بل صارت مفعله التعطر راحه على غيرها فاعلمنا
خلق لها كذلك يقول مفعله الممسح اخضر بالذهب من سائر منافعها لان الخلد لا يرسل بالشئ الى الشئ
مقوما للماله عامه للناس كافه فان من لا يعرف مقدار ماله الشئ الذي يحتاج اليه لا يترك ما سئل في
معالجه كم سئل في معالجه فاذا ظهر عموم الحاجة صارت مفعله الممسح راحه على غيرها فاعلمنا خلق لها
لمفعله العطر في العود بل زادها هائلا ومما هو مفعله الممسح اخضر بالذهب من سائر منافعها وهو
ايضا احصى به منها غيره فالاولى ان يقال خلق لها وسائر هذا الوصف دليل التمام حاله ان يكون
مخلوقا للمسه دليل الانصراف اليها وهي حاجه التما والرياءه وصار وصف كونه مخلوقا للمثنيه فانما
مما رجعه الانصراف اليها دليل التمام وكما لم يحارصه بوجهاه انا يرجع من وجهين احدهما ان هذا الدار
كان حال الركوه بالاتفاق فاد اوصها ما ذكرناه دليل التما في مال الركوه واد اوصها ما ذكرناه دليل
لم يتق مالا للركوه والاصل التقاض مفعله الوجه الثاني يرجع لعله محذور الخطا كما عرف
المسلك الثاني ان العراض يقول ما ذكرهم معوضا بالنرو والسبايل والدرهم المضروب على النجم
والسروج فانها غير مثله على الغرض المذكوره والركوه واحده منها المسلك الثالث ان التما
مصفهاها وان مفعله الدليل اعساره ولكن غرضه تاسيس اعساره هاها وهو ان التوا عسرا التما
هاها عدل الناس الى اتخاذ الرشد خلا وسيله الى جمع الركوه من المناسب ان يسطر اعساره
واصله الخلق المحذور الحوائج فلنا معنى غرضه التعليل كونه محال يقال فيه ان المقصد منه
التعليل دون الطريقه الى حال المالك فمهمه منافعها وهذه الخاله مطرده في النرو والسبايل والدرهم
والدراهم المعد للمثنيه وهي مفعله الخلق المباح وفي الخلق المحذور يقول انها تعد الكسر معاده الى الخاله
المذكوره ووجوب الكسر دليل وقوعه محتملا ووجوب الكسر دليل وقوع الكسر معاده الى الخاله المذكوره
فيحقق فيها دليل التما واسكل عليها ان يقال انما تعرض الركوه واحده في الخلق المحذور بمقتضى على المحذور
اوصارت مقدره بالخطا بالوصار مفعله على الخطا كان الخطا ملغى فيها فلا تعقل كونه الخطا دليل
التامس لها ونوضح الكلام وهو انما الخطا لا يخلو الحال عسرها ان يكون حاله الاول الانسحاق

او حاله السلوك عن الادب والخطا معا فان لم يملكها حاله الادب في الانسحاق وولم يملكها الركوه مقدره بالخطا
فانما الخطا ملغى مباح معنى الركوه احصى في النجم الى اسباب المسله وفي اسباب المسله الى النجم فيلزم
الدور وان لم يملكها حاله السلوك عن الاطلاق والخطا احصى في اسباب المسله السلوك عن الركوه
انها ترجع مع ذلك والحوائج عن الاستكمال من وجهين احدهما انما حققنا اسباب الخطا واسباب الركوه قبل
الخطا وكفينا نوب الركوه وسوى الخطا حال الخطا فاد اشككنا بهما لما قبل الخطا صار الاصل
مفعلهها وبما فكر الخطا مفعلهها والركوه مفعله الوجه الثاني انما اذ اوصى مقدره فالت الركوه
معلله فليس مقدره لكون الركوه معلله فوكم دليل التما كذا الذهب مخلوقا للمثنيه فلما سئل كونه
مخلوقا للمثنيه ان المسمه احصى به سائر منافعها وذلك لان طرد في العفه فان المسمه ليست احصى
من غير هالاه للسمر بها في المسمه اعم واعلم من صر بها الى مفعله الرشد بل صر بها الى مفعله الرشد اعم
واعلم من اتخاذ الاواني والخلق منها بغيره فزرا يقول الاخضيه ما جاء مرجح الصلاحه بل من
الصلاحه العرضه وغرضه التعليل مفعله في العفه ولا يقال الدناير مثله على العفه فكونها
الى المسمه اعم واعلم لان مفعله المسمه مسبوقة والعفه مسبوقة ومفعله الى الذهب فكان
الصرف الى المسمه اعم واعلم لان يقول الدناير راحه دسا والعفه فيها مستهلكه كالنحاس
مخلاف الفلوس فانها مثله على الذهب والعفه وهي مدونه الى الاسباب عليه وصار مفعله
المسمه مسبوقة في العفه مثله عليها الفلوس وسوى علمه الدناير اسكان وهو ان يقال
انكم حطتم العرضه المذكوره دليل التما دليل التعليل مرجحها الصرف الى مفعله للماله على الصرف
الى ما قصد لنفس العبر وسائر ذلك ان الصرف الى ما قصد لنفس العبر ما كولا وطلوسا ومسكنا لا يعنى
الى التما وانما صرف الى مفعله للماله في المعنى الى التما فظهر ان العرضه دليل التما دليل التعليل مرجحها
فه الصرف الى مفعله للماله على الصرف الى ما قصد لنفس العبر وهذا يرجع عن ممتنعين على ضبط التفاصيل
فان التفاصيل في عزمه فاما ان يطرأ الى الله المحذره فالتا لم يعلم الصرف الى ما قصد لنفس
العبر وان يطرأ الى الدناير فمهم نسوور معاشهم على الرهقه والتا لم يعلم الصرف الى ما قصد
لنفس العبر وان يطرأ الى الحجار واهل الاسواق فمهمهم التما جميعا بل معنى الرجح انه احتمال ان
تكون الصرف الى مفعله للماله راحا واحتمال ان يكون الصرف لنفس العبر راحا والركوه محاط بها فلا بد
ان يحمل المحتمل راحا فاد اعرو ذلك فليعلم من ذلك في العفه وسوى مفعله المسمه راحه فيها
في بعض البلاد ومفعله الرشد راحه في البعض واحتمال ان يكون مفعله المسمه راحه واحتمال ان يكون مفعله

الرسوخ والنجس والفاصل عن مصوطه والركوه مساهها على الاحتياط فلا ينزل الحمل واحجارا حيا
اشكال اخر يقول حطلم الغرضه المذكوره دليل النماط في القلب وعرضه القلب مسفه والفضه
كما قورم فصار المسله مسكه في الارام فادفع الارام بها فان فليم ما جعلتم الغرضه دليل النماط دليل
القلب وحجابه الصرف المذكور فلما فعلها يدور الركوه على غير الذهب والفضه فليوم
مرد لك وجوبها في الحل في المساح الخواتم — نقول لا سلم ان ما ذكره هو موجه في شرح
الفضه ولكن لا تعلق بها في ابطال صلاحه المسمه لان مجرد دليل يعلق بها ترجيحها وان الترجيح
وجها ان جعلها ان الغرضه التي ذكرها دليل النماط حجابها احد الانصافين على الاخر والمسمه
التي ذكرها دليل النماط حجابها احد الانصافين على الاخر من الترجيح الذي ذكره وهو
رجح احتمال وجودها على احتمال انقائها فكانت الغرضه اوجب الى النماط فلما دلل على
الوجه الثاني بالنماط ما ذكرناه دللنا على الخلق معلوما عدم النماط بها ولو جعلنا ما ذكره
دليل لاجل الحل فيهما معلوما عدم النماط فكان ملازمه النماط الغرضه اكد واللع من لا رمت
المسمه والاصل اعسار الحكمه وطعا ونسنا وكل دليل كان ظهور المعنى فيه اللع وملازمته له اكد
كان راجحا وان وجود الغرضه في الغرضه انما حال يقال فيها مرجح او ما فيها ومعانها
المقصود منها القلب ولا تغني القلب عن بل القلب مرجح عموم الصرف ومطلوب الصرف
واما على سوال النقص فمع وجوب الركوه في الدنيا برعها على احد الوجهين في الدنيا المصروفة على
الجم والسراج كقول النما الذي ذكرناه وفي سوال المانع نقول لا سلم انه سقط اعسار النما في الحل
المحظور بل النما انما يحصى بدليله ودليله مطرد فيها على ما سبق طريقه اخرى يقول الصرف
الى انزال مباح فلا يجب فيه الركوه كقيام الدله وعسد الخدمه والاواني والجواهر والنقر بالانو
او حسا في الحل يمنع المانع للحاجه الى الركوه فهوهم مسفه الزنه وهي مصوده مفرقة في
الشرع والمناسب المحاطه عليها في الركوه والاصل ما ذكرناه والمسايل وسوجه عليه مسالك
الاول ان تحليل منع الركوه بالانزال يعطل المانع بتسديع وجود المعصية في الاصل ولا سلم وجود
المعصية في الاصل فان النما في المعصية وهو مسفه وسوجه ان هذا السؤال على وجه اخر فقال
الركوه مردد في المانع راعه من اساك المال فان النما انما صار محيرا تسيرا حتى لا يكون الركوه
مابعه والاساك فان فليم الركوه هاهنا موداه والمناط فليكن انما مانعه والامسالك وان
فليم ان النما مسفه هاهنا كفي ذلك فلا وهو الطريقة الاولى المسلك الثاني يقول اذا سلمتم

وحد المعصية كان مع الركوه بقوته حاجه العذر ولا سلم ان يعوب حاله العذر متايل ليعوب
حاجه الزنه حتى المالك فانها من المانع المسلك الثاني سوال الغرضه في قول الاواني والجواهر
معرضة للاكتسار منقضا للممانه فلو اوجنا الركوه لجمع بعضا من بعض الاكتسار وبعض الركوه بخلاف
الركوه الحللي فان الصفة فيها غير معصية مطلعا حتى لو سعت بنفسها لا تقوم الصفة فيها المسلك
الرابع نقول عدم الركوه في الجواهر كان لعقد الشرط وهو النما ما فوسا انه مناسب مناسبه الشرط
احسوا في المله وقالوا الحللي بال نام يجب فيه الركوه كالنقر والسبايل وسان انه نام انه حال
المسمه خلقه واستعزاد اذ وجد فيها دليل النما ومعنى الكلام ان اصل الانسا الاصل طلاح عليه
موسساته الى الاعيان عقودا لما فيها الذهب والفضه فانه يعلق حاجه الوسيل ما يصير على الطبع
والسبك وهو بعد احرى وعمرى في الاندكى من غير نقص ونقص معتد واصل الاشكال في الركوه والفضه
لصفا جوده بها وملاستها واكتناز اخر انما فاهار امر جرح على عزمها في انفا مسفه الوسيل واذا
عرف ذلك نقول حاله المسمه دليل الصرف والصرف دليل الصرف في النما وسانه اذ راعه
الصرف المحصيه للناس يبرح فيها الرأخ والصرف يبرح فيه الصرف طريقا لئلا لا نخاجه الاكل
واللبس خليه مقدرة ولا يكون دليل الصرف مطلقا بل الصرف بحسبها وفيها مقدرا بخلاف حاجه الرأخ
والنما ما بها مطلقه غير مقدرة فان الانسان لا يقف في طلب الرأخ على حد ما ولا يكتفي بحاجه الرأخ دليل الصرف
موازيه لحاجه الاكل واللبس دليل الصرف فانها مسدده وحاجه الرأخ مطلقه فطهران حاله المسمه
دليل الصرف مرجحاه الصرف طريقا لئلا لا يفتقر دليل النما في الحل بل يفتقر الى قول النما طريقا لئلا
كلما قلنا اذ استعنا ان بعض الناس يركن القاولا ما يملك لغنه بل مصرفا والصرف ترجح فيه الصرف
طريقا لئلا لا يفتقر الانصاف الى المسمه واصحابنا الى دليله متبناه لا منصرف الصرف وانهم يظنوا
جرويا واعتبرهم الصرف لغنه والظن الكلي ملازم للقاعده فان الفصل اعداد بالافراد وهو غير معتد
بها في القاعده ونوضحه بالمثال فنقول الرأخ على السفر مسطر فيها الى حال المسافر وهو السفر فنقول
ان السفر مسطر المشقه والخرج مستند عنه للرأخ ولا يفتقر لظن الى كثر ما حذر واسباب
الرفاهه لان الملام للقاعده الكلية النظر الكلي والنظر الجزئي والمفصل والحوادث عنه الترجيح
المذكور طريقه اخرى قالوا لو كان الانزال مباحا لما كان الركوه لكان الانزال المحظور ما نعا كالمف
والاستعمال فاما لما كانا معا من استوى فيهما المحظور والمباح والحوادث عنه على معان احدهما
منع ان العلف المحظور مانع وكذلك الاستعمال لسان لم ونعرف فنقول العلف الحرام مسفه دليل

فك الرقة والخلاص عن العسر زائد على حاجه الاستئصال اصله فحاجه فك الرقة اولى
ان يكون اصله الثاني ان المعنى بالحاجه الاصله حاجه يقال انها ضروره وحاجه فك الرقة والخلص
عن العسر يقال لها ضروره الثالث ان المعنى بالحاجه الاصله حاجه محل لها اخذ الصدقة وهذه
الحاجه محل لها اخذ الصدقة مكاتب اصله وتوجهمون ذلك على خط آخر ويقولون الركوه واجبه عليه
والصله محصل بمال يسيرا لا دأى حتى المعطى ولا يفسر الا اذا كان مشغول بالحاجه فان اراد ان
المطرون بعد من الدين بسبب الركوه مثله لكرامته في حق الفقير ونعنه له فلا يحصل معنى التوان
والتخايب وسفي معنى الصلة اعتراف اخر يقول القدر على الاستماع وامسسه هائسا وهي معتزلة وجوب
الركوه قالوا وعلى هذا لا يحصل دليل التمام فان العدة بل جعل دليل التمام للصوت في مال معدود
وه على الاستماع فاه هذه العدة العرفه باننا مسغه فان للدين ولانه المطالبة ملجأه الى
التسليم معضا اياه للعبس والعدوه على الاستماع بما مسغه في مثل هذه الصورة ولذا قلنا لا يجب
الركوه في الضار لا سفا ودره الاستماع عرفا وخرج على كلامنا العشر حيث لا يسمع وجوبه الدين
لا يبعد العسر ليس بركوه بل هو مشروع موونه الارض مستحقها بها فتران الارض ومنافها كالحراج
ولذا قلنا جمعان الثاني ان الحاجه الى العسر اسوأ كذا لانه محب في الزرع والتجار ومضى اموال نظامه
مكتشوه متعزله لاجتماع القوا علماء الماسب السعي وجوبها ولا يدل عدم تقدم الدين على العسر
على عدم بطله على الركوه الجواب اما المعارضه بالحداديات فالحجج عينا وجوبه عليه
احدها ان المراد بالثاني المذكور في حيث حل الصدقة الواجب لغير الكفايه كما في قوله عليه السلام طلل العنى
طلم والمطرون عمن واحد بعد الكفايه فلم يكرهها ولا كذا وهو غنى العنى المذكور في قوله لا صدقه
الا عظمه عنى بان المراد هو العنى المعسر بطله وهو ملك البصا الثاني الوجه ان المذكور
مستثنى عنه لما روى ابو داود رحمه الله في سننه ان النبي عليه السلام قال لا يحل الصدقة لقنى الخمسة
فذكرهم الغاوى والغام والمطرون عنى عام فصار مستثنى الوجه الثالث انحصار الحديث لمن
لم يكرهه الركوى واذا تموتته فانه محب عليه الركوه ومحله الصدقة بخصيص في الخلاص بالعباس
ويقول وجلس وحسب الركوه مفرقا بستره فحب عليه الركوه فاما انزعما رضي الله عنه
فامر ان السهر بهر مصاب وليس ضروره حضور شهر رمضان ان يتم حوائج الركوه وكان الكلام
حطاب ترد يد واح الركوه لحسنها اركاب ويحلمها بالعدو اردكم في ركوه الفاضل قدر الدين
وفائدة المحاسبه بالدين ايضا الدين في القدر المستغنى بالدين معناه لا اردكم في المستغنى

بالدين اسفا المريد في القدر المستغنى وليس ضروره اسفا المريد في قدر الدين ايضا الوجوب جريا
بعد ما رجوله بل الوجوب طاعة ما رجوله سلكه في الاثبات السبب ملك البصا تام مقربا
في يد فلياعه جوا ان احدهما انه ناطل المستثنى احدهما انه اذا سبق حلول الدين اذ ان التمره وجب
العشر وتقرر التدبير الساسه وتعلق به جماعة فلهذه بعضهم مطالب بها وحسب عليه الركوه
والمطالبة في الخلاف ناذة اقرار التدبير حيث انها مفضلة الى اخراج المال عن يد والمطالبة في تلك
المسلة مفضلة الى اخراج المال منه فدل وجوب الركوه على ان يهر الدين معسر وجوب الركوه اما انهم
يقولون لا يهر الدين معسر اذا سبق فمضى الصدقة تمام حول الركوه قدر الصدقة مانع لوجوب الركوه احوال
الثاني وهو ان يهر الدين معسر في الحديث وهو قوله في الرقة ربع العشر فانه اما الى تعليل الركوه فخرج المال
مدرك على ان وصف كونه مفرقا في يده ملقى وقد حصل ما ذكره الجواب عن جميع سون الملك مطلقا فان ولانه
الاستئصال بالدين مسغه في المسكن والملك باب بوصف المال بدليل وجوب الركوه جواب اخر
يقول المال مفضله الدين لمخاطفه حاجه المدين حاجه فك الرقة ونفع الدين نفع ضمان ضروري وعلى
هذا لا يكون صرف المال الى رضا الدين بل لصور الملك بل ان لم يرد ذلك على مال الملك فلا اولى من
ان لا يكون دليل لصور الملك بدين يهر او يقول اذا حل الدين كان للدين الرام الدين احدا الدين
وليس الانسان الرام عمن حاجه سعة ذلك على ان الملتزم في رضا الدين مع الملتزم لانع الوان وظيفه
ما اذا امسح عن علف الدانه فاما لم العلف نفعه لا نفعها ولا يدل ذلك على صور الملك فذلك جاهنا
وقولكم كون المال مفرقا في يده دليل التمام ولما الركوه واحده في المسكن ويهر الدين مسف فدل على انه
عمر معسر في دليل التمام فكم العدة العرفه على الاستماع معسر في وجوب الركوه ولما الركوه واجبه في
مسلة المطالبة بالصدقة فان حدثت العدة عرفا على الاستماع في تلك المسلة يكون موجودا عاينا وان لم
يوجد وجوب الركوه دل على ان العدة عرفا على الاستماع عرفه في وجوب الركوه فلو لم انه مال
مشغول بحاجه اصله فلياسم انه مسغول بحاجه اصله ولكن لا يعلم ان الشغل مانع لوجوب الركوه
وفي الجواب وياتي البطله اسف الركوه لعدم التما لا لوجود الشغل مانع فلو لم اصله وعنه في الركوه
ومع لا يوجد كون المال مشغولا بالحاجه الاصله فلياعه جوا ان احدهما لا يعلم ان معنى الصلة وعنى
في الركوه حكمه لها بل المعنى الركوه حكمه فانه حاجه العسر الثاني لما ان الصلة وعنه وكذا
يقول انها مفضلة وسانه فيهما احدهما انه اذا كان مفضله حلول الدين اخر حول الركوه وحسب
الركوه بالاجماع فوجوب الركوه مقترن في هذه الصورة لوجوب اذا الدين فدل على ان معنى الصلة حاصل

لما لم يثبت خبره ولا قال ان مدلول الحديث في خصوص الصوم دون غيره على ما قاله في العالم الا غلظ
لنحوه ولا يفسر بعمره وليس مدلوله في ذات الغلظ وذات الفرس بل مدلوله في الحصول للتضاف اليه واذا ظهر
ان المدلول في الحصول وظاهر الحديث غير مبروك فيه لا نأخذ انما نحول اذ جعلنا في الحصول في الحديث كان
وجود الصوم دون الحصول مستلما فيه فانه انما سوجه في الحصول مضمودا فاما ثبت وجوده في حقه وقضى
وجود الصوم دون الحصول بلزم منه محال الطواهر وهو قوله تعالى الصائمين والصائمات اعتد الله لهم مغفرة
واجر عظيما وقوله على ما علم احكام الله تعالى في الصوم في وانا اجزي به وبلزومه محال المعنى فان البواب
حكم الصوم بنفسه وذاته كذا ظهر ان المعنى عايد الى الوجود ولا يكون قوله له مذكورا ذكره في مقابلته كلفه عليه
واما هو مذكور لمحض الاستناد والربط كما قال لا باب للدار واذا است ان مدلول الحديث في الوجود
فمن يسميه نوحا للصوم دون الله من الدليل فيكون مبروكا وسان وجوده لغة ان الصوم في اللغة
عبارة عن الامساك المطلوبها الصام عن الاكل اذا ترك الشاؤل وسان
وجوده سرعا في الله الدليل ان الصوم في الشريعة عبارة عن الامساك المهيمن عنه من اجتهاد عن الامس مقدمه
على الروايات وذكرنا ذلك جدا ولا سمع ثم انما يدل عليه صور النقل فانه يصح منه من النهار قبل الزوال واما
يصح موجودا يدل على ان العدد المشترك بين مواعيد الصوم وحده وهو الذي ذكرناه فان تعميم صحة صور النقل
منه النهار قبل الزوال دللنا عليه على غير واحد مما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على حجر نسيه ويقول
فلنعدكم من غدا اذا قلنا لا ما ياتي اذ الصائم معناه اني اذا ابتدأ الصوم ولا يقال معناه اني
لا استبدع الصوم فان الانسان حاله انشاء الصوم الله لا يسمي صائما ولا يوصف بكونه صائما الا ما تحت
عنه ووجه من احدهما انه ليس من صوره حمله على البداهة ان جعله صائما محاله انشاء الله بل جعله صائما
بعد ما امر الله بتعدده اذ الصائم بعد الفراغ من الله الوجوه الثاني يقول الحمل على البداهة راجح لو جاز
احدهما ان الشريعة كان فيلزم في حقه فلا يظن به طلب الغدا بعد السجود الوجوه الثاني ان المحمل على حقه وقد
عرفنا اسفا للصوم ماضيه واذا اشتك كذا في وجوده رجعا الى الاصل فكان العدد الاصل مستتبها
اخبر النبي ان النبي عليه السلام دخل المدينة وراى اليهود صائمين فقال عصبهم ونومهم فقالوا هذا يوم نحيى الله
تعالى فيه موسى واعرق عذره فزعموا في صومهم كرايمال ابا اخنوخ باحياسنه اخي موسى فامرنا ديا
سادى الامر اكل ولا ياكل فيه بهاره وولم ياكل فلم يوجه الاستدلال بالحديث ان النبي عليه السلام امر
بالصوم في اسبوعين من الشهر فدل الحديث على ان الصوم يصح منه من النهار في الجملة واذا ظهر ان ظاهر الحديث مبروك
نردد الحديث في صحة وفي الكمال فلا يجوز حمله على احدهما الا مرجح وعليكم بنا بالرجح ولا يقال

انا لو علمنا الحديث على ان الكمال يلزم منه وجود الصحة ويكون في الصحة في الافضة والنذور والتفارات على خلاف
الحديث فالحمل على في الصحة يكون راجحا لا باقيا ما عتسما في الكمال في كمال الصحة ولا في ذال البواب بالصوم بل
يعول بعد الحديث لا ذال الصوم مقرر اياه عاتبا به من قبل العدد دون الله الدليل سواء استفت الله الدليل او رآه
عنه ولو قدر الكلام هكذا لم يكن في الصحة في العضا على لا والكلمة وكذلك لا يكون على خلاف الحديث بل يقرر
فيقول لو اشعر في الكمال فيكون الصحة لا يشعر به اذ الم من الصوم الصحة مشروطة بالكمال فلا زعمه له والصحة
في العضا مشروطة بالكمال المدرك مقدمه له ولما فصلنا فقلنا صح في ذلك لا يصح فقلنا المالك لما في وهو ما بين
المسلك الاول ويقول لهما ان مدلول الحديث في الصحة ولا يلازم ان المدلول في الصحة لم يبرهن بالصوم بل
بل في الصحة لم يبرهن بان فعل الصوم في حرام الدليل على هذا القول الصوم عبارة عن الامساك وامساك اخرجه
من البواب واجب ضرورة اسبغها مع النهار بالامساك فالحديث على ان الراس اسبغها بالامساك جمع
الوجه المسلك الثالث ان الحديث محصور في صور النقل فخصص حمل الترجيح بالعباس المسلك الرابع
المعارضه بحديث عاشورا فان صوم عاشورا كان فضا والدليل عليه امر احد ما امر النبي صلى الله عليه وسلم في
الاخبار والناهي بطلب عاتبه رضي الله عنها انه كان فضا والاستدلال به ان الحديث يدل على صحة صوم عاشورا
معرضا معلقا بزمان معين منسبا اليه فدل على صحة كل صوم مفروض معلون بزمان معين منسبا اليه استدل لان الباب
للسيات من الله الا انه استحب فرضه صوم عاشورا في الحكم الاخر بالحديث الخاص وهو ما روى عبد الله بن
رضي الله عنه ان الناس اصبحوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم شاكين من قهرهم وقدم المنيه وسهدوا ربه الى لال
فامر النبي عليه السلام فاديه وادى الامن كل ولا ياكل فيه النهار ومن لم ياكل فليسم امره اكل يترك الاكل
ومن لم ياكل الصوم فذلك هذه المفردة على صحة الصوم منسبا اليه النهار فعارض الحديثان وحدثنا خاص وحديثكم
عام والخاص مقدم على العام الجواب فلما اما السؤال الاول فالجواب عنه على ما مر في الاول الحديث
غير مبروك ظاهره وان معناه اذ صار صوم رمضان صيفا بالحديث فله محله ذلك مستفاد من قول الصوم واحد
وتوجد صوم النقل دون الله الدليل يكون ظاهر الحديث مبروكا فلما الكلام عليه ووجه من احدهما ان الصوم
واحد فان الحديث دليل بعدد الصوم وما هو دليل الاتحاد لا يعارضه ويكون دليل الاتحاد مخالفا للحديث
ولا يكون الحديث مخالفا لدليل الاتحاد وسان ان الحديث دليل التعدد ان الحديث في الصوم دون الله الدليل
مسمى في المعنى صوما وصوم النقل يوجد دون الله الدليل يعرف ان سما اخر مسمى صوما منفي بالحديث
فثبت التعدد الثاني لهما ان الصوم مسماه واحد ولا يلازم ان الحديث في الصوم نفسه واداه بل في
صوم رمضان فوجه الكلام ان صوم رمضان اخل وحقيقه كونه مستوعبا واذا صار مدلول الحديث

صوم رمضان بوصف كونه مستوعبا لخرج عنه الفضل فيجعل صوم رمضان محلا وعند هذا يحصل ما ذكره وما
دلراه على محالته الاصل لوجوه عدة ففي الدال محالته الاصل بالمجاز والعسر الثاني محالته الاصل بغير الاشتراك
والعسر الاخر محالته الاصل بالاضمار فيخرج ما مرنا اليه من وجهين احدهما ان في الكلام مجازا تعارضه في رتبته
في الصحة فغيره لا مفروض مجازا وفي الصحة وان كان ميانا للسمين ذاتا فهو غير مناسب لما مقصود او هو
ما من في الحال دانا ومقصود اقترح به احد القسامين الوجه الثاني ان العباد ان محتاطا بها والاحتياط
هو الاخذ بأسوأ الاحوال والجلد على في الصحة مقام الاحتياط يكون راجحا لمفسد امر الناس
في الباب ان في الصحة استق الى التهم فيخرج مجازا لانه استق الى التهم ان طامر الخبيث ومدلوله وضعاف في
الحقيقة ما كان شبهة في الحقيقة كان استق الى التهم وفي الصحة اسه في الحقيقة فان المناظر اشبه بالمسقى
من الصبح النافس واما السؤال الثاني فارجع وجه اخر ما اندلنا بوجهه في قوله لاصيام من لم يفرغ الصيام وقوله
لاصيام من لم يجمع الصيام وقوله في رواه لاصيام من لم ينو الصيام من الليل الوجه الثاني ان اللفظ المذكور
في الكلام يترتب في الاول معاد او الثاني فليكن المعنى بالصيام في قوله من لم ينو الصيام ما هو المعنى بقوله الاخر
والمراد به الصوم الشرعي واما الدليل على ان الصوم الشرعي الوجه الثالث ان النبي في اللغة عماره عن التقدير بالليل
على الفعل بما راد من التثنية الفعل لئلا يكون من جعل لئلا لا يثبت واما المعارضة فحدثت عاشورا فموجب
صحة الصومها بالسر ومعنى صوم عاشورا لانه صح بنية معتزته ومما ضاع الوصح منه فاحرجه من راحيه
والصحة بالنسبة المقنونة لا يدرى على الصحة بالمتراحة والحدث الثاني محله في صحته وحدثنا ما هو على صحته
وب من المتوازن لا شتماره فصار مقدا عليه واما القياس في الملة فهو ان يقول ما هو بصوم كل
النوم ولم يأت به فلا يخرج عن العلة عبارة اخرى يقول ما هو بصوم كل النوم وصوم كل النوم لا يوجد
دون انية الليل فلو لم يسه الليل او لا يصح دون السه من الليل وقولنا فلا يخرج عن العلة بحركي على ظاهره
ولا خفي وجهه اذا قلنا انما هو ما مرنا من الاد او ان قلنا انه ما مرنا من مجرد في الكلام مجازا معناه انه لا ينفي
عنه العلة معسالا لمر القضا وسوجه ان لا يعجز عن الفصل المذكور ويقول انا انما قلنا انما يساعدا عليه
في الكلام لوضوحه فالتقدير صوم رمضان واجب فصار متروكا وهو ما هنا واجب عزماتي به فحب
الغضا وجعلنا قوله لا يخرج عن العلة من حيث اسما لها على العلة معناه الى الامر عماره عن الغضا وسان
انه ما هو بصوم كل النوم الصريح والمعنى قوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه قال انه امر بصوم كل
الشهر فان الضمير غائب الى المذكور والمذكور هو الشهر والتقدير فليصم الشهر ومعناه ان يكون صوم كل الشهر
ما مرنا به غير انما استنبينا عنه دما في الليل منفي الامر بصوم كل النوم يقول الله تعالى ثم هو الصيام الى الليل

خوفهم للتراخي فيكون الزمان المتراجعي عن العزم منا ولا بالاله ما مرنا به بالانعام ومضروبه ان يكون الزمان الاول
زمان البداية فيكون الصوم ما مرنا به وصوم رمضان لا يركب من الفعل والقرن فيحقن بالاية الامر بالصوم من حيث انما
الصوم واما المعنى في هو ان الامر بالصوم مطلق وصوم كل النوم صالح لان يكون مراد الجملة لا فعله محله
وسان انه لم يأت بصوم كل النوم والاشكال في ابتداء النهار خال عنه فلا يكون صوم كل النوم مختصا وسان
ان الاشكال في ابتداء النهار خال عنه ان السه عماره عن قصد الاسان بالفعل لله تعالى والمنقضي لا يتصور
الاسان به فلا يصور الاسان به لله تعالى وانما قلنا اذا كان الاشكال في ابتداء النهار خال عنه السه لا يكون صوم كل
النوم مجمعا لان الصوم عماره والعهدة لا يوجد دون نية يعلم بها وسان ان صوم كل النوم عماره النص
والمعنى بالنص قوله عليه السلام خاديا عن الرب الصوم في وانما جرى به والاستدلال من وجهين احدهما ان
مدلول الحديث يحرك به على وجه الكرامة وهو خاصة العباد بالانعام واليهان ان الصوم والحدث شخص
بالجزئية مضافا الى الله تعالى بفضلاله على سائر العبادات والعبادة هي التي يفضل على العبادات واما المعنى
فهو ان صوم كل النوم صالح لان يكون عماره فانه مشتمل على معنى الاسلام فكون ما مرنا به عماره وسان ان
العبادة لا يوجد الا بالنسبة المتعلقة بها النص والمعنى بالنص قوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات والتقدير
بما بها والمعنى في هو ان السه معناه طريقا في فعل الفعل الى وقوعه لله تعالى كما هو معنى الوقوع لله وجملة
العبادة واقعة لله تعالى فيعبر الى نية متسببة عنها فان قيل لا نسلم ان الشخص ما هو بصوم كل النوم
وعلى الاله فالو الاسلام انما عماره الى الشهر بل هو عماره الى مصدر محذوف بعد من فليصم صوم الشهر
فمما نحن الى سائر ان الصوم المعرف المضاف الى رمضان صوم كل النوم فانه حديد بالنص على ان صوم
كل النوم ما مرنا به واذ نسلم ذلك استعظم عن الاستدلال بالانه الثاني لما انما عماره الى الشهر ولكن
لا نسلم ان التقدير فليصم الشهر بل التقدير فليصم في الشهر ولا نقول ان عرف في ضمير بل يقول انما واقعا
موقع النص فانما مقام الفعل مضنوا المعنى في الشهر كما يقول ضرب الماضي ولا يعني ان الماضي مقدروا بل
معناه ان الماضي مذكوره كذلك يقول مذكوره ما هنا عرف في الاشتمال والظرفه وكفي وقام معنى الاشتمال
والظرفه ان يكون الصوم واقعا في الشهر اصل الوقوع والاستيعاب والعصر من هذا معروفا من الدليل
الوجه الثاني لما ان التقدير فليصم الشهر ولكن لا نسلم ان الاله يكون امر بصوم كل الشهر بل الحمل ان
يكون امر بصوم كل الشهر يكون حقه واحتمل ان يكون امر بصوم الشهر يكون حقه فانه اذا قال سر اليوم جاز
ان يعني به السير في كل النوم ويكون حقه في كل حقه وحاز ان يعني به السير في بعض النوم ويكون
انما حقه وعلى هذا يقول انما هو موضع معنى السياق فهو موضع الاستيعاب ان كل السياق

الاسان معناه ان لا تكون الامساكات المتعصية حاصله له ومضروته ان لا تكون المتعصية حاصله له وقد اورد
على الصور ما ظاهرها على القياس هو ان الجملة متكررة اما في الناس اذ كان اداك الركعة في حق
المسبوق مع الايراد اداك المعظم والعلة في مقتضى مطلق القياس وسببه انه اذا اصاب ركعات وسلم سائبا
ثم تذكر لم يصح ملونه وقد وجد في اداك المعظم جواب اخر يقول ان الجملة متكررة في كل يوم
والمدكر رخص فيه امر لخطر القواب عليه من المناسب ان توسع امرها على الناس وكذا يقول في الجملة
والجماعة بما قام وبم من حرج الاشغال من المناسب ان توسع امرها في الصور العقل مع وتقول
بصح حين السه طرفة اخرى يقول ان الاختير يدل على امتناع التعميم وقد اورد التعميم في ذلك على
امساع الناحية ولا يعني بالناحية ان السه في اياها الصوم فبالوعدنا ذلك بوجه القول بالوجوب ساعا
ان وما في الصور قبل الروا الى اخرها بل عينا بالناحية الناحية في طوع العجز وعدد كذا فيهم
وما في الصوم من قبل الروا الى اخرها بل عينا بالناحية الناحية في طوع العجز وعدد كذا فيهم
في انفاصله القرآن او اورد منه كذا فيهم ولا يعني بالناحية الناحية في طوع العجز وعدد كذا فيهم
تعمل القادة مجملتها اذا كانت السه مفرقة لانه يحقق فيها ما لا يسه فعل التعظيم معقبا لها
يعلمنا مع هذا الروا بعد ردوا من العباد فكاتب العباد من سببه للقران ودرست اعتبارها في
الصلوة فمعناها ان معنى الدليل القرآن واد اعرف ذلك يقول الناحية الناحية في انفاصله القرآن
والدليل فلزم للعمل بما امكن بدليل قوله عليه السلام انكم تسيقوا ثوامه ما استطعتم والمعنى ان من
عجز عن الصلوة او قدر على الانكاف عن القعود وتغنى عنه الا انكاف عنه من الصلوة واذا
قدر على القعود منع من الاضطجاع لعرب القعود من الصلوة وظاهر ان حوار الناحية لئلا امتناع التعميم
والاعتراض ما لك الاول فلما لا سلم ان القرآن معصية في الصلوة وسببه من وجوه احدها
انه ذكر في كتاب الحنفية رواه عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لو كبر ثم نوى قبل ان يركع الاستسباح
محبص لونه الثاني انه اذا اخلل من السه والمكبر فاصل يسر صحت والقران مسقط في التمسك
الوحدة الثالث انكم ان عسى القرآن فعل الصلوة فالتكبر عند التسليم فعل الصلوة بل هو عقد
بمحقق الشروع في الصلوة فان قلتم يعني بالقران العرب الصلوة فالرب الذي ذكرتم فلما هذا العرب
غير معصية عندكم ولا يصح الزام الحكم بملكه مسفاد منه مذهبنا بدعيه المستندل المسلك
الثاني سلمنا ان معنى الدليل القرآن ولكن لا سلمنا ان الناحية الناحية في انفاصله القرآن وسببه ان السه
الناحية مشاركة للمقربة في معنى الاتصال ببعض العباد ومفارقة لها في الناحية الناحية العباد

في المقربة مسعله بجملة العباد والمتأخر لا تعطف على الماضي ولا تسلب جملة العباد والمقدمة
مشاركة للمقربة في الناحية الناحية العباد ومفارقة لها في الاتصال بالسبب في كل واحد من
المقدمة والمتأخره من قبل قرب من القرآن لا يوجد في الاخرى فمطل قولكم ان الناحية الناحية في انفاصله القرآن
المسلك الثالث سلمنا ان الناحية الناحية في انفاصله القرآن ولكن لا سلمنا ان الناحية الناحية في انفاصله القرآن
الناحية لشرع التعميم انفاصله القرآن وهو ممنوع بل هو مشروع لمصلحة متاملة مقصوده وهو
استعمال العباد وتعظيمها بالاعتراف على فعلها قبل او انما يخرج على الاستسباح ما ادى الى التعميم
الغدا فان شرع مثل هذا الاستعمال الاستعمال المتعارف والمعارف اخلال العباد باستقباله
اد اورد من التعميم فالشرع ضابط هذا القرب بومان الدليل المسلك الرابع يقول انكم تسمون الناحية
حائزا للمع في رعايته مصلحة القرآن فلا يكون معه المع لانه ليس المع في انفاصله القرآن بعدد
حواره بل يعني ان يكون ذلك المحذور وهو المحذور الذي جعلناه اجمالا لئلا يكون عامر املغيا
لمصلحة الاتصال بالسبب بحسب محرجه عر حوته مقصودا مطلقا واحتمل ان يكون معارضا لها
مخرجا للناحية ان يكون مقصودا انما على التعميم فكيف هذه المعارضة اعتراضا مما اخرج
الاحتمال الثاني فيقول لو فرض الاحتمال الثاني صار دليل القرآن معولابه في خروجها من الناحية الناحية
هو العمل بالدليل فيخرج هذا الاحتمال المسلك الخامس المعارضة فيقول حوار التعميم مع حوار
الناحية بعد توسعة الامر في تحصيل فضيلة الصوم يعني مصلحة فضله الصلوة فانه اذا اورد التعميم
امكنه محصلها بالناحية وفضل الصوم من شأن يعوت يعوت الوقت في المناسب المحفوظه
عليها بالجمع من سبب التعميم والناحية واصلها الفل على هذا انقلاب العباد وتقول حوار التعميم
فيحوز الناحية الجواب فلما عسى بالقران ما يعقد في المعارف دون المعرض لموقع التكبر
مرايه من الصلوة او لامر الصلوة وعلى هذا لا يوجد ما ذكره من الوجوه الستة فان المصنف للتكبر
معارن ان كان عاقله مفتح الصلوة والسائق على التكبر معان للصلوة عرفا وان لم يكن التكبر
من الصلوة لان العاقل للتكبر لا يظهر اثره في القران العربي وظهر انه لا يلزم من الوجوه المذكورة استفا
القران بل هو مقصودا اعنى بالقران ما ذكرناه ويرد بعد رد القول السه المستوطه اسحب
ذكرها بالتكبر وذكرها باللسان معصية على التكبر لا محالة فكبر السه المستوطه مقدمه
عليه ايضا وتصل الكلام في القول انه تعمي في السه ان محط نقله الفرضية والظهير والادابيه
ونقص الصلوة منصفه تلك الصفات ويدخل التكبر عليه محاله في ذلك لخلو امره بلسه اوجه

والفضل عن موهوب وفي نظر الشيخ فان مرقته وكما لا يقتضي لها الصبر الركعة الثالثة جابره لعنونه الصائم
 الادب في الفضل الحوا والواو اما مورثه يوم كل اليوم وهذا في ما خرج عن العتد وما في انما في ان
 امساك جمع النهار من يوم قبل الزوال يوم كل اليوم بدل الصوم الفل فان لم يصح صوم الفل من حين السه فلما صوم
 بعض اليوم عن مشروع وذلك عليه ما ايل احدها اذا كان في اول النهار او اخره لم يصح صومه الماسه اذ انوى بعد
 الزوال لم يصح صومه الماسه اذ اوجت عليه نصف مدم طعام في اخره الصد وعجزه ثبته بصوم يوم
 ولو كان الصوم من غير اللهه امساك جمع النهار وكفى فيه سه المعظم يعني بها السه قبل الزوال والجواب
 فلما الفل يصح من حين السه وفي المسله الاولى يقول تقيد الصوم بالمعظم مسوقا بالامساك لا يدل على صحته
 مسوقا بالاكل او معنيا بالاكل وفي المائنه يقول صحه الصوم منته المعظم لا يدل على صحته منه بعد الزوال
 وفي الماله يقول يجب عليه صوم نصف يوم مشروطا بالامساك لكل فان ظلم بعد منه السنت فلما هو مشرك
 الزام فان لم ادعته ان امساك جمع النهار من يوم قبل الزوال صوم كل اليوم ومع ذلك اوجيم السنت
 العالم وقال الناجي ^{في} الامساك بالامور يجوز ولعله صار الى ان الصوم امر مباح ورا الامساك الماتى
 به والامساك الماتى به طريق حصوله والمجاهره في ذلك لا تتعلق بما عرض المسله فان لم ينعى الصحه فاما
 اراد بالصحه ما هو معناه في قول الاجماع ^{في} معناه وما انت اراد بالصحه ما هو معناه في محل الوقوف عليه وتعرف
 الدليل ان الامور الصوم يدل الله وامساك جمع النهار من يوم قبل الزوال صوم كل اليوم وظاهره يوجد مع
 الماتى الامساك بالامور به ولا يلتزم تحديد الصوم وتفصيل حقيقة بل كفى ان يقول امساك جمع النهار من يوم
 من قبل الزوال صوم فكون احل الله وايضا بالامور به وسان ذلك ان الصوم واللغة عناره عن
 الامساك وكل امساك سمي صوما خرج بعض الامساك عن الله لا يخرج الامساك الذي وضعه
 عن ان يكون صوما ونشرح الكلام ونفصله يقول لفظ محل موضوع ما ز احصه الذات غير محصور برب
 وعمره غير مشروطه لان لا يعنى به محصور برب وعمره ولو قال بابل رجل واراد زيد اخرج من عناه عن
 اللفظ ولا يكون خرج من عناه خلا في دلاله اللفظ وضعه لغه ومارز بدمسا ولا باللفظ وفي دلاله لغه ووضع
 ولو قال اخرج رجل واراد به عمر اخرج الكلام بوجه في الاول وكذلك لفظ الرجل في العاقل هذا الرجل وذلك
 الرجل موضوع ما ز احصه ذات معناه غير محصور برب وعمره غير مشروطه ان لا يعنى به محصور برب
 او عمره ولو قال هذا الرجل واراد زيد اخرج من عناه الكلام ولم يخرج وجهه عن الكلام خلا في دلاله اللفظ
 لغه ووضعوا صار مراد او في دلاله لغه ووضعوا واد اهد ذلك القاعه يقول لو قال ادا دخل يوم كذا
 فامسكه واراد بعض الامساكات خرج ما عناه من اللفظ ولا يكون خوجه خلاف دلاله اللفظ لغه ووضعوا

وصار ذلك المعنى إذا هو دلالة لغة وإذا عرفت ذلك فتوالى المسامحة في الملقاه خارجة عنه والامساكات
 معصية مراده والنظر في الامساكات المسامحة فيها فعل اطلاق اللفظ ظاهر فيه فمكون مسامحة لا بالايه الى ان يسامح
 وبه ينفي هذا الاطلاق بالنسبة الى الامساك المسامحة فيه وانما في الغرضه معلية المسامحة وان كان حرجه غير مخالف
 لدلالة الاله ونفع اولغه كالقول اعط وفام ذلك على ان العكران والجرار عرواد وان اطلاق اللفظ ظاهر
 فيما عدا ما خرج ويكون مثلاً ما عطاه الى ان يطرقه بمعنى اطلاق بالنسبة الى ما عدا ما خرج فظهر به ان
 غير العكران والجرار انما عرواد برده بقرينة خروج الامساكات الملقاه وظهور اطلاق اللفظ وما عدا
 حار كان السمع قال المسكون اهـ الامساك وحرف الكلام ان الامساك المستوعب لجميع النهار موعود قبل الروال
 معني صوما وكذا الامساك صوما الليل لسمي صوما قصر التقيد بمرء الماحض ظهر معنى في الانسان بالماوراء ولم
 ح ان ما جمعا الحواشي انما لم يرم الغرض من هذه الاله رافعه الاطلاق بالنسبة الى الامساك المسامحة فيه
 وما ان ذلك ان صوم كل اليوم ما مورعاده والعيادة اما يوجد بالنسبة وانما يوجد صوم جمع النهار منوبيا
 بالنسبة فما كان السامح قال المسكون الامساك صوما بالمالا **مسألة** تعني صوم
 وقضائه بالنسبة سرط صحبه عند افلا يحرم مطلوا الله وبه الفل والقضا ملوئى كذلك لم يصح صوم رمضان
 ولم يحصل له المنوى وقال ابو حنيفة رحمه الله الصحيح المعتمد به صوم رمضان بمطلوا الله وبه الفل
 ويصح من الرضوخ المتأخر من مطلوا الله وبه روايان في به الفل وقول البعض معصية القضاء ملوئى
 معصية في الاداء او تعريض وجهين احدهما شهادة الطرد والعكس فان حل ما اعتبر البعض في قضاءه اعتبر البعض
 في ادائه كالصلوة والذكر المطلق وكل ما لم يعتبر البعض في قضاءه لم يعتبر في ادائه كالحج والوجه الثاني ان القضاء مشروع
 تدارك للفقائه لانه يقول في الصحيح القات او اقصى الصبح القات وهو مشعر بالتدارك فدل على انه مشروع تداركا
 والتدارك معقول مما يكون فاما ملوئى البعض فاما في الاداء فمريض تداركا ما لم يعتبر القضاء ملوئى عسار البعض
 القضاء على عسار في الاداء اعرضوا وقالوا الاستشهاد بصور الطرد باطل فان في صور الطرد اعتبر البعض
 في القضاء ما تباين لو لم يعتبر لم واعتبر البعض في الاداء ما تباين لو لم يعتبر لم وهذه الموازنة من
 القضاء والاداء في صور الطرد مسعفة في محل الرابع فان رمضان معصية صومه عليه على ما في رواج
 ليس بعكس فانه اذا انفسد الحج لم اتي به في السنة القابلة وقع المأني به اذا اقصا فالو الحرج وانما الحج واحد
 على العور فاذا افاضه وقع اذا اقصا واما الوجه الثاني بالاعراض عليه فوجه واحد مما لا سلم ان القضاء
 سري تداركا فانه انما تسرع تداركا لو وجب بامر جديد فانه على تقدير انه وجب بامر الاداء فابتا فانه بالانسان
 ابتاؤه والاداء المبرك تداركا وهو كذا ما ساد وجه الكلام ان خطاب الاداء الذي عليه لم يصوموا مشر رمضان

هذا هو أصل هذه الظواهر وكما أن ما ذكره في الشهر والسنة الوقت يمنع الاستئصال فما رجع إلى هذا الكلام يعني قوله هذا
الشهر وهذا الظاهر وأما الاستئصال في أصل الصوم وأصل الصلوة فيكون الكلام في الصوم وليس يوما إن كان الشهر
كاملًا وصوم سبع وعشرين يوما كان الشهر بأصله وأما في ركعات ثم هذا الأمر يطلق وليس معنى الشهر نفس الأمر
لستدل بالخيار الآخر على اعتبار الشهر في أصله من اعتبار الشهر الآخر بوصف كونه ثابتًا مطلقًا وصرف
الاطلاق وصف في صورته إلا أن الوجه الثاني لما كان العظام مشروعة تداركًا ولكن هو ليس بمقتضى أن يكون كل واحد
واجبًا في العظام ولا يفتى في العظام إلا ما وجب في الأول أو ما كان طريق إقامته المصلحة متداركًا ليس طريق
إقامته موداه وإذا اختلف طريق إقامته المصلحة لم يجب الحادوجه الآخر إلى المصلحة والفتوة في هذا الشهر
معتبر من أو الصورة في زمان العظام يحمل الوقوع في وقتها وبقاؤها وكفارة الصوم وبقاؤها إلا أن السبع فلا
وقتها وكما أن في صومها غير صوم رمضان لا يكون في غيره من الأوقات المعينة والالتباس الذي هو اعتبار
الشهر في العظام لا يوجد في الأول فلا يدل اعتبار الشهر في إقامته على إقامته في الأول أعني في
نحو الشهر معتبر في أصله العظام من هذا الشهر في صفة الأول ولا يلزم عليه القضاء في غير الصوم
فعال لم يخص القضاء في الصلوة من غيره بل هو في الأصل في العظام لا في الصوم لأنما يقول بعد العظام الأول في الصوم
المع والركعة في الأصل من زمانه صوم يوم رمضان لم يقضه وإن صام الدهر كله فلا يلزم من المساواة
في الصلوة أن لا يكون الشهر معتبر في هذا الصوم بقربا طرفة أخرى يقول لم ينو المأمور فلا يحصل له
المأمور وسائر ما لم ينو المأمور أنه نوى الفعل والمأمور أمر الحيات والزام وسائر ما نوى
الفعل لا يفرق في الحكم عما إذا نوى الفعل ولم يحضره غيره ويريد ما هو قول بعض الحكماء مما إذا نوى الفعل
ولم يحضر غيره وطوى العنان عليه وقال أبو الفيل والبي عدمه وأما قلنا إذا لم ينو المأمور لم يحصل المأمور للنهي
والمعنى بالنهي قوله عليه السلام لا أمر ما نوى فالحديث يعني الممنوع ولا يقال الحديث حصص والنهي الإنسان
وأما الحديث الثاني له وأما الحديث الثالث له في الحديث يعني الممنوع ولا يقال الحديث طلب الدلالة
بالحديث على معنى الغير ضمنيا للحديث المذكور إذا قلنا أن مجموع الحديث مستفيضة الدلالة الحديث
عدها كالقول القائل بالطلاق على ما في كلامه في قوله في بعضها أو لا يلحق جملة كلامه بل يحمله نقل
فما عدا الحديث فيه أما المعنى في هذا الصلوة لا يحصل بها المأمور منه غير المأمور لمعنى وجودها ما
فيكون الصلوة حاملة بمحصل المكلف موقوف على فعله فلم يحصل المأمور منه غير محتمل التحقيق
فإن في الحقيقة ما يوقف على هذا الفاعل لا يحصل بعد عدم فتنى عدم حصوله منه غير المأمور والفعل
الحقيقي وهو مظهر في الصوم ولما لم يوقف على هذا الفاعل أحرازها إذا نظر في البناء مشكلا لا يدخله بشكل

الذين فافزع فيه وكان أدخله على ما في قصده فانه يحصل المفزع على ما في القصة لأن القصة أصلا غير معروضة ذلك
لذلك أنه لو كان القالب يجب أن يقتضيه صواب حرثاته فاصب المفزع حرثاته حصل متسلا على ما في القالب
وإن لم يوجد أصل القصة وكان التوقف على الفعل أحرازها غير مأمور في أصله لا لم أنه لم ينو المأمور
فولم يترك الفعل وهو غير مأمور عليه أعني أحرازها غير مأمور به الفعل غير قصود ولا سطر ولم لم ينو المأمور وسائر
أن قوله أصوم غدا فصل إلى الصوم الثاني وقوله فلا فصل في جعله مضافا لنفسه والفصل الثاني في حال منعوا وفي
الفصل الأول طريقا في حصول المأمور كما لو قال الصلوة أجب بلفظه أجب هذا إلى أصل الحج الثاني منه لو لم
السه وقوله فلا فصل في جعله فلا وهذا الفصل الثاني في حال منعوا وفي الفصل الأول طريقا في حصول المأمور
ولذلك إذا قال أصوم غدا سبنا ما كان الغد فبما لا يصلح كلامه جملة واحدة بل لا متعلق بها مضافا
إلى بعض وقوله أصوم غدا فصل إلى أصل الصوم الثاني في الصوم المنعق بالليله وقوله سبنا وصف له بكونه
سبنا وهو محال فيمنعوا في الفصل الأول طريقا في حصول المأمور الثاني في قول النفل غير مأمور في خلافه
غير ذلك في الأول في الثاني ممنوع فلم يتم لا حصل المأمور وسائر أن النفل هو المقبول فيه أنه متتابع على قوله
والمأمور بها ما من باب سطره أيضا فتم تحقيقا في الفعل عدم ورود السراج بالعقاب فيه كما في الشرع وهذا الكلام
فلا يلزم في وجها وعد هذا ما ذكره في سبنا من جهة أن المأمور به ويراد به المحظر بالقلب ويذكر ويراد به
المتاثر بالسنة في الفرض في الضرورة إذا نوى الفعل منوى بمعنى المتاثر بالسنة غير مأمور محض المحظر بالقلب
الثاني أن سبنا النفل به لما دخل في المأمور معرفة طريقا في حصول الممنوع في الجملة فإن النفل يصبح منه النفل
وغيره من هذا النسبة الاخترا من غير العباد فان سبنا العباد به لما دخل في المأمور ولكن ما عرفت
طريقا في حصول الممنوع في صوم فانه لو تلبس بالصلاة وقال أعبد الله تعالى لم يصح صلوة وتزبد في الكلام
وقول سبنا ما دخل في المأمور معرفة طريقا في حصول الممنوع في الجملة طريقا في حصول ذلك المأمور وكونه
منويا معنى المتاثر بالسنة ونوجه ما ذكرناه الأعلى من أن على استدلالكم بالحديث فانه لو نوى الممنوع في ذلك
فهو الممنوع فانه دليل حصول الممنوع وإذا اوقف حصول الممنوع على زمان كان الحديث دليل حصول الزمان
فما على ذلك على حصول الممنوع مسقط استدلالكم بالحديث وما بالحديث الزمان عليكم فانه إذا دل الحديث
على حصول الممنوع ويوقف على زمانه دل أيضا على حصول ذلك الزمان فانه في أصل مسقط الحديث في النفي
كمساقته في الإثبات ولا يترك في الإطلاق فاما لأن مضمونه الإطلاق في طرق الإثبات في القيد وطرف
النفي في مضمونه الإطلاق في طرق النفي في القيد في طرق الإثبات في طرق الإثبات في طرق الإثبات
القيد في طرق النفي في طرق الإثبات في طرق الإثبات في طرق الإثبات في طرق الإثبات في طرق الإثبات

فالم استند للتم بالحدث على نفي غير المتوى مطلقا غير داخل فيه المتوى في اخلاعه المتوى ومعه نقبيل
طوبى الامان فاعلم الترجيح الجواب الثاني بان نزع قول الاطلاق وطرف الامان والعقل في النسخ
الفرق فانه يصح من الضرورة انه الفعل مدلول بالمحدث ووجه صحته ما ذكرناه اعراضا عن الاول فله
له موقعان موقع الصفه وموقع الخبر فان وضعا موضع موقع الحرة والعذر اصرار عن اوصوم التعديل
وعلى هذا المعام قوله في حكم كلام مستأنف بعد كلام تام فامكن الغاء وانقا الكلام السابق وان فرضنا
موقعه موقع الصفه فالتقدير اصرار عن اوصوم المتصرف بالعلمه وعلى هذا المعام يكون الكلام
واحدا مستقرا في قولنا الغائضه الفاعله والمحملان متعارضان وعلمك الترجيح على ان نزع من موقع
الاخبار مسايل منها اذ قال اصرار عن اوصوم على ان علمه فرضا ولم يترك علمه فرضا فاجعلنا قوله
فرضا خبرا فالفناء والعن الاول طريقا في حصول الفعل ومنها لو قال اصرار عن استنباطنا قوله
ستأخرا والفناء والبعض الاول طريقا في حصول المتوى ولعلمنا انا اذ جعلنا خبرا كان الكلام
معددا او معنى الصفه في كالات والجواب فلما به الفعل قد نخذ وليست بتعدد متفرقة فاذا
لغى نفي مطلقا واذا نفي نفي مطلقا وسانه ان القصد انما يحقق به مضمون قسم الفعل ومما يترتب اثر الفعل
والفعله ليست من القسم ولا تعرض فقد مفردا بها ونوضحه بالمحال يقول يصح قول الفاعل ان قد ضرب زيد
فقد اثر لكونه وللاطلاق وكونه معلوما بجائته والعلمه مما به كونه ولما له وقوله معلوما بجائته
وسان ذلك ان الفعله عن غير الفعل محالة المحرمة من الفعل والترك محاطا طريقا في حصوله
يربط النواصب به وهو حكم الشرع ولا علمه له بالصايم ولا فعله ولا اثر فعله محرم في الاحوال المذكورة
في الاصله والتقدير اصرار عن اوصوم الصوم الذي في حاله المحرمة من الفعل والترك مرجحانه طريقا في حصوله ويربط النواصب
فظهر ان به الفعل فله خاص محدد اذ اصابه لا غنا صار كله لا غنا وان كان باقيا كان كله باقيا ولا يتصور
فيه التقييد الغاء وانما في اصل انهم عددتم الله في الصلوة فاعلم علمه ان يترك الصلوة وان يترك
الفرصة فافردتم الفرصة بقصد والتفقيه وزانها مكملة من جهة بقصد والاول الفاعل علمه ان يترك الصلوة
وان يترك الفرصة فجاز ومعنى الكلام انه علمه ان يترك الصلوة الى حالها العقاب على الترك فان جهه
الصلوة محله هي حسب اختلاف الصفات مشروعة انواعا واما في قسطها في الفرض ان يترك
الفرصة محصا لها لا تعدد في فعلها فلهذا ذكرنا بعض المعنى في انواعه وعرضه ومعنى المحصص
يربط القصد بالصلوة التي هي في العقاب على الترك فان قيل يصح قول الفاعل وقد انقاع الصوم
وقد انقاعه منها وهذا مشعر بالتعدد فلما لا نفهم من هذا الكلام الا انه قصد الصوم الذي هو في العقاب

بالترك وقد ذكرنا ان ذلك يخصر لا يعدل فان قيل بان نقل ان الانسان بقصد حصة الدار واذا شرع في البناء
يكون قاصدا بركب الجدار وفيه اللبسات بعضها الى بعض ولا ينبغي حقه فصله السابق الى حقه الدار
فعدد العقد من غير العقد ان حصة الدار واقعة في العزم منسب اليها من حيث هو الماني في ذلك يقول وصفه
العلمه واقعة في العزم منسب اليها من حيث هو المكلف فتعدد العقد وعلى هذا النحو ان قول الفاعل علمه ان
يترك الصلوة وسوى العزيمة حصة لا يجاز او يقول على هذا قوله تعالى تص على الميعول والتقدير
جعلته نقطة فلما عده جوازا في حاله ان ما ذكره لا ينبغي ان كان ما ذكرناه وفيه الكلام وما اذا قال الصائم عنيت
بقول اصرار عن اوصوم الصوم الذي في حاله المحرمة من الفعل والترك ودرايه ان اذ خصص القصد
لا تعدد في زيدا ما نادى في حاله هذا الكلام يرجع الى طريق مطلق الله فانه اذا نفي وصف الفعله نفي مطلق
الله والمصطلح على فرض الكلام في طريقة مطلق الفعل وحيث ان يكون مسلما لا يصح ما عر مطلق الله
فذلك الكلام هو في صافي مع الفعل معنيها بالخصص لا يعدل العقد حتى لا يرجع بنا الكلام الى طريق مطلق الله
الوجه الثاني في الجواب ان المال غير مطابق لمحل النزاع وسانه ان الانسان بقصد الدار لغايتها وقصد
تركيب الجدران واللبسات لاجل الدار وكان كلا القصد من معقولا لا خلاف لمحل النزاع فانه لا يلزم ان
يقال الانسان بقصد الفعله متوسلا اليها بفعل الصوم بقصد الصوم طريقا في حصولها وانما المعقول في
العقد بالصوم الذي في حاله صفه العلمه ثم اذ اوجد الصوم بوجد مصفا بصفه العلمه كصفه المحلوه
فانما واقعه في العزم من متوسلا اليها بما يوصل به الى حصول الولد ووجود المنة بل الانسان بقصد الولد والتم
وصفه المخلوقة ضرورة الوجود وكذلك ماها ولعلمنا انا لا نستحسره لو تكلف متكلف لخطار على
القصد من صار كلا القصد من مخطط الكفة لانك من معقولا معنيها عنه السعة جواب اخر يقول الغالب
ان الانسان بقصد الصوم الفعله على الوجه الذي ذكرناه وما ورا الغالب في حكم الجمع جواب اخر يقول اذكر
باطل مثلثي لاجل انما اذ قال اصرار عن اوصوم الصوم زيد لا ينبغي قوله ان صام زيد وسقى الاول الله اذ قال
اصوم غذا باطلا لا ينبغي قوله باطلا وسقى الاول طريقا في حصول الصوم وسوجه جوابا في الاول ان يقال انه ما حرم
بالعقد بل ردد العقد وعلقه والعقد محرم وما به معنى لصحة الصوم وسوجه جوابا في الله ان يقال لم يوجد
الله فيها فان معناه نوب ان اصوم غذا ونه ترك الصوم لا يكون به فعل الصوم فالاعتماد على الجواب الآخر
واذا قال اصوم غذا فرضا ولا فصا علمه يقول لما قال في غير من انه دخل وقت الظهر ثم بان انه لم يدخل وقت الظهر
انه لم يحصل الفرض ولا الفعل وهذه المسئلة وانما في العوان حاربان فيها واذا قال اصوم غذا استنباطنا قوله
واحد موقع الخبر فانه قد اخبرنا غالبا في الله علمه واذا في معنى الخبر ردد اصومه فابا لعلمه ولا اصوم غذا

ان لم يكن سببا لم يصومه واما حج الفرض فهو مستثنى عن سائر الامور اما على اصلها فلا بد من نية
مهمه واما على اصله فلا بد ان يكون عزم على الحج الفرض ولهذا قلنا ان الضرورة ادركت الحج لغيره وخرج
حجه للغير والمستثنى عن سائر الامور لا يلزم احد الفريقين وثمة الاستثناء انه مشتمل على كل
بالغة وفي الاخر الى السنة التاسعة خطر الغوات فاسب ما فيه من الكلف المبالغه في هذه الطريق
خطر عسر الاداء عنه وحفظه عن خطر الغوات وسوجه هذا جوابا عما اذا قال المصور عند فضاء على
اربعه فضاء ولم يكن عليه فرض فقال انه يسهل الفرض بمحيط محسوس وحيث ان سبب مرد الطريقه تنقذ
به الفرض منه قوله الفرض فليما هذا باطل من وجهين احدهما ان ادركا ان احد الثقل هو الخبير
فيه من الغل والنزك ولاخير في الفرض ولم يكن الثقل اخل في الفرض الوجه الثاني انكم سلمتم عدم
ورود الشرح في الثقل بالعقاب وعدم الورد بعد تشرع الشرح مدلول دليله وكذا ورد
بالنفي وادرك حكم قوله فليما هذا باطل من وجهين احدهما ان موطنه موضع الصفه انه كلام محدد يخص
اذ لا يفي بطلقا واذ لا يفي بطلقا طريقه اخرى يقول صوم رمضان لا يصح بدون الله فلا
يصح بغيره الثقل ونقريه ان صوم رمضان نفسه لا يكون منويا اذ اوجب به الثقل كما انه لا
يكون منويا اذ لم توجد النية اضلا وصوم رمضان لا يصح اذ لم يوجد به اصل الله اجماعا وسان
ان صوم رمضان لا يكون منويا به الثقل ان الثقل غير مؤثر اخل في الفرض ولا يكون صوم الفرض
منويا به الثقل وسان ان الثقل غير مؤثر اخل في الفرض ما ذكرناه وانما قلنا ان صوم الفرض لا يكون منويا
به الثقل ان الحال لا يخلو عن احد امرين اما ان يكون به الثقل بخصوصها مرعيه ملحوظه او يعونها
دون خصوصها في الاول يقول اذا صارت به الثقل بخصوصها مرعيه صار الثقل بها منجبا منويا ولا
يكون الفرض بها منويا لان المنوى غير متعدي وفي الثاني يقول ليس العموم والخصوص ينشئ في الوقوع
من يدور من يدع له فليما هذا باطل من وجهين احدهما ان قلنا لو لم يكن سببا لكونه حراما
نذكر السواد واذ لا يفي السواد ان في اللون الاخر فيه فذكر ذلك اذ الفرض خصوص الثقله لغيره
انما هو الله الله المنشأه مطلقا فظهر ان صوم رمضان لا يكون منويا بالاعسار بوضوح
عليه ان يقال سلم انه يلزم من زوال الخصوص المذكور بالسواد زوال اللون الاخر فيه غير محدود
خصوص اخر فلم يعلم انه يلزم من زوال الخصوص المذكور بالسواد زوال العموم الاخر فيه بمجرد انه
خصوص اخر وسانه ان اللون الاحمر اذا صبغ بالسواد زال الخصوص المذكور بالحكم وبحد الخصوص
المذكور بالسواد وعموم اللون باق مستمر وهو كذا القول في العموم الذي مستحوا انزال الخصوص الانسابه

وتجدد خصوص اخر وعموم كحوايه واصلها باق مستمر وان سلب المصحح نعت جمعه الانسابه وانما
سلبت الصورة فليما ما ذكرنا ذلك المزمع او اما ذكرناه مثلا وانما اذ عزم في اللون به نزول خصوص اللون
مع عموميه وبحد خصوص اخر مع عموميه وبحد منوع ذلك وادركا ذلك لانه ذكره بقرينه الطريقه
وكفي ان يقول في الثقل المعقول به الثقل القصد واسباطه بالصوم الذي مر حاله صفه الثقله
فان فرضناه مرتبطا بالثقل مقدرا ارباطه به كان الثقل به منويا دون الفرض وان فرضناه نزول
ارباطه بالثقل زال القصد في نفسه ايضا لان القصد لا يعقل غير متعلقا سلبا بحد ذاته ارباط
بالفرض ولما القصد مرتبط بالفرض على الجمعه فقد اخرجنا ان الاسار لا يصير مقصودا بحد واحد
به ضرب عمره ولا يصير مقصودا كحل الخبز فاصدا به سرب الما وخرج على الكلام اذ اقال المزمع انه
ان رأت حيوانا فانت طالب فوات انسانا لا ما يحق في رونه الاسار بوجه الحيوان وليس
القصد على ان رونه ولا يعلو الطلاق حكم الشرح فجاز ان يكون العموم المعقول به ملحوظا
بحد الاغوا والاعسار فاما مسان على الوجود وورسا ان العموم والخصوص ينشئ في
الوقوع والوجود طريقه اخرى يقول تعيين فيما ليس فضاوه اشتمل على مقاصد التعيين المشروط
في الصلوه فيكون مشروطا وسانه ان مقاصد التعيين المشروط في الصلوه كمال الانقياد واطهار
العبوديه وكما ان صفه النفس وتذكر العقاب والتعريض هنا اشتمل على هذه المقاصد سائر
اسمال التعيين في الاصل على كمال الانقياد ان قوله او ذكى صلوة الظهر عمر مسوق ليعمل الظهر
فمحققه القصد الى افعال صلوة الظهر للحكمه الخاصه بها المنفقه عن غيرها وقولنا غير مسوق
ليعمل الظهر اجتران عما اذا صلى الظهر من غير القصد الى افعال العمل للحكمه الخاصه بها المنفقه
عن غيرها المانع ومعنى الاجابه فكون المانع في الانقياد واطهار العبوديه ونوصفه بالمال فنقول
اذا قال الملك لو احدثتم لعلان وعرف المحاطب انه قصد بالعام كرامه فقد بقيامه اكرامه
كان ذلك المانع في الانقياد مما اذا اقامه اهلا عن مقصد الامر وبمحمودا كراهه كمال معنى الصفه
فان الصفه بحسب الطاعه والانقياد مما كان المانع في معنى الطاعه والانقياد يكون المانع في صفه
النفس وبركها وسان يذكر العقاب ان التعيين مشتمل على يذكر العقاب ويذكر العقاب بزيادة
الخصوع والخشوع والمناسب ان يحل مقصودا انما عسار التعيين وسوجه على هذا الوجه ان
نقال بذكر العقاب واعم في به الفرض ضمنا وبغير مشروطه في الصلوه عند الانقياد على الوجهين
الاولين وجه اخر يقول العبادات محمله على الصلوه والصوم والصلوه محمله على الصلوه

ظهر او غير ذلك في الصلوة منه العادة بل شرطية الصلوة وحملناها طريقا في الغياب ففضل الصلوة
والاحلاق الثاني كالاختلاف الاول فلم يكف فيه الصلوة في كل وقت بل شرطية في الظاهر والظاهر
طريقا في كسباب فضله الظاهر وكلا الاختلافين جازين في الصوم فان فصله الصلوة بخالف
فضله الصلوة والصوم في جسه مختلفا في افعالهما ووقتهما وصورتهما وفي الاختلاف
الثاني من الاول في الصلوة في الاختلاف الثاني من الاول في الصلوة وقد صار احد الاختلافين مني احد
العينين في الصلوة فليكن في الصلوة كذلك فان لم يسل في العينين في الصلوة معتبر
للمصالح المذكورة بل هو معتبر في زمان الصلوة فانه قد اذاع في ذلك يقول الصلوة
وجد الاستنباه في الاصل والوصف فاعبر بها العين في الاصل والوصف وفي الصلوة في محل
الزراع وحد الاستنباه في الاصل دون الوصف فاعبر بالعين في الاصل ولم يعبر بالعين في الوصف
الثاني يقول اختلاف الصلوة في الزمان وفي الوصف في الصلوة في العينين في الاختلاف في الجواب
فلم يعلم انه لم ير اعتبار ذلك الاختلاف في الجواب العينين في هذا الاختلاف في الجواب
العينين ولا يقال اننا الغنا هذا التفاوت في بعض الاصل فيكون ملغى في بعض الوصف لانا نقول
ما صار ملغى في الاصل ليس عن ما علموه ملغى ماها ولا بدل الالغا على الالغا فما الزم في
العاس لادارة الالغا الحواب فلما في الاول انه لو لم يكن عليه نذر ولا فضا وقال صلى
القول لم يصح صلواته مع تحقق العينين فعرفنا ان العينين معبرتين للمقاصد المذكورة دون معنى
الغنى وعلى الثاني يقول الالغا التفاوت بين العينين في الجواب لبعض الاجل يعلب على الطر الغاوة في
بعض النوع وكسب هذا السؤال سنائف عبارة اخرى يقول العينين هما مثل على مقاصد
العينين المشروط في الصلوة فلو انشأ منه بالعينين في العلم بغيره العينين وبانه ان ما لم يعترفه العينين
البحر وقد ذكرنا به مستغنى عن ما سألنا على ما في الزمان ولا يلزم على كل هذا التكرار من جنس واحد
حيث لا يحب فيما العينين لا يحصل العينين فيها او اذ بعض الجرام التي هي ابواب الكفارات وذلك
غير مفيد فلم يعبر كما في بعض اسباب الاحداث لعلنا لم نعتمد في بعض الوصف وانما سألنا
وزان الصلوة لا سجوا والواحد من وجه مطلق الصلوة كالنقل في اليوم الذي يكون النقل فيه صوم عن
وقوله صوم عن معناه انه متعلق بزمان لا يصح فيه غيره وانما قلنا يصح مطلق الصلوة للعرف والحكم والحقيقة
اما العرف فلانه اذا كان في الدار رجل سهر بعض الرجل مادي لكونه معنانيا في الدار وكذلك هاتنا
اذا كان صوم يوم الغرض معناه صوم في الفقه من زمانه واما الحكم في الغرض يصح الصلوة

مطلق الصلوة وصوم العينين مطلق الصلوة ولا يقال ان النقل معناه على السر والسهولة فلا يصح ما سألنا في الغرض عليه لانا نقول
لانقل ان النقل معناه على السر والسهولة والاحلاق الغرض والنقل في الغرض كالاصل والاحكام في الغرض
النقل معناه على السر والسهولة بل يقول الغرض بحيث يلقح حاله فيقود وشروط النقل تحت بلوغه فيقول
وشروط آخر كالمالك اذا كان له اسان صغير وكبر فشرط في دخول الصغير عليه شروطا وقودا لم شرطها في دخول
الصغير فقال الصغير يلقح حاله فيقود وشروط الصغير يلقح حاله شروطا وقودا اخر ويدل عليه الاختلاف في
الغرض والشروط انما يدل على ان النقل معناه على السر والسهولة اذا كان النوازل المستفاد من النقل قاعدا
كالنوازل المستفاد من النقل قاعدا او صلوة النقل قاعدا على المصنف من صلوة النقل قاعدا او اذا ظهر انزاع القعود
في بعض النوازل لم يدل على صحة الصلوة قاعدا على ان النقل معناه على السر والسهولة ولا يقال العليل يلقح
صوم عن ملغى في صحة صوم النقل مطلق الصلوة وان كان عليه نذر او فضا وان العلي الجامع مطلق العاس
لانا نقول انكم في الرام العكس فينا حليا كونه صوم عن معنى صحته مطلق الصلوة وقد اقم الصحة دونه وذلك
عكس والعكس لان اذا اخذ المعنى وعكسك اسان في الحاد المعنى وكفى ذلك جوابا عما سألنا في بعض
اطلاق الصلوة تزدن من احاد وانواع الصوم وان لا تصرف في واحد من مرجح واذا عرف ذلك نقول
ان الغرض اولى بالانصراف عنه لانه اولى بالاحتياط فيه فصرف عنه الى النقل لاجل هذا المعنى وهذا
لا يوجد اذا المالك عليه نذر ولا فضا معبر الوقت لم يصح تخامس في صحته واما الحقيقة فهي ان حقه
الصوم هو حاد في العينين والصوم معناه عكسك لعلنا في الغرض فانه وجوب الامساك المعروف
عليه من الليل الى عالي وهو الامساك الملقى او ترك لفظ الصلوة وهو الامساك المعروف عليه من الليل الى
صوم وهو موجودها ساد في العينين وبان به صوم قوله عليه السلام لا يصيام من لم يزع الصيام من الليل
واذا ثبت انه وحده ان الصوم واد الصوم لا يوجد في كونه صفة الغنلة مسفاه هاتنا بعض
وجود مسفاه صفة الغرضه وعن ذلك يقول الغرضه على سائر الدعا في وكسب واقعة في العينين
متوسلا اليها من قبل العبد ونوضح ذلك كما لمحال فيقول انما يترك عرقه من حرمة القتل قبل الوقوع ومن
حرمة بعد الوقوع فيقول في القتل الواقع ان الحرمة الواقعة في العينين صارت متوسلا اليها من قبل العبد وكذلك
الغرضه متوسلا اليها من قبل العبد وهذا هو معنى ما سألنا به ما مور بالصوم المعروف في الصلوة لانه
ما مور بالصوم المأمور بل معناه انه ما مور بالصوم متوسلا فيه الى الغرضه ثم للتوسل طريقا احدهما
معنى الغرضه بغيره في صوم محض القصد والثاني ان ينوي الصوم في زمان يفتل فيه عن الغرضه ما له
من اراد ان يحد صوم وان يفتل خاص فله في ذلك طريقا احدهما ان يحد الصوم ثم يفتل عليها الثاني

ان نرفع في باب مسألتي كل المعنى فاد افضلا الصوم في هذا الفرض وهو وزان المثال الاول واذا انزل الصوم
في زمان لا يوجد فيه غير الفرض فهو وزان المثال الثاني واذا استانه وجد ذات الصوم مصفاة منه
الفرضه والاحتجاج مسقط على ان الصوم الفرض لا ينفى انما يدل عليه بقوله عليه السلام حاكما عن رسول الله تعالى لن
يقرب المتقون الى عمل ائمة اقتضت عليهم وموهاها من وجوب الفرض فيكون مقرا ولا يقال
من قبله انه لا يحصل الصوم الفقل وانما يرد على كونه في الصحة لا بالنقل الفقل واقعة في العين لها حكم خاص
وهو نواب الفقل ونواب الفقل صنف في رمضان يدل بانها نواب الفقل على انهما الفقله وورد بانها
وجد ذات الصوم وهو لا يوجد منفك عن صفة وصفه الفقله مسقطه فمع وجوده متفقا لصفة الفرضه
الجواب اما المثال فاجابة عنه من وجهين احدهما انه يوجد في صورة المثال قد انما مسقطان
ها هنا احدهما ان اطلاق الشئ لم يسو ان اطلاق الشئ ها هنا فان معنى اطلاق الشئ هو هذا المادى
مخاطبه مع الدار من زيدا وعمر وليس معنى اطلاق الشئ ها هنا فقد الصوم الواقع في الغد من قبل او
فرض وانما معناه غفله الدار عن صفة الفرضه والفقله الفقله الثاني ان الشخص موجود في
الدار حاله المناداه والصوم غير موجود حاله انما الصوم الشئ لا وليس معنى بعينه وجوده
لا حاله فانه قد يوجد الفطر وقد يوجد الامساك لا توصف كونه صوما بل معناه انه يوجد اذا
وجد طريق الجاهد فلم يعلم اذا صار اطلاق النكاح طريقا لصيرورة الشخص مبادى يكون اطلاق الشئ
طريقا لاجاد الصوم ها هنا الجواب الثاني يقول انكم تستتم المواريثه على كونه صوم عن
لزمكم بان ان كونه صوما له مدخل في المواريثه وان يستتم موازينه المال على العتبه فهو باطل مسلمين
احدنا انكم تعلم من عليه فرض الجمعة اذ انوى صلوه الفقل حاله شروع الامام في الصلوه لم يصح صلوه
ثم قلتم لا يصح منه الجمعة مطلقا الشئ والجمعة صلوه عن حقه ولا تبادى بمطلق الشئ وانما قلتم
فارقا سر هذه المسئلة وصورة المال جعله فارقا منه وسر محذور النزاع المسئلة الداه اذ كان عليه
قضا ولم تكن عليه نذر ولا كفارة فقال الصوم غير الفقل صار صوم الفضا صوم عن حقه ومع ذلك
لم تبادى به الفقل وفي صورته المثال بصير الشخص مبادى بنى الغير بطل الاستدلال بالمثال فلو حكم
صوم الفقل يصح مطلقا الشئ فلما العليل كونه صوم عن باطل ينفى ما اذا كان عليه نذرا وقضا فانه
يصح منه الفقل مطلقا الشئ ايضا فلو لم تعدد المبنى فلما انما تفرق بعدد المبنى اذ لم يصح مطلقا الشئ
طريقا للحصول الفقل مطلقا وما نزل احينه ان نواب الفقل اول النواب مقابلا نواب الفرض فيصالح
مطلقا فدل القرينة طريقا للصيرورة فطلت دعوى تعدد المبنى وتقرر الاتفا فلو لم يوجد الصوم بحقه

دون البعض ولها لا يملك وسانه ان الصوم هو الامساك المأذون فيه للفرضه ويدل عليه ان امساك
الحائض بالمحرك ما دوناته للفرضه لم يكره صوما وكذلك امساك العبدن وانما السر بطلان المأذون
وه مطلقا للفرضه لم يكره صوما ولا نسلم ان الامساك مطلقا مأذون فيه بل المأذون فيه هو الامساك
المبوى بيه الفرضه ومظهر من عليه الجمعه اذ انوى الفقل حاله شروع الامام في صلوه الجمعة لا يتقون
هذه الاعمال حقه الصلوه فصيح بل قلتم هذه الاعمال ما دوناته للفرضه بما صلوه والاذن مسقط حاله
شروع الامام في الجمعة وكذلك ها هنا اخبرنا العاقل وقال انى امر به فخرج عن العبد وسانه
انى امر به انه انى الصوم لان الصوم هو الامساك المبوى وقد اتى وهو ما مورى الصوم بدليل قوله
لعالى فليصمه بدليل قوله عليه السلام صوموا شتركم والحواس على معامس الاول مع وجود الصوم
على ما ينشأ ان الصوم هو الامساك ما دوناته للفرضه ولم يوجد ها هنا المفك امر الدارى سلم وجود
الصوم ومنع انه ما مورى بالصوم مطلقا وفي الامساع ان الها مسقطه على صدر محذور مقام مقام
المفعول وهكذا يقول في الحديث معناه صوموا صوم صوم شتركم ولا تسلم وجود صوم الشهر
منه **مسئلة** المطاوعة زوجها على الوقاع في نهار رمضان لا يلزمها الكفارة في القول
المستور وفي الخلاف وفي القول الثاني يلزمها الكفارة معزها عليها وهو مذهب ابي حنيفة رحمه الله
وفي القول الثالث يلزمها الكفارة محمله عنها كفارة الزوج والمسئلة في القياس مردودة الى مثلين
احدهما اذا افطر الرجل باقتلاع حصاه ثم واقع النشاه اذ جعل في حصاه واخذ في الوقاع
وانتلمها حتى حصلت الحصاه الى خوفه لحاله التقا الختانين فحصل الفطر معقلا لا التقا الختانين
والخضول وتوصل الحصاه الى خوفه وبمى تنس وجه الالتحاق المسئلة وجه الضعف يظهر بعد
ذلك ان المسئلة خبرية ووجه الاطلاق المسئلة الاولى ان مطرها سابقا على الوقاع والوقاع مسبوقا
بالفطر غير موجب للكفارة واذا عرفت ذلك نقول الوقاع مسقط قبل التقا الختانين والدليل عليه امران
احدهما انه لو حلف لا واقع لم تحت قبل التقا الختانين الثاني ان الوقاع يوجب الغسل والغسل لا يجب
قبل التقا الختانين ثبت ان الوقاع مسقط قبل التقا الختانين ووصول شئ الى فرجهما محقق قبل ذلك
وهو مفسر لها بقوله عليه السلام الفطر ما دخل وكان الفطر مقدما على الوقاع كما في الاصل المذكور
وسان ضعف هذا الالتحاق وجهان احدهما ان المذهب ان المراد لا يصير مفطرا قبل التقا الختانين
قلوا تكفى قبل ذلك لم يحصل فطرها ثم انفسه المذهب الصحيح وجه الضعف الوجه الثاني ان المراد
بالرجوع المذكور في الحديث الوصول الى الخوف ولا نسلم ان الوصول الى الخوف محقق قبل التقا

هاتما السكون معنى عدم الطوق بلون دلل عدم وجوب الكفارة عليها الوجه الثاني ان وقوع الواقعة
البلغ في ايضا السائل عن الواقعة هل وقوعها على الجملة او موعده قاصر عن السؤال عن الواقعة قبل وقوعها وتعلم ان
في السؤال عن الواقعة لا يكون الاخلاء على المقاييس لافقه بل لا يكون الطوق بالسائل وفي وقوع الواقعة ايضا يكون الطوق لا بقا
ول عدم الطوق على عدم وجوب الكفارة بوجه ما نأقوله الاصل عدم التوقف لان الفصل يزول التحكي حاله العرض للسؤال
فكر العلم بوجود الكفارة مقتضا والطوق بالسائل لا يتأصل عدم الطوق على عدم الكفارة فان قلب علمك بغير
لو كانت الكفارة مسغية لوقع الطوق بانها قبل عدم الطوق على انها غير مسغية فلما لم يلازم السكون لا بقا
ما كان على ما كان الطوق والعدم ملائمة للوجوب محله دليل على الانتفاء راجح ودر علمه ان جملة الاكثار المسغية
لم يست اسفا وهما مستان على الطوق بالنسبة بل ثبتت مبتدئا في الاعتب على السكون عن الايات بوجه ما نأقوله لو كانت
الكفارة مسغية عن المراه صادرة بمحضه بالرجل وكان الطوق مع السكون محصيا ولو وحت الكفارة عليها كانت
الكفارة عامه للرجل والمراه مستان على الطوق وصار الطوق مع السكون عن المراه محصيا وملازمة الطوق مع السكون
للمحصن اذ منها للتعميم واما قولكم لم يصر للفقهاء في حق الاخرى فلما العضا كان مسغية عنه وعن سانه
لاشتماره بخلاف الكفارة فلو لم يمتثل بها كانت مكرهه او منقطعه فلما الظاهر عدم الاكراه فاما لو كانت مكرهه لو ثبت
طريقا في دفع الاستعانة بالناس وكذلك الظاهر عدم المحض فان العاقل محال للنسأ الطهر فاسفي الاكراه
والفطر هاتما ظاهرا فدل الحديث على عدم وجوب الكفارة على المراه ظاهرا وفي المعارضة بقول الحديث مرسل
ولا حجة في المراسيل عندنا السائل ان المراه منقطع بل من منقطع لانه لم يوجد منها الوقاع واما الموجود
منها التمس على ما سأل سانه فلا سنا ولها الحديث الثالث ان معناه من فطر والقيام فعله ما على النظام
والقيام فانا اذا جعلنا ذلك محله سووجه من حسن التمسك والتشبيه لان على ذلك يكون القصد من الكفارة اجماعا
الوطيس مجرى الاخر في التقدير الوطيس محله لا بالكاح محرمات الصور كالوطيس محله لا بالكاح محرمات الطهار وهذا
القول محقق به من حسن التمسك وعلى هذا لا نكر الحديث مسا ولا المراه اما لا ط ربعة اخرى يقول
لو وحت الكفارة لوحت نصا او فاسا وكلاما مسغيا فلما لا يجب سانه انما النص ان النص هو الحديث
المشهور ودر سانه مرسل وانه غير مسأل لمح البراع وسان انما القياس ان محل الوقاع الرجل والنسب
ثم وقاع الرجل لان كونه جلالة من مناسبه وسان من مناسبه ان حال الرجل ادعى الى الرجوع حال المراه
والكفارة وانها للرجوع وسان ان حاله ادعى الى الرجوع وجوه احدها ان البرايه بالاستدراج الى الوقاع توجد
من الرجل والعرف دليل عليه وسان ذلك للرجل ما يل الى اظهار الشيق فيما ينقص العجز نفسه لان ذلك ينقص
وعار حقه بخلاف المراه فاما ما يغني ظهور الغلظة منها وحاصل الكلام انه ان رغب الرجل في الاجتماع ورغب

المراه عنه فموجب الاجتماع طاهر لان الرجل يوصل الى استدراجها ولو لم يوصل الى الاستدراج فموجب الاجتماع ورغب
عنه الرجل لم يوجد طاهر الا بما سأل عن استدراج الرجل فاذا انزج الرجل بالكفارة انفي المحذور والحاصل فيكون حاله
استدراجا من وجوب الكفارة الثاني ان صير الرجل على السهم دون صير المراه دليل العرف فانا نرى ان صير
على التمهيد ما بلغ من صير الرجل ملحا حقه الى الزجر ليس الوجه الثالث ان المراه بطرقة بعض شراها
بخلاف الرجل وكان عرض الرجل للفظ ارب من بعض المراه فاما لو لم يصر المراه في السنة نظام المشهر كانت عرضيه
فطر صام السنة ارب من عرضيه فطر صام الشهر الوجه الرابع ان الوقاع منقطعه وهو نسب الى فطر
المراه فان فطرها حصل بوصول الواصل الى حرمها فكان عليه الملع والحاشه وادعى الى الزجر على ما لا يخفى واعتبر انهم
مسلكا في الاول والاولا ان الكفارة شرعت للزجر بل من مبروعه تدارا لافضيله الصوم في الفطر الذي شرعت
الكفارة عنه ومقتضيه الصوم سواء في الرجل والمراه الوجه الثاني لما اشترعت للزجر وتلا في سلم ان حاله
ادعى الى الزجر وما ذكره من الوجوه في معارضة نوجه لحاشه المراه منها ان الرجل حامل العقل وكما
العقل ادعى الى اجتناب المحذورات لانه يربك تشدا وتهدا الوجه الثاني ان شبهه المراه اكل واتم ولهذا
قبل السنة عشره اجزاسه المراه وواحد للرجل الثالث ان فطره المراه الملع فقل الرجل فان الرجل قد
يوجد في حقه العجز المحقق بخلاف المراه الرابع ان البرايه بمحرك الداعيه توجد من المراه فاما يوجد منها علم
الجله حركات وشايل بمحرك الداعيه الرجل الخامس ان الزفاميه من الاسباب المبيحه ورفايتها انهم وانما
لا يما تكفيه الموهونه بذكر الرجل وسعيه في اسباب المعيشه والجواب بقول علي المسلك الاول بان
ان الكفارة شرعت للزجر انها تستغنى بالنسبه وقد اجتمعت فيها الدواعي فحاشا عن معنى الغفوه فيها غالبا راجحا
وعلى المسلك الثاني يقول لا يندى بمقابلته الوجوه التي ذكرتها من الدواعي التي ذكرها فاما من المحتمل ان يصير
نقص الوجوه التي ذكرها مقابلا بجملة الوجوه التي ذكرتها فمما يصير الجماع مجعولا واجمال الجماع كالعلم بالقادق
منه القياس بما فاما ما رماه على السقوط احسوا وقالوا اطرب بوقاع تام اثبت به حرمة الصوم
فحبب علمها الكفارة كالرجل وسان وجود الوقاع منها وحبان احدها ان المواقفه من المفاعلة ومشتد الجاملين
السائل انما راسه دليل الله والزمانه الوقاع المحذور المحض فظهر وجود الوقاع منها والجواب
على مقام احدها منع الوقاع منها وعلى الوجه الاول يقول المفاعلة قد يحصر احد الطرفين كالمساوم والمعاله
وعلى الوجه الثاني يقول لا سلم ان فعل الوقاع داخل في حقيقته الزنا بل هو وصف المشهور الفرج بالفرج على وجه
المقام الثاني سلم وجود الوقاع ووصول القياس على الرجل باطل فاذا ذكرناه من الفرق في التمهيد
مسألة الافطار بالاكل والشرب لا يجب فيه الكفارة عنها ويجب عدمه بقوله

الحجاب الكفار ما مناشتمل على محالته الدليل على عوارض عليه في الجمع عليه فممسح الجاهل وان وجوب
الكفار مشتمل على محالته الدليل وحده اذ ان الكفار سقط بالشبهة والسقوط بالشبهة يسري في محالته
الدليل ومان بها سقط بالشبهة ايما عقوبة مقدرة يكون مرقم الحدود متساوية له قوله عليه السلام اذ روي
الحدود بالشبهات ومان كونها عقوبة انها صالحة لان يكون عقوبته مشروعة في محال الحاجة الى العقوبة زجرها
فكون مشروعه عقوبة ومان ان السقوط بالشبهة دليل محالته الدليل ان سقوطها بالشبهة معنوي اذ ارج
دليل الصرف الى غير مضمود الكفار على دليل الصرف الى مضمود الكفار فحق ان الجباب الكفار على محالته
الدليل الوجه الثاني ان الكفار مشروعه عقوبة مضمود تنكلا لان كفاه الصيد مشروعه عقوبة تنكلا
لعله تعالى لذوق وبال امره وقوله ومرا عذرا قسم الله منه واذ اكايب الكفار في جزا الصيد مشروعه عقوبة
مضمود تنكلا كات الكفار ما مناشتمل على عوارض عليه في الجمع عليه فممسح الجاهل وان وجوب
والضمان والحدود وما شابه ذلك وادانت انها عقوبة مضمود تنكلا كان الجاهل على محالته الدليل
لان معنى الانسائه الكرامة على ما يطق به القرآن والكرامة مناقضة للتمكيل ولا يقال كون محالته الدليل
اسمال الكفار على معنى التكميل والتفصيل كونهما عقوبة مضمود للتمكيل غير مفيد لان يقول قيدناه ما
ذكرناه لان المعنى الضمني غير مفيد في الشرع الوجه الثالث انه يهدد اذ يقول المالك اذا امر بالكل
بيع ماله وقال بعد ارك ان ست وبع عبدك وانت معاقب في تركه وعلم انه لا يريد بيع العبد لو خلى وراه
فاما يحق ان رضاه عن مفسر في كل السبعين بل هو مفسر الاول ملقى في الثاني ولو اتفق وجود رضاه في
مع العدم كمن يتدبه بل يكون وجوده وعدمه سواء في نظر المالك تزيده ما يقول مالكا الطعام اذ اصاب
مضطر ارضى بتناول الطعام والعقاب على ترك تناول الكفار رضاه بل يكون بقرائه وناكدا لادعيه اللع
مسي لحصول الرضا بخلاف معاقبه المالك على ترك البذل للغير اذ اصاب مضطرا وانه اذا كان يسعى رضاه بالملك
عالم بالوفد عدم العقاب كمن العقاب على الترك المخا لرضاه واذ اعرف ذلك يقول الاعتناق والاطعام
سفي فيه رضا المالك لو قدر عدم العقاب على الترك عالم بالوفد كمن العقاب على الترك المخا لرضاه معنوي المالك
رضاه عن المالك في ماله ازاله وابقا فممسح الجباب الكفار مشتملا على محالته الدليل وبيان لمعنى
المالك ما عاين المالك ان المالك مستفاد السبع وسببيه البيع باعتبار مناسبته ومناسبته بناء على
مضطر المالك والمالك لا يضره ذلك المالك من عيانية رضاه ازاله وابقا الوجه الرابع انه يهدد اذ يقول
المالك اذا صار مضطرا فتناول الطعام لا يقال قد رضى نفسه بماله ولا يحسن ان يجمع الانسان ما تناول
معه عمره وقول عبد بن عباس قال في اذ الشرف السفينة على الفرق فحقها وطرح بعض

ماله في البحر قصد عدو هلاكه فاداه منزل ماله له فالمضطر مستفاد ماله ولا يقال قد رضى نفسه بماله في البحر غير مستفاد
بموثقال قد لا اعرف ذلك يقول الصرف الى الكفار فليس باسقاط وزان تناول الطعام في حق المضطر بل هو زان
المال في الصلوات والعدوية ومعنوي المالك لا ارتفاع بالمال لان معنوي المالك بقرائه المالك في مضمود ولا يرفع به مضمود
والصرف عنه حذف معنوي المالك ومن وجب الدليل وسوجه ان سلم ان حط المال في البحر اسقاط وكذا ارضاه للعدوية
ولكن لا يبعد اسقاطا في المتعارف ولو حلف لا يسفح بالمال فخطه في البحر او ارضى للعدوية لمحت في ماله ومعنوي
المالك لا يسفح ما هو معنى الاسفاح في المتعارف لانه هو الذي قصد تملك المال وان سلم انه يعد اسفاحا لمن
معنوي المالك لا يسفح غير ارضاه ولا لزام به خلاف معنوي المالك وعلى هذا القول الركوة والضمان كل واحد منهما لا يحد
معنوي المالك فكون على خلاف معنوي الدليل ومان ان ما هو معنوي الكفار في الامل مسفح ما هو ان حصص الوقف
مضمود لا شمله على من ارضاه تنكلا فلا يوجد السبب دونه ومان من هذا المناسبه مع ما ان الحد ما ان الوقف اعطى
جنايه وكان ادعى الى الكفار زاجر ومان ذلك وحيث ان الوقف قد حصل له فطر شخص وهو اكثر مفسدة
في جنسه وتكون غلظ جنايته الواجب المان ان الوقف والطب حرام بالاجرام فخذ السبب المحرم لهما ثم صار
حرمة الوقف اعطى حتى تخصصت به الكفار العظمى ومن يد الغلظ نائش من خصوص الوقف والامر وزانه ما لما
فان المحرم للوقف والافطار فقد وهو الصور مستفاد من خصوص الوقف من يد الغلظ المفتاح المان يقول في
الوقف احكم وجه احدها ان الوقف يوجد المشبه والراعيه من الداس لحا والطعام الوجه الثاني ان
طعاما ما لا يكون مضمود العسة فان بعض الطعام يحلف البعض خلاف الوقف فان الانسان قد يعشق شخصاً يصنه
الوجه الثالث ان الطعام لا يرب منه القرصه فمن قدر على تناول طعام في انا الما قدر على استاكه من يد اذ فيه
انقضاء النهار ولهذا الوكيل ان مسالما لا توتر على صومه لقه وجرعه لم يترك القليل بعد اخلاص الوقف فانه منظره
القرصه والغوس مستفاد بالقرص لان المضمود يفرق تغواها الوجه الرابع ان داعة الطعام حدث شيئا فشيئا
ولا يجمع مجموعا واحدا فيتمسك امار الصبر عليها خلاف داعة الوقف فانها يجمع مجموعا واحدا وحدث دفعة
واحدة فغير الصابرة عليها فان قيل لا سلم ان الكفار عقوبة ولكن بما صالحة عقوبته ممنوع ما فانها عباد فلا يصح
عقوبته ومان انما عباد انما تادى بالصوم والصوم عباد بدليل قوله عليه السلام الجاهل كاد الرب تعالى الصوم في
وانا اجري به واذ اكل الصوم عباد فخال الكفار واجبه على الشخص او بعضها لحلف بعضا وبالاعتبار من يكون
المعنى محددا في الكل وجب آخر يقول الكفار مغايرة لحسن ما شرع عقوبته كالقتل والضرب مشاركة لحسن ما
شرع عباد كالصوم والاعتناق ففرض وضعها عباد ارجح فقل ما ذكرناه اعتراضا ثم انما سئل عن الكفار
فقول انما مشروعه نارا الفضيل صوم رمضان فطر بعذر فيه حال القضاء على اذ انما ما مقامه في كل

مفاد الصوم صورة ومعنى وخرج عليه ان اطلاق الحساه فانه غير مضاد للصوم معنى فان معنى الصوم وهو الجوى
والجوى معنى فيه فقر حال العضام الادا مقام ما فانه لان القصد الى القطر الحساه غير معقول فكل حال
عمولا عن شبه العبدون من محض العبدية وبه حصل الاعتراض على قولكم انه عقوبه معصوده فكيف لا يبايننا انها
صانه وفي الاله فعل معنى وفي الوبال مصرف الى الجزا فان معنى اذ افه الوبال ظاهر منه دون الصوم وحصل لا كراهه
الاعتراض على وجه الرضا فانه اذا كانت الكفاره مشروعه عباديه وصارت مسروعه كرامه فوجد فيها الرضا
غالب مع قطع النظر عن العقاب بالنقل وعلى فعل الاستفاد فنقول معنى الملك اقامه المصلحة من المالح الاجه في
اعتقاد المالك والزام المشرع بمحققه الرجوع في اعتقاد المالك فلا يكون الصرف الى الكفاره خلاصه مقتضى
الملك وان كان لا يسمى انفعالا وعلى التحجير بقول الشخص معنى الملك ما لم يسن المصلحة ومنه لوجه الكفاره تنقيد
سعي المشرع حيث ان الزام كافي في المضطر المسلك الثاني لم وجود الثاني ومنع عدم المعارض الرابع
قولكم في المقام الاول الوقاع اعظم ممنوع قولكم حصل به فطر شخص فلما نظر الرجل استقلال سببا للوجوب
الكفاره فكون الفطر في الجانب الاخرى لم يوجب في الوقاع من غير الغلظ فلما انما ينشأ من خصوص
الوقاع من غير الغلظ في الحج وطول فاس الصوم عليه والعقده انه ان الوجوب للكفاره افساد للصوم صورة
ومعنى ذلك شامل للوقاع والاكل والشرب قولكم في المقام الثاني قرب الوقاع اكد ممنوع ما انه ان من يد القرب
بنت اذ اضبط وجه القرب من الطرفين وام اقصرتم على ما ان الوجه في احد الطرفين ثم انما تعارض الوجوه الى
ذكرتها بوجوه مقربه للاكل ومنه استه ادها ان الصوم مقتضى لداعه الوقاع مخرج لاداعيه الطعام فان
الصوم وجا على ما جاء في الحديث الثاني ان من قدر على الوقاع قدر على الاكل ولا كل من قدر على الاكل فقد
على الوقاع كالمحبوب والشيخ الم الثالث ان الوصول الى الطعام والشرب ايسر اربع اربعه
الطعام توجد كل يوم ولعله خلاف اداعه الوقاع الخامس ان الوقاع لا يكون من مجاز اداعه الوقاع
وانما النهار وساول الطعام ليلا لا يومين مجاز اداعه الطعام في اخر النهار السادس ان التفرغ من احد
الجاس مانع للوقاع ولا اداعه الطعام تعارضت الوجوه وعليكم الرجوع ثم انما هو احتمال ان يكون الفرج
مشارك الاصل والمعنى يحسن الثاني ملغى متركوا واحتمل انه مفاد الاصل ويحسن الثاني معمولابه
والبناء على مفاد الاصل في المعنى راجح لو جرح احدنا انا اذ انبينا الكفاره واخطانا بمحقق المفسد
ومى فوات الرجوع مع مفاد الحاجة اليه وهو محذور ورحبت انه فوات زجر محتاج اليه باجرا ولو
اوجبا الكفاره واخطانا بمحقق من يد الرجوع محذور انا المحذور فوات المال بالكفاره موداه وهو
مستطرد ولا يوجد انا اذ اوجبا الكفاره بمحقق من يد الرجوع مقل وقوع الفعل ونقل المفسد

واذا انبينا الكفاره بفوت الرجوع فمكثر الفعل وبكثرت المفسد وظاهر ان البناء على المشاركة في وجوب الكفاره
راجح المسلك الثالث والاعتراض في الوامر بالرجوع الذي فرضتموه جار في الوقاع لمن يدعي سبب الرجوع
فلازمكم وطى النضجه والعيور وانه بوجوب الكفاره مع عدم القرب الذي فرضتموه المسلك الرابع انما
الفروق با ما الصوم وهو قوله عليه السلام من افطر نفسه ما على المطامير والحديث بعيل بالافطار على تجرد دون التعبد
لمزيد القرب المذكور فدل على انه ملغى الجواب **فدعنا ان الكفاره عقوبه قولكم انها تادى بالصوم وهو**
عباده فلما لا سلم ان الصوم في الكفاره عباديه واما الحديث فمقتضى علمه من وجهين احدهما انه متناول لما يسي
صوما مطلقا والصوم في الكفاره لا يسمى صوما مطلقا بل يسمى صوم الكفاره ولا يكون متنا ولا للحديث الثاني
لما انه متناول بالحديث لكنه مخصوص بصوم كفاره العس فانه مشروع مواخذة دليل قوله تعالى ولكن
لواحدكم ما اعتقدتم الايمان فكفارته فعناه والله اعلم فواخذته اطعام عنقه مساكين وكذا هو مخصوص
صوم جبر الصيد فانه مشروع عقوبه لقوله تعالى ليدوزن قال امه قولكم انه عايد الى الجاه فلهذا هو مقتضى
للحكم بالظاهر عدم الى اجتماع الكل وعلى الجملة عدم الى الاخير اظهر عدمه الى الاول قولكم معنى ذوق
الوبال ظاهر في الجزا فاما على ان الصوم في كفاره الصيد ليس جزا وكى لا سلم ذلك بل الصوم والاطعام
والدم كل ذلك جزا وقد سلم ان معنى ذوق الوبال محقق في الجزا الثاني في الجواب نقول نعلم ان الصوم
في الكفاره عباديه ولكن نقول الكفاره مشتمله على الصوم ووقف اجرايه على الاستيعاب ووقف الاجرا
على الاستيعاب يصلح تغلظا على محرجا مريعا لاذقه الوبال فيما مضيه ويصلح مكملا لمعنى العباد
فما مضيه وانما ليس التكميل والتغلظ حقهما حال السبب المنجب وموجبا لافطار ملايم
للتغلظ من التكميل وتماز العائد ببيان ان الصوم نفسه مقتضى الاجر حتى يكرر التغلظ وجه وقف
الاجر على الاستيعاب وسان ذلك ان اسال جمع النهار مسبقا بالنه حاد ارام الطامير صوم حقه
وذلك مقتضى الاجرا وعلى هذا لا يحل الصوم شرعا عباديه متامله لانا اذ احلناه عباديه متامله حاد مقتضى
له ملايم الاستيعاب فكيف لا بل هو مشروع ضميا للسابع تغلظا مشروعا عقوبه واداسلما انه مشروع
عباده متامله طريق بقدر الكلام الرجوع فخرج فنقول اذ احلنا الصوم مشروعا عباديه متامله وحقنا
الاستيعاب مشروعا تغلظا متامله لا السبب سبب العباد والتغلظ مريعا مع لانه فخرج ذلك راجح
على السببين وقولكم على الوجه الرضى ان الكفاره عباديه فكل كراهه فوجد فيها الرضا فلما عده هو ان احلناه
لا سلم ان الكفاره عباديه ولا ندعي انها عقوبه فكل ذلك وجهها مستقلا في بيان الثاني ولا عرض لوجه مشروعيتها
بل كوني اذكرناه الزام بوجه مشروع الكفاره فنقول انما شئت تدارك الخلل الواقع في حال الصيام فانه

بقرب حاله من الفطر بالوقاع ولا نقول معنى الكراهه معصود بالدارك ولا جعل معنى العقوبه انما مقصودا به بل نقول
 انها مشروعه تدارك من حيث اشتمالها على الانتقاد للشرع فتجوز فيه مخالفة الرضا الوحيه الثاني لما فيها
 شرع كراهه ولو لا ان لم ان يطلق الكراهه بمعق بها الرضا فان صفة الطوع مشروعه كراهه واكثر الناس يسمعون
 منها فدل ذلك على انها الرضا بما غلبها وفي مقام الانتفاع نقول الانسان حال مباشره سبب الملك لا يخطر له انه يحجب
 فيمنع الى الكراهه ولا نذكر الصرف الى الكراهه معصود الملك لان معصود الملك ما يبعد معصود اله المال والصرف
 اليها حلال ومعنى الملك وتوضحه بالمثال فنقول الملك اذا جسد بالمال واعلم ان طريق خلاصه بذل ماله
 هذا لا يتقال استوفى معصود الملك حتى ينع ان يقال حرمه الملك عن مقاصد ملكه بزيده ما نقول من نزع قيمه
 ملكها لا يتقال استوفى التقييد لمقاصده ومنافع التقييد منسبته الى التقييد كمقاصد المال منسبته الى المال
 وكما لا يوجه ان يقال استوفى معصود التقييد نظر الى مقصود دفع الاكراهه لا يوجه ان نقول استوفى مقاصد
 المال نظر الى دفع محذور الجنس وكذلك اذا اكرم انسانا على التحليه به وهو وجهه على ان يقال استوفى
 معصود النكاح حصل ما ذكرناه ان يطلع دفع محذور وهو سبب ملكه لا يخطر له دفع محذور الجنس ودفع محذور الاكراهه
 لا يخلو من محل النزاع ان الانسان حال مباشره سبب ملكه لا يخطر له دفع محذور الجنس ودفع محذور الاكراهه
 وكذلك لا يخطر له انه يحجب فيمنع الى الكراهه ويرج على الكلام المضطر فانها حاجه السائل لخطا التملك وحاجه
 السائل موجوده في حق المضطر واما في مقام قطع الجاني فاعلم ان الفرق بين ترك الوقاع والوقوع وما ذكرتم
 من الوجوه لا تعارض ملاذ فان تفسير الوصول الى الطعم اثره في مرافقه ايضا النهار المانع واكثر اثره في استحجال
 الفطر وزيده وجهها اخر فنقول الاقطار بالاكل والشرب من جوعه ولا يعمد الطبع فان الانسان بوصف
 في ذلك انه خسيس بطريق الوقاع بوصف بانه نواقه مختلفه جواب اخر فنقول الوجوه متعارفه فصار
 الجامع مجهولا ولا يجهل بالجامع كالعالم بالفارق ومنع القياس فلو لم يكن هذا المذهب وصف في وطى الرعيه والعجور قلنا
 الضابط وجب ان يفضل فيه كلا الطرفين وما ذكرتم بعلمه من عدم الرعيه ولا يفسد فيه بغير العيب فليجعل
 الوقاع ضابطا للرعيه ووقاع العجور قابله اكل البجل والنور وما شاكلها من الاطعمه الحبيثه والادويه
 المره فوجب ان يهاب الجنس للجنس وعند ذلك ظهر من ترك الوقاع والوقوع وفي الحديث نقول معناه من انظر
 بالوقاع فان المشبه يستدعي قرب المشبه بالمشبه به وهذا القرب محقق اذا صار الاقطار بالوقاع محملا
 على ما لا يخطئ عليه احدى قول تارك للصوم فلا يلزمه الكراهه فاسا على ما اذا ترك الله ليل او نوى ليل
 ثم اجمع الكراهه الطعام بعد جوعه انما لم يوجب منه سوى التارك وسان انه دخل في حقيقه الصوم لكونه الاكل
 ترك الصوم وسان ذلك ان لا يراعى في حقيقه الصوم وامساك لحظه عرفت بل على معنى الاملا والامان

مقدور

واذ اتينا اصل الامساك صار المحفوظ الامساك مقدرا وضابطه جميع النهار ولهذا يقال لمن صام اياما صام
 عدم الصيامات ولا يقال لمن صام يوما صام عدة صيامات وسان انه لم يوجد منه سوى التارك انه اذا اكل
 شرب بين انه لم يشرب عما في الصور كالحايض اذا امسكت نايه من اياما كانت حايضا فانه نظرا لها لم يترك
 شاربها في الصور واذا انت انه تارك للصوم لا يلزمه الكراهه لان حقيقه عدم المضي في الاصل والكراهه لما
 بالمعنى ظاهر فاذا ايمان انه لم يوجد سوى التارك حقيقه عدم المضي ظاهر اقل من انما الكراهه وخرج عليه الوقاع
 فانه انما يكون تركا اذا كان ترك الوقاع داخل في حقيقه الصوم بدليل انه مع الصور في صورته ترك الوقاع
 كالمجبوب والمسح وهذا خلاف المريض فاما لا يحق عدم قدره الاكل في حق المريض وان عدم قدره على الوقاع
 في حق المجبوب والمسح فلم يدل صحة الصوم المريض على ترك الاكل عمر في حقيقه الصوم وعلى هذا لا يكون
 الوقاع تركا بل يكون مبطلا معنى انه معطل للصوم وقابلته مع وجود حقيقته وخرج عليه ما اذا واقع ثم اكل
 فان حقيقه الصوم غير متممه في هذه الصور لا بالنقل الصور حقيقه موجود حال الوقاع وهو واجب
 لعدم تحلها وجوب الامساك بعدة فاما معام حقيقه الامساك بخلاف الاكل فانه مستغنى عن وجود حقيقه
 الصوم فلم يحل وجوب الامساك بعدة فاما مقام فعل الامساك فصار الموجود تركا في كل النزاع وابطالا
 في الوقاع وسوجه على ان يقال لا تلزم انه تارك للصوم معنى انه اخبر فعله تركا للصوم فوكم ان ترك الاكل مستحبا
 على جميع النهار داخل في حقيقه الصوم ممنوع فوكم امساك لحظه لا تشمل على معنى الاملا فاسلم ذلك ولا يلزم
 ان ترك الاكل بوصف كونه مستحبا لكونه داخل في حقيقه الصوم فوكم الصوم مع عدم الاملا فلما ان اعتمد
 ان الصوم المرعى على الاملا فاسلم وان اعتمد ان كل صوم مرعى امتلا فاسلم ذلك وسان ان الصوم المرعى
 صوم جمع النهار وهو مشتمل على الاملا وامساك احاد الساعات ليس صوما مرعيا بل الصوم المرعى
 متركب عنها واكل واحذر الامساكات الموجوده في الساعات مدخل في الاملا والعقده في ذلك ليس الصوم
 في اللغة عبارة عن ترك الامساك فيقيد كونه مستحبا من تركه في حقيقه الاصل فيكون معناه منفيا لحكم
 الاصل الوجه الثاني لما ان الصوم داخل فيه ترك الاكل مستحبا او تركا تلزم انه اخبر فعله في ترك الصوم
 بل يقول وجد ترك الصوم وابطال عرضيه الامساك الملقى به لكونه صوميا ودل عليه انه لو صبر الى اخر النهار
 وافرط قبل الغروب لم يخطئ كان فعله اقبح من فعله اذا ترك الشروع املا فوكم لا يقال لمن صام يوما صام عدة من
 الصيامات فلما علم التسميه لا يدل على عدم التسميه فانه قد يوجد المسمى ولا يعرف اهل العرف وجوده وحقيقه
 فلا يطلعون الاسم فلا يدل عدم التسميه على عدم التسميه وهذا حقه ان يذكر الوجه الاول عن ترك الصوم
 فالواما ذكرتم سلطان الوقاع فانه يوجب الكراهه مع انه ترك فوكم ترك الوقاع غير داخل في حقيقه الصوم ممنوع

معنى

قولكم يصومون فعل الصوم من لا يصوم منه ترك الوقاع سلم ذلك ولكن لم يعلم انه يدل على ان الوقاع لا يكون ركنا وسأله ان
الصوم عبارة عن الامساك عن فضا كل شهوة النفس الطبيعية ثم الشهوة وقد تتحد وقد تتعدد والاختار والتعاضد
ام ان زيدان على جمعه الصوم وركن الوقاع والقادر يحقق به الصوم في حيث انما مساك عن فضا كل الشهوة
الطبيعية للنفس ويوجد من العاجز الوقاع الامساك عن فضا كل الشهوة الطبيعية للنفس حقيقة تكون الصوم
محدودا للحد ولحد عام شامل للاختلاف مرجع على الكلام القبله فاما تمنع الشهوة ولا فضا لها فان فضا الشهوة
استغفارها استغفار المأذون لا يحسب حقا والواحد استغفار الحوت وهو ما روى ان اعراضا جاز الى الشيء عليه الدم ولكن
ما رسول الله افطرت فقال اعنوني فيه والاستدلال اننا علمنا انه ما سال عن الفطر ابتلاع الحماة والنواد فان ذلك
لا يوجد في العادة والعادة دليل انما فاضل من الفطر الطعامة من الفطر الوقاع والشيء عليه الدم المستفصل
فدل برك الاستفصال على ان الدعاء واجبه بهما والمعنى والواحد افطر يوما من رمضان ما هو مقصود في جنسه
فحب به الدعاء فالواحد افطر بالوقاع وفي العبارة اختار ان ابتلاع الحماة فانه عن مقصود في جنسه وسندج
بحسب الاقطار بالنسبة فانه مقصود في جنسه ما في قبله من اولى به والمعنى والواحد وجد في حق المتناول الهلاك
هلاك الموضع مناطا للدعاء فحب عليه الكفارة فمن ان المناط في الاصل هو الدعاء الهلاك ومن انه موجود
في الفرع ما في الاول الحديث وهو قول الاعرابي هلكت واهلكت وقوله اهلكت معناه افسدت عباد صومي او
معناه فعلت الهلاك بنفسه وهو سوال القدر بما حكم الهلاك الحاصل بفعله وقوله عليه السلام ماذا صنعت للنس
استدراجا للسائل الى سوال مستأنف مسبق فانه قد ذكرنا ذلك في المذکور وسوال الصحيح والاعرابي
ذكر سوال الاصل بصوبه به وما امر ونهى يحمل كذا المذکور وسوال المستفصل والقدر
ماذا لك الهلاك المسؤول عنه وقوله واعتد مذکور مفصلا معناه ذلك الهلاك هو الهلاك الحاصل بالوقاع وقوله
اعتق ربه من رتبنا بالمفصل ون بالمفصل فالوقاع المستفني المفتي اهلكت اسانا نقول المفتي ماذا صنعت
ونقول قد ذكرته صغير فهو على الفضا فان قوله قد ذكرته كذا كذا امصلا وكذا الفضا من رتبنا
بالمفصل ون بالمفصل في محبة في الحزب ايضا ولا يقال ان قول الاعرابي هلكت واهلكت لنفس سوال الصحيح
لانا علمنا انه لم يقصد السؤال عن حكم مطلق الهلاك وانما قصد السؤال عن حكم هلاك خاص والمقصود مسكوت عنه
فلم يرد سوال الصحيح انما لا يابول قوله هلكت واهلكت سوال عن هلاك واقع في حقه حاصل بعلة وكذا سوال
عن هلاك محصور وهو سوال صحيح بشرط البيان يكون قوله واقعا مفصلا ومبينه انه ينادى بان فضا الحديث
لعلة الهلاك بوصف كونه حاملا بفعله او بعلة بوصف كونه مؤثرا بالهلاك وقوله واعتد وجهه ناثير
فعله بالهلاك فكون معنى المبني بالاختلاف فيه لا يكون فارقا كما علم في القتل بالمقتل ان السبب هو الفعل الذي ينفق

وكونه جرحا وجه ناثير الفعل بالهلاك وهو معنى المبني فقلتم للاختلاف فيه غير فارق ولما نحن اخرج المالك هو
السبب والقدر وجه كونه جرحا فهو معنى المبني والاختلاف فيه لا يكون فارقا فحب الفضا في حيز الرقة وقطع
الطرف ايضا ولا يقال ان قوله هلكت واهلكت سوال مبني لقوله واعتد وقوله واعتد بوجه متبنا للاول
وسوال المستفصل امتيننا بالاول والقدر بما حكم الهلاك الحاصل بالوقاع عن ملحوظ في طريق الوقاع وما حكم الوقاع
ملحوظا في خصوص الوقاع وما سواله كل واحد منهما من الآخر وقوله اعتق مقتربا الى ما في حكمه بل لا بد لانا
محب عنه من وجهين احدهما ان قوله هلكت واهلكت مدكور سوالا وقوله واعتد علم مقصودا ابينا له
فلم يرد في الامتنان فارتدت الدعاء من ان يكون عائد الى الاول كما علمه ومن ان يكون عائد الى الثاني كما علمه
فلا حصل السان من كل وجه وسأله انه اذا قال شئت زيدا وقد ذنته فقبل له عليك كذا اورد المذکورين
ان يكون عائد الى الاول كما علمه ومن ان يكون عائد الى الثاني كما علمه ولا حصل البيان مطلقا واذا عرف ذلك
هو الاكثر ان لا يجعل الاول سوالا بل يجعل الثاني سوالا في جعل السان مطلقا لان الاول عين وعلم سوالا فلفظ
قوله واعتد مقصودا ابينا ومفصلا للاول بحسب الوجه الثاني اننا لو حملنا الكلام من سواله كان الحال بين
ان يكون احد السؤالين محبا باعنه ضمنا او غير محبا عنه اصلا وجعل المحقق سوالا محبا باعنه ضمنا او غير محبا
عنه مطلقا اولى بصرف قوله اعتق الى الاول يكون اولى وسأله ان ذلك الهلاك موجودا هاهنا ان الهلاك هو
الاثم مجا به ابطال الصوم صورة ومعنى طاهره ومصد الابطال ومخرج عليه ابطال الصوم باسراع الحماة
بانه متقي معه معنى الصوم وموافق والطوى ولا منظر فضا ابطال الصوم بخلاف الوقاع فاما سأل الصوم
عبارة عن الكف عن فضا الشهوة الطبيعية للنفس فيمطل الصوم بالوقاع صورة ومعنى فيظهر به قصد الابطال
فحقق ما ذكرناه الانفعال عن ابتلاع الحماة واستنوا الطعام والوقاع في معنى الهلاك ولا نعلم قولكم ان ركن
الوقاع كذا فكون ادعى الى الرجوع لا يحب عنه وجهين احدهما ان الدعاء سريع جدا بل ان الدعاء للصيد
مسرعه جدا لقوله تعالى في حيز اقبل ما قلتم التعم والخبر اعبر به كيفية الجناية غلظا وخفة ولا راع به عموم
الوقاع الثاني ان الحديث بعلة الهلاك المذكور قد دل على ان الوقاع فضا العرب المذكور بل في الحديث
ولعلمنا ان المبني الذي ذكره وهو ما سأل الاستدلال ولم يحمله من فضا المعنى وما هو الحكم في قياس الاستدلال
نايت بالبرهان ون المعنى ومعنى قياس الاستدلال نظر بتبيين ان حكم الفرع متناول بالنسبة الامر كذلك
هنا ما على ما في قوله وصار كالاجماع المظهر وصورته اذا اتفق بعض الصحابة حكم وسكت عنه الماقون فانما عرف
نوع منظر واستدلال الاجماع الكل على الحكم ولا يكون الحكم محالا على النظر المبين للاجماع بل يكون محالا على الاجماع
فذلك هاهنا لا يكون الحكم محالا على النظر المبين لسؤال المص حليم محال الرابع بل يكون محالا على النظر على هذا

والواحد المعنى لا يجري في الكعرات وعمرى فيها فاس الاستدلال والحوادث فلما في معام الحديث اما
نردد الكلام من النظر بالوقوع والعط بالاطعام اذا كان قرب العط بالوقوع مقابلا لقرب العط بالاطعام
وقد علمنا من قرب العط بالوقوع من حيث ان العط بالاطعام من جود عنه بداعيه الطبع فانه ينسب الى الخسة
والبطنة وكذلك مطلق الديانة كان بالرجوع العط بالاطعام بخلاف الوقوع لان الطعام عن مظهره الفضة
والوقوع يرتقب فيه الفرض على ما قرأناه بريد فقول احمل ان يكون رجحان قرب الوقوع على طاني
جسه ما يدور ان حال السائل ليس بالكل ان الوقوع دون تناول الطعام ولا يقال نقل ان الاعراض انما انظر
بلا عذر ومريض العذر والمريض بمضيق الطعام دون الوقوع لانه لو قلب علمك فقول العذر والمريض بوجوب
في الطعام فعليه ما يشعر بوجود الوقوع فالتقدير انظر انما لا توجد فيه المرض والعذر فقولكم افطر يوما من رمضان
بما هو معصود وجسه فلما الكلام منقوض بالطير المقتل الملح فانه معصود في جسه ولا يوجب الكفارة
السائل يطلب بالناظر فان فاسوا على الوقوع واما الوجه المذكور فقولكم قول الاخرى ملك واهلك
سؤال والكفارة من ربه على الهلاك والاهلاك فلما لانتم ان الكفارة من ربه على الهلاك والاهلاك
وسانه انه ليس معنى الاهلاك انه فعل الهلاك نفسه فانه لا يوجب الهلاك بل المعصية منه
اهلاك الغنى وهو غير معتبر وجوب الكفارة فلا يكون الكفارة من ربه على قوله اهلك واهلك فان قيل
قوله اهلك سؤال مفرد وقوله اهلك سؤال آخر مفرد والكفارة ليست من ربه على قوله اهلك فكون من ربه
على قوله اهلك فلما الكلام عليه من وجوه احدها لانتم ان قوله اهلك وجوب ليس سؤالا فان مدلوله لغه
ووضعا مطلق الهلاك واصله وقوله واعتبرت من ان الهلاك ذاربه مراد وقوله واعتبرت ضميمة من ربه الاول
فكون قوله اهلك مع قوله واعتبرت من ربه سؤالا تاما وعلى هذا ان الكفارة من ربه بالوقوع ونوضحه
بالمثال فقول انه اذا قال مشيت ثم قال لا تكلم من مدلول قوله لا تكلم لولا لقوله مشيت بل يكون ضميمة
ثمة الاول فذلك هاهنا الوجه الثاني ان قوله ماذا صنعت اعراض عن الاول وتعرض للسائل لسؤال
مستأنف كما اذا قال المستفتي شئت فلما قال الحق ماذا صنعت فقال قد فعلت فقال عليك ثمانون خلق
فانه سؤال مستأنف والحد من ربه بالعدل وكذلك وافعت سؤال مستأنف والكفارة من ربه بالسؤال
الوجه الثالث انه اخبر ان الوقوع عندنا طائرا وان لم يكن معصودا سؤالا كما لو قال شئت فلما قال
الحق ماذا صنعت فقال قد فعلت فقال عليك الحد من ربه عندنا طائرا وان لم يكن معصودا سؤالا وهذا
الاختمال راجع الى الاطوار المحظوظة المشتركة بين الوقوع والاطعام كفي مطلق الديانة زاجرا عنه وخص
الوقوع من الذي يظهر فيه حاجه الزجر فمما الوقوع مناط الكفارة فقولكم الكفارة شرعت جزا او الجزا عن ربه

كفنه المجري خفه وغلاظا فلما الكفارة جزا او الجزا عن ربه فانها تدل على ان الكفارة جزا او الجزا عن ربه
معصودا من كفا لادائه الوبال فكون معنى الزجر عينا بها وعلى هذا التزيم الفروق المذكورة **مسئلة**
المفرد برونه الهلال اذا افطر بالوقوع بعد رده شهادته برونه الكفارة عند اخلافه ولم يما اذا افطر قبل الشهاد
او بعد الشهاد وقبل الرد تردد فقول افطر يوما من رمضان بوقوع انتم به لحومه الصوم فلو كان الكفارة كما لو افطر
في اليوم الثاني من ان اليوم من رمضان الحكم والحقيقة فالحكم انه يجب عليه الصوم والصوم واجب اذا كان معصا صوم
دون ان يكون من ذورا او قصاص صوم رمضان والحقيقة برونه راي الهلال جمعته وسان ذلك ان الروية ممكنة ففرض
الكلام وما اذا وقع هذا المكن ووجدت الروية والروية الواقعة اهل العلم بها ففرض الكلام وما اذا وقع هذا المكن
فمضى العلم بها فقولنا انه راي الهلال بقضا وسان ان كان الروية وجمان احدهما انه شهد برونه الهلال في الثامن
والعشر لا يجب عليه الصوم لاسبق الامكان فلو اسبق الادكان هاهنا لما وجب عليه الصوم ايضا السائل ان كان
الروية في الشرع ليس من ربه بل ضابطه التاسع والعشرون وقد وجد حصل الادكان في الفقه فانه
ان الكفارة منقوضة الى السحر وهو غير مطالب بها فقول انت مدين فماتك ومن الله تعالى فان ترددت او
احلف فلا كفارة عليك وان رأت وسقت فملك الكفارة فان قلنا لانتم ان اليوم من رمضان فقولكم
يجب عليه الصوم ولا لانتم ان سبب الوجوب الرضا به بل السبب مخالفة امر الشرع في اعتقاد سبب
ترك الصوم وهذا غير محصور في محل الخلاف فانه لو طعن انه لم يرد الظهور وجب عليه ان يرضى الظهور وسبب الوجوب
المخالفة المذكورة وكذلك المحبوس اذا غلب على ظنه ان الشهر الذي هو فيه شهر رمضان وكان في نفسه شعيرات
لثمة الصوم وليس سبب الوجوب الرضا به بل السبب مخالفة الامر الشرع في اعتقاد سبب
اذا وجد هذا المكن فلما لانتم انكم اذا قال رأت الهلال عايناه في المطلع عريض الشكل فقول ان علمه مصدقا
في قوله فقدر انكم بحال الان الهلال من رعا في الاق عريض الشكل فقول ان علمه مصدقا
وان رددتم قوله فعلم العادة مكدبه لقوله احببتم الى ما ان العادة المتكدي به مسقية هاهنا وسان وجودها
ان محل الخلاف اذا لم يكر في المطلع خايل من غيرا او غيم والناس ساءوه في النظر والطلب فمحصي الواحد بالروية
في مثل هذه الحالة محال عاين ولا يقال لانتم ان الناس ساءوه في النظر لا يلحق عنه من وجهين احدهما ان
الخلاف المنفرد اى مفرد كان من المهرس فدخل فيه من ساءوا في النظر وخرج عليه في النظر الوجه
الثاني الهلال اذا كان في مدرج لا يكر رويته اسبق امضات الروية عاما مطلقا وان كان في مدرج مكر رويته في
في رويته قوة النظر المعهود والمعارضة في الناس عما دون الخاصة التي يفرق فيها الوجه الثاني
سلكنا امكان الروية ووقوعها وكر نفرض دعوى العلم امر احدهما ان النفس غير معتبر وجوب الكفارة بدليل

لوجود

فتش

ان العاضى اذا قبل شهادته وجبت الكفارة عليه والسقي مسفي في هذه الصورة وكذلك اذا انغمى السوا راى
البلا متشابه وجبت الكفارة في حقه ولا نسق في حقه فان ثبت غير السقي غير فطران التقرير وعرف
وجوب الكفارة والتعويض ضايع الوجه المالى لان لم يوجد العلم وسانه ان العلم متعلق من مدركه وسلامه
المدرك عن المعارض المقابل له فدر المدرك وهو مسفيه هاهنا لان روثه مع قطع النظر عن الاخرين ليل الوجود
واسفا الرويه والاخرين مع قطع النظر عنه دليل الامتياز فان من ينش زاويه عرضا له فلم يجد هادى علم
الوجود ان على عدم الوجود فتعارض دليل الوجود والامتناع فلم يحصل المدرك فلا يحقق العلم المستلزم لكل الناس
في الاعراض يقول العباس على القطر والنوم المالى باطل لوجه احدها ان افطرنا بالوقوع في اليوم المالى في محل ان
طلع عليه بعض الهامم فيموت القطر وفطره فلو كانت القطر الصايم فصار الوقوع في اليوم المالى لخطا طباية
واشد مناسبه لوجوب الكفارة الوجه الثاني ان اليوم المالى يوم اجتماع الناس على الصوم وهذا الاجتماع
مشتمل على علا الكلمه واظهار شعار الدين والمناسبات بحجاب الكفارة على كل واحد من احاد الناس على
الصوم حتى يحصل الاجتماع ويحصل مصلحه الاعلا الوجه الثالث ان زمان رمضان محض من رمضان وجرمه
نسب شرع الصوم فيه فلو ان جرمه وشرفه محاسب الشرع وشرع الصوم في هذا اليوم محض بالمفرد في
اليوم المالى غير شرع الصوم سائر الناس وكان الصوم اعظم جرمه والافطار بالوقوع فيه ابلغ مفسدا ولا هال
انا لزم ما اذا لم ينزل في العالم الا واحد لا نقول ولا تعلم على انتصار الناس في واحد واحتمال المعنى كان
في احاد الصور والجواس فلما العلم بالهلاك لا يوقف على اجتماع الناس في الرويه لانه اذا كان مفردا
في مكان او محل اخر ان يرى الدلال متشابه في روثه ويستفيد العلم بالهلال ولا يخطئه حال الاخرين
من انهم هل راوا الهلال اولم يروا حتى اذا دخل البلد كان مستغنيا عن اربعة الاعيان هل راوا الهلال اولم
يروا حتى قد سبق ان يكون في البلد مفرد في زاويه فبصر الهلال واستفاد العلم مستغنى عن اربعة
الاعيان واذا كان حال الاعتبار مقطوع النظر عنه في علمه برويه الهلال والمتوجه حكيم حاله في رويه
الهلال فنقول له ان كنت متشبها في الرويه ثبت الذي يصوره اذا كنت مفردا او معاناه او في زاويه
في البلد فملك الكفارة وان لم يكن متشبها لك المصنف الذي يصوره اذا كنت مفردا او في المكان فانك
ظان او شاك فلا كان عليك فان قال المصنف من نفس البنت الموصوف وجب عليه الكفارة ولو لم يكن
الناس ساويين في النظر فلما التساوى في النظر استدعي حده البصر والاتفاقات التي هي طرق الرويه
ولان لم يحقق التساوى في الاتفاقات فانه قد سبق ان يصير الدلال الى ربح امكان الرويه حال مساسه
قله الجبل فاستد نظر واحد له لملك الحاله ثم توارى في الجبل وصار الناس عابدين او مفردين وصار كما لو

انتصب جماعة لمراقبه الصبح فطلع واحد على مبداء الطلوع فافطر فان مبداء الطلوع ليس حاله متعاقبا الابصار
ساعه وساعه فكان حال الشخص محسوماه وكذلك الحاله التي وصفاها لاسعاف عليها الايام ساعه وساعه
فوجب ان يحكم بها حال المناظر ولذلك فلم اذا انغمى السماء قبل سعاد الواحد لا احتمال انه انغمى الغيم
عن الهلال لحظه فراه واحد لملك الحاله ثم توارى بالغيم في الحال وصار الناس عابدين او مفردين في ذلك الجمله
واذا قال راسه عالما عن بعض التمسك فنقول انه اخبار عن اصل الرويه ووصفها والوصف محال والصدق في
اصل الرويه محتمل وقد فناء في اصل الرويه وخرج الجواب عن قولك دليل وجود الهلال عارضه دليل اسفائه
لاننا ان اسفا الرويه من الاخرين لا يدل على عدم الهلال وعلى سوال الفرق يقول الفرق ملغاه باعنا القصر
وهو قوله علمه الم من افطر فعلمه ما على المظاهر فان معناه من افطر بالوقوع في رمضان فهو يعلم بالافطار
بالوقوع في شهر رمضان على مجرد دون التعرض لزمه وكذلك قول الاعراب ملك واملك وقوله واجت
فعال علمه السلام وقول الاعراب افطرت يا رسول الله فعال اعتق رفته جميع ذلك لتبليط مجرد الافطار بالوقوع
في شهر رمضان ودل على ان الزم هذا المذكور غير معتبر وجوب الكفارة لا يحسبوا والوا اظهر نمكنت
فهو شبهه فلا يجب فيه الكفاره وسان وجود التشبه وجوه احدها ان اليوم ليس رمضان في حق
وهو شبهه وسان انه ليس من رمضان في حق غيره ارمضان مختص بضابط شرعي فكونه وصيه يكون من
رمضان حكايا شرعا وسان كونه مختصا بضابط شرعي انه اذا ادى الدلال في موضع ولم يرد في موضع اخر
سواء من موضع الرويه قدر سانه القصر لم يكن الزمان زمان رمضان في حق اهل الموضع الذي لم يرد فيه ومساغه
القصر بضابط شرعي لضابط حسي فظهر انه مختص بضابط شرعي يكون الرضا فيه حكايا شرعا فجاز ان يست
الله ويستقي بالنسبه الى غيره واسفا الرضا فيه بالنسبه الى اخره ثورث شبهه عدم الرضا فيه في حقه الوجه
المالى انه نقل عن الحسن بن سريس منع وجوب الصوم على المفرد واحتمال العلم في معنى الحد شبهه في الحد
وكذلك منع الحد بالوطي في كساح المنع وحملنا خلاف ابن عباس بن شبهه مانعه الحد الثالث ان التشبه
عبارة عن دليل الحل مع اسفاحقه الحل وهو موجود هاهنا وسان دليل الحل وحملنا قوله علمه الم
صومكم يوم نضومون وفطركم يوم يبطرون معناه يوم فطر كل واحد من الناس يوم فطر الاخرين وهذا اليوم
فطر الناس في الحدوث على حل فطره وان عارضوا بعله علمه الم صوموا الرويه فلما عنه جوابا بان احدهما
ان معناه صوموا اذا علمت الرويه وانما عال علمت الرويه مطلقا اذا صارن شايعة مستنفذه فلم يكن
الحدوث متناولا للحل الحد والمالى ان الحدوث متعارضان ولم يعلم التاريخ فقدم كل واحد منهما فالتق به
فجعل الحدوث الذي تسلم به مقدما في حق الصوم فان معناه على الاحتياط وجعل الحدوث الذي تسكت به

مقدما في حق الكفارة لان مناهها على الرزق والاستقاط كما اذا اجتمع التجمع حاطوا الملك محلا فاجعلنا التجمع
حاطوا مقدما على الملك في حق الوطى لان مناهها على التجمع وجعلنا الملك محلا بالنسبة الى الحد لان مناهها على الرزق
والسقوط الوجه الثاني ان القاضي حكم بكون اليوم من شعبان فظهر في حق الاجال والعلقان وزمان
شعبان زمان حل الاكل وحسن قضا القاضي دليل حل الفطر في حقه فحقه فحقه الشهية بالمعنى الذي كراهه
الجواب اما على الاول فنقول وصف الرضا انه حكم شرعي مقصدا صابطه وهو امر حقيقي ما ورا
الصابطه وعلى هذا نقول في الرضا فيه وما زاد على مسافه القمر متلقي مضابط شرعي ونفس الرضا فيه
وحقيقته معنى الحكمه فمادون مسافه القمر والعقده في ذلك ان الحاصل لغير الحقيقة والحكمي عن موافق
الحاصل على اننا نساعد على اعتبار الحكمي فمادون مسافه القمر وتكون الجمعه فمادون مسافه العصر اذا
كان اليوم من رمضان في حق المفرد كان من رمضان في حق سائر الناس فمادون مسافه القصر
وعلى الوجه الثاني نقول لم يصح عن الحسن وابن سيرين منع وجوب الصوم على المفرد وعلى التسليم بقول
مخالفة بعض العلماء اذا كانت مستنده الى دليل ضعيف لم يكره منه والمخالفة هاهنا مستنده الى دليل
ضعيف ولذلك فلم يجب الكفاره بالافطار بالرد وان صار بعض العلماء الى انه غير مفطر لان هذه مخالفة
مستنده الى دليل ضعيف والحديث الذي مسكونه رواه الواقدي وهو ضعيف فلو لم يرض القاضى منه
فلما هذا باطل ما اذا استشهد جماعة بالزمان لم يرجع واخذ من الشكاه بعد اقامه الحرفانه بحب عليه
الحديث فمادون قضا القاضي فان لم يطل مني الضابط لطل القضا فلما لو كان كذلك لوجب حد القذف
على الآخر والحد غير واجب على الآخر **مسألة** كفارات الوقاع لاسد اخل
عدينا وعندهم يتدخل وهذا القبول المسله وتفصيل القول في صورة المسله فلو انه اذا افطر يوما من
رمضان بوقاع وجب الكفاره ولم يكرهوا فطر يوما اخر بوقاع بوجوب الكفاره على تقدير ان لا يكون موقوف
بالاول بلزمه اذ الكفاره عندنا وهم قالوا بلزمه اذ كفاره واحده ولم يما اذا ادى الكفاره الاولى
ثم افطر يوما اخر بوقاع بوجوب تردد وكذلك اذا افطر يوما من رمضان بوقاع ولم يكره حتى افطر
يوما من السنة المانه بردد وانه فعلى راي عدده واولى راي اخر واقبول فطره سبب لكفاره
اخرى فطره الكفاره المانه وانا فلما كانا اخرى لانهم يقولون ان فطره سبب للكفاره التي
صار الفطر الاول سبب وجوبها فمكون تلك الكفاره معللة بالوقاع من سببين مستقلين كل واحد منهما اذا
رني مرتين يكون مع الا بالعلمين كل واحد سببان مستقلان وسار كونه سببا متباينته وراي الحكمي في
الاصل وسار المتناسبه ان الفطر سببه والكفاره حسنه متداركه حيث انها ماحيه ثم رايه بنفس

السببه بالحرام وتارة نفسها بالفتح فان قصرها بالحرمان فالكفاره متداركه من حيث انها ماحيه وان قصرها
بالفتح فهي متداركه من حيث انها جابره وسوجه على الاول ان يقال لاسلم انها مشروعه نحو او سانه
مروجه احدها ان التوبه ماحيه لانه لم يدل قوله عليه السلام التوبه نحو التوبه فلو كانت الكفاره ماحيه
لصارن حلتها متبادره بالتوبه واسفي وجوبها بالتوبه فدل عدم سقوط الكفاره بالتوبه على انها لم تشرع
نحو الثاني ان الكفاره مشروعه حيث لا اثم كالمقتل خطأ وقل الميمون والكفاره في الموضوعين من المحال
فدل اتخاذ المحال على اتخاذ المعنى والحكمه في الكل الثالث ان الكفاره مفكده عن التوبه غير ماحيه
بالاجماع وبطلان عللها بالمجوز قال قائل الكفاره ماحيه بمعنى ان لها مدخلا في المحو لا بمعنى ان لها مستقلة
بالمحو لاحتاج القابل الى ان ان التوبه وحدها غير مسقط بالمحو وهذا امر بد اشكال بلزمه هذا القابل
هم هو على ظاهر الحديث فعند على الوجه الآخر يقول افطر بالوقاع في يار رمضان فصح وهو سبب
العصير والعصان والكفاره متداركه للعصان متلافه المخلل ولا نقول انها جابره للنقصان مطلقا
ولكن نقول الكفاره جابره خبرها لا تنادي حكمها بمجرد العزم على الترك والمستقبل وسار ذلك ان
فعل الحسن متعاطي له اثر في حسن الحال وتدارك الخلل لا يوجد ذلك بمجرد العزم على الترك في
المستقبل وجب اخرى في غير المتناسبه نقول ان الافطار بالوقاع ابطال حقا شرعيا محفوظا وهو
سبب لاحتلال الحال في القرية عند الله والكفاره متداركه للخلل الواقع في الحال بان سبب احوال الحال
ان من ابطال حقا محفوظا الملك لم يجد حاله في القرب من الملك بعد الابطال كحاله قبل الابطال فابطال
حق شرعي اولى ان يكون سببا لاحتلال الحال وتامر الكلام ان نقول ان الملك يضر بغيره حقه ولكن احوال
الحال جابر ابطال الحق المحفوظ من حيث انه ابطال لا من حيث انه ابطال حق محفوظ والضرر عليه للحفظ
فهو معنى المبني والاحلاف مبني المبني لا يكون فارقا وسار ان احتلال الحال جابر ابطال الحق المحفوظ وان احتلال
الحال تمام منقضه المقصود وابطال الحق المحفوظ كان في معنى المناقضه وبجه ان يردد وهو ان كان
الضرر في صورة المتناهي مبني المبني والاحلاف فيه عبر وارق وان كان مبني فالابطال هاهنا متناهي
لا ابطال في المثال فان المشاركة التي ذكرها ما يحقق بها المشابهة والحكم المات للشيء ثابت لما شابهه
واذا كان ابطال الحق في صورة المثال موثرا باحتلال الحال كان الابطال هاهنا ايضا موثرا باحتلال
الحال وجنس هذا الكلام مذكور في سبق العزم الى العكس وهما متناهيان واظهر والاعتراف بزمان
احدهما منع المتناسبه وسانه ان الكفاره الاولى المقده على الوقاع الثاني عينيها فامر بغيرها الوقاع الاول
وهي حاله متداركه للمزيد صلاحيتها متداركه للمزيد عليه وكذا الكفاره المانه صلاحه متداركه للمزيد عليه صلاحيتها

مدا ركه للمرد واذا كان الامر كذلك فالعسر والتحصيص محتاج فيه الى معبر ونخصر فاما بينوا ذلك لان
المنايه المذكوره معلوم بانها نفي من ان يقول كلا الخالص صارا كشي واحد لانهما لا يمازنان قد رافض
مجموع الخالص صفة واحدة وهذا وزن كبر الانسان فانه لما لم يتمايز الكبر الحاصل وكل يوم جعل المجموع صفة
واحدة وعند ذلك لم يرد احد من وزانهم ما وقع الزوال مطلقا على الكفار من لانكم ما جعلتم الكفار الاول والآخر
لكن تسمى بالكفار الدائمه حكما واحدا بل جعلتم الكفار الاول على انفرادها بحجبه فمع حصول الزوال لم يبق
بالكفار الواحد فلم يبق الوقاع الثاني مناسبا للكفار الاخرى المقتضا من الملك لمانا المناسبه ونقول
العاس على الوقاع الاول باطل لان الوقاع الاول اقم واغلظ لانه مشتمل على مزيد الدائمه بمنك حرمه
الشهر فبمعنى حرمه ومعنى منكمها ومعنى الشهر وان الدائمه اغلظ في الاول فنقول حرمه عيان عر حاله
مؤثره بالمنع من فعل القبح معدا واقعا عند المتصف بها ومن ذلك ونقول اذا عزم الانسان على فعل قبيح فانتق
ان حصره عالم وربع فتركه لاجله وحاله هو الواقع وقد تحقق حاله مؤثره مانع اخلا لا يستتبعها سائر
الاحمال التي لا تكون مؤثره بالمنع من فعل القبح على ما ذكرناه نداء نفي من ان يقول اذا فعل القبح محضه الملك
مره فلم يزد عنه ثم فعل باننا فلم يزد عنه ثم فعل مرارا فقدم الى الحد لا حسب القبح محضه والمناسبي
انطال بعد تحققه في الدائمه بعض ما وجد في المناسبي فهو تصور ومنك واما الشهر فانه ازمه متعاقبه
مربطه بعضها بعض واقعه من الاله لكان اليوم فانه ازمه متعاقبه مرتبطه بعضها بعض واقعه من
طلوع الفجر وغروب الشمس وهذه الازمه توصف ارتباط بعضها بعض لها حرمه واحدة وقوله عسا
السلام عليكم شهر عظيم جعل العظم صفة للشهر فالجنايه في بعض الشهر بمنك حرمه الشهر كالجنايه في بعض
النوم لاننا نقول انه منك حرمه ملك الساعة بل نقول انما منك حرمه النوم وكذا الجنايه في حرم الملك
لانقول انما منك حرمه الموضع الذي وقت الجنايه به بل نقول انما منك حرمه الحرم بان الملباه
اغلظ ان من لا حرمه ملك فتغلب عليه متغلب فاحرمه ثم لادبه ثانيا فتغلب عليه فاحرمه كان قوله
اولا اقم واغلظ فاعلم باننا وجف هذا الكلام في سيق النوم الى العكس وهو ما منا اقول واظهر
خرج على الكلام اذا سرف في نوم رمضان ثم واقع في نوم اخر حجب عليه الكفار لاننا نقول اذا اتم
الصوم في يوم السريه صار مبيعا لحرمه الشهر في حق الصوم فتكون الوقاع في اليوم الثاني بداهه لمنك حرمه
الشهر في حق الصوم فالاولاد حرم الملك فتغلب عليه متغلب واخرجه وضره بعد الاجراج فانه لما
امتنع مرضه في الحرم صار مبيعا لحرمه الحرم في حق الفرب حتى يوضه في الحرم واخرجه كونه اذ كان
لحرمه الحرم في حق الفرب والاجراج جميعا خرج على الكلام ما اذا افطر باسلاع الحماه والنواه

ثم انظر يوما افترحت حجب عليه الكفار لان الفطر باسلاع الحماه لم يفتح هذا الحرمه الشهر في حق الصوم
لان اسلاع الحماه لم يفتح معنى الصوم فصار مبيعا لمعنى الصوم وقوله الكلام اننا ذكرناه في الجنايه المنع
ان كل واحد منهما منك حرمه الشهر وما رجع اليها وان لم يكن الفطر باسلاع الحماه ابطالا للصوم
صوره ومعنى ان الفطر باسلاع الحماه مع الافطار بالوقاع في حكم حاس من مختلفين وخرج على الكلام اذا
ذكر في الاول هم افطر بالوقاع لان حرمه صارت مجبوره والمجبوره كغير المشكوك فكان الفطر بالوقاع باننا
بداهه لمنك حرمه الشهر الجواب فلما الكفار لم يمت امر احكامها فمفردا حتى يعرض فيها التعيين
والتحصيص بل معنى وجوب الكفار الامر باعناق رقه وهذا التحصيص فيه ولا يعبر في معنى وجوب
الكفار الدائمه الامر باعناق عبد آخر والامر باعناق عبد اخر مقابل موازن باعناق الرقه الاول
وكما لا يفرض المحصر والعسر في الاول لم يفرض في الثاني فظهر انه لا يوجد المحصر والعسر باعناق
عبد اخر وانما توجد المعدل لا المحصر وكفى في سلبه بعد السب دون العرض لهذا المحصر
الذي ذكرتم قولكم كلا الخالص صارا كشي واحد فلما كفى بمان الخالص منتسبين الى الوقاع لتعدد
الكفار وتوابعها سائر الكفارات كفارات القتل والامان والظهار فاما الاسد اخل الاجماع
واما السؤال الثاني فيقول انه لا يمت بصور منك حرمه الشهر فان حرمه الشهر غير قابله للابطال
فلا يكون قابله للقصور وسان انما عرفنا بالادطال انما ثابته بايات الله تعالى واليات باسان الله
لاساني في الاطال والرفع من قبل العبد واذا لم تكن قابله للاطال لا يكون قابله للقصور فاما لو كانت
قابله للقصور لاسمى القصور لمضاعفه اسبابه الى حد الاطال وقد امتناع الاطال على امتناع القصور
وخرج على الكلام المثال الذي ذكرتموه فان سكون الملك على فعل القبح محصره مرارا ابطال حرمته وطرف
الاطال الله وكذا القصور وعقل الاطال عقل القصور وهما متساو في العقل الاطال فلم يعقل القصور انما
وانا وزان سلتنا حرمه القرآن فان يعا طفع القبح في المحصر الى ان لا يخل حرمه القرآن وكذلك صفة
العظم لله تعالى لا يخل بها ذكرها لا يخل بحلال الله تعالى ثم الذي يعرض وجود العبد وتعلقه بفعله
ان لا يوفي حق الحرمه ولا يوفى موجبا ومقتضاها وقوله الكلام ان الحرمه نفسها لا تتأثر بفعل العبد
ولا يخل وانما المتأثر المختل بفعله حاله فانه يحدث بالجنايه ونفسه فهو مانعه من ظهور اثر
الحرمه فيها وحاصل ذلك انما ذكرنا من احلال الحال متداركا بالكفار فان سلب اننا نذكركم هذا الكلام
فنقول البداهه ما حدث المانع من ظهور اثر الحرمه في النفس اغلظ واقم المعاون وحده اخر يقول
ما الزمونا من سبق النوم الى العكس بل ما سنا نقول المتاركة التي ذكرناها بين عمل الاجراج وصوره المثال

في الشاهد تجب المشابهة والحكم ثابت للشيء ثابت مثله ولما تشابهه واذا كانت البداية في صورة المثل
اقبح كانت البداية بالاختلال اقبح هاتين في الاعتقاد ولكن ذلك مني لمزيد مناسبة الفطر الاول للكفارة
اخر تقول الاقطار الاول شمل على جنابه ابطال المعاد وجنابه تقرب الحال من الفطر والتقريب
الحاصل في الفطر الاول صف هاتين ما بعد من الجنابات لان الجنابات المستغفرة منتسبة الى الاول
نوع استناب ولا استناب الاول الى الجنابات وجب اخرون الفطر الاول وحكم الجنابة
من المخلص والجنابة من المخلص اقبح الجنابة وعنه الجواب قلنا ان ادعتم البداية باحداث المرحم
مانعا اثر الحرمه مغلفه من حيث انها احداث المرحم مانعا لا اثر الحرمه باعتبار كونه اثر الما مطلق الاثر
ونلم انها مغلفة ولكن ذلك غير معتبر لوجوب الكفارة بدليل انه لو سرق في يوم من رمضان ثم واقع في يوم
اخر وحدث الكفارة عليه وان ادعتم ان البداية باحداث المرحم مانعا لا اثر الحرمه من حيث ان واقع في يوم
الاثر مغلفة فلا تلم وسانه ان احداث المرحم مانعا لا اثر الحرمه مغلفة من حيث معنى منع المرحم
ومنع المرحم باعتبار منع مطلق اثر الحرمه لا باعتبار منع الاثر حاصل على طريق الفطر الوقوع والوقوع
عمر مري في وجوب الكفارة وما يدعونه غير محقق وهذا حصل الجواب عن قولكم ان الفطر الاول شمل
على تقرب الحال من الفطر فان عرضيه الفطر قربا بعد من حيث ان الثاني مقابل الاول في معنى الجنابه
والقبح لا من حيث خصوص عونه فطما بالوقوع واما سبق الوهم الى العكس فلا يضر في مقتضى بين
شئين احدهما راح فان راي انسانا تشابه صدقته او عدوه راحا فوجه المشابهة بالصدق
محقق الميل دون الفرق ومحل الخلاف اشبه بالصورة التي تعدت الكفارة فيها كالايمان والعناق
والظهور ان الكفارة في جميع ذلك واجبه حق الله تعالى فلو لم الفطر الاول وحكم جنابه المخلص
فلما هو في حكم جنابه المخلص من حيث يعا طي الفعل القبح فبلا تشبه الامر حسب خصوص فطار
بالوقوع وذلك غير معتبر وجوب الكفارة على ما قرناه **احجوا** الخبر والمعنى اما الخبر ما روى
ان اعرابيا جا الى النبي عليه السلام فقال ملك واهلك الى ارق قال واعنت اهلي في نهار رمضان والاعتدال
ان الاضاقه محتمله للعموم فانه لو قال لا تفعل القبح في نهار رمضان دل على منع القبح في جميع ايام
رمضان فقوله واعنت في رمضان احتمل انه اراد في ايام رمضان والتي عليه السلام لم يستفصل
واوجب كفارة واحده فدل على ان كفارة واحدة كافيه وان تعدد الوقوع والمعنى في الاول الفطر
بالوقوع الاول اغلظ جنابه واحتمل ان يكون اغلظ جنابه فمحصر وجوب الكفارة به وببانه انه
احتمل ان ينصب الشرح سببا لعموم الحرمه الشهر وينهي عنه من حيث انه ينصب لها طريقا في الاستلا

وخرج عليه الابطال فانه فامر الدليل على ان الشرح لم ينصب سببا لابطال حرمه الشهر منها عنه من حيث
كونه ابطالا طريقا في الاستلا وكذلك حرمه الاسم وصفه العظم وحرمه القرآن فانه لم ينصب سببا
لعموم الحرمه في هذه المواضع منها عنه طريقا في الاستلا واذا كان كذلك كان الفطر الاول متنا حرمه
الشهر واحتمل انه منك وبلا اعتبار من يتخصص وجوب الكفارة طريقه اخرى والوا الكفارة
مشروعة زجرا وقد يشترع لنوع من الزجر لاجلها حصل بالشريعة والمالي حصل بالدوق وان يعقوبه
حقا به اثرها في الزجر النفس والكفارة المبلغ من الشريعة والوجوب والنوع الاخير اعني المتعلق
بالدوق حاصل باذا الكفارة الاولى اعني بها بعض الحكم فلا يجب اخرى ولهذا دخل الحدود
والجواب بقول اما الحديث فقوله واعنت اهلي اخبار والاخبار لا تختم العدد ولو قال اخرج
من الدار فمستطابق بم قال اردت اخرج مني لم يفعل قوله واما الاستلزام الذي يحتمل العدد ويدل
عليه انه ظهر بسياق الحديث لعلم الكفارة مطلقا لولا ان ذلك لم يرد كروص وصف المدا لعموم
وعلى المعنى يقول في الاول انه مجرد امكان عقلي لا دليل عليه فهو وهم لا احتمال بم ان غنسه منفي
في الشريعة فكان احتمال انفايه راجحا وعلى الفصل الثاني يقول الكفارة شرعت جبرا للحال وتداركا
للمخلد **مسألة** المجتوز في الافاق في انما شهر رمضان لا يلزمه قضاء ما فاتة عندنا
ولزمه عدمه واجمعنا على انه لو جن جميع الشهر بم افاق لا يلزمه قضاء الشهر وكذا الخلاف في الصلوة
فعالوا اذا استوعب ست صلوات لا يجب عليه قضاؤها اذا افاق وما دونها على الخلاف
فتقول وجوب الفضا حاله الاقصار دليل وجوبه حاله الاستيعاب فلا يجب حاله الاقصار
وقولنا لا فضا حاله الاستيعاب عسنا انه لا توجد الفضا حاله الاستيعاب فانه لو قضاها وقع نقلا
ولم تقع قضاها وانما عتباد لكل لا الاول لا يجب عليه القضاء من غير حرج ولا يقولون يجب الفضا
حاله الاستيعاب بم بسقط المخرج وبغيره ان وجوب الفضا حاله الاقصار دليل وجود سببه
ووجود سببه دليل وجوب سببه حال الاستيعاب ووجود سببه حاله الاستيعاب دليل
وجوده ووجود دليل وجوبه فدل انفا انفا حاله الاستيعاب على سببها وما وذلك دليل
دليل انفا السبب حاله الاقصار وسان ان وجود السبب حاله الاقصار دليل وجوده حاله
الاستيعاب ان سبب وجوب فضا كل يوم فوات صوم ذلك اليوم ووجوده في حاله الاستيعاب
فوات صوم جملة الايام فوجود سبب وجوب قضاها وبغيره الاستيعاب والاقصار في كل يوم
عدد السبب وقلته ونقص حاله الاستيعاب سبب وجوب قضاها ايام الاقصار مع السبب

لما رآه وجه آخر نقول لو استوعب الجنون تسعا وعشرين يوما وثمان شهر الم يجب القضاء فافان ذلك اذا
لم يشتر الاجب القضاء ونفسه ان منى عدم وجوب القضاء اذا كان شهر ان كان اتقا السبب مانعا السبب
ثابت اذا لم يشتر القضاء على ما يقرر وان كان مناهل الحرج المانع فالخرج الواحد في الصورة في ذلك الاسماعلى
الاسماعان في سلم والنظر الاول ان ما دل على انما السبب طامرا ونعازنه ما دل على وجود السبب
طامرا وهو شهر على ما سياتي بقرره وعلى الوجه الثاني نقول العسر معتبر دليله وهو الشهر منتصبا مانعا
وذلك مستوف في صورة الانقضاء ولا يقال العسر مختلف فقد يكون يسيرا يوما وقد يكون تسعا وعشرين يوما فلهذا يصح
ضابطا لا نقول حقيقه الشهر فمخبره لان معنى الشهر ليس يوما معناه في تسع وعشرين يوما فصالح ضابطا ولا
يعالج حق الضابط ان يمتثل معناه في كل يوم وفرد والخرج المانع المفروض في ليس يوما غير محتمل الوجود في تسع
وعشرين يوما نقول الخرج المانع المفروض في ليس يوما مضافا الى ليس يوما محتمل الوجود في تسع وعشرين
ولم يمتد نقول فتربا الى رتبة محتمل الوجود في تسع وعشرين يوما فانه قد يكون قضاء يوم عسر قضاء
يوم محقق احتمال المعنى في كل صورة وفرد والجواب اما السؤال الاول فمسا في الجواب عنه وفي الثاني
نقول حق الضابط ان يمتثل على معناه في الغالب والشهر غير مشتمل على الخرج المانع في الغالب لانه ليس
الغالب ان يكون الشهر ليس يوما جواب آخر ان لم فلم الجنون المستوعب ان يكون موجودا حاله ربه
هلال رمضان مستمرا الى ربه هلال شوال فلو افاق ولو لحظه صار مقتصر او العضا واجبا وهو
فهذه الصور توجد خرج قضا جميع الشهر ومع ذلك وجب القضاء وطلوكم انه مانع طرعه اخرى
نقول لو وجب العضا لوجب بها او اجاعا او فاسا او الكل مسف ولا يخفى العضا ومانا ايضا النص
مشهورا منكم انه مرجحه الحكم بوله تعالى ومكان منكم ايضا او على سبب فلهذا ما من اخفى مسرجه الاستدلال
بما لم يذكر طريق الاتصال عنه فوجه الاستدلال ان الاله يدل على سرج العضا في حق المريض في عده ما يرام اخر
والجنون مريض فكيف مسا ولا لاله ومانا مريض الاطلاق والحقيقه فالاطلاق قولنا لهم واصعب امراض
السفوس جنونا باسم الجنون مريض المارستان دار المرضي وبي دار الحماة خاصة واما الخفصه فهي ان
المريض عيان عرافه متعرضه للنفس فله بعض معاني النفس وذلك موجود في الجنون هذا وجه استدلالهم
بالاله والاتصال عنده وجوه احدها لان الجنون مريض ومانا الجنون ليس مريض الاطلاق والحقيقه
فالاطلاق ان الجنون اذا كان به سلا ودق نقال مجنون مريض واذ لم يبق عر الجنون بالجنون ليس
به مريض ولا يقال للجنون مجموع مريض انما مريض اخر واما الحقيقه فهي ان المريض عيان عرافه متعرضه
لنفسه مانعه الاثر مع اسفا القوه المعطيه لا اثر فان مريض لا يقال به مريض العيون واما ما قاله مريض العيون

اذا انفتحت العيون المصيره واختل اواسع اثرها المعارض واذا عرف ذلك نقول الجنون مبطل من قبل العقل وليس بمانع
مانع لانه فلا يكون ضا على التمسك بالشعر نقول لا فائدة لمنشده في بيان حقيقه الجنون وانما انفتحت ارض النفس
واما اللامع في دار ما من ذكورا مبالغه ومانا سوء حال العاشق والعشيق يكون من الجنون في الشعر حجازا
فولم يسمى البيا رستان دار المرضي فلما انما يسمى دار المرضي لانه يعالج فيه اصناف المرضي المبرسيم والمدقوقين
والمسلولين فلهذا يسمى المارستان دار المرضي وولم المرضي فيه فلهذا يسمى المارستان دار المرضي وولم المرضي فيه فلهذا
للعاني النفس فلا يسمي ان ذلك حقيقه المرض وان عيتم بالمحله الساتره للماعده لا اثر فليس ان ذلك حقيقه المرض
ولكن لان الجنون كذلك فانه مبطل للعقل من قبل الجواب الثاني لمانا الجنون مريض حقيقه لان
لانما انه مراد بالاله ومانا ان سياق الاله وسباقه بالدار على ان الجنون عمر اربا بالاله فان الخطاب يوجه
على العقلاء والاله خطاب قوله من شهدكم بالشهر وقوله من الله بكم اليس منصرف الى المتناولين الخطاب
الكل فظهر ان العقلاء المرضي بهم المتناولين المرادون بالاله الوجبة المالك ان الاله يحب جهلها على
من يسميها في نظر اهل العرف والمجنون لانهم ماطرا ولطيف المرضي في المعارف ولهذا الواضح ان المرضي في العرف
الى المجاس فلهذا لسان ايضا النص ومانا ايضا العباس ان محل الوفاق وجوب العضا في صورة العطر عذرا وعمر
عذر ووجوب العضا في النوم والاعمال المطلق الى النوم الثاني واعتقاده بالمطلق الى النوم الثاني لانه اذا استمر
الاعمال الى النوم الثاني وجب قضا النوم الثاني لا خلاف في هذه صورة محل الاجماع ومانا العرف ان سبب
وجوب العضا في صورة الفطر فوار الصور المأموره والصور غير مأموره في حق الجنون وسبب وجوب
العضا حاله النوم والاعمال فوار الوجوب مع العقاد سببه والنسب عنه متفق في حق الجنون وبيان ان
النوم لا يردوم غالبا وكذلك الاعمال لخلو الجنون فانه يردوم غالبا وعلى الجملة دوام الجنون اغلب من انقطاع
النوم والاعمال فصار معصود الوجوب حاله النوم والاعمال اظهر فلا يدل اعتقاد النسب حاله النوم والاعمال
على اعتقاد النسب حاله الجنون حجة او فالوا وجد سبب وجوب الصور حقيقه مسيافه اذ اوه في
عله العضا ومانا وجود النسب ان شهود السهر سبب وجوب الصوم فليس معنى شهود السهر وانه سبب
على الجملة وانه اذا كان سببا في حق العاقل فكيف سببا في حق الجنون ومانا معنى شهود السهر ومانا معنى شهود السهر ومانا معنى شهود السهر
وهو انه لو قال ان شهوت سر كذا فمطلوب ومع الطلاق يادراك اول جزء من الشهر يعرف ان اركان اول جزء
من الشهر معنى شهود السهر واما الفصل فذكر كما في تلك الكفان من ان السهر عيان عرافه متعرضه
بعض ارساطا نصير الكل واحد او بكونه اذا قال اذ اجازته كذا فمطلوب الطلاق يعلق في الشهر
والجميع بالاسفا منع الطلاق في آخر الشهر بل يقع الطلاق باول جزء من الشهر بكونه بغير ايهول انه نقال شهيد

بلد لا يراى فيه طاف جميع البلاد كفى الدخول في شهود البلد وكذا الدخول في الشجر بمعنى شهوده وسن
انه سبب الاله والمعنى الاله قوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه وجه الاستدلال بالانه وجهان احدهما ان النار
والبالغاف وصنعه من غير موطنه للتكرار فانه لو قال من شهد منكم شهر كذا في طالع لم يكرر الدخول
شكر الشهود واذا عرف ان التكرار مراد بالانفاق والاعراض عن شجر التكرار فنقول السببية طريق
في التكرار ولم يوجد بعد البحث والسبب طريق اخر فليحمل السببية بحمل الاله طريقا للتكرار الى ان يبرهن
طريقا اخر للتكرار وسان ان السببية طريق التكرار ظاهر فان القطع يتكرر بتكرار السبقه والحديث يتكرر التكرار
الوجه الثاني ان الصور يضاف الى الشجر فانه ان صار القدر فليصم لاجله فالاضافه محققه وان صار القدر
فليصم فيه فالاضافه محققه ايضا واذا عرف ذلك نقول الاضافه انواع الاضافه الى المحل كقول القائل
مثل الدار والنوب والاضافه الى المالك كقولنا فسر زيدا وعمرو واضافه الشرط لقولنا زكوه الفطر
والاضافه الى السبب كقولنا ملكا للنكاح والتكرار غير ملائم لاضافه غير اضافه السبب وانما هو ملائم
لاضافه السبب والتكرار مراد بالانفاق وهو ملائم لاضافه السببية فدل اقترانه لاضافه على ان
الاضافه الواقعة هي اضافه السببية واما المعنى فيقول ادراك الشجر نعم لانه مخصص بضايل فانه سئل
على ثلثه القدر التي هي خير من الف شهر وهو شهر اوله رحمه واوسطه مغفرة واخره عتق النار فاسب
وجوب الصور شكره وخرج عليه الصبي فان ادراكه في حواله بالغ استدلاله لان البالغ معرض للمقام وشهر
الغفران اخرج الله في حق الانتم منه في حواله واما فلما اذا كان سببا في حق العاقل كمن سبب في حق المجنون
لانه لو لم يكن سببا لكان لاسف العقل والعقل غير معبر لانه لو اعتبر لا اعتبر اما طريقا في الفهم او طريقا في
القدرة على الفعل وكلاهما غير معبر وسان ان الفهم غير معبر ان السببية تاسه خطاب الوضع والاحجار
وخطاب الوضع لا يستدعي الفهم في حق سبب السبب في حقه فلو قال الشرع جعلت اطلاق المال
سببا لوجوب الضمان لخلقه العاقل والمجنون وسان ان القدرة على الفعل غير معبر انها مفسده
في حق الحاضر والسبب موجود في حقه بل لعل انه يجب القضا عليها ووجوب القضا استدعي وجود السبب
لوجوب الاداء فانه اذا استدعي السبب لم يكن للصوم الواجب عليه علقه بالاداء فلو كان الصوم شرعا
استلزاما وعنده هذا تحقق ان الاله مسببه شهود الشجر سببا في حق العاقل على ان يكون العاقل محل العلم
ولا يكون العقل قيدا في السبب ففما اذا نقول شهود الشجر سبب في حق النائم والمغنى عليه فيكون سببا
في حق المجنون وسان انه سبب في حق النائم والمغنى عليه انه يجب عليه ما القضا ووجوب القضا استدعي
فان السبب على ادراكه واما فلما انه لو كان سببا في حق المجنون لانه ساواه في اصل العقل غير معبر واما الاقرار

في زوال النعم والانتفاء بعد زوال الحضور وانزال الاله وحصول القدرة على الفعل ومعنى عتقته وقدره حوله
لانكون وارقا وسان ان اصل العقل ثابت في حق المجنون وجوه اخرها ان المجنون سائر فانه مشترك لالفاظ المشعر
بالسبب في الحروف التي هي اصول الكلمه فانه تعالى جين لا يستقار وسمى الجن جننا لاستقارهم وسمى البرج جنه لانه
يسترجع الجاهل ويقال جن الليل اذا اظلم واسترجع الارض بظلامه الثاني ان معاني النفس اذا اطلقت تنخرق العاده بعدوها
كابصار الاعمي واخيا الموتى واقا فقه المجنون لا يخرق بها العاده الثالث ان المجنون في بعض النهار لا يبطل
الصوم ولو كان مريلا للعقل لا يبطل الصوم لانه معنى بها الالهه الوحده الرابع ان العقل مشكوك فيه زوالا
وتقاءا وديع في بؤته سابقا فليكن بؤته المعلوم سابقا مستصحا بمعنى الجواب ولو لم يشهد السهر
سبب وجوب الصوم ومنوع فوكلم في الاستدلال بالاله التكرار مراد والسببية طريق صالح للتكرار نسلم انه طريق
صالح للتكرار ونعارض امر اخر صالح لطريق التكرار وهو اسف الفارق فان زمان لا يحقق له خاصيه وصف
واسف الفارق يدل على الاستواء في الحكم وكان اسف الفارق معنى التكرار وهذا يحصل الاعراض على فوكلم التكرار
ملائم لاضافه السببية فانه ملائم اذا صارت الاضافه طريق التكرار معنى عليها وهو ممنوع بل اسف الفارق
معنى التكرار فوكلم شهود الشجر نعم فاسب وجوب الصور يشكر اولها الخاصيه والفضايل المشهوره
مستفيه على شرع الصور والشجر لان شرع الصور معنى على الخاصيه والفضايل الجواب الثاني سلمنا
ان شهود الشجر ساسب وجوب الصوم ولكن نقول يشهد الشجر مع العقل وكان ادراك الشجر في حق العاقل
سببا ونقر به ان العقل نعم وكذا شهود الشجر فاما مضمين سبب وجوب الصور فوكلم اصل العقل ثابت
في حق المجنون فلو كان السبب موجودا في حقه كالنائم والمغنى عليه فلما لا سلم وجود اصل العقل في حق المجنون
فوكلم ان المجنون سائر لانه مشترك لالفاظ الموضوعه السبب في الحروف التي هي اصول الكلمه فلما كانت
المشابهه في المعنى وقامحاسه الالفاظ في الصيغه واصول المركب وقد وجدت المشابهه هاهنا
فان الزايل لا يكون كالمستور وكنت هذه المشابهه وقامحاسه الالفاظ فوكلم معاني النفس اذا اطلقت تنخرق
العاده بعدوها ولما المعنى عرض والعرض يحد فلو عايد ابر او انما تنخرق العاده بعد المعنى بعد زوال
الاستعداد وتعني بالاستعداد اذهبه الظاهر والباطنه التي تلازمها المعنى بحسب العاده ووزان مسئلتنا
زوال حركه المشي بسبب المرض فان العاده لا تنخرق حدودها فوكلم المجنون في بعض النهار لا يبطل الصوم فلما
لا تحلم الافاقه في بعض النهار مسحب على جميع النهار فاعلم في نفسه المشايه في اننا النهار اذا حكتم انها
تسحب على الجميع فوكلم العقل مشكوك فيه زوالا وقامحاسه بل ظهر دليل زواله وسانه انه يصح ان يقال
مجنون وليس عاقل ولا يصح ان يقال مجنون وعاقل ويدل عليه ان الاشياء علمهم العلم لا يغير لون ولا يبرق في حقهم

ما ينبغي السبوه ويجرى في حقهم النوم والاغما ولا يجرى عليهم الجنون ولو لحظه واحده تعرف ان الجنون
مبطل للعقل فله طريقتان اخرى فالواحد الصور في ذمه المحن والعظام من طريقتي
الغايه يجب القضاوسان ان الصوم واجب في ذمه العاقل فلو وجب في ذمه
المجنون وسان الاول وجوه اخدها ان المريض الذي يحرم عليه الصوم اذا احاط بنفسه وصام وقع صومه
واجبا وليس الوجوب الواقع في حقه وجوب الفعل لانه ممنوع في حقه فمع ان الوجوب الواقع عنه
الوجوب الثالث في الذمه الثاني ان الصوم يمكن نبوته في ذمه ومعنى الوجوب السوف ثبت الذمه
وسان انه امكن نبوته في الذمه ان حسم الفعل ثابت في الذمه فانه اذا قال استاجرتك مستوجبا في ذمك
ان ينبغي ان اتي هذا الموضع صح وتكون العلة في الذمه لان العظماء في الاستعجار في الذمه ويدل عليه انه
لو اناب عنه في المناصحت الانابه بخلاف ما اذا قال استاجرتك ليني هذه الدار فانه يجوز الانابه
اذا ثبت ان عمل البنا مستحق في الذمه فالصوره الاعمال فامكن اثباته في الذمه الوجه الثالث
انه يكفي للسبوت في الذمه ان كان الوجود معقولا والصوم يوجد حقيقه ومعقولا ثبت في الذمه ايضا
طريقه اخرى فالواجب وجوب الصوم في حقه والعظام من طريقتي الخروج عن العبد فله ذمه
القضا والمسله المذكور منوعه تقرير الكلام فقال المريض الذي يجب عليه القضا اذا صام وقع صومه
واجبا وليس الوجوب الواقع عنه معنى الالتزام بالفعل فانه يلزم بالترك وليس الوجوب الواقع عند الثبوت
في الذمه فان الاصل عند التقدير وانما الوجوب الواقع عنه صيره الفعل بحال العقاب على الترك لولا المانع
واذا عرف ذلك نقول الوجوب بهذا المعنى محققا نبوته في حقه بل جنونه وامكن ان يبقى لم يحصل مستحق
وهذا الوجوب مني العضا في حق المريض فلو مبني العضا في حق المجنون ايضا واستدل العالم على
سبون الوجوب بالانه معوقه تعالى حجت عليهم الصيام والاستدلال ان المراد بالانه اجل الصوم
في ذمه بمكان وليس التقدير الوجوب بمعنى الزم فان الالتزام بالفعل منتف بحال الخطاب ووروده
بل التقدير واجب بمعنى جعل الفعل بحال العقاب بالترك لولا المانع ولجعل بالحاله المذكوره
ناجز مستحق والترك المستحق عنه بالعقاب من اخرج من بلغ عاقله صار مخاطبا بالايه فثبت
الوجوب في حقه مطلقا مستمرا لان الاله مطلقه وعلى هذا نسلم عدم وجوب العظام اذا بلغ
محو لانه لم يصح ما ولا بالانه حال والجواب عن الطريقه الثانيه نقول لا نسلم تقدير الصوم
في الذمه فان الذي سلكه على تقديره في الذمه اعلم الاموال في ذمه وجه التقدير في ما وظهر ان تقدير
الصوم في الذمه على القاعده وعلى العضيه بنقل المعوض كالعبد والوب ثبت استحقاقه وجودا

وسبق من قبله واذا كان كذلك قدرنا الوجود مني استحقاقه توقيعا من انفسه لا استحقاقا
ونقرا لحاله من لا يملكه لا استحقاقه على وزان الغير المعين لحاله في الصوم فان الصوم وعمره الاعمال مستحق
مستقيما من ان الاستحقاق ثبت لاجل الالتزام بالفعل والالتزام بالفعل يفتل بحال اسفا الفعل لظهور
ان تقدير الفعل في الذمه عكس العضيه والتقدير في الاموال يفتل الخطاب وعلى الطريقه الثانيه
فعل الوجوب عباره عن صيره الفعل بحال العقاب بالترك لولا المانع والعقاب به على تقدير انفا
المانع فجميع المذكور مفسر الوجوب فعلى هذا تكون مواضع ثبوت الوجوب مواضع احتمال المانع
وجود او اسفا ولا يكون الوجوب مفروضا في حق المجنون واما المريض اذا صام فلا نسلم ان صومه
يصح واجبا بل يقع كالبواحد انما يعود الوجوب وسانه انه انعقد في حقه سبب وجوب الصوم ولم
يتمتع الوجوب لتعذر حكيمه بل لوجود محذور فان اصابته بانه حكيمه بالادب ما اذا اصابه بغير
اسفا المحذور فاقضى ايضا السبب وانفج الوجوب وصارنا الامر لما الصور الواقع ملزمه جواب
اخر نقول قولكم لولا المانع ان جعلتم المانع مفروضا معارضا مخرجا للحاله عن كونها مقتضيه
للعقاب فقد جعلتم صوره للحاله مفسر الوجوب وان جعلتم المانع مفروضا معارضا فاعا للعقاب
مع يقال للحاله مقتضيه للعقاب بالترك فقد جعلتم الحاله توصف كونها مقتضيه مفسر الوجوب
ويستحق ذلك بخالفه الاصل برفع العقاب مع وجود المانع لم يجعل المانع عايله الى نفس الحاله
حتى لا يلزم مخالفيه الاصل فيقول ان الوجوب عباره عن صيره الفعل بحال العقاب بالترك لولا
المانع منها وعلى هذا لا يكون الوجوب ثابتا في حق المجنون **مسئله** صور الطوع
لا يلزم بالشروع عند ما وعدهم يلزم وبحسب الامام ولو افطر بغير قضاوه دليل لنا في المسئله
الخبر والمعنى بالخبر ما روي عن النبي صلى الله عليه واله قال الصائم المتطوع امير بنفسه ان يشاء صام وان شاء افطر
فلما حدث خبر من الافطار واما ما صوره يدل على ان الشروع غير موجب ملزم وعرضه ان الله عها
انها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه واله اهدى لنا هذه فقال ما هي صلت حيس
فقال اما اني صائم ثم اكل فدل على ان الشروع غير ملزم وعرضه اني انها قالت دخل على رسول الله صلى
فاني بعدح لنن مشرب منه وناولني مشرب فقلت يا رسول الله كنت صائمه وكنت ان ارد فضل
سورك فقال اعز ففما يقتضيه قلت لا قال فان شئت فاقضيه وان شئت فلا وروي انه عليه السلام
دعى الى ما دبه مع اصحابه فامسك واحده القوم وقال ان صائم فقال النبي صلى الله عليه واله لم يصنع لك الخوك
ونقول اني صائم افطر وهم يوما مكانه ان ثبت فثبت الاحاديث على ان الشروع غير موجب للاتمام

فما بان انه لا فضاء عليه جاز الخروج وان وقع نكلا والمنع غير مسموع فان على اصل الحسنة يجوز
الخروج وانما زفر صار الى المنع وعلى الثاني يقول الحج مستثنى عن قاعدة العبادات والمستثنى للحق
المستثنى وبان الاستثناء ما قبل الاول انه لو شرع في الحج على طرانه واجب مما بان انه غير واجب
لم يجز الخروج وفي الصور يجوز الخروج الثاني ان الحج لا ينافي ابطاله فانه اذا فسد في مقيد الحاج
حتى لو اربك مخطوفا قبل التحلل لزمه الفداء في الصور يقول اذا افطر لم يبق مقتدا بالصوم صومه ومعنى
الثالث ان الصوم يوجد الاعذار المرخصة للخروج وفي الحج لا توجد الاعذار المرخصة للخروج فان
مراعاة العلوم لم تجز له التحلل الا بالاسباب المحللة والاسباب المحللة منهية والانهما يقرر
معنى وبني الفقه هذه المتأيل يقول انها تدل على ان يحافظه الشرع على صلحه الحج اكد وابلغ
ومر وحده يقول صلحه الحج اظهار شرف الكعبة ووصلحه الصوم اظهار شرف الصوم فليختلف
المعنى وبطل العباس والحجوا بالانه وهو قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم والاستدلال
انها امر بالعباد مطلقا والامر مطلقا مخرج الاجاب غير اننا خالفنا دلالتها بالشرع فليزم
دلالتها في وجوب الامام وبقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم والافطار ابطال وسماه وجهان احدهما
ان ابطال اخرج الشئ عن نفع موصله والافطار كذلك الثاني ان الافطار بعد ابطال
ولو خلف لا يبطل عباد فانظر خنت في منعه والانه منى عما بعد ابطاله منبأ عنه وخرج على
الكلام اذا نوى ان يصلي فاما صلى فاعدا او نوى ان يصلي اربع ركعات فسلم عن ركعتين لانه ليس ابطالا
الجواب اما الله الاولى فاما مساو له لا يتدلا لانه نعم منه ذلك دون الامام وقيل ان
المراد به التوحيد كما في قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدوني في الآية الثانية يقول
انها منى عن الارتداد لان المراد بالاعمال الطاعات والعبادات المنهية بها منها المتحقق بها
فان اخرج العبادات واعاضها لاسي اعمالا والعبادات الموجودة المتحققة كقائنها انما الثاني
ابطالها بالارتداد فصارت الاله ساعا الارتداد والله اعلم **مسائل النذر**
مسألة نذر صوم يوم العبد وايام الشرف لا ينع عن ذنبا ويصح عندهم
وقالوا يوم يوم العيد صح صومه عن النذر والاولى ان الصوم يوما اقرب مكانه فيقول
نذر معصية فلا يصح لقوله عليه السلام لا نذر في معصية الله تعالى وسان انه نذر معصية ان صوم
من الايام منى عنه لقوله عليه السلام الا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبعال
والحديث في صوم هذه الايام يكون معصية والاعراض مائة الاولى قالوا لا نذر

ان الصوم في هذه الايام منى عنه وفي الحديث نقول لا نذر ان قوله لا تفعل موضوع نهيا فانه من مطلق
وبراديه المنالفة في الحمل على الفعل والتدبر بالترك ومعنى النهي منه متعلق بالعبادة فليجوز الى
بان الفقه ولو سلمنا انه موضوع نهيا وكذا قد عدا نذر حقه مصرفا الى غير ما افترى به النهي
فلا يدل مجرد الادعاء على وقوع النهي عن نفس الصوم وسانه انه يصح ان يعال لاصلا وفي الدار المغضوبه
ولا يراد النهي عن نفس الصلاة واقعه في الدار المغضوبه وبعال لا نذر يوم الشك ولا يراد به النهي
عن نفس الصوم واقعا في يوم الشك ويعول للحج لا تصوموا يوم عرفه ولا يراد به النهي عن نفس
الصوم واقعا يوم عرفه فان صومه فيه صحيح نذرنا فقول صح ان يقال لا يخط في المسجد
وكنى المراد النهي عن شغل المسجد بالحياطة دون النهي عن نفس الحياطة على ان يكون حال المسجد
كالسرا الناعم للنهي وعلى هذا كفى ان يقول الاستعمال دليل الحقيقة ولا سيما انه يصح ان يراد بالكلام
النهي عن نفس الحياطة واقعه في المسجد وان الاستعمال دليل الحقيقة فجامر التعارض الاشتراك
فيمنع حمله على احدهما دون مرجح وعليك بان الترجيح ولا يقال انه اذا نذر ان يصلي مطلقا
فصلح الدار المغضوبه عن التدبر وقعت صلوته عن النذر ولو نذر ان يصوم يوما مطلقا فصار صوم
العيد عن النذر لم ينع صومه عن النذر ولو كان غير الصوم مصرفا للنهي كما في الصلاة لاستثنى الصلوات
فدل الادعاء على انه ليس عن الصوم مصرفا للنهي بل النهي مصرف الى نفس الصوم وذاته لا نذر
النهي اخذ بالصوم منه بالصلاة فكلوا خلا له وقصوره اقوى وابلغ وسانه ان من اصبح يوم العيد
تاركا لا اكل مترددا في ادمه الترك لا يكون تاركا لاجابه الدعوة وانما يكون تاركا لاجابه
اذا صار جازما بترك الاكل والحج من محقق الالتزام فانه ما دام امتناعه نافعه فلا يجوز والالتزام
بحصل الشرع يعني به الله وهو معنى العباد ومعنى العباد نفس طريقتها الحق المحذور بخلاف
الصلاة فانها صحيحة وباطله سبيان في كسر الشغل غصبا معنى العباد اذا تجاوز لطريق المحذور
وفي الصوم معنى العباد طريق محقق المحذور وكان النهي اخذ بالصوم منه بالصلوة فلم يرد ذلك
ان يكون اخلا للصوم وقصوره المانع فمع الاجر المبلغ العصور لا ينع حصول الاجر مع ارب
العصور المسلك الثاني والاعتراض لما ان الحديث ظاهر في النهي عابدا الى نفس الصوم
ونعاضه بما يدل على ان النهي مصرف الى غير الصوم وهو ظواهر منها قوله تعالى الصائمون والصالحات
الاله وقوله عليه السلام حايضا عنه بعباد الصوم لي وانا اجزي به وقوله عليه السلام لم يصام
بله انا ومن كل شهر المائتين والاربع عشر والحامس عشر فكانا ما امر الله به فكل حديث

يدل على كون صوم هذه الايام عباده ورجحانه على صوم غيرها من الايام خالفه لدوله في الرجحان فان
صوم ايام السرور غير راجح على صوم غيرها من الايام لمكونه مولاه في دلالة على كونه عباده المستكمل
لثالث سلمنا ان الصوم منهى عنه ولكننا نقول انه نهى كراهية لا نهى جرم فان قوله فانها ايام لكل وثرب
وبعالم تعليل للنهي بحالفة العبادة وترك الاكل والشرب في هذه الايام والاكل في هذه الايام مستحب
فانه لو امتنع قضاؤه لم ينو الغربة لا ياتم بالاجماع ومخالفة العبادة وترك المستحب غايتهما ان يبلغ الى
حد الكراهية ولا ينفي الحرمة على الاصحى الجواب نبيه على اشكال السؤال ثم بحث عنه
فيعول في مثبت الواقف الى ان صفة الفعل متردد من النهي وعن فعله افعال صالحة في الجملة على
الترك والتمسك بالفعل فاذا اسفي هذا التردد وعن غير النهي فهو متردد من اقضا الفعل ونفي
الخرج فان القابل اذا اهل العمل كذا وقال مخاطب افعل يريد به نفي الخرج ونقول السيد
لعدة كل شعاع انما خرج فاذا اسفي هذا التردد وعبر ايضا الفعل فهو متردد من النهي والواجب
وقال جماعه لا يتردد ما وراء الدوب والواجب محصر والتردد من النهي والواجب وسانه ان
اقضا الفعل فيكون على وجه العقاب بالترك وقد كور على وجه المسئلة كقولنا اللهم اغفر لها وقد
نكون مستفاد وجه العقاب بالترك والمسئلة جميعا كقول العايل اعط هذا لداك وهو مواز
للندب فانه يقول اني اقضي منك الفعل على انك ان اتيت به انتك وان تركه لم اعاقبك
ولست متردد اني اقضي منك حتى لو تركه بان اني ما كنت مضطرا بل اني جازم بالاقضا
ونفي العقاب بالترك والنواب بالفعل فالاولون فالوا انه مشترك وهو لا فالوا هو المشترك
ومنهى الحرمة مستفاد من القرينة هذا تمام الاشكال والجواب عنه على مقابله
اصطلاحاً ودليلاً في مقام الاصطلاح نقول مذهب الجاهلير وهو طاهر كلام الشافعي وطاهر
كلام ابن حنبل رضي الله عنهما ان صفة افعال ظاهرة في الامر والوجوب والمناظر صناعة
اصطلاحية وضعها اهلها موسومة على مراسم متوافقة عليها حاولوا بها الضبط تعني مع حفظ
الكلام على الخط والانتشار تدريسا للعلم وبصفيه للقرينة لتعلم بها المناظر طر وسداد النظر
فما ملحوا على انه لا يسمع المنع بعد التسليم او ردوا الكلام الى المطالبة بآيات كقول العباس
محمد والمخاوضه في آيات حدث العالم واما آيات النبوات فعدو المدرج بكلام مسلمة مع الغالب
الى آيات حدث العالم حيداع الجادة وانما المستحسن بحصص كل مسئلة كلامها فمخرج
مسائل الاصول مسائل الفروع اللهم وان كل مسئلة الاصولية خاصية للمسئلة المتنازع فيها

في الفروع فالمجراه فيها رسم ملخص الفروع في مسائل الفروع وما اخذ الاصول في مسائل الاصول فاذا التهمت
هذه القاعدة فنقول الصنعة صناعة الجاهلير وهم مستفوق على ان صفة افعال ظاهرة في الامر ومعنى
الاجاب وصفة لا تفعل على مقابلتها والتفصيل كالتفصيل والمنع منع قاعدة مسلمة فقال للمانع
ان كنت مقلدا للجاهلير فطريق المنع مسدود وان كنت محذرا للقاعدة اخرى يدعي لها ما رسم ترمها
فليس الكلام معك وتكون منعك هذا رسم مطالبة المستبدل بآيات كون العباس محمد وان
العام سفي عجم بعد التصحيح وكان مردودا بالاصطلاح وفي مقام التحقيق ترتب الكلام ونذكر على
الفرق الاول فتبين احدهما ان امه اللغة جعلوا صيغة افعل وصيغة لا تفعل فسمي من اقسام
الضاريف كما جعلوا صيغة فاعل وبفعل فسمي من اقسام الضاريف والكل مقول سواء لم يذكر او
العض سائر عن البعض في بعض مجاريه الا في بعض مواضع خاصة لم يرد بها اللغة ونعلم انهم ما قصدوا
بمحرف الضاريف الاطلاع على اختلاف صورها ودوائها وانما قصدوا الاطلاع على اختلاف
معانيها فثبتت البعض استنباطا البعض ثم انهم رتبوا وضوا اعلام المصدر والماضي وجعلوا
الضاريف متفرعة عليه فقالوا فاعل للماضي وتفعّل للمستقبل وافعل الامر ولا تفعل للنهي ولم يجعلوا
افعل ولا تفعل كلاما مائلا ولا افعل ولا تفعل كلاما امرا واذا التهمت هذه القاعدة فنقول
الوقوف في البعض كالوقوف في الكل وطلان الوقف في بعض الضاريف بطلان في الكل وخرج على هذا
الكلام استعمال صيغة افعل للنهي ولا تفعل الامر لان الفعل الذي ذكرناه قاطع في الدلالة وغايه
دلاله الاستعمال ان يكون طاهر والقاطع لا يتغير بالظاهر ويدل عليه انه قد ذكر الماضي ويراد
به المستقبل وذكر المستقبل ويراد به الماضي ولا يجعل هذا الاستعمال ناقضا للفعل الذي
ذكرناه بل يجعله مجازا لا يصلح المجازها من انصاح لا يربده سائما فنقول انهم نقلوا الاشتراك
فما كان مشتركاً في هذه الاقسام فقالوا تفعل مشترك في المذكر المخاطب والمؤنث الغايه فقال
تفعل انت وتفعل تلك لما راها تفعل هذين القسمين فكانوا يسمون الاشتراك في معاق حصر اقسام
الضاريف متناهية الاشتراك فمما صار مشتركاً منها بدل على عدم الاشتراك فيها المستخرج
الكتابي فعمان الاستعمال في موضع وضع اللغة والماضي يقع وجه الاستعمال اما في الاول فنقول
ان صيغة افعل وصيغة لا تفعل صيغتان مشهورتان من اقسام الضاريف فسميها امتننا عدم
تلاخيصها الى التقله فاذ اعرف ذلك نقول التقله نقلوا الاشتراك في الالفاظ المشتركة فقالوا الجوز
الابيض والاسود والناهل العطشان والرياح والعيان محيله لا طبا فمهم على ترك نقل الاشتراك في

بالمنع من الغضب ومنع الصلوة بغير وضوء وما وقد تحققنا ان المنع الضمني وغيره وان المنع الضمني
عزما مع الصلوة العادة واذا عرف ذلك نقول الحدس دليل اصل المنع من الصلوة ومن العزم كونه اصلا او ضمنا
فقط الاحتجاج به الجواب فلما المنع الحسي لا ينافي مع الغضب والصلوة ممنوعة به فان الاجراء موثر
في امتناع الصلوة اثره في امتناع الغضب محال كانه ممنوع عن الغضب مقصود او الصلوة ضمنا بخلاف المنع في
سائر اقسامه الى المقصود بالمنع على كونه المضاف اليه مقصودا بالذي ظاهرا فان سبوحه مادكم اذا كان
المقصود بالمنع مما ينافي به مضافا اليه او لم يكن الاضافه الى الغير التي فاما اذا كان اللاتوق والاحسن
الاضافه الى الغير وان تغرز الفاعل في اللفظ كعذر الفاعل في الفعل كما فلا بد على الاضافه على ان المضاف
المنع المقصود بالامر والنهي هما كذلك على ما ذكرناه فانه لا ينافي انما الاخصيص وقت كذا بالصلاة ولا
تشغل يوم كذا بالصوم واما اللاتوق والاحسن انما لا ينضم كدام الفقه يعرف المنع عنه لعينه فيجوز ان
يعرف المنع عنه لغرض محطه فاعده وذكره بتبيين احكام المنع وذكره بمراد به المضاف اليه المنع وذكر
ويراد به المقصود بالمنع والصوم بالمعنى الاول مني عنه وتسميه منها عنه لغرض وهو بالمعنى الثاني غير مني
النيه الثاني انما لا يعنى بالغير مطلق الغير بل يعنى بالغير فلا يبيح عنه ويخرج على الكلام المنع عنه المعلق
حكيمه فان الحكمه للنفى بالغير فعلا منها عنه وكما ان الكلام في بيان الغير ما هو معلوم هو محصور
اليوم بالصوم وهو من فعل الصوم وهو ما يفسر فعل الصوم ويدل عليه انه لو حلف لا يصوم يوم كذا
بالصوم وحلف لا يصوم فصام ذلك اليوم حيث الميثان فمت تعدد العملين في ما بين ما والجواب
موجبه اخذنا من ان لا يحسن ان يقال لا يشغل يوم كذا بالصوم ولكن يعمل العباد عن منحصره في هذا
النظم بل يمكن ان يقول كل يوم كذا اشعارا بان الصوم فيه متمتع فلا يضافه اليه الى الصوم على انه صار
مقصودا بالمنع الثاني ان اصل السائر للفظ فلما هو الغير اذ ان المنع لوقع الاستعارة لفظا فدل
الاطلاق المنع على ان المنع عنها المصلحة ولو صرفناه الى الغير فخطانا في المحذور والمنفعة والمصلحة
نفوت الحلف ويحقق المنفعة محذور واقع فالصوم الى الصور او الى ارجح الوجه الثالث ان الغير
هو محصور اليوم بالصوم وهو نفس الصوم فاذا جعل منها عنه صار فعل الصوم منها عنه وخرج عنه
المنع فان الايمان منها على القضايا العرفية والمنع بعد العضا بالاعتقالية الخفية لا يحسب او قالوا
يوم العيد باطل للصوم فيحذر الصوم فيه وسائر افعال للصوم لا يقطع به الشك ولو لم يكن قابلا للصوم
لما انقطع به الشك كالليل واذا ثبت انه قابل للصوم فعول الصوم بحقه عبادته يدركه الظواهر
من الكتاب والسنة فيحذر كسائر العبادات الجواب فلما لا يعلم ان الرمان قابل للصوم وسائر

ان الصور عباد عن الامسالك المنع المشتمل على صفه الفقه وصوره في الايام معصيه منه عنه على ما ذكرناه فلو لم
يقطع به الشك فلما الشك عباد عن اصل صور الفعل للصوم اليوم وهذه المواضع فانه سواء في اليوم قابلا
للصوم او غير قابل له وانما لم يقطع الشك بخلاف ايام المحصر لانه سعد الاحتراز عنها ولا سعد الاحتراز عن ايام العيد
والسبب **مسألة** نذر ذبح الولد لا يصح عندنا ولا يلزم منه شيء وعندهم يصح ويلزم
منه شيء وهو ذبح شاه بمكة وعمران حشفه في نذر ذبح الوالد والوالدة واثان صحهما الله واجمعنا على انه
لا يصح نذر قتل الولد فهو في الدليل نذر معصيه فلا يصح للدليل الحديث سائر ان نذر معصيه انه نذر ذبح
الولد وذبح الولد معصيه بالاتفاق وسائر ان نذر ذبح الولد وجهان احدهما ان اللطمة الصادر منه مثله
على اضافة النذر الى ذبح الولد وكان ذبح الولد من ذبح الوالد واثان الاضافه ان قوله لله تعالى على ان ذبح الشاه
وقوله على ان قتل الولد اضافة النذر الى ذبح الشاه وقل الولد واثان الاضافه في الموضوع الصاق النذر
بالمذكور صيغة وصورة وقد وجدنا الصاق النذر ذبح الولد صيغة وصورة وكان نذورا الثاني
ان اللفظ صالح لا يعني به ذبح الولد والكلام ما اذا قصد به نذر ذبح الولد والمعنى نذر ذبح الولد
الذبح مقصود ام نذورا للفظ متشعبه واذا ثبت انه نذر معصيه لزم الاطلاق لقوله لا نذر في معصيه الله
والحدس في النذر في المعصيه والمنع هو الذي يكون مضافا للحديث على الاطلاق في ما لا يخفى وانما
لا يلزم انه نذر معصيه قولكم انه نذر ذبح الولد فلما هو نذر المعصيه مقرر اذ اضافة الى الولد اطلاقا
الاول سلم والثاني ممنوع ولكن نحن لا نقرر اضافة الى الولد وسائر ان الكلام مثله على اضافة
النذر الى الذبح واثان الاضافه الى الولد فاذ الغت الاضافه الماسه صار كالمسكون عنها سفي قوله
لله على ان ذبح ولو قال الله على ان ذبح لم يكن كلامه نذر معصيه فكذلك هاسا اذا صار الاضافه
الماسه ملغاه وخرج على الكلام اذ اقال لله على ان ذبح شاه حيث مكفه ذبح شاه في أي مكان انفق ذبحها
ولا يلزم ذبح شاه بمكة لاننا نلغي الاضافه الماسه حيث انها منشأ المعصيه وهو الزام ذبح الولد
واغنيهاها في محصر ذبح شاه بمكة ونزدينا فقول لو نذر ان يهمل وكان معين وذكره ما مباحا يلغي
محصي المكان وحده فهو معنى الاباحه مني الاطلاق وهو مقتضى على محصيل المكان فاقصر الاطلاق عليه
وكذلك يقول منها معنى المعصيه مني الاطلاق وهو مقتضى على ذبح الولد فاقصر الاطلاق عليه ووجه اخر
يعول العصيان انما يحق اذا كانت الاضافه معصيه الزام ذبح الولد ومحصرها الزام ذبح الشاه
مجازا وسائر ان الامر ذبح الولد امر بذبح الشاه مجازا وحده كذلك نذر ذبح الولد نذر ذبح الشاه مجازا وسائر
نذره في التمسك المستلزم الثاني لما انه نذر معصيه فلم يلزم لا يصح وفي الحديث يقول الله تعالى انما الذبح

والمعصية بمعنى عدم اعتباره في لزوم المعصية ولا يدل على الالزام مطلقا بمعنى اعتبار في حكم ما ونظيره قولنا
لا بد من الحج فانه يدل على الحاجة في لزوم الحج ولا يدل على انه لا يجب الكفاية وعلى هذا الوجه ان يقول
المعصية ملغى مطلقا نذر المعصية وهو معتبر نذرا لذم الشاة طاعة وبجة ان يقول ان الشاة لا يجب
ذمها بوجه النذر بل بوجه الكفاية الحواشي — اما على السؤال الاول فيقول انما يرضى الغا احد الاضافتين واعتبار
الافرى اذا تعدد مقصودا اما اذا تعدد مقصودا لافرى الغا احداهما الغا المجموع مثال التعدد اذا نذر
ان يصلي مكان معين وذكر مكانا مباحا فان مقصودا خصيص المكان فغير مقصود الصلاة ومثال الاطلاق
قوله الله على ان اقتل ولدي وان اذبح كل ما اواذبح فلانا فالمقصود هما مناسخ وهو نذر ذم الولد وصرف
النذر الى ذم الشاة فمن نذر لم نذره فلو لم انه التزم ذم الشاة بحاجز اوليا لا يترس في جهات المجاز والكلام
في المعنى لا يصح من ادعى طريق المجاز فعليه السان على المسلك الذي قيل لافرى من قول القائل لا نذر نذر
المعصية وسر قوله لا نذر المعصية ثم المعلوم الاول الغا النذر مطلقا في سائر الاحكام فكذلك مفهوم
المانى فلو لم يذبح الشاة كان ذلكا خلافا في اعتبار النذر وجوب ذم الشاة على جهة النذر فاذا
سلمت الغا النذر وعدم وجوب الشاة نذرا بعد سلمت المسألة لحجوا بالانزاع والمعنى اما الاثر ما دوى
ان امره سالك عبد الله عن معنى الله عنهما عن المسألة فقال ان الله امرنا بالوفاء بالنذر فالتا في ان ذم
ولدى قال ان الله تعالى عن عبد الله عنهما عن المسألة فقال ان الله امرنا بالوفاء بالنذر فالتا في ان ذم
المسألة وقول الصحابي حجة بما خالف العاصي ونحن نسلم محالعه هذا المذهب للعاصي واما المعنى قالوا
ما مور نذبح الولد فليزبه ذم الشاة فذا استدلالا بقصه الخليل عليه السلام وسائر ما مور نذبح الولد
انه ناذر ذم الولد وكان ما مورابه وسائر انه ناذر ذم الولد وجمان احدهما انه لو اسفى نذرح الولد
لكان العصيل نفع المنذور والعصان نفع المنذور لاسا في وجود النذر بل قوله عليه السلام من نذر ان يطع
الله فليطعه ومن نذر ان يعصيه فلا يعصيه فالحديث اسان النذر في المعصية يدل على ان العصيل نفع
المنذور لاسا في وجود النذر الوجه الثاني ان النذر عيان عن صفة الالتزام مضافه الى الفعل مقدور
عليه للملزم او يقول انه عيان عن صفة الالتزام مضافه الى فعل مقدور عليه للملزم مقصود للقرية
التراما معج على العيان اولى صورة الوفاق على الغا النذر فان القدرة على الفعل غير معلومة في تلك الصورة
ملا في محل النزاع فصاح في الجمع الى ان القدرة على الفعل غير حقيقة النذر والى سائر انهما موجود
مناسا في الاول معنى الالتزام معنى في حقيقة النذر فان الالتزام اما بحقق في فعل مقدور عليه فان
الاسان اذا لم يجرع ولا غير مقدور عليه فلهذا لا ياتي منه التزاما بما هو معنى الالتزام حقيقة وانما يحق

اللفظ بالا لزام وسائر وجود القدرة سائر المسألة مفروضة فما اذا كان المنذور ذم تحت ولاية الناذر
ولاية تامه واذا كان كذلك تحققت القدرة على الفعل وعن هذا فليما في المذهب في الولد الكبير الغا
النذر وفي العبارة الماسة يقول كفي في فعل القرية اضافة الصيغة الى الفعل المقدور عليه مقصود للفعل
اقضا متقضى عنه بذم شاة طاعة ومخرج على الكلام نذر ذم الولد والوالد فان الالتزام عن مقض
اقضا متقضى عنه بذم شاة طاعة وانما فليما اذا كان ناذرا ذم الولد لم يجرع ما مور بالذم لعله تعالى
ولو فوا نذره من فاليه امر بالوفاء بالمنذور ولاعمال ان الله تولى في حق المحتاج فنصرف الى النذر المهور
في الحج كنذر البدن وغرا لا يحب عنه وجه من احدهما ان الله مطلقه يدل على الوفا مطلق البدن وجوب
العمل مطلقا لسانى بالاسم العبد المحصن والانه وما انه ان النذر المهور من البدن المهور فربه
وهذا نذر مقصود فربه فطلب دعوى العبد المحصن وان الله اذا كان فامور بذم الولد لم يجرع ما مور
بذم الشاة فذا استدلال بقصه الخليل عليه السلام فانه امر بذم الولد وجوب عليه ذم الشاة بالامر
بذم الولد فليزبه ذم الشاة فانه فليزبه ذم الشاة فانه امر بذم الولد وجوب عليه ذم الشاة بالامر بذم الولد وانه
لنرعه مثله مناسا في الاول قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود فان الله يحب من اوفى بالعقود
وحى ذلك النص على الامر وكذلك قال تعالى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود فان الله يحب من اوفى بالعقود
فان قوله نذرح مخرج ظاهر في الحان اما نصرف الى الاستئصال بالقرينة والقدر فاعلم ما انت ما مور في
الحال ولاعمال انه كان ما مورابه بمقدمات الذم كالاصل طماع والتل للجنس واما ار السكس يدل على
لقد صدقت الرواية بمعنى استئصالها والامتنان بحقق الانسان بفعل المامور به والماتى به مقدما في الذم فذل
على انه كان ما مورابه بالافعال المصريح في الامر بالذم وقوله صدقت مذكور بحجاز عن العزم على الصدق
بحقق مقدمات الذم ولانه جعل الشاة فذا والفدا اما لعقل اذ لم يجرع المامور به متاديا ولا نقال انه
اننى بالذم الشاة فان هذا لم يجرع نقله وسائر انه وجب ذم الشاة بالامر بذم الولد ان الشاة سميت فذا
والفدا اما بحقق المكره والمتوجه على الاصل بالسبب الذي توجه على الاصل فمن جعل نفسه نرسا لغيره
حتى صار متحلا ما كان يصيبه لولاه نقال فذاه وبحقق اذ كراهه حذرا لامر وقول انه عيان عن صيغة
افعل بحاله الاقضا للفعل المامور به لولا المانع مفسا عرو سدر وجود المانع فانما عرفنا استئصال
قصه الخليل على الامر وبحققنا المانع وبحققنا الغير مفسا عرفنا ان حذرا لامر ما ذكرناه وان الشيخ الهيم يفتى
الصوم مع عجز الصور فذا على ان معنى حذرا لامر ما ذكرناه ولا نقال الصور غير ما مور به في حق الشيخ
الحم وانما انعقد السبب بحققنا لافعال اذا اعتقل انقضاء سبب الصوم مفسا عرفنا ان الامر بالفعل

مضاهيه وقد ظهر ما ذكرناه وجد التقدير المقارن المالك وهو قولنا فله من مثله في محل النزاع فانا اذا اعتق
الامر ببيع الولد وعرفنا خصه لنفسه وعلمنا ان الشاه عمر مقرر والشاه عمده في محله في الجمل
عنده الامر ببيع الولد لم وجوب بيع الشاه مضميا ولا تعال ان هذا ينسلك في بيع مرقيا وشرع مرقيا ليس
محمية شرعا لا ما يجب عدمه ومن احدهما انما يكون متمسكا ببيع مرقيا اذ انقلنا الامر ببيع الولد
قوله تعالى فصد الحليل ابرهم عليه السلام ولفظنا الامر ببيع الشاه من القصد وليس كذلك بل لفظنا
الامر ببيع الولد من قوله تعالى ولو فواندوهم ولفظنا محصرا محض من شرعنا ولفظنا محصرا للمعنى بالراجح
من العقل ولفظنا محض الشاه من قوله الحليل عليه السلام المسمى ان شرع مرقيا اجمالا الميرد ناسخ لقوله
عالي هم اوجينا النكران تبع مله ابرهم حيفا ولا تعال لم فلم اذا كان الامر ببيع الولد امر ببيع الشاه
لكن ببيع الولد نزلنا لبيع الشاه لاننا نقول نحن لا ندعي ان الشاه مندوره بل الامر ببيع الولد
ونوجب بيع الشاه حكما الامر ببيع الولد بالطريق الذي ذكرناه الجواب فلما لانسلم وجود النذر
مننا وما نه ان النذر عيان عصفرا الالتزام بحاله الاشتغال على الالتزام المذكور نفسه وهذه الحاله
مستفيدة هاهنا ساند اننا نفرض الملزم بالنذر وبما المأمور به من الشاه والفرق ان الملزم في
المندور مستند الى الالتزام والامر ببيع في الاستناد بخلاف المأموره ابتدا الوجه الثاني سندا
وجود النذر ونسج الامر وفي الله يقول انما امر مسلم المندور وقد وجد هاهنا العيان بعمل النذر
فيكون مخصصا محل النزاع وهذا حصل الاعتراض على قولكم فصل القرية فرعي فان العيان بعمل النذر
اساقصا القرية وهو موجود هاهنا فكون فصل القرية مسفيا حواس آخر يقول لاننا لم ان الية تدل
على ان هذا الامر ما ذكرناه وسانه اننا لان اعدكم على ان الامر ببيع الشاه كان على الامر ببيع الولد بل هو
انه صادر امر ببيع الشاه بامر مستأنف مستقيم وفي لفظ القدر يقول كني واطلا ولفظ القدر ان يكون
المحذور المختل تحت لولا المحذور المنجبه على الاصل لما توجه وسانه انه بلفظ القدر مع اختلاف
المحذور من سعي في كل حين محبوس قبل في الخطر على فداه نفسه وكذا امر قدي ماله فدفعه حتى
يقول في الدفع على فدى ماله نفسه وان اختلف المحذور قولكم الامر محصرا نفقش راجح والشاه
عرف رجحانها بالقصد فلما لم فلم ان رجحان الشاه مضميه في شرع الحليل يدل على رجحانها في شرعنا
انما قولكم الشاه الم ينفذ الصور مع عجزه عنه فلما لاننا ان الشيخ مأمور بالصوم والاطعام في
استدلالنا وان سمي فدا فهو مجاز وسوز وجد في معنى الامر بالصوم في حقه وسدل افضاوه بافضا
الطعام ليعلم فانه يعقل في المناسبه ان يكون الشاه مضميا لامر ثم سدل افضاوه بافضا عزم عند

تعدره بخلاف صفه الامر وانما مشعره باقتضا الفعل المأموره جز ما لا يفرض فيها التبدل وعلى هذا يتوجه
ان يقال انما التبدل بسبب مقتضى لبيع الولد لشكر او سدل افضاوه لبيع الولد بافضاويه لبيع الشاه ليعلم
ولا تعال النذر مضمي لبيع الولد استنادا بسدل افضاوه ببيع الشاه لاننا نقول لو كان ذلك في شرعنا لم
يصح القياس فاذا اعمدنا ذلك في شرعنا فاولا في لبيع القياس ثم اننا اخذنا الكلام على اجماله ونقول
شرع مرقيا لاننا لا نكسر محضابه لان الله تعالى افضل منا نحن اعلمه السلم على سائر الانبياء واذ ان مقتضى الشرع
عزمه راجح ذلك المبرح منفلا مقدما عليه والله اعلم **باب** المال النذر
تجب فيه الزكوة في احد فرعي الشاه في الله عنه وهو القول المنصور في الخلاف ولا يجب في القول الثاني وهو
مدى ان حقه رحمه الله وكلام المثلث مختلف عموما ووضوحا بحسب اختلاف فرض الصور موضعها
فيما المثلث في فرض صورها ويجعلون محل الخلاف ونقولون ما عداها مضميه عليها ولعلوه كالنزع
مع الاصول والمفصيل مع القواعد الكلية ونحن نفرض صورها ونضع فيها المثلث ومحل ما عداها مأمور
الهارد الفرع الى الاصول والمفصيل الى القواعد الكلية فذكرنا الصور حاشا منها اذا في المال وجعل
عليه علامه بان كان المدفن من ريتين مرتفعتين او منخفضتين ما على طرفي الطارق مينا وشمالا وخلفا
وقداما ثم عازر وجد مثل تلك العلامة كثره ولم مثل الله والوالا انما هو الاشياء نوال امثال تلك
العلامه وانما نعرف نوال امثالها بخسف او زلزله عظمه وذلك لا يوجب علامه ومنها اذا في المال
واراد ان يعلم علامه ثم انزع بحيث اوسع ثم لم يمد اليه ومنها اذا ظهر من النصوص على القافله
فدفع المال واعلم علامه بحسب الاحكام ثم وجد امثال تلك العلامة كثره ومنها ان يبلغ المال
وجه البحر ونوا على هذا وقالوا اذا قال المالك انما ستم على فقد اعداد الجاه فهو مسفه وفي قصده
وانما نعرف من النصوص السابق مستصحا اذا صح قصده مستصحا فاذا صار مسفها في قصده السابق لم يفرض
مستصحا لغيره من عود المال المعروف في الحرمان اعلناه وبه حال المثلث من صار قد لم يهل بحور وب
المثلث الى الاعداد فلا نحل محل هذه الحال صارفه اولى واما الصور حاشا منها المعصوب اذ اجمعه
ولم نكر المدعي منه والديان اجمعه المدعي عنه ولم نكر المدعي منه فيقول في هذه الصور لم يكن ان محل على
الانصاف وفرضها ادنى المالك وجه البحر موضع تحت ان يدل الله القواعد على كلف او في موضع
تحت ان يحسب عهده الما او يحسب نزل الله القواعد على كلف فيقول في هذه الصور لم يكن ان محل النذر
السابق لاعداد مستفيقي جعل الصور الى ذكرها محل الخلاف فاعده على ان يكون ما عداها مأمور وذا اليها
والبقا مان في الفرض والصورة متعان فان مقابلان وطوبى الرجح وحاشا موان الزكوة محتاج بها فجعل في

بما خالف قاعدة على ان يكون ما عداها مردودا اليها راجح وطريق الترخيص حاشيتهم هو ان المصل
فيه فالان بالعكس والتخدير ان يقول سبب وجوب الركوه لانعقدوا قرانه الاسلام والفقر مع الاوصاف
في حق الاوصاف وملك نصاب تمام حول على ان يكون الكل سببا او البعض سببا والبعض نطا
على موجودها من واجب الركوه ونقيض على مسئلتنا احدى اذ ادنى المال في ارض متقا ونسب ونسب عليه
مع العمل الا فامولفه ثم عاد تذكر ولم يستد اليه فان العادة محمله عند الحسار بالاف مولفه لاجل
تقديره فانما لم يحوطا نفسه بحال عاده في هذه المسئلة في الوجوه الذي يفرض لعل التمايز من هاهنا المسئلة
في المشرق اذا دنى المال في المشرق ونسب ونقيض الى المغرب ثم تذكر وان الماهول الركوه ملحوظا
في عاده في هذه الصورة ومع ذلك وجبت الركوه فما هو طريق التمايز في هذا طريق التمايز هاهنا
لحجوا وقالوا هاهنا كد معنى فلا يجب فيه الركوه سانه من الاربع الاسفاح معنى المال وقد عذر الاسفاح
مع التام معنى وجب هاهنا والوا اما غير تمام فلا يجب فيه الركوه سانه ان اسفحا العقد مسفحه
في هذه حال صار فيه كالملبوس بطريق الاولى واستشهدوا بمسئلة نحن بها نجزم الكتاب فان
فيها الركوه فانه محمل ان يحجز نفسه فتنسقط النجوم ورواها العجز في مسئلتنا المهر سقط
في هاهنا فلم يمنع الركوه طريق الاولى المسئلة السانه من ان المكاتب لا يجب عليه الركوه لان
غيره فانه لا يملك التصرف ولا البيع مطلقا وصورة الاسفاح في مسئلتنا ابلغ فلم يمنع الركوه
الاولى ولا عقال المودع اذا نسي المودع يجب عليه الركوه فلهذا كد هاهنا لاننا نقول
انما يجب عليه الركوه اذا كان المودع مع عاده فلهذا كد او بالي المودع بالردعه اليه
وان مسئلتنا اذا ظهرت القطاع على التمايز فندفع المال الى من لا يعرفه ولا هو يعرفه فغاب
منع وجوب الركوه في هذه الصورة والحجاب فلما لانتم انه هاهنا كد معنى وسلم تعذر الاسفاح
ان ساهم القطع ولكن المردم الجنس لا يعترفه المعنى او يكتفى به باحتمال المعنى ومسئلة فرد من
في كمال الاحتمال المعنى فيها كافيا واما نجوم الكتابه فنقول انها ليست دينا مستحقا في ذمته
مكاتب عبد مملوك والسيد لا يملك ما لا يذمه العبد واما الثابت موجبا لنقد الكتابه
فيه ما اكتسب مصنوجا فيه معقه حاملا له على الكسب في ذلك ليس مال حتى يجب فيه الركوه
ان يجب الركوه على المكاتب لانه لا يملك ما لا يذمه عبد مملوك واما الثابت له جواز التصرف
ان التصرف ليس مال حتى يجب فيه الركوه وهذا تمام المسئلة وتام ربع العبادات يتلوه
ابن البيوع ان ساهم الهالك واحمد بن عبد الله بن مولى علي بن ابي طالب رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

مسائل البيع

مسألة بيع الغائب الذي لم يره أحد المتعاقدين أو كلاهما وشراؤه باطل في القول المنصور وفي الخلاف والقول الثاني وهو قول أبي حنيفة رحمه الله أنه صحيح وخيار الروية ثابت وهذه العبارة غير مترجمة عن محل النزاع فإن بيع ما في يده بيع الغائب وهو باطل بالإجماع غير أن الفقهاء اطلقوا هذه العبارة متى جئنا ببيع ما غاب متخص وهو المميز نوعا من المميز على ما انفصله ونشرجه فنقول انهم شرطوا ذكر الجنس والنوع بشرط ما يبيع الا لا يبيح ذكر النوع والذكورة والانوثة وجعلوه نازلا منزلة الجنس والنوع ولم يشترطوا في غير الحيوانات ذكر الذكورة والانوثة واكتفوا بذكر النشأ والعنق ولم يغيروا فيه ان يقولوا ما عن اوصافنا او نجيها وما اشبهها بشرط ما في الثوب ان يذكروا العنق والمشي في الكرازي واشترطوا ذكر الجنس والنوع كان لكن في اختلاف العنق لاختلافها في سائر الاوصاف وهذا تمام المباحته والدليل هو اننا نقول جمالها المبيع لا تنقص الجمال في صور الاضافه ولم يصح البيع بها فلا يصح ها هنا و اردنا بصور الاضافه اذا قال بعث منك هذه السلعة برقمها او بما لا تعرف ان قدر المرقوم ولا تعرف احدكما او قال بعث نونته صبحه كذا ولا تعرف ان قدرها ولا تعرف احد ما قدرها وكذا اذا قال بعث منك هذا ما باع به فلان ونسبه و ابن المنيبل اذا قال بعث منك من هذه الصبرة القدر الذي باعه فلان صبرته ونفروا النساء في الجماله انه اذا لم توجد الروية من احد ما احتل موافقته لغرض احد ما ونحو هذه واذا استفت الروية من كل الجانبين احتل موافقته لغرضها ونحو هذه وكذا في ذلك الصور اذا لم تعرف القدر الطرفين احتل موافقته لغرضها ونحو هذه واذا لم يعرف احد ما احتل موافقته لغرضه ومخالفته لغرضه فان والوا محل النزاع متخص بغير مبيته فلا يصح العباس فلما للفظ مسانطقا ووضعوا واحدا في الصورة من حيث انه بطرق المنة الاجرام الذي ذكرناه والفراس لا تنحصر ولا تضبط ولا يجوز الزام المستدل العرض له لانه لا يمكنه الوقافه بمن ادعى التفاوت في الثمن فله السان من هذه ايضا فنقول في الفرع احتمال ان يكون العبد متعلق غرضه بعموم كونه عبدا واحتمال ان يكون متعلق غرضه بخصوص بعض الاوصاف فكذلك في الاصل احتمال ان يكون متعلق غرضه العترة وعرف ان الرقم لا ينقص عنها وان جملا مقدار ما وراها وادابيت اتخاذ الجماله لزم اسفا الصحة للاجمال والتفصيل اما الاجمال فله عليه الم من اعني متخصا له من غير عليه نصيب شريكه فاما نقول مثله في الامه ونقول يلزم من مخالطها التساوي في سائر العنق والتفصيل انما يتحقق بالجماله فنعارض بمحتمل المصلحة والمفسدة او رجحان المفسدة على المصلحة والمنعني للصحة مفروض باعتبار المصلحة والممانع مفروض باعتبار المفسدة فلم يرد الاتحاد التساوي فيها ولم يرد اسفا الصحة سواء كان اسفا في الاصل لعدم المنع او لوجود الممانع الاعراض من تلك الاوصاف والاشترط صحة العباس لاجل الحكم في الفرع والاصل وهما اسفا اختلف الحكم به لان الحكم في الفرع عندكم الالغاء والاطال والحكم

في الاصل عندنا انعقاده بوصف الفساد او اسفا الصحة على طريق انعقاده بوصف الفساد وان قيل يحققنا في الاصل اسفا الصحة فيقضي الفرع عليه فانه فالحكم الفرع والاصل وما فيه العباس فلما البات متعلق بالشرع اصلي وضمي وانما اختارنا هذه العبارة لانه قيل الصنفي ليس حكم اصلا وهو متعلق بالشرع والضمي هو المنع من وعده تحت لاحسن فرض الخطاب و اردنا فيه منوجها به وسان انه ليس حكم ان الحكم خطاب الشرع و اردنا فيه موجها به بحيث يحققا متغفرا من الفرع متعلق بالشرع لاحسن فرض خطاب و اردنا فيه فهو ضمني وليس بحكم ومثاله لو فرضنا ان الشرع في الاصل و اردنا انعقاد البيع بوصف الفساد لم يحسن معه فرض خطاب اخر و اردنا اسفا الصحة والممانع عندنا و اردنا انعقاد البيع بوصف الفساد فلم يكر اسفا الصحة وحكما وطل العباس لعدم الحكم ولو سلمنا انه حكم ولكنه خلاف حكم الفرع وهو اسفا الصحة اصلا ومقصود الان قولنا العباس بعضي لاجل الحكم لا يعني به الاتحاد في عموم مسمى الحكم بل الاتحاد في الحكم اصلا لان الحكم الضروك مبناه ذلك الغير الذي يقع ضروريه وهو مسقط في الفرع وطل العباس وجه اخر يقولون نعم في الفرع حقيقة الملك فان عدمه لا ينقسم الملك الى حيث وطب فليس ما ادعيتهم في صفه الملك بل نفس الملك ونحن لانها عدم في الاصل على اسفا حقيقة الملك بل اسفا صفه الملك ومضى الطبيب وعلى هذا نقول الملك الطبيب والملك حيث محلات من حيث الذات والحقيقة واما الاختلاف راجع الى اختلاف صفه الخبيث والطيب ونوضح ذلك للمثال فنقول لا فرق بين قول القائل لارجل كراما والداروس قوله لاكرم والرجل الذي هو في الدار كذلك ها هنا لا فرق بين قولنا الملك طبيبا مشفرا وس قولنا طبيب الملك مشفرا وان كل واحد من الطبيب في الصحة فاد اختلف المبنى والفرع والاصل لجهة سوال الاحلال والحكم فان لم يتساعدا على اسفا حقيقة الملك بل العنق وصوره المفسر عليه فنرضي الدليل ها هنا ما قبل العنق ونست اسباع الملك بالعاس على صور الوفاق وامساعه نعله فانه لا قابل بالفرق فيما قبل العنق وبعده وفي محل الخلاف من نفاهاه مطلقا ومن اعنته اثبتة مطلقا فلما عه خوالا ان اسفا الملك قبل العنق ثم وقع ضرورا بالانعقاد بوصف الفساد لان معنى انعقاده بوصف الفساد اعتبارا بسياسيون الملك سبوقا بالعنق ومن ضرورته اسفا الملك قبل العنق ورجح السؤال الضمني الجواب الذي يقول نحن ما نفسا الملك في محل الوفاق مطلقا بل الى وقت العنق وانتم نقسم الملك ها هنا مطلقا ولا يصح سوال الاحلال والحكم مقام اخر يقولون عديا ادا العنق الجماله وفي مجلس العقد في صور الاجماع تبينا ونوعه صحيحا فلا يجوز ان اسفا الصحة في الاصل المستلزم للممانع في الاعراض نقول في الجماله سواء في الصورين فلم يرد اسفا المصلحة ها هنا ان كان عدم الصحة في الاصل لعدم الممانع او لوجود الممانع ان كان اسفا الصحة لوجود الممانع وانه يلزم من اسفا الصحة ها هنا مطلقا ما مشتمل على ما عدا عدمه ها هنا المعنى بل انه مستدل به على الحكم الثاني انه مفيد في الاصل والفرع الثالث انه يلزم منه الحكم

وعن نظامكم باقامة الدليل على الجمع فعول في الاول بيان المعنى غير مستدل به على الحكم ان عندكم الولى اذا
حصل مصالح النكاح نفسه وضبطها سطر وفوض مجرد اللفظ الى المراه وقال لها اعتدى وانطق فانه لا يبيع
النكاح وتعرف ان حظ المعنى هذه الصورة لحظه اذا المفظ نفسه ومع ذلك لا يبيع العقد لاسف الدليل وانما يثبت
وعلى اصلنا العدمه واحده في كثير من صور المنقول والمباح ولم يحد الحكم نظرا الى اسف دليل العدمه وضابطها واما
البيان فيقول بيان ان الجماله في الاصل المفعول واكد الاحمال والفصيل اما الاحمال فهو ان بيع الغائب اجري وان
من البيع في صور المقيس فان بيع الغائب مبرور على الجملة كبيع متزوج التزوي وبيع القرى الغايه واما انما لها
ولكن الباعثات عن مبرور اصله المحذور وهو الجماله فاما كان التزوي والحذر لم يبلغ دل على ان الجماله فيه
اكثر والفصيل لبيان وجهان في الفرع امكن ازاله الجماله وقطع الخصومه بخلاف العاقل وفي
صور الوفاق لا يمكن ازاله الجماله وقطع الخصام بخلاف المحال عليه لانه اجنى عن الواقعه وصارت الجماله في
الاصل متعرضه للدوام بوجه له مزيدا اثر فافترقا الوجه الثاني هو ان على اصلنا اذا استمرت الجماله في ذلك
الصورة بعد الفرق عن مجلس العقد استقل العقد على الفساد فان اكتسفت الجماله في المجلس انقلب العقد صحيحا
على راي ونفسا وقوة صحها على راي وانما حصل مقاصد العقد ومصلحه اذا اكتسفت الجماله واكتشافها
ليس نظامه كل الظهور فان هذا المجلس قليله لاسيما ما رفع الجماله وكشفها وفي الفرع يبيع العقد مطلقا
فكان ظهور مقاصده ومصلحه اكبر والبيع وفي الرقم قدح احتمالات عدة بان يراد به او يحرر وموضع الرقم
او يحرر ولا يفرض هذه الاحتمالات في الفرع واما الثالث فنقول بان ان التزوي غير جائز اجمالا ان يكون
اسف الصحه في الاصل لغوات الشرط واذا سلمتم ذلك بطل دعوى الحر وانما يحرر الى بيان ان الزويه شرط وانما
مقصوده وهو عدول الى طهره اخرى والجواب — اما السلامه في المعامله الاول هو ان يقول بحققنا اسف
الصحه وهو دليل اسف المصح فان رضاه لاسف المصح كان ذلك معنى اسف الصحه الى ما هو في رسم الموضوع
معنى الحكم المتعريف منه فكور اسف الصحه حكما اصلا وان رضاه لوجود مانع فان كان مانع عاملا للفساد
فكور اسف الصحه ضمنيا وان كان المانع نصب لاسف الصحه اصلا ومقصود ايكور اسف الصحه حكما
اصلا وكلا المانع على خلا والادليل دلاله الاسف على الانفا وكلهما مسف حكم الاصل وانما يلزم الى الله
واحد المانع وهو المانع المصوب لفي الصحه اصلا وان رضاه وقوع المخالفه في الاصل ودعوى وجود
مانع نصب لافلا للفساد اصلا ومقصود او طيفه موقوفه على المعترض فيحتاج الى البيان فان قيل
اسف الصحه في الفرع غير كمعبر به عن الانفا والابطال ولا تساعدكم في الاصل على اسف الصحه معبر به عن
الانفا والابطال فاحلف حكم الفرع والاصل فلنا اسف الصحه عباره عن اعتبار الصوره ومطلو الحكم

العاقل

واذا لم لا يبيع البيع لاعتنى اسف الصوره ووجوب الصوره وانما على اسف الحكم الى الحل البيع
وهو الملل الطب وهو مساعد على في الاصل فكتاب الصحه منفيه في الاجل والفرع بمعنى واحد قوله في المقام
البيان المعنى غير مستدل به فلنا الدليل انما صار مستدل به لانه حقق به فايد ضبط الحكم في مجاريه ومواقفه
والمعنى اذا صار حث بمحقق به فايد ضبط وكان ظاهرا اقام مقام الدليل واما فائده فاصح كالدليل ويصح
الاستدلال به على الحكم وصار كالتفسير والودعه لما كان مطلقا فيصير بعموم وصفه مني للضمان وذلك لاختلاف
باعتبار الصور صارا هو مبني الضمان مضبوطا باعتبار نفس المقصود ولم يعتبره الدليل وتشتبهت باجزيه
الصير فانما لا تعتبر المثل والاقترب الى المثل بدليل مفروض فيه بل يقع منه ظن المثل والاقترب الى المثل كذا ما
يبيع ظن المساواه ولما اذا افوض الى المراه مجرد اللفظ فاما لم يبيع لوجود مانع وهو تعرضها لمباشره العقد لانها
بالواقع لا لعدم المصح واما السؤال الثاني فنقول بان التساوي في الجماله ان الجماله تفرض بحسب القرائن من ميمه
وميمه والقرائن من اتفاقات الاحوال ولم يخص الفرع بما يوجب احاله بعضها بل امكان جمعها وجوازها ثابت
عقلا في جنس بيع الغائب وجنس صور المقيس عليه على سوا فاحذرت الجماله ثم اناس من ان الجماله في محل النزاع
ايضا فنقول في الاصل امكن للعاقل الاستدلال بما يبيع على قدر التميز بان يعرف ان القرائن الذي باعه فلا يساوي
عسر وعرفان التميز انما يباع بغيره ولا يفرض مثل هذا الاستدلال والفرع قوله امكن ها هنا قطع الخصومه
بمختلف العاقل ولنا في الاصل امكن قطع الخصومه وازاله الجماله ايضا بخلاف العاقل وذلك في صور الاحاله
على المشتري ما قال يعت منك العوب كاعت به توبك فانه امكن خلفه ها هنا لانه ليس لخصياع الواقعه
ومع ذلك استفت الصحه اجماعا وما فرضتم الاحتمالات في الرقم فليست مبنيه على دليل ومستند بل هي او هام
او مثل او هام فلا يكون فارقه ونوضح ما ذكرناه فنقول ادابع بما يباع به فلا يشانه وانما تعلم الادب الذي
لا يخطئه قدره المشاه عاده والاعلى الذي لان يدعله عاده ونعلم المراتب المتقابله المختلفه بينهما
واذا امكن ذلك فنقول اذا كان الغائب عبدا فالقانون الذي يفرض باعتبار النظر الى الادب والاعلى والفرع اكثر
والمراتب فما اكثر من التفاوت الذي يفرض في المشاه وكانت الجماله اكثرنا على كثرة المراتب وكذا الفرع وتوقع
الفرع البالغ وكذلك اذا كان الجميع الغائب دره كان التفاوت المفروضه نظر الى الادب والاعلى البالغ لان الدرّه
اذا كانت صغيره كدره اللون معوجه تساوي دنانير اذا كانت كبيره صافيه مدونه تساوي اقامه لونه
وتوجهه عليه انما اذا باع ثوب كرايا غابيا وقابلناه بالبيع بما يباع به فلان درته او عبده ينعكس
التفاوت ونكون الجماله في الاصل اكثر وطريق الاتصال عهنا الاشكال ان يقول لم يوجد في الفرع مما يجب تعيين
جنس لم يوجد في الاصل ما يوجب تعيين جنس فحق علينا ان نقطع الطرغ الاجناس ولا يلتفت الى اعيان الاحوال

وطاد السلع في احد الجانبين ونقاب الجنس بالجنس والكل بالكل وعند ذلك فساويان في الجماله واما السوال الاخر
وهو منع المهر بغيره جوابا ان احدهما ما ذكرناه من الزام الاصل في احد الجانبين بغيره في نفي الشرط فانه ايضا على خلاف
دلاله الاسفل على الاسفل الثاني نقول لو فرض هاهنا شرط لكان العقد موقوف الصحة على وجوده ولا يخلو
وجوده عن ثبوت في رعايه مصلحة العقد وهو مندرج في السبب فرجع الى قيم اسفل المصفي وامكن ان نضوع
من هذا الفقه تحريرا فقول الصحة في الفرع دليل الصحة في الاصل ولم يست في الاصل فلا يست في الفرع
ونقر به ما ذكرناه من ان العرف قد عفا له في احوال المصلحة والمصلحة مع فرض اعتبار المصلحة فلو فرض وجود
المصحح في الفرع لمحقق في الاصل ولحققت الصحة فعلم الصحة دليل علم المصحح وعدم المصحح ثم دليل مثله
في الفرع طرقة اخرى بقول بصرف اشتمل على حمل محتجب عنه في مظهر العادة فيسرت ان الله فلا يصح
كالصور المذكورة وسان وجود الجمل وجوه خمسة الاول ان طريق العلم بالاعيان الرويه والاستنباط
وقد اسفنا لان النزاع فيه الثاني انه لا يدرك انه خلق او جرد ساذج ام مخطط والمعنى بالجمل عدم هذه
الدراية الثاني ان الجماله لو قدرت مسفة لكان باعتبار دلاله الاقدام على العقد على العلم والاقدام
موجود في مواقع التوافق المذكورة مع معنى الجماله فيها الرابع ان ما نفرض دليل للوقوف على ما اور الجنس والنوع
بكنز طريقا للوقوف على الجنس والنوع بطريق الاول ثم ذكر الجنس بالنوع معترحي لو فقد ذكرهما ولم يوجه
طريق اخر في الجنس والنوع بمجهولا وكذلك ما وراه اذ لم يوجد ذكره لاطريق اخر لغيره سواء كان مجعولا
وندى الجماله في هذه الصورة فانه انما صور النزاع لان احسنه رجع اليه لا يشترط الوقوف على ما اور الجنس
والنوع بطريق ما كما اشترط الوقوف على الجنس والنوع الخامس ان الناس يتشعرون عرس الغايب
وشراه حتى لو عرضت على البيع العبد الذي في دارك والفرس الذي في اصطبلك لم يغبوا فيه قبل الرويه فدل
امناعهم الرغبه على الجمل وهذا الوجه دل على الوصف الثاني المدرج في التحرير وهو اطراد العادة بالاجتناب
عنه وسان انه يسرت ان الله ان الطريقة مفروضة في الثوب الموضوع في البرم والفرس المجلل والدره في الخقه
واراه الجماله في هذه الصور مبسورة وادانت التحرير باوصافه ناسب ذلك منع الصحة نظر للعاقدة ووجه
له فان اجنباه دليل ان الله على المفسد وقد است اعيناه في الاصول المذكورة والاعتبار في ارض مالك
الاول سवाल احلا والحكم على ما تقدم المسلك الثاني قالوا ان حرهم لتعليل اسفل الصحة باسفل المصحح او
للتدبير اسفل المصحح ووجود المانع رجع الكلام الى الطريقة الاولى وان جعل علم الجمل مانعا محروما به فهو تعليل
الحكم بالمانع فانما يصح بعد وجود المصفي ولان اعدكم على وجود المصفي في الاصل ونقر هذا الكلام وقول
نحن لا ندعي ان المفسد منسبه اليه مطلقا على ان يحمل وجودها بالاسباب القدر بل نقول منسبه اليه

واقعه في ضمن الصحة بمعنى انه لا يجعل الصحة من طريق حصول المفسد واما تعقل مناسبتها للفق واقعه في ضمن الصحة
اذا كان المصحح من وجود او الصحة متعرضه للجهول فبب ان حجه المانع فيه مستفاه عند عدمه وماله اذا
با حظه غير مخطئه مفاضلا لانقال لا يصح لوجود الفضل بل يذنب اسفل الصحة على اسفل المصحح حيث
صار الملك قد اتي المصحح المسلك الثاني قالوا ان اغنيرم الحمل بغيره وذاته اسفقت العله ما اذا باع
الشي بدراهم جزا فاقاته يصح مع اطراد العله المذكوره فيه وان اردتم باجمدا اسفل دليل العلم اجمعه الى بان ان
الرويه طريق العلم لا غير فانا لو فرضنا دليل اخر لم يلزم من عدم الرويه عدم الدليل وان يستم ان الرويه هي الدليل
صار الرويه شرطاً مع رجوع الكلام الى طريق اشترط الرويه وسوجه علمنا على ان من هو الملم اذ اقرم
اسفل الشرط كان عدم الشرط معنى عدم الصحة وفي هذا التحرير نبيتم ذلك على وجه المانع فتاقت الكلام
وساقط طريق المسلك الرابع سवाल الفرق في الجماله على ما فترناه في الطريقة الاولى طرقة اخرى نقول
لا يصح مع اللبس والضرع فلا يصح مع اللبس والظرف ولا سوجه مناسبه الاحلا والحكم لا هم لموا في هذا
الاصل الالغا والابطال ونقر به ان كل واحد منهما غائب محجوب واما الاخلاف راجع الى احلاف الحجاب
وذلك لانزله ودلاله الاخبار على وجود اللبس في الظرف معارضه بدلاله المقاطر من هذا الضرع فان استمر
العادة في السهه اللبس بالحب دليل وجود اللبس في الحب بل دلاله المقاطر والعادة راجحه على دلالة
الخبر فان خلف العادة ابعد من خلف الخبر واذا ظهر اسفل الفارق لزم اسفل الصحة هاهنا ولا صاحبنا
في الغايب اذ اعرض الامور ووجهان ونقاط اللبس كعرض الامور ووجهان فان استدل لنا بالمقاطر بها الحكم
على المصع وان سلمنا الحكم الكفينا بدلاله العادة وسوجه علمه اعراضا واحدا ان المانع في الاصل
احلاط المصع بغير المصع فان اللبس والضرع محجب وسرايد ساعه فباعه محلاط بالمصع ما للفسح بمصع
وهو الانعراض في اللبس في الظرف ولا يقال هذا باطل ما اذا باع الكرات ونشرط قطعه في الحال فانه يصح مع
انه يفرض التزاييد والتولود جسم احلا لا سلم ان الكرات محلاط بالمصع غير المصع الثاني سلم ذلك ولكن الاخلاط
في اللبس المحش والبلغ لاني للجب موثر في انصباب اللبس من اعلى الضرع الى المجره فتحلاط المصع بغير المصع ولا يقال
نقض الكلام وما اذا شد على الضرع فانه لا يتخذ اللبس في هذه الصورة فلا يلزم ذلك لو جهل احدهما ان الشد قد يكون
متوسطا موثرا في الاثارة كشد العضد في العضد وقد يكون بالغاموثر في الجسم واما فصل المانع عن المتوسط
بالجربة ولا جربه هاهنا الثاني ان اطراد الضرع محله في الحلقة متفاوتة في التركيب فلا تقع الشد منها
على شرط واحد فاما تقع الشد في جوابها موثر بالاثارة وفي بعضها باخس والاعراض الثاني وهو ان
انهم مسعون وجود اللبس في الضرع سوى ما ظهر على من هذا الضرع وبيانه ان الضرع ليس بمنزله انما يجمع فيه اللبس بل هو

مجمع عروق شملت على مواد جيلها الله تعالى لبنا عند الحلب وما يرى مراعاة الفزع واسفاهه فليس لكثرة
النسب واجتماعه في خوف الفزع بل هو اثر حاصل المواد على العروق وبظرو الدمع فانه على ما هو عليه ليس خاملا
في الجبس يفتح من ظاهر العروق سبيل بل هو مادة جيلها الله تعالى معا عند الاستكباب وكذلك المني ليس على ما
هو عليه مستقرا في الحلب بل جيله الله تعالى منيا عند الانفصال وكذلك العروق مادة متخلل وتنصب به
المسام ويدل عليه اننا حسمنا نطلار السع والغايه ولو كان لاجل الجماله لا نعقد بوصف الفساد كما في
سائر صور الجماله ولا نكلم فلم ماله مفر سجيل فيه فهو بحس كالبول والعذره وما ليس له مفر سجيل فيه فهو
طام كالدمع واللعب والعرق والنسب عندكم طامه قد علم على انه ليس له مفر سجيل فيه طامه اخرى
نقول تفرد مني عنه فوجب ان لا يصح ما ان الوصف انه مع عز لان العز عباره عن الجمل بعافه امر متوقع فيه
ضر لا يتحمل صله عاده وهو موجود في محل النزاع فانه محتمل ان يكون خاسرافه بحيث يلحقه ضر لا يتحمل واذا
ظهر انه بيع عز كان منه باعنه طامه وى انه عليه المني عبيع العز والتمسح ليل الفساد اعترضوا
لمساك احد ما منع العز وغرضوا احد العز محذرا من الجمل بعافه امر محتمل فيه ضر لا يتحمل صله عاده
وحسنه الضر مسفته هاهنا لانه منع جازا فان وجد موافقا لعهده امسكه وان وجد مخالفا لعهده
رده فلا تخشى الضر بل رده وكفت المعارضة اعتراضا على الخبر غير اننا ندل على ان العز ما ذكرناه لو جهن
احدها ان صاحب الجمل قال في باب الغبن العز هو الخطر يستعمل معه لفظ الخطر فقال هو على عز وروى
خطر وان كان الاستعمال العز حيث يستعمل الخطر فقال المريض على خط الموت ولا يقال على عز الموت
فظهر ان العز فيه معنى الخطر من خشية الضر مرعيه في معنى الخطر فكون مرعيه في مدلول العز المستك
المانى سلمنا انه مع عز فلم يلم بكونه مباعه واما الحديث فالاعراض على التمسك به من وجوه احدها لان لم
انه ثبت به المني فانه لفظ الراوى محتمل انه اعقد ما ليس بهى من باعته نبيبا على ظنه واعتقاده فليكن
التعويل على صفه المني مقوله من السع عليه المني السمانى سلمنا المني وتكرار المني عموم لفظ البيع فان ادوات
العموم هو عمومه ومع معده ومع فكونه مباعا مع واحد مع عز فلم يلم ذلك البيع بوسع الغائب الثالث
سلمنا انه مع عز كل مع عز ولو لم يقول انه مع عز كل مع عز لان الالف واللام للعموم والاستغراق
فمنه عند ذلك على ما حمله ابن عباس عليه وهو مع الطير في الهواء والسماك في الماء المسك لك المالك سلمنا انه
مع عز فلم يلم انه لا يصح فان المني قسما منى حرمة ونهى ارشاد والدال على الفساد منى الحرمة لا منى التنزيه ولا ارشاد
وهذا منى ارشاد فان بايع الغائب لا يؤتم اجماعا الجواب فلناخذ العز ما ذكرناه دليل ان مع الطير
واللوازم صور مع الغائب على ما ذكر ابن عباس وكذلك مع المشاهد والقطيع وعلى تقدير اعتقاده جازا

من حيث ما نظر مسفته كما ذكرتموها هاهنا ومع ذلك ما انعقد جازا قبل على ان هذا عز ما ذكرناه الوجه
المانى يلزم ما ذكرتموه في هذا العز ونسب وجود هاهنا وبينا انه لا يعتبر في معنى الخطر ظهور الضر فان المالك اذا
امر بقتل انسان جزما فان احتمال العفو منه قائم ولا يصح ان يقال هو على خطر القتل بل يقال هو مقتول وهالك
بل الاعتبار احتمال الضر بصفه القرب وهو موجود هاهنا فانه محتمل ان يتعوق المشتري عن الفسخ عند الرويه بما يق
فمشتى الضر بواسطه خوفه من تعوق الفسخ واما منع المني فلا يصح فان الراوى يقتل المني جزما والظاهر ان الراوى
لا يجوز بقتل المني ما لم يحقق المني ولم يعرفه بنفسه بطريقه وهذا هو الراجح في بيع رسول الله صلواته فانه يقبل التسليم
من غير نقل ما هو الناسخ ولو كان الاحتمال الذي فرضتموه معتبرا لما قبل بقتل التسليم بهذا الطريق والظاهر ان السى
عنه انه لا يقول بحت كذا بل يامر بعد المني ونهى بعد المني بقتل التسليم واما منع العموم في البيع فلا يصح فان الحديث على
وزان قول القائل يبتك عن عمل الشراء فانه يفهم منه المني عن كل عمل فنه يترك ذلك هاهنا يفهم منه المني عن كل مع
فه عز وكونه سناول سجا واحدا في كل عز قلنا البيع الواحد لا تصور ان يشمل على جميع انواع العز وما استحال
وجوده لا يجعل مرادا المني عنه واما السؤال الاخير فيقول الفساد في المني المحرم ما لم يقناه من التاثير لم يحققه
المني ومي اقضا الركز ما فانه هو المناسب وقد وجدت حقه المني هاهنا دليل وجوده فنه يستدل لفظ
المني على حقه ونزله تقريرنا فيقول الحرمة لا تعرف بالعتاب فانه مشكوك فيه بل يعرف من اللوم وهو ارجح بمحقق
واللوم تابع لحقه المني احسبوا انا لانه والخبر والمعنى لا يه قوله تعالى واحل الله البيع دل السع على صحة كل
مع سندرج فيه محل النزاع واما الخبر ما روى عن النبي عليه السلام انه قال من باع غنله موبه فبقرها للبايع فاحدثتنا
مع كل غنله على اطلاقها مره كانت او غير مره وكذا قال لاجل ما لا امره لم الاطيب نفسه والمراد به
الرضا عنها سنا وجد الرضا فاحل المال ولذلك قال عليه السلام من اشترى شيئا لم يره فهو باختيار اذا اراد وانما كانت
الخيار عند الرويه حكم بصفه البيع وهو صريح في محل النزاع ونسجه عن المذهب الجواب اما الاله فيقول
انها محله لاننا خصصنا منها صورا غير محصوره فلم يرم الاحمال لانه اذا اكثر التخصيص بحت تعذر المحصر والضبط علب
على الظن ان مدلولها غير مراد الثاني اما سناول البيع ما هو مساه شرعا فينبوا وجود البيع ما هو مساه شرعا وعله
عله اولى حتى لا يلزم التخصيص الثالث اننا خصصنا منها صورا الاضافه فنفيس عليها محل النزاع وبالجوه من الاخرين
محب عن الاستدلال بالخبر الاول واما الخبر الثاني فيقول الرضا معتبر بدله وليس كل مع دلا فانه فلم يلم ما هو
دليل الرضا موجود هاهنا واما الخبر الثالث فقد قال الدارقطني راويه عمر ابن عبد الكريم وذكر انه وضاع
للحادث السمانى ارعناه موعا حيزه التي كان عليه قبل البيع تعرضا بالغايه والتفصيل بان الرويه اشارة
الى الزمان الذي سفي على خبرته بعد العقد فيه والمعنى في الواوابع عينا بلوكة مفدور على تسليمها فوجب

ان يصح قياس على المرء ولا يقال ان الروية مؤثرة في حصول مصلحة العقد فكانت متخصصة بمنزلة مناسبة فلا يصح
القياس وسائر الاعيان تترادف لمنافعها ومقاصدها ومنافعها مختلف باختلاف اوصافها والروية مطلعة على الاماكن
فلكون معرفة حصول مصلحة العقد فلما الجواب عنه من وجهين احدهما ان قول القائل العزم مقصود لمنافعها
شتمل على تعيين ان الاعيان مقصود وان المنافع علمه صيرورتها مقصود على مثال قول القائل المنافع مقصود
وان المنافع علمه صيرورتها مقصود على مثال قول القائل المنافع مقصود لحاجات العباد وشتمل على انها
مقصود وان الحاجات علمه صيرورتها مقصود واد انقرد ذلك نقول علم المنافع مقصود من غير نظر الى
الحاجات التي خامتها صيرورتها مقصود فحين ندعي في محل النزاع على هذا الوزن ونقول المقصود بالبيع
الاعيان من غير نظر الى المنافع التي خامتها صيرورتها مقصود والعقود انما لو خا ولنا التفصيل اضي الى التسلسل
فليقتصر على اول مقام ينقطع فيه التسلسل وهو ما ذكرناه واذ اظهر ان المقصود بالبيع هو الحصول على الاعيان
بدليل كونها مقصود الاقدام على العقد ولا اثر للروية فيه فان اثرها في عدم الاطلاع على الصفات وعند ذلك
ظهر اثرها في نفي الضرر فانه يعرف بها انه لا ضرر عليهم في بذل الثمن ومقابلته وما كان اثره في نفي الضرر فانه
مناسبة الاشتراط فلا بد من بيان ان اعتبار بيان اسما الصحة في صورة لاجل اسما الروية ولا نساغركم عليه
فالخاصل ان الافتراق القاطع للقياس وهو الافتراق في المصحح والسبب وكفي المستدل للتساوي في السبب
وظيفة للقياس الوجه الثاني سلمنا ان الروية في محل الوفاق مؤثرة في حصول المقصود ولكن لم قلتم انه متع
القياس وسائر الاعيان انما تمنع القياس ان لو كان المقصود يتحقق في الصور من مقصد البيع هاهنا لما قصد له البيع
هم وهذا ممنوع وسائر ان نرى المرء في الغالب انما يكون مخصوص صفاته وشئ الغالب قد يكون لنفس العزم
فلمكن العلم به فقه حصول المقصود كالمواشئ عبد السفة لتخله قسم كافر ربه وقد قصد لتمامه على اليد
لاخلوا المحل عنها كالمواشئ ثوبا لفصله لنفسه ان كان ناعما ويحده بطانه او يفصله لعلامه ان كان
خشنا والموب لاخلوا عن النعومة والحشونة واذ انقرد ذلك فعول الروية في الاصل ما اعتبرت لكونها مسماه
باسم الروية بل لا يها طريق في النفع حصول المقصود والعقد لا يبقا به والخبرها ما في حصول النفع به كالروية
فظهر الاشتراك في الاصل والفرع فاما مومني الصحة الوجه الثالث انما تقيس على النكاح فاناما اعتبار ربه
الروية واكتفينا بدلالة الاقدام على حصول المقصود متفرقا من القرائن فوجب ان يكفي هاهنا ايضا فان اقامه
على شئ الضيعة دليل حصول المقصود متفرقا من القرائن متقدا على العقد وتزيد نفي القول النكاح
مخصوص بزيادة اسقما وطلب وثوقه كاعتبار الشهود فيه دون اعتبار في السعدا اكتفينا بدلالة الاقدام
فيه فلان يكفي بدلالة الاقدام في البيع اولى ثم فصل القول في القرائن فنقول انه قد شئ الثياب من انسان يبيع

لاعتبار

نفسه على متوال واحد فيحقق العلم بهذه القرائن فان مستقصى القياس ان يستعمل لادما غير انما ابتداء خيار الروية
بعد الخبر وتارة تقيسه على مية الغائب فاهما تصح وبالنظر الذي يفرض اشتماها على مقصود البه بعرض
اشتمال البيع هاهنا على المقصود من غير فرق ولا يقال الرضا بالبيع شرط وهو مقصود فانه تابع العلم وهو غير عالم
بالبيع فلا يلزم ذلك لاننا نقول لمنع ان الرضا شرط صحة البيع بل هو شرط لزومه فان البيع بشرط الخيار صحيح وهو غير
راض بالبيع فان شرطه للخيار دليل عدم الرضا به اذ لو كان راضيا بالبيع لما شرط الخيار الثاني هو ان لا يلزم عدم
الرضا فان اقامه دليل العلم مستغادا من القرائن كافر ربه فيحقق الرضا به الثالث ان الرضا يكفي فيه احتمال
حصول المقصود من غير نظر الى الاعيان برضى كلوه في المناظره والدرس لاحتمال الغايبه من غير ضرورة وقد وجد
احتمال حصول مقصود من غير ضرورة فان الخيار ثابت له طرعه اخرى فالروية لا تنفع علمها اركان العقد
ولا المصلحة المطلوبة من العقد فلا تنفع علمها الصحة وسائر ان الركن هو الاحتجاب والقبول وهو غير موقوف
على الروية والمصلحة هي المكم من الانساع وهي ايضا لا يوقف على الروية فان البائع قادر على التسليم واذ اسلمه الى
المشتري مكم من الانساع به مطلقا ونفزه ان المصلحة مطلوبة مطلقا ووقف الصحة على الروية منع حصولها عند
عدم الروية وهي مطلوبة ولا يجوز المنع منها الجواب عن الطريقة الاولى موجه اخرها انه فاسد الوضع قائم
اعتقد والصحة متقدمة بذكر الجنس والنوع وما ذكره لا تستعمل الصحة متقدمة بالجنس والنوع فلا يلزم التحرر
المذهب الثاني ان العبارة مقبوضة بما اذا قال بعت ما في كمي فانه باطل وقد اوردت فيه هذه العبارة
الثالث ان الروية لها من غير مناسبة لانه لا يحصل ما وثوق حصول المقصود منه والوثوق هاهنا مشتق
لان البيع عندكم سعة جارية ولا وثوق في العقود الجارية بحصول المقصود وحسب ذلك الاقدام على البيع لا يدل
على وثوق حصول المقصود ولانه لا يطل بالعرف الجارية واما الطريقة الثانية فالحجج فيها موجه
اخرها ان المفهوم من قولكم ركن البيع كل الركن لان الاضافة معممة فانه لو قال انا ابيع ما في كمي فانه باطل ولا
نلم ان الاحتجاب والقول كل الركن بل ارتباط احد الشقين بالآخر الركن ولا يلزم انه لا تنفع على الروية المقام
الثاني في الجواب نقول المصلحة معتبرة بدليلها لا بد انما فاهم قلتم ان دليل المصلحة لا تنفع على الروية فالحجج اياه في
نفس المصلحة لا سوجه وموجه اخر نقول قولكم لا تنفع على الروية لا تستعمل المصلحة عند عدم الروية بل
تستعملها في وجودها مع عدم الروية وامكان حصول المصلحة غير كاف في الصحة بل لا بد من ظهورها المقام
الثالث منع ان المصلحة المطلوبة لا تنفع على الروية فقولكم المصلحة المكم من الانساع فلما المصلحة المكم من
مطلوب الانساع ام انساع خاص في الاول الاسلام لكون المصلحة المطلوبة من البيع والثاني سلمه ومنع انما تنفع
على الروية وسائر ان مصلحة البيع الانساع بالمحل مخصوص اوصافه فالوصاف محموله عند عدم الروية

المقام الرابع القول المحب فان عدنا بيع السبع عند استقصاء الاوصاف وان اسعت الروبه
مسألة خيار المجلس باب في البيع عدنا وكذا ما في معناه من المعاوضات خلافا لم والمعنى
تخار المجلس خلو منقذ الى وقت التعرف ليس لنا في المسألة الجبر والمعنى ما ذكره ما روى عن النبي عليه السلام انه
قال المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يفرقا الا بيع الخيار والمراد به خيار المجلس فانه هو
الذي منقذ الى وقت التعرف والاستثناء له فانه قيل معناه الاستعانة عنه الخيار فلا يثبت فيه الخيار
وبعد معناه الاستعانة بغيره الخيار فيقضي فيه ان الخيار بعد التعرف وبالا اعتبار من تاكدت به دلالة الحديث
على بقاء خيار المجلس والاعتراض من ذلك الاول قالوا الحديث غير صحيح ولا معنى لعدم الصحة انه ظهر خلاف
الراوي وكذبه وانما معنى انه لم يحقق عليه الظن هو ما هو صوابها شرعا كما نقول المرسل للشيخ عيسى
انه لم يوجب فيه الظن المحذور لاطلاق القول فيه بالصحة واما ما سألنا عنه غير صحيح وجهان احدهما ان رايه مالك
هو فخره من غير تاويل فدل على انه غير معمول به عمدة لانه يمنع حل مخالفته على عدم وصوله اليه لانه هو
الراوي وقد عرف انه نظن به مخالفته للحديث المعمول به وظن مخالفته للحديث المعمول به ظن مجرور وقيتواه
المسلم الورع فلما ذكرنا التاويل دل على ان الحديث غير معمول به عمدة وعدد ذلك لا يكون صحيحا لان العمل بخبر
الواحد يفتناه والاجماع والاجماع اعتمد على خبر لم يخالفه الراوي وموافقا وافق سندنا مخالفته
الراوي ولا يكون محل الاجماع ولا في معناه فسقط الاستدلال به الى حد الثاني انه خبر واحد وما يعم به
البطلان فلا يصح التمسك به لان ما عمو وقوعه عم السؤال عنه وعم الجواب فيه فانفراد الواحد بالنقل
دليل عدم صحته ومكره في غير مسائل واسطه عموم السؤال والجواب بان يقال ما عمو به البلوك
فالظاهر ان السبع لم يلقه الى جمع كثر يستغنى به الحاجة العامة فاذا اتفق موكل الى الاحاد ذلك
على عدم الصحة المسلك الثاني قالوا لا سلم ان الحديث سأل محل المراء وبانه من وجوه احدها ان اسم
المتبايعين يطلق على شخص حال العقد وانما يطلق عليه ما هذا الاسم بعد الفراغ فجاز اذا المتضاربين
والمتشاكسين والمتقاتلين اما يطلق عليه ما هذا الاسم حصة حال المتضارب والمتشاكسين والمتقاتلين
خيار المصول وخيار الرجوع ولا تعال ان خيار الرجوع ينتمي بالفراغ من الصفقة والخيار المذكور في الحديث
هو الذي في وقت التعرف عن المجلس وكان المراد به خيار المجلس فابا محب عنه من وجهين احدهما ان رايه
مالك لم ينفذ فيه قوله عن مكانها الذي سألنا فيه بل المنقول الى قوله ما لم يفرقا والمراد بفرقهما في القول
معنى تمام الصفقة بينهما الساعي لما صححه الراية فعول التعرف عن المجلس العقد لانه امام الصفقة
وقد يعبر عن احد المتضاربين بالباي وسأله ان الظاهر للمتبايعين تنفقا ان بعد تمام الصفقة فليكن بالتعرف

بمضمون
بمضمون عقد عن تمام الصفقة الثاني ان المتبايعين اسم شخصي وخذ من كل واحد منهما فاعل البيع كما مضى من
اسم شخصي وخذ من كل واحد منهما فاعل البيع فانه لو وجد من احدهما فاعل البيع والآخر فاعل الشتم
لا يطلق عليه اسم المتضاربين ولا اسم المتشاكسين ومضمون المتناول بالحديث اذا قال المتشاكسين مع من يقال
البايع ثقت منك وليس لك محل الخلاف فان محل الخلاف عقد منفق على صحته والعقد هذه الصفقة بخلاف
في صحته ولا يكون محل الخلاف الوجه الثالث ان الحديث دل على انه يثبت لكل واحد منهما خيار واقع على
صاحبه خيارا مطلقا والمثل بعد العقد خيار الفسخ وخيار الالزام وخيار الالزام عن يات لكل واحد منهما
ويلزم من حديثه عليه مخالفة خلاف خيار الرجوع فان خيار الالزام غير مكروه لان الالزام به من شيء
عامل واحد يشق غير عامل وانما المراد فيه خيار الرجوع وهو ثابت لكل واحد منهما فلا يلزم منه مخالفة
الحديث فلا يلزم حمله على خيار الرجوع المسلك الثالث سلمنا ان الحديث متناول لمحل النزاع ولا يحسمه
على المتساويين فان البيع مطابق معنى البيع واما حملناه عليه فخرنا مخالفته قياس الاصول والمعنى بقياس
الاصول قياس واضح جلي يثبت له اصول خمسة بالاعتبار بحث ائت عليه الظن المستفاد منها راجح
على علمه نظر المستفاد من خبر واحد وكان قياس الاصول في الاقيسه كالجبر المتواتر والمستفيض وقسم
الاحاديث في كثير من الروايات تؤكد عليه الظن بصدق الحديث كذلك جلاء المعنى ووضوحه مع نظائر الاصول
وتدرا في حاله يؤكد ظن اصابه القياس وسوء عهده لاحتمال الخطا ووجه لزوم مخالفته القياس ان عهده
المالك لوح حفظ المال ومنع البعير التملك استقلا لا وقد ثبت اعتباره في مواقع جمعه ويلزم من احكامه
السبع حتى يحققه مناقضه هذا الاصل ومخالفة المسلك الرابع المعارضة بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا
ادفوا ما تعقدوا من الوفاء بالعقد والفسخ خلاف الوفاء فانه لا يقال للفايع وفي العقد مذكور انما هو
مخالفا لاديه الجواب اما السؤال الاول فوجه جوا ان احدهما ان الحديث مثبت في الصحيحين فليكن لصحة
الحديث السابق في قوله "وحيث" "بحقيقة الاشكال" وبني عليه الجواب فعول انهم يملكون
ان يحول مستندا لمخالفة النسخ فانما يختلفان في ورود الشرع لخيار المجلس وذلك اعترافنا بما ساقا النسخ
ومع الاعتراف والاجماع على عدم النسخ لا يفسد محل النسخ ولا يمكن تحويل مستندا لما قبل فان كان
كان يعلم عمل اهل المدينة على خبر الواحد نصا قاطعا في الدلالة فعدوه على ذلك ظاهر امر الوجه الذي
قدمه عليه اذا كان قاطعا في الدلالة ويعلم ان العمل الذي لا يخالف حديثا عن منسوخ ولا ما اول مع
اعتقاد صحة صدق سند خبر ما فحين اعفاد ضعف السند محل المخالفة وضعف السند اما سند
الكذب او الكذب على سبيل السهو والغلط لا مكره في هذا الكذب وحق نافع لانه من اجل الصحابة وكبار الائمة

وانما يرضى ذلك على سبيل السهو والغلط واذا ظهر ان مالكا اعتقد ضعف السند لم يرحمه لان الراوي اذا جزم
بالقول ولم يعتقد اصابه الناقل وصدقه جزم ما فقد وجبت منه الرواية بنور ملامع والرواية بصورها او معانها
تحقق جزم النقل وجزم اعتقاد اصابه في حق الناقل الاول فلا يصح حجه وتام الكلام بان نقول ان مالكا
مخالفة على هذا الوجه لا يكون معضايا للطعن فنافع فان الطعن انما يكون بشك في الكذب او النسخ
والنسخ اهل في مواقع الاحتياط اما الكذب على سبيل الاتفاق مع التوفيق في موافقه لا يكون طعنا وجوبا
هذا توجيه اشكالهم ونمايه نفير وهو الجواب عنه ان مالكا لم يخالف لانه تشكك في
سماعه من نافع لانه جزم النقل عنه ولا لانه تشكك في سماع نافع عن غيره لانه جزم ايضا ولا لانه
تشكك في سماع ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لوجود الجرم بالنقل في حق الكل وعند ذلك نقول لها هنا
وجز الجرم بالنقل واعتقاد اصابه الناقل الاول والمعتبر في حق الرواية وثبوت الحديث محتجابه
بجزم الجرم بالنقل لانه اذا جزم بالنقل عن نافع صرا كانا سمعناه من نافع ولو سمعناه منه في مخالفة مالكا لم يضر
اجماعا واما اصابه الناقل فهي غير متوفرة من الراوي عنه بل من حال نفسه وسيرته في عدله وادبانه
والدليل عليه انه لو نقل وصق شيخة ما لا يوجب الفسق بان نسبة الى كل الاطهر الذين في التوسيع في
نفاذ المباحات المحبوبة طبعافا ناقبل روايته لجرمه بالنقل وان عرفنا انه ما اعتقد اصابه الناقل
بل ما عده عدلا مقبول القول وادانته ذلك نقول اما ان بعض الخطا في روايته نافع او الخطا في
مخالفة مالكا والى الثاني راجح لانه ظهر في حقه مستند المخالفة وهو انه عدل اهل المدينة مقدما
على خبر الواحد وراهم محتشم على نفي خيار المجلس وقد نساعدنا على فساد هذا المأخذ وبطلان
هذا المستند فكان الحديث حجة وهذا المعنى الذي وجهناه متعلق في قول المشافعي رحمه الله كيف
ارد الحديث نقول اقوام لو عاصروهم حاجتهم به وهذا شعار منه بان صدق السند ثبت مجرد الجرم
بالنقل فانه اذا ثبت صدق السند صار الراوي وغيره ملزما به فان لم يلزمك عمل اهل المدينة
فان اجابهم على اسفار خيار المجلس دليل على عدم سداد سند الحديث وبيانه ان خيار المجلس بقدر ثبوته
لكن مشروعا للحاجة المتعاقدين والبيع والشراء يعينهم في البيع والشراء يكون سبب وقوفهم
على الخيار المشروعي لحاجتهم تحت اجمعوا على عدمه دل على ان السند ليس مستندا قلنا ما ذكرتموه
ملزم لو فرض ورود الشرع بالخيار في حق ابتدئ الاسلام واول عهد مقام النبي عليه السلام بالمدينة فقال
بعد كل البعد ان لا تقف واحدا من اهل المدينة في مدة عشر سنين فصاعد على خيار المجلس مع عموم
المعاقلة فيهم اما اذا فرض وروده به في اخر عهد النبي عليه السلام بعد ان لا تقف واحدا من اهل المدينة في مدة

قول

يسير على ورود الشرع من الخيار مع عموم المعاقلة فيهم وخب فنه كذلك صيانه للرواية السهو والغلط
فان نافع وابن عمر كانا من اصحابه وبارا لايته ولما اعظم الانتكاسة على مالكا فقبل به يوما لكانا مالكا
جلس في حجر الله وتروى عن رسول الله ثم تركه فلو لم انه خبر واحد فمما يعين به الباوي فاما الاسلام عموم الملوك فان
فان المجلس خلسه وحده سيرة فقلما سبق فيه الفسخ ولان المختار اذا عرف ثبوت الخيار لصاحبه يادر الى مفارقة
المجلس خوفا من الفسخ فلم يكن من فهم ما يعين به الملوك خرج بهذا الجواب عن قولهم لو صح لا نقاه السماع الى جمع كثير
فانه مبني على عموم الملوك وهو ممنوع وان سلمنا عموم الملوك به فلم قلنا لا يقبل فيه نقل الاجاد قولهم انه سقدر
البون بكونه امر اجبه والسؤال فلما دللنا ان اول عهد الاسلام على طول المدة وقادى العهد
لمر المر اجبه وتكرر المسئلة لا افرض في اخر عهد النبي صلى الله عليه وسلم واما السؤال الثاني فمما هو ان احدهما يقول
المتبايعان اسم المتعاقدين حال تمام الصفقة ومما وجهان احدهما ان اسم المتبايعين سنا ولهما وجه واحد كما مضى من
والمتبايعين سنا ولهما من وجه واحد فانه سنا ولهما من حيث ان كل واحد منهما يرضى صاحبه حال ضرب صاحبه له
فانه لو سبق احدهما بالضرب ثم اعتقه الثاني بالضرب ما نطق عليهما اسم المتعاقدين بل يقال الاول فرغ من الضرب
وانه كان ضارا بقرائه من محل النزاع اذ المفظ كل واحد منهما بالشق المتعلق به حاله تلفظ صاحبه بالشق المتعلق
به وذلك ليس مرادنا ومثالا لفظ المتبايعين اجماعا لان رب القبول على الاجاب جوابا وحظا بمعتبر في
حصة البيع اجماعا فكم مفرقا بوضع مستان جديد مع اتحاد وجه التناول وانما اتخذ وجه التناول فيما اذا
اطلق عليها الاسم حال تمام الصفقة فان سنا ولهما من حيث انهما شققان ثم بينهما شققا الصفقة وفي اسان الصفقة
نقول ان سنا ولهما من حيث انهما شققان ثم بينهما شققا الصفقة وفي اسان الصفقة
التناول الوجه الثاني ان المتبايعين تفاعل من البيع ولو ادر احد ما على احد الشقق لم يتم صاحبه بايعا ولا مشريا
حال لا يستند للشق الاخر بل يطلق عليه حال تمامه فان المشتري لو قال اشترى لاسمي صاحبا بايعا حاله اللفظ
بعد تمام قوله بعت وكذا ان سبق المايع الى الاجاب فذلك المتبايع الذي هو تفاعل من البيع لا سنا ولهما الاحوال
تمام الصفقة ولان الروايات الصحيحة فيهم ما ذكرناه وكان ابن عمر ابايع واشترى فمما يرضى لصاحب البيع
وروى عن ابي الوضيان صاحبه بايع فمما رجع وباتنا معا في مكان واحد فلما اجتمع اقام المايع الى الغير
يسرجه فعلق صاحبه بالحاجة فتحاك الى ان يرد القاضى فعلى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المايع ان كل واحد
مهما على صاحبه بالخيار الحديث وما اراد احكاما قد يفهم ارباب اللسان واللغة ودل على انه موضوع بان
ما ذكرناه والجواب الثاني لما ان اسم المتبايعين سنا ولهما في انا الصفقة وكذا الحديث مثبت للخيار عند
الحق والفرق عن مجلس العقد وهو من قولنا في المأخذ فانا سنبين ان خيار المجلس يعود والخيار الدائم في انا التواجب

منه الى حين المرفق قولك المتبايعان يتناول شخص بلعظ كل واحد منهما باللفظ البعق فلنا هذا باطلا اذا
قال المشتري اشبع مني مالعت منك فانه غير متناول به اجماعا وقد وجد في كل واحد منهما اللفظ مركب من
حروف البعق فعرفنا ان المتناول بالحدث المتعاقب للبعق فقد تنازل لفظ المتبايعين يتناولهما الحال تمام
الصيغة هو لم الخبر دليل بون مطلق الخيار لا سلم ان المراد بالحدث مطلق الخيار فان مطلق الخيار بعد العقد
يدخل فيه الخيار من الاكل والشرب والضرب ويطبق امره وما شابه ذلك من الافعال فعرفنا ان قوله في البيع
ان المراد به هو الخيار المصهور في عقد البيع والمعمود في العقد في الشرح هو خيار الفسخ اما خيار الالزام فهو
غير معمود في الشرح اصلا واما التناول في مطالبكم بدليله قولكم بل لم منه مخالفه فاس الاصول عند جواب ان
احدهما المنع فان مخالفه فاس الاصول فلم يتقدم ثبوت الملك للعاقدة في هذه الخيار ولا تساعدكم على ذلك
فما حوز الى اياته حتى ندرج تحتها في ان لم ذلك ونقول الخبر يقدم على جميع انواع القياس بدليل ان
معاد اقدمه على الاجتهاد مطلقا وصوبه التي عليه المردح للحدث حمد الله وانى عليه واما المعارضة
بالاستعانة فانه معنى الوفاء بالعقد غير موجه به وحكمه ولا سلم ثبوت حكم العقد بها فان تنازل
النظر اليه ان قيل ان المراد بها عقود الضرور والايان في عقود المعاملات فان عارضوا بقوله
عليه السلام كل امرء احق بنفسه وولده ووالده والناس اجمعين فلنا ان لم يثبت الملك لها هذا للعاقدة
حتى يدخل تحت النص وعلى التسليم نقول ما تمسك به خاص وما عارضتم به عام والخاص مقدم على
العام والمعنى في المسئلة نقول ما عقد البيع لا زما فله عقد لازما والمعنى به انما انشاء العمل
العقد وما انشأه بصفه اللزوم واللزم يذكروا ويراد به الثبوت تعالى لزم الحكم الدليل معنى
انه ثبت به ويذكر معنى الوقوف والانتظار يقال فعل لازم وفعل متعد ولا يرتد به جميع ذلك بل يرتد
به بالتنازل وهو الاستحكام يقال بنا لا زما اي استحكام مستقر ولا يصح تفسير الاستحكام بصيرورة العقد
بحاله تعذر الفسخ فان هذه الحالة كفاهما اسباب الفسخ فلا يكون امرا حاصلا لفعل العاقدة وكلاهما
اشتملا على ما هو في العقد متوجعا على اشكال اخر وهو ان المعارضة فانه يعارض ما ذكرناه بان
قال ما انشأه بحاله اما ان النسخ فلا يكون منه كماله وسعد الاتصال عنه فلم يرجع فيما تعنيه اللزوم
الى الاستحكام ولنفرد على وجه صحيح يعلم الاشكال جميعا فنقول اننا لانعني به اصل الثبوت فانه
تعالى معتقد لازم معنيين متعددين وهو لما معتقد من جهة اصل الثبوت فمكرر قولنا لازم من جهة امر
زائد فنقول بعد الانقضاء اذا كانا شيئا بصفه في المحل وحاله فيصير المحل كونه شيئا
منه ما واذا كانا شيئا بصفه الفاعل فلا توصف المحل بالاستحكام والائتلاف فان البناء اذا تعذر

نقضه لما لم يترتب يقول هو مستحكمين واذ اعذر نقضه اضعف الهامر لانه اطلاق هذا الوصف فوزانه
ان يضمن العقد بصفه مؤثره تعذر النقص ويجب وضما حتى لا يدها وطابقها الوصف بالضرورة ونقد هذا
الاشكال الاول الذي لا يلزم من اسباب الفسخ بون بصفه مؤثره تعذر النقص ونقد الاشكال الثاني فان
معارضته بان يقال ما انشأ العقد بحاله امكان النقص والفسخ فلا يكون منه الصفة متمنع ذلك وبما
دفعه فاننا اذا فرضنا ان ما انشأه على بصفه مؤثره تعذر النقص لم يضر وانه امكان النقص فان تعذر النقص
ان الصفة والصفة تتوقف وجودها على الجاه العقد عليها واما ما جعل العقد بحاله بصفه مؤثره
تعذر النقص وهي المسماة باسم اللزوم اي الصادر منها ما قولنا ما لعن واشترى وهو لما لعن واشترى
محمض ومفتقر لاشتمالها على الصفة اللزوم بان لا اشتمالها على محض ان قولنا ما لعن واشترى
حقيقه اللزوم غير محل في حقيقه البيع ولا هو لازم له ولا البيع سبب له بدليل انه سفل اللزوم عن
البيع في الجملة وهو البيع شرط الخيار وسع الغائب على اصلهم وعلى قولنا وجود البيع دون اللزوم دليل
على انه غير محل في حقيقه البيع ولا هو لازم له ولا حكم له لان اصل ان يكون شيئا للحكم لا سببه
وسان انه لا اشتمالها على ما هو لازم لانها لا تفرق فيما عند الافراد الاقسام المذكورة بل الذي على فرضه الاستغناء
اللعن فنفيه ونقول لو قال القائل احصيا عروبا فمما منه امر او لو قال باع والزهر فمما منه من هذا امر
لم نفيه من جهة قوله باع فدل على ان واحد من الشقين لا اشتماله بالضرورة واذا كنت ونقرا انما ما جعل
العقد بصفه مؤثره تعذر النقص وجب ان لا يصف بها الوصف احدهما ان كل صفة سفل الموصوف
عنهما ويوجد الموصوف بالحق العباد توقف وجودها على الجاه علمها من قول العبد سجد الطرد
والعكس اما الطرد فهو ان عقود النذر لما توقف وجوب المنذور على فعل العبد وهو منقطع بصفه المرفق
والمتاع توقف وجود الصفة ايضا على الجاه من قبل العبد علمها الوجه الثاني ان يوافق الاجماع
توقف وجود الصفة على الجاه الموصوف علمها من قبل العبد متعلق بتوقف وجود الموصوف على الاجداد
من قبل العبد لان وقف وجود الموصوف على الجاه كان رعاياه لمقصود في حق العبد فاذا لم ينف وجوده
على الصفة على الاجداد من قبل العبد علمها دار المقصود من ان لا يحصل ومن ان لا يحصل بالنسبة الى حصوله
على الوقف فصار وقف وجود المقصود الموصوف على الجاه سببا لتوقف وجوده على الصفة على الجاه
علمها وهما متناول وجود الوقف في اصل الموصوف على الاجداد فلم يوقف وجود الصفة على الجاه
لحقه برفق بغير اللزوم في حق كل واحد منهما متوقف على رضاهما ولم يتحقق رضاهما بالضرورة فلم يلزم
وبان ان اللزوم امر واقع على كل واحد منهما صاحبه فمعناه ان لو شرط طاعة موصوف فاعليه كمال

الفسخ

الاقتدار وان عدم الرضا ان الصادق بينهما فوله نعم واشرب ولا اشعار لهما بالزوم لغة ووضعها
واما الوفا لنعت جازية صحيحة ولا تعد تناقضا والقرار منتشره لا تضبط من ادعى وجود القرار فعليه
البيان لا عن فرض مالك الاول قالوا لا نسلم ان الزوم صفة مؤثرة سبب التعرض فان الحالة المؤثرة
سبب التعرض مستغنى عنها في التعرض بل كفي لتعريض الفسخ اسباب الفسخ فلو لم يقال بنا لان معنى
انصافه صفة مؤثرة سبب التعرض بل لانسليم للزوم عبارة عن تعذر البعض والاستحسان معنى
التعذر الذي هو معنى الزوم وليس قدرا في نفس معنى الزوم وان سلمنا انه مطلق باز الحالة الموصوفة
ولم نعلم انه لغير اطلاق في العقد باز كمثل تلك الحالة بل يقول اطلاقه في العقد باز كجزء التعرض مجاز ولا
تعترض المجاز الخاد من قول اللطيف المعترض نوع مقاربه ومشاركه وقد وجد الاشتراك في الاثر وهو
تعذر البعض وان لم يوجد الاشتراك في المؤثر في اطلاقه فاربى الاصل والاطلاق في الحقيقة
فلما هذا المصطلح عليه فاصطلاح الحكم لا يلزمنا ونحن نطلبه مجازا الساني كما ان المجاز خلا في الاصل
فلحالة التي فرضناها في العقد مسغية في العقد جمعة وفرضها خلا في الاصل ولا يخفى ان مجاز المجازات من
واظهر المسلك الثاني سلمنا ان الزوم صفة مؤثرة سبب التعرض وكلاهما ثبت باثبات العاقد
بلا معنى مقتضى العصة فاما تعلق مقتضىها بالمسلك الثاني سلمنا انها ثبت باثبات العاقد
فانه قال ملكك وهو سبب الملك فوجب ان يفتي الملك في الحال قياسا له على نافي الحال والملك يبرار
لنفعه ومفادها وانما تنوزر عليه مفادها ومفادها بواسطة الزوم فتكون متشبها الى الزوم ملزمة له
المسلك الرابع البعض بالتكاح فانه ما عقد لازما وسقط لازما وبما بعد الفرق فانه يصير لازما وان
لم يصير لازما المسلك الخامس المعارضة فقول ما عقد جازيا فلا يستدل جازيا وما قد تم في بيان الوصف
نقده علم في بيان المعارضة وهذا ظهر وجه الاعتراض على التحرير الثاني فانه اذا اصاب الزوم مقتضى التعرض
الفسخ مبني على انصافه لم يكره ان يفعله العاقد لصيرورة فاعلى رضاه به وكذلك بوجه الاعتراض
الساني فان الزوم اذا اصاب مقتضى عهده صاحبه لم يتوقف على رضا الشخص وفي الثالث نقول باننا العقد
المطلق ظهر رضاه بالزوم وكذلك يرد النقض والمعارضة كما فرضناه في المسلك الاول الجواب
قد ذكرنا ان الزوم صفة مؤثرة سبب التعرض فتمسكنا به بدلالة اللفظ واشعاره فلو لم كفي لتعريض الفسخ اسبابا
سببه فلما هذا على ان الفسخ سبب خارج نصب له مقصود وهو ممنوع بل الفسخ مستقار من عدم الزوم
وسانه ان مواقع الفسخ صورة الشرط والعيب في صورة الشرط لم يفعله العاقد للزوم وفي صورة العيب انما
لم يفعله على التحقيق لانه فعله مشروطا بالسلمة فاد استت السالمة ظهر اسقاط الزوم من أصله والعفة

وفي ذلك الفسخ صادر من العاقد والمحل المقابل فاقدر وحصل قوله للنقض بانصافه للزوم كالبنا فانه في مجازيته
لسرعة النقض وقبول المدعى بانصافه التراض والاستحسان فاعلى هذا الزوم لا يلزمه في تعذر النقض فكيف يقال انه
مستغنى عنه فلو لم معنى الزوم نفس تعذر الفسخ فلما هذا لا يصح ان البنا اذا تعذر نقضه لضعف الهام له لزمه
بالزوم والاستقرار وهذا خرج الجواب عن قولهم مطلق الزوم في العقد مجازا عن تعذر النقض فان في الصورة التي فرضناها
تعذر البعض ثابت ولا يستعار له صفة البنا بالزوم مقام امر اخر نقول اد است ان مدلول الزوم حقيقة هو الحالة
المؤثرة سبب التعرض فاطلاق الزوم هاهنا قابل فالأصل فيه الحقيقة قولهم هذا امر مطلق عليه ما نحن لا نمسك
باصطلاحنا ولا باصطلاح الحكم بل باصطلاح السلف الاولين فاما مسوق من هذا الاطلاق والاصل في حقيقته قولهم
هذه الحالة مسغية حقيقة لانسليم فان العقد لا يقولون عقد لازم ولا يعنون بقولهم الزم عقد بل امر اذن اذن ان
هذه الحالة محققة معقولة وان كانت متعارفة قولهم الزوم مستقار من العصة فلما اثر العصة في ان السبب
اذا افاد للعصوم امر او حله لم يحفظ عليه ونزاعنا هاهنا في نفس الحصول وعدمه وبطل التعليل بالعصة قولهم
البيع سبب الملك مفيد المصلحة وانما نفد هاهنا بواسطة الزوم فلما لا نسلم ثبوت الملك لزمان المجلس وسائر ذلك
احدهما ان زان المجلس ملحق بحال العقد دليل على التباين في الزمان ونقضا في المجلس صار المجلس في مجلس العقد
كالحصول في حاله العقد فلا يكون بيع الكالي الكالي وحاله العقد ليست زمان ثبوت الملك فذلك زمان المجلس
الساني ان غاية ما يلزم من اشعار العقد بالملك مناسبة لاثبات الملك فلا بد من تنهاه اصل وانما ساعدكم
على ايمان الملك في البيع الا لازم وكونه لازما له من غير مناسبة لانه بلغ عن الدلالة على الرضا باثبات الملك واما
النقض فسد في فان التكاح نقض لازما في العرف لانه عقد العرف كان انشا التكاح انشا وصف الزوم بقرينة العرف
وبعد الفرق نقول كل واحد منهما فارق لصاحبه مفادها على ما بدله فكان الافتراق الزمانا والمعارض غير لازم فان
المجوز ليس اثر وجوده بانفعلة العاقد بل معناه عدم الزوم فان قالوا انقلب عليكم فقول الزوم عبارة عن عدم الجواز
فلما اشعار الزوم بالمعنى الوجودي ابلغ فانه يقال بما لازم وشجرة لازمه اذا ترسخت عروقها واستحكمت اصولها
في الارض طريقه اخرى يقول البيع والشراء كل واحد منهما سبب الخيار لكل واحد منهما فوجب ان يثبت له
وادخلنا الالف واللام تعريفنا وصرنا له الى خيار المجلس وبيان كون كل واحد منهما سببا في البيع كثر اما نفع في
من غير ضرورة ولا تضرر وحال البيع فاقدر ان تعرض للندم من المناسب ايات الخيار لكل واحد منهما الممكنة
من ذلك الندم على تقدير الخوف واصله الخيار في انما التواجب فان الباع قد بدوله وشدع ويرجع في الاحباب
والاعتراض ماضى ماضى الاول والاولا نسلم اشغال الاصل على حكم شرعي وشرط صحة القياس اشغال الاصل
على حكم شرعي وسانه ان اللفظ بالاحباب نازل منزلة اللفظ بغيره في الاحباب ولو لفظ بعضه في الاحباب
النقطة

غير متمم له فلا نقول تحقق حكمه وان يقع بل نقول لا تحققه بل نقول ان سدا
نقض الاجاب ورفعها ولذا اذا اخلل من الاجاب والقبول يكون طويل او طويلا لنقول تحقق حكمه بل نقول
الحكم الذي عرفناه قبل العقد مستمر وهذه الاحوال والفقهاء ان الكلام الطويل والسكون الطويل ارجح الاج
والقبول عكوهما جوا او خطا باو كونه اجاب والقبول خطا باو جوا امر عي والسياسة فيلزم من اسفاها اسفاها
عده الحكم المعلوم قبل العقد كذا ما علمنا بالرجوع عن الاجاب خرج الاجاب عكوهما خطا باو مستند عي الجواب ومبني له
اسفا الحكم المحقق سابقا على العقد وان لمنا التمثال الاصل على حكمه وكما نقول هو مخالف للحكم الذي يبينونه في الفرع ونحو
ادعته في الفرع بعض العقد ففسحه ورفع الاجاب والقبول ودللا لا يرضى في الاصل المسألة الثاني والاعتراض قد
ان البيع والبرر سبب الجوار فلو لم ينعته فلو لم ينعته فلو لم ينعته فلو لم ينعته فلو لم ينعته فلو لم ينعته فلو لم ينعته
وبما في مصلحته فنعته الاول ممنوع والثاني مسلم ولكن لم يعلم انه سبب الذم وسانه ان الناس يتفاوتون في معرفة الاحكام
م يعرفه وان الشياخ الفاضل في المال كما يعرف عن مراتب البقول ونحوها في الاحوال مع وفي المصلحة فيها يدركه
فلا تنع من الذم كما تعرف عن مصلحه الشئ في النقل والتحيز والتمسك من عرائق والخاص الذم فيها اقداره على
لغته لم يدركه على معرفته فنعته اذا السع في احتمال الذم طامرا بطلت مناسبه البيع للمخار انما نقول لما علمنا
به للذم ونقول ممنوع من الحال ام بعد الفرق الاول ممنوع والثاني مسلم ولكن لم يعلم مناسبه الخيار للمجلس وسانه
زمان خيار المجلس طرفه عن خطه فلا يثبت لالسان فيه ما لم يثبت قبل العقد خلاف ما اذا حصل الفرق وظاوت اياه
عدد ذلك فنبه للمجلس ان الثالث سلما ان الاجاب دليل الذم مطلقا ولكن نقول امتناعه بشرط الخيار دليل على عدول
فان شرط الخيار موضوع في الشرع لندرك الذم فانطق به الحديث فانه قال عليه السلام الخائن من فقد من ياعنه وقولا
وفي الخيار بل ايام المسألة الثاني نقول لاننا ان خيار الرجوع معلل بالذم بل هو مانع وجود البيع حقيقة فان
هذه الوجه وسانه ان السع هو المتمم من الاجاب والقبول خطا باو جوا او الرجوع عن الاجاب عكوهما خطا باو
قال نعم ورجعت لم يبق خطا باو ونوضه بالتمثال فنقول اذا نادى رجلا فله المنادى بالقبول ولا يبرأ من ان يبال اجابه
نادى ثم قال الا اكلمك فكذا المنادى ما عدله ابا عند الرجوع والمبادئ ولا نقول اجابه فظهر ان الرجوع مانع
السع واعتباره كان هذا الاعتبار وما الكلام اسما في هذا المقام اشمال الاصل على الحكم فذكر ملامحه هذا
ومطابقته لتسليمنا استعمال الاصل على الحكم فنقول الحكم المفروض انما التواجب عي مراد لعينه وداه بوليه سيله
للاعتقاد والاعتقاد مشروط بسفي الاجاب والقبول خطا باو جوا ابا اذا بطل الرجوع معنى الخطاب والمخار امتنع
البيع بطل الحكم المفروض انما التواجب وكان الرجوع من الباع مورا في ارتفاع الحكم الدائم في انما التواجب من
مانع وجود العقد لان حيث انه دليل الذم او نقول هو غير معلل اصلا بل هو من وري امتناع وجود البيع حقيقة

ادعته في الفرع

يعتقد بعد الفرق فان الندم جائزه والخيار مسف وبالحاج اضافان الندم يحققه وبالحاج المسألة الخامس
وهو داسيب ونعا من نحن صاحبه فان العقد من العاقد من لانه سبب الملل اياه وعصى المسحق معضيه المنع من
الطال والنقض مناسبه نحن صاحبه منع الخيار وقد ثبت اعتباره بعد الفرق وبالحاج احسوا واولا انهم الظلم
اذا قال فسخت وقول البيع سبب الملل مطلقا فموت الملل وفي هذه الحالة تقع معضيه مكره الملل اياها وسانه ان البيع
اجماع سبب الملل على الجملة والظاهر ان سببته تدعي في مناسبه وهو ما سبب مطلقا فموت سبب مطلقا ولا يقال
ان الوفاق موت الملل بعد الاقتراف وله هذا اثر في الدلالة على الرضا والملك لاننا نقول انما نقول لان الفرق من يترقى
سبب اذا كان حال الفرق حال اسد موت الملل فاما لو فرضنا موت الملل قبل الفرق فترقى موت الملل فاما لو فرضنا
اجماعا او فاما كان الفرق في الثاني ترقي اثبت اصدار مسبقا فاما الملل فمحتاج الى ان اسفا الملل قبل الفرق واذا
ثبت اسفا الملل قبل الفرق استغنم عن هذا الاعتراض ولا يقال السع دليل الحاجة الى الخيار حيث انه يقع بغيره بالشرط
وانه انت الخيار لانه دليل الحاجة الى الخيار لانه نقول بوجه عليه هذه الاعتراضات التي ذكرناها وجمناها ونزهاها
يقول لانه الشرط على الخيار مغايره للدلالة حال البيع والعتاس عند اخلاق المظنه فاسر السبب فلا يصح الثاني نقول
خيار السع الطبع والافاض الى مقصود العاقد فان زمانه متسع وتقدره الى العاقد فاذا عرف العاقد ان خياره بشرط
بشرط ما واذا عرف انه سبب بشرط فممن او بطله شرط خلاف خيار المجلس الثالث ان دلاله الشرط على الخيار كذا
مد لانه عقد البيع فان الشرط صريح في الدلالة وحال البيع ليس صريحا فيها التواجب قلنا لا حكم بنا على ان السع هو البيع
وحده وهذا ممنوع بل نقول السع هو السع الا ان كان كونه موصوفا بالزوم له به مناسبه لانه متصفا به السع
المنع في الدلالة على الرضا لم يعلم انه فعل الفرق لادم ويرجع الكلام الى الطريقة التي ذكرناها والله اعلم

مسألة

الملل زمان الخيار للمشتري في القول المنصوص الخلاف وفي القول الثاني المايع وهو مذهب الحنم والوقف قول ثالث
هذا اذا كان الشرط من المايع او منها فان كان من المشتري وحده فقد قال ابو حنيفة رحمه الله نزل عن المايع ولا يثبت للمشتري
فنقول البيع سبب الملل حسب الملل به والالف والام للتعريف معنى البيع الموجودها هنا وسانه سبب الاحمال
والفصيل والاجمال انه مستبعد الشرط وعدم الشرط لا يدخله في السبب وكان البيع نفسه ودانه سببا ودانه
موجود مع الشرط فان مساو التفصيل ان البيع شرعا بالتكليف والتكليف دلالة على الملل فملك ما مبني
سببته فانه مناسب لا شعارة بالحاجة اليه والدلالة مستمرة مع الشرط فاستمرت السببته بربها فاعلمنا
ونقرر ان قول العلماء اختلفوا في الاستثناء فعال وهو من نكلم بالمتعق والمشتري في جمعا وقال قوم من نكلم بالمتعق
خاصه فقل في قوله لعل ان على عشرة الاله انه نكلم بالسبعة وقيل هو نكلم بالسبعة واللمنه ولا نزاع بينهم ان الشرط مخالف
للاستثناء وانما كلام مستأنف مضمون في العقد ولهذا قال نعمت منك الاله اياها فكل السع ولم يذكر ذلك مسألة

الملاك وان قيل ان البيع الموجد سبب وبانه ذو وجه له احدى هاتين السبع المنقذتين الملك فالانقاذ لا بد
منه في السببية ومعنى لا يمتنع وجوده كما ان المردود على عدمه لاسفنا السببية والبيع حال سببه منعده
حقيقه فلا بد من وجوده كما ان البيع في زمان الخيار مستند بوجوده في زمانه فاني انما نبينا وجوده محكما وثبت
الملاك مستندا وان ردنا خلافه الوجه الثاني هو ان لم انه منعقد ولكن نقول السببية متلفه من الاصل وفي الاصل وجد البيع
اللازم والبيع منصف بالزوم والرد والمغ في الدلالة على الرضا فصار كذلك سببا للوجوب فالتسليم في الاصل وجد الامتناع عن
شرط الخيار وهو رده مع القدرة فانه امر وجودي وهو وصف مناسب وساميا سببه ان الشرع وضع شرط الخيار يمكننا للعائد من
تدارك الندم بمقدرة خوفه وامتناعه الشرع دليل على ان نظام وموافقة المبيع فكان البيع يمتنع عاقلة عن شرط الخيار المنع
في الدلالة على الرضا من البيع غير منصف بذلك وعند هذا ظهر الاختلاف على ما ذكره من وجه الاجمال والتفصيل وبما لا يلزم
ان كل الموجود عند الشرط ان البيع فانه وجد وصف الاختيار ووصف الزوم وامتناع العاقلة عن الشرط وفي
امور مناسبة كافتراءه المفاسد المأني لما ان البيع هاسما في معنى البيع في الاصل ولا يقول وجد المانع من السببية
وهو الشرط فانه دليل على حاجته الى تدارك الضرر بقدر الوقوع واستحقاق الملك بطريق دفع الندم وكان مناسبا ولا يقال
الاسترخاء اذا ايضا طريق دفع الندم فكان مناسبا فلما التمهيد والاسترخاء من طريق وطول طريق يستغنى عنه
فكان الاستسقاء راجحا ونؤكد كلامنا على ان الطلاق فانه لما اشترج حاجته الى اخرج حكم الطلاق ان ذلك في تاجر السببية
فذلك هاسما وهذا اصل شرطه مناسبه الشرط لكونه مانعا من اعتبار ما نفعنا هذه المسألة الجواب قلنا لو لم
الانقاذ لاجل منه في السبب فلما هو ثابت هاسما فانه معلل صدور التصرف من الاهل في المحل ووجودها مناسبا
فولم الزوم معضرة في السبب منع فان سمع الغايب عنهم وعلى قول لنا فييد الملك والذوم منصف فيه والبيع في
المعيب فند الملك وهو غير لازم لحاله اطلاقه على العيب والنية تحت جاز الرجوع وبما عطفه الملك ولا لزوم
في لزوم الامتناع عن الشرط فلما ليس الامر بوجوده يابانه ان الامتناع عن الفعل والامتناع عنه اما هو امر وجوديا
اذا كان الفعل مقدر واعلمه والشرط في البيع يكون مقدر واعلمه اذا كان البيع مقدر واعلمه والبيع مقدر واعلمه
مجايا مصالحه والاجابة من صاحبه فتم له وقد علمنا عدمها في الاصل فاستحب عدمها فلا يصير البيع مقدر واعلمه
فكون امنا شرط الخيار عدمها فلا يدخل في السبب ولا يقال البيع المطلق سبب الملك والاطلاق صفة في
والصفات الغريبة جاز ان يكون مبرجه في الامور كالاسباب كالادوات والحقيقة ووجه مناسبه الامتلاق ان
البيع المطلق المطلق ادل على الرضا باسناد الملك لا يفتقر الى مناسبه مفعله ما اذا قال المشتري اشترت ولست
براض فان قوله لست براض يلغوا ويصح البيع مع اسفا صفة الاطلاق على مناسبه التي ذكرتموها ولا يقال جز والسبب
الاطلاق عن شرط الخيار وقد وجد ذلك في صور الالفاظ لاننا نقول الاطلاق عن باع خصوص في الشرط للسبب عرقه لان

اصل البيع لا يمتنع من السبع صفات كونه ولا يمتنع من نفسه الى كونه فكل من اطلق القيد الشرط وقد قوله استبرأ من
وقد ناداه في ورضي عن والي غير ذلك من الاحوال والاقوال التي بعضها اقتراها بالبيع ثم نقول المناسبه التي ذكرتموها
من خصوص الشرط بل الشرط وقوله لست براض في قوله لست براض في قوله لست براض في قوله لست براض في قوله لست براض
الوجه الثاني ذكرتموها اذا تجرد عن الشرط وقوله لست براض في قوله لست براض في قوله لست براض في قوله لست براض
غيره في السبب ولا يقال حكمة البيع سبب الملك بما هو مسماه شرعا لقيام الاستسقاء وهو شرط الملك بما هو مسماه
نعم وبما يختلفان لان الملك في الشرع امر حكلي وقضه شرعيه الملك والذوم مع مجرد النظم فقال هو ملكت اعين بمعنى
القدرة ولا يصح في سببية البيع للملك بما هو مسماه شرعا على امتناع بالملك بما هو مسماه نفعه لا يقول الاصل في الاطلاق
على ادو ضاع اللغو وباقا وهاذا له على مسمياتها فلهي هذه الجملة والزاما من ادعي تخالفه انه منع بطلان السبب وقوله لست
اعين لست كذلك لفظ الدوق في الشرط فانه يقال في مصدره ملكت اعين لكانا هاسما على ملكت المانع لمنا والاحكام
صحيح المصادق دليل على تعدد الالفاظ وتغاير الاسامي نعم لا بد ان الشرع راعى في سبب الملك في دونه وظاما في راعيا
الواضحة ونكر اذا ثبت الملك عند اجتماع الشرط والاقول صا لفظ الملك مطلقا بان اما صا مطلقا بان اياه والذوم مع
مرفق واما قولكم الشرط عام للسببية فلما في اسات حق الفسخ في رعا في دفع الندم واسات حق الفسخ في رعا في دفع الندم
اول من دفع السببية فان اسات حق الفسخ في رعا في دفع الندم واسات حق الفسخ في رعا في دفع الندم
تجزئنا في لفة الدليل وكان ما ذكرناه راجحا والاستدلال بعطف الطلاق على ان العلق مانع وجود الطلاق ولذا لو
علق الطلاق على شرط فاجبر عنه بانه طلق لم يكن الجبر صادقا والشرط لا يمنع وجود البيع والجزء في الخيار في البيع
بقوله باع بكونه صادقا **مسألة** خيار الشرط مودون عند الخطا قائم وهو الحق ثابت للمورث
مات عنه فيورث كالمملك ولقرره ان الملك حق مودون بالاجماع فمدعي الخيار حق شرعي على وان حق الملك وبيان ان
المملك قد انفسا بام مودون ملكه الاسماع والتصرف في المالك حبه وقد نفى سفس مكنه الاسماع والتصرف في المال بحسب
المحل في قابلية ثابت وجهه بطريق الخيار على الملك المعني الثاني ان من له الخيار لست له مكنه الفسخ شرعا وهو مكنه التصرف
في المحل بحسبه لا يقابله فكان حقنا الوجه الذي صار للملك حقا شرعيا واما وجهه منسقة على الملك المعني الاول ان الملك
واسطة من البيع ومقصود فان الاسماع معصود العاقل والبيع سبب فنوسط بينهما امر بصير البيع بواسطته مفضيا
الى مقصود لكن مستفاد به نفع لاسباب الشرع مع مقاصدها واما انفسا من محل الخيار ونودوا الاحكام فيه فقول
قوله في الخيار ان كان معناه في الخيار في المبيع فمحل المبيع وان كان معناه في الخيار في البيع فمحل البيع وعلى هذا الوجه
ضعه شرعه للفسخ مستفاد من الشرط مسماه باسم المحار ووجه مناسبه الحق والمملك الوراثه ان الحق ثابت لنفع
المورث له ومطلوبه واجرا الارث افعال مع الحق والمملك الى المورث بعد الانحياز وانه سفع به الوارث للقبض اده

والطاعات والدعاء الموت بها يحصل له الثواب وتصل الحق مستوفى في غرضه بعد الاطلاق فهذا مناسب وقد رآه
معتبر في الملوك سائر الحقوق السريعة خيرا اخر يقول حق متروك فيورث لقوله عليه السلام من ترك حقا او مالا فلو تته وامن
بغير الحق ترك ما غنى في قولنا الملك حق متروك فان لم يترك الحق في الجوارح وما ذكره من غيره من غير ما غنى على انه ثبت
منه الفسخ وهو ممنوع فان منه الفسخ تستدعي اطلاق الفسخ ولا سلم اطلاق الفسخ لغير الجوارح وما ذكره من غيره من غير ما غنى على انه ثبت
رفع الاعتقاد فتستدعي وجود الاعتقاد ولا سلم ان العقد في زمان الجوارح معتقد بل هو موقوف على ان الفسخ يتراد الملك
من الخاصر ولا ملوك في ترك الخيار على اصلنا الثالث ان محل الفسخ البيع الذي فان البيع غير المذموم مستند رجا افضائه ان
مقصوده وقايله ما راعه اللزوم فاذا افسخ اللزوم تعذر ان القايده فكل امتناع اللزوم محلا وما نعا حصول قايده
السع من فاعا للفقير فلا حاجة معه الى الفسخ فكل عقد هذا قوله فصح مقتضى دفع اللزوم بطريق البداية والاستعانة
المقام الثاني لما انه حق لازم ولا يلزم ان يمانعه وبما ذكره من غير ما غنى على انه ثبت
تعالقات عنه حق الاضطرار والاستيلاء على المباحات ما لم يترك مستفادا سببا افضائه مطلقا لم ينع ان يقال ان
عنه وبيان ان السبب غير مطلق ان الشئ استعمال ومقصوده هو النظر والمصلحة العقد ونظم بمحض كمال
الحياة فكل شرط سببا للحياة غير محذور هذه الحياة الوجه الثاني ان الجوارح على جلال الدليل ولها الاجور شرط
وان ادخل في الجوارح ما لم يمانعه الدليل في سونه غير محذور وطالجه الحياة ولم يمانعه اسفاؤه فماد رآه حكم الدليل وقضيه
الاحتمال المستلزم للاحكامه العقب بالاحكامه فان حق اذ لم يمانعه لغير صاحب الدليل استقلال طانه حق الرجوع اليه ثابت للوامة
وم ذلك الموت المستلزم المطالبه وسلم المتابعة والحق في الجوارح انما هو الموت ولا سلم انه موقوف ولا سلم انه
مستلزم الموت ولا سلم انه موقوف فان لم يمانعه في زمانه بعد موت المشتري بنت للوارث خيار الرزق وليس ذلك
نظري الارث فان بعد موت الجوارح من غير الموت في الطريق الذي يدر هذه الصورة من غير ان كان اذ اثبت
في سائر موافقه وان قسم على الملك فقول فله حصة الوارث الى الملك فان حاصه الا ان الى الما طامره ولم يظهر
بحاصه الوارث الى الجوارح من ذلك الظاهر فان جيارا شرط خيار التمسك ولم يحقق لما انه هل هو على حق الوارث من ذلك
التمسك واما فاعا فقول عليه السلام من ترك حقا او مالا فلو تته وامن بغير الحق ترك ما غنى في قولنا الملك حق متروك فان لم يترك الحق في الجوارح وما ذكره من غيره من غير ما غنى على انه ثبت
محملا الجواب فلما ان سون مكة الفسخ معلومان الاول يقول البيوع في زمان الجوارح معتقد فبعد الملك على ما
قوله في الملك السالفه فكل فاعا لا الفسخ وبذلك الجواب عن الرجوع المذكور فكل على الوجه الثالث الفسخ مستغنى عنه
باغنياء انهم زعموا انه يلزم من امتناع اللزوم بعد قايده فصح البيوع فاذا انبى ان البيع معتقد للملك لم يترك الفسخ مستغنى
عنه بل هو منصرف لرفع العقد للمقام الثاني يقول فله فصح بيع معتبر والاحتمال اعتبار في ماله وماله الفسخ
والفسخ فكان معتبرا فسخا ونقضاء ما ان ان مات عنه انا ان قلنا ان الوارثه خلافة عن الميت في استيفاء الحق ثابت له

مقتضى ان مات عنه ان الحق الذي كان اياه ان مستفاداه سبب افضائه من المقتضى ان كان له اعتبار من الما طامره
سببه وهو شرط الخيار فانه مطلق لا قيد عليه لفظا وكونه مضافا اليه مدله لا عليه بقوله الى الخيار ايضا فانه لا نالو
قلنا الوارثه خلافة في استيفاء الحق والتصرف في الحق ثابت له بعد الموت مضافا اليه وعلى هذا الوجه تفسيره نفس طانه الاستعانة
والتصرف فانها غير باقية بعد موته وان قلنا انه خلافة في تصرف الحق فثبت ثابت له ايضا معنى الرجوع فاقدم اليه وتوفيق مقصوده عليه
فلم يقتضه النظر ممنوع فاما ان يمانعه سببه الفسخ فمقتضى دفع اللزوم والنظر بان ظهر الدم فان يمانعه المقصود
لأنفس المقصود فلولم الجوارح على جلال الدليل ممنوع وتعذر بالثالث كان لتعذر بقدر الدفاع الحاجة فان الحاجة تستدعي
اعداد طانه واما الفسخ بالاجل فله لان الوارثه تمنعه منه لان نفع الموت مطلوب بالوارثه ونفع الموت في ماله فثبت
وتعذر ديمته عاجلا في استيفاء منه وهو به بالدين من قوله به وحصل الفسخ بحق الرجوع ساقط فانه للوامة وجه
وشرح على وجه لا يمانعه الرجوع فلولم به بطلان الفسخ من الاول لان على ما قال للمشتري من قبل واوله الثمن ان
غلاما ارجع فقول من الاول ذلك ولا ارث في المشتري على الانسان ولما سأل ان في قاطل لا فاعا الما طامره على ما عليها من
حق كمنها وقلها غير ماله بالارث فانها على ما عليها لا يوجد في حق الوارثه فالحالة وما يخرج من اثاره موقوفه
بما يرضيه من حيث انما يقع الملك ومقصوده حسيه لا يقايله وهو ثابت في جميع الحقوق على السواء فلولم الارث انما يدر
المشتر في الجواب الثاني يقول فله استقلال مجرد الحق بانه يمانعه في الجوارح ما لم يمانعه في الجوارح ما لم يمانعه في الجوارح
مجرد الحق لانه مناسب وعلى هذا الاضطرار خصوص لفظ الحق فانه يمانعه في الجوارح ما لم يمانعه في الجوارح ما لم يمانعه في الجوارح
وان مستغنى عنه للاحكامه المستلزم استقلال على عمومها من الجوارح ان لفظ التمسك اذا كان منسوبا على سبب عام فان
عاما لقوله من قبل فله سلبه الثاني ان الجمهور وهذا الصلح العموم فانه على ما يؤول القابل من خلف دورا
او عروضا لموتته ومن خلفه من قبله سلطان فانه لهم منه العموم والجنس فيكون لهما ما هما واما ما احسبوا
وقالوا فصح الوارث ابطال فلولم مقتضى حق الفسخ ولا يجوز وبما ان الشرط استثناء الملة الثلث عن حكم البيع موقوف بان
الحياة والموت فثبت ان استثناء البيع مستلزم استثناء الموت المملوك فثبت الملك فلولم الفسخ اطلاقا له وبيان
ان الشرط استثناء على الوجه المذكور في معنى الجوارح وجود خيار التمسك والامتناع فلولم تفسير الجوارح المذكور في الحديث
ومع قوله في الاطلاق والى الجوارح فان عارضه وولم معنى الجوارح وجود خيار الفسخ والامتناع فلولم قوله ما ذكرناه
راجع لعموم الجوارح ان خيار الفسخ خيار امان واقع على صاحبه ومعناه ان شرطه رضاه ولا شرطه رضاه صاحب
لان الحديث مطلق لا اذ خيار التمسك فانه ليس خيار امان واقع على صاحبه فاستغنى عنه الثاني ان على ما ذكرتم
يلزم مخالفة الدليل فان الفسخ على منافضة البيع وعلى ما ذكرناه لا يلزم مخالفة الدليل فان البيع سبب حصول الملك
به والامتناع عن حصول الملك لا يمانعه على منافضته وبيان انه موقوف حال الحياة ان مقصوده شرط الخيار بالنظر

فقول اذ قال لعن علي بن عتبة الانس فان هذا السرك لا ينافي مقتضى ومحتثه فقال انه اراد ان
العترة معصودا او اراد منافسته باستثنا التلب ولكن يقول بوجوبه بطلان مقتضى وموافقا بالسبعة
لكذلك الحديث بطلان مقتضى وابيات جواز البيع عند المماثلة وعلى هذا القول اشتراط المماثلة ليس
مدلولاً عليه باللفظ فانه يلزم بفاضل الكلام وتعدد الجملة بل يقول انه ثابت ضمنا وضرورة فنعينه محملا
لغايد محصيل البيع كماله المماثلة فان فصل كاجاز في صورته المماثل المحمل الذي ذكره هو جاز لنا مقتضى ان
ان الاحكام ممتنع منه عند عدم الادن والاحكام بالادن جاز ما دون منه فكل ذلك جاز ان يكون البيع
منهيا عنه حراما وسع البر بالبر عند المماثلة ما دوننا سابقا فلما ذكره جاز ولا استعمال فيه صحيح
وهو دليل الحفصة مما يحملان معان من مبالاة فيحتاجون الى الترخيص وهو معنى الوجهين احدهما ان
المحمل الذي ذكرتم يلزم منه محالفة العمومات الدالة على جواز البيع كقوله تعالى واحل الله البيع وما
شاكله وعلى المحمل الذي ذكرنا لا يلزم محالفة العموم والاصل عدم محالفة الثاني ان بيع البر بالبر
اما يكون محل التقييد شماله على محذور وعلة استماله على المحذور والعلة الحافظة للمحرمة وهي التقييد
او الوزن وذلك لا يتحقق في مطلق البر المسمى الثاني سلمنا ان معنى التقييد هو ان
الحديث تناول مع الحفصة بالحفصة بل تناول البر المكيلا لانه استثنى منه المكيلا فدل على ان
بالبر المكمل وسانه من وجهين احدهما ان الاسماء يرجع الى جمع المستثنى عنه والمعنى به ما قبل الاسماء
موصولا به واذا قلنا ان صدر الحديث تناول المكمل وعزم كان الاسماء راجعا الى النقص وهو التقيد
المكيلا خرج عليه قول القائل لا يبيع البيات والخطبة الايلا فان الاسماء عايدا الى الجملة الموصولة
بالاسماء وما قبلها كالمفصل عنها الثاني ان شرط الاسماء مجازاته المستثنى من مقتضى
واما يتحقق المجازاته اذ كان صدر الحديث مساويا للمكيلا خاصة ونزله نفي فقول اذ قال القائل
هذا البر لم يحقق به محالفة الدليل وان كان لفظ البر مستملا على معنى العموم وهو الاستثناء في حكم
الاستثناء الى المكيلا فلا يحقق به محالفة الدليل الجواب انا نعتمد على المقام الثاني في الاستدلال
بالحديث فلو لم معنى التقييد غير ما ذكرنا عرفنا موضوع التقييد والتقييد غير ما مشتق بحكم الاصل لان الاصل
عدم الاسراء والتقييد غير ما ذكرنا قالوا المستطوف به في الحديث مجرد بيان انه لا يدرى المماثلة في بيع البر
بالبر فكان التقييد مراد او هذا الجواب غير صحيح فانه يقال حرف لا وحده بنفسه عن موضوع للدلالة على معنى
بل هو مضمنا موضوع للدلالة على معنى حسب السياق وهو مع نفي بالرفع موضوع للتقييد ومع نفي
بجر وما موضوع للتقييد واختلاف السياق نازلا منزله لاختلاف الصنفه ومع اختلاف الصنفه والاستعمال

لا يحقق الاشراك واذا عرف هذا الاصل ينبغي عليه الاعراض بقول اذ اظهر ان اختلاف السياق واختلاف
الصنفه وانه اسغى فيه الاشراك المحالف للدليل لم يلزم منه انحصار السياق في التقييد فانه لا يحقق
بلزم السياق محالفة الدليل بل يقول السياق بلفظه ما ذكرتم والقسمين وقسم الشرط الاشارة الى
جواب اخر وهو معنى التقييد والتقييد هو ان ياتي بالوضع والبيان وما سواها غير مقبول وانما نقل الحد
الاقسام مع بيان نفيه الاقسام بالعلل محالفا وعرفا وكانت دلالة عدم النقل على عدم الرفع ابلغ من
دلالة الاستعمال على الرفع فان الاستعمال قد يكون مجازا وانما نقل بعض معاني اللفظ في النقل مع نقل
النقطة كالمجال مجازا وعند هذا الظاهر الجواب عن صورته المحال فان الاستعمال بمعنى الاسراء محال والاصل
مواقفه الحقيقية وادعى المحال فعمله البيان فلو لم يلزم وجوبه على التقييد محالفة العموم فلما هذا الخبر بالنسبة
الى العمومات التي تعلقت بها خاص والخاص مقدم على العام والوجه الثاني سيجب عنه في علة الربوا
فولم يقتضى الاسماء عوده الى كل محل لم يسم منه فلما اسلم ان العود فضه الاسماء بل يقول
العود الى الكل والبعض والاسماء بالصفة فضه الصفة العايدة ان كانت عامة تحقق العود عاما وان
كانت خاصة تحقق العود خاصا وهو على مثال العموم في لفظ اسم الجنس فانه ليس مدلولاً باللفظ والمساو
به نظما بطلان لفظ الحفصة مع عمومها واقضا وما معرمان مع عموم الحفصة واقضا وهان
كانت عامة عم اللفظ كالدينار والدينار والرجل والمرأه وان كانت مقصورة اقتضت الدلالة كلفظ
الشمس ومدافع الكواكب عن قولهم المجازة مرعية في الاسماء فان المرعى هو المجازة وما عداها الاسماء
والاسماء عايدة الى المكمل فحققت المجازة فان لا يعود اليه الاسماء كالمفصل عن الكاظم وماله
قول القائل لا يبيع الثياب والخطبة الاكيدا بكيك ونذكرها هنا ايضا على هذا الوزن وهو يدل على خبر حديث
بيع البر بالبر المكمل وغير المكمل والكثرة والتقليد الا المكيلا ككيلا بكيك ولا يقال ان الحديث يبيح بيع
واحد في كل بر لان شامرا دون العموم لا يوجد في لفظ البيع لا بالحسب عزم وجهين احدهما انه حديث
فرا د ان العموم احدهما اخا فقه الى البر فانها من ادوات العموم يقال مال المسلم لا يؤخذ منه او يفهم
منه عموم المال الثاني انقائه بالنهي المطلق على مثال قول القائل لا تضرب فانه لا يفهم منه النهي
عن رفع واحد الضرب بل يفهم منه النهي عن جميع انواع الضرب الجواب الثاني يقول بذكرهم هو النهي
عن بيع واحد في كل بر فلو لم منه ان لا يبيع مع الحفصة بالحفصة في صوته واحد بناء على اتفاق المماثلة فهو
على خلاف مذمكمكم اذا سلمتم ذلك لم يلزم حكم المسئلة لانه اذا صار عدم الصفة في بيع الحفصة في صوته
واحدة مع اختلاف المماثلة عم الحكم للعموم العلة ولا يقال هاهنا الخلاف في صحة البيع والنهي

لا في الصحة لا نقول عنه وانما انما الخلف في الحال والحكمة والذين من الجرمه الثاني ان الذي في الصحة
لا العنى بالصحة اعتبار سبب الملك الطيب والذى في الصحة منسوبة ما دنا به ولهذا علم السع الفاسد بقيد
ملكه فينا اسحقوا في المنة والواصف صدم اهلهم في محله مع كماله باج ثوبا سوس ولا يقال هذا
القياس معارض بالحديث الذي رويناه لا نقول قد بينا ان الشرط المماثلة من ذلك في قوله تعالى
الشرط فاما ان احدهما وقف الحكم عليه على ان يكون الوقف حاملا له على الجاد الشرط تحقيقا للمصلحة المطلوبة منه
وان لم يطلب من الحكم الوقف عليه كالتفاهان وقضا عليها صحة الصلوة لمكون الوقف حاملا للمكلف على
الجادها رعاياه لمصلحة محققه ما هي الاشارة والوضاء الثاني ما وقع عليه الحكم ليعبر به الحكم معصية فيها
وجود الشرط واما القسمين بعد ان امكن وجود الشرط فاما اذا كان الشرط محال فلا فائدة في الوقف
احاله المشروط بناء على استحالة الشرط وتظيم في التفرع الدور والطلاق ووضع هذا الشرط لا عند مولى المخرج ثم
اشترط المماثلة عندكم ها هنا ليس من هذا القسم ولا فعل المماثلة في الكليات في الحفنة بان يعلم على ان الشرط لا يكون
ويعرف بها نسبتها الى الجملة كالبرق والندس والصف او كمال بالمحرم والكوز الصغير لا نقول هو كذا كذا كذا
ما سعارف كذا وكذا كذا لا سعارف كذا ولا كذا وان كان يقال بان بالجملة او الكوز كذا
فلما القياس الذي نظمناه على مخالفته الحديث كذا رويناه قولنا المراد به اشترط المماثلة فلما عرفت في الجواب
عنه ونستأنف ها هنا لاداء ان يقول المماثلة في الكليات في الحفنة لان قولنا الشيء كذا لا يعنى به ان كان كذا على
ما هو عليه فان الحفنة في سبيلها ممتدة وكذلك الصبر ومثله ومعنى كذا للكل بواسطة التعريف والتعقيب
لكل الحفنة قابله للكل بواسطة فهم امثال الحفنة اليها **مسألة** تفصيل مذهبينا
والاشياء الالهة ان الطعم عليه الحكم والجنس شرطه والكيل مخلص عن الحرمة فلا يجوز بيع نفاحه متفحطين لعدم
المخلص ولا خلاص عن الحرمة دون المخلص بالحرمة مستبقاه عند عدم المخلص اذ انت الخل في صورته وجود
المخلص كونه على رخصه وعند عدم العلم به الجنس والكيل وكذلك حكم النص مخلف فيه فعندنا حكم النص بحرمة
سع المطعم والمطعم وعندهم حكمه اشترط المماثلة وتقييد السع بها والصرف في عباد الله بالصاحب
عن البيع مع اداء الايسر الذهب والذهب ولا الورق بالورق والبر بالبر والشعر بالسعر والتمر بالتمر والخل بالخل
الا انما مثل سواك يدايد واذا اختلف الجنسان فيهما كيف شتم براسد واختلفنا ومعنى الربا عندنا
هو البيع بالزيادة وعندهم الربا هو نفس الياه فيسوا على ان اشترط المماثلة غير محال فانه ضروري لحرمة الربا ان
العلم بالكيل والجنس ونوضح الكلام بيان معنى العلم والشرط فان قولنا في ربحه الله ان الطعم عليه والجنس
شرط نخرج بالمغايرة بها وطريقها ان المغايرة بها معناها قول العلة بطلان ويراد بها السبب وهو مناسب

جعل السع بحال انما الحكم اليه ما كان الاثر في الموزن والشرط مناسب قصد وقف الحكم عليه وجعله الشرع بحال انما الحكم
انه اضاف الوقف لا اضاف الاثر الى الموزن فالحكم عند مضاف الى السع اضاف خاصه الى الجنس اضاف خاصه فيحق ما ذكرناه
وجه الفاصل والمغايرة في قولنا الطعم عليه والجنس شرط وقد بطل العلة ويراد ما هو حاله فلا ريب ان الحكم على الوجود
الربو هو افضل المحرم والجنس والكيل معان للفضل المحرم فيهما علة ان هذا الاعتبار معتد ذلك قال وان قلنا
انما ليسا علة ودان الحرب بل برفقه الاستفاض فان الربو هو الفضل المحرم والمحرم هو الفضل واقعا متحققا في دار
الاسلام لا بما حمل قضا الفضل وجوب مقابله بالعوض لان الاصل في الاموال الاباحة وقد صار هذا الاصل في دار
ودان الحرب وجوب مقابله بمقتضى صورته وفي دار السلام لا بد من مقابلة وجوب مقابله بغيره خصصتها
فانعدم الربو في دار الحرب لانعدام محله وانعدم الحكم لعدم محله لا بد من مقابلة بغيره احران الجنس والكيل معان
للصحة وفي بيع الجنس عند المماثلة فكل الدليل والجنس مع من للصحة والفساد معقول انما يلزم الساقض ان لو عينا
بالعلة السبب معقول التي الواحدة تكون محل لا فخرها اما اذا اردنا بالعلة المعرف فلا ساقض ان ذلك الشيء معان
للصحة والفساد والمماثلة والمفاضلة دليل لنا في المماثلة ما كذا الاول هو علة العلم لا يسعوا الطعام بالطعام
عمر سواك ان منبها الاسواس او الاسد لان الحرمة وجوب احدهما في مقام الحكم والمانع في مقام العطل اما في مقام
الحكم معقول الحديث في بيع الطعام والطعام غير سواك وسع نفاحه متفحطين بيع الطعام والطعام غير سواك
فكان منبها عند سواك اشترط واسولنا الاستقنا سواك كما في رهاها في المسألة السالفة ونورد سواك
اخر احدهما ان اسم الجنس اذا حصدت منه صورته صار مجرلا وسانه ان اسم الجنس قد يطلق للتعريف فقال الرجل
السوق عرات وحلام معدن وراسا الرجل وقال هذا الرجل وطلق معنى الاستغراق كما يقال الدينار جبر
من الرزيم والرجل افضل من المرأة والاحمل عند الاشتراك والعريف والامسغراق مشترك في امرينهما
فمحله كذا كذا كذا واللام نغيا للاشتراك وكذلك الامر المشترك هو الحفنة الخاصة بصفه الوجه
والمعنى الحفنة الخاصة حقة البرق اسم البر وحفنة الشعر اسم الشعر ونشرح الكلام بقول حقة
الدار ان في ضاوية الكلام مخصص كقولنا هذه الدار والدار ان مستغرقه غير مخصص بطلاق اسم الدار فليس
المساو ان اسم الدار حقا او حقيقيا ولا يصح ان يقال لجانق الدار فليست الدار حقة مخصص بها منفيه
عمرها واذا بطل العلة والمخصص من الحقة المستغرقه عنى بها الحقة المعقولة المنتسبة الى افراد
الدار محمد واحده وانسابا واحدا واذا عرفت ذلك معقول الحقة الخاصة بالمخصص والمستغرقه ثلثان
على صفه الوجه اما انضاف المخصص الى صفه ظاهر واما اشتمال المستغرقه على الوجه فلا ان المستغرقه
صفه واحده فلا انضاف للمخصص المستغرقه مستغرقان او مستغرقان كما يقال للمحققين او الحقائق

مستغرقان أو مستغرقات وكل واحد جمعه خاصة فثمة وكل واحد في اللفظ لا يرى بصفته وهي الاشتراك
والتمحيص وما يطرقان للوحد والاختلاف في الطرق لا يمنع الاشتراك في الحقيقة كالعلم فإن اختلاف العلمين
في طريق العلم لا يمنع الاشتراك في الحقيقة عند ذلك إذا دخلنا الاستغراق والتخصيص في المدلول لزم
الاشتراك وإدخالنا الحقيقة الخاصة بصفة الوجود وهي القدر المشترك بينهما مع قطع النظر عن اختلافها في
الاستغراق والتخصيص في بعض الوجود مدلول حرف التعريف يحدث دلالة للحرف واسمي الاشتراك موجب
بذلك على هذا الوجه بغير الاشتراك وعلى هذا نقول العدد غير متناول باسم الجنس وضعا وأصلا بل ضرورياً وضمناً
للاستغراق وهذا أصل مومن مفرع عليه أصلنا فقلنا إذا قال المرء أسطالوني وبوكي القلب وقع القلب
وإن نوى الواحد جمع وإن نوى في الله طلق جمع وإن نوى في الحرف لم يقع لأن التثنية في الأسماء كالمبتدئ
في الحرف وكل واحد حقيقة الطلاق مستغرقان في معنى القلب والطمس في الأمر مشتق حقيقة أو في حكم
المستغرقان ما صحت منه الواحد لا بما حقيقة الطلاق بصفة الوجود بطريق التخصيص والملتص والواحد حقيقة
الطلاق مستغرقه وتخصيصه ولفظ الجنس لا يربطه بالاختلاف التثنية في الحرف فانه لو تناهوا لكانت الطلاق
أخباراً تامناً وليس واحد في اللفظ ولا في القول القلب متناول باللفظ واحد أو آخر بل مرتبة في الحقيقة
الطلاق مستغرقه جيناً إلى موصود السجيه فيقول اسم الجنس إذا خصص منه صورة عرفنا أن الحقيقة
المستغرقة غير مرادة فلو فرضنا الحقيقة مرادة لزم الإجمال فانه لا يدرك أن التخصيص المراد ذلك الطعام
أم هذا الطعام وإن وصاه غير مرادة إذا دل الإجمال والاختلاف العام إذا خصص فإن الاسم العام
مسؤول للعدد بطريق البضع فانا نرى في الواحد إلى التثنية والنسبة إلى الجمع فكما أن الواحد خلان
معناه رجل ورجل فعولنا رجال معناه رجل ورجل فإذا أخرجت من ثمة مساو البضع بقيت
سائر المراتب مذكورة السؤال الثاني يقول الطعام له مدلولان عرفي ووضع فانه لو قال أطمع فلان فقلنا
الحل أو سقانا الزيت لا يكون ممثلاً لأم والممدلول العرفي اسمي إلى التثنية كلفظ الدانه والفتح غير
متناول بلفظ الطعام في المعارف **أجواب** فهذا هو الذي ينبغي عليه إجابات اصطلاحاً للاعلام
فيقول قد أنتم أن العدد غير متناول باسم الجنس وإن اللفظ غير متناول للأحاد فنريد ويقول إن أنتم
أخس غير متناول للعدد جمعاً متناول لفظ العشرة العشر فقلنا إن دلالة على العدد بطريق المطابقة
وعلى الأحاد بطريق التضمن وكذا لا ينبغي منسبته نظر إلى الأحاد وإلى كل الجملة فليس ما هو مني العموم
فيقول قول القائل هذا البرء هم حرم ذلك البرء هم ربط الخبرية بحقيقة البرء معينه ولا يكون كلامه
مشعر بالعموم لانه أنت ارتباطاً خاصاً وإذا قال البرء هم حرم البرء فقد ربط الخبرية بحقيقة

بحقيقة البرء هم مع قطع النظر عن ما قبله ومنه ثبوت خبرية حيث وجدت ومنه مني العموم في اسم الجنس إذا التزم
وتلخص مني العموم في اسم الجنس فيقول إذا قال البرء هم حرم البرء إلا البرء المصوب إلى المبدأ العلوي فما ربط الخبرية
بحقيقة البرء هم مع قطع النظر عن ما قبله ومنه ثبوت خبرية حيث وجدت ومنه مني العموم في اسم الجنس إذا التزم
للمعينة في بعض مجاز ما كان اسمها العموم لا ما لا يستثنى والتخصيص يكون بحسبه فيقول في العموم نظر إلى الواقع
الاسمي لا ما لا يستثنى وسبق وما ورأها من مجازي الحقيقة ومواقعها وبذلك حصل الجواب عن قولهم إن
التعريف والاستغراق طريقتان في الوجود وإن العموم تابع في الوجود بطريق الاستغراق فانه يفرق منه أن
لكونه في القابل كرم الإنسان لا في المبدأ المحل أن جعلنا مني العموم ما ذكرناه لم ينجح في العقل لا بعده في الجملة
فظهر مني العموم ما ذكرناه وإذا أقرر ما ذكرناه في الاستثناء في اللفظ صوره من اسم الجنس يدل على الخارج
مفصل عن الكلام صارت الصورة المخصصة كالمستثنى لفظاً والإجمال مسف ههنا كان فكون مسماها هنا
فكن بغير الحديث لا نسعى الطعام بالطعام لا نسعى إلا الجنس بغير الجنس فسعى أكف شتم وأما
السؤال الثاني في الجواب عنه أن العرف في الإطلاق اسم الطعام مضطرب غير متقرر وليس اعتبار عرف
بعض الناس بأولي اعتبار عرفنا نحن وليس فليست المصلحة في مخاطبة من هم أهل مكة والمدنسة فلما التفت
خطاباً بمصفاً بأهل مكة والمدنسة فانا نقول إن الحكم المتلقى من مثل هذا الخطاب في حق من عدل أهل
مكة والمدنسة ثابت بالافساس بل هو متفاد من سقوط النص وإذا كان الخطاب عاماً فتعارض فيه عرف
المخاطبة والمخاطب فصيير مجازاً بل سعي الرجوع إلى مدلول اللفظ وضعا والفتح متناول بلفظ الطعام
وضعا وكذا سائر الألفاظ الواحدة الساتر في الاستدلال فتسلك به في مقام التوالم ولهم مدسداً مني
عليه الاستدلال فيقول الأصل هو التعريف باسمي الاعلام واللقاب لأن اسم العلم لا يوضع بأنا معني
على أنه بطلوع علمه حيث وجد وسبق حيث أسفى بل بمصوده تعريف المسمى به بمصفاً لاختلاف غير العلم فانه
وضع لمعني مدور الاطلاو عليه ببتواتر أسفاً فخرج في موصود الاعلام فعدول المسمى عنه إلى غير العلم
دل على أنه حاول من ذلك موصود على الاعلام لو كان موصود الاعلام محسوب لذكر اسم العلم محسوب
لكونه راجحاً ولا يوجه عكسه فقال العدول عن العلم إلى العلم دليل على أنه حاول من ذلك موصود لانا
نلاحظ الرجحان وفي اسم العلم الرجحان محقق وإن لم نفرض فيه من ذلك موصود الاعلام والتعريف ولا
رجحان في علم العلم لا نفرض فيه من ذلك موصود الاعلام وإذا قال القائل أطمع يدرك عرفنا أن موصود الاعلام
والتعريف محسوب وإذا قال أطمع يدرك عرفنا أن موصود الاعلام وإذا قال أطمع يدرك عرفنا أن موصود الاعلام
هو العلل فيقول هو أي إلى العلل هم الإنسان قد علل بما يصلح للتعليل وقد علل بما لا يصلح له فيرد

عليه ونسب الى المناقضة والتفاوت في التعليل فاذا قال اكرم العلماء فحقنا فيه التعليل والاحابه
فيه واذا قال اكرم الجاهل كذلك ولو قال اكرم الجاهل واهل العالم فحقنا التعليل والخطافه
وهذا من فن التمثل بالمفهوم فانا بنينا انعكاس الحكم في جانب المستكوت على تحقيق فايده التخصيص
بالذكر وهما ما سنا التعليل على تحقيق فايده العدول والاستفال عنه كالاشتغال على المفهوم واذا
لمت هذه القاعده وجب الاستدلال بالحدث متاعنا انه لو كانت العلم الكليل كان اسم المكيل
هو المشتمل على هذا المزيد وصادر اجمالا العدول الى اسم الطعام في علم ان ذلك هو المثل ما علم لا يزيد
وكان معلوما وقد علمنا ان الشرع لا تعلل بالابيض فحقنا على الاحمال ان الطعم عليه وانها صالحة
من غير بيان صلاحيته تفصيل المناسبه فيه وان لا يعلم ان اول الاسامى بالعرفه بها بعد اسما
الاعلام ما شرع تعلل الحكم ويدر عليه حديث عباد بن الصامت فان العبد على احلا والاهل
الطعم والكلى والحدس لم يستعمل على ذلك بل ذكر الدبيب والورق والبر والشعير والتمر والمخ والمز
من التمر والمخ والتمز من الملوحة ثم لم يخل موضع الاشتقاق علم الحكم فلم يلم المزيد في حديث عباد
تاكيد البيان في الاشتقاقيه بالتمزج بها فانه لو ذكر الطعم وما راي بعض المحدثين تخصيص التمر
والشعير ولا يفتقر هذا الاحتمال بعد التفرع بها والسبب علمنا ان مثل هذا المزيد محقق ولفظ
الطعام فعال المزيد ما كذا السان في الاقوات بالتمزج بها والسبب علمنا ان الطعام معروف
اللسان اسم الاقوات فعال سوق الطعام للموسو الذي سماع فيه الاسواق فوان حاصه الجواب
علما الالفاظ في حق معانها كالادوات في حق مقاصدها ثم العاقل اذا تعرض لمعصود ولا يتساوى
في مظهر الرجح والمجح في عرض التوسل بها بل حمار الاوق والالتوق وكذلك الجاهل في بيان
الاوق والالتوق من الالفاظ والصيغ صاحب الشرع اذا تصدى لكركم فالالفاظ والصيغ حاضره
عنده حاصله ولا تفصل بعضها عن البعض الا مزيدا راء فيما اثر وفقد وما ترك واشهر ذلك المزيد
قد يكون اجزاء او فصاحه وقد يكون تاكيد للسان وقد يكون اما الى التعليل تحت بعض الاجزاء او فصاحه
مزيدا يجب حمله عليه وحمت صار تاكيد البيان ما رتبنا المزيد نمر عليه وكذلك تحت بعض التعليل
مزيدا يجب حمله على التعليل ثم البعض ملتقى ببعض الغيرة وفي الغيرة طريقه السير والتمزج فليكن المستدل
بالسير والتمزج الى ان ينسب المعترض مزيدا اخر يصلح ان يكون محلا ولعلم ان الاحتجاج الى بيان الحكم ما هو
التمزج او اشتراط المماثل فانا اثبتنا بالنسب ان الطعم علمه وحققنا بالاحمال اهل صالحة مناسبه فعلم
ان الطعم علم الحكم وهو على مناسبه الطعم وهو الحرمان ان كان ذلك وفق مناسبه واشهر المماثل

الجواب فلما على الاول ان كل محمد لم يمد اباع طينه ولا يجوز له اساع ظن غيره وقول ان حصفه
رحمه الله لا عرفه بهج وسبغ اذا كان متنبيا على عذر طينه عداله الراوى فانه ممنوع عليه اباع ظن غيره
واما المناظره فلا تبغ طينه لان مقامه مقام العبد والفرق في حقه مناعه بركه عزم وهو موجود
فان ما لك اورد هذا الحديث في الموطا وهو كتاب معتق على صحه منافاه فكان ملزما بالعمل وعند
هذا وصرح الجواب عن الوجه الثاني فانه اذا ثبت ان الراوى عدل فان الخبر صحيح مساهم مسافه على
الاجمال وان لم يعرفه على وجه التفصيل وصار كاحداث الصفات فاما ما عرفنا صحتها عرفا لها
محامل صحيحة ومعاني لا تفرق وان لم يعرفها ففضل حواء — اخر يقول الاستفهام مسبقا
على التعليل بالعصا فلو لم انه منوط علامه حال السائل ممنوع فان فاده الحديث عزم مصور على
السائل بل العاده مصوره في حق الاستدلال وهذا قال علمه الممر حاطل ففقا الى مر هو عرفه ورب
حامل فقه الى مر هو افقه منه فكل النسيه في حق الاهل فايده لحسن من ان الاستفهام لمقصود
السسه واما المسلك الثاني فمدفع وان الخبر مطلق وسال مع التمر الطيب على راس الخيل وعلى وجه الارض
جميعا فاما الخبر الذي عارضوا به فيقول خصنا من مع التمر المعقل بغير المعقل وسع الخطه بالذوق مخصص
محلل النزاع بالعاسر واما المعنى في المله ما سنا قول باع التمر بالتمر غير متماثل فوجب ان لا يجمع
فاسا على ما اذا باع صاعا صاعا وسال ان الرطب فمر قول فاسلمهم وما العيش الانومه ونشرق
ونمر على راس الخيل وما ونتوجه عليه ان يقال ان الحمل وبعض البلا قد يحمل ومن
وتذكر والمرح الناسه حملها لا ولا الشتا وقد لا يفتقر جدا التحلل وانه في كل على راس الحمل حتى يصيب
تمر والسراع لم يفصل القول فحمل انه اراد ما صار نمر على التحلل في الرطب فمستدل على كونه تمر اما لاوه
وهو ان ساع الرطب بالتمر غير مساو يقول اذا اخلف الحسان سبعوا لث شتم وسال عن المماثل ان
الرطب يكتفى والتمر يجامى الكيل فمحقق في كل التمر ورج لا يحقق في كيل الرطب ولهذا الواع الرطب
بالرطب وكبر احدهما رطب بالحقا طمه عليه باليد اسفت الممايله ولو ابا بالخطه المسوسه بالسلمه
اسفت الممايله لا عراض ورج في اوسا طحيان المسوس ولو قابل البر بالذوق اسفت الممايله لاختصاص
الذوق بالاختصاص والبر بالحافى وكذا اسفت الممايله من الذوق والذوق للذوق في مراتب الاختصاص
فما صار منى اسفا الممايله في هذه الصور موجودا من الممايله مسفه وفي الرطب الرطب يقول
قد يكون احدهما اكثر طوبه واشد اكثنا او الممايله يكون محموله واذا ظهر الوصف فثانم الحديث
فانه دليل اسفا صحه ساع التمر في الممايله وكذا الصحه في فواقع الاجماع مسفه لاسفا الممايله فليكن

مثله لها هذا الاعراض المذكورة الاولى قالوا لانهم ان الرطب يمزج كل وجه بل نقول فهو موزج وجه
دور وجه ولاجل الجنس من وجهه وايضا صور المائل في الكيل ولاجل اسفائها من وجهه لم يشرط حقيقة المائل
والحدث نلم انه مطلق ولكنه سمى الى مختلفي الجنس من كل وجه كلفظ الجنس فانه وان كان مطلقا
سوف الى الجنس من كل وجه المائل الثاني والواو المعنى بالمائل ان عينه ما يبعد وليس مما تسمى
العرف فلان لم اسفائها بعد مقابله ملء صاع ملء صاع وان عينه المائله المحققه فتسلم اسفائها
ولكن منع اعتبارها الصفة السبع بل المقبول المشروط في الحدث ما يبعد مما تسمى في العرف فان المائله
الحقيقه لا يخرقها في صور ما فلا يكون معبره المسلك الثالث البعض سبع الحديث سبع العقيق
وسع الحشف وغيره وسع كبار الحب من التمر صغار الحب منه فانه يصح مع وجود ما وضعت من التفاوت
لحواس فلما بينا ما هو الحدث ان الرطب ثم هو لم انه جسم من وجهه فلما عده حوايا ارجله ما ان
الجنس من وجهه غير معقول بل المعقول الجنس والمخلو والجنس الرطب ليس حوايا الجنس فكان جنسا
الثاني ان الجنس المنصف بالحسيه من وجهه سطرقيه اليه الاختلاف من حيث قولنا من وجهه والحدث
مطلق في اناحه الفاضل عند الاختلاف فنخرج من الاختلاف من كل وجه والاختلاف من وجهه
فامناع الفاضل في سع الرطب بالتميز لئلا انه ليس حوايا الجنس من كل وجه ولا وجهه فلو كان
جنسا من كل وجه فانه في كل الوجه لئلا التميز باكل الرطب لم تحت قد على انه ليس
فان ولم في العرف لا يسمى الرطب ثم اقلنا لم تحت فلما لم يفرق عن كل وجه اخرج قول الاصل الاسم
لاسمي مسماه في العرف فامناع اهل العرف واطلاق لفظ اسم التمر على الرطب دليل على انه غير
موضوع له في اللغه فلما منع انه لم تحت باكل الرطب بنا للمعنى على الحقيقه في احد القولين ثم انا لم
عده تحت وعارضه نقول لو حلف لاسنا وهذا المائل وله مرقه لا تحت ولو حلف لا بالكل هذا
الرطب فتتم وتناوله فمرايا بسا تحت ولو انقلب بالتميز جنسا اخرج لما تحت كالا تحت في الماء
اذا صار مرقه واما السؤال الثاني فعد حوايا ارجله ما نقول حقيقه المائله معبره لان الحدث مشعر
باعتبارها غيرنا ضبطنا هابدا لعلها كما نقول في المشقه مع السفر وان حقيقه المشقه معبره في
الرخس بل لعلها وهو السفر ودليل التساوي مقابله ملء مكيا لعلها في الجانب الاخر مع
الاجتماع في حاله الخفاف فانها اعدل الاحوال واكملها فلو كان يوجد في دليل المائله جعلناها
داخله في دليله لانها محال الوفاق الوجه الثاني لم ان المائله عرفت ما عرفت الصفة السبع
لكنها مسفيه لان المائله عرفت ما عرفت في سع المبلوله غير المبلوله والوجه الذي اسف المائله

ثم سفيها هذا واما اسوا المائله معبره لان جعلنا المائله معبره بل لعلها جعلناه دليله فاما في مسائل البعض
فلم يلزم البعض وان اعتبرها هابدا لعلها فافضل الكلام ونقول ان حوايا الحدث تحت لوضعه المائله
نقضا تاخر المبيع وان يقض نقضنا لا يظهر لوجود المائله عرفت ما عرفت صفة السبع بالجار الصغير
على الاثر لانها اداد الخلط على اصابع الصغار والكبار صح البيع لوجود المائله عرفت ما عرفت صفة السبع
بقول الرطب يشمل على المائله لا يحصى مائله للتمر ولا بيع سعه وسان شتماله على ارجل المائله ان سفي التميز
يزيد في حجم الرطب في كبره وزياحه حجمه ويزيد من حيث اشتماله على ارجل المائله وسانها الله والحدث
انه شتماله على المائله حصل مائله للتمر كما لو ضم الماء الى التمر وقابله بالتمر فانه سفي المائله ويرد عليه ارجلها
بحد من اشتماله على الماء ونلم انه يزيد سفي التميز حجم الرطب ويكرمه ولا يزل ان المائله ارجل
المائله هو ارجل الرطب وبما ان المائله اذا شربه التخذ صغيرا فثنا على حسب صعوده في منا قد عرفت
التميز فحلبها الله تعالى ارجل الرطب وصار كالتمر فانه شتماله على الرطب فان لينة ارجل رطوبه ولا نقول
ان رطوبته ارجل المائله هو ارجل التمر الثاني البعض سبع الحشف بالتميز مع اختصاص التمر من رطوبته
الحشف المسلك الثالث ان هذا المائله معبره فانه يزيد في عرض القدر ولهذا اذا تزل رطوبه الرطب
كثرت قيمته في البلد فظم التمر بغيره من صوره ماله مدحجوه مودعهم طرعه ارجل يمول
ما لان تجانسان ماعوال ارجلها على مائه الاخراج على ما هو عليه والاحرام على مائه الاخراج على
ما هو عليه فلا يصح بيع ارجلها بالاحرام كالحطه مع الدق ونحوه وان الاصل في بيع هذه الاموال المحرم والجواز
رخصه فقيد كمال الحاجه وكما لالحاجه بيع كمال الحال وكما الحال بالاحرام المطلق والمعنى بالاحرام
المطلق ان يوصف بالاحرام مطلقا فالتميز به هو مبدع مطلقا ولا يقال للرطب مدحجوه مودعهم طرعه
ان كمال الحاجه مبدع للاحرام المطلق ارجلها كدستقيد للاسراع به في الحال واعداه للاسراع
به في المال بواسطة الاسترباح والاستثما ونوجب مسائل في الاعتراض الاول نعم سفي ان
الاصل في بيع هذا المال المحرم بل الاصل في هذه الاموال وسائر الاموال الحل للتساوي الكل في عرض
الملك والملك الثاني ان يعلل الجواز بكمال الحاجه باطل فان السع صحيح عند اتحاد الجنس والجنسيه
ناوه للحاجه فكيف يقال مفره كمال الحاجه فان سعي الجيد بمنتهى وسع الرزق بمنتهى لان سعي الجيد
اصلا التمسك تسليم ذلك وضبط الحاجه بالدليل ولعلها مبدع النص المائله والحلول والتقاض
وسع المعقلى وغيره وسع الحطه بالدق ما اسع للتفاوت في الاخراج بل للتفاوت في الكيل وليس فلم
وجزها من التفاوت في الكيل رجوع التمسك الى الطريقة الاولى امامهم لاجل انهم يقولون ان الرطب

بيع

تمرا وليس ثمرة فان كان ثمرا دخل تحت قوله عليه السلام التمر التمر مثلا فانه يدل على ان كل ثمرة ساج كذا
مثلا يدل على ان كل ثمرة ساج حوان سعة بالتمر مثلا وحال المكان المماثل في كل ثمرة لا بد من كل ثمرة رطب
وباسر ساج كل ثمرة رطب وباسر على الامر من حوان سعة كل ثمرة ساج كذا والمماثل في سعة كل ثمرة
بكل ثمرة والحديث مطابق للثالث فانه عام فمعناه كل ثمرة رطب وباسر وان لم يكن ثمرا دخل تحت قوله صلح
واد الحلف الجسار فيبيعوا كف شيم ولا نقول الا سلف الحصار الاقسام وما ذكره هو فانه اما ان يكون
تمر او لا يكون ثمرا لانقول سائر الاختصار ان معنى الكلام انه اما ان يكون متساويا وباسر التمر او لا يكون
متساوية وهو عام وهو كذا لان الذي هو هاهنا التمر من كل وجهه وغيره من كل وجهه
فالتمر وجهه واسر التمر المطلق من غير التمر من كل وجهه والتمر وجهه والمتساويان التمر المطلق
هو التمر من كل وجهه وهو قولنا انه ثمرا وليس ثمرا وتقدر الكلمة ان تسمى من كل وجهه وغير التمر من كل
وجهه او تسمى وجهه ان امكن التمر وجهه فان كان ثمرا من كل وجهه دخل تحت قوله عليه السلام التمر التمر
مثلا مثلا وان كان غير التمر من كل وجهه او تسمى وجهه دخل تحت قوله اذ الحلف الجسار
فيبيعوا كف شيم فان اللفظ مطلق متساوي لم يخل في الجنس وجهه من كل وجهه ولا يرد على ذلكنا
الخطبة بالدقيق فان معنى الحديث ان يبيع البع ما ذكرناه غير اختصاصه من احد جملة الحديث
الاولى والنامية مراد على الخصص هاهنا فعلى السان **الفصل الثاني** في انواع التمر التي هي
في الحديث وسان ان الرطب ثمرة ما روينا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في التمر حتى يرضى فلي وما يرضى
قال حمير بن ابي نصر سمي البسر ثمرا يدل على انها سائر الذات لا اسم الحال كالاسنان والادنى في روايه
نهي عن التمر حتى يرضى وهو اوله وهو الاذن وان كان البسائر المتعدى كلفظ الادراك وروى
ان عامر بن جبير اهدى الى النبي صلح رطبا فقال اوكل ثمرة خبره كذا سمي الرطب ثمرا وبيان وجود
المماثل ان المعنى بالمماثل المماثل المراد بالحديث وسان وجود المماثل ما هو معناها وفي الحديث
انه ما اراد بالحديث المماثل المحققه فاما لا يصور لان المماثل المحققه بالتساوي في الشغل
والتساوي في الشغل بالتساوي في مية التجاور وميات التجاور وذلك لا يصور وجوده والاصل
ان العرف يكون مطابقا للحقيقة واد اثار العرف في الحقيق مسبقا عن ان المراد به الممكن
عقلا لخال المحل والممكن عقلا لخال المحل هو مقابله ملء بكل ملء كبير ولا يرد عليه بيع
الخطبة بالدقيق لان المراد هو التماثل المماثل المماثل المحل من غير تعيين والطريق غير
المحل وفوت به امكان المماثل بالنسبة الى الخطبة فمع بيع الدقيق بالدقيق ولم يصح سعة بالخطبة

الفصل الثالث والوا المماثل ما فيه بالامر في سعة على القدرة على الفعل المماثل به عالم به جلد من
العبد نفسه فالامر بالمماثل هاهنا دليل على انها مفقود عليها والمقدور عليه هو مقابل ملء يداع
كيل فدل على انه يحق به ولا يلزم عليه مع الخطبة بالدقيق فانه بالطريق فقت القدرة على المماثل به
مباشرة بقية فمعناه الامر ولهذا ولنا اوارا والمماثل دخول وقت الصلوة بقية فمعناه الامر بالوضو حيث
فوت القدرة فعلة حتى لا يترخص بالقيم الجواب — ولما على الفصل الاول ان لم يرضى ونطالب
بالصحة واما الحديث فلا نسلم انه عام مطلقا بل هو عام عموم الرطب المدقق وهو المماثل بالوا
التمر يباع بالتمر بخلاف الجوز فانه عام عموم المشرط وهو الجوز ولا يتناول به الجوز ولا
نقال هو مخصص بقدر الحديث كل ثمرة مكرمة المماثل بخود سعة ثمرة مكرمة المماثل فده واما المثال
المراد به فقولنا ان يصح اذا اراد صوة المماثل فان اراد حقيقة المماثل فلا يصح الكلام الجواب
المان لما اراد عام مطلقا ولا خصصنا منه بيع المقلل بعمر والمبلول بعينه وسع الرطب بالرطب
اذا كنت احدثا صاعدا فيحل النزاع في معناه فكون مخصصا لم يباع التمر بالتمر مقابله فلما لا نسلم
ان الرطب ثمرة من كل وجهه بل هو ثمرة وجهه والتمر ثبات في الجنس من كل وجهه كما في الجنس من
كل وجهه بل لعل امتناع بيع المبلول بعمر المبلول والمقلل بعينه والكل مخصصا للجمهور والمماثلين
من كل وجهه وعند هذا نقول سمي الرطب فيما روينا من الاخبار ثمرا مجازا او يدعي ان يقال
الكل الرطب لا التمر فنفي عنه اسم التمر فدل على انه مجاز في الجواب الثاني سلما انه
ثمرة لان اسم وجود المماثل واما مسكهم بالحديث فاجواب ما سبق واجاب بعض اصحاب
جوابا فقال ليس الالف واللام في اسم التمر للجمهور والاسم مغاير فانه لو كان للجمهور والاستعراق
لصارا متساويين بالاول متساويين بالثاني والمتساويان بالثاني مساويين بالاول وذلك مستبعد وهذا الجواب
غير صحيح فانه لما لا يدعي ان كل واحد من لفظ التمر لغير الجمهور بل الحديث بجملته على ما هو عليه
لغير الجمهور والجواب الصحيح في منع الجمهور ما ذكرناه في المسلك الاول الجواب الثاني يقول لا نسلم
ان المماثل المحققه غير مراد بالحديث وسان ان المماثل المحققه ليست عبارة عن التساوي
من كل وجهه حتى لا يرضى بها افتراق وان ذلك غير ممكن فلا يوضع اللفظ باز اما بعد فاما
بعد ما لا نسلم هاهنا مقابل ملء كيل مملء كيل لخاله الجفاف ولا يقال في سائر وجه المماثل
ان الخلا ومفروض فيما اذا باع الرطب بالرطب مثلا مثلا لا يقال مملء لخاله او اطرحة الرطب
في الكل وجمعه فيه الى راسه وفعل ذلك في كل التمر وليس وجود المماثل في صورة المسئلة

الم باب الثالث لعول الخبر مخصص مع المسلول بعرض الحنطة بالذوق والمغلي بالخمار والرطب
 بالرطب اذا كنز احدهما رطبه ومحل الخلاف في معناه فلهو بصور التعصيص واما الفصل
 الثالث ولا سلم ان المائل ما صور بما يلزم من شروطه وخطاب الاشتراط خطاب وضع وانما
 لا خطاب امر والزام ولا استدعي القدر الحواب الثاني لما انما هو منها ولا يلزم ان الامر
 في الروايات استدعي القدر بل مع الحنطة بالذوق وانما يتبع مع قوار القدر على المائل فله
 فو لم انه فوت القدر فلما هذا باطل بما اذا قطع رجليه فانه سقط عند الصلوع والصلوع
 مع ان فوت القدر تفعله وفي مسله التيم لنا وجهان فصحي على وجه وعلى الوجه الثاني ينزل
 له صحته لان الوضوء مشروط لا انه ما هو **مسألة** التقاض مشروط
 عند الصحة مع المطعوم والمطعم حتى لو ساءعا الحنطة بالحنطة او السعير بالشعير وكذا قبل
 التقاض لا كور السع صححنا عندنا وعدم كونه صحيحا ولعلم ان السع هو التواجب
 مشملا على الشرايط الخمسة وان حاله اشتماله على شرايطه قضيت متحدة فتشبه
 مسمى السع وان كانت الشرايط متعللة بمختلف الدوات وعلى هذا يكون نفس التواجب كل مسمى
 السع وحاله اشتماله على الشرايط قيد في التسمية وشروط الوجود السع وماله قول القائل
 الصلوع في الاعمال الخاصة الصادرة والمتظاهرة فانه جعل النفس الاعمال كل المسمى باسم الصلاة
 وحاله كونها صادرة من المتظاهرة قبل في التسمية عند اخذ الحنطة وكذلك اذا قال الصلاة هي
 الاعمال الخاصة واقعة في جهة القبلة فانه جعل النفس الاعمال كل المسمى باسم الصلاة وكونها
 واقعة في جهة القبلة قبل في التسمية عند اخذ الحنطة ولو قال الصلوع هي الاعمال الخاصة
 الواقعة في جهة القبلة اشعر بان كونها واقعة في جهة القبلة داخل في الحنطة ويكون الكعبه
 قدرا في التسمية بالحاصل ان كل ما سعلق بالمسمى العمله الخاصه فهو قد في التسمية واد ان هذا
 هذا الاصل حسنا الى محل الخلاف فعول ان لما ان السع هو التواجب الخاص مشملا على التقاض
 كان التواجب على غيره كل المسمى باسم السع والتقاض قدرا في التسمية والتواجب يكون سببا
 للملك وحله لنا مسنده وقران الحكم به والتقاض مشروط لوجوده فيحقق بالسع السبب
 والشرط وان لما السع هو التواجب مطلقا كان التقاض مشروط صحة السع ولنا في كيفية
 الاشتراط طرق احدها ان نقول انه شرط ابتداء الصحة على ان يكون محسوس العقد حره والتقاض
 الموجود فيه فالمقرن بالعقد او على ان يقول الصحة موقوفه مستندة الى اول العقد الطوبى الثاني

ان نقول هو شرط دوام الصحة او اسلم وحنه اختان فان خرج ما عرجه ان يطرأ امر الصحة الطوبى
 الثالث نقول سميت بشرط المجاز بمعنى انه يسفي به امر يبطل للعقد فان التيق في بعضه
 يبطل للعقد يسفي بالتقاض المعنى المبطل لا العقد ليس لنا في المسله اخبره المعنى فاحترارواه
 عباد الصامت الحديث المفسر الى قوله بيايد فانه صحيح في اشتراط التقاض واعني انهم
 مسال الاول ان الحديث غير محرج على ظاهره وسانه من وجه اخر لما ان المذمومه الجاهله
 ولا ينظم لقول العاقل بيايد معنى اذا صار محمولا على الموضوع اللغوي فوجب تاويله والعين
 تصلح محمولا لان البداهه العين فحله عامه ولافعال النفس اخص بالدم العين فحله عامه او الى
 لا نقول انما يكون النفس اخص ان لو كان الغالب في العقود العين باليد وليس كذلك بل الغالب
 في العقود النفس بالخليه وقد يقع بالنفس كذلك العين ويقع باليد فاما انما لا يمتنع بل ان
 معارضان ولافعال اشتراط العين بلقيناه من قوله عينا بعين فحمل على التقاض فكذلك الحديث
 الثالث ولا نقول الحواب غير وجوه احدها ان جعل التقاض مراد به شمل على زيد
 فانه ان الوضوء مراد بالشارع وانما جعله مراد ان لو كان مفيدا من فائده فسوف جعله مراد اعل
 من هذا القايده وسوقف من هذا القايده على كونه مراد اقله الدور الثاني ان التقاض يفسق
 الوصول الى الطعام وهو على قدر ان يكون مراد افسسه وسفاه من احوال القايده والمفسد
 فسعدنا انما التثالب انكم ان فلم العين لا يجوز ان يكون مراد الا انه لا فائده فيه فكذلك لا يلا
 على ان غير مراد عن التعرض لفائده التقاض وان فلم يجوز ان يكون مراد اما ما يكون مراد لفائده
 فحمل على لا المحلن يكون مفيدا لسفاه فان السع بعول في حمله على العين فانه تأكيد
 اشتراط لانه باب الربا ولا يه التأكيد والمبالغه وصار كقوله الامثلا مثل سوا سوا
 فانه نفس معنى التأكيد والمبالغه ولا نقال قوله عينا بعين دليل اشتراط العين حصه وقوله
 يدايد حمله مجاز او الحقيقي لانه كذا بالمجاز لا نقول ان المراد شخص التأكيد بالذكار ومثله حقيقة
 استحسن التأكيد بالمجاز الوجه الثاني بيان انه غير محرج على ظاهره ان ظاهره بعض اعتبار التقاض
 على قرب من العقد فاما لو ساءعا وسلم احدهما في الحال وسلم الثاني بعده فانه لافعال ما عايد ايد
 والتقاض على غير من العقد غير من الاجماع فاما لو ساءعا ولا زمانه والتقاض في اخر المجلس صح
 العقد واد اصار طامره من وكا الطوبى واوله فحمل على العين من جهة المسلك الثاني لما ان
 الحديث يبيح السع دون التقاض لانه انما يدل على ان التقاض مشروط صحة السع ان لو كان الفهم دليل

دليل المظان فلا بد من الالاه عليه الحواب — فلما حمل على التقابض اولى وجوه احدها ان المفهوم
من قوله يد اسد في متعارف اهل اللسان التقابض فانه لو قال لو كلفه بيع مالي يد اسد حمل على المتعارف ولو
حمل على لا يد اسد حمل على التقابض والواجب حمل اللفظ على المفهوم منه في متعارف اللسان
الثاني ما علمنا على التقابض في عقد الصرف فكذا في المتعوض لان السياق يتحدوا اهل ان يتحد
المعنى الثاني ان البعض يخص اليد في الجملة ومنه المجاز الملازمة واذا كانت الملازمة في التقابض
ان كان معنى المجاز اكد واقوى واللفظ فيه اظهر جواب — اخر نقول قوله عينا بعين
معناه العين التي مطلق على منافضة الدر وليس المراد به العين واليد ليست الة في البعض بالمعنى
المذكور في منافضة الدر فلم يصح ان يكون اللفظ موكدا له فوكلم الحديث مشعر باعتبار البعض
على قرب من العقد وهو غير صحيح لان لم يرد في هذا التقابض على قرب من العقد عرا في العقد
من البعض وقرب البعض من العقد لا يضبط وضبطناه لمجلس العقد واما السؤال الثالث
فعند جوابنا ان احدهما ان الذي دليل المظان على ما سقنا في بيع الفاسد الثاني ان التقابل فاما ان
وقال التقابض شرط الجواز قال انه شرط الصحة وقرئ بالبرهان شرط الجواز منع اشتراطه
في الصحة ومرجس المعنى في نفس الكلام فما اذا وجد البعض من احد الجانبين في وجه الآخر
فقول عقد شمل على الربا فلا يصح كما اذا كان احد العوضين فيه وسان وجود الربا وجهان
احدهما ان العقد افاد في احد الجانبين ملك العين وملك اليد وفي الجانب الآخر افاد ملك العين
وحده فاذا ملك العين فمزيد ملك اليد ربا كزيد العينية في الاصل وورد عليه اعني ان
احدهما انه ان فسر ملك اليد باسحقاق البعض والعقد افاد اسحقاق البعض الطرفين
فلم يعد العقد في احد الجانبين فمزيد اللفظ في الثاني وان فسر بغير اليد ففسر باحتصاص
تقرير هذا التقرير مستفاد من العصبه او ملك العين لا من عقد البيع والتفاوت في الثمرات
لا يحقق به الربا كما لو اكل احدهما والاخر لم ياكل وان فسرنا بامر مقدور مضاف الى اليد اضاقة
الى المعنى فلا بد من هذا المقدور في الشرع وان ما يفرض انما ملك اليد امكن اضاقتها الى
ملك العين فيكون ملك العين مغنيا عن ملك اليد والاصل عدم التقدير ولا تقدر الوجود الثاني
لما وجد من ملك اليد فلا بد ان يكون المزد ربا بل انما من يد الاله بعض العقد مقابلته
بالعوض خالي عن العوض ومزيد ملك اليد ليس الاله مقابلته بالعوض وخرج على انما من يد العينية
فاما مالته مقابلته العوض وان التي تفهم عينا وتفهم فيه فيقال جريب من الخطة عينا يساوي

كذا وجوب من الخطة نفسه يساوي كذا ولا يقال انه مقبوض فاما ما في كذا من غير مقبوض يساوي كذا
الوجه الثاني وسان الربا ان المقبوض ختم من غير المقبوض من يد الخيزه واما كزيد العصبه وهذا
الوجه يرد عليه الاعراض الثاني الذي لا يله على الوجه الاول وهذا ان الربا من يد الاله افضى العقد
مقابلته بالعوض خالي عن العوض كما في هذا وخرج على من يد العصبه فاما مالته مقابلته بالعوض فافترقه
ولا يقال انه يظل بنفسا الخطة فانه لا يصح مع انه لا يوجد منه فزيد مالته ولا على انه انما لم يصح لمزيد
الخيزه لا لمزيد مالته لا يقال ذلك لانما يقول الاعراض ان العين ختم من النسيه مطلقا فاد افضى القول
في اخاد الصور وقد يكون النسيه ختم العين بان كان الزمان زمان النسيه والغايه وقد عقد العاقل
النسيه على العين لتدفع عنه من يد موونه اخفطوا الكري فاد اقله ضابط فزيد الخيزه العينية
فلا يسلو في هذا المالته وان الرمي فوا في اخاد الصور الزمان كما مثلها في فزيد مالته فاما جريبه يخرج
به الخادم فظهر ان الاعتماد في المسله على الحديث كما في روجه الاستدلال به واما من احسبوا
بفصل احدهما ان البعض لا تقف عليه كمن السع ولا المصلحة المطلوبة من السع فوجب ان لا تقف على
الصحة وسان انه لا تقف ركن السع على ان ركن السع الاجاب والعقول ومدعونه موقوف على
البعض والمصلحة في الحكم من الاستماع وذلك يحصل عند ايمان البعض وان لم يكن موجودا فانه
اذا امك البعض حصل الحكم بوامر حله الاتباض والعرض واد انقررت العله ما تها ان وقف
الصحة على البعض عند ذلك يكون منعا من حصول المصلحة في حالها سفا السوط والمناسب المنع
منه وقد استعان في مواقع الاجماع وخرج عليه عقد الصرف فان المصلحة موقوف على العصبه
نقيا لاصل النسيه وضابط العصبه في الدراهم والدراسر البعض لان التقدير عند الاستعرون
البعض البعض الثاني والاولان البعض شرط لا يعتبر وجوده مضافا على العقد او مقترنا به
ولم يعتبر كذلك فلا يكون شرط او يفرض ان المستروط لا يسبق الشرط ولا يستلزمه عليه تحت صح
العقد مع تراخي البعض عنه دل على انه ليس شرط وخرج عليه عقد الصرف فان هناك الحقنا
محلى العقد بائنا العقد على مخالفة الدليل والاصل موافقه الدليل وما عداه يتمسك بالاصل
الحواب — فلما انسلم انه لا تقف عليه ركن السع فوكلم ان ركن السع الاجاب والعقول
ممنوع بل الركن الاجاب والعقول مرتبطا احدهما بالآخر فلم يلم ان ذلك لا تقف على البعض الثاني
لما انه لا تقف عليه الركن وكما انسلم انه لا تقف عليه المصلحة فوكلم المصلحة المطلوبة من
السع الحكم من الاستماع لانسلم ان مصلحة السع الحكم من الاستماع مطلقا بل يقول بمصلحة السع الممكن

الاسماع محمد بن ابراهيم قلم ان ذلك لا يقق على التباين وفسف وجه الثالث المعاصرة بالحدث
ما حدث الذي تمسك به في صدر المسئلة واما الفصل الثاني فقد سبق الكوار عند امتداد المسئلة
وربما وجدنا شرط التباين **مسئلة** اذا باع مدحجو ودرهما بمدحجو
ودرههم بطل السع عند اخلافهم وضايط المسئلة ان الصقرا اذا اشتملت على عوضين والحاجين
احدهما جنس ربوك واحدهما الجنس بطل العقد عند اسوا احلف الجنس او النوع من الجانبين
او من احد الجانبين كما اذا باع صاع بروصاع شعير صاع بروصاع شعير او صاع بروصاع شعير
او صاع دينار احيلا او دينار اريد دينار جدي او دينار اريد دينار جدي ودينار ودينار
لا خلاف الجنس والسالي صورة اخلاف النوع والمعنى بالردى الجوهري ومن المعشور ومعنى رده الجوهري
ان يخرش الجوهري بفتت في القرب والطبع ولما اذا احلف النوع بالصحة والكسر وجماع لسلنا
المسئلة اخبر والمعنى بالخبر ياروك ان فضاله من عبيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اقر
صالحا لا تبع حتى يميز قال اما قصدت الحجة والاختي يميز فمعنى البيع حتى يميز ما يقابل الذهب
قابل الخرز فدل على امتناع السع في صورة الخلاف فان سلم الا شيء ع البيع حتى يميز ما يقابل الذهب
عما يقابل الخرز بل معناه حتى يقبل الحجة معروف وزن الذهب ومقدره فان كان مساويا للذهب
لم يبع السع وسماه ان المصوغ لا يرغب فيه كما يرغب في عرم ولهذا لا يشرى المصوغ بمثل وزنه ويدل عليه
ما روي فقال قال شهد قلان شفعه داهم وعلمها فوجدت فيها اثنى عشر دينارا الوجبة
التي هو انه وان كان المراد به المسمى في العقد معناه حتى يعقد على احدهما اما الذهب او الخرز فان الذهب
المضمون الى الخرز كان مساويا للذهب في الحاشية الا ان يفرق بان يعقد على احدهما خاصة ولا يقال ان قوله
قصدت الحجة دليل على ان عظم الماله كان الخرز لا يقول انه دليل على عرضه ومقصود بالمالية
فان الانسان قد يشرى عده اشياء بكم يعلق عرضه بواحد منها فلا يدل على ان الذهب معه لم يكن
مساويا للذهب في الجانب الاخر **الحوادث** فلما الحمل الاول باطل فان النظام ان يكون مقدار
الذهب المنظور مع الخرز معلوم المقدار للعائد من فان المشتري يستقيس لتعرف ما سئل في مقابلته
والبايع يستقيس لتعرف ما سمي به في عقد السع اما الوجه الثاني فيمدح لاد الخبز على ان
الراوى فهم من السع منع السع احراز ان الربا فعال ان الذهب مستحق ولا يحصل الربا فتعز
السع مع ذلك اشعار بان الربا يحقق وان كان الذهب مستحقا واما المعنى فيقول
باع التمر بالتمر عن مائة من وجب ان لا يبيع السع والمعنى بقوله اعز مماثل ان يبيع التمر على المائتين

وسان ارباع التمر بالتمر وجماع احدهما انه لو حلف لبيع التمر بالتمر فباع كما هو صورة اخلاف حيث الثاني
ان السع عيان عن مقابلته المال بالمال الصريح الاجاب والقبول وقد وجدت مقابلته التمر بالتمر صيغة الاجاب
والقبول وسان عن المائتين ان مدلول العقد حقيقة المقابل فطرف المقابل معارضة بحمل ان مقابل المد
بالمد والدرهم بالمد الاخر وحمل انه قابل احد المد من مد وشي والباقي بالباقي واللفظ ساكت عن جميعا
والقرائن مخطوطة على المستدل فليكن التردد وتقابل الاحتمالات دليل على ان الما بالمد واد است ذلك لزم منه
الظلال للحدث فانه يبيع التمر بالتمر وول المائتين وقد حقق ذلك لها هنا فكون منها والمعنى
فانه لو باع صبرة نصرة وكيلنا خرجنا من مساو وس لا يبيع السع فاد اكانت الجماله بالمال المد لحالة العقد
فان لا يثبت المال العقد على المائتين الا ان المال المرعى والجماله المستخرجة اولى او ان يكون باعه والاعراض
مسالك الاول والوالا سلم ارباع التمر بالتمر واما مسلك التمر فلما الايمان منها على العرف والعاد
وفي العرف يعاد للسع التمر بالتمر فلو لم يبيع مقابلته المال بالمال صيغة الاجاب والقول فلما السع مقابلته
مدلولها لمعظم مشعر بها وضعها ومطابقة لاضمتها وهذا يقابل العاد بالطلبة ووضعا ومقابلته كل
عمر لول علمها باللفظ مطابقة بل ضمنا وزنه فقول لو اوردنا التمر مع التمر مقابلته لزم ان يورد
ايضا مقابلته حبات التمر حبات التمر واجزا الدرهم باجزا الدرهم فعند ذلك يحقق عدد الساعات
لا ينحصر فان نسبة مقابلته حبات التمر حبات التمر وسع التمر بالتمر كنسبة مقابلته التمر بالتمر والدرهم بالدرهم
في سعة مدودهم مدودهم ولا يقال استثنى طم المقاضر هاسنا فاذا كان ضم المد اليه لا يخرج كونه
سع الدرهم بالدرهم فضمه الى المد لا يخرج كونه سع التمر بالتمر لا يقول هذا لزم ان لو شرطنا التباين
محض ارباع الدرهم بالدرهم وليس كذلك شرطناه باعتبار ان السع مسددهم من الحاسن والعقد عند
ان يقول عند بايعين البعض من البعض والاصل عدم المقد بكون الدرهم مسفيا بتقدير عدم البعض
تحكم الاصل المسئلة الثاني لهذا ذلك ولا يلزم علم المائل فلو لم يفرق المقابل معارضة قلنا
على المساو وعلى الرحا الاول مجموع والباقي مسلم وسماه ان احما يقابل احد المد من المد الباقي والدرهم
راج فان النظام العاقل قصد الصحة في بصره فيصعد طريق الصحة وطريق الصحة المقابل على الوجه
الذي لا يراه واحتمال كونها مقصودا يكون راجحا وصار كما اذا باع ثم عشره اضع بعشرة اضع فانه يحتمل ان
قابل ليه اضع بصاعين والباقي بالباقي وهذا الوجه به بطل العقد ومع ذلك جعلناه مقابلته كل واحد من
الصعان بمثلته تتر لا يراعى طريق الصحة فذلك هاسنا **مسئلة** سلمنا ارباع التمر بالتمر
مع جماعه ولكن لم يعلم ان لا يبيع واما الحديث فسنال مع التمر بالتمر وحده فانه لو قال لو كيل بوع التمر بالتمر

فباع بالتمر وعمره لا للتمر مستلداً وكذلك ان قال لامته ان كان حمل ذكر فهو حر وان كان انثى فانت حرم فوضعت
توهمين لا وانثى فاما لا لعقظان لا بشرطان يكون الحمل ذكر او انثى ولا نكحهم علماء ابايع مدواود بها بد
فان لا يصح لوجود الفضل المانع العوض فانه مفسد للعقد مطلقاً حتى لو باع ثوبين بعد ثوب لم
ان يكون الثوبان في مقابلته الجدة وحده وتغير النوع المانع العوض فانه مستل ووفق من اشتراط
المماثلة وحمل الفضل مانعاً فان لمماثلة اذا كانت شرطاً للمماثلة لم يحل له المانع فلا يمنع معها الحمل الخواص
فلما مسئلة التمس لا رده فان توافق العقلا دليل الاصابه فاني اكان العقلا تعدونه موافقين بيع التمس
بالتمر بتمر بيع التمر بالتمر والاصل ان يكون بيع التمر بالتمر حصصه فو لم السع وما لم مدلول عليها بالمطابقة
بما مطالعه ووضعاً فلما عند حوان ان احدهما يقول ان دلالة المطابقة غير معتد وحصصه السع لا يملك سلبهم
اسفاد لا للمطابقة هاهنا وقد ثبتنا انه بعد العقلا مع التمر بالتمر قد دل على ان لا دلالة المطابقة
غير معتد الي ان يقول لا للمطابقة هاهنا موجوده وسانه ان الدرهم مساو لاسم الدرهم مطابقة
ذلك التمر متساو لاسم التمر مطابقة فحققتا لا للمطابقة في كل واحد منهما مع قطع الطر عن صاحبه
والدلالة مني المقابلة حسبها فاذا كانت الدلالة دلالة المطابقة كانت المقابلة مقابلته المطابقة
وبدل عليه العرف وعند هذا القول البيع متحد وان حصلت المقابلة في كل واحد منهما فانه لو حلف لا يقرب
فلما ولا يقرب فلا يافضها دفعه واحده خنت الممان والمخوف عليه مباشره القرب في كل واحد
مما خنت الممين في اعلى ان القرب كان مباشره في كل واحد منهما ومع ذلك فعلى القرب واحد بل
انه لو حلف لا يقرب فخر لا خنت في هذه الصورة واما السؤال الثاني فمدفع لما سأل ان طرق المماثلة
متعارضة فو لم ان الظاهر انه يقصد الصحة فندسل طريقاً فلهذا باطل ما اذا باع متدا مدس فانه
لا يصح مع انه امر صحيحه ان جعل النوى في هذا الجانب في مقابلته لحم التمر في الجانب الاخر
وجعل نوى في الجانب في مقابلته لحم التمر في هذا الجانب ومع ذلك يحمل العقد على تنزيلا
على طريق الصحة واما السؤال الاخر فمدفع لان الخبر مطلق وسأول بيع التمر بالتمر مضمون وعمره مضمون
ولذا الواع مدواود بهما مدلا يصح فو لم لا يصح لوجود الفضل فلما يتبرك ما اذا باع ديناراً ودياً
ومدار دياً مد جيد فانه لا يصح والجوده ملغاه على خلاف الدليل فالفنا الدليل في الغايات خنت
صارف المماثلة مشروطه فادامك المماثلة مشروطه فكونه محصوره فلا يحصى الفضل لان فضل
الحجوه مقابلته الرأيه في الطر والاخر خنت لم يصح السع دل على ان المماثلة بشرط وان الحديث متناول له

وأما مسله الدكاه فلما انما يصح من الوكيل مع التمس التمس وعلا قد سفيح الغند في المضمون الى التمس بان سلف في البعض
او خرج مستحقا فسفيح في التمس ايضا وهو مخالف لغرض الموكل وأما المسله المانه فلما انما اطلاق بعلة بان يكون
كل المار ذكر او انش عرفا ذلك بعينه الاضافه فلا اولدت ذكر او انش فليس كل الحمل ذكر او انش ولم نجد
ها هنا ما يقيد التمس بالرجوع اسـ اخر يقول الخبر فتناول لما يعديع التمس بالتمس وقد سلمتم ان هذا يعديع
التمس بالتمس فادرج تحته وعند هذا اخذوا خورا يقول عقلا شمل على حيس واحد وبوى غير متنازل ولا يصح
ولفره ما سبق طـ رفته اخرى يقول لو صح البيع ها هنا لما صح فذ يبع ومعناه ان الثاني يبع به البيع
ها هنا بما هو معناها في الشرع بل ربه من القول بالصحة القول بان لمز القول بانها الصحة فطهر ايضا التمس
ونفروه ان السع لو صح لافضى توزع ما في احد الجانبين على ما في الجانب الاخر باعتبار العمه والتوزع هو هذا
لغضى الى تقبل المفاضله او جهاله المماثل وكلاهما ما نغان من الصحة فمت فلو اننا لو صح لما صح وببانه ان
التوزع باعتبار العمه معضى السع الصحيح المشتمل على عوض مختلف من احد الجانبين او الجانبين مع مراع
الاجماع فلكون معضاه ها هنا وسان ذلك الحقيقه والحكم اما الحقيقه فهي ان العاقل يقصد لمقابلته على طرف
التوزع بالعمه وفي التوزع بالعمه فايده فلكون معضى السع وسان القصد ان العاقل اذا اشترى ثوبا فتمت عشر
درهم وثوبا فتمت درهم واحد عشرهما فانه يقصد يذل العشر وفي مقابلته الثوب الذي مساوى عشره وبذل
الدرهم في مقابلته الثوب الذي مساوى درهم واحد لا يقصد عاقل عكسه وسان الفايده ان اذا توزع عليه
بالعمه فاذا اراد ان يسع احدهما من اخيه امنه ان خير من في عقد المراهيه وهو فامر على بكذا واما الحكم
هو ان لو اشترى شققا فتمت عشر وسقا فتمت عشر سلس توزع السلس عليها باعتبار العمه فقع
العشرون في مقابلته الشقق حتى اخذه الشقيق بالعشرين والعشر وفي مقابلته السيف حتى لو خرج مستحقا
رجع المشتري بالعشر وبيان ان التوزع يعضى الى بعض المفاضله او الجمل بالمماثل ان اراد ابا ع مدافتمه
دعاهما ودرهما مدرين والمدا المضموم بل ما في ذلك الجانب فمقابلته بل المدا وهو مد وثلاث هذا
اذ الملاحظ العمه في الجانب الثاني وان لاحظنا العمه في الجانب الثاني ففرض مما اذا كانت قيمه كل مد
مساويه لعمه المدا الثاني وكانت قيمته درهم وهو المدا الذي مع الدرهم بل ما في ذلك الجانب
فمقابلته بل ما في ذلك الجانب باعتبار القمه وهو مد وثني فكون المدا ميعا مد وثني فيحقق الفضل
ان اخذنا بالسع وان اخذنا بالشيق فقول بل ما مد وبل ما مد بل ما في هذا الخاب فمقابلته
بل ما كل واحد من المدا ونعلم ان ما قابل بل المدا اكثر ما قابل بل الدرهم لان المدا ضعف الدرهم في
الماله فمحمو الفصل ولعلم اننا لا جعل الفضل مفقدا ما نعو له المضمون فمطلما ان ذلك مظهر

عند ذلك يجب ان يقال اذا كان الفضل مظهرنا مبنى البطلان والتساوي مظهرنا مبنى الصحة بل جعلت
الفضل مظهرا وبناؤه ان العدم تعرف اصل الفضل نقسنا ونعرف مقدار المحصورين ظنا ونحسنا واصل
الفضل بغيرنا فان البطلان خلاف التساوي المشروط للصحة فان التساوي والكيل معهما القوم
مظنون لانه يبنى على القوم وموظفون والمترتب على المظنون مظهرنا ان التساوي والكيل مظهرنا
لانهم مظهر التساوي والكيل محسوسا مظهرنا به كما قال ابو حنيفة رحمه الله في قصاص الطرف امر لا ينفك
طرف الحجر مطوف الحجر ليس التفاوت ونقطع طرف الحجر ليس التساوي ولا نقطع طرف العبد نظير العبد
وان تساوا في العمة لانه مظهر والتساوي مظهرنا مظهرنا القوم لا ينفك مظهرنا التساوي مظهرنا
سعد الشارح فان في الاسلام ان معنى السع ومواقع الاجماع التوزيع باعتبار العمة بل معنى العقد
مقابل الكل بالكل على الاجزاء غير تفصيل وبعض يلزم منه مقابل الكل بالكل والربيع
بالربيع واذا اخذنا ذلك لم يلزم منه بعض المقاصد ولا الحمل بالمقابل وبما خرج الخواص عن قولكم ان المد
لما في هذا الجانب فانه نظير الى معنى جعله في العوض والاجزاء شيئا بعد شيئا بالمقابل لوقوع المقابلة على
الاجزاء وكذلك سماع قولكم ان يلقى المد ضعف بلقي الدائم فانه يعود الى المعنى وفصل بلقي المدع بلقي
الدائم والمقابل فقولكم العاقل بعض المقابلة بطريق التوزيع السؤال عليه وجه احدها المنع فانه
بعض مقابل الكل الكل من غير فصل وتوزيع السالى لما وجود القصد ولكن القصد انما يكون من غير
اذا كان لبعضى الى تعدد الصفقة واعتبار قصد التوزيع مفضل الى تعدد المقابلة وهي متشعبة لا بها
محل فمع تعدد هذه المعنى القصد عدل ولا علة باللفظ طائفة ووضعها وهو مقابل الكل بالكل
اجمالا وبها ما السالك انه اذا لم يعرف به كل واحد التوزيع مقرر اعرف فمما اجمله ولا يفيض
في حقه قصد التوزيع لان القصد بربط معلوم وعلى هذا فالامام ابو المعالي رحمه الله العبد هاهنا
كالعبد في هذه البركات فانه لو خصت احد التوزيعه صفة فانه لا يقال ان السبب افضى تعيينها
بل السبب افضى استحقاق الطلب او الربيع شايعة والعبد ضروري القسمة وكذلك التوزيع والعبد
هاهنا معنى السع او ما السائل الذي ذكرها فلا سلم ان التوزيع هاهنا معنى السع بل ضروري
الاخذ بالسفعة والرد بالعبد ونؤكد كلامنا بامام وهو ان اذا اخذنا بالعبد والمد الذي مع الدائم
فان التوزيع عليه في طرف المدين يكون شاعافا لا نقول له باله هذا المد ونلت ذلك المد بل هو
لعله مد وطلب مد شايعة وكذا اذا اخذنا بالعبد وطرف المدين يكون التوزيع عليه المد المد
شايعة والشيوخ والاطلاق هذا والجمع بينهما في كل واحد العوض معنى العقد متمتع فمما

معنى الحال ان الحال مختلف فمختلف المعنى المسلك الثاني والاعتراض لما ان التوزيع بطريق القسمة
معنى البيع هاهنا وبناؤه ان قصد التوزيع في محل الاجماع موافق للصحة ومما عينا وقصد التوزيع هاهنا
مما عينا للصحة ولا يراعي وهذا فلما التوزيع صاعا جديا فمما عينا هاهنا ومما عينا وقصد التوزيع هاهنا
وكان الصاعان ليعين من في صاحب الصاع الجيد هاهنا والى صاحب الصاع الردي هاهنا ولو باعنا
صاعين حدين في كل واحد منهما صاعا من غير فصل لان التوزيع في الاول موافق للصحة
واعين في الثاني فافضلها فلم يعتبر المسلك الثالث فالواحد للخلاف اذا باع صاعا
حدا او صاعا حدين هاهنا حدين او رديين فقولوا فمما عينا في بعض المقاصد والحمل بالمقابل معنى على
القوم والقوم مفرغ على له الجود وهو مفعول على الم جودها ورديها سواء فكونكم قد ابله
صاعين حدين برديين الخواص فلما قدما ان معنى السع التوزيع باعتبار العمة ونلت على السع
مما عينا على صاعا هاهنا وبها من الرد بالعبد واستدراك ما يحسن المدود واستدراك ما يحسن المدالف
فلا العوض مع البعض من احد وجب ان يحمل السع معاوضة تحت مظهرنا هذه القضايا والحكام
ومقابل الكل بالكل من غير تفصيل ولا ينفك عن عليها هذه القضايا وجب ان يحمل السع عينا ومقابل
الاجزاء بالحمل على ليس مقابل التوزيع من كل طرف عينا التوزيع عليه من الطرف الاخر شاعافا للشيوخ والاطلاق
في كل واحد الطرفين معنى العقد باعتبار محض موزعها وموزعها عليه وخرج علة قسمها البركات فانه
لا معاوضة هاهنا بل المعنى والفصل ضروري القسمة واما فمما عينا من المسائل فقول العبد هاهنا ورك
الاخذ بالسفعة والقسم والرد بالعبد وسع بعض المنع من الحجة ونلت عليه ما اذا باع له باعتمه عشر درهم
وثوباً فمما عينا من احد في ثوبها فقولكم انه قصد مقابل الكل بالكل هاهنا هذا مخالف للعرف والحال
فان المعلوم وعرف العقلاء انهم قصدوا المقابلة بطريق التوزيع العمة ممداد زود واران واهل من هاهنا
التياب حيث معواسع بعضها من الحجة فمما عينا من المكات فاهم جود واسع بعضها
من الحجة ولا طريق في سوي التوزيع باعتبار العمة فمما عينا من الاعتراف به في المكات فاهم جود واسع بعضها
اذا كان عدل لول اللفظ مطابقة فلما قصد مدعى اذا كان موفرا على الحكم للمعاوضة والحكم للمعاوضة
موقوف على التوزيع بطريق العمة فمما عينا من جود واسع بعضها من جود واسع بعضها
فقولوا العاقل نفس مقابل كل ثوب لم خصه حاله وفيه وان لم يعرف المقابلة فمما عينا فلم
ان الاحكام التي يفتي عليها التوزيع بالعمة لا يظن انها في محل الخلاف فان عندنا اذا خرج المد مستحقا
برجع عليه عند سبب ولا حاجة الى التوزيع بالعمة فلما وضع السع مقدارا امار التوزيع بالعمة

منع في بعض الصور عن سائر الصور ليعتد في العقد وما حرج الخواص عرف لم يعلم اذا كان النوع
معنى السع في محل الوفاق يكون معضيا ما منافان وضع البيع كونه متخذا او لم ان هذا احتساب بالجزء وهي
ملغاه بالنظر فيما معنى النص ان فصل الجود لا يكون مطلقا للبيع ويحتمل ان يكون المطلق عندنا فاضل الذات
ولكن فصل الجود طريق معرف للفضل في الكيل لكونه معنى السع المطلق **الحوا** وقالوا ان صرف
وجد فيه وجه الصحة ويصح وسانه وجمان احدهما ان اذا باع عبدا ودرهما بعد ودرهما قبل النسخ
بما يات له عدد او معضاه مقابلته الفرد بالفرد فانه لو قال اعطاه ولا الفراهه الدراهم العشرة
وكانوا عشرة صرف ذلك درهم الى كمال واحدهم ومقابلته الفرد بالفرد يحمل الصحة الوجه الثاني ان باع
مدرو درهمين بمدرو درهم فانه يحمل مقابلته الجنس بخلاف الجنس ومقابلته الجنس بخلاف الجنس يحمل
الصحة لان المقابلته مطلقه مختلفة جميع احاد المقابلته وجميعها مقابلته الجنس بخلاف الجنس ومقابلته الجنس
بخلاف الجنس يحمل الصحة واذا اظهرت مال السع على محل الصحة وجب ثبوته عليه لان العقد اذا ادرس
يحمل الصحة ويحمل الفساد نزل على محل الصحة بذلك سواء كان احدا او شيئا او ادا البعث هناك نصف
هذا العبد حمل على النصف الذي حقه دون النصف معسطة اعلمها ما سعي في تصحيح السع ولو اوصى
بطيب وله طبلان طبل غزو وطبل هو حمل على طبل العزو وسقيذ اللوصيه وصححا المداويل
بدرهم مطلقه حمل على النقد الغالب في المداويل السع ولا يلزم عليه المسألة الارضية وهي ما
اذا باع عبدا بالف ثم اشتراه قبل نقد الممنوع عبدا اخر بالف وحسب ما به والمخزور وشركي طابع ممن
باعه باول ما باعه منه قبل نقد الممنوع واذا جعلنا الالف في مقابلته العبد الاول والزائد ومقابلته
الثاني ارفع المخزور وصح العقد ومع ذلك ما صححنا العقد بربلا على فلا يلزم ذلك في هذا
لو جعلنا الالف في مقابلته العبد الاول صح ولو جعلنا الالف في جنس ومقابلته صح ولو جعلنا الالف
ومانه في مقابلته صح وهذه الطرق لا تختم في الوجود لا بما متناقضه وبعض احدها مسمى ايضا التمسك
الحكم ولا يلزم برجح المدعيه على المبيع وهاهنا طريق الصحة متخذ معبر وخرج عليه الحكم المقرون
باسباب فان الاسباب مجتمع وجوده اقصى الحكم الى الكل ان جازها ايات الحكم بعدد من
الاسباب او نصفه الى واحد عن معبر ان لم يجزها ايات الحكم بعدد من الاسباب وخرج عليه
الاجازات المتواترة على حكم واحد ما يمتنع وجوده اذ الدال على الحكم غير شافق واضيف
الحكم الى المجموع طرقة اخرى في الوفاء السع لفساد مقل الربا ولا يرفع البيع سان
الاول انه لو قابل الجنس بخلاف الجنس فصاح وكل ما يفرق وجوده ثم هو موجودا متنا سوكن

بحق اسفا الربا من سقاءه ففعل قابل الجنس بخلاف الجنس ولا يرافقه وسان انه قابل الجنس بخلاف
الجنس ان اللفظ محتمل له فلا دل الدليل عليه سان ان اللفظ محتمل انه مطلق فحمل جميع انواعه المقابلة
ويؤخذ انها مقابلته الجنس بخلاف الجنس ولهذا النوع مقابلته الجنس بخلاف الجنس لا يقال في ما لم يحمل
لفظه وسان دل الدليل عليه ظاهر وان النظام له العاقد ضد الخلا او الصحة طرقة في المحل كانت
الصحة معصوده له وقد حاله على انه قابل الجنس بخلاف الجنس ويؤكد بما سبق من المسائل في الطرق
الاول الحوا ولم معنى العقد مقابلته الفرد بالفرد مجموع بل معضاه التوزيه بطريق الصحة
دما فيهما وعل عليه لو باع ثوبا قيمته درهم ونصف وشتا اخر قيمته نصف درهم من درهمين لا يرفع
الفرد على الفرد حتى لو خرج الثوب مستحقا رد على درهم ونصف واما اذا قال اعطاه ولا الفراهه
هذه الدراهم العشرة بثمن الفرد على الفرد فيلزم من القرينة ثم ولو انعكست القرينة جاز ان تفاوق في ذلك
والوجه الثاني ان العقد اذا ادرس يحمل الصحة والفساد حمل على محل الصحة ولما لان لم اشتمال الغل
على محل الصحة بل هو منفسد لفساده فانه لو صح لاقضى التوزيع بطريق الصحة وذلك مطلق للعقد
فمعنى العقد للنظر واما المسائل في هذا جواز ان احدهما المبيع وان احدهما مولين اذ ابايع نصف العبد
المشرك حمل على النصف منسطة اعلمها ما سعي في تصحيح السع ولو اوصى
وكذلك له الوصيه والطبل مجموع وان سلفا مفرق ونحو اذ ابايع نصف العبد المشترك انصرف
الى الخصه قرينه فان المتعارف ان يقول بعث نصف العبد منك مطلقا لا ينفقه ما نصف الذي
له ولا عرف مستقر في مع مدرو درهم بمدرو درهم نصف الجنس الى خلاف الجنس وفي الوصيه يقول انما
معصية السع وانما لو باع طبلين طبل حرب وطبل هو لا يحمل على طبل الحرب وصارت المسألة
الزما عليهم ولا يرفع مدرو درهم سلفا اخرى يقول لو باع صبرة صاعا صاعا صح ولو باع صبرة بصره مطلقا
لم يصح مع ان اللفظ محتمل له والعقده انه ان الصحة معصوده مني للغير فاذ انا فاض الغرض للصحة لم
معصوده فانه اذا باع صاعا جيدا قيمته درهما ودرهما صاعا غير وسطا فاذ اعرف لير الصاع
الجيد لا يقابله الا صاع واحد لم يفسد الصحة لانه سطر بها وكذلك نزل من المسألة الارضية فوكم
وجمان الصحة معصوده مجموع بل عنه الصحة معصوده وهي المسمى بالاسم والالف والمقابلته
بالالف راجح ما اذا فرضنا المقابلته زائد على الالف دخل فيما الالف فكان فرض الالف معنيان
فرض الزائد ومع ذلك لم يصح العبد على المصل الذي مدرو باطل الا حاصله **مسألة**
لا يجوز بيع لحم الشاة عندنا او غيرهم يجوز ولو لم يبيع لحم الشاة بالبرق فوان وفي بيع لحم الشاة بالحم

ولقد لا بعد الشاه والعرفان والحق لا يشترى لهما فاشترى شاه لم تحت في نفسه عدل على انها
 ليست لهما الخواص — فلنا نحن لا نعتبر الجسدية في معنى الوزن لا فاولى ان لا نعتبر الجسدية
 فيه موزنه او شتمه والمسله مفرد براسها فلو بنيناها على مسايل الريا فالحجاره فيها ثون
 ما هو لازم تلك المسله فلا توضع هذه المسله واولادها بالرسم مفيدا واعرض معا ان احدهما
 انان اعلم جردا على اعتبار الجسديه في القدر وبلغت ما وجدناها في محل الخلاف والمالي ان
 ساعدوا جردا على اعتبار الجسديه في معنى الطعم وبلغت ما سان اسفاهنا فان فرضنا المساله
 وجانبنا فدل على وجود الوزن في الشاه مسايل احداها انه لا يجوز مع الشاه في مخرجها
 ليزن الناس ان عدهم لا يجوز مع الصوف شاه على ظهرها صوف ومبا ان لا يجوز مع السهم
 بالدهن ومع دهن الجوز الجوز ولا يجوز مع الدهن السهم ومع الدهن شاه في مخرجها صوف
 شاه لها صوف لا تست لهم ما قالوه ان المقدار المتعرف من الجوز والخميس من غير على معيار حقيق
 مقرر شرعا والوجه الذي وحدت الجسديه في معنى الوزن ثم يوجد هاهنا ودلك بان هاهنا هو
 منها في الحال للوزن والمال وكفى ذلك لتحقيق معنى الوزن او يقال هو موزون في المال فيعطى حكم
 الموزون في الحال وكلا الطرفين معروض في الشاه فانها مستعانه في الحال للوزن والمال
 وهي موزونه في المال فيعطى حكم الموزون في الحال وهذا حصل الجواب عن قولكم اننا نعتبر الجسديه
 في معنى المال فان الشاه لا ينظر الى صوفها في يقوم عدل على ان الجسديه في معنى المال غير معتبر
 اصلا والمعتبر بالحقوق بالنسبه الى الصوف والشاه وقد حقق مثل ذلك في الشاه وجم الشاه
 وكذلك نه حصل الجواب عن الجسديه في عموم المصود فان الصوف غير مضمود والشاه عاما
 بل قد لا نعتبرها اعم واظهر من هذا الصوف والشاه وان فرضنا المساعده وحاشا لهم وهو ان
 ان الشاه مطعومه اعم جعلوا الصوف على ظهر الشاه موزونا والشرع في الصوف مكيلا والوجه
 الذي نعرض الكيل والوزن فيما نعرض هاهنا معنى الطعم وهو انما معروض للوزن والكيل والمال
 او موزون ومكيل في المال فاعطينا في الحال حكم الكيل والوزن وكلا الطرفين مظهر هاهنا
مسئله النقود تعين في العقود بالتعريف عندنا خلا فاهم والمعنى انها
 في عقد السع كغيره من ميثاق الملك وما يحبه التمسه وعندهم لا يكون معنى على معنى انه لا حصل
 معها الملك وما يحبه التمسه وقايله الكلف يظهر في حكم من احدهما ان عدها السع لم يشترك
 ابداه بعد التعيين في السع وعندهم له ذلك والشاه في انما لو لم قبل العقد انفس السع عندنا

يكون

وعندهم لا يفسر وماذا به في نفس التعيين مستقيم اذا فسها الدين بالدينهم الماقد فان فسهاه مملوك
 مطلق وليس الخلاف في حصول الملك وعنده بل الخلاف في احرار عده ومخرج علم بثبوت الملك فيها
 بغيرها به مقصورا عليها وعندهم يثبت الملك فيها او في غيرها واجمعنا على ان الماقدوس الراجحه
 تعين بالتعريف واجمعنا على ان العوض في السع تعين بالتعريف اسلنا في المسله انما يقول الدراهم قابله
 الملك فمعنى بالتعريف العرفي وسان انما قابله الملك انما حاصله على تلك صاحبها وراعى على انها قابله
 له ولا يما مال فمكرر قابله للملك وادانت الوصف فقول قول الملك دليل سببيه العقد الصحيح
 المضاف اليها ثبوت الملك فيها فقولون بل لاها هاهنا لان ثم صار دليل الكونه مطابقا لمعنى العقد
 وهو هاهنا انما مطابق لمعنى العقد ولهم في الاحتياط في سلطان الاو والاولا ان
 الدراهم قابله للملك بل الثمن قابله للملك وسانه ان الاصطلاح على الدراهم المعامله بها في دخل
 وحقق الدراهم ولا نعلم ان حقيقه الدراهم مع قطع النظر عن الاصطلاح قابله للملك بل الدراهم
 مصنفه بالاصطلاح نفرض فانه للملك فان قالوا معنى الصلاه ان الذوات المسماه بالدراهم
 بعض وجوهها قابله للملك كما لو اشترى الحيوان فقبل انه قابله للملك فانه لا معنى به انه مخرج
 عقد الحيوانيه مع قطع النظر عما رواها قابله للملك بل معنى به ان الذات المشار اليه المسمى
 باسم الحيوان بعض الوجوه قابله للملك وطريق العلم عليه ان يستفصل بقول الملك مطلق
 ويراد به اختصاص مستفيع مسفع ويطبق ويراد به اختصاص حجر ومنع فالادامه ملك
 العوض والمالي ملك جلود المبيات على اصابه وملك السرفين فان اردتم الاول فلان لم ان الدراهم
 قابله واران درايم الماني فاسلم انما قابله للملك ولكن لم فلم اذا كان ملك المال عسا بالمعنى الاول
 معني السع كغيره تلك المحل عيننا بالمعنى الثاني معني السع فانه فاس في السع ودرهم الحيوان
 ان لفظ الملك يطلع على الدراهم والدراهم وليس ذلك لخصاص مستفيع مستفيع به فانه قابله
 وانما المراد منه اختصاص حجر ومنع وسان ان النقود غير مسفع بها ان المسفع به ما يستفاد
 عرض منه لمعنى ذاته مضاف اليه فوجب ان يحقق بله اشياء خاصا حاصلا ومعني المحل
 معنى عليه وضافه اليه والعرض من الدراهم والدرايم الرواج والتراج معنى على الاصطلاح
 وليس الاصطلاح معنى ذات المضمود واما الصلاه واكتنار الاجزاء فهو معنى فيها
 ولو الرواج لا يضاف اليها في العرف وانما يضاف الى الاصطلاح كالقولوس الراجحه يضاف
 رواجها الى الاصطلاح دون الصلاه التي فيها ولا يقال انها مسفع بها لمفعول التحلي والتزين

لانا نقول قولنا سعادته عرض اربابه انه سعادته عرض مقصود منه والتحلي والتميز
عن مقصود النقول والتحلي بما عرف لها من مفعولها الى متبعض اللاتي والجواهر المسلك
الماني في الاعراض والواحد ان النقول فابن الملك لم يعلم انها تعين بالعرض في الأساس
على العوضا طل لا نفي التعيين فيها اظهر وسائده وحيث ان احداهما ان العرضية
مظنة تفادى الاعراض واختلافها باختلاف الذوات والاعيان بخلاف النقول فانها
لا تختلف الغرض باختلاف ذواتها واعيانها الساتر ان العوض مستعمل لمقاصد
اعراضه كالتجارة والاستنفا والاستعمال وكل وجه منها شرع بقصد المحصر الى
عليه فاذا كثرت الوجوه الدالة على قصد المحصر كان قصد التخصيص اظهر ولا يلزم على الامنا
اذا باع مكيله خلد من حيث سعة مع مساواتها لغيرها من الخلد الذي في الدون فحين
احدهما ان اوردنا ان العرضية مظنة ظهور قصد المحصر والحكم يدور على التميز دون
دون المعنى ولا يصح غموض المعنى بل قوائمه في اتحاد الصور مع وجود الدليل وانا نقول البيع
موضوع متوسلا به الى ابدال الاموال ثم انا صححناه في تكايل الخلد مع اسفا عرض
الابدال فيما نظر الى الدليل الوجه الماني ان النقول بلغي الامانة على ان ثبتت مثلها
في الزمة وفي الخلد لا يملك ايات مثل المبيع في الزمة لان الخلد المبيع على ما هو عليه من
صفه الحموضة مقصود ورايت الحموضة لا تختلف فلا يملك ايات مثل المشار اليه في الزمة
لان منتهى في الحموضة غير معلومة مضبوطة بعين ونوكدا الكلام مسلتى احداهما انه
اذا استناجده به لتحمل عليها ما يبرق فطن معينا يجوز له ابدالها عليها التماسه لو اصاب
ذاته ليركبها لم يسمع الركاب فله ان يركبها مثله في الخفة او هو اخف منه والعرض يختلف
باحتلاف الركاب فان الخفيف الذي لا يحسن الركوب يتأذى البهيمه وتستقر بركوبه
فوق ما سادى بالمقل الذي يحسن الركوب فاد اجاز ابدال ثم وجب ان يجوز ابدالها ما
يشبه الاولى ولا يلزم على كل منها تعين النقول في الوضه والوكالة اما الوضه فان المقصود منها
الفره ومعنى التواب تضعها العاقل في اطيب ماله لان لا طيب ماله من هذا في معنى الفره
والطاعة قال النبي عليه السلام نعم المالك الصالح للرجل الصالح وفي السع نقصد في الغالب عرض
الرواج ولا اثر لطيب المال فيه صار المحصر مقصودا في الوضيه عن مقصود في السع وفي الوكالة
منع فان للوكيل ابدالها لغيرها بعد وقوع الشراء بجمه الوكيل نعم ليس للوكيل ابدالها لانه صرف

في مال مما هو المرغوب وزاد منه ورضاه فصار كابدال المشتري للمقود بعد من الباع فانه متمتع ولا
خلاف والعقد فيه ان ابدال الكفة ومشقه فلا يتخيلها العاقل صاحبه فمنعاه مطلقا الجواب
عن السؤال الاول على ما بين الاول نقول ملك الثمن والمنز واحد وبيانه من وجوه احدها انه لو كان
لا يملك لكان دخل فيه ملك الثمن والمنز ولم يدخل فيه ملك النكاح فلما صار الملك فيهما متبعا لم يفظ
متمتع على اتحاد الملك فيهما الوجه الماني يقول الملك في الموضوع عبا عن احتصاص حجر ومنع
من الانساع والصرف لان اطلاق الانساع عن سفاذ من الاحتصاص بل من السب الذي افاذ
اطلاق الاستدلال هو الانساع لانهما انصت اطلاق الاستدلال في الانساع والصرف
وبانت معصية اطلاق الانساع ضرورة واثرا الاحتصاص الحجر والمنع لا يخرج عن ذلك الكلب
والزبل لان امتناع الانساع والصرف في حق غير صاحبه ليس سفاذا من احتصاص صاحبها لان
الصرف والانساع متمتع في حق صاحب الاحتصاص ايضا الوجه الثالث نقول الملك في
الموضوع احتصاص مسفع مسفع به فتبخر الملك فيهما وسان ان الدرهم والدنانير مسفع بها ان
المسفع به ما حصل منه عرض ومقصود بواسطه فعله وحده ما لا رهاه راجح لانه موافق
للاطلاق فان النقول بعد مسفعها بها في اعرف ومطلق عليها اسم المسفع بها وقول بعض اصحابنا
ان معنى الاصطلاح صلاتها واكتناز اجزاها فكون ملامه للمحال الذي ذكره باطل لانا انظرنا
الى الاصطلاح الاول فاحتمل ان مناه عزة الوجود واحتمل ان مناه الصلابة من غير حجاب
وان نظرنا الى الاصطلاح في زمانا فقد يجد بقود بعضها اروج من بعض مع التساوي في الصلابة
نظرا الى الاصطلاح كالمكسور مع الصحاح فانه دونه في الرواج مع التساوي في الصلابة لتساويها
في العيار واد اصار الاصطلاح معنى التفاوت في الرواج يكون اصل الرواج لاحاله المقام
الماني سلمنا احتلاف الملكين ولكن نقول ملك الثمن ايضا مقصود بمحصا بالعرض وبيانه وجهان
احدهما ان العرض اذا كانت جارية بعض الملال وكانت له متاقل منها راجحه رواج دينار
واحد فانه لا يجوز ابدال الدنانير بالدرهم ولا ابدال الدرهم بالدنانير مع تساويهما في الرواج
فما صار معنى قصد المحصر ثم هو معنى قدالة قصد التخصيص هاهنا فان كل معنى قصد
التخصيص ثم بتفسير المعاملات فانها تسهل التعامل بحبه وحينئذ رفضه وتغنى التعامل بثلاث
ارز من الربوب وعينه من الاجرة فلما مثل ذلك مطرد في اختلاف فان الدنانير والدرهم
المشار اليها في العقد قد يكون خفا فافيد انهما في عدم التفريق من غير كسر ولا تقوم الثقال

مقارنها وغرضه مقصد التخصيص ههنا كما فقد في مسله الاكراه الوجه الثاني هو ان المقصود هو
الاكراه من غير التوقف بالحاضر الحاصل وان توقف الانسان على العبر الحاضر الحاصل فوق توقفه ما في الذمه
وذلك مستمر متعارف العقله واما مسله القطر فلهذا لا يفتقد لاختلاف باختلاف
غير القطر اصلا كما لا بد من الابدال واما ابدال التالك فهو مستغنى عن الاصل وان لم يرد في اختلاف
العرض باختلاف الرأى ظاهر متفاحشا فمعضاه المنع ههنا مستغنى عن المبدع من العذران في
السفر نفس حاجه الى اعانه المنقطع والمراتب يجوزنا الابدال رخصه على خلاف الدليل
واما اسوال الفرق فمقول ان الفرق وملغاه مسله مكمله الخلل فانها تسعين في العقد فلو لم العرضيه
ضابطا لاختلاف العرض فلهذا المعنى اذا صار مضبوطا بدليل اتفق الحكم عليه في مواقع اجهاله
ولا منع اعماه نفسه حيث صار ظاهرا وصار كالحديث فاما ضبطنا بالنفوس وعزم ولم يمنع اعماه
نفسه حيث صار ظاهرا معلوما بالحس ههنا اذا عرف تقينا تساوي الخلل في الرقه والحقا
واخوضه لم يكر العرضه معه دليل الاختلاف فلو لم اعينا الاثبات في المقود بامان مسله في الذمه
فلما اخل ايضا است مثله في الذمه ضامانا في الاختلاف فليست مسله في الذمه في عقد السع بالغا
السع حيث لم يثبت مسله في الذمه ضامانا في الاختلاف عرف ان البعض مفضي السع مطلقا وهذا
الحواب يرد عليه اعتراض وهو ان يقال بحالنا اننا مسله في الذمه في الاختلاف ضامانا لاجماعه على العمه
مساويا وبعض الوجوه لا ضامانا مساويا وجميع الوجوه والكفنا بالمساوي من بعض الوجوه
للضرورة ولا ضرورة في السع الى الغا البعض واما المساوي من بعض الوجوه في الذمه فهاهنا البعض
معترا والامر الغا الفرق في العباس على النقود المقبوضه فعال انه اذا كان له درهم مودعه
عند اسار فاشترى بعينه سلعة من ملكه عسا للناع مفضي السع لان ملكا عيناها صالح لان يكون
مفضي السع فلهذا مفضي لم لانه توجه عليه اشكال وهو ان يقال لا سلم ان البايع ملكا باعناها
فمننا بل ملكها عوضا عن التملك في الذمه كالدراهم التي تسلمها المشتري في هذه الصوره وقول
العايل انه صالح لان يكون مفضي السع اسار حكم الاصل بخلاف الدليل وحكم الاصل بعد جريان المانه
فه اسمع اساه بالدليل وان رسل دفعه ان انفس على الاصل في اصل الملك وعموم مع
قطع النظر كونها ثلثا او عوضا عنه واصل الملك مجمع عليه فنوجه اشكال اخر وهو تعليل
بعض الحكم فان ملك الذمه لهم فمنا حكم واحد خاص وملكها عوضا عن التملك حكم اخر خاص فكل واحد العباس
باصل الملك دون خصوصه فاسر بعض الحكم وهو منقطع فالصحيح ان نفيس على اعتبار البعض وحق

الجنس دون العبر والذات وصورته اذا كان فضه جاريه في اليد على ان يكون بلب مثاقيلها او حقه
تزوج رواج دسار والذات تسعين في العقد جنسا بالاجماع في هذه الصوره حتى تمتنع ابدالها بالذراهم وكذلك
الدراهم تسعين جنسا حتى لا يجوز ابدالها بالذات وان تساوى الجنسان في الرواج بدليل انه لو اختلف
ذلك لاسلعه على انسان فان يقول ان كان احد الجنسين ارجح من الاخر وان تساوى في الرواج
تخير المثلث بينهما مما صار مني بعض الجنس في تلك المسله تصد مني بعض الذوات في محل الخلاف
والحاصل ان الحق البعض بالذات بالتعبر بالجنس وتلغى به الفرق التي ذكرها في العروض احجوا
لعله عليه الم في حديث وعن ربح ما لم يضمن دل الحديث على ان المقود لا تسعين في السع فوجبه
ان العرض للذات في التقارض اذا اشترى درهم القراض سلعه فلو لم تسعين البعض كان مسترخيا
لما لم يضمن فان مال القراض امانه عند العامل بخلاف ما اذا قلنا بعت في الذمه فان البات
في الذمه عند بائع ممتعه ويكون مضمونا عليه في تركه ولهذا لا يجوز ضمان الدين في البيع بالتفليس
وخرج عليه اذا اشترى درهم القراض سلعه ثم باعها سلعه فان السلعه في السع الثاني تسعين
بالبعض مع انها مال القراض فلو لم اقره لا يقول انه مضمون عليه وسائر العامل عند مالك
الربح بالظهور فمضير المال مضمونا عليه فان فعلها المال مضمون عليه معناه انه اذا تلف حارت
الماله فابينه عليه فانا نقول المبيع فلهذا البعض عن ضمان معنى انه اذا تلف كانت الماله فابينه
عليه بعد البعض ضمانا مشترك في هذا المعنى فجب ان يقول القراض محصور بالنقود مضمون
في السلع والعروض وانما مضمون في العروض لا بها تسعين البعض شيلا يكون سائر بها لما لم يضمن
فاد اولنا ان النقود تسعين ايضا البعض لم يكر من القراض في القراض فغيرا الحواد
فلما المراد بالحديث التبع من ماني ضمانا في البيع في الاختلاف كالكلب والزبل وغيره بالربح عن
السع لانه سبب الربح فكنى بالمستتب عن سبب فلا تساول محل الخلاف واما حصص القرض
بالنقود ومنه في العروض كان تقليلا للغير والجهاله فان العامل بزمه اذا راس المال الى المالك
فانما كان راس المال نقدا وفي النزاع بينهما في القدر ووجه واداسان راس المال عرضا يقع في
القدر والعمه جميعا معناه في العروض تقليلا للغير والجهاله ودفعا للنزاع احجوا
مرحبت المعنى بطريق اخر انما مال الملك الدرهم باعناها حكما للبيع تغيب حكم البيع فلا
يبين ملكا عيناها حكما له وسائر ان تغيب حكم السع ان ملك الدرهم في الذمه فكون اثبات ملك العيان
الدراهم تغيب او بان ان حكم السع ملك الدرهم في الذمه وجمان احدهما ان البيع يثنى في الذمه

ليس رخصه لو ان حكم البيع ملك اعيان الدراهم لان موطنها في الذمة رخصه واما ان رخصه انه لا
يعتبر قبض مقابل في مجلس العقد ولو كان رخصه لا يعتبر قبض مقابل في المجلس كما في ثبوت البيع في الذمة
في عقد السلم لما كان رخصه اعتبر قبض راس المال في المجلس العقد فعدم اعتبار قبض العوض في المجلس
هذا دليل على ان موطن ملك الثمن في حكم البيع عزمه واصلا الوجه الثاني انه لو قال يعتكف
هذا لئلا يزداد ما ثبت القدر المذكور في الذمة والدراهم تناول الدراهم في الذمة والدراهم في العرف وانما
الى الدراهم في الذمة نستدعي مرجحا ووقوع حكم البيع يصح مرجحا وقد خشا ولم يخدم حجة اخرى
فدفع على انه حكم البيع فاعتبر بالاشارة في بعض القدر والجسم كما في مسلك القطن وهو ما اذا استاجر بماله
لحمل عليها ما به من فطنا بعينه فانه يجوز له ابدالها والعقد ان الدراهم المطلقة ملتزم التسليم وغوب
فيها فصلحت عوضا فصارت عوضا كالعمل في عقد الاجارة فان مطلق العمل ملتزم التحصيل مرغوبانه
صالح لان يكون عوضا وحضانة عوضا في الاجارة الحوائج فلما لا سلم ان موطن الثمن في الذمة
ليس رخصه واما اعتبار قبض راس المال في السلم لما كان لانه عقد للمفاليس والمحاويع واعتبر قبضه
في مجلس العقد بماله في الجاهل مقصود المسلم اليه ودفع حاجته والبيع بمن في الذمة ليس رخصه
وفي الوجه الثاني يقول المرح لا يصرافه الى الدراهم في الذمة العرف فان في العرف اذا قصدوا السنين في
الذمة اطلقوا الدراهم واذا ارادوا البعير اشارة والها فصار العرف هو المخرج دون وقوع حكم البيع
طرفة اخرى فالوا البيع هذا مع الثمن في الذمة بان البيع بالثمن ان يقال باع الثمن لا العوض
ونقال باع ثمن خاسر والرح واذا سلم المشتري الدراهم نقال سلم الثمن والمائع قبض الثمن واذا ثبت
ذلك نقول الثمن له معنيان مسميان حقيقي ومجازي فسماه حقيقة لما ليس القام بالعروض والاعيان
فانه نقال للعروض مسمى والمسمى ما قام وصف الثمن به كالمسود والمبيض ما قام به السواد والبياض
وما ورا الماله ليس ثما قد على ان يعمله عا الماله واما المسمى الثاني فهو اعيان الدراهم والذناير فانها
سمي ثما من حيث انها معيار الماله المسماة ثما القام بالعروض والسلع واذا ثبت ذلك فقول
ليس هذا سعا بالثمن بالمعنى الاول فان الشيء لا يباع بصفته فتعين ان يكون سعا بالثمن بالمعنى الثاني
وهو معيار الماله والمخصص ضايع وما هو المعيار فلا يدخل في معنى الثمن ويكرر الاشارة لعرف الجنس
والقدر كما في سلمه القطن ولا يلزم على كل ثمن المكيلات والموروثات حيث يتعين بالبعين
وسنت في الذمة عند الاطلاق لا بما حيث انها مقومة لها من حيث انها مقومة
بالدراهم والذناير من ثمن فوفا على الشايتين حكمها فانها في الذمة عند الخلاف وعنه تشابه

الثنية وعيناها بالبعين رعاية لمعنى المثنية ولا يقال انه لو قال ان ثمن هذه الدراهم بهذا العبد فله
على ان يصدق بما فعل ان السطر وقوع البيع بهما والمشتري وطروم المصدق فيهما فان لم يقع البيع كما
وجب ان لا يلزمه المصدق في الدراهم اصلا وعند ثمن بلزمه المصدق مطلق الدراهم فان وقع البيع بهما
وجب ان يلزمه المصدق بالدراهم المعينة كالماله المصدق بعين العبد لا نقول السطر وقوع البيع
بهما عرفا والسع واقع بهما عرفا غير انه بعد اعتبار السطر في لزوم المصدق باعيان الدراهم لانه يستدعي
حصول الملك له فلهذا الملك غير كامل واعيان الدراهم نفس العقد وانما اعتبارها في المصدق بعين العبد
لحصول الملك له فلهذا الجواب قلنا كالمكم مسوق للحصر ومعناه انه يبيع بالدراهم وحيث انها
معيار بحسب وهو ممنوع بل التحصيل باعيان الدراهم ايضا مقصود وهو بيع مرحت انها ثمن ومرتحتها
مسقع بما في التخلي والذين يروونه انما حث صار مطلق الدراهم مقصود انشاء العقد مضافا الى مطلق الدراهم
والعبدول عن الاضافة المتعارفة حيث صار مطلق الدراهم مقصودا دل على انه مقصود عن مخصص في المعيار بل
المخصص باعيان ايضا مقصود له تعرض التخلي والذين او لمنفعة زائدة وهي زيادة التقدير وقصد التوثيق
بالحاضر الحاصل الاعراض الماني يقول الان لم اسم للمال القام بالاعيان فوكيف يقال ثمن على مثال
مسود ومبيق قلنا هذا قياس في اللغة وذلك مستنع في اللغات الوجه الثاني نقول هذا القياس انما يستعمل
ان لو كان الثمن اسم الصفة وهو مستنع بل الثمن اسم العن والذات والثاني سلم ان الثمن اسم الذات موصوفه
ولكنه اسم الذات موصوفه بالصفة الاضافه والي نفسه فالثمن ما يقابل به الثمن لا ما يقفه به الثمن اعراض
اخر نقول البعض عن مسفاد عندنا لفظ الدراهم بل هو متلفي من هذا وصيغ الاشارة كما اذا قال اشارة
الى عبد تحت منك هذا الانسان فان المخصص يكون مستفاد امر الاشارة لاسم الانسان وهذا لا
مناقض مساعدنا على ان يبيع ثمن انسان كما في صورة المثال اذا قيل هو سعة انسان لا ناقص قولنا ان البعض
مستفاد من الاشارة دون لفظ الاسان في ذلك ما هنا والله اعلم **مسألة** بيع العقار
قبل القبض باطل عندنا وعندهم هو صحيح واجمعنا على ان سعة المفقول قبل القبض باطل لا يبيد لنا في المله
الخبر والمعنى اما الخبر فبارك ان النبي صلى الله عليه وسلم يبيع ما لم يقبض وريح ما لم يقبض وروى انه عليه السلام قال
لعتاب بن اسيد حسن ثمنه فاضيا الى مكة انهم عن سعة اربع عن سعة مالم يقبضوا وريح ما لم يقبضوا وعن
سعة في بيعه وسع وسلف وروى انه قال الحكم حر امر لبيع ما ليس عندك والاستدلال بالحديث وعن
احد ما ان النبي عن سعة ما ليس عند الانسان وهذا سعة ما ليس عند الانسان فكان منبها عند الثاني انه
تمنى عن سعة ما لم يقبض والبيع قبل القبض ضمان المائع وليس ضمان المشتري فكيف استدل بحال ما لم يقبض

ولم على الاستدلال بالاول اعراضا الاول قالوا انه سناول ما يملكه من ماله لان ان العقار امل فيه
الثاني بالخصصا عند الموصي به والموروث قبل القبض والمراد بالبيع فخصص منه محل الخلاف
بالقياس عليه واما الاستدلال الثاني بقول الضمان مطلق ويراد به الدخول في العمد فقال المبيع قبل
القبض في ضمان البايع وبعده في ضمان المشتري معنى الدخول في العمد وقال للعضوب قبل التلف انه
في ضمان الغاصب معنى الدخول في العمد ومطلق ويراد به المودى في مقابلته الشئ فقال للغاصب ان
ادى ضمان التالف في ذمه ضمنه واذا امتنع مراد اسد من ضمنه فان كان المراد بالضمان المودى في مقابلته
الشئ فالحديث سناول الغاصب فكل من مضافه ان الغاصب يجوز له الصرف بعد اداء الضمان ولا يجوز
له الصرف قبله وان كان المراد به الدخول في العمد فالحديث سناول ما لم يدخل في عمدك محال الاحوال
كالميتة والحرق وما شاكلها وبالا عياد من لم سناول محل النزاع الجواب نقول نعتمد على الاستدلال
الاول ونقول انه سناول ما يبيع وصفه في العرف بالقبض والعقار توصف في العرف بالقبض فصار من جاز
تحت الحديث واما سوال التخصيص في بيان الافضال عند القياس واما المعنى في مقدمه فمباحثه
في صورة المسئلة ومباحثه في معنى اليد اما المباحثه الاولى نقول اذا قلنا لا يصح مع العقار قبل القبض
وارد بتحقيقه الفصل والواجب وارادوا معنى اخر مجازا لم يحقق التوارد على شئ واحد فالطريق لنقول
مع العقار للمحالة التي يقال فيها قبل القبض مع قطع النظر عن الحقيقة والمجاز هل يصح ام لا كما نقول في
مسئلة فقه العمد فاننا ان قلنا صمه العمد تزداد على الالف وارادنا بحقيقة العمد وهم قالوا لا تزداد عليه
وارادوا معنى اخر مجازا لم يحقق التوارد فجعل محل الخلاف ان الواجب في نقل العمد مسمى باسم القيمة
مع قطع النظر عن الحقيقة والمجاز ثم يكون الثانيه نقول اليد تطلق ويراد بها الاحتواء بالبراجم وبطلق ويراد
بها القدرة غير معارضا لما منع والجامع اذ لم يبرحم بعضهم بعضا على شئ يقال ذلك الشئ في ذمهم وبطلق
ويراد بها القدرة مانعة وبهذا الاعتبار يقال المبيع قبل القبض في يد البايع في ضمانه وبعده في يد المشتري
وضمنه بمعنى ان امتناع الصرف والاسفاح في حق الياسر منتسب الى قدره البايع دون قدره المشتري
ونقال يد المودع بانيته بالنسبة الى ساير الناس غير نائبة بالنسبة الى المالك المودع بمعنى انها مانعة
في حق الناس غير مانعة في حق المالك ففرضا على حسب المانعة فلما كانت مانعة بالنسبة الى الناس
جعلناها نائبة بالاضافة اليهم وحيث لم يكن مانعة بالنسبة الى المالك لم جعلها مثبتة في حقه هذا تمام
المباحثه ونحذر من الدليل بقول مبيع عمر مقبوض فلا يصح بيعه كالمقبول وبيان عدم القبض وجوه
احدها ان الخلاف في بيع العقار قبل القبض والاشكال على ما سبق الهان انه في ضمان البايع لا في ضمان المشتري

الثالث ان البايع الاول يبرم بالسلم اليه ومعنى السلم ازاله تدوم لم يحصل اليه السلم اليه فكونه ملزما بالسلم
دليل على انه في قبض البايع الاول دون البايع ومظهر التفصيل الذي ذكرناه وجه الاعتراض على الوجهين الآخرين
فانهم يقولون عقد البيع منتظم بحصول اليد للمشتري غير ان يد البايع مانعة والضمان والعهدة يقع
على احدهما فيكون اليد وعهدة يوتها وكذلك السلم عبارة عن جعل اليد مانعة بازاله يد المسلم عنه ويد اعلمه
ان المودع قبل السلم في المالك فلا يكون السلم اليه ابيات اليد له لان يد نائبة وابيات الثانيه محال
بل هو جعل يد مانعة الوجه الرابع ان المعنى بالقبض ما عرج به المبيع عرضا البايع ويدخل به في ضمان المشتري
وهو مشتق من الاطلاق فان اهل العرف يقولون لم يبيع بعد في قبض البايع الاول لم يحصل في قبض المشتري
والاصل في الاطلاق الحقيقة السناول ان المشتري بعد السلم يصير كالمالك الاسفاح والصرف لا يكون
عليها قبله والمعنى بالقبض تلك الحالة السناول ان المسمى القدر والقدرة ضرورية لها ومعنى منتظم لوجهين احدهما
ان القدرة لو تحققت كانت باعتبار ان القدرة على الوكيل فقدره على المتكسر الى الله وليس كذلك فان من قدر
على شئ شئ من انتصب باياله لا يكون قادرا على ذلك الشئ والقادر على نصب الشئ لا يكون قادرا على الصيد
وهذا باطلا لا غير معنى مرضى فان القادر على نصب السلم قادر على الصعود والعاذر على فتح الباب قادر على الدخول
وهذا قدره على الشئ باعتبار القدرة على واسطة ووسيلة والسليد ان يقول القدرة على الوكيل اذ كانت
الوسيلة مقدرة وحدها فمستغنية للقدرة على المتكسر بل المناقطة او طائفة او تمام القطع كما في صورة الامر ان يكون
قدره على المتكسر الى الله ومعنى منتظمها من ان قدره المشتري على التبرع بغيره فانه لا يجد المودع على قدره الوجود
فالقدرة على المسع محتملة وان البايع قد لا يرضى المير او يرضيه ولكنه بدله وندره على المبايعه ويدفعه حتى يلجيه
الى الفسخ واد اوقع الفرض فما اذا لم يوجد السلم الى البايع الاول كانت الوسائط والاحتمالات اكثر والكلام
فيها اظهر الثاني ان معنى القدرة باعده قدره وهو مسف فانه تعالى المبيع تحت قدره البايع وليس بحسب قدره
المشتري واد استبان عمر مقبوض فبانه ان القبض يحق به من يد وثوق لحصول مقصود العقد فكونه لمناسبة
الصحة فاد ارضا اسفا الصحة مفرضا ما سفا فانه المقبول ظهران اسفا الحكم لاسفا السبب ووضع البيع
مختصا بغيره من اسفا السبب ثم اسفا وهما مساو ولا يقال ان قبض المشتري يحصل له انما من يد وثوق بالمقصور
وهو غير معتبر لان القول بالحاصل لبعض المشتري زياده رتبة في الوثوقه ورا الذي ذكرناه من الوثوق لم يعتبرها
الشرع والاعا على المناستيقين لا يدل على الغا الا الذي قاله فلو لم ان قبض المسع اعتبر بغيره بالسبع من
التصور فلما الاعتراض على مقام احد المبيع وسائر وجهي احدهما الا لعا لما قيل فانه يصح مع الموروث
والموصى به قبل القبض ومع المستنعم والمستودع والمراد بالبيع وهما انهما الزموا اهلوا كما ان البايع

لا يسلّم البيع الى المشتري قبل قبض المثل فكذلك المشتري لا يرد البيع بعد الفسخ قبل استرداده التمس حيث
السع دل على ان القريب المذكور غير معتبر لصحة البيع الوجه الثاني المعارضه في الاصل لو جرد احداهما انه
معتبر لم يفتى به خط انفساخ البيع بل ان البيع وتصور المشتري بايضا للملك الغير وسأله ان البيع اذا اهلك
قبل القبض بملكه على هذا المانع على اصلنا حتى لو كان البيع عبدا مات وجب تكفنه وتجهيزه على المانع دون
المشتري وسع المشتري قبل القبض بكونه مملوكا لغيره المناسب اعصار العوض دفعا له فان ساع مال الغير
منه عن الحديث الوجه انه اعتبر حتى لا يجمع الضمان في مال واحد وسأله ان البيع في ضمان المانع الاول
للمسري منه فلو طالع البيع السع منه لصار البيع مضمونا عليه للمشتري الثاني وهو متمنع فانه مضمون عليه بالفا
على ملكه وسجل ان يلف مضمونا على المانع بالفا على ملكه للمشتري ويكفر مضمونا على المشتري بالفا على
ملكه ايضا وكل واحد من الوجهين لا يفرض والعقار لا يخلق علو الدار بالمقول فلا يصح سعه قبل القبض
ولذا العقار القريب الربط او البحر وما عدا ذلك يفرض هلاكه بخسف او زلزله وكل واحد منهما نادر
والنادر في حكم المتمنع في الشرع المفار الثاني سلمنا ان القبض في الاصل معتبر لغيره للعقد معصوده فلم
نلم انه يعبرها منا وسأله ان الحاجة الى القريب في المقول احد لان المقول قابل للاخفا والابدا
بواسطة النقل فاحتمال فوان المقصود في ظاهره فحانت الحاجة الى القريب العقد معصوده ثم اكد
وعلم ان ايراد هذا الكلام في معرض ارجاف لم فلم ادا اعبر القبض في المقول بغيره العقار فلو لم وضع
السع متحد ممنوع وسأله ان البيع في الاصل مشروط بالقبض لمعنى لا يوجد في العقار لما ذكرناه من الوجهين
الثاني انه صار جزءا من السبب في المقول لمعنى لا يوجد في العقار فتعذر الوضع واعتنع الاخفاق في الحال
واعصار الجواب — فهدت من على الجواب فقول قد فررنا ان القبض مؤثر في تفرق البيع
من المقصود وهو هذا الوثوق وما سفي به من الموانع المحيلة والمقصود عدم ادعيته بل هو اذ حصل
مقصود العقد فلم تعد مناسبة الشرط ومناسبة السببه للقبض نظر الى اثره بالقريب واتى
سفي المانع بل اتخذت مناسبة السببه معدول الشرع عن الصالح في سغ المقول عن معوض الى ابلغ منه
وهو سعه بعد القبض دليل على ان الصالح غير ملغى به شيئا بل الاصل هو الملتصق به سببا وعلى هذا يقول
البيع سبب الملك بايما التصرف في الموانع المتبعض حصفا للسع لا تكون اسما للملك والمقبض
المقول لاسف البيع لان اسما للملك مبتنيا على انما السبب هو الاصل وعند هذا انتقم الجواب عن اعتراضهم
قولهم ان معنى القريب ملغى بالمسا لولما ارادنا بقولنا مع غير معوض انه ليس معوضا بغيره لحال سعه
لانا لو اردنا ذلك لوردت المسائل نقضا وانما اردنا انه غير معوض في السع السابق للعقد ولا يصح ان يقال

في مسائل القبض المبيع عن معوض بالمعنى المذكور فاندفع المسائل لفظا واندفع معنى لو جرد احداهما ان القبض المتقني
هاهنا والقبض المبيع لم يحلفان ولا القامع الاختلاف الثاني ان القبض المبيع هاهنا والقبض المبيع هاهنا باختلاف
حقيقته والقبض المبيع لم لا يدل على ان القبض المرعي والمقول ليس معوضا بالمعنى الذي ذكرناه وانما قلنا ان القبض
لان المحل اذا لم يقض محله معه احتمال الانوار والمحذور المانع واحتمال الساع من المانع والمشتري وسلم التمس
وفي مقدار التمس واحتمال امتناع المانع من التسليم مكننا من تفرق الامتناع المشتري من تسليم التمس وبما في الردود
بالعبث فان المشتري بعد البيع لا يملك اسما للملك المبيع منه فقد تفرق المانع منه باع بالرايه وظل انه
حضره فتمنع عن تسليم المبيع ليرد في التمس او يفسخ البيع وهذه الاحتمالات مسفيه بالقبض هاهنا لانها بالها مشكلا
مستفيا بالقبض في مسائل القبض فاندفع الالتزام وانما سأل المعارضه فمتدفع فان وقوع السع في ملك الغير
لكن خطي لو كان محذورا ومنع كونه محذورا وانما الحديث فانه تناول اذا علم الشخص بغيره معاملة الملك الغير
في الاستدلال ونظروا في الاجيز كذلك بطريق التمس وانما الوجه الثاني فلا يصح فان السع الثاني ليس باللفظان
في حق المانع لان معنى قولنا المحل مضمون على المانع انه سلف على ملكه وسجل تلف المحل الواحد على ملكه ولا يكون
مع المسري بعد البيع معصيا للضمان عليه للمشتري منه بعد من لا مكان ولا يلزم توالي الضمان وتوارد هاهنا
على محل واحد والجواب عن سوال الفرق من وجهين احدهما الالفاظ قوله عليه السلام الحكيم حرام اذا استفتينا
فلا تتبعه حتى يقضه فالحديث ايا الى تغليل التمس يكون مع شيء غير مقبوض والفا وصف كونه منقولا ولعلمنا اننا
لانبني الا على عموم الحديث تناول العقار والمقول فقال الحديث متنا ولا للعقار كفي ليلاده فاعداه
لنع ضايعا بل يقول المقول مساو لحدث مذكور سببا عن معوض تدل على ان السبب بهذا القدر والفا
ما عداه والافاض والحجاب الثاني يقول ان معنى النقل مسف في العقار مطلقا فان وجه الارض
منقول بدليل انه لو غصب عقارا من ارباب وحفره ونقل المراب منه الى غيره لزمه نقل المراب ووجه الارض
وما سفل وجه الارض غير مضبوط وتوجد دليل الالفاظ في القبض غير منقوض عن بعض فبشيء الفساد ونعم في الكل
فان سفل المقول فماد كرم المراب دون الارض ولما انما نقل المراب ولا انما نقل الارض فلهذا ما ذكرتم
باطل بعلو الدار فانه على ما هو عليه مبتنيا ارجا وسقنا عن منقول وقد اختلفتموه بالمقول دل على انه يكفي كونه
المحل منقولا اما ان النقل في الجملة اما صغيرا او كبيرا كذلك طريقا في النقل او بدون البعيران اكره وانه ولا
لقال المقول على ما سفل عاده ووجه الارض لا سفل عاده لانا نقول وجه الارض منقول في العاد فان من
الناس من جعل الارض العاليه مستقلة بغير المراب عنها المراكب الما عليها وقد عرفت عاده الداهية
في البساتين نحو بساتين ارباب ارضها وقد حصل الجواب عن التوجيه الاخيرة فانهم يقولون ان شرط القبض على دفع

خطر وقوع السع في ملك الغرة وتوارد الصاع على محل واحد وقد اطلناه فوالم اعتبر العوض الاصل في السب
لمعنى لم يوحدها هنا فلما عدسا ان السب هو البيع فاذا صار القبض فذا في معنى السع المقبول بما قد افته
مطلقا لان الاصل عدم الاشتغال هذا على الجواب الاول واما على الجواب الثاني فيقول ان الحق القابل
بالمقبول فهو له فافرض اعتبار العوض بالمقبول اما شرط او جزء ام السب يكون معبراها هنا
طريقه اخرى يقول عن لم يعرض في البيع السابق المتفق عليها فلا يصح سعيها بالمقبول وهو لما عن
اخترا عن الزيد في الصحيح جواز الاعتياض عن العوض قبل حدوثه ان عمر رضي الله عنه في الفصل
عن الكلام لفظا ومعنى اما اللفظ فلان العوض عن الدين واما المعنى فيقول ملك العوض قبل القبض ناقض
وفي الدين غير ناقض وان يضافه ان المسع قبل القبض يملك في زمان المانع فيبين بالهلاك استفا
ملك المشتري واصلده وهذا نصار مفسود في الملك ولانه اذا حدثت بعيب قبل القبض
التي العيب الحادث قبل القبض في حق الزاد العيب الحادث قبل العقد فيقدرا استفا البيع
باعتبار وجه فكون الملك مستقدا منه ناقضا وذلك لا يرضى في الدرق فانه لا يحمل نفس استفا الملك بطرف
الهلاك ولا يخلو العيب واذا اظهر ان ملك العوض قبل القبض لم امساع السع لو جحد احداهما
ان السع تصرف كامل مستقدا من سب كامل وملك كامل الثاني ان قصور الملك وكالده ارضه
جواز الصرف وعدمه فمحسنا ان الملك كاملا وحسب الملك امساع الحوار فصار كاملا وقصور
مسي الحوار وعدمه والاعتماد ان يقال ان عدم سعيه ان الملك امساع بعض اياه وهو السع
وهو دعوى محل الخلاف وان ردتم بامساع بعض اياه امساع الهبة ولا سيما ان الهبة ان الملك
وحده بل ان ملك العوض وملك المبدع فلا يكون امساع الهبة امساع بعض اياه الملك لذلك على قصور
وان عدم قصور الملك استفا المحالة المقتضية حوار السع واستند للم باقتناع السع في المقبول قبل
العوض على استفاها وحلته استفا هذا المانع مسي استفاها في الصورة من منع استفا المحالة قبل القبض
فاما ان نفس الملك والملك ان العقل نفسه ليعتبر الملك في الهبة فاما ان العقل مع العوض وعلى
هذا استند امساع السع في المقبول الى وجود المعارض وفوار السب لا الى عدم المعوض وان قيل
ان الملك في المعوض محالة وبالصرف من المعوض على تقدير التصرف فكون بعد القبض محالة
استفا حوار الصرف لافله فلما هذا عود الى الطريقة الاولى ويرد عليه الاسئلة ووجهها في ملك
الطريقه وتضع عند ذلك ما فرم في مقام المطالبة مقابل كمال الملك كمال الصرف والاستشهاد
بالطرد والعكس الثاني فالواستلزام ان الملك اقص فلم يملك السع تصرفا كاملا فلهذا هو كامل

بالاضافة الى المية قام بالاضافة الى الاعتاق والتمسح الثالث ان قصور الملك والمقبول بلعوا كد
فان اجماع التلاك قبل قبضه واحتمال العوض من اظهر **ح** او قالوا صرف صدر اهله في محله
لنرا بطريق كاعرف واجمع العالم وقال العوض هاهنا لا ينفك عنه كذا العقد ولا المصلحة المطلوبة منه
ولا ينفك عنه حتى يثبت وان الوصف الاول طامر وان الوصف الثاني ان المصلحة المطلوبة هي المصلحة المستفاد
وتخلل هذه الوسائط لا محل بها فانه يصح مع المال الموضوع في الصدور والمقبول المودع والمستأمر
والمرود والعيب قبل القبض مع تخلل الوسائط وما به ما عرف في مواضع الحوار على ما ميسر
احدها ان صاحب هذا الكلام يدعي ان السع معنى في المحل مقرر شرعا بوجوب كونه مسعاف وقول
الاحتياط والقول موصوفا بالصحة طريق حدوث المعنى فينتج عنه انما ذكر السع لا ينفك عن القبض
المقام الثاني منع ان المصلحة المطلوبة بالسع لا ينفك عن القبض فان المصلحة المطلوبة العقل المصلحة المتبقية
بها في الصحة وهي ملققة اصل محل الوفاق المقبوض المصلحة ويظهر بوجوه هذا الفارق في التحرير الاول
وكل محرر حرره في المسئلة **مسئلة** الزوائد المفصلة كالولود والتمنع
الرد بالعيب سو احدث قبل القبض او بعد جري الرد قبل القبض او بعد الاعلى وجه في الرد وان الحادثه
قبل القبض اذ جرى الرد قبل القبض ههنا مع الاصل وما عداها فيسلم المشتري ويرد الاصل بالعيب
وقال ابو حنيفة رحمه الله عليه ان الزوائد الحادثه بعد القبض انعدم الرد الاصل مطلقا فمع ههنا رد
الاصل وحده ومع الزوائد وسفر حق المشتري والارش والحادثه قبل القبض مردود مع الاصل
واجمعا على ان الاكساب لا تمنع الرد وسلم المشتري والعقد على الخلاف المفضو من الزوائد
ونستدل بالحرف والمعنى بالحرف ولعلنا لم الخراج بالضمان ومعناه الرد خارجا عن سبب العيب والزوائد
الحاصلة الخارجة من المسع تسلم المشتري ومقابل ضمان المحل ليس اي هو امر على ملكه بعد انقوات
وروى ابن حنبل بنارعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرد بالعيب فقال المانع انما استغله فقال الرد بالعيب
والخراج بالضمان وان جعلنا الخراج بمعنى المؤنة والحديث يكون مساعولا للمشتري على المشتري معانله
بالزوائد وسمى الزوائد انما حار الا بها شئانه الصمان من حيث انما الجبر النفقة وان اخذنا بالاجمل
الناهي لم يصلح مستقيمة كاتبة والمسله والاسد لال بيع بالطرف الاول فلو ان الرد بالعيب والمعنى في
يقول وحده سب حوار الرد من غير اعر المانع فيقول الرد بان ان العيب عدمه من غير من غير المشتري
سب حوار الرد للمناسته وولم الحكمه سان مناسه ان المشتري بذلك في كل طرفين سلامه المسع
بناء على الظاهر فاذا اخرج معيبا الحق الضرر والخسران والرد طريقه لا يعد ولا كذا كان مناسبا والحكم

مقرونه في الاصل وسائر المانع ان المانع نقصان المسح ولم يوجد فان الجار يدر تسليم الاجزاء كانت
وتنزل بغير اقول لو هلك الروايل كان النقصان مستغنياً للجزء الذي لم يدر اسبق النقصان
على هلاك الزوايل بل على سائر اجزاء الجار وعلى هلاك الملاك على ما علمنا بعد فكون المانع مستغنياً
والصغير وان وقع وفي الخلاف في العقد فلنا بدل مسعراً فلا مسعراً في الزوايل كالكتاب فان حصل
لا مسلم ان العتق سبب مطلقاً بل هو سبب ضار انما على ضرر الزاد وحق المانع ولا نسلم ان ضرر العتق
في حق المسمى راجح على ضرر الزاد في حق المانع بل ضرر المانع راجح وسائر وجهان احدهما ان المانع له
ضرر هو ان معصود العقد وضرر فوات الزوايل فانه لا يسع ان كان الزوايل مملوكة له والمسمى
لحقه ضرر واحد وهو ضرر فوات معصود العقد الثاني ان ضرر فوات المسمى على تعدد امتناع الزاد
مجبور بالادس وضرر المانع غير مجبور بشئ ولا يقال ضرر فوات الزوايل على المانع تعادله حصول زوايل
المسمى من فواته لان العتق عسر وجه واحد ما ان فوات الزوايل معلوم وحصول منافع المسمى وروايله
معلوم والمعلوم لا يجبر بالمعروف الثاني ان حصول منافع المسمى ليعادله فوات منافع المسمى واكتسابه عليه
فدفع ضرر فوات الزوايل غير مجبور ولا يقال بغيره وان لم يملك المالك على سببه العقد مطلقاً
ولم يزل القائل العتق بالعدل العتق والعدوان والزكوة بالمال الثاني يفهم منه السببه والحديث
مطابق للمثال فلنا نسلم ان المانع لا يملك ان كل عيب سبب الزاد بالاجماع فبقي ان يحد احد ما في الزاد
علمنا العتق كقول القائل صلوه بالظهور معنى في الصلاة بدون الظهور المحل الثاني ان الزاد
مواقع جوان يستلزم للعتق فقول في مواقع الجوار ضرر العتق وحق المسمى راجح على ضرر الزاد في حق
المانع فلم يثبت كون مطلق العتق سبباً للمانع والاعتراض بقول فكون الزاد ان اردتم
به تعريف الزاد المختلف فيه فقول فكون ان العتق سبب الزاد ما لمعني به ان اردتم ان سبب الحكم ما
نسمى باسم الزاد وهو ممنوع وان اردتم به انه سبب فله رد كل المسح مسلم ولكن لا نسلم ان الزاد هاهنا
رد كل المسح فان الزوايل مسعرة وروايله مملوكة لا يكون رد كل المسح وسائر الزوايل مسعرة
وجه احدها ان الاصل مسعراً فكون الزاد مسعراً لا يكون رد كل المسح وسائر الزوايل مسعرة
مذاب عنه الاحكام بتعدي من الاصل الى الزوايل والمشتك من التعدي كقول السامري
الاصل والمسعرة من الاصل ايضا الوجه الثاني ان الروايل المصلحة مسعرة فكون الروايل المصلحة
مسعرة بان ان المصلحة مسعرة ان المصلحة مردودة محانا ولو لا انها مسعرة لما ردت محانا كما لو اشتهر
بأنها وقع في اجانته للمسمى فانما يصح فانه اذا ارده استرد بان الصنع شيئاً واذا كان المصلحة

مسعرة كانت المصلحة مسعرة لان كون المصلحة مسعرة حاصل من جهة المسح والمصلحة كذلك وسائر
خصوصها من جهة ان الزاد في الجوار من الدور والدمج جزء وكذلك الولد معلوم والمأ وهو جزء الوجه الثالث
ان المسح ما يملك المسح والزوايل مملوكة بالمسح ولا يقال انها مملوكة بملك الام دون المسح فاما بعد وجه
احدها الا ان الزوايل المصلحة ما يملك المسح على ما مرناه في الوجه الثاني والعقد ههنا ان العتق قصد
للمحل ولما حدث منه وكان المالك فيما استند الى المسح الثاني ان النسخ دفع العقد الاصل فثبت به
اسبق المالك والجار من الاصل ولا يمكن استناد ملك الزوايل الى ملك الام ولا يقال ان المسح ما يملك
فقط من الزوايل ولا يقال انها فسط من المسمى بل المولى مسعرة ولا يلزم ذلك لاننا نقول المسح اصل ما يملك
فسط من المسمى والمسح تبعاً لا يقال فسط من المسمى والدليل عليه ان اداس المسمى بعد دفع احد العتق من قبل
العتق سقطت باذنه فسط من المسمى ولو اشترى عتقاً سقطت بعض طرقاته من العتق لم يسقط باذنه شئ بل يخبر
المشتري من العتق والاضاع لكل المسمى ولا يحصل العتق من احد العتق والطرف لا يجعلنا المسمى معاً لان الطرفين
ولا يرد على كونهما اذا هلك الزاد انما تحت رد الاصل العتق لان اداس اهلك الزاد كان الاصل كل
المسح فكون رد كل المسح كما اذا فاق السمن بالقران فانه نص الجار به كل المسح ولا يرد على كونهما
الاكتساب تحت لا يملك لانما رد المانع والمانع ليس مسعراً تبعاً ولا اصلاً لانها ليست مال
على اصلاً بل هو الضرر فانه بدل منافع النسخ وعلى ما لا يملكها المحقق الاجزاء فقام العتق مقامها فاشبه
الولد المسمى لكونه الثاني سلمنا انه رد كل المسح ولكن لا نسلم بجزء من المانع ويسلم ان المانع الذي يضمن
مسف ولكن لم يملكه هو جزء مائع آخر وسائر وجهان احدهما ان الزاد دفع العقد من اجله على سبب
سائر في نفسه وطى السبب فتعذر اسبق المالك في الزوايل اذ ادفع العتق صار كان المجرور
العتق اصله ولو عذر المالك والعتق اصله لم يحصل له ملك الزوايل وكذلك ادفع من اصله
الوجه الثاني سلمنا ان النسخ دفع العقد حصة ومع هذا يقول عتقاً مسبقاً للملك في الزوايل
لان العقد لا يفرق في الانقضاء بل يفسخ فيما جملتها والعتق فيه ان فوات المسح بالاصل فاد النسخ
في الاصل العتق في النسخ ايضا فاستحق المالك في الزوايل ولا يرد عليه اهلك الاصل حسب سبب ملك
الولد اجماعاً لان الولد قام مقام الاصل والعقد علم المسح كما في الزاد فان المحل معتقد على الاحكام
اصلاً وعلى السخايل تبعاً لها ولو هلكت الامهات قامت السخايل مقامها والعقد الجوار عليها ولا يلزم
على كونهما اذا حدثت الزوايل من قبل العتق وهذا المسمى تحت رد ما من الاصل لانها ما ردت اصلاً
في العتق فان العتق شملها سميلاً واحداً والعقد كالعقد ولما ان العتق الحادث قبل القبض كالعيب

الحادث قبل العقد في اتيان حق الاداء وهذا الخلاف فقل الرديح لا تستقيم الولد لان الرديح بان
 عريضة اليد واليد تشتملها شمولاً واحداً فلا يملك عرض معنى السعة في الرديح لان السعة فائزاً من عرض
 السعة فيه باعتبار معالمة بالعرض وعدم معالمة به ولا اتماماً فامتنع ردّها مطلقاً ووجه
 آخر قالوا الولد يسع تبعا وبعد رد الاصل لا يملك ان يكون مساعيا بل يكون مساعيا اصلا ومقصودا ولا
 تقابل عرض فكون ربا والربا حرام بمصر الكتاب والحوادث قوله في المالك الاول ان
 العيب سبب اذا كان من الرديح على غير الرديح وحق البائع عند جوارحه ان العيب انما سبب
 الرديح من حيث انما تقابل عرض البائع بل من حيث ان ضرر في حق المسمى فكونه مناسبا مطلقا
 وما عرض من الضرر في حق البائع يكون معارضا له الساني في التحقق ضرر فوان معصية العتق في
 حق البائع فلو فرض رجحان جانب البائع لكان باعسا فوان الزوائد عليه وحيث عيبه وحيث اخلها
 ان ضرر فوان الزوائد محتمل وانما يحمل به لولم بعد السع لكان لا تحت الزوائد على ملك البائع الثاني
 ان وجود السع سبب الاطلاع والوقوف عليه ظاهرا فاذا اخفى البائع العيب ولم يطلع المشتري
 علمه كان المحال عليه اولى وقولكم في السؤال الثاني ان العيب سبب رد كل المسع ام مطلق الرديح
 فلما عسر جوارحه انا لا اسع عرض المسع كذا وبعضه بل يقول الجارية حاله هلاك الزوائد دون
 ردّها للضرر فكون قبل هلاكها مردودا ان الضرر كالضرر وحال الجارية قبل هلاك الزوائد حالها
 بعد الهلاك الوجه الثاني يقول الجارية كل المسع والولد عسر مسع وسائر جهات اخلها ان حال
 وجود السع الولد منعدم وعند وجود الولد السع معدوم فلا يكون مسعا وعلى هذا نقول الاصل
 عدم البعد بغير مخالفة الاصل بعد راسع لصيرورة الاصل مسعا فلم الاصل فما عداه
 الوجه الثاني ان المسع ما بعد ملكه بالسع والزوائد لا تعد ملكه بالسع فلو لم ولد الرديح
 وهو في غيرهما الاحتكام فلما عسر جوارحه اخلها المنع الا في الحرية والرق لا بما وصفان اخلوا
 المحل عجز اخلها بمخالفات حال الامضا بخلاف السعيه وعدمها فان عدم السعيه لا يضر وصفا
 فكفي في دليل السعيه فلم يلزم ان يجعل حال الامضاه الوجه الثاني يعارض الاحتكام باحكام
 فنقول ولدا المنكوحه عر من كونه وولدا الموهوبه عر موهوب وولدا الموهوبه عر من موهوب
 عند باو ولدا الموهوبه عر موهوب فتعارض الاحتكام وسقط الاستدلال بها فلو لم الزوائد
 المستلقة مسعه وكذلك المستلقة عنه جوارحه اخلها لان لم ان الزوائد المستلقة مسعه وانما ورد
 محانا لانما حصل من الاصل عسر حارث مع الاصل كالتالي الواحد بخلاف الصبيح الوجه الثاني قلنا

عذر

ان الزوائد المتصلة مسعه فلم يلزم ان الزوائد المستلقة مسعه وسائر ان المستلقة مسعه من حيث انها
 حاصله من الاصل عسر تعلقه كالجمله الواحد والمستلقة عر حاصل الاصل وان كان حاصلها من الاصل
 يعلم مع الاصل كالتالي الواحد والجمله المستلقة ولعلم انه لا يبيع الاستدلال باسفا السع حاله وجود
 الزوائد على عدم مسعيته فان السع مسف بحال صيرورة الاصل مسعا لان السع يركب من الاجاب
 والعقول خطايا وجوابا والاجاب ميقظ من غير حال وجود شق العول فاولى ان يكون مسفا حال
 صيرورة الاصل مسعا فاذا لم يلزم من اسفا السع حال صيرورة الاصل مسعا عدم مسعيته لم يلزم في
 الزوائد ذلك وهذا هو جهنم الحوادث عر قولنا الاصل عسر البعد بغير مخالفة الاصل في تقدير السعيه
 لصيرورة الاصل مسعا فالتلوم مخالفة الاصل مما سواه فاعلم والوا انما يرد ذلك ان لو كان يلقى
 المسع من السع وليس كذلك فان المسع لها طرهما السع مضافا وان كان مقصيا وصحة الاصل
 وسائر ان مسع الاصل طريق المسع انما اذا ملك الشيء سبيلا ملكه عر كما لو اقلت الروح نصيبه
 مملوكه لاسان في صحته وعلق بها صيد فانه يكون مملوكا لملك الشبكه فوجدنا مسعه الاصل
 مسعا مسعه الزوائد المتصلة والزوائد المستلقة دافع من الصيد ومن الزوائد المتصلة وهو
 انها امته بالزوائد المتصلة منها ما يصيد فوجب الحاقها بها فان مع مسعها الصيد فسناعا على الكتاب
 انها تملك بكل المحل المكنس الحوادث اما لا سلم انها امته بالزوائد المتصلة لان
 المسعه في الزوائد المتصلة الاصل الحصى بالاصل بحيث صارت معه كالتالي الواحد وفي الصيد
 نقول ما سوى ملك الشبكه يشاركه في سائر الناس فخرج جانده ملكا للشبكه وكذلك في الزوائد
 المستلقة ما عدا ملك الام يشاركه في عر وتخرج جانده بملك الام فلو لم السع بعد ملك المحل
 لحدث وتولد منه فلما لا سلم انه بعد ملك المحل فان الجارية لا تصدقها الولد وانما قصد منها
 التفرق والاستقلال واذا اضرب هذا الناس فلا يملك في المسع من القيد فلو لم التفرق
 العقد من اصله مسع استتفاط ملك الزوائد مع رد الام فلما مسعها الصيد ساعد با على ان يرد
 الشبكه بالغيث في ملكه في الصيد في الوجه الذي يرضى بها الملك في الصيد مع رد الشبكه
 عرض بقا ملكه في الزوائد مع رد الاصل فلو لم يردى الى الربا فلما قد قسم المسعيه التي مسعيه طريقها
 اللثامه ومسعيه طريقها السرايه وبكى لم يحق الزوائد القسم الاول فانه الذي يصدر بالعرض
 دون القسم الثاني فانه لا يصدر بالعرض ولا طرقيه الربا **مسألة** وطى النبي
 عر طبع من الرديح عسر اخلها عالم والمعنى يقول ان عر طبع ان لا يلزم اسع الرديح وليس المعنى به

مسعيه

انه يكون نافلا لحكم السبب مع وجوده فانهم قد منعوا وجود السبب في بعض مواقف الكلام فيقولون
العيب سبب لرد كل المسع وليس المراد ودها من ان رد كل المسع وحق محل الخلاف ان لا ترتيب فيه
القول من مقام الى مقام بل يجب ان يكون بحيث يكون النزول عننا انقطاعا واعترافا بحكم المصلحة الذي
هو كماله كقول المسع انما معنى الملازمة من ترتيب النزول المأخذ فيه فان يقولون بلازمه امتناع
الرد من حيث ان ينفى به السبب وتارة يقولون بلازمه امتناع الرد من حيث ان ينافي لحكم السبب مع
وجوده دافع لادراك العيب فيقول واحد سبب الرد معروفا بسبب مخرج المانع فيجوز سائر وجود
السبب ان العيب لعدم المجهول عند التعاقد في عقد المعاوضة سبب الرد لما سببه وقرار الحكم
به في محل الواقع وسائر عدم المانع ان المانع نقصان المسع ذاتا وما يله ولا يصح الاستدلال
بالمشاهدة على عدم النقصان فان المشاهدة دليل انفا النقصان وماتت هذه وجملتها الجارية
عمرت هذه فدل على ان ينفى بغير ان الذات ما بعد نقصانا والجارية الموطوعة لا تعد ناقصة
الذات في المعارف وسائر انفا نقصان المال امران احدهما ان التجار يستخرون في البياعات
التيابيه والذات ولا يستخرون عن طريق السبب ولو كان منقضا للمال لكان في محل الاستخبار
المالي ان يجب الاخبار بالتيابيه والذات في عقد المراجعة ولا يجب الاخبار عن الوطى والسبب
ولو نقص المال له لوجب الاخبار به فظهر ما ذكرناه وجود السبب وتجرده عن المانع وان وقع
الفرض في المانع فيقول اسفعا لاسفعا لذات ولا المالمه فلا يمنع الرد كما لا يستلزم وجوده
علما اننا لا انفعال عندنا ما هو غير مانع من حيث ان ينفى للذات او المالمه فلم يعلم ان غير مانع
وحد آخر فعدل في المانع الى انفا المداك فيقول لو كان مانعا لكان انفا او اجماعا او
قياسا ولا نعرفها من انفا انه لم ينقل ولا اجماع لان المقول الجملة والهيابة فيه على قولين
ان ذلك ليس اجماعا ولا فاسر وان محل الوفاق ان اذا كان الحادث في يد المسمى ما نفا منقضا للذات
او المالمه ولا نفا ان الرد في حق المانع ومنع وسائر كونه من ان المسمى يرد الجارية وسائر
المن كذا بعد ذلك فيقال للمانع ما صنعت شيئا سوى انك جمعت سراجا منك وسائر المسمى في غير
يعود كذا فيقال ذلك لوجه احدها انه عارضا وطى شئوع حلا او الحلال اجمع الف
الغير كما يطوع الحديث السائر اليه لحقه من فعله فيكون سبب السبب ان ينفى من انفا انفا
عن الماني فانما يمنع للرد وهو انشعاعا من الوطى في جملة الاعراض من الاول والاول
لا سلم وجود السبب وسائر وجوه احدها ان العيب سبب الرد اذا كان ضررا اجماعا على عدم الرد

وخر المانع ومنز البائع راجح فان العار الذي في ضمانه راجح على ضرر العيب منقضا لردهم او رد من
الوحيد الماني ان العيب سبب لرد كل المسع ولا سلم ان الجارية المردودة بعد الوطى كل المسع وانماها المستوفى
داخل في عقد المسع لا يما شمله على سائر اجزائها وما وهذا اختلاف المسع وسائر ذلك ان المالمه المستوفى
جزؤها وهو مقصود فكان مسعها وسائر المانع منها ما مان احد ما قولنا الى خلقكم من بعض واحد
ومن المسع بعض نعال الرجل من القوم وانما حصل الوفاق معنى السع في احوالنا المانع افكر كل انسان
جزءا من ابيه والناس من خلقون ما اذن من علم المسمى سابط وقال علماء الم عاظمة فضعه في اي بعض
جزء من المانع الماني ان المالمه متحلل الدم وهو من على مسفهره في بيع لسات آدم سان الم مقصود
انه متعلق اغراضه كحصول الولد وكما صفة العكس من الوطى وكما القوم على الجارية والرد في العمل
للسيد فيكون هاهنا مقصود او مضبوطا بهذه الاغراض والمقاصد ولا يقال انكم يحا حوزا الى اثبات ان
المالمه المستوفى في وجود حال العقد حتى يرد على لان قال ذلك لوجه احدها اننا اذا نظرنا العيب سبب
لرد كل المسع وشككنا في وجود المالمه السع ودخلنا في العقد فشكلنا في السبب والحكم
لا نست مع الشك في السبب فيكون احتمال وجوده مدفعا لظهور السبب الوحيد الماني ان المالمه
اجرى العادة بان لا تخلوا صلبا لرجل ونزيبه المرأة عن المالمه كما مطوقه نص القرآن والفقره من ان
الانزال لعلنا ننفذ الحدوث وليس يخصص بعض الامنه لحدوثه فيه باولى من البعض فمع السالب
انما نرضي الكلام فيما اذا وطها عقتا بشرى فظهر وجوده عند العقد ولا يرد على كلامنا اذا احتملت
الجارية حيث لا يمنع ردها وان الطريق الموضوع لانزال المالمه الوطى فجلنا ضابطا والاراء مما سواه
محمول ولا يرد على كلامنا اذا اشترى فخلا فاجر حتى انزى على يمينه حيث لا يمنع الرد لان هذا
العقد محرر عن مقرر شرعا فكان وجوده كعدمه ولا يرد على ما ذكرنا اننا فانزى عليها فخلا حيث
لا يمنع ردها فانما ضبطنا النقصان الجارية باعراضه وذكرنا فيها العكس من الوطى ولم نوجد ذلك
ما المالمه وبه حصل الانقضاء عما الغاها اذا وطى حيث لا يمنع رده بالعيب وانما مقصود لغرض
العكس ولا يلزم وطى الصغر حيث منع لان مكان الوطى فظنه احتمال البلوغ والانزال وفي احوال
الصغر يمكن احتمال المعنى مغرونا بالذات والافعال ان الما فان الى خلف فصار كما لو لم يفت لا نأقول
العكس من الوطى مقصود من تكرار او كل ما حادث فهو من حيث هو حادث لانفا مقصود ولا يحصل
معنى الخلفه وبما توجيه هذا السؤال في مقام المانع فمالا ان لم نوجد المانع فانه وجد
نقصان المبيع ذاتا لغوات جزئه فو لم معنى النقصان ما بعد نقصانا فلبا المانع ذاتا النقصان

حقيقه دليل قوله انه لو اثار من صاع من حنطة فامسك حبات لا تعتد بها امسح الرطل لو حوذا النصار
خصه وانما المانع هو النقص لا المبالا بالقول النقصان على غيره مانع دليل الحنطه فان منع
الرطل وان كان زائدا في الماله المسلك الثاني في الواسع اسما المانع الذي ذكره وهو ولكن ينبغي للمانع
موجبه من احدهما ان ينافي النفع بلحقه بالاجر او بالحق بالتنازل منزله واذا كان ليس من النفع
مانعا فاما مسبقا للمحقق كونه مانعا انفا ومعنى قولنا انها ملحقه بالاجر انها ملحقه بحال الموثريه
باحكام الاجر او سانه موجبه احدها ان المذل والاباحه مستفان في الاجر اجاريا في سائر
المنافع مستفان في ممانع النفع وذلك على انها منفعه عن المانع بلحقه بالاجر السان ان استيفاء
لاخلوا عن ذلك وعقوبه واستيفاء الاجر هو المخصص بذلك السان ان التنازل معتبر في العقود
الوارده على الاجر والاعمال كالسبع والتمه والثاقب معني في العقد الوارد على المانع كالاجاره
فدل اعتبار التنازل في عقد النكاح الوارد على ممانع النفع على انها ملحقه بالاجر والاعيان
ولانهم على كل منها وطى الزوج الجارية المزوجه بعد الشترى حيث لا يمنع الرد لو جهل احدهما
انا فضل فنقول ان كان الوطى اول الوطى منع الرد والا فلا في ممانع النفع بلحقه بالاجر الا اذا
صارت مستوفاه في الوطى الاول وهو الذي يعالده العوض دور بعد الوحد الثاني لم يمنع
مطلقا ولكن يقول مسبقا الجزء مستحقا للشترى بعقد الشترى هو المانع وممانع نفع الجارية المزوجه
مستحقه للزوج دون المسمى ولا يدرج له الكان فاما مستحقه للزوج وازالتها مستحقة فاما
منع ونقول انها مستحقه للمسمى وانما جاز للزوج ان التنازل يكونا ضروري استيفاء الوطى المستحق
له الوجه الثاني يقول الشيخ رفع العقد من اصله فظهر وقوع الوطى في تلك العرجا ليا عقر
وعقوبه وهو بمنع اجراءه وان قال يرد لها لا وجب رد شترى معها ومعنى قولنا فيه للعقد من اصله
انه تعربه للعقد عرجا بغير اول فان ثبوت الملك فيه فسد مع الملك من الاصل وان كان كذلك
وعنه ان الحد ما ان الرد ليس انتدائلك بل ان المانع بعد الرد عليه بملك الرد على مناعه ولو
كان مفتوحا لملك لما نكر منه كما لو اتمه او اشره واذا لم يكر الرد مفتوحا لملك فلا يمكن ان يجعل
منه في المانع من العقد وازالة لان الحكم في الرد وامر مستغنى عن السبب وانقطاعه لا اثر
له في الحكم اصلا من ان منى ملكه ارفع الملك وعرا السبب عرجا السان ان الرد في العقد
دليل انه يصح بلفظ الصريح واما ان يرضى شيئا من حنطه او من اصله وفيه العقد حين الحاجة
فهو الى ما السع الى ووب الرد وهو ان يرد بامر تقديره قابلا بالنفع عقيب العقد ولنعلم انا

لا يجعل العيب سببا لرد المحل كما لا على ملك المشرى لما اذا قلنا ذلك وحكما بان دفع المملك اصله
تبنا اسما السبب بل جعل العيب سببا لرد المحل بقودا وان دفع المملك لا تبين علم العقد فان
العقد جاز بوصف الصحة المسلك الثالث لمعارضة الجماع فانه روى عن علي رضي الله عنه ولعمري
انما قال لا يرد لها وسع حنطتها في الارش وروى عن عمر وزيد ثنائت رضي الله عنهما انهما قال لا يرد لها ويرد
معها عشرون فان كان ذلك هذا الجماع ممانع على مع الجماعا او قد اشهر ذلك من الصحابه ولم ينكر
فصار اجاعا على مع الرد اجاعا بالحواس فوله العيب سبب الرد ضرارا اجاعا على ضرر الرد في
حق المانع قد سوا جواب عنه المسله السالفه من ان ضرر العار الذي قد روى محتمل لما ذكرناه من الوجوه
المسله فوله ان العيب سبب رد كل المسع فلما لا سلم ان العيب سبب رد كل المسع بل هو سبب استردا
المنى لانه سبب الفسخ دفعا للضرر ودفع الضرر عنه واستردا المسمى في رد المسع ففقدان
المسع بكونه مانعا من اداءه فعليه السان في ذلك المانع منصوص لا سلم انه جزء بل هو فضل مودعه
فه كسائر الفضائل وفي الايه تقول من للتبيين والتحسين كما قال هذا الكتاب ورد في الامير فعباه
ان الله تعالى خلق آدم من خلق اولاده وذرته فلو انه لم يخلقوا واما الحديث فيقول بها ما نفعه
بجازا مبالغه في بيان حبه لها وشقيقته عليها الجواب الثاني سلم انه جزء ومع كونه مقصودا
ولا يدخل في المسع فوله كونه مقصودا مضبوطا عن ارض فلما الوصار كونه مقصودا مضبوطا بالاعراض
المذكوره لصار مضبوطا من حيث انها كل مقاصدا للجاريه ومنافعه بحسبه ايقابه لامر حسب
انها على المخصص وهذا مظهر في ما التمه فلهذا ان يكون وطى المهيمة مانعا للرد وهو خلاف الجماع
فوله في المسلك الثاني انها ملحقه بالاجر امسوع وما ذكرتم من الاحكام فلما لا يدل على الحاق بالاجر
ان لو كانت الجزئيه سببا معينا لها وهو موع بل المذل والاباحه مستفان في ممانع النفع
اظهارا لشرفها وحطها وكذلك يعلو العجز والعقوبه باستيفائها كان لاظهار شرفها وحطها واعتبار
التنازل في النكاح كان لا به طرف مع من يحصل مقاصده فان السكن يحصل في اوطن كل واحد من
الزوجين فبسه على صاحبه صاحبه منه عمر على ما لا يخفى الوحد الثاني سلم انها ملحقه بالاجر
فلم يلم انها تكون ملحقه بها في منع الرد بل منى ذلك كسائر الممانع لغيرها على حقيقتها فوله في الفسخ
رفع العقد من اصله موع والاولى علمانه لو باع عبد جاريه فاعطى المسمى العبد ثم وخذ المانع
عسا بالجاريه يرد لها ولا يلقوا العتق ولو كان في العقد من المعنى المذكور لا بد من العتق لانه
لم يصادف ملكه وكذلك لو تراضيا بالرد جاز والوطى في ملك العبد مع مع الرضا انما فوله الرد ليس

مبتدأ التملك ممنوع وقاس الر على المشتري واليه باطل فانه في الرد يظهر نصيب البائع الاول فانه لو ظهر له السبب
لا ظهر لمشتري منه فلم يرد عليه ولا غرض في المشتري ذلك ولا حصل الجواب عن قوله جعل الرد مع غير
العقد من اصله فان الرد ليس فسخا بل تصرف في المردود باعادة الملك اليه فان البيع قد مضى وانقضى جواب
اخر سئلنا ان فسخ العقد من اصله فلم يلزم انه يمنع الرد فلو لم يقع الوطى وملك الغير خاليا عن عقد وعقود
فلما لم يرد بطريق التبيين فلم يلزم انه يمنع الرد وسأله انه لا يظهر ذلك في نظر العلوم بالاعرفه الا
حدائق الفقهاء والعلوم بخلاف الوطى انما هو هذا الوطى جاريد فقبضها ميراو وطبها ثم استردا
المبايع لمحبسها بالتمس قبضها فوجد بها عيبا فانه يرد لها واما دعوى الإجماع فباطل فانه نقل عن زيد بن ثابت
مثل ومبنيهم السكوت له محال فلا ينعين للموافقة **مسألة** اد اشترى
عبدا صنفه واحد جاز لكل واحد منهما ان يرد بالرد ويجوز العيب وخيار الخلف بالصنفه وخيار
الشرط والرويه ان ابتناه عننا وعندهم تنوقف جواز الرد على مساعده كل واحد في خلافه فما لا يتبع
بالسعي كالمكيل والموزون والصحيح انه على الخلاف ولخلف اصحابنا هاهنا في جواز انفراد كل واحد
منهما بفعل العقد والاتق بالمسألة فحوز ذلك قال الامام الاول للمناظر ان لا يرد عن البيع فانه صادر
السعي اصحابنا وهو معتقد بنصر الشافعي رضي الله عنه فانه قال اذا قال لامرأته خالعتك على الف
فقلت احدا منا ممن نأيه مع الخلع منها فخلعت مثل على ثيابه العلق وقضيه العلق على
صفتين ان لا يرد الحكم الا عند وجودهما جميعا فالانفراد في القبول والخلع ابعده في البيع فاذا جاز
في الخلع جاز في البيع ولعلم ان صورته المسألة اذا قال للمبايع بعث مني سمكا واما اذا قال بعث منك السمك
ومثلك السمك فلا خلاف في جواز الانفراد بالرد ولا اصحاب عبارتان احدهما والوارد ما
اشترى كما اشترى بعث قد لم يرض به فجاز له الرد والعبان الثانية بفعل جميع في عقد الرد
لعقد مفرد يرد بالعيب ويجاز تعدد العقد وجوبه احدهما ان الخطاب يتعد ويتعد الخطاب
بقوله بعث منك كقوله بعث منك ومنك وغيره وروى جابر كقول القائل لجماعة افعلوا فافعلوا
وامر متعدد نازل منزله ففعلوا فعلت وافعلت وكذا قوله رأت زيدا وعمرا اوراهاما جاز
مجرى قوله رأت زيدا ورأت عمرا وامر متعدد كذلك ورد عليه ان يقال قول الواحد افعلوا
ادحا والافعال جميعه ام واحد وخطاب واحد وافعالهم جميعه ما صوب واحد ففعلوا الى المثال
اخر ونقول اذا قال افعلوا محاء لا فعل كل واحد منهما مقصود انفسه غير متفيد بالانضمام الى الفعل
صاحب خطاب وامر متعدد فان العدد في مثل هذه الصور اظهر منه في الصور الاولى وحسب

هذا المثال يرد في الدعوى فيرد ونقول الخطاب متعددا لمخاطب ونعقد المقصود وهاهنا تعدد
المقصود لان المقصود متعددا اذا قال بعث السمك منك والسمك منك وما جاز تعدد المقصود بقوله
منك ومنك بل يرد الملك والمالك متعددا هاهنا فلو لم يكن المقصود متعددا ايضا لوجب ان يملك
متعدد فان الملك المأبوت لكل واحد المشتري من غير الملك المأبوت لصاحبه ومريضه وتعد الملك والمالك
هو السعي تعدد تعدد المبيع الوجه الثالث ان كل واحد العاقد من ملكه ومثلك فانه ليس للانسان ان يملك نفسه بل
عبر بل غايه ما يملك ان يملك الملك وما اوجب له صاحبه ماله وكل واحد الشئ من الجواب وقبول والمبايع
لعله بعث مطلقا بالاجاب والقبول والمشتري بقوله اشترى ايضا سلفا بالاجاب والقبول فانه لو لم يرد
واحد من شئ العقد كذا متجارس مجرى واحدا من السعي تعدد تعدد الاجاب والقبول فانه لو لم يرد
بعض جاز ان يرد كل واحد منهما على من باعه فذلك تعدد تعدد القبول لاختلافهما في العقد فان قيل على الصانع الاول
ما المعنى يقول كما اشترى كما اشترى ان عتق رده سلفا عن كل عتق سعي العتق والعتق موعود وان عتق
اندرى بل يعرب جعل بعد الدخول في ملكه والعتق ماله ولعل لم يرد ان يرد ان يرد
المبيع الى ملك المانع كما كان عليه ملكه وعنه نقصان قوله في العبارة الثانية مع انه قد تعدد موعود فلو لم يرد
سعدا تعدد الخطاب ممنوع فان الخطاب هو اللفظ متصلا على بعض حروف المخاطبة كالكان والثا منطوق في تعدد
الخطاب والحاد الى اللفظ متصلا على ملك الحروف والنقد فانه ان الخطاب سعدا تعدد اللفظ سعدا تعدد
اللفظ فانه اذا اخذ اللفظ من الخطاب مطلقا بالكل علقا واحدا مبسوطا على الكل وهو جاز في تعدد الخطاب سعدا
تعدد الخطاب اذا لم يرد الجواب من البعض مطلقا بحرف الاخرى كقوله يا فخر فانه يرد كل واحد حواء مستقل واما اذا
تعد الجواب من البعض بحرف الياس كان خطا واحدا وهو هاهنا كذلك فانه لو لم يرد احد من السعي لم يرد السعي فبينما
على هذا انه اذا قال بعث السمك منك منكم في السعي لم يرد احد من السعي لاختلاف الخطاب واذا قال بعث منك السمك
لغيره ومثلك السمك فغيره فاعل الخطاب وتعددهم في الكل واحد ان يرد بالرد فلو لم يرد الخطاب سعدا تعدد الخطاب المقصود
فلما اسلم سعدا تعدد اللفظ الطريق المذكور او يقول سعدا اذا لم يرد حواء السعي بحرف البعض لا سبب الياس لما
ان تعدد سعدا المقصود ولا لانه لم يرد المقصود هاهنا فلو لم يرد المقصود هو الملك ممنوع بل المقصود ان الله الملك مقابلة
بعض لا السعي للمعرض الى الملك ووصول الملك وانه الملك في المانع امر متعدد في السعي من الاختلاف المقصود قوله ان
ذلك احد من ملكه الصنف فحتاج الى ملك فلما ما المعنى ان عتق امر متعدد في السعي من الاختلاف المقصود قوله ان
العلق احرك وهو فعل الملك فهو مملوك ولا يلزم بل هو منه تعدد السعي وسأله انه اذا اشترى عبدا وكلا نصيبه لم يملك
وبطلان نصفا ملك نصف والخلع سعدا السعي في العتق الواحد والثوب الواحد والفقهاء انما يجمع السعي في نصفا وازالة

ان يكون مقدر اياه ومعناه في محل الوفاق وتعتبر الحكم الذي صار معتبره في الاصل فاذا اقبل هذا الاصل في علمه اياه من
وجوه احدها ان الرد ومحل النزاع فارق الرد والاصل في مزيد افع للضرر وجابا للمانع فليست حجة الرد في الضرر
عن المانع بل حجة دفع الضرر عن المسمى ولو وضع اعتبارا لها بالرد في الضرر عن المانع فان شرطها ودفعه في حجة النظم
وظيفة المقترض وكفى وطغى لمستدل بان ان اذها صاعدا في الضرر عن المسمى فمعرفة ومحل الوفاق فان اذ ان
كذلك اخذ السبب والحلم في الاصل والفرع وامنع من كونها عارض في ادعي المعارض فليس السبب الوجبه
الماني تقول ليس الرد على منافع الاجاب وانتم في بعض ما هو انتم انتم في المانع وملك المانع وهو في
الاصل مستفاد من العيب العدم فاد اجد العيب كان السبب مقصودا وكان اذ حاصلا فثبت حجة الرد وجه
اخر في اورد العلم ان الرد بعد الاجاب ونقول الخطاب متعدد بعد الخطاب اذا كان المقصود
متعددا واما ان الخطاب بمحقق باعتبار الاداه موديه ومعني الاداه موديه متعدد اذا تعدد الخطاب
وبعد المقصود فاما العقل فاولا افعوا اذا صار محل واحد على افراد مقصودا خطابات متعدده كما وقع
افعال الفعل هذا اذا جعلنا صورة اللفظ ضروري للخطاب ولم يجعلها قيد اعميا وحققه للخطاب وان
جعلنا هاتين اعميا وحققه للخطاب فاللفظ متحد ومتحد الصفة بخلاف اللفظ ولكن يقول الصفة مفردة
فانها وان الحدث مثله على علقته فليغيرها بالنسبة الى الحد العلقته ونسبته الى الاخرى وان
ان المقصود متعدد ان مقصودا للمانع تلك التمر وان قلنا المقصود التوفيق فقلنا المقصود تلك التمر
مقتضا عده وازاله من تلك المبيع ليست مقصوده اما لا بل في المانع وكان الرد في تعدد المقصود الجانب
المشتركي او لم ينظر الى جانب المانع وظهر ان السع متعدد بعد المسمى تعدده فما اذا قال بعت منك الصنف
بعضه ومنك الصنف بعضه ونهنا اذا ناه بغير افعول مقصود العقد وما ظهر للمعاقد من المعارف
وفي نظر المشتريين ومعارف المعاملات لا يوصل الى المالك مقابلته بالعوض حاصلا للمبيع اما ابراسه
وملك التمر متغيرا لغير الاول اما ابراسه فان هذا التعدد والفاصل للمعروف الا خواص القهها والناس في
المعارف تعدون ان المالك مقابلته بالعوض حاصلا للمانع شيئا واحدا وان ذلك وقول تعدد
المالك ظاهر في نظر المعاقد وهو مقصود فكل مقصود متعدد او ينبغي علمه تعدد الاراد فيقول الازاله
والايات مقابلان والمقابل بحسب المقابل فان تعدد المقابل تعدد المقابل وتعددت المقابل
فيهما ووجه اخر يقول بعد المسمى قد شمل على من يملكه وهو ليس الاقواء والسلم فكل مقصود
للمعاقد ولذا الوفاق مع هذا شخص من اجز اللوكل البيع من شخص واحد فتعد المقصود وجانب المالك
والايات ونجها ان معنى علمه تعدد الازاله فيقول الازاله مقابلته بالعوض حاصلا للمانع على طريقه تعني اثبات

ان قلنا انما ان الرد في محل المانع محل صدق الله وان قلنا انه نقار مدلول معناه ايضا الايات
والتحصيل فقول المالك نفسه قائم بالمحل سواء نسبته الى رد او الى عدمه ولا يعقل في العقل المقصود في الموضع وانما تعدد الله
نسبه المانع ويجوز مثلها للمسمى في حيز النسبه صار حيزا في حيز النسبه لغير المانع والمشتريان هما غير المانع
المانع بالمخاد معني الغزو ان تعدد الشخص كما اذا قال اعطاه هذا الدار غير هذا فاعطاه جميعا فانه كمن وجه امتثال امر وجهه
اذا اعطاه واحدا فاعطاه تعدد المقصود طريقا في توفيق مقاصد العقل علمه لا عينا في حيز السع فكل واحد
منها ممل وممكن ممنوع بل المانع هو المالك ماله مراحه والمالك ما انما حيزه نفسه عدا بقوله يتوقف على رضاه فبان
الفعل شرط الفعول البيع لا حيزا في حيزه محققه حقيقته وينبغي على هذا الاصل انه اذا قال بعت منك هذا الدار فم
واذا قال بعت منك هذا الدار فم
سعد الاجاب فتعد بعد الفعول فانما الله من بعد السع بعد حقيقته ان بعد شرطه المالك
الماني يقول وجد المانع من الرد فلا يرد واما ان الرد في المانع فكل ما يباع وجهه ان الرد في المبيع وذلك ضرر في المانع
فان المانع باع عنه موهما نصفه نصف ماله واد اورد نصف المالك لا يرد في نصفه فكل الرد في نصفه
فمنه وخرج على كونه ناسفان المالك سبب انخفاض السوق فانه عدا واد على اللفظ فانما قلنا الرد في نصفه ونسبته الى
م انخفاض السوق دون الرد وخرج على المعنى فيقول الاسواق مضطرب في الارتفاع والانخفاض ونقصان الانخفاض الى
الرد في نفسه على رب ما السامح في المانع والتسامح في هذا العيب الحادث ولا تعال ضرر المشتري حدث بعد الرد ولا منع
الرد لكن الحكم لا يستحق السبب لانما ذلك لو جاز ان كونه محاله حدث به ضرر المشتري على قدر الرد بانه قبل
الرد فعلا المانع هذه الحالة الثاني ان علمنا حاصلا لزوم الضرر وكفى العلم بكونه ضررا مسمى لا مسمى كقول الاصل فانما
لانما الضرر عدا وادعوا فلا يكون مانعا بل يقول كفى علمنا بكون الفعل بعد الوقوع اضرارا مسمى لمنعه وكذلك هاهنا
ولا تعال ان المشتري حدث بفعل المانع فانه هو الذي يشتري حث اوجب المالك لما فكر في اعيانه فلا منع
رده لا يقول انه رضى به في ذلك عزم ورضاه بالعيب فكل عزم لا يكون رضاه في ملك نفسه وصار كما اذا عيب
المانع المبيع باذن المشتري فانه ممنوعه الرد بالعيب العدم لما ذكرناه انه رضى به في ملك المشتري دون المانع
ولا تعال كما ان الرد في المانع منع الرد في المسمى ايضا لانما يقول مع الضرر عن المانع راجح لان ضرر المسمى
سعد راسخ الرد علمه مجموع بالادش وضرر المانع بعد الرد علمه اجبار له وكان دفع الضرر عدا وادعوا
الجواب — فلهذا فليغيرها بالنسبة الى الحد العلقته ونسبته الى الاخرى وان
او اجد المالك الى المانع فانه محل الخلاف بل اردنا به انه قال رددت مضافا الى ما شتره كما اشتره مبيعا
بالعيب الذي كان فيه ويد المانع سلما عدا حث تعدد حصول المالك له وادنا بقولنا في حيز الرد

في السع الفاسد لما نقول المستفاد من عقولهم والقاسد جازم مطلقا معنى العوض والابطال فخر
ان قالوا انصرف صدور اهل البيت ففسد وسان الامل انه عاقل بالغ مالك وسان الحمل انه مال يملوك ولا
يرد على كلامنا انه لا يفسد الملك قبل العوض فانه ينفى بالاعتقاد من الملك به في الجملة فانه مع الاثر
من يقرر وجه العوض من وجه واحد ان السلم والسلم معان والسع الفاسد ولو حكمتا بسوء الملك
العوض لا وجه السلم عند مطالبته من قبلنا الملك قبل العوض جزاء العجز بالسلم الوجه
الماني ان السع الفاسد لا يكون دلاله على حاجه العاقد الى الملك لان عوده عن بعض هو السع يوشى
دلاله العقد على الحاجه فاذا انضم اليه العقد فثبت دلاله فكان العوض شرطا للسبب وحيث ان
يحل دلاله العقد على الحاجه فلم يست الملك منه دونه الجواب لان لم انه مع واما
الحديث فلا سلم انه يدل على وجود السع خفيته لغيره مضافا الى الدرهم والدرهم بل يقول انه دليل
وجود سعة الدرهم بالدرهم وسانه ان العاقد اذا اقال لا يسعوا الخراج ولا تبع الخراج ولا تسع جلا السع خفيته
مضافا الى الجواز والخير بل يقال الموجود مدلوله بالكلام مع الحر والحر لغيره ونقوله بالخروج الى المقام
المعصية فقولنا سلم ان البيع مقابل الما بالمال مطلقا بل مقابل الما بالمال الحسن لانه وقلنا بالحق
لما قد راد على مطلق مقابل الما بالمال فانه تعالى جعله معا لولا ليس معا بل وجعله صالحا وليس صالح
م الصاحبه في اللغة معبره بانها ونفسها وفي الشرع معبره بل لهما ودلها بخلاف حسب اختلاف
الاقوال والاعراض ثم الدليل في كل موضع معبر حسب انه هذا وذلك بل حسب انه دليل على خلاصته
فتخرج منه السع واداعيه قوله تعالى احل الله البيع وحرم الربا ذكر السع واحلها باسم السع وذكر الربا
وجمعه باسم الربا يدل على انصافها وانما حقه السع في الربا المقام الماني سلمنا انه مع فلم يلم لا يوشى
عراقه الملك اما الله فهو الالف واللام فيها للتعريف فهو في المجهود وهو مع ما سركى حدها
بمنه كى يسوق الجواب الواحد الماني المعارضه بالحديث الذي رواه والعمليه وان كان فيه
محصن لانه اوله عكسه فان السنه مبينه للكتاب لقوله ليس للناس ما نزل بهم محمد الا يبرر
الى الخلف محمد على جملة يكون راجحا ولم يقر صدور اهل البيت فحللنا للناس الخلاف في اعتقاده
مطلوب الامداد لا تساع ولا صبه واما النزاع في العقاد فيجاء به الكلام الى الطريق الاول المقام
الماني يقول القياس على الكاح باطل لانه يستفاد مع السكوت عن العوض ولا يفسد بفساد العوض والسع
لا يستفاد مع السكوت عن العوض ولا يفسد بفساد العوض مع فيها اجبالا ان خضعوا لنكاح له فنهى ما به
معنى ان النكاح جامع لكونه نكاحا صادرا من اهل البيت فلو كان كونه نكاحا صادرا من اهل البيت والمحل

وتفصيل القول انه ان النكاح مشروع لمصلحة عامة وهو التوالد والناسل ونقا العالم **مسألة**
سع العوض وسائر صفاته عندنا لا نغيب وعندهم كل تصرف له مجيز في الحال كالسع والكاح والاجاز
معقد موقوفات على الاجازة فاذا جيزت الملك من روى السع وكل تصرف له مجيز له في الحال
كالاستقاطات من الملاقاة والعلاقى حتى الصبي من باطل ولا ينظر بوقوعه حتى يميز فسق وسوء
الدليل والفرع منحصرا في النص والقياس والاجماع والكلام في صفاته هاهنا ولا يصح ويد على هذا الكلام ان
نقال هذه الصفات محرمه دليلا وليس منصوصا لا اجماع ولا قياس فلم يرد احد من اهل العلم ان يكون له دليل في نفسه
في الاقسام واما ان لا يكون له دليل في نفسه فلهذا احتج بعض القائلين بهذا الاشتغال فقال دليل الحكم الشرعي منحصرا
في هذه الاقسام ودفع هذا الاشتغال بان قال الحكم الشرعي ورد في الشرع وهو لما لا يصح معناه انه لم يرد السع
بالصحة فلا يلزم من المحارم دليل الحكم في الاقسام المذكورة ان لا يكون المذكور لما في المسئلة ويد على هذا
اشتغال ان احدهما ان ورد السع معقول من الشرع مطلقا او بمعنى واحد ان قولكم لا يصح اخبارا عن غيره في الورد
وقولكم لا يصح الاجماع ولا قياس ايضا اخبارا عن غيره في الورد وكلمة شرارا ونحو الدليل والمدلول الاستدلال الماني
انه ان يقلع الشايع في الله عنه العقل يوقف اليك الكفار وما لم يرد السع وبها صحة ولا سلطان
فلم يقل عبد الوصف في سع العوض في مكان المذهب فهو ورد السع في الصحة واما ان الدليل ان يرد لغيره
و يقول انكم استيقنتم مطلقا واحدا من المتقارن في ماله وانتم قل واحد منهما بالصحة مما طرد صاحبه
وهذا كله ورد في الشرع متافقا للصحة والورد متناقض للصحة وورد في الصحة وادانكم انما جازم
اسماء في محل الخلاف حكم شرعي عاد الاشتغال لانما وهو ان لا يكون الركن محصرا في الاقسام المسئلة او لا يكون
المذكور دليلا ولا اعتبارا في بطل الكلام عيب ان اخبري قالوا مدارك الصحة منحصرة في النص والاجماع
والقياس والكلام في صفاته لا يصح يعني ورد السع يعلم الصحة ويدفع به الاستدلال ان التكرار واشتغال
الحصر فانه يلزم من المحارم مدارك الصحة في الاقسام المسئلة ان لا يكون المذكور دليلا على عدم الورد وبالصحة
وبصحة عليه اشتغال وهو ان قال سلم الحصار مدارك الصحة في الاقسام المسئلة وسانه انكم جعلتم اسما السع
والقياس والاجماع مصححا لدليل اسما الصحة ومقابلته ان يكون اسما النص والاجماع والقياس مطلقا فيوجه
عليه اشتغال واحد ما ان لا يكون الركن محصرا في الاقسام المسئلة الماني ان في الاسماء ما يكون باسناد
الدليل المبطل وذلك يكون دليلا فاما مدعى السع في صحة الكلام يكون دليلا فانه كفى بحصول النص والاجماع
او القياس مطلقا لا دليلا على حق الطلاق فلهذا جازم والجواب انكم الرمتون ما قولنا ان
اسما النص والاجماع والقياس مصححا لغيره اسما الصحة فعلم انه يلزم من اسما النص والاجماع والقياس

مبطلا اسما للطلاق وهو انما يتوجه هذا الارزام وسفر اذا لم ينقض فقولوا اسما للنكاح والايام
مصححا لاننا في هذه الطلاق بمعنى اسما للصحة وقد نقضتم فان حاصل ذلك انكم بالافق رجع الى ان اسما للنكاح
والاجماع والعاس مصححا لثاني منه اسما للصحة وبعض الكلام راقع لبعض الصحاح لانه ذكر هذا الكلام
معارضة وجهه فانه كما يلزم من اسما للنكاح والاجماع والعاس مصححا اسما للصحة فكذلك يلزم من اسما للنكاح
والاجماع والعاس مطلا اسما للطلاق بل يذكر ان اسما للنكاح لا يسم ان مدارك الصحة بله بل
اربعه النكاح والاجماع والعاس مصححا واسما للنكاح والاجماع والعاس مطلا وانما ينبغي مدارك الصحة
اذا عرفت الاربعه النكاح والاجماع والعاس مصححا واسما لكل مطلا فلما المذكور كان محتملا ان مدارك
الصحة بله ومدارك الطلاق اربعة وجرد النكاح والاجماع والعاس مطلا واسما للنكاح والاجماع والعاس
مصححا وما نه من وجوه اخرها انه اذا قارض اسما للنكاح من الطرفين واسما للنكاح من الطرفين واسما للنكاح
والعاس مطلا وعرفا مطلا ان الوقف فلا بد من ان يجعل احدا الاسما من معنى حكمه عن الصحة او سوتها وما
كان منها النكاح وانما به انه لا تصحاب الاصل بلون واتحا ومعنى الاستصحاب والطلاق النكاح
منه في الصحة فاما اذا حكمنا بالطلاق مستقيما ملكت كل واحد العاودين وماله وانما لكل واحد
بالنكاح في المال الذي بذله له والانفعا واد اصار لكون الانفعا مبني بالطلاق وانما لم منه ان
تكون مدارك الطلاق اربعة ومدارك الصحة بله ومعرضه رتبة تحقق ورود الشرع لعدم الصحة فان
القول بالوقف ممتنع الوجه الثاني به عهد في المعارف جعل السكوت عن الصحة دلالة على اسما للصحة
ولم يجعل السكوت عن الطلاق دلالة على الصحة ففوت دلالة السكوت عن الصحة على اسما للصحة
لموافقا للمعارف وضعت دلالة السكوت عن الطلاق على سوت الصحة لمناقضتها للمعارف
وسا به انه انما ان يقول القائل لم يادن في طلاق والنكاح في طلاق ولا النكاح في طلاق ولا النكاح في طلاق
فان سكوت عن الغائبي في طلاق والنكاح في طلاق والنكاح في طلاق والنكاح في طلاق والنكاح في طلاق
المثال الثاني فكان بالطلاق الوجه الثالث ان الصحة بنت نظا الشعاودين في الطلاق وقد بنت
مطلا احد المتعاقدين لان العقد النكاح لا يكون على وقوع عرض احد المتعاقدين في النكاح على الصحة مستند
سوتها انظر النكاح على الطلاق بعد سوتته فكانت دلالة السكوت عن الصحة على اسما للصحة اكد
من دلالة السكوت على الطلاق على سوت الصحة ومدار الوقف محقق ورود الشرع بمعنى الصحة
ولم يذكر ان هذا الكلام من غير صريح بل دعوى الى الخصم في الادب اسما للنكاح والاجماع والقياس مصححا
والوقف بالطلاق وانضم على عدم البطلان الذي يفرض سكوت الشرع عن الطلاق ويدسار دلالة

عن

على اسما للصحة واجهه صحق وورد من الصحة علة انما اجبت ما ذكرناه ان دعوى اسما للملك المملوك المستند
السوت ملزمة بالحكم في الان ان اسما لها في حمل الذراع ومنه فانه يهيد ان على النكاح وهو لا يعنى بالنكاح
العاودين وحده بل يعنى به النكاح العاطف والظاهر جمعا ومعنى العاس جميع انواع العاس المتعملة في المثال
العتبة والنكاح العاطف مضاف بالاجماع فان المسئلة مجتمعة بها ولا يكتفي في مقام نفي الظاهر هو العاودين سبرت
ونحت فواحد من الظاهر هاهنا لو كانا في مقام نفي الظاهر السبوت تحت معولس على وجود الماويل الكفانا
في مقام نفي القياس السبوت والنحت معولس على وجود الفارق ولو كفي المستند ذلك كان الفصل بطولا
مع عروا به فانه يمكنه ان يقول لا دليل في المسئلة لاني سبرت ونحت فواحد من الدليل بعد ذلك كفي
المناظر وتكون مخرج السكوت مكفي به فان المستند اذ اقال ما وجدت دلائل الصحة فلم يرد السامع لما
لم يرحم لاله فانه يعلم حاله انه غير واحد لدليل الصحة وهو فائد اسما للصحة فيجب ان يصح من مقام
نفي العاس في الظاهر وكما يجب العاس في مقام نفي العاس لوجود الفارق بحسب العرض في مقام نفي الظاهر
لوجود الماويل او ضعف السند فنقض للنصوص المشهورة المذمومة من جهة الخصم وبين اسما للملك على
الحكم ان صح سندها او تفقح في السند ان بنت الضعف فانه لم يلب لم يوجد ولم ينقل ورا
المشهور عن غير مشتهر بجوابه جوابه اذ قيل له لم يلب لم يوجد اصل اخرها س عليه والاهما وانما يجب
العرض بالاجماع وحمل المدارك اذ اكان مسما بالاجماع فان الاجماع على عدم الاجماع تعنى عن العرض بل
نقول مدارك الصحة هاهنا نضر ونضار تعنى ان الحكم في نكاحها اسما للنكاح والعاس وانما لم طريق
نفي الظاهر ما ذكرناه فنقول عن هذا المشهور بحجابه في المسئلة والكتاب قوله تعالى واخلى الله السم فقل
انه عام فدرج محتمل كل مع ووجه النفي انما ذكرناه في مسئلة مع الفاسد لان الالف واللام للتعريف
وانه مصرف الى مع المالك ما سوى در ما يدر من بل اسما في حمل الذراع والمشهور في الاحادث ما روى عن
السيوطي انه دفع الحكم في دينار المشرك به شاه للاصفه فاشترى به شاه وبيع انشاء بدارين
واشترى باحد الدسارين شاه وجا بالمشاهة والدمار الى السيوطي مع مال السيوطي الم بارك الله في صفقه فبشد
اما الشاه ففني بها واما الدسار ففني به والاستدلال ان يقال انه فضولي في بيع الشاه واجاره السيوطي
عليه السلام قد اعلى صحة مذهب الاعراب في ان يقال ان قوله به غير معول في بعض الروايات بل
نقل انه اشترى شاه واحتمل انه اشترى في الذمة وبيعها بدارين ودفع احد الدسارين في الشاه
الاولى الدسار الثاني والشاه الاخرى وجا بالشاه وبعي الدسار الذي دفعه الله رسول الله صلى الله عليه وسلم
تكون بغيره بغير الفضول وليس احد تباروا في صحة قوله بل وكقول قوله به اضافة العقد لله وعلى اصله

لا سعي في التوفيق في غير ما لو كثر مجرد البعض بل سعي في اداسي الموكل في العقد او سلم المضاف اليه في العقد
وتحتل ان دعيما ما سعي النبي عليه السلام المضاف اليه بل اسرى الشاهد بل سار في الدية فصار حاصلا
على طرد فلا يكون تصرفه تصرف الفضولي جواب اخر يقول قد نقل انه سلم المبيع وقضى اليه والفضولي
ممنوع من التسليم والتسلم اجماعا وقد على انه كان وكذا لم يطلعا عاما فقد تسكون بقوله عليه السلام خير الناس
من مع الناس يقولون ان الحديث دليل على جواز النفع المطلق واعتبار تصرف الفضولي مع موقوف النفع على
احسان المالك مع محض بدل الحديث على حده وبيان ان نفع محض انما هو في سبيل النفع وما احتل
ان يكون وسيلة الى الضرر وما احتمل ان يكون وسيلة الى النفع المجرى عن احتمال الضرر فهو نفع محض
وسان كون محض لا يقع وييل الى النفع دون احتمال الضرر انه وسيلة الى النفع والضرر على تقدير الاجابة
وعلى تقدير الاجابة على الضرر ولا يجزى وان كان الاجابة مع اشماله على الضرر مجرد وعم وما احتمل كونه
وسيلة الى النفع المحض ويجزى عن احتمال الضرر فهو نفع محض في نظر العقلاء والاعباض على هذا
الاسد لان حاله ان اسلم ان اعتبار تصرفه نفع محض وبانه الاجمال والتفصيل اما الاجمال ان مثله
مردود في الشرع فلو كان نفع محض لم يرد وسأله ان الفضولي اداسي ما بعد واجاز تصرفه
لا سعي وما في قوله وفي وجه محضه نفع محض وجود وكذلك اداسي ما لا يصح ولا يجزى له في الحال
وذلك اذا اعتق عليه ولا يصح شيء من ذلك موقوف على الاجابة بعد البلوغ وما فرضتموه محض لا يتحقق
النفع مطرد في هذه الصور وتزبد بقوله في الفضولي الماني والمالك والواقع لا يجزى ان يقال
للمالك جواز النفع محض لا بما يقتضيه لاسباب اداسي اباغ احدهم بالعوض وباع الاخر النفع وباع واحد
واعقب اخر دال على ان المعنى الذي عولوا عليه مطرد في جميع الصور ولا يصح ما ذكره وفي تصرف
الفضولي نفع محض اما التفصيل هو ان المالك قد يكرم تصرف الفضولي اما هذا قد اقرناه او لا يجزى
في بعض مقامات الله او لمقدمه واحترامه فمما به ولا يتجاسر على رد تصرفه وهذه المحامل الست
او هاما مجرد بل على امور فربه فطلب دعوى محض النفع في تصرف الفضولي في حق ارجح الجواب
لنقول مطلق النفع غير ما اذا تدخل فيه النفع المجرى فادنا الاخطا اطلاق النفع صا وما يخص الحديث
وه انما لم يخص به الحديث ولهذا لم يدخل في الحديث اداسي المبيع غير ما لو كان في نفسه
اصلا كما لو باع المطلب في التصرف لم يملك واجاز تصرفه فانه لا يصح بل المراد النفع باسبابه المشروعة
فما حوز الى ايات المشروعية وادابنته ايات المشروعية استغنيت عن الاستدلال بالحديث واما
في مقام القاسر يقول في الفارق تصرف المالك وانابه وله من ذلك مناسبة ولا فاس مع الفارق وبيانه

اشتمال

هو ان معصود العقد يتن على جبر العاقد وموافقته لها والمالك انما يحاجه نفسه وموافقته العقد
لها فاستدل على هذا بوقوع حصول مصلحة واضاه الى مقاصد وكان محصنا من مناسبة فامتنع الاكاف
فان هذا المريد معصود النفع دون الاعتقاد والراع في الاعتقاد فليس معنى الاعتقاد الاعتقاد وان
المريد موثر في النفع اما الاول فيقول في الاعتقاد وجود صفة الواجب حكما وبانه ان العقد الفاظ وجوه
متغايبة ترتب بعضها على بعض فالاول فيضمحل حاله ملاسه الماني والماني فيضمحل حاله ملاسه المالك
وهكذا الى سائر الجوانب والافاظ مجتمعة سبب الملك ولا تصور وجودها مجتمعة حقيقة وموجب العقد
وجودها الفرض اجتماعها بالوجود المقدر هو الاعتقاد وقيل انه عان عرصه من العقد حال قبول الصفة
السببية على الجملة وعلى هذا الوجه لا يحتاج الى التقدير بل يقال العقد معهما مسموعا عيب وعيان المجنون
لست بمد الحاله فلا نصفا بالاعتقاد وعان العاقل بمد الصفة فوصفاها بالاعتقاد واما النفع
فقد قبل انه عان عرصه من صفة السببية ولحقها وقل انه عان عرصه من العقد بحاله ترتب الحكم وهذه
الحاله تنبى على وجود السبب واجتماع الشرائط والاجابة من شرائطها فصار النفع موقفا عليها وعبر
عن الاعتقاد والنفع بعان اخرى فيقول للعقد الاعتقاد ان الاعتقاد في حق العاقد والاعتقاد في حق المثل وهذه
العبان متعارفة في سلب الاخر وهل يملك بنفس العقد فانا نقول الاعتقاد في حق المثل ثبت حاله وجود
المفقه فانه لا بد للملك المتصرف وجودها فثبت شفا مشايعي الاعتقاد في حق المثل على حسب حدوث
المبايع واما المالك للحال الاعتقاد في حق العاقد ومعنى الاعتقاد في حق العاقد احد الامر المذكورين ومعنى
الاعتقاد ومعنى الاعتقاد في حق المثل احد المعنيين المذكورين في تفسير النفع وسان ان المالكية معتبرة في النفع
ان اترها في ظهور الحاجة وظهور الحاجة معتبرة في النفع وسانه وجوه احدها ان ظهور الحاجة انما يلازم النفع
اما الاعتقاد فلا يلازم احتمال الحاجة فمعدل الاعتقاد بظهور الحاجة مبا لغير ملازم فلو لم يتغير الوجبة
الماني بالوجعلنا الظاهر معصود الاعتقاد واما ان المثل المصروف الصادر من المالك من حيث انما بظهور الحاجة
سببا للاعتقاد وسببا للنفع او جعله سببا للاعتقاد فلو كان النفع ضروريا لاولنا نطل لان قولنا هو
سبب الاعتقاد وسبب النفع ايات نوعي سببية وهي حكم شرعي لانت اللفاظ ولا فائدة في تعدد
السببية لان ظهور الحاجة كبر معصودا عن سوا عدل السببية او لم يعد لها والماني انما يلازم لان
ملازمه ظهور الحاجة للنفع اكد ولا يمتنع الاعتقاد لان النفع انما في ذل الملك ويؤثر من الطرفين والاستقضا
فه باعتبار ظهور الحاجة اولى من الاستقضا في الاعتقاد فمعدل سببا للاعتقاد واشتات النفع ضمنيا
عكس القضية فان قيل انه سبب النفع اصلا ومعصود الاعتقاد ضمنيا فلهذا هذا باطل من وجهين

أحد ما أنكم ما فاضل هذا الوصف في مبدء الكلام فكون ابتدأ فارق ما تعرضتم له الوجه الثاني أن الأصل في
الأحكام من حيث أصلها ومقصودها إنما المثل إثباته أصلا متنع إثباته وقد أمكن إثبات الاعتقاد أصلا
بأن يحل محلها احتمال الحاجة الواحد المثل أن يعلل الاعتقاد باحتمال الحاجة ويعلم المفوز بظهورها مع
المصالح على الخلق فإن عدد ذلك يكون المصروف معتبرا في حضور المالك وفي غيبه المالك وللأصل هو التوسيع
في المصالح فإن كان مؤثرا في التوسيع يكون الاحتياط في الأصل بتمام الكلام بتمام الضابط في المقاسم معروضات احتمال الحاجة أو عدم
للأهل وضابط الظهور أو عدم الحال إذا صدر التصرف من الأهل المالك أجمع الضابطان فلازم في جفته
المفوز والاعتقاد وإذا صدر من الأهل غير المالك وحد ضابط احتمال الحاجة وحده فسدت الاعتقاد وحده
ثم قالوا العس محال النزاع على ما لا يخفى من الخاب من الباع معتبرا وإذا قال العت منك هذا الشيء غير
مستوفى باستحباب المشتري فتصوره بفارق تصرف العصور في حصة استجاب المبيع له واستحباب
المنع ودمته وهو معتد موقوف بقائه على قبول المشتري ومنها أن الوصية ما زاد على التملك منعته
موقوفه العاد على إحياء الوارث ومنها الوصية بالتكليف فإنها صحيحة موقوفه الفوز على قبول الموصي له
مقام آخر في الاعتراض قولكم أنكم ما غنتم بالعاس من إخاله خاصة فكيف لو أدرم ذلك لم يدر الكلام
حاصرا فإن الشبهة عندكم حجة فالمراد منه ما يصح أن يسمى عاسا فكون المساواة باسم العاس مطلق الدليل المفوز
معتداه فاس الإخاله وما من الشبهة أن كان معتداه وما من الاستحسان أن كان معتداه فصاحب الحق إلى أن
يقينون أن الاستحسان ليس بحجة وإلى ما أن به مصف هاهنا أن كان حجة فليس معتداه ووجود هاهنا
يعمل بالاعتراض صاحبنا أنه حجة عند عدم العاس وهذا القابل بقول العاس من تأييد سداد الأصل فكون
الاحتياط والاعتراض صاحبنا أنه مقدم على العاس لا بد من قضاي العسل التي تعرف أن التمتع لإخالها فإن
دليل العقل مقسم إلى ما علم وطعا ونفسا أن الشرع لا خلافه كتحريم الظلم والكذب وإلى ما يعلم ظاهرا وتبا
من القطع أن الشرع لا خلافه وما من وجود هاهنا أن اعتبار تصرف العضل نفع محض أو احتمال الضرر من خروج
خسرت بعد نفع محضا ومثل هذا عرف ظاهر أو بيا من القطع أن الشرع وارد لجوان ونوضحه مثال مقول أن من
كان ورث العهد بالإسلام إذا رأى مشرقا على العرق أو خالا في الطريق فانه لما كان محققا أن الهداية نفع محض
وأن الاعتقاد نفع يعلم أن الشرع وارد لجوان وإن لم يسمع منه فتوى ولم يعرف منه فعلا الجواب
قولكم للمالكه معتبر في النفاذ دون الاعتقاد فلما الاعتقاد مصفا من الاعتقاد بالاعتقاد حكم واحد وما أنه أن
الاعتقاد أصل الاعتبار والمفوز خصوصه لعلنا معتبرا سببا أو شرطاً فهو لنا معتبر أصل الاعتبار وهو لنا
معتبر سببا أو شرطاً أو خصوصه ولا تعرض فيه حكم معتد به في ذلك هاهنا بطلان القول

الاعتقاد عندكم اعتبار خاص فأنتم علمتم معلوما وعموم الاعتبار غير مطلق الإجماع ولا يفرقونه حكمين فافهمتم
من الاعتقاد وعموم الاعتبار نفسه في الاعتقاد والنفاذ فهدا لسان الاعتقاد متصفا بالمفوز بصلاح حكمها
واحد أو بيان نفع صلاحه الاعتقاد أن يكون حكما واحدا متسلسلا فيه الكلام معلوم قسم العارض في إعادة الاحتياط إلى
السان هو كالمعنى الاعتقاد وجود الصيغة تقديرها وحكمها فلما لا سلم سوف الوجود المقدر وسان أسفاهة ومثلها
أن الأصل عدم المورد على الأصل للملا على ما فيه الثاني أن التقدير يفرض إذا كان معقولا فالسداد هاهنا معتبر
وسانه أنا إذا قدر بالحروف والمبوءة في الوجود بابقه لم يرد وجود بعضها حال وجود البعض فلا أحد البعض حاله
وجود البعض بطل الترتيب وهو مروي وحققنا السبع مصادر السداد بطرقها فحققة السبع ولا طريق لحقيقة
ببره تقويم أقواله إذا وجد البعض حال وجود البعض فلا سطر وحقق السبع إلى الوجود المساوي فانه قد التقى
وأخبروا ما سطر إلى أن الحروف مجمعة تقدير اعتدال ذلك بطل الترتيب قطعا ونوضحه بالمثال يقولون لفظ
واحد حرف الباء ومدته ولفظ الباء حرف العين ومدته بحاله مدته ولفظ بال حرف التاء حاله مدته بالمشكل
لما قصه السبع لفظان العين والتقدير الذي في ضمنه على من الأوزان فكان إطلاق الفقه فيه أن ذلك لا ينافي
أنها هاتان له مرله آثار الأفعال ثم أبا يلقى ملائمة آثار الأفعال الاحكام من غير أن يدر بقا الأفعال وكذلك
يلقى بملامدة لا كالألفاظ غير بعد ببقا الألفاظ قولكم الاعتقاد هو التمسك بالتمسك به فلما التمسك هو
الصلاحه وذلك مرجعه إلى الحكم بغيره ولا يصح تعليله وانفرد الاعتقاد بالنسبة ظهرت ملائمة المالكه لها فإن
المالكه وظهر حصول مقصود التصرف ملائمة للأزالة والاثبات والسببه عمره إذ لذاتها بل هي مراد
للأزالة والاثبات في الطرفين للمعاسر الماني والحواصص ان ثبوت الاعتقاد والمفوز حكمين محليين
وصلح أن يكون الاعتقاد متصفا بالمفوز حكما واحدا والماني راجح لو تمسك أحدنا بالاختيار وخطأنا أنه
لما كان المحذور والأزالة منه وإن يعلق تصرف العضل في متى متدار كد تصرف المالك ولو أخذنا بالاعتقاد وخطأنا
فهو كان المحذور والذي يلزم منه منفسد الاطال وهي غير متداركة الثاني أنه إذا انقلب الاحتياط إلى نفاذ
صار الجامع مجبولا والمجمل الجامع كقبح الفارق في أمساع العاسر وأما أحد الشقين فهو الوجود القبول
من المسمى لا نقول من الجواب صار مجازا معتدلا بل نقول بتمسكها السبب الوجه الثاني يقولون لا سلم أن الاحتياط
له اعتبار مطلق بل هو اعتبار معتقل ضمنا وجزريا بالقول الشارع أنهما مجتمعان من بطلان الملك وأما
الوصية بما زاد على التملك فلما إجابة الوارث عنها تملك أسدا وليس سفيذا العرف والموصي اسم لا يحلون تصرف
المالك وإجازته أسدا تملك بل يحلونه سفيذا العرف والعضل بطل الاحتياط جواب آخر يقول الوصية
عمل فيها أغرا وخطار لا يخل في عراها والتصرف العاسر عليها وأما قبول الموصي له فهو معتد له أحد

التشقق في الجبه جوابا في ذلك المقام المحجوب بآباده واما الاستحسان والصحيح ان يمنع صحة الاحتجاج به فانما الترتيب
فيه وجه غير متناهي فان ما لا استحسان متفاديه عن مضبوطه والتركيب من الغائز والغيره من الانواع
فمنع عن الاحتجاج به واما ما في المسحوق الى المسك والواو العضوي اهل المملك وبقا انشاء في محل
قابل به واجزاء وجه بقا بعد اعتباره فاعقد كالمبداهما معقده من العيص موقوف بقاها على القبض
وساخر اهل له عاقل بالغ قادر على المنطق المشتمل على زاعر النائم والمعنى بالاهل اذ كراهه وبيان وجود المحل
ان المضاف اليه مال مملوك وهو المعنى المحل وناتر ان الصرف الصادر من الاهل والمحل الواحد لوجه الصحة
محملة بقا في مضبوطه بالوصف المذكور فينا سب اعتبارا لوجهما انما يضمن اظهار شرفه وخدم
مخرج علمه اذ الاحتجاج للقائد لان اظهار الشرف ما عيننا بر اظهار شرفه هيلا مستكلا بل اردنا اظهار شرفه
عقلا واعتبارا في انما تحقق به اظهار شرفه عاقل اذ انما محتملا للقائد على قرب الوجه الماني ايراد الحمل
وذلك عن قرب صحت منقعه به في نظر العاقل فمنا سب اعتبارا للصرف لها ووديت اعتبارا هذه المناسبة في
النبوه في الاحتجاج في مقام ظاهر لا في البتة بل من المال من عرض مجموع الطبع والطبع غالب فظهر ان مبني
اعتبارها انما اعلم على احتمال القادة بصفه القرب وقد ليس على صرف المالك ويعد فيه الحكم فيقول الاعتقاد
والنقد والحكم فيقول الاعتقاد في احتمال الحاجة ما قرناه ونشرح معنى الاعتقاد فيقول انما اعتقل معنى الاعتقاد
في النصيب والسطوة والمنازعة فيقول الاعتقاد حيث لا يصح معصود امسود الاجتهاد كما لا اعتبار الواقع
فيما لم يحل القتل بعد العروان سببا وفي سلطنا الاعتقاد في حال ان يكون معصود امسود افا انما اجعلناه
حيثما تحقق فيه ولا يصح انما الجمع كما و ذلك امر بذكره في العضو او سبيله للحصول على السمع والاعتبار
ثابت في محله كما ولا يلزم على كلامنا الصرف الذي لا يجيز له كالا سقاطان في حق الصبي وان الاسارى ملكه
انما الصبي اذ بلغ الاجب امراته حتى يعرف موافقة الطلاق لمصلحة خلاف المانع فانه قد عرف بقرائن
موافقة الطلاق لمصلحة والاعتبار لانتا الطلاق بنفسه والحاصل ان كل تصرف له محذور في الحال فهو في محل
ان يعرف به افعته لمصلحة التصرف له وكل تصرف لا يجيز له في الحال فليس بمصلحة الصفة فاقوا في الحكم
وبعدا حصل الاعتراض على قول من قال في اصحاب الشافعي رضي الله عنه لو صح بيع مال النصب العضوي للصحيح منه
الطلاق فان العاقل الذي كراهه موجه عليه ولا يلزم على كلامنا اذ اباغ شجرة ثابتة في الصبر اقبل ملكها الوجهين
احدهما انه قد جرت التصرف في مال غير مملوك ونفسه ونحو اذ انظرنا الى الجنس التمسق في مال غير مملوك اصله
لم يجره محتملا للقائد على في مضبوطه بالضابط المذكور فالتدريج هذا في تحت الجنس الوجه الثاني ان عمدا بانحد
الصرف على ان يستند المالك الى حصر الصرف ولا يمكن استناد المالك الى حصر التصرف في الاعتقاد ومسمع ولا يقال

ان القول بصحة تصرف العضو يعني الى الغاوصف مناسب معتبرا ومحملا للاعتبار فمتنع لا يقال اذ اقله قيل
الاعتقاد بما ذكرناه فلا يجوز منع التصرف بمجرد هذا الاحتمال ثم يعارض فيقول في الصحة الغاوصف معتبرا ومحملا
للاعتقاد فان في الحين لا يست الصحة ولا تنفعها قلنا وقد اطلقنا القول بالوقف فان قيل في الصحة لا ينع
اقرب الى الاستصحاب الاصل في مالنا اسان الصحة راجح لانه يضمن في بيع مصلح السمع لا ينع في غيره
اخرى والواصف مملوك على العري عاقل المالك وسان ان تصرف مملوكا في مملوكا في محل قابل في البيع محله
مرد لك مملوكا وسان ان البيع محله كالسبي تصرف مملوكا اذا قصد ملكا في محل قابل وجهان في البيع انما ينع
جعل المالك مملوكا في الحال وانما جعله مملوكا في الحال اظهار الشرفه وكرامته او لرفع مجرمه في صفه تنقذ امانه
فانه قد سئل عن غرضه بالشفاع السبع له من ثا ومجده وعمره لكونه هذا لكون الاعتقاد حق المصروف دون المصروف له
الوجه الثاني ان الانسان هذه الحالة اذا وجد ايضا من جميع المالك وقد وجد الرضاها فان تصرفه احكاما في بيعها
ولم يحمل كونه ضررا وانما ان العاقل يرضى مثله غيره انما اذا وجد ايضا هو الترخيص في بيعه اذ اسقى
الشرح في اصطلاح الفقه على تسميته وضواليا وتعلم ان عند في حصة والى يوسف وجهها الله هذا لما انفس الغند
ولا يست اثنان المضمرة وخالفها محمد ونظر في هذه الخلاف في عرق المشرك في العضو بعد العقد في الاحكام والاشباب
الحاصل من الاجابة فعلى مذهبنا بعد الاجابة تسلم الاكساب الى المسمى في عقد عقده وعلى مذهب محمد لا تسلم
الاكساب ولا سفلته العنق لم لا يظن بالي حصة انه يقول المملك حيث حصة مبيعات موجهة من حيث حصة
مسف موجه فان الحقيقة اذ است ثبتت من كل وجه واذا انتقت اسفقت من كل وجه بل اراد ان المملك
حصة مبيعات من كل وجه والاشعار ارجع الى الآثار والعبارة التي ذكرها صاحب طه في القاعد من اهل مذهب
الى حصة والى يوسف وظاهر لا يجرى مجرى قول العاقل تصرف بنفسه ولا يعرى عن الساكن واما على قاعده
محمد فلا بد ان يكون المملك بعد الاجابة مقتضاها منسبها الى الصرف لتسميته ملكا وهذا كالحق اذا اثر
وتصرف الروح يسمى قلا ويوحى وجوده ليس بعد لان المسمى في القتل والقتول في حال فعله في حصول
الزهر في مقتضاها منسبها الى فعله مني لتسميته قلا وكذا ههنا ولا يقال ان اعتبارا بصرف العضو
عمره فانه لا يتصرف في الحال بل يقول المالك نعمت ومن قولنا جرت فليست العضو وكلا المشكوك في ذلك
لا يصابه ببيع او ضواليا ولنقل المالك نعمت بل قوله اجرت ليحصل القابله وعمره في ولنا انما يبيع
العضو في مال الغير بنفسه وزان مع الجرم الى الطفل ونفسه لا ينع لانه لا يتصرف في الحال بل يقول المالك نعمت
ومن قوله اجرت ومن قول العضو في مشرب بل قولنا في الحال لعب واشرب لاننا لا نقول لاننا لا نسلم
انه عمره فند وسانه ان السبع يحاز اقرب الى فايدته من السبع منشأه من المالك لانا اذا الغينا تصرف العضو

المسألة الأولى لما لم يرد في قوله لم يعلم انه صحيح سعة والقياس على من الشاء باطل لو جاز من جهة اعتبار
ومعروف بعد ما وفدت الحاجة الى سعة اعم واغلب الوجه الثاني ان منافع الشاء او في او فوائده يدرج في
ما يخرج للمنافع ومقاصد الخير والافق ويزيد في المسألة سبيل المنع فقول انه جاز في الايدي فلا يصح سعة وسيار تفرقه
الجواب فلما ذكرنا ان الشاء اذا كان حيا هو اصله لا ينفع به يكون ملوكا كلبين الشاء دليل الظاهر انفس
فولم ينعاه انه غذا موافق لحلال في الحيلة فلما هذا قد استغنى من لفظ الورق فان المراد منه رزق العز والغدا
ما يكون موافقا وهو ان الغدا انما هو ما يصل اليه على مشيئة باخل فكله الطبيب مذكور المزهر وصفه الطاهر واما
المخصص الجولن فهو مخصص اولويه ومبناها احتمال الضرر وما زاد على الجولن او توسيع اللبس على الاطفال المضعفين
فولم الما لا يرغب فيه بالاعتناء عنه نعم في بعض الاشياء تمت الحاجة فمت عادة الاعتناء وفي بعضها قلت
الحاجة فقلت العادة وفي كل اليد ملته اذا صارت مقصودا للملك فلما اليد واللبس مقصودا لتحقيق التملك معناه
وهو التخصيص وعرضه لفظ التملك بالمال واذا ما ردا ان الملك مقصودا ولا اثر لحد وخطو لفظ الملك وفيه
الاستحسان بقول عبد الله لا يصح الاستحسان على جرد الاجازة لا بد من حضانة كونه مقصودا معقودا اعلمنا فكون
البناء له في قدر اللبس محله وعنه المعقود علم معناه ضمنا خلافا للشاء فاننا لا نعترض فيها امر او ان اللبس للخروف ولو
صحنا النقص لصار من الجماله محله والمعتود علمه اصلا ومقصودا او ذلك منتهى واما في مقام الفرق يقول المانع
والمعالج مختلف والحاجات متفاوتة بحسب اخلاق والمصالح وتنوع المنافع ولا يمكن ان يرد كل واحد في الضابط
فلون الضابط العام الشامل الملك اما في الجواز والمصلحة والوالبس جاز في الحرية فلا يجوز سعة كسائر
اجزائها وبيان انه جاز مقام واحد ان الما جاز دليل قوله عليه السلام فاطمه بصفه مني وما سوى جزيته الما مبنى
لجزيته بالولد مسف بالانفاق والحديث دليل الجزية من جزيته الما مبنى لجزيته بالولد واذا كان الما جازا
لما يكون الولد جازا لان الما موثر سراه معاني الاصل الى الولد دليل قوله عليه السلام في اساس اي يدس نفسه فيك
معاني الاصل الى الفرع على خفا وما سوى ان الما سراه معاني الاصل الى الولد مسف مبنى للجزية بالاجماع ومع ذلك
مبنى لها والفرع ايضا موثر سراه معاني الاصل الى الولد دليل قوله عليه السلام الرضاع يغير الطباع فكون جزء او بدل عنه
فيه عليه السلام هو الرضاع ما جرمه النسب وادخلنا كونه الما موثر سراه معاني الاصل الى الولد مبنى للجزية
كانت جرمه النكاح والفرع على حسبها في النسب معقوله المعنى وهو الاصل المقام الثاني يقول اللبس دم ايضا
بذلك الشفقة الما ايضا دم اسف بشار الشهور وهو الاطباء عظم وما كان مكانا معقولا وبدل عنه ان اكثر الاجماع
خرج من حيث على لول الدم اعم لان الشهور ضعفت عن التاثير به بالبيضاء وادانت ان اللبس جزء ووجب ان لا يصح سعة
لانه اقتال وامتنان للحرمة وهو مجموع لقوله عليه السلام ليس للحرمة ان يذل نفسه واما من لئله ان يذل نفسه فلما انه

يجوز فقول انه جاز سعة بجميع اجزائها بخلاف سعتها وان قلنا ان لا يجوز فقول سائر اجزائها بيات محلا للبيع بواسطه
الورق ولا ريب في اللبس فسق على اصل الشاء البيع طرعا في والو امضى الكلف ان لا يست الملك اصلا ومحل البيع
ليس في معنى محل الوقوف ما هو مبنى الملك فلا يست الملك وبيان الاول ان معنى الكلف الفرع لا قائم موجب
الكلف واطلاق الاسفاع بطلان كونه صالحا للاسفاع طرعا في الفرع مكان معنى الكلف وبيان الثاني ان الملك انما يست
دفع المنازعة والمحاصصة والمغالبة على المال وليس النساء محلوها ليس محل المغالب والمنازعة فلا يجوز محل الملك الجواب
فلما لا سلم ان اللبس من فروع الما جاز من منع واما الحديث فهو مذكور مجازا اشعارا بوفور شفقة علماء ومحبين لها والدليل على
وجها من جهة ما ان جاز في ما لو فات لقول العقلاء انه نقص ولا تعال مرجع مع غير اطلاق النقص ولا مال ان المراه اذا
وضعت طفلا نصقت الثاني ان جاز في الفرع ما ترب منه ومن غير ذلك الشيء والمراه لم يرد مرارا وعرع الثالث سيما ان الما جاز
لم يعلم ان اللبس يجوز جاز او سائر ان معنى الجزية في الما كونه موثرا سراه معاني الاصل الى الولد وكونه مخصصا منه واللبس ليس
مخلوق منه الولد فلا يجوز جاز واما حرمة النكاح فقول انها مرتبة على عموم السراه ومنى شيا طه للما واللبس شملت حرمة
الموضع خلاف الجزية فان سراه معاني الاصل بولس طه الما الى المولود والخلافه منه وانتم ادعيتم الجزية
في هذا المقام الجواب الثاني لما ان اللبس جاز من المراه لم يعلم انه لا يجوز سعة فولم انه ابتداء للحرمة ولم وكل لم يعلم انه
لا يجوز فانه يجوز سراه ولد والثل في الملع واكدوا اذا جاز انزاله سراه واجاز ابداله بغيره بطريق الاول فان سراه ابتداء
لنفس ممنوع فان انزاله سراه ولا يمكن ان يترك انزاله للنفس فذلك انزاله بغيره لان اللبس في العالم والمجواب عنه
من وجوه احدها ان نقص الاسفاع بالاسباب المنشئة عنه مشتمل على نوع من الكلف ويرجع حاصل الكلام الى ان الكلف
ناف للكلية وهو محال العجايب الثاني يعلى عليكم الدليل بقول معنى الكلف الفرع والملك طريق الفرع وكان معنى
الكلف الجواب الثاني يقول ضابط النزاع كمال المحل لا واللبس مال لظاهر ما فرانه طاهر صالح للاسفاع **مسألة**
نقبات الصبي بالولد عند الاعية ميرا كان او غير ميرا وان كان او مستبدا وعدم عقود المعاوضات كالتكاح
والاجابة والبيع يصح من الميراث عند تنقيده الولي ويرتد برده وقالوا سفد سفده ويرتد بوجه بعد البلوغ والتمسا
على انه لا يصح طلاق ولا اعتناق لنفسه وقالوا يصح طلاق لغيره ونصف نكاحه على اجازة الزوج واجمعنا على انه يصح من الميراث
اختيارا لحد الابوين فقول لو صح لغيره او فاسا وكلاهما مسف ولا يصح وبيان اسفان النص ان الشافعي رحمه الله كان يأمرك
في الحديث بمنزلة راع غنما لحد الاحراز وقد يقول اذا بلغكم حديث على خلاف مذهبي فذهب الحديث فلو
كان في المسألة نص يدل على صحته نص في الصبي لغيره وعرف معناه وعلمه فمضى الى الانبساط يدل على ان الصبي المسف محج
ويرتد بقرينة فقول ووباحمال النواقيس والمجسدين في الصور ومعانها اظهر والبلوغ في احتمال النواقيس منهم في الاراء
والعاس من المال على ان شئنا احلا فتم الاحلاف والقياس والاجتهاد لاحلافهم في تعريف النواقيس ومعرفته معناه

المراد باللفظ المطلق معنى في المناقب والخصيص بزمان دون زمان فتقول حاجدا لا استثناء ظاهرا وبليها
مستوفاه من واحد فثبت الملاك لها فلا يكون السمع على خلاف الدليل بطلان قوله لا تقول ان حاجدا الاكل
لمستقبل من الزمان فثبت حاجدا الاكل في الزمان المستقبل محققا بل لها حالها انشاء السبب فتكون الاكل
على خلاف الدليل بل جعل حاجدا الاكل ظاهرا وبليها مستوفاه من واحد حكمه الملك وسائر الملكيات
حاجدا لا استثناء والاستدراج انه يراد لمصالح المال ومفادها ومن حيلها في المال الاستدراج والاستثناء
وعلى هذا جعل السمع معنى السمع بالحقول بمعنى الملك حتى تشبه في المالك غير مستوفاه السمع ايضا
لا سيما في المسئلة والواحد صرف صدر اهلها في قوله ومع سائر اهلها عاقل فثبت معنى بالاهل
وسائر وجود الحيوان مال بل هو المعنى بالحقول فقدير الكلام يعرف صدر عاقل محيز في مال مملوك وسائر وجود
العقل بما ان العلم بالنظر به خاصية العقل وهي حقيقة وهي الصبي فثبت على حقوق العقل حقيقة
السان العقل بعض العلوم الضرورية نحو العلم بحجرات واستحالة المستحيات وهو ثابت
في جميع الصبي فثبت ان الانسان كرم الواحد وانه اذا كان حاضرا في البيت يكون غائبا عن السوق وعلى هذا
يعول المصانع الخلف ما كان يصور العقل فانه على التفسير المذكور كل لا يجري بل اصباح التكلف لضعف
البنية ووضوح العرف والوجه الثالث يقول العقل قوة خلقها الله تعالى من غير ان يكون على التدرج والترتيب
كغيره الباطن والشيء في حاد ثقب البلوغ لوجود الامارات الدالة عليها قطعاً ولا يقال ان العقل قد
تحدث بعد البلوغ دفعة واحدة كقول الاحبال لا تقول قد ذكرنا ان العلوم بالنظر به خاصية العقل وهي
مستقيمة حتى الصبي لوجود الامارات الدالة عليها قطعاً فظهر ان تخديرا العقل ما ذكرتم باطل المفتاح
الذي يقول لا يعلو عن هذا لفظ السمع العقل بل الذي يعلو به الغرض معرفة معتد بها المداير الى
مصالح المصروفات ومقاصدها وضارها ومنافعها وهذه المعرفة حاصله للصبي لوجود الامارات الدالة
عليها قطعاً واذا استلحقها فثبت ان الصبي العاقل في الاهل في المحل محال الصغار الى مضمونه بعد
اعماله فثبت اعتباره والشرع ورد به في حق البالغ وخرج على ذكره بالطلاق فان المعرفة المذكورة
مستفاد من البرهه والصبي لضعف بجرته في المال دون امر البضع وبعض اصحابهم يفرض الكلام في التعرف
المادون فيه وعنه ان الصبي يعرف الولي فقد يكونه مصلحة مضبوطة بنظر الولي والعرف الصادر منه
ما دون نافية والولي مصلحة مضبوطة بنظر الولي فثبت نفاذ ولا يقال ان سون الولاه عليه دليل
عجز عن التعرف فاما قول انما دليل عجز ظاهر الاسان في حال العذر واحتمال العذر كاف للاعتقاد ولا
يعال له الاصح طلاقه موقوف على اجابة الولي فثبت على لغيره سماعه لغيره لانكون معيار الاقلال ذلك لان ثبت

اعتبار لغيره فثبت ان لا يقره فثبت ان اجابة الولي معنى صرف الولي انما عرفت فثبت ان اجابة الولي معنى
معنى الولي معنى طلاق الولي استقامه من التمتع اعتبار الطلاق على اعتبار السمع وما تشاكله المعانيات
ومر حاد آخر يقول السمع صار معيارا لغيره والاختيار وما يشاكله السمع كغيره العقل فثبت على المال
اصلا منظرنا الى الصابط دون اجاد الصور فثبت ان الصبي يعرف الولي فثبت على المال الجواب
فلما اما الطريق الاول فثبت القول بفاصل الاعتقاد والفوز لعل الصبي يعرف الولي فثبت على المال الجواب
انطاله في المسئلة السالفة المستقيمة فثبت على الولي لكونه مصلحة مضبوطة بنظر الولي فثبت على المال الجواب
الصابط من النظم بالصابط يعرف الولي فثبت على الصبي الطاهر والنظر معنى خاف والحكم يدور على الدليل
والسبب الظاهر دون المعنى الخفي **مسئلة** اذا ساءلنا عننا من الذمة وطلعت
السلعة في المسمى وتنان عاقل وقد التزمها المانع نعت بالف وقال المسمى منكرا او لم يعلمنا اشترت
بالف بل بحسب ربه وانكر المانع قوله ولا ينفه لاحدنا خالفنا ونفي الحاكم السمع وضم المسمى في المبيع على
الصرف وجه ان السمع سمي بنفس الخالف وعندنا ضعف القول بول المسمى مع منعه وكذا الخلاف فيما
اذا ساءلنا عننا من المسمى او ساءلنا عننا من المسمى او في اصل الشرط او قدر او اصل الاجل او قدر واجمعنا
على انه اذا كانت السلعة فاعه او الملقها اجنبي في المانع وعنه فثبت المسمى واحلفا خالفنا وكذلك
اجمعنا على انها اذا ساءلنا عننا من المسمى او ساءلنا عننا من المسمى او ساءلنا عننا من المسمى او ساءلنا عننا من المسمى
كله ما قبل العرف بعد وانما فرقوا في الورثة فقالوا اذا مات الممتنعان واحلفا لورثته فان كان بعد
العصر لم يحلفوا وان كان قبل العصر يحلفوا لسلطان المصلحة والخبر قوله عليه السلام اذا
احلف الممتنعان خالفنا وتزاد او الاستدلال ان لفظ الممتنعان عام في كل ممتنع وانما اخرج او على العموم
بان الحلف التزاد على التزاد الحقيقي في بعض الصور وعلى التزاد الحكمي في بعض الصور فثبت على ذلك
يعرف او يقول اذا حلف الممتنعان في السلعة فاعه او ساءلنا عننا من المسمى او ساءلنا عننا من المسمى او ساءلنا عننا من المسمى
التزاد محمول على الحقيقي في بعض الصور وعلى المعنوي في البعض فلفظ الممتنعان اذا كان عاما مدخولا في
قيام السلعة وهما كما في قوله عليه السلام في المانع ونوجه على هذا اعتبارنا ان المال الملفظ الواحد
لا يملك على الحقيقة والمجاز وحيث صار كلاهما محلياً في مال كان التكرار اذ اوضحه بالمثال وهو قوله تعالى الى الله
وما لا يملكه فثبت على النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يملكه فثبت على النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يملكه فثبت على النبي صلى الله عليه وسلم
وكذلك في الحديث تقول لغيره فثبت على النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يملكه فثبت على النبي صلى الله عليه وسلم
واذا حلفنا في السلعة هاكك خالفنا وتزاد امعينا بالاول التزاد الحقيقي والمالي المعنوي وادعوا في ذلك فثبت

المكرار مصفها منا حقيقه وانما نفرض للضرورة ولا ضرورة هامنا فاننا اذا احملنا الحديث على الترادف الحقيقي مطلقا
صار الحديث عاما في المتبايعين حال قيام السلعة ولا يكون عاما مخصصا كقولنا على قول المصنفين الذين هم عن
صلواتهم سامون فاننا لا نكون عاما مخصصا ونقتصر على ما روى عن النبي صلى الله عليه واله من ان ادخل احدكم المساعف او السلعة فابيه
او تافه كالحالف وروى ابو الوليد النبيل عن ابى بكر بن ابي عمير عن الامام احمد رحمه الله اذا احلف المساعف او السلعة
فابيه اوها الله خالف فان قيل المراد السلعة تالفه مضمونه للتشريع وروى عن عيسى بن ماري عن ابي بصير عن
النبي صلى الله عليه واله قال ادخل احدكم المساعف او السلعة فابيه خالفه والاستدلال ان قوله فابيه مذكور نفسا فانما اذا لم
يذكر نفسا وكان العموم مراد اذ قال لا تقوله اذا احلف المساعف او السلعة اجزا للفظ على العموم مع مجاز فيقول
المتخصص على ان النفيد مراد الجواب فلما الحديث الذي روى عنه ابو القاسم عن ابي بصير عن ابي بصير
ولم يلقه فهو بمنزلة الثاني ان الوصف قد انكر من كونه نفسا كقولنا وهو من موصنا خطا فحرم رقبته وان وصف
الامان عن كونه نفسا لان اليد والكفان واجبتان في ذلك الذي هو كذلك وصف الخطا غير مذكور نفسا
فان اليد واجبة وغير الخطا المثال الوصف المذكور بينهما لا يكون مذكورا نفسا وهو هامنا مذكور
تنبهها لان حال هلاك السلعة او في الحالف فان السلعة اذا كانت فابيه نفسا على صدق احد
المبايعين مع الحاذر مدعواه تنقل الحالف ولهذا قال مالك ان احلفا السلعة هالكه خالفا
وان اب فابيه لم يخالفوا اما المعنى في السنة فمما تنبهنا في قولنا كل واحد من المبايعين من خلفه
يجمع بين النفي والاثبات مقدما فيها النفي على الاثبات على وجهه فيحلف المبيع انه مبيع محرم به بل يباع
بالف ويحلف المسمى انه ما اشترى بالف وانما اشترى محرم به وقال بعض اصحابنا الحلف كل واحد
من اثنين مينا على الاثبات ومينا على النفي فيحلف المبيع انه مبيع محرم به ويحلف المسمى انه ما اشترى
بالف ثم يحلف المبيع انه مبيع بالف ويحلف المسمى انه ما اشترى محرم به واذا عرف ذلك يقول
الحلف ناينا متبعا لا يلايه الانكار سبيله بل لا يلايه الا لا يلايه الحلف ناينا فبني الطريقة على الوجه
المائع وهو المبيع من خلفه لقوله عليه السلام المبيع على ما انكر ولا تنقض لجانب المسمى فابيه خلف
الاجماع وبما ان المبيع منكر وهما احدهما انكر حال قيام السلعة بل انكر خلفه وانما صار منكرا
لضعفه والضعفه واحد في الموضوع فيكون منكرا هاما لوجه السان ان المسمى مدعي فكون
المبيع منكرا وسان انه مدعي النفي والمعنى اما النفي فان السنة مسمى عنه وقد كان عليه السلام السنة على
الحديث حصر السنة في المدعي والمنكر وسان انه حصر هاما لوجه السان انه قسم الحجة تحت البيينة
حصول الخصومة صفير الدعوى والانكار وجعل السنة حجة في الدعوى والنفي في الانكار

محضا

فذل على الحمير يدل على ان السنة حجة مختصة بما الدعوى وانه على هذا قول العالم لو تركت اولادى لاختموا
ولم ينقل للبغير والعقار والمساكن للثبات او قال لو تركت بنى لاختموا الملك القضا الزيد والرياسة لعمرو
فان الكلام يكره او يخصص وكذلك الحديث حمير ويخصر يدل على ان السنة حجة للمدعى في المصلحة وان
المنحج للملك دون المدعى الواحد الثاني الالف واللام للاستغراق العموم هاهنا وسان وهما احصا
انها للعموم والاستغراق اذا لم يصرح به او لا يعمد بها هاهنا لانه لو كان معهود لنقل لار الاعتقال افعال
واختلال بالرواية وهو غير لائق بحال الراوى ثبت الاستغراق الواحد الثالث ان الاستغراق معلوم
بحقها واما النظر في كونه مراداً او العهد متردده فيحقا و مراداً او اللفظ اذا انقابل به محلاً واحداً فاحتمل
متردده فيحقا و مراداً او الاخر متردده و مراداً معلوم فيحقا حمل على المعلوم و مراداً انقارض عهدان
احدهما محقق والاخر محتمل حمل المعلوم ومقابلته للاستغراق المعلوم العهد المحتمل بمقابل العهد المعلوم
المحتمل واما المعنى فهو ان الدعوى عبارة عن الاخبار على امر على الغير غير محكوم به فيحقه وقول المصنف ان شرب
خمسة اخبار عن العقد محسب به مقصود اعلم به هو هكذا اخبار امر واقع على الغير غير محكوم به فيحقه وقول
الناصح ما عرفت محسب به صالح مقابل جوابه باله فكلوا الخاروا وعلما ان التحالف المسانعة قد لا ينشئ على اجتماع
الدعوى والانكار فيحقه مطلق الاجتماع وانه اذا قال احدهما عت مسك هذا العبد بكذا او قال الاخر وعتبت
منى صدر وجد اجتماع الدعوى والانكار فيحقه ولا يخالفان التحالف المسانعة قد لا ينشئ على اجتماع الدعوى
والانكار فيحقه اجتماعا خاصا بان يتوافقا على العقد الذي يدعيه صاحبه مختلفين في الكيفية والكمية فاذا
الرمنا التحالف المسانعة وهما احجنا الى بيان ان كل واحد منهما لا يدعي عقدا عن العقد الذي يدعي صاحبه
بل هما متوافقان على اصل العقد مختلفان في الكيفية وهذا الاختلاف ليس حاصله بل اجبا الى الاختلاف
في اصل العقد واجبنا ايضا الى بيان ان هذا الاختلاف مناسب التحالف المسانعة وهما وكلاهما مفسر
فما الى الدليل ولقد برر الاشكالين نفرضنا لاصل المهر كما فرضناه وهو المنفعة فان الخصم سانع في اصل المهر
ولا ينجم منه المنازعة وكفه المهر فان من سانع في وجود رجل في الدار لا ينجم المنازعة منه في عالميته
وصفه فان لم يسل المهر ان الباع منكره لو لم انه منكره حال تمام السلعة فلما سلم انه منكره حال تمام السلعة
اذا كانت عن قبوضة فان المهرى مدعى وجوب تسليم المسع اذا سلم منسأته والناصح منكره ومنع كونه
منكره اذا حازت السلعة معوضه واما خلف الحديث الذي رواه عن المهرى يعود قولكم المهرى مدعى لان
السنة مسبوقة منه فلما سلم المهرى مسبوقة منه ولكن لم يلم انه مدعى حقيقته بل هو مدعى صوره والكلام
في غيره ووجه اخرها ان الدعوى عبارة عن الاخبار عاير واقع على الغير غير محكوم به فيحقه مقصود التسع او دفع

فقد نرى من انما العجز عن قطع الامور واداء ما يقع فيه ظهور عمومته في انك الناس يدركون المفقود وان
انما عجزه دليل انه ظاهر انما جعلنا الظاهر في استصحاب حياته فقلنا انه لا يثبت ويوقف له موافقة
وانك تقول انهم العموم ونفي استصحاب العجز عن رتبة اخرى والواضح ان السلم لها هاتان شيئا على الدليل
والنوع والبرهان فانه التاجيل التحمل والاضطراب لاكتساب السلم فيه ومحصيلة المعدوم ليس على التحمل
والاكتساب ولا يكون التاجيل مفيد القابلية للحوادث قلنا لا سلم انه معجزة لانه عام الوجود
في الحمل وهذا هو التحصيل وهو مفقود في سلمه المفقود لعل مطلق الانقطاع واصل ليس دليل الموت
ظاهرا ولا مضافا لمقاسيله فصار ملغى من مضبوط ظهوره وظهور العجز في ادراك الناس مضبوط ولم يدرك الا
في سلمه في الاعمالها ما يعني المتأني لعل فانه التاجيل التوسل بواسطة التحصيل وانما يقتضيه
منه ان السبل يشترى به السلم فيه موقوفه والتوسل بواسطة التاجيل يحققها هنا فلو ان التاجيل
موقوف القابلية **مسألة** السلم حالا صحيح عندنا خلافا لم وصفه المسلمون في السلم
والخطير خلافا لفقول الاول مضبوط بالوصف معدوم على سلمه وفي شرطه وجه السلم فيه كالموجود وان
انه مضبوط انه يقع السلم فيه موجودا وان انه مفقود على سلمه الحكم والمحقق اما الحكم انه اذا باع بالخطه
حالا صحيح السمع وماذا مستحق التسليم والمطالبة في الحال يدل على انه معدوم على سلمه فليس ذلك مقتضاه
على سلمه هذا لان ادخال حرف التاء ليس جازما في سلمه واسو كذا في الموت ترك بينهما ادراج
العدوم في السلم على وجودها في السلم فيها يرد في فعل الوظ السلم مر حيث بعثه غير متوافر للقدم
عليه فلو مضى راعا على سلمه واما المعصية فمقامان احدهما ان كثر الملتزم عاما والمختار اهلا للتحصيل صالح
دلالة للعدوم فلو كان ذلك في تحمل الوفاق وهو موجودها هذا المقام الثاني نرد في قول القدر اما ان
تكون مقتضى دليلها او بعضها والمقامان مفرقان فاما اذا كانت معصية دليلها لم تعارضه مطلقا ما سبق فيه
العجز اها الم تنال في شهاد الاصل فلو كان القدر محملا لها وادانت معصية نفسها ان لم يمتنع مطلق
ما يمتنع في العجز ظاهرا فان كانت معصية دليلها فذلك القدر ما ذكرناه وهو حاصل وان كانت معصية نفسها متبين
وجودها ووجودها انما تفرق الكلام فيما اذا السلم في وقت الخطه وعنده او قاروا كرا منها ولا يخفى كونه
قادر على سلمه السائل ان السلم فيه عام الوجود وراس المال مفقود بعد على تحصيله في التائب ان السلم
المعدوم في الغرض مقتضى لمواقع الضرر والمسلم بالغ عاقل موثر لمواقع النفع فليس عليه راس المال معتد اعلى التزام
المسلم اليه التسليم يدل على انه عرفة قادر على سلمه وادعوى ذلك بالمعنى لم يمتنع معقول فيه على القرائن
وما ذكرناه فرائض طاعة الله على حق القدر وادانت انه مضبوط بالوصف معدوم على سلمه وفي شرطه

والقدر ما ذكرناه في المسئلة السالفة فادعوا السلم وجود السلم لها هذا ان السلف والسلم معنى واحد وهو
معنى المقدمه ولهذا مطلق اسم السلف على الماضي لتقديمه والسلم قيل انه ونعني او انه الا يمتنع بيننا القدر
ها هذا ولا يقال بان السلم قول السلم لاننا نعلم الخلاف في صحة العقد سلمه حقيقة فلم يعلم ان سلمه انما سلمت
ها هذا سلم حقيقة ثم اننا نعلم الخلاف على جماله وقول السلم انه معدوم على سلمه فلو لم يباع بالخطه حالادان
معدوم السلم فلو لم يمتنع التسليم والمطالبة في الحال فليما نمتنع التسليم والمطالبة في وقت مقتضا
فانه يجوز له الادبال فلم يعلم انه يدل على انه معدوم وعنده مقتضى مقتضا على هذا القول انه اذا اطلد الخطه
والدوم في التاجيل لا يصح لانه لا استبدال في المير فلو كان دليل القدر هو الملتزم عاما والملتزم اهلا للتحصيل فلنا
العلم عليه ووجه احدهما لا سلم ان القدر معصية دليلها ليس بها السائل ان الاجل في ادخال دليل القدر فانه
فيما ان التاجر والاضطراب فليست بالعدوم وفي مقام التردد لعل ان اختيار ان القدر معصية دليلها فالأخيه انما كان
وان اختيارها انما معصية نفسها فمعارضها كذا في السلم على العجز وسانده ووجه ان احدهما ان السلم عقد المفاضل والمحتاج
فان جرت عادتهم بالعدوم لفظ السلم ولما لا يصح السلم لفظ السمع فانه اسف في لفظ السمع دلالة لفظ
السلم واشتعار بالمحاجة والمحتاج محققه حيث العجز فلفظ السلم به العجز ودلالة الثاني ان السلم باو كس
التمس وسانده ووجهان احدهما ان السلم في الدرس مثل ما سئل والعين لان العجز حرم الدرس الثاني السلم ومقتضى
عنه اصل الجوده دون مراتبه ولا يصح السلم في الجوده والعين مقتضى عنها اصل الجوده مع مراتبه ومانته سلمه
الى التمس مقصود الاصل الجوده دون مراتبه لا تقابل مراتبه سلمه اليه مقصود الاصل الجوده مع مراتبه وادان
عرف ذلك لعل العاقل الاحرار الواسع والمقصان مما تقدم على سلمه حالا معصية فانه ويدا حصل الاعراض على سلمه
راس المال مفقود فكملة تحصيله لا ناسنا انه عقد باو كس التمس ولا يمكن التمس براس المال الى الخطه مشراه عينا
وكذا حصل الاعراض على سلمه فكملة فرض فيما اذا السلم في وقت الخطه وعنده او قار منها فان اقدامه على عقد السلم دليل
على انما عده معصية في محاجته والمستحق في الحاجة بالمعدوم فلا يظهر فيه القدر وكذا اولنا ان وجود المال
محتاج اليه للعطش جعلنا العادم فحجوز له التمس المسلك الثاني والاعراض هو الفرق بين القول العاص على الموجل
بالطل لوجوده اخرها ان الاجل في الحاجة المسلم الله وعجز وحاجه المسلم في حق ما اجر اكر السائل السلم
سعد الصحة شمل على الاستحقاق المسلم فيه في الزممه ووجوب السلم راس المال في المجلس وسواء ان المعصية ليعوب
سلم راس المال محققها من غير معصية المعصية في حاجه المفلس فانها مناسبة لوجوب صرف راس المال اليه
وهي منسبة لها الوجه السالب ان المسلم فيه يحصر بالذمة فانه لا يصح السلم الاضافا الى الدرس ولا في التمس
والتمس فاذل واحد ما جاز ان يكونها جازان في عينا والمختصم حاجه الدرس في حاجه المفلس وهي متفقين فظل

من نفسها ونزج هذا الكلام على من يقول المخصص بالدينه انما تحقق بانته اذا صار الجليل
وواني السلم انه اذا لم يقدر ان يحلوا نزل منزله العتيه فلا يه الترتيد عينا وديننا بالتم
والمر فان كل واحد منهما **رد** دسا عينا وكل ايج ادخمع ما لا يراه في معرض المانع يعني ما يدل على اقتناع السلم
فعله انه من شقفه الموضعي لوجوب تسليم راس المال والمجلس ولا يرونه لصحة السلم فامع السلم او يقول انه
منصف فيه فله معنى لمخصص السلم بالدينه ولا يبرهنها صحة السلم فامع السلم الخال **المسالك**
وعدا رده له عليه للمزج من سلف فلسف في دليل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم فالحديث لتفيد
ان السلم الجليل الى اجل معلوم ومقتضى ظاهره الى اصح السلم في العذر بان عرنا خالفنا ظاهر الحديث وهو هل
خاصه في اختيار الاجل الجوانب فلما لا يلزم من ان حصد السلم مفعله وسانه ان المعهود عليه بلفظ
السلم ضم طابا الوصف حظه ما هانية او موصليه صالح موافقا لمصلحة العود وادعوى ذلك **رد**
يقول ان كان خلاصا لموافقا لمصلحة العاقد فهو مضبوط بالوصف محل وجود المقتضى من كلام الادل
والجمل على هذا السلم العذر على السلم خارجا مقتضى رده سانا فقول العذر على السلم لا يدرج في
صالح المفعول لانه موافقا لمصلحة العاقد بل بطريقا في الحصول المصلحة جارية بطريق في الجمال
والخطه والعين في الدفق والجزء العين ولو عسرت هذه اصارت مقتضى شرط في المقتضى فلم يترك العذر من جهة
في المحليه صلاحه موافقا للتعق لصلحه العاقد وهو معنى قول بعض اصحاب القدر على التسليم شرط في البيع
وليس كافيه فذلك يقول والسلم وان كان خلاصا لموافقا لمصلحة العاقد ربا مناه فربا مضبوطا فكون
العذر داخله في المقتضى فحققتا المتاسبه داير فحققتا الجامع **رد** اجمالا والشرط انوافقا لمصلحة
لفظ السلم ويصح مقتضى في الخاوي رده انما حاقه قول الخطه ما هانية مقامه فمصلحة ما معقودا عليها
لفظ السلم وزانها معقودا عليها بلفظ السع فلا اثر للفظ السلم في صلاح المحل ولا في القرب فلكون شرط او قد
حصل ما ذكره الخواص عن قولهم انه صح في الاصل سلفا فانقول ان عنته انه صح مقتضيا لما هو ممنوع وان
عنته انه صح معقودا لفظ السلم هو مسلم والله يحصوها احوا **رد** ان يقول السلف والسلم معنى
الدين حال السلم وسلف اي دين فعوله اسلمت اليك هذه الدرهم الى انتها معنى اذا اصارت مستبدا
عنها قبلها دنا فوكم فما اذا باع بالخطه حالا ان الاستبدال جائز ثم غير جائزها سافليا الاستبدال
جائز بالرائي وهو نزل مره عقدا في النظر الى المعقود به مقتضى هذا العقد وهو ملزم به مقتضى هذا العقد
مقتضا يدل على كونه معدورا ثم على كونه مفقودا رها سنا فوكم في مقام الخمسة ان العذر مقتضى مقتضاها
فلما احلنا العذر شرط فلفي ان نفي الكلام ان السلم عام الوجود وملتزمه اهل التحصيل فلكون قدر الكلام

السلم الحال يوجد فيه المقتضى ويوجد فيه ما يقتضي شرطه على من شرطه ولا يفسد بولائه جوده بعد شرطه
اخترا اعز البعض على الوجه الاخر يقول ملاكها صالح دليل القدر فله دليل القدر لا دليله فله دليله فلما
الحواص عنه وجه احدها ان يقتضي على السلم الموجب الى ساعده فلا نسلم ان اجل ساعده ان العمل والاضطراب
الساكن الى اجل لو كان دليل القدر زما متسعا لاختلفت مختلفا متسعا زما ناولا والدليل واحد بالافاق وظهر
ان دليل القدر والارام منه فان سلم انك اعبر الى اجل في الكفايه دليل على القدر ولم يختلف مختلفا متسعا
فذلك السلم جاز ان يقتضيه الاجل **رد** ان اختلف مختلفا متسعا وجهه يقول العاقد عذر ملزمه فان القدر
ان يفسد العقد معز نفسه اذا شاق لم يستفد الله العذر في العاقد فغير اليها الاقناع اليها في السلم وان اعتبرتم
الاجل والكفايه دليل على القدر فلان اعتبروه في السلم دليل على اولها على الوجه الاول انا اعتبرنا
الاجل والكفايه زما ناولا وايضا التحصيل فخطاه بالاشمال على محين فعدن محين لازم مقتضى العقد والريان
عليه زانم مسجرا خارجا مقتضى العقد ملتزم من الزمان العاقد **رد** وجهه لا اجل صابط الاتساع المزمع
والراي على من **رد** ولم يلزم ان اختلف مختلفا متسعا خلافا في السلم فانكم لم يضبطوا الاتساع بباط فوجب
ان اختلف مختلفا متسعا وعلى المانع يقول النسب السابق على الكفايه لاسيما في القدر على التسليم فمعنى الكسب
بعدا طريقا للقدر طامرا فلعننا الاجل زانا لاكتسب خلافا في السلم فان الكسب السابق على طريق القدر
على التسليم فلعننا الاجل فله فوكم السلم عقد المقاتل بين المحايج ولما افلس عتاه عن الفقر مع حاجه قضا
الدين فليس القائل اجماع الفقر والدين وحق المسلم الله وعلى الحاجه يقول السلم عقدا للمحايج حاجه خاصه
حاجه السلم والفقاهه رها ساعده على احضار الخطه واحتاج الى القدر في الحال لا يرفق في الحال ولا
يرى بعها غايه بان محاي ان يفسح صاحب السع قبل الرويه او بعدها ولانا وان جوزنا مع الخطه القايته
فلا شرط وصفها الوصف المعبر في السلم وانما لها محسب او صافها فلكون المزمع بعها غايه قاصر اعز المزمع
سعها سلفا فالحاجه المرفقه الى التقدم مقتضى السلم فوكم انه سع ما وكس التمس ممنوع فوكم التمس فبالها
ناضل الجوده فلما عسجوا بالاحتمال المنع وسانه ان الخطه ما هانية الجيده متفاوتا مراتب فاذا ذكر الجيده
منها عرف كمال الجوده الجاري فيها فلكون التمس مقابل كمال الجوده الثاني ان هذا التفاوت يسير فلكون متخا
ونظر العاقد مقابل الاحتمال السع قبل الرويه وبعها غايه فوكم العن خير الدين فلما الدليل بين على الممثل العين
ولها اشهر الى المثل في الزفه مثل ما يرى به فذا عينا فوكم الدين حراما العن فاعاها معضد للدين وافات
لا عرض لها الدين الثاني ان هذا التفاوت يسير محلي ومقابل الاحتمال السع قبل الرويه في السع غايه كما تقدم
معهم اخبر سلم ان لا ذكرهم دليل الجوده كراهه دليل القدر راجح وبيانه ان الضر الذي يلحق العاقد بتقدير

البحر من الحس والمطالبة وذلك راجح على ضرر التفاوت الذي ذكرناه فلو لم يسبب وجوب تسليم راس المال
حاجة المقتضى قد سبق جواب عند بل السبب حاجتنا الى السلم وانما يخص الدينه وقابا شعار اللفظ وانما
اسلم مشعر دينيه وفي الحديث نقل معناه من سلم موجه فيسلم الى اجل معلوم لان قوله في كل معلوم
هو ان معناه معناه من سلم في مكيل فيسلم في مكيل معلوم في سلم في موزون فيسلم في وز معلوم
بدليل ان سلم في العدييات وسلم في القفه الذي لا يراه محرر عنه نقول ان في سلم في الله عنه اذا جاز
موجلا في حال يجوز وعلا غير ابعاد نقول في حال يجوز معناه حكم السلم عند اظهر وسانه ان المسلم منه مقد
على سلمه معناه محقق في ذلك حونه مضبوطا بالوصف في المعنى انه مقدور معقود او ما كان في حال
النزاع قد معقود ان لم مقدور معقود او وجد في الموجد في احتمال القوات معقود العقد موت
المسلم او من المسلم انه او غيره المسلم فيه فيست ان الحكم في الحال اظهر وقوله في الضرر بعد سائر ان
المقايض شرط في عقد السلم احتياطا لزيادة التوفيق في حصول الغرض من الجاهل والاحتياط على مناقضه
الغرض والحاول في الاحتياط المقايض فيكون معقود الغرض في حال السلم مشروط بغيره
والسلم في حال غير مشروط بغيره فلا يكون مشروطا بان الاول في الحديث وسان الماني ان الرخصه عنده عن
استباحه المخطور مع قيام الدليل الحاضر فيستدعي حاجه بالغه وان لا يدع لغرضها وان لو ادعى الحاجه
لغرضها لم يلزم ثباته الحاضر والحاجه بالغه فيحققه اذا كان المسلم معقودا عند مفقود وان اذا كان
موجودا امكنه سعه من سباب احضاره عند العاقد او باحضار العاقد عنه او غرض الاندراج مدرجاتي
العقد وامر سعه غايبا فظهر في السلم في حال لا يكون مشروطا بغيره فلا يشرع في الحوادث في وجوه
احدها ان الرخصه في اللغه عيان عن الجواز بوصف السهوله والعزيمه هو المشتمل على الكلفه وكلمه التي
محمول على معناه ومعناه في اللغه الوجه الثاني ان سلمنا ان معناه شرعا هو المراد بالحديث ولكن نقول
الرخصه في الشرع عيان عن مخالفة الدليل مقصود بطر استدعي ان يكون النظر لايما المخالفه وليس
ضروره ان يكون الحاجه بالغه والعقد مشروط متعينا مدفعا لها وفهمه ما ذكرناه من الحاجه للداعي
الى عقد السلم على نفي الوجه الثالث سلمنا ان الرخصه عيان عن استباحه المخطور مع قيام الدليل
الحاضر ولكن استدعي حاجه بالغه في السلم في مضبوطا بالوصف معقود على سلمه
السرايع سلمه ان الجوز اخل في الضابط ولكنه حاصل ما صابا ولافعال الحلول لا يفي بالمحصل ولكن
السلم في حال مناقض الوضوع السلم لا نقول في حال ليس عيان عن المعلوم بادايد غير ما سلم بل هو
معلوم مقدم اذ به القريبه منه فيفسح للتفصيل والله اعلم **مسألة** السلم في الحيوان

صحيح عندنا خلافا لم دليس لنا والمسلمه الحيوان المعنى فالحية يابى ان السلم على السلم استسلم بكماله ردبا لا وقال
خير حتم احسنكم قضا ولا استدلال ان قوله استسلم بكماله او ردبا لا ان شاء معناه باعد سلمنا فاختبر نص
في المسلمه وان كان معناه جعله سلم السلم فلا عيبا من المسلمه في نفسه فيدل على ان المسلمه فان يازلا
او سنادونه لمكون اذ آوه مشتملا على جنس القضا فان سلم قوله استسلم معناه استقدم ان يملك
المقدم ولا سعي لم السلم فاحتمل ان معناه استعجل الرباه من تلف المال او نقص عن المصاب اذا خرج المال
عن ارضه حال الزكوة وفي الزكوة وردنا قلنا قوله استسلم مدكون على مقابله هو استسلم وهو استسلم نظام
والسلم وحده قوله استسلم يكون ظاهره في عقد السلم فان سلم تعارض في الحديث بانه في السلم على
ان يبيع الحيوان بالحيوان نسيه فانه مدخل في بيع الحيوان نسيه بالحيوان عينا فلما الحديث محمول على
النسيه في الحديث على ما ذكرناه في سلمه للجنس باعراة واما المعنى فيقول مضبوطا بالوصف مقدور على
تسلمه فيصح السلم في كتاب الدباج وسان انه مضبوطا بالوصف وجوه احدها ان النقل مع تعبيره
اللفظ وباربعه ابرم ولعترض بعير او ثمرت في الذمه تعقد السع مضبوطا الوجه الثاني انه اذا جعل
صدوق زوجته عبدا فوصفها وصاف لزم الموصوف والمضبوط والجهاد في نفسه لا يسميه لازم فيها
مما المثل قبل وجوب المضبوط على المضبوط الثالث ان السع صفات معلومه ولكل صفه اسم
وعقد السلم منزل على الاول فيكون مضبوطا بفصل فيقول اذا قال سلمت النكاح بعير فقد بعير حنسا واذا
قال حتى او تركي فميز نوعا واذا قال ابن مخاض او ابن لبون فميز سنا واذا قال جيد او يسير فميز على
اصل الجوده والسمن فيكون مضبوطا بالجملة اختلاف في باب الدباج ونفاوتها في العبه اكثر اختلاف
القاري والفواخت فاذا صح السلم في باب الدباج فبان صح في الطيور والارواح سلم لا سلم انه
مضبوط بالوصف فلو لم انه نقل يركي تعبيره في الذمه قلنا جرى ذلك في دار الحرب والجهاد في دار
الحرب عندنا محتمل فان احكام دار الحرب على اصلنا تعار حكام دار الاسلام فلو لم اذا جعل صدوق
زوجه عبدا ووصفه لزمه الموصوف والمضبوط قلنا الصدوق ليس بعوض مقصود ولا يظهر فيه النزاع
ظهور في الاعراض المقصوده فكفي فيه بما كفي في السماع السه فكفي فيه الضبط وجوه قوله في السع صفات
معلومه ولا صفة اسم والسلم منزل على الاول قلنا الكلام علم وجوه احدها ان الرباط بين النسيه والنسيه
على صفات مقصوده ولكل صفه اسم والسلم منزل على الاول ولست مضبوطه في عقد السلم وفصل فيقول
اذا قال سلمت النكاح سهم فهو كقول في بيعه واذا قال ماله او نسيه فهو كقول حتى او تركي واذا قال
خديج فهو كقول محار فلان واذا قال منقوى اليه فهو كقوله جيد السير ويلزم اذا قال فوق غير نسيه

مروءته حاله متجزه وليس فيها حق متجز ولا بعد جمعها فبجوه بعض الناس على بعض قبل القتل والموت
والاملاف والسبع وهذا الاستدلال غير متوجه على الوجه الاول فان قولنا منظر عند الحاجة الاحتمال هو خرا
فيه راجع الى الظهور دون الاختصاص فان الاختصاص بطريق القابل للمالب ان يلزم ان الاستحقاق
يلزمه لغيره الى وجود الحاجة وانه يكون مسبقا اذا ما رت الحاجة مسبقا ويكون صحيحا في عريضة
سببالاته حقا والسبع عند الحاجة او صيرورته لحاله اذ السبع عند الحاجة والعبارة المأنة اقرب
فانه اوجه ان يقال الاحوال المقصود بالعقد احكامه وحقوقه مسبقه فقد وضع بالكلام على تفصيله ان
الوجه الاول اوجه فان قيل البعض شرط الرهن فلم يلزم انه محقق فلما ان اردتم بالنقض لمسيضا
في السبع هو ما خرج به السبع عن ضمان النافع ويدخل في ضمان المسمى هو مجموع المشاع وان اردتم به اولا
اخر وراه فلا سلم انه شرط فان قيل بعد ارضاء ذكركم يقول حكم الرهن اسحقاق المهر في حقا مسبقا
ونعنا وبيان ذلك ان المهر هو المهر مسبقا به دون غيره كذا في الحديث او كان الاسفاسع به متلفا
او منقضا كما لمطعمه والنياب صار الحسب المستمر متحقا للمهرين فيقول انه صالح حكما فيكون حكايا وان
انه صالح وجوه احدها انه مشتمل على توثيق الدين وتوثيقه وراثة السبع فانه يوم من الجود والامر للماند
سواء الجود اكد والبق توثيقه وعبره وماركا الكتاب لما كان ما يوافق الجود كان توثيقه للدين على
ما نطق به التصريح بان ان يوفى ان الظاهر انه يوم من ما يزدقته على قدر الدين فيخاف الرهن الجود المهرين
الرهن ان يجد الدين الساني ان الحسب المستمر حاصل على الاداء يكون مفعلا له وساني انه حاصل على الاداء
وجها ان احدهما ان لا ينفق يديعير وتوثيقه على اعلم حيث ولم ان الرهن امانة في يد المهرين الوجبه
الباني انه قد يحتاج الى الاسفاسع بالمهرين منعت الداعي الى الاداء الثالث ان السبع مقصود بالحسب مقرب
السبع فان سعه اذا كان في يد المهرين منه اذا كان في يد الراهن وجب اذ في سائر ان حكم الرهن ما ذكرناه
ان حكم الرهن يقتضي ملك اليد فلو كان البعض معتبرا لما لم العقد لوجب ان يرد المهرين على الراهن بعد
جريان القرض بلزما وبما عدا ذلك معصية للملك العس تحت لم يجب رد على ان القرض معنى للحسب حقا
هو معنى للحسب المستمر مستحقا مني اللزوم ولان العقد تاديات ماله على المسحق به متوفر عليه فقام
الكلام ببيان ان الحسب المستمر مسبق في المشاع وسانه ان المشاع مقبوض بعض الكل والمهرين لا يستحق
فصل الكل ولا يترك منه مستمر على المهرين بل المالك يرد عند رده وبالمالك ليست نايبه عن المهرين
وسانه وجها اخر ان البعض معتبرا لما لم العقد وقض الراهن لا يوجب عرق المهرين بلزما والدوام وان
الاستدلال اذ المصلحة نايبه عن المهرين استدل بالصريح واما الساني ان البعض مقتضى الملك فمع مقتضى الملك

وله من ماله ولا يكون باع بعينه واجلح لكل لم يوضع في الاسد اما للعقد خرج على الظاهر المهرين
واذا بقا ورا الصف المهرين ليس بعض الرهن فلو كان واحدا لكانا باع بعينه وفي بعض ما ورا الصف المهرين
وجه اخر نقول به المان ان المصلحة نايبه عن المهرين ان اذ ان سادي تمام الحجة ما سادي سد المهرين وليس
كذلك فان يد المالك لا تشمل على الاخر من الجود والتمسك على الاداء او القرض السبع ولا يقال المهرين لا يوجد
في استمرار الحسب فليس لا باع المهرين مجموع السبع بالرهين اجتماعا اذ المهرين مجموع الاسفاسع عندنا وانا
عرف ذلك ليعمل لاسوجه منع شرك المهرين عن الاسفاسع مطلقا فان ذلك يمنع الاسفاسع بالصف المملوك
والا خلاف مقتضى الملك ولا يتوجه ان يمنع الاسفاسع به يوما وكان منه يوما لو جهل احدهما انه في يوم الاسفاسع
تجمع على الراهن في ان من الاسفاسع ومن السعيطيل مما ضرر ان لانه قد يرضى بالتعطيل ولا يرضى بالاسفاسع
والاصح منع الضرر وموضع المساعدة من ضرر السعيطيل فيكون المهرين ممنوعا فامسح الرهن ويكره اياه على وجه
اخر فقال انه يوم بالتعطيل لا يكون منعه حصته مستوفاه نفسها وانا الغايه دعوى الخبر والاصل في
الضرر مطلقا لهذا الجود ابرال المثل مثله دون رضا المالك وهذا الضرر خاص ليس موقع المساعدة
فكون مفعيا حكم الاصل الوجه الثاني يقول السعيطيل ليس مقصود الدراه ولا يكون جابرا للحق بجميع
يوم التعطيل ضرر منع الاسفاسع ومنع الجابرا فامتنع ولا سوجه ان يقال ان بيع الشريك المهرين
حصته من الرهن وبذلك لا يكون نايبه عن الرهن فبقين الحسب الدائم لا نقول انه اذا رهن من رجلين فاشترى احد
المهرين بعض الرهن يوجب له الاخر لم يخل الحال فان علم من الرهن الثاني نطق قولكم في جميع المسئلة الاحمال
نفس الحسب مانع للرهن وان لم يسطر الرهن في الباقي فانه لما اجاز السبع فدرني ساطان الرهن فقولوا اذا
رهن من الرهنك بيع الرهن واذا باع حصته بطل الرهن لانه لما باع فقد رضي بطلان الرهن المستلزم
سائر الفرق والوا السبع في الدين مقصود والسبع في المفرد اظهر لان الرغبان قد اكره وخرج عند ان يرضى
لحكمي لان الظاهر توافقه على البيع فيوجد السبع بيعا للمفرد المستلزم للمالك المعارضه بطلان الرهن
مقبوضه والامتنع لان ان الله يقيس الرهن بالعقد فادعوف ذلك يقول لما صار المهرين موصوفا لكونه
مقبوضا كان مشعرا له وللمرء البعض والتقدير في من مقبوضه مادامت رينا فذلك الله على شرط الصف
الدائم في الرهن والعقد الدائم مستحب في المشاع الحواص فلما سائر ان حكم الرهن ما ذكرناه ان س
الرهن في الدين مقصود عامما والحسب المستمر ليس مقصودا عامما والحكم وسيله المقصود المتاصل والعام
هو المتاصل دون المفرد وسان ان الحسب ليس مقصودا عامما انه غير مقصود في العقارات كالحوائت
والدور والاراضي ثبت ان حكم الرهن اسحقاق المهرين سعا واسحقاقه حقا مانع وجه اخر نقول

ان حكم الرهن الجبس والسع وما في ربحان سعا لا حبسا فان التثني الواحد جاز ان يكون محبوسا لجامعنا بالمتضمن الواحد
يكون محبوسا لكونه جازا في قولنا رهنه من كل واحد منها حبسا ورهنه بالنصف من كل
واحد منهما سعا لا خلاف في ذلك رهنه العين من كل واحد منهما جازا في قولنا رهنه بالسع والاشعير بمائة مائة
الرهن نصيبه القدر رهنه العين من كل واحد منهما حبسا وسعا والجبس غير ممكن في المتناع كما في ربه وبطلان الرهن
فلما كان انما هو رهن مطلقا ما سبق وان الاخر من دفع بالسابق من كل وجهه السابق مرتفعه في الحق
محبا من كل وجهه ولو كانا من رهن من وجه لا تدفع وارفع من وجه فدل الاندفاع مطلقا على انهما
مطلقا احكامهما او الواح الحكم الرهن الجبس المستمر والمتناع عزوا بل له فمعه من الرهن خفيته وسأله
ان الرهن حبسا يقال رهنه الى حبسه وارهنه الى حبسه قال الله تعالى كل نفس ما كسبت رهنه
ان حبسه الجواب على معاصر احكامها لا يحل ان الرهن معنى الجبس بل هو معنى اللزوم بقوتها متبعا
فهو التردد في حال الحاضر والحالة الراهنه لان الحاجة الثابتة مترددة محتملة وقوله كل نفس ما
كسبت رهنه الى لادفه لا تارفعها ثوابا وغنا بالمفهوم الثاني ان الرهن معنى الجبس ويعمل الرهن
مشمول على حبس الثامن في التصرف في المهر وسعا به فهو جاز في المحل المستند رهنه ودل بمضمون
المتناع **مسألة** متناع الرهن لا يعطل عددا ونظرا لعدم الانساق صحتها
فما من الانساق به مقرر ان الرهن كاستكسار القيد في الجياطة والكتبة والحب فحوز ذلك فولا
ومحوز عند الحسنة رحمه الله على روايه والصحيح المنع ومنها ما لا يفي الانساق به دون الانساق من يد
الرهن في الركوب والدايه واحتمل عليها استخدام الجارية في محذور ذلك على القول الصحيح ومنها ما يكون الانساق
مقتضا او منقضا كالتياب فان اللبس يحتملها وبليلها وكالطعام فلا يحتمل الانساق به بالانقضاء ولا واحدا
وفي الجارية الصغرى وجماعا لاجزاء الجواز لا ينبغي محيل والسائل المنع لانه احتمل ان يبلغ في انشاء الوطيد
محيلة دليلنا في المسئلة الحيز والمعنى الخبر قوله عليه السلام الرهن محلوب ومركوب وعلى ربه وتعليق
نقته والاسد لانه وجماعا لاجزاء معناه الرهن جاز في الحبس والركوب مطلقا وهو ليس جازا في الحبس
والركوب لغير المالك مطلقا بل ان المالك قد دل الحديث على جواز الحبس والركوب للمالك الوجه الثاني
ان قوله على ربه ويركه نقته ليس بعلق النقته بنفس الركوب فانه اذا لم يوجد الركوب والحب لا يضيع
الدايه ولا يعطل نقته بالمعنى وعلى ربه الركوب والحب نقته والسفينة ليست واجبة على غير الراهن
من المهرين وغيره بل الحديث على الرهن جاز في الركوب واعتراضهم مسائل الاول ان ابن يرهان
ذكر مجموع الخلاف انه موقوف على ما يرهان فقرر ذلك فانه ارشاد لعقده انه كان للرهن بان يسفع بالرهان

شعر

انما هو الاصل في المسئلة الثاني انه رواه الشيخ وقد اختلفوا فيه فانه ان يرى
في المسئلة ان الرهن جاز في كل واحد منهما حبسا ورهنه بالنصف من كل واحد منهما حبسا
فانما هو الجبس فان المالك ان اللبس لا يضيع بل يجب فلهذا المحلوب رهنه وكذلك لا يعطل
الركوب من حيث هو بل انما هو ان الرهن لا يمنع من الحبس مع الصنيع المنع ولا يمنع من الركوب بل هو ان
لهذا وجهه من المسئلة ان المالك انما هو رهنه بالركوب والركوب بالركوب والركوب بالركوب
وهو ان الرهن لا يمنع من الركوب وعلى كل من المسئلة يقول قوله على ربه ويركه نقته
مسألة في المسئلة الجواب فلما احدثت بروي الترهين متصلا وعلى روايه الشيخ نقرا انه
في المسئلة الجواب في المسئلة الجواب على الترهين وهو موقوف بطرف كسر فسقط الزام مخالفة الجواب
الثاني في المسئلة الجواب وهو قول الشيخ في المسئلة الجواب وهو موقوف بطرف كسر فسقط الزام مخالفة الجواب
الثالث في المسئلة الجواب وهو قول الشيخ في المسئلة الجواب وهو موقوف بطرف كسر فسقط الزام مخالفة الجواب
الرابع في المسئلة الجواب وهو قول الشيخ في المسئلة الجواب وهو موقوف بطرف كسر فسقط الزام مخالفة الجواب
الخامس في المسئلة الجواب وهو قول الشيخ في المسئلة الجواب وهو موقوف بطرف كسر فسقط الزام مخالفة الجواب
السادس في المسئلة الجواب وهو قول الشيخ في المسئلة الجواب وهو موقوف بطرف كسر فسقط الزام مخالفة الجواب
السابع في المسئلة الجواب وهو قول الشيخ في المسئلة الجواب وهو موقوف بطرف كسر فسقط الزام مخالفة الجواب
الثامن في المسئلة الجواب وهو قول الشيخ في المسئلة الجواب وهو موقوف بطرف كسر فسقط الزام مخالفة الجواب
التاسع في المسئلة الجواب وهو قول الشيخ في المسئلة الجواب وهو موقوف بطرف كسر فسقط الزام مخالفة الجواب
العاشر في المسئلة الجواب وهو قول الشيخ في المسئلة الجواب وهو موقوف بطرف كسر فسقط الزام مخالفة الجواب

الاحاج ليس سوا الملا وما را فان الليل هو زمان الاستمتاع والبنهار زمان غيبه الروح عن الوجه متردد الى القناب العيشه
 وظهر ان الضرر اقل فلا يدل الترجيح على الترجيح الجواب — فو لم الاسفاع طريق تغيبه والبره عن منفعة بالمائع لانهم زمان
 وجود المائع ان التغيب مثل على الضرر والغالب وهو عقل عامنا فحق الضرر باعتبار ذلك وسان احتمال الضرر بهما احدهما
 ان المتأذى اولى محتاج فبالا افعال كثره وولائه العمل بمحقق الضرر لا يخرج الاصل عن منفعة استعداد ولا يصل الى منفعة
 الاثنيه الوجه الثاني ان المخطط لا يروج وواجب المخطط والمنسوج لا يروج وواجب المنزل فاحتمل ان يدور الاتحاد مع الراجح
 وان كان زائدا الى المالبه ونقصان الراجح ضرر فو لم ملك العين مع غيبه فو لم اليرسب جواز الاسفاع له ولنا اليد لا تناسب جواز الاسفاع
 بل جواز الاسفاع مناسب اليد طريقا الى الاسفاع وطول العليل بالدوران لمانا ان البدل الحاله مناسبه فصول جواز الاسفاع انصافا
 صالح منتسبا الى المد طريقا الى الاسفاع فاحتمل انه ثبت جواز الاسفاع قبل ذلك المد منى له واحتمل العليل لمستقط ما بعد العارض والعلل
 ملك العين مما هو لم ملك العين مستقل وحق الجبس منى له فلما النقل متوجه اذا كان ملك العين سبب الجبس وحق للمالك
 وهو متوقع بل سبب الجبس للمالك ملكا لمنفعه حقا وحقا متنا على العصبه كما في الجبس الصغير وان سلمنا ان ملك العين سبب الجبس
 وحققه ما متوجه نقل للمالك ان الركن الجبس الثاني للمر بس الجبس الثالث للمالك وهو مجموع جالس الجبس الثالث للمالك الثاني طريقا
 الى الاسفاع وهو ثابت للمر بس طريقا الى الانحجار والجبس ان متغيرا ان فلا يوجه نقل للمالك لانه لا يملك الجبس على وفق السبب وقد
 حصل ما ذكرناه الجواب عن فو لم الاسفاع بغير المر هو من منع مسيما السد والسد صرف اذا كان ملكا له من مسيما لانا نقول
 انفا لا نرشدل به على انفا الموتراد المر بس السد مصقفا مطلقا سببه وسبب السبب وهو السد محقق سببا للمالك اعني ملك
 العين هذا وطل العليل انفا السد فو لم الجبس محقق للمر بس سبب عقد المر بس والمالك الى الاسفاع فالحال السد فحاجب
 المر بس وحاشه راجح فلما الجواب عند على مقام من احد ما لا نعلم ان الجبس محقق وهو سببه ان الجبس محقق للمر بس من ضاير من
 جهل المر بس ولا نعلم رضاه بالجبس ومحل النزاع وما نمان المر بس فضاف الى غير المسبق بقا الى المسبق به منفعه او مفوقا دليل
 الرضا بالجبس الا ان المقسم الماني نعلم ان الجبس محقق للمر بس ولا نعلم ان طمس الجبس هو المر بس منع الاسفاع بالبيع فمحتمل وحق
 المر بس متوقى فاحتمل الضرر بحق المر بس فلما لا نعلم ان المتوقى في احتمال الضرر بل المتوقى في الضرر فحقا بل المر بس كافرا به فو لم ضرر المر بس
 لحقنا سبب فعمله فلما صرا باطلا الكاح فان استناد الضرر الى انفا المولى عند الكاح لم يكره محتمل الى الرجح فمطل الترجيح فو لم
 ضرر المر بس اكثر لبل الكلام عليه وهو احد ما به لا يلهي من سلمنا ان الجبس محقق ان يكون مستقما عند مر بس الجاهات المذكوره
 بل نقول انه مستحق مرعي جهد واحد فمطل دعوى الكثره الثاني يقول ان ملك المصفا للمر بس وان حق الجبس وليس من
 ضروره المنفعة ان كثره المصفا المستوفاه هو واحد فمطل الترجيح بالكثره الثالث ان الجاهات المذكوره ليست مقصوده للمر بس
 مناصلا بل المقصود لها مسفا المر بس وهو عدايت فو لم يرفع مع الترجيح فو لم الضرر مقسم ام اذن نعلم صحه هذا الترجيح
 ونعارضها بوجاهات في جانب المر بس احد ما ان حق المر بس ثابت الى غلظ والمصالح المذكوره في جانب المر بس متدركه لانه يمكن

بالمردون بغير صورة المهر ولم يكن المهر مضافا لغيره او ان منع الانساق على طريق النسخ ولم يمنع المانع
لا المانع فزاد المهر والضرر مسدود فلو كان منتهيا مسفيا فبالسبب يدل على ان ملك العين ليس سببا لجواز الانساق
واما التعصيل فنوان ملك العين حاله موت ملك اليد او ملك العين مع ضميمة المهر وما كان ذلك زمان
احدهما الاحتمال الذي ذكرناه فوجه الالتزام ان الانساق بغير صورة المهر يمنع منتهيا فبالسبب والسبب
اذا كان يادكرناه سببا للمانع ان المهر موقوف للانساق فمثل ملك اليد على من يدنا سببه فلو كان اختلاف السبب
وان لما ان ملك العين سبب جواز الانساق فلان لم انه مات هاهنا وما نه ان الانساق على طريق بغير صورة المهر
منع معناه السبب والسبب مسدود اذا كان ملك العين مسفيا المسلك الثاني في الاعتراض فلم انه وجد
سبب جواز الانساق وتعارض سبب دوام الحبس للمهر وما نه ان الحبس دوام مسبق للمهر ان المهر الموقوف مسفيا
وليس مسبقا حيث ان المهر غير مسفيا به بل سبب فقد المهر وحده ذلك الحبس دوام مسبق حيث كان الانساق
مقتضا او مفوتا وما كان مستقلا لان الانساق مفوت او منقضى بل سبب المهر منع الانساق مخالفه السبب وجانب
الراهن واطلاق الانساق مخالفه السبب في حق المهر مستعاران وعلمكم الترخيم اننا نخرج جانب المهر من لوجه احدها
ان الانساق على طريق المهر منع على احتمال الضرر في جانب المهر والتعاضد الراهن بمقتضا الضرر بالراهن
متملا موقوفه احتمال الضرر في جانب المهر فدل على حمان جانبه الوجه الثاني ان المهر منع الضرر بسبب فعله فانه
هو الذي ان الرهن خلاف ضرر المهر فانه ليس بفعل لان الملك المطلق للانساق غير مستند بفعل السائل ان
ضرر المهر مستغرق وبما ان الراهن بالمقتضى ضرر فوات المنفعة ووجه المهر بالمقتضى ضرر فوات الامن من المهر ووجه خطر
فوان اصل الرهن بالكسبه والمقتضى ضرر فوات الحمل على الاداء او القرب من البيع كما نفرد ولانقال الايجار منافق
للاجل ولا يكون مقصودا في الرهن مضر ووافقه الاجل وما نه انه منافق لان الاجل مقرب لئلا يكون المدون مضحا
الى الاداء بل المحل واما ردنا الايجار الى الاداء قبل المحل ويبان ان العاد جاريد باسناد المال باسباب
لا تيسر لزمان واحد بل ازمته مفرقة متعاقبة وملا بسند دعوى المتناقض ولانقال الايجار تابع والمقصود هو
للاسقاط فلا يكون فوات الايجار فوات المقصود نفسه وفوات المنفعة فوات المقصود نفسه وبطلان حكم لاننا نقول
كأن الانساق مقصودا احلا لخرج الايجار عن موهنه مقصودا بنفسه كالمنفعة فانها مقصودا لغيرها ولا يخرج في ذلك
المنفعة عن ان يكون مقصودا نفسها ولانقال الزوج مسحق حبس المتكوه في البيت والراهن املادعه الحذور ومع ذلك
رابعيا جانب الملك الملك حتى علمناها الى السيد بها انوفر لمصلحة ملكه عليه وحق الرجوع اعم من حق الرهن فادرا
نصارى حق الملك راجحا على حق الرجوع والى ان يغير راجحا على حق الرهن لاننا نقول الضرر المحتمل هناك مرجحا على حق الملك
دون الضرر المحتمل هاهنا فلا يبل الرجوع على الرجوع هاهنا وما نه ان الضرر اعم من ان حبس الرهن سواء لئلا ونشأ او حبس

الاسفاح ملزماته بالاستثمار والاشهاد على كلفه معية الادلة فان احتج به الى موته في حق الراعي
وذلك ايضا في الادلة ويحقق في ذلك الامن من الحجة والمقرب من السمع فظهر ان المصالح مقدار له
المحد المساني ان المتعذر مقصود بدل العوض عنها بالاجابة التعجيب والاجابة الفاسدة والحبس
المستمر مقصود بدل العوض عنها للعقد فزروا ان المتعذر بلغ الثالث ان تعطيل المنافع بسبب
الدابة وبسبب ما ليس في غير اموال والنسب ممنوع في الشرع فان سلبوا ذلك لم يجر المصلحة
فلم يعلم انه يجوز وبانه ان افعال السبب حكم شرعي فلا يصح ثبوته على المصلحة المرسله ولما لم يجر
وغيره اذ ان افعال السبب لا يجر في غير ذلك والاصل عوز في الطرفين معبر المرحوح بهما الثاني
ان اصل مقول العمل على السبب فقدر الامكان واع في الشرع وفي صورة نصيب المدعي به عند تعارض
اليمينتين فان لم يعلم ولما على قول بضعف المدعي عند التعارض علما بالسبب فقدر الامكان ورد الامر الى
المهر للملاوالات مع مبداه افعال السبب بعد الامكان فان البطلان مقصود اذ انما للعسر والفساد
مقصود اذ انما للاسراع فبذلك اصل المذكور احسبوا والوا اسفاح الراعي سبب تعصيه في ادائه
الدفع فخرج كما في الدال الحال ودين التركة وبان انه سبب في التعصير انه سبب التعصير في محل الوفاق
موقوفه مقصود الملك والاسفاح ما عدا موقوفه مقصود الملك وكان سبب التعصير في منع الجواب
من وجه احد ما لان سبب التعصير في الاداء وبانه ما ذكرنا انه فكم الاسفاح ملزماته بطلان
واحتمل المنة فيه وذلك من اجل الاداء المساني القياس على الاصل باطل لان السمع الحال صحيح والدين
الحال ودين التركة والسمع الحال منف في الاسفاح وكان الاسفاح اعظم ضررا وبطل القياس
مسألة اعتناق الراعي لا ينفذ في احوال الاثافي وجهه العسر عليه وهو القول
المنصوب للخلاف وفي القول الثاني سفد وفي القول الثالث سفد والموسر لا سفد المعسر ومم قالوا سفد
اعمال الراعي غار ما فتمت رهنما موسر مستسعى في العبد فتمت فانه مقام العبد معسر واذا السفق
قال انشعري رجوعه على المولى ولا يقول بالاستسعا على قول السفد بل تغريمه موسر او سطرسان
معسر او اجتماعا على ان لا يصح اعتناق المريض المدون ونقل عن يوسف ومحمد رواية انما قالوا سفد اعتناق
مستسعى فتمت ونقل عن يوسف القول بمؤدع المريض ولا يعلم اهم لقول لا يجوز للراعي الاعتناق
واذا وجد نقد كما يقول الضمان على الغائب لا يجوز واذا وجد نقد والسبب في دار الحرب لا يجوز واذا وقعت
نفدت والعلاق في الغرض لا يجوز واذا وجد نقد ونقد على الدليل سار عنه امور احوال المبتطل
تطلق ويزاد به الموت بالبطلان مباشر ويكون الطلاق انما يطلق ويراد به ما يلازمه البطلان وعلى هذا

قد تقول انما المنة حجة انه غير مبطل للنفاح والنفاح باطل فبما وذكر الضمن للمنتق فيه الانتساب
اصطلاحا وهذه الاقسام متوجهة لا افسرنا المبتطل الاول ومع غير متوجهة افسرنا المبتطل الثاني الام
الماضي الرق وهو عذرا معي الملك وهو عذرا عن الضعف ويقع على الاصل ان الاعتناق اسقاطا عندنا
واحدان القوة عذرا معي الملك الثالث المالة وقول المال منبني بثبوت الملك فيه وهو منبني بثبوت الملك
فهو لمعنى منبني وذلك الامر المتبني للملك في المال هو المالة فاذا صار هذا المال غير الادعي خلق له لصحة
الادعي لم يجر عنه السبب وانما عجز عن ذلك في المصالح الا يكون العبد ما لا يحققه بل يكون ما لا يشترط في
العبد تلك معان الرق في المال والمالة دليل لنا في المصلحة يقول بطلان مقصود فلا سفد جميع المدون
واعتاق المريض المدون والمعنى الحق اختصاص يظهر فيما قصد له شرعا ومعنى كونه مقصودا انه حاله مؤثره
والتأثم بالاملاء والافترها هنا كذلك فان الراعي نام بالادعي العبد المدون ولا ان الاعتناق غير جائز
بالاجماع وبان انه مبطل الاعتناق اسقاط الملك فكم ابطال الحق الموقوف وبان انه اسقاط وجهان احدهما
ان الاعتناق مشعر بالاستقاط في اللغة علمي فرباه في ماله استعمال لفظ الطلاق والاعتناق في اعتباره
وقول شعاعه ومدلوله والملك باق فيه وقد سيرا ومختنا فلم يجر معنى اخر ساقط فكون اسقاطا للملك
وتوجه على هذا الوجه ان يقال السبب ممنوع في غير المشهور لان قول الفقه في المشهور محنت وسبب
ان صدق قوله وما وجدت تبين ان ذلك ليس اهلا للمنت ولا كونه محنت معتد به وان كذب وقوله
سبب وما وجدت كذا لا يكون ملزما والحرف ان قوله ما وجدت معناه ما وجدت ما يكون محل
الطلاق والمشهور محل الكلام فيه فذا حاله من الاعمال اهلا للمنت فلا يعتد بمحنته وبان ان يكون
كاذبا والاعمال ملزما فليعدل الى الوجه الثاني بطلان اسقاط الملك ان اسقاط الملك مقصود بالاعتناق
في المتعارف لان الملك هو المتعارف في العبد وغير ليس المتعارف فاسب ان يكون الاعتناق اسقاطا
للملك فان ذكر الخصم مناسبة اخرى وذلك غايته فعلى المساني انما قلنا اذا كان له قاطا للملك يكون
مبطلا لغيره ان حق الراعي معلق بالملك وابطال الحق ابطال الحق كما في لف المملوك فانه لما
كان ابطالا للملك كان ابطالا للملك وبان ان حقه معي بالملك ان الملك هو المستوفى في
وتحولا في السمع فتحقق له اختصاص مستقل له على الاستبدال مستوفى في بياننا ولعلم انه يقول ان
المريض المدون لا سفد اعتناق وسفد بعد مقول ان صار حق المريض مقاما لغيره في مال المريض
وجوب ان لا سفد يجره وحيث لم سفد السمع من الراعي فحقنا ان حق المريض ابقى فاذا صار مادونه بانعا
لنفوذ العتق وما فوقه او لا يصح بانعا للعتق جميع من المستثنى يكون السمع مبطلا لغيره مقصود

فان قال لا سلم انه تصرف مستقل الحق المراد من ذلك الاعتناق اسقاط الملك وهو الحق المراد من الاعتناق بالملك
ولما لا سلم الاعتناق اسقاط الملك فوكلم انه في اللغة عيانا عن الاستقطاء مع بل هو في اللغة عيانا عن
احداث الحق على ما عرف ونزل عليه فقول ادخلنا الاعتناق اسقاط الملك غير مستوفى فقول الحق
وسلاحيته لسف الملك فيه كان الاعتناق على مخالفته الدليل والاصل عدم المخالفة فلا يكون الاعتناق
اسقاطا وسان انه يكون على مخالفته الدليل انه منع اسقاط الملك عن العرض والسبب وسائر الحيوانات
لان الحق مبيح ليعمل الملك مع الاسقاط فادخلنا الاعتناق اسقاطا باقيا معه الحق فاما الملك
كان الاعتناق اسقاطا للملك عن العبد وزان اسقاطه عن العرض فكون على مخالفته الدليل وليس بملك الملك
في العبد قائم مع المنافي فلا يكون اسقاطه على خلاف الدليل فكلنا الاصل عدم المخالفة واذا اسفقت
مخالفة الدليل بعضها الاصل كان اسقاط الملك عن العبد وزان اسقاطه عن الاعيان والاموال
الوحائث الى ان ادخلنا الرق ففسر اياها حكمي مؤثر لصلاحية الحق وهو له لسوء الملك فيه لم يكن
الاعتناق على مخالفته الدليل او كان الاعتناق على مخالفته الدليل والاصل عدم المخالفة فلكل الرق ففسر
بما ذكرناه وهذا وجه ابيات الرق مغايرا للملك اجمالا ونفعا فقول ادان الشايع جعلت
الشخص حاله عليه فخصه نفسه لاختصاصه بساير الاموال بصير حاله المذكور والانسان صايرا
سند حاله مشابها لساير الاموال نظر الى تلك الحالة مستحق لمجتمعه للملك ووجه ادراكه
فلا يكون ابيات الملك فيه على مخالفته الدليل او يكون اقل مخالفته الدليل وحق الكلام ان حاله المذكور
مستوفى فيها اثر صلاحية للمخصص بالاموال وهو مستوفى بخصه بالاموال مشابها لساير الاموال فثابته
خاصة ليس عليها بل الحق المذكور فلا يكون ابيات الحكم فيه مخالفة الدليل او يكون اقل مخالفته
الدليل بغيره من رافع العمل بصاير حاله عدم التخصيص بنفسه والتخصيص بساير الاموال
صاير حاله اسقاطا لصلاحية للمخصص بها وهو مستوفى فيه الاثر للتخصيص بغيره بغيره وبثباتها والتخافا
ساير الاموال حيث لا يثبت فيها الاثر للتخصيص فيحق فيه الحيلة بكون الرق ففسر ما ذكرناه ويكون
الرق من الماله مبيح للملك ويحقق لنا ان الحق الذي ذكرناه نوع خطي غشني بتمشيه ضعفا شرعا
وترب الرق والماله والملك مبيحا ليعمل على بعض جمعها في الرق ففسر ما ذكرناه وادعى ذلك
على حصول ملازمة الاعتناق لاعتبار ازاله الرق ووجه وورثه اخذنا في القول المذكور وادعى ذلك
اسقاطا للملك لانه اذا اصر الاعناق معناه ازاله للرق بكون الحيلة مستوفى وكون الملك رايلا مستقيما
ضمنا فلا يكون زوال الملك على مخالفته الدليل بكون زواله على وفق ثبوته فان سوء الملك مبيح على تبييد

الحيلة في الماله من حيث اعتناق الحيلة لانه لو الاعتناق في معنى المعطية الاحياء على هذا المذهب مستوفى في
واعتاقه الرق من حيث اعتناق احد السركس وسف وقوله ان الاعتناق في معنى المعطية الاحياء على هذا المذهب مستوفى في
والزوجه الملك الماني في الاعتناق الرق ووجه احداهما ان ما ذكرتم تعطيل المانع ووجه تسليم اعتناق الرق في الاعتناق
اعتناق الموقوف لان الحق الاسفد العتق معلقا بكونه مستوفى في المانع بل هو مستوفى في معنى المعطية الاحياء
ثبت ان ما ذكرتم تعطيل المانع معناه وانه يوجد المعطية ولا تسليم وجود المعطية في الاصل وسان ان هذا المذهب
منقول الى المانع بوجه واحد فاما ملك الرق ساقط عنه الدبر مستوفى في معنى المعطية ووجه عدم كونه مقصدا للملك
لا في مقصدا ليعتق العتق فان معناه على وجه العتق وعلية الوقوع ووجه عدم كونه مقصدا للملك
في حق المعطية ليعتق التسع والعشرون منه غير اننا منعنا نفوذ العتق منه نظر الى تعجيل لانه ذنبه متجلا في الادب
الوجه الثاني ان المعطية مختلفة وليس من حيزهم اسباب الشئ ما ناعا بسبب انتصابه ما في السبب لغيره فثبت
العتق اولى سببا وما صار معارضا الادب وليس مرض وورثه ان يكون معارضا لافق السالك ان الضرر في الاموال
فان التسع عشر نفوذ تكثر وقوعه فانه اعتبارا في تكثر نفوذ وقوعه خلافا للاعتناق فانه اسقاطا بجماله فلا يكون
وقوعه لعدم نفوذ مطلق العتق ولا يعمل انكم معكم الرام من الاسفاد لكونه طرعا في دفع ضرر الماله طرعا في
والاعتناق اولى من اقله من غير طرعا في دفع الضرر الماله طرعا في دفع الضرر الماله طرعا في دفع الضرر الماله
لعدم المعطية فان ملك اليد اخل بالمعطية على ما عرف السالك ان الاعتناق محله هو المهر اصله وهو نفوذ اذ انما هو
ان ولد سنان الاعتناق مستقل بحق المهر ضمنا وبها السالك ان فاسد على الاسفاد يعارضه قياسه على اعتناق احد السركس
ورجحنا القياس على سنان الاعتناق على سنان العتق وعلية الوقوع المالك السالك انكم معكم نفوذ العتق بغيره او وجه
سلم المعطية والاعتناق مستوفى في المعطية مستوفى في الضرر والاعتناق المستوفى في الضرر مستوفى في الضرر مستوفى في الضرر
فوان حق المهر محتملا فاما سنان الاعتناق وسان الاعتناق المستوفى في الضرر المستوفى في الضرر المستوفى في الضرر المستوفى في الضرر
متنافيه مع نفوذ الملك وهو امر ان العبد نظر الى انفايه على الرق مستوفى في الضرر المستوفى في الضرر المستوفى في الضرر المستوفى في الضرر
بالاستسقاء اذا كان المولى معسر بالارامه الفهم اذا كان موسرا وضرر الاعتناق مستوفى في الضرر المستوفى في الضرر المستوفى في الضرر المستوفى في الضرر
شهاد النوع حيث اعترفتم بوجود المعطية ودرست انما شهداه الجنس في اعتناق احد السركس وسنان الاعتناق اذا افوت
البيان شهداه الجنس ثابت بها بالاعتناق ووجه اخر ان الاعتناق مبنيا على سنان العتق وعلية الوقوع الماله
فلسان الاعتناق اسقاطا لانه ليس اسقاطا للرق امر مغايرا للملك وليس اسقاطا للماله والاعتناق عديم خارج
من الاسام مستوفى في معنى المعطية وسان انه ليس اسقاطا امر مغايرا للملك ان الملك والرق واحد وسان
وجه اخر انه قول ان السكينة الرق ما يثبت عليه والرق هو الملك في ان السالك ان الرق ليس معنى الضعف

اليسافر

وما عدا معنى الضعف غير الملك ليس معنى الرق بالانفاق بمعنى ان يكون الرق بمعنى الملك وسائر الرق
ليس معنى الضعف ان الرق بمعنى الضعف يكون مصدره على وزان العلم تعالى رُق الثوب رُقاً ورقاً وقلمه
وقد يقال رُق الغلام رُقاً واحلاف صبيغ المصادر دليل احلاف الالفاظ وسائر انه ليس اسقاطا للمالية
مقامان احدهما ان المال حقيقة فاما متبني على صورة المسقية وهما فلا يكون الاعناق اسقاطا
لها المفهوم الثاني يقول ان كانت حقيقة فلس الاعناق اسقاطا لها وان فرضتموها شرعية وهو الاحكام
شرعية وسائر وجهان احدهما ان المال الشرعية لا يثبت في فرض بوثها فلا نفرض بوثها وبيان انفا يثبتها
ان فائدة المالية في زعمهم في مخالفته الدليل للحكم على الملك والمخالفة ملتبسة في نفس المالية الساسي
ان المعنى يجري بكفره في مسه واسات الملك فيه عبرت من المالية المتقرب بالقرينة منقته
فالمالية وعرف من المالية فتدبره جزا بالكفر لان اسات الملك مسقية من المالية الخاق الذل به
ملحوظا معه حاله في الشرف والحق الذل مع ملاحظه حاله في الشرف ابلغ في اذائه وبال الذل فلا
يكون المالية الشرعية بانه فان قيل قد السبي صايروه الانسان حاله الاتقياد والاستتجار
وصبر ورنه حاله الاتقياد والاستتجار متحقق في المالية وهذه المالية وان كانت حقيقة فابله
للسقوط اذا صار الاعناق معتبرا في زوال الولاية فلما لا سلم ان السبي مجرد السبي صاير للحالة
المذكورة فان السبي مرتقب فيه من المال عليه والفداء والسبي مرتقب فيه الخلاص بالمن والفداء لا يتحقق
وه حاله الاتقياد والاستتجار نعم هذه الحالة محقق في ضرب الملك يكون حاله متبني على الملك
لا متبني له فلو كان الملك ثانيا غير ملحوظ فيه وصف المالية بالعد في المجازاة على الكفر كقوله وفي المراء

والصغرة لم يتحقق الرسم ظاهره فاحتمل انه ثبت المالية متبني للملك واحتمل ان يثبت الملك متبني للمالية فليس
الترتيب من حال الرجل وقدس الرجل ان الملك ثبت غير ملحوظ في اثباته وصف المالية واحتمل ان الملك
غير ملحوظ في ايات وصف المالية فليحقق وزانه في المراء والذرية وحرف الكلام اننا سلم ان السبي صير حاله
شبهه بحال العروضة والسلعة وزان السهم عزان لحاله الشبهه البالغ متبني للمالية وقد ظهر ما متبنيه
على الملك وعلى السؤال يقول بان وجود المقتضى والاصل ان ملك الرهن ثابت للرهن وهو مقتضى نفوذ
الصرف مطلق له والقدره على التسليم خبسا شرط وهي ثابته اذا كان الرهن بيد الرهن بان اسره فمرا
وغصبا وظلما واخذ باده مسفعا قولكم المقتضى مختلف فلما حق الرهن صار معارضا للبيع من اجمالا لبيع
فدون معارض الاعناق انما من اجمالا لاعتنم خصيص الاعناق لم يندفع نصري ما حق الرهن من المعارضه فهو
قيل ادعوى المانع في الفرع فعلم بانه قولكم البيع المانع الانا اعتياض فكش قد ينفذ فلما هو ملغى بالهبة
فانه اذا كان المهر في يد الرهن فوجب وسلم لم يندفع مع انه ملك مجانا فلا يكون وقوعه ينفذ نفوده واما
السؤال الاخير معارض الترخجات بوجوه احدها ان الاعناق لم يحضر اقرار الرهن ولا العبد وان السيد
يسبل من ان نقل الرهن معتق وتقول ايضا على وجه ادق ان الرهن يعنى العبد بالاعناق السابق وهو ايضا
رخان بجانب العبد المهر من الواحد الساسي اذ لا يراه انفاقا لمع موعوه استحق وما ذكرهم عكسه
والانقائون واولى من الاستدراك لهذا ان الزكاح مع الرد والعد ولا يقع معها واما شهادة الجنس فمعارضها
بشهادة الجنس في الاعناق من المهر المدعوى طرقت اخرى تقول اعناق الرهن بعد اعتباره بمعنى
انما حق الرهن فلا يعتد بانه اذا اعتبر الاعناق فان حق الرهن وهو الذي عيناه بقولنا انه مقتضى
الى فوات الحق وانما فلما يلغوا لان نفوت حقه اقرار فماسب الاعناق اصله مع الملك والعقد بعد انقضاء
الانزال الى الفعل ما شره لانزله في معنى الضرر ومعنى الضرر منشا مناسبه الاعناق انقضاء به الى الفعل اثر له
مباشر لا يكون قارقا ومخرج علمه السائل فنقول اعناق العبد المتاجر لا نفى الى فوات حق المستاجر
لان معنى مستحقة الى ان بعض المدعوى ونقول لا نفذ المشرى عتو العبد المشرى قبل العتق على وجه لا يند
لغنى الى فوات حق المانع في الجنس وعلى التسليم بقول حق الجنس من ضعف لانه سلطان الاعان بخلاف
حق الرهن وفي العناص من الزوجه والعبد فنقول العناص حق بالغ فصار ضرر فوات حو السيد والزوج
وه محملا وفي اعناق احد الترخبات يقول ضرر الاعناق في المانع واكد لا اذا منعنا السرايم معنا العتق
مطلعا فانه لا يعنى نصيبه ولا يعنى نصيب صاحبه اذا انما كان ضرر الاعان اعظم ووجه عليه
ان يقول انه يفرق في اعناق احد التسليم سائر ان نصيبه الى نصيبه ومن ان نصيبه الى نصيبه صاحبه فيصح

في الاول ولا يصح في الثاني واذا اؤكله شركه في غناؤه حصته العبد المشترك بغيره من ان يضيفه الى حصته
مؤكله ومن لم يضيفه الى حق نفسه فاذا اضاف الى حصته المؤكل عرفه العنه فكان المؤكل كالد للموكل واذا
اعاق الى حصته وعرف حصته المؤكل له كان المؤكل للموكل واذا اعلق احد الشريكين عتق عبده باعاق شريكه فاعتق
سبله ربح العتق على العتق فعزم الشريك المعنوي وكان الولايه فقد حققنا اجمالاً الافراق بين اثر الفعل
ما شرم وعزم مباشر وسر اثر الفعل فيهما المباشر بالفعل والاثر بعدا وبفصل فنقول ان شارب الاثر
الى العنه مباشر اصح ضابطا بقصد الابطال وقصد الابطال منشأ من غير مناسبة الما بله بالعتيق الغا ان كان
وخر ما ان كان عاقل مؤدبه فانه قصد استعمال الوراثه فعلا بل يقتضيه حرمه هذا ان صار كون الاثر
ما شارب الفعل عاقل ضابطا وان لم يصح ضابطا فنقول احتمال قصد الابطال فيه اظهر منه وما اذا كثر التوابع
وقرب احتمال قصد الابطال من شأنه من غير مناسبة المقابله بالعتق وان في القصد محققا مطلقا لم يكن
استنباط الاثر الى الفعل ما شارب غير قار في بطلانه القياس على السع طرقة اخرى فنقول العتق
يصح بمعنى الملك ولا يملك صحبه بمعنى الملك فلا يصح وساز انه يصح بمعنى الملك انه يصح صحته قبل الرهن
والعتق قبل الرهن يصح بمعنى الملك وساز انه يصح صحته قبل الرهن انه يصح صحته قبل الرهن سوا فرضناه
ما لا للملك او غير ذلك لا يصح معنى العتق فاذا قطعنا النظر عن الرهن في حاله بعد الرهن كحال قبل الرهن
فصح العتق بعد الرهن بمعنى الملك اذا كان يصح فله معنى له وساز انه يصح قبل الرهن معنى الملك ان العتق
من معاد الملك فصل الملك معضيا له فتكون معنى الملك وساز انه لم يكن يصح معنى الملك ان الملك
لا معنى العتق والرهن جميعا بل على سبيل البدل كما انه لا معنى السع والرهن والاكل والرهن والسع والاكل جميعا
بل على سبيل البدل ونريد فنقول العتق استهلاك معنوي وهو معنى الاكل واقضا الملك له والرهن كافتضائه
للرهن والاكل والعنه ان العتق وما عداه مقصود الملك من حيث انه مقصود بالعقد لاجله والعاق لا
تقصده بل المقاصد جميعا بل على سبيل البدل فان العاقل لا يقصد البيع مبيعا وما كولا وما هو فانه مقاصد
العقد على سبيل البدل وكل واحد منهما معنى الملك على سبيل البدل فصار الملك والعتق مقتضيين على سبيل
البدل راجعين الى مستند واحد واذا عرف ذلك فنقول يصح العتق معنى الملك اذا صار امضا للرهن مسفيا
واقضا للرهن مسفيا اذ اصح العتق فهو الدور نعم لان اثر الدور لا يرد في الرهن في حال سقي الرهن اذا
لحق العتق وبلغوا العتق اذ ان الرهن وكذا الدور المعترض فيهما مقطوع مرجوع في الاستيفاء حال الثابت
والدور المعترض في الاستيفاء مقطوع مرجوع فيه الى الاسف الاصل فلم يكن ان يكون الرهن باقيا والعتق لا يجبا
ولا تعال الرهن والعتق خدان وسعت احد الصدين موقوف على ارتفاع السابق وارتفاع السابق موقوف على

ثبوت السابق وليس ذلك دوره فان الصدين مغلب فيهما العتق والاحتجوا اذ ان امور النساء
دافع اذ كان اثره لا ينافي العتق والاديار والاثار ان نفي فان اصدان مما المبتنيان على سبيلين مختلفين والمج
متمين لهما مطلقا فامر ذلك ان لا ينافيا بل تعاوبا والاثار المبتنيان على سبب واحد افعاء ما على سبيل البدل
والمحل متمين لهما على سبيل البدل فيهما كما سببهما اذ ايران منعطف فيهما النظر ونكلا وحدا على الاخر متمين
وهذا الانعطاف لازم في التمايز فتوضح بالمالي الدور في الطلاق اذ اقال اذ اطلقت فان طالق قد يملك
المبتدئ المخبر واقع مرجوعا فانه العتق فان العتق غير مرجوع واقع فيه الملك مدفعا للملك والعتق مرجوع
فيه واقعا للملك فيهما امران منعطف فيهما النظر في كل واحد منهما على الاخر متمين ومتسا فيهما لا يرجع ولا
وقع في دعوى راندها من اقول قد ذكرنا ان الملك يعنى العتق والرهن على سبيل البدل والعتق واقعا دونها
فهو عن الرهن لان الرهن غير مرجوع فصار في الرهن مدفعا للعتق والرهن مرجوع عند واقعا للعتق فيهما
اه ان منعطف فيهما النظر في كل واحد منهما على الاخر متمين ومتسا فيهما لا يرجع ولا وقع في دعوى راندها من اقول
اذا افعاء العتق السابق ان الزوج والمعنى لا وقع عند الملك مالم يرجع عن العتق فله ولا يرجع على
عن العتق مالم اوقع الملك فله فليست في ران هذا القول من الرهن فحققه في المعنى لا اوقع العتق فالم
ارجع عن الرهن فله ولا يرجع عن الرهن مالم اوقع العتق فله فاما لا يثبت الرجوع ولا الوقوع فان فصل
لا سلم ان العتق معنى الملك وساز ان العتق يقصد به الثواب غالبا والثواب جزا انما هو مقصود لغايله
ورا الثواب فان فصل الجري بالثواب مقصود لغايله وتكون الثواب جزا به لاجلها واذا عرف ذلك فعول
العتق مقصود لغايله التخليص عن الرهن والثواب جزا به لغايله التخليص عن الرهن فانه مقصود لغايله
وعلى هذا انكر الانسان سبب العتق يستدعي ولاده على المحل معدره عليه والملك معنى الولايه او
من نفس الولايه فثبت ان الانسان سبب العتق ومعنى له والملك فله شرط الواسه وخرج على الكلام السع
فان السع مقصود لغرض من المالك لا كالعقوع عيا لمقصود العقد فهو والرهن مقتضيان على سبيل البدل فلم
الدور السابق سلما ان العتق معنى الملك فمفول الملك معنى الرهن والعتق فاما لا بالرهن اقتضارا راجحا
والرجحان قاطع للدور وبدل على ان اعلوا الطلقات الملك على شرط تم نجرها وهب ولا تفول الملك
واحد وطرد الكاح بمعنى الملك معلقا ومجزا على سبيل البدل فملك المخبر واقع مرجوعا فانه العتق
والعتق مرجوعا فانه الملك فله الدور بل يعمل ملك الكاح بمعنى الملك مخبرا والملك معلقا على
سبيل البدل راجحا المخبر فاقطع الدور وخرج على الكلام مسله دور الطلاق فان سمعوا من المخبر ان العتق
يخرج بوجود الشرط فلا يجازي فلم الدور وقد ظهر ما ذكرناه الاعراض على قول العاقل حرمه في العتق فلا ينفذ

منه وسأله أن عقد الرمان لم يصور وهو سبعة في الدرر والرمان في قوله
لأنه قول هذا موجه إذا كان العنق مفضي الملك بخلاف ما إذا كان
الإنسان للعنق ليست مضمومة وبذلك يصير وره الملك شرطاً ليست
وهذا المضمومة إذا قلنا أن اقتضاه للعنق راجح فإن الرخاس ليس بمنع
الربح جوفلاً وما يكون بأفلا أصلاً ومعه موداً وقد بينا أن حق الربح
زوج الغنم من استوجب عليه القصاص لانقال جرح على نفسه واستغفار
لا أصلاً الحواشي فلما سأل أن العنق مفضي الملك أن الملك وره
على طريق الضيافة وقد ظهر على طريق العطية وقد يكون على طريق العنق وقد
والعلل به راجح ما إذا علمناه به صارت مناسبه العنق مضمومة
دراية الحواشي غير أن العنق يقصد للحواشي غالباً فإن كنه الحواشي مضمومة
كالصدق والبر بالوالدين وورثته تقريراً لقول العنق قد يقصد جزئياً
لأنه يظهر الخدمة في حق الأولاد فإن أعتيد العنق في الخدمة أذن لا يبرح
مقصوداً مطلقاً لخدمه المقاصد وأما السؤال الثاني فمضجوا أن أحد المالكة
فانه مع اعتناق حق الدين وحق الربح هو من حواله هو وكذلك العبد المأذون
في جوارته عبد المصحح من السيد اعتناق حق العرق ونفصل القول فيه فنقول
بأن العبد حاصل على ملكه ولم يصح من السيد اعتناؤه لعنه الملك فلا المزمع منه
الخاصة فإن العبد حاصل على ملك المولى في هذه الصورة بلا خلاف والاعتناق
وبقولنا العنق ليس مطلقاً للرد ولا بما ليست مطلقاً للوقف المذكورة
المطلق والعيين مضمومة لذلك التلاحج جميعاً فإن النحر لا يطل العنق عند
وجد العنق مضمومة المانع المصحح عليه مع وبيان وجود العنق أو العنق مضمومة
المأكل وسأل أيضاً المانع أن المانع وإن حق العرقه أصلاً ومقصوداً وحق العنق
في حقه لأن ما أحقه اليد والربح عند المدون في الموضع المدون الحق ثابت في ذلك
فإن حق العنق في بقوله العنق أصلاً ونقروا أن دليل شرع الحق دليل شرع
بأنه حق العنق مضمومة وقوله عليه السلام أعقوا عنه ربه وقوله ما عني ربه
والله أعلم ولما لا يتم وجود العنق وسأله أن العنق عما عدا سقاط الملك ما إذا

بسطه
حببه
مفوما
غرف
عارفانو
نمننا
زودند
تقلاط
حمل
سالا
ملانصد
عوق
تقلد
وف التفت
اللاه
مين
الشح
بول
مالوا
لما بلغ
وارحل
لم يوجد
يقول
نصار
عضيا

الملك والافساد يكون وجود العبد ايا قلا يوجد العبد **مسألة** ليس يلف
 امانة عذرا ومضمون عدمهم والافاق فتمه وقد رالدس وليس المراد مطلق الرهن فان الزوايل للمادة المضمون
 عدمهم مذهبنا والافاق مذهبهم وكذا قالوا اذ يلف الاصل ونفى الزوايل يلف الاصل وهذا ويسوغ في الخلق
 الطائفة والمقارن وقالوا الولد في الصورة من يلف هذا ولعلم انا اذا غيبنا بقولنا الرهن انما هو مضمون في النقل
 فانهم قد سلموا ان الرهن غير مضمون فيقولون ان الرهن سابقا لا على طريق المقتضى من قبله من الضمان ومن الرهن بل الرهن
 سابقا مضمون في موانعها من الرهن من الغاصب جاهلا بالاحال اذ يلف الرهن في يده لم يسقط الرهن لانه لا يملك ان يلفه
 ايا امانته استغنا وامر ان يملكه من الرهن وان غيبنا به اذ يلف بعد الملف سقى على ما كان بطريقا بطريق الخطم والشرط
 في المصالح التي في حله ما أخذ الخصم الصالح والاستغنا فاحرم ان يسقط ويضع الخطم في الصالح ان خصم الخصم اخلتف به
 واضع في الرهن وعلمه ان خصم الخصم به ولا ترسل الكلام ارسا لا لئلا يفسد في المعنى اما الخبز في ربح الرهن
 انه قال لا يعلق الرهن من راسه الذي يفتنه له غنمه وعلمه غنمه والاستدلال ان الغرم معنى الهلاك قال الله تعالى له عذرا بها
 ان عذرا ما اتي هلاكها وان صدر الحديث حميد عليكم فان قوله لا يعلق الرهن معناه لا يذهب بحاجتنا لغيره في ما قال
 انشاء غنم غنمته في رقاب المال الذي يذهب بحاجتنا لغيره في قوله من راسه فواقع له معناه انه لا يملكه وقد ذكر
 في معنى الله تعالى ذهب منه وذهب له معنى واحد واما قوله وعلمه غنمه معناه يفتنه فان غنمه عن المال الغائب عن
 الانسان غير متصل به على النفع معا بل له وقال غنم فيه كذا والمعنى فاب على انه غير متصل به على النفع معا بل له وقال غنمته
 فيه نداء والسبق كذلك فان المنافع متعطله وقوله قال ان عذرا ما كان عذرا ما اتي هلاكها وان
 النافع قوله علمت العلم لا يعلق الرهن اى لا يستغلق ومعناه انه لا يملكه وكان الحكم كذلك في الجاهلية والحديث
 رد الحكم الجاهلية فلا يحتاج لكم به فان لم يملكه معناه لا يملكه والعلمه شاذ وجب مبينه له والمعنى الرهن غير
 متملك ولا يحيط الدرس في الرهن بسبب التملك اذ الملك مسف بل الدرس قادر عليه باق في حقه وهو معنى
 قوله وعلمه غنمه فذلك الحديث على ان الدرس مسفيا من ملك الرهن وقوله الدرس بخاله يلف الرهن مسكوت عنه
 وفي الحديث قلنا الظاهر ان الضمين في قوله غنمه يكون عابدا الى اعادة المدا الضمين في قوله غنمه والضمين في الغنم
 عابدا الى الرهن والرهن له غنم وغنم احده ماله والاخر علمه وعلى هذا قول الغرم معنى الهلاك فذلك الحديث ان
 هلاكه على الرهن وانما يكون الهلاك على الرهن اذ كان الدرس باقيا قبل الحديث على بقا الدرس حال تلف الرهن
 فصح الاستدلال بالحديث واما المعنى في المسألة فيقولون ان الضمين في السقوط طبعه الاستيعاقم يوجد
 الاستغنا فلا يسقط الدرس وسان انه لم توجد الاستغنا وجوه اخرها ان الاستغنا لا يخلو عن التملك وهو
 مسف ها هنا بل الرهن باق على ملك الرهن كما بان وسانه ان ملك العبد مسف في حق المدين فانه لا ينتفع

لأنه من انقضاء ما أثر الملك فيكون انقضاء الاستفاد على انقضاء الملك ويملك اليد ابتداءً ثابتة فانه اذا لم
تنت له ملك العين كان ملك العين باقيا للراعي وهو مقتضى ملك اليد فكون ملك اليد ثابتا بانه انقضاء الوجه
الساكن ان الرهن يستند في قيام الرهن ولا يستفاد الحال لقيام الرهن في حال قيام الرهن سابقا للاستفاد
من حيث ان قيام الرهن يستند في قيام الرهن ولا يستفاد مسبقا في الرهن ولا يستفاد الحال للملك فان
الثالث لا يملك ولا يملك محلا لاستفاد الرهن الوجه الثالث ان الرهن من حيث هو اذا كان الرهن سابقا لملك
الرهن جسيما او غير جسيما فلهذا لا يستفاد الرهن لان الاستفاد من الرهن جسيما او غير جسيما ان حكم
الرهن الجسيم والجسيم غير متشبه على استيفاء الحق قائم فلو ان الرهن الجسيم كان مستفادا جسيما
التقصير الى ان يستند الاجرة وادانته بالتقصير بسقوط الاجرة والجسيم في الرهن وزان الجسيم في ملك
الاجرة واستفاد دليل على استيفاءها هنا فنقول فافرض في سقوطه بمجملها ان الرهن
يستند في الالتزام كما في المستغنى والمستقام او عدوانه النكاح في الغاصب وكذا ما استفتى بيان عدم
عدوانه اليد طامره وان علم الالتزام وجرها لاجلها ان الالتزام مسبق في ضمان الزايل على دور الرهن
والرهن للحل هو كقول الالتزام مسبقا مطلقا للوحد الساس ان عقد الرهن مشعرا بالالتزام ولا ينفذ
في الرهن التزام الضمان عيبا ان اخرى تقول ان ثبت سبب انقضاء ما لم يوجد الاستفاد
ولم يوجد المانع المجمع عليه ولم يوجد هاهنا الاستفاد ولا المانع المجمع عليه فكون باقيا وان عدم
الاستفاد انما اردنا بالاستفاد الاستفاد مطلقا فانه العين ولم يوجد ذلك وسان انه لم يوجد
المانع المجمع عليه ان المانع في محل الوفاق الا ان الرهن المقتضى فلا عدونا لانقضاء الرهن في محل
الاجتماع بل لا دور للرهن بل فقط المقتضى وهو ابراهيمه احسبوا وقالوا امك الرهن مستقل الى
المهر في حق مكنه السع مستوفى في رهنه الرهن بتقدير الاستفاد فلا مستوفى الرهن وسان مقتضى ملك
العين ان مقتضى له مكنه السع وهي مبنية على ملك العين لان الملكة مبنية على الاذن مسعبيه
اذا صار الاذن وجوعا عنه والمكس هاهنا مستوفى وان صار الاذن وجوعا عنه وسانه انكم قلتم تنزل
الوكل عن الموكل وان تعلق حق الغير فلهذا وكل الرهن سببا لغيره وان يعلق حق الرهن ومع
ذلك مكنه السع ثابته للرهن على يد القاضي فلم يملك منها على الاذن وذلك العين صالح مني لها وقد
سببنا واكتفينا فلم نجد مني اخر فكون مسننه على العين وانما لا يكون لان ملك الرهن مقتضى سببه
معوفا فادانته الرهن تعاقب الملك بالزائد فضلا خاليا عن العوض وهو الزايد والباقي اجماع فان
قلتم ملك الرهن لم يثبت للرهن من كل وجه بل وحيث انه اثره مكنه السع والاستفاد حقه فيما عداه

اثره انما يثبت للرهن من كل وجه مع تحقق استيفاء وجهه اثره له بالرهن واستفاد حقه في وجهه
اثره بالرهن من حيث هو وان خرج الاستفاد لخلوه عن اثره باوخرج على الظاهر اذا كان الرهن من مال الزايد او من مال
لم يخل للرهن ملك العين مستوفى في رهنه الرهن فان ملك الرهن عايدا الى الرهن مقتضى الاستفاد وكذا ان
ما لا يراه في ملك اليد وقول الرهن من ملك الرهن مستوفى في رهنه الرهن مقتضى الاستفاد فلا يسبب وسان انه مقتضى
يد ان الرهن وثيقه الرهن وثيقه موصلة الى الحصة موقفة لها والرهن موصلة الى الرهن نصيبا وهو مقتضى اعطال
او يثبت على ثباته عليه وتوثيق به الحصة فانه يقع الامن من الحول والعقده فانه ان اليد مسخرة للثبوت
للمرته وملك اليد وقول المصود فلهذا حكم العقد وعلى هذا لا يقول الرهن وثيقه الرهن من كل وجه بل يوافق وثيقه
استفاد الرهن من الدرجة الذي لم يدخل الاستيفاء هو استيفاء وجهه واستفاد الاستيفاء هو الرهن الذي
لم يدخل الاستيفاء عيبا ان اخرى تقول الضامن وثيقه الوجوب مسعرا في محل الوجوب فائتبعوا ان
الوجوب على الجاهل والرهن وثيقه الاستيفاء مسعرا في محل الاستيفاء فائتبعوا ان الوجوب على الجاهل عيبا ان اخرى تقول
يد الرهن يد رهنه استيفاء الرهن مقتضى لما عتد ليد الحكم المأبوت لحقه الاستيفاء كذا السوم هاهنا يد رهنه العقد
مقتضى لما عتد ليد الحكم المأبوت لحقه السع وهو الدخول في ضمانه مقتضى ذلك الحكم ليد السوم ايضا الجواب لها
على الاول فنقول القاصي يسع الرهن باسعار الرهن لا باسعار المهر وعلى هذا يلزم حكم المسألة فانه دليل في الملك على
الراعي وقايله له والفقهاء في ان القاضي مسعرا موقفا للحق في المهر من باسعاره عند طلب الحق فكون باسعار
الرهن دون المهر ومع ايضا يثبت ملك المهر في العيبان المأبوت على ما قررناه في المسائل وعلى العيبان
المأبوت فنقول القاصي يسع الرهن باسعار الرهن لا باسعار المهر وعلى هذا يلزم حكم المسألة فانه دليل في الملك على
الرهن وعلى الجاهل محلا للاستيفاء فائتبعوا الاستيفاء في المحل وفي مطلق وجوب الاستيفاء بعد
لف الرهن وفي العيبان الرابعة فنقول المستفاد من الرهن الضمان عرفا فان المستفاد من الرهن الضمان عرفا فان
يرون او يثبتون والمهر غير ملزم للضمان والمتعارف بطلان العيبان **مسألة** في تخليد
الرهن عن غير حارس والمحل الحاصل للرهن ولو من عصبية حارس لم تخلد الرهن في رهنه عند رعايته
التخليد جازي والمحل الحاصل له طامره وعوده الرهن وتصل مدته ان التخليد بالمعاليه باقيا التخليد للمحل
فمنعوع في المختزيمه على الصحيح وفي غير المختزيمه ولا ينافي اما ان الرهن على قصد التخليد فلا يوافق التخليد
سقطها من التخليد في المختزيمه حارس في المختزيمه على الصحيح وفي غير المختزيمه ولا ينافي اما ان الرهن
على قصد التخليد في المختزيمه حارس في المختزيمه على الصحيح وفي غير المختزيمه ولا ينافي اما ان الرهن
الصورة التي لا يراجع فيها ولا يرد فيها اذا التفت العصبية التي على قصد التخليد فلم يصادفها التخليد بل يوافق التخليد

اخبر والمعنى فالحري ان يكون له ما نزلت اية محرم الخمر جازا ابو طحان الى السليم فقال عدوى خمر لا يتام
فاخلطها قال لا ادر فها والاسدلال به وهما الخمر ما انه لو جاز الخلط لما جاز نظره لخصيلا لما يليه اخل
والانتم اخذوا بطر ما هم خصصوا فيه النظر فقول المسامح التخليل وجمعهم على مسامحه وحقنا ونفصل
مقول مسامح التخليل لئلا يسف المعصية وحق اولئك الانتم واسبقا المعصية وحق اولئك الانتم دليل
اسفا المعصية وحق سائر الاسام عاما مطلقا واسبقا المعصية وحق سائر الاسام عاما مطلقا لئلا يسف
المعصية وحق الناس عاما مطلقا الوجه السابق ان قوله عليه السلام حكمي على الواحد حكمي على الجماعة يدل على عموم
منه التخليل والا لا رافقه فانه لو جاز الى النبي عليه السلام وقال عدوى رجل افاشره فقال لم يدل على عموم الخمر والوجه
لا اذ على عموم الخمر وموجه على هذا اعراضا ان قالوا اجزنا الحديث على طائفة صار ما يخرج عن الحديث
الذي يماضي فيه او لا يماضي الحديث معموله مطلقا فانه اوجب الرجم في الزنا ولم يعم الرجم ووجب الخلو في لم يعم
وموجب القطع في السرقة ولم يعم فثبت معناه وقول ليس المراد بالجماعة الناس والامة وانما المراد بالجماعة اعداد ذلك
ولو دل حكمي على الواحد حكمي على اعداد ذلك الواحد دل على التعميم يتفرقة منه سبب الحكم ومقتضى مقتضاها حقيقة الحكم
وهو انه يرد بغيره يقول اذ كان الحكم وجوب حذر الزنا مع هذا ان المراد بالجماعة المشاركون للواحد في وجه الحكم وهو ما
فالمشارك غير مقتصر بغيره وانما هي مقتصر متباعدة وجه الحكم وان كان وجه الحكم مخصوص وصفه فالمشارك في
الزنا كان وان وجه الحكم الزنا معناه المشاركون معصية وصورة وانما هي معصية متباعدة وجه الحكم وان كان وجه حكم
اسل انما والمشارك في اصل الزنا كان وان كان وجه الحكم الزنا معصية وصفه فالمشارك في
النهاية عموم الخمر اذ اعرف ان المراد المشاركون والوصف مبني ووجه الحكم لزمه بان انه وجدها هنا عامه من الخمر
في ذلك الخمر وذلك لثبوت القياس فالاول وجه ما قبل انكم تعلم الخمر المباحات وحق النبي عليه السلام ظهرت فيه خصائص التي
غلبة على الخمر ولا يدل على التعميم فان غلبت خصائص التي ينبغي فيها غلبة الظن عموم الحكم فمعلوم ان ذلك الخمر يمتنع فيها غلبة
ظن عموم الحكم وخصائص تلك الخمر اذ اعرف ان المراد المشاركون والوصف مبني ووجه الحكم لزمه بان انه وجدها هنا عامه من الخمر
في ذلك الخمر وذلك لثبوت القياس فالاول وجه ما قبل انكم تعلم الخمر المباحات وحق النبي عليه السلام ظهرت فيه خصائص التي
غلبة على الخمر ولا يدل على التعميم فان غلبت خصائص التي ينبغي فيها غلبة الظن عموم الحكم فمعلوم ان ذلك الخمر يمتنع فيها غلبة
ظن عموم الحكم وخصائص تلك الخمر اذ اعرف ان المراد المشاركون والوصف مبني ووجه الحكم لزمه بان انه وجدها هنا عامه من الخمر
في ذلك الخمر وذلك لثبوت القياس فالاول وجه ما قبل انكم تعلم الخمر المباحات وحق النبي عليه السلام ظهرت فيه خصائص التي

الاخر ان على قولنا انتم خليل للثمن لغيره الماء حتى وانما يقول وجد فيها المعصية وهو اصل جيمه فاسد وانما دله
المانع ولم يعلم ان ذلك المانع موجودا هناك وبين قول المانع مساس الحاجة ناشية من التعميم فمقتضاها ان لا يطبع
على النظام من المانع شدة وهذا المانع منصفها هنا وصادرا انه امر في اقتداء الاسام بقدر الكلال لمساس
الحاجة ناشية من التفرع على الكلال مسبوقا بالمخاطبة والمناقضة المسلك الا ان الغرض ما في عن النبي عليه السلام ارفال
خير حكمي خمر وما يروى انه قال يدع الجلود فيظهر كالتخليل الخمر في الخواص فلما انتم من تلك الخمر بالخصائص
فولاه في بابها الزنا وشق الزنا في فخرج لغيره يقول ان جماعة يادروا نكسوا الدين وشق الزنا في ولم يقل ذلك المالك
والنكس ولكن معنى لعدم النكس والنكس عدم ورود الشرح فيه ممنه ولا الاطلاق وعدم الورد عدم التخصيص والنكس خاص وان
الانتم الشرح ما وردت دفعه واحدة في بعض ما تراج عن بعض ولا والله والعصم المتيقن انه محصور في نصيبه وان سلك
العلم جزم اسال الخمر على قصد التخليل على الصحيح المذهب فالامر بالادارة على خلاف الصحيح والمؤمن من التخصيص للمالك التعميم
كانت معونة للجماعة وحقها اقلها كبر معصية الصنعة من المعصية والتزويج على مخالفتها التخليل وهذا الطريق لم يحل
اشد رغبة مستعاجلها وحق هذه حالها في وجبة الادارة ولم يمتنع من ادائها في الاداء الضاربة فلما ان نزل الاواني
عند اتخاذ الخمر وبما لا يتبادر فيها شبهة بالحداد الخمر وهو مستند النبي في سبب التعميم عما النبي قوله انه من التخليل
للناس وهو مساس الحاجة ناشية من التفرع على الكلال مسبوقا بالمخاطبة والمناقضة المسلك الا ان الغرض ما في عن النبي عليه السلام ارفال
خير حكمي خمر وما يروى انه قال يدع الجلود فيظهر كالتخليل الخمر في الخواص فلما انتم من تلك الخمر بالخصائص
فولاه في بابها الزنا وشق الزنا في فخرج لغيره يقول ان جماعة يادروا نكسوا الدين وشق الزنا في ولم يقل ذلك المالك
والنكس ولكن معنى لعدم النكس والنكس عدم ورود الشرح فيه ممنه ولا الاطلاق وعدم الورد عدم التخصيص والنكس خاص وان
الانتم الشرح ما وردت دفعه واحدة في بعض ما تراج عن بعض ولا والله والعصم المتيقن انه محصور في نصيبه وان سلك
العلم جزم اسال الخمر على قصد التخليل على الصحيح المذهب فالامر بالادارة على خلاف الصحيح والمؤمن من التخصيص للمالك التعميم
كانت معونة للجماعة وحقها اقلها كبر معصية الصنعة من المعصية والتزويج على مخالفتها التخليل وهذا الطريق لم يحل
اشد رغبة مستعاجلها وحق هذه حالها في وجبة الادارة ولم يمتنع من ادائها في الاداء الضاربة فلما ان نزل الاواني
عند اتخاذ الخمر وبما لا يتبادر فيها شبهة بالحداد الخمر وهو مستند النبي في سبب التعميم عما النبي قوله انه من التخليل
للناس وهو مساس الحاجة ناشية من التفرع على الكلال مسبوقا بالمخاطبة والمناقضة المسلك الا ان الغرض ما في عن النبي عليه السلام ارفال

اما النص

مستنفاه الحوائج فلما علم ما ادعته جعل الخلل انقلاب الكل خلا قطعاً فان المعالج غير مريب فيها انفا
 الرمان من فيه حصول الخلل واما الغنيم نظر العال بالبالغ واعتبار النفس مستدعي شهادته اصله المختل نفسه
 والمختل نفسه اللز في اقوى فان الاستحالة ثم منقضي الطبع وعموم الاستحالة معقضي الطبع وعمومها معقضي
 مظهرها وعمومها فانها لو انما هي مستحالة في الحداث فلما الحداث مصروف الى الخلل المتعاقد المتعارف وهو المختل
 نفسه ومارك لفظ الدنا فان منصرف الى المتعارف متناوياً لانه المختل مصروف الى المتعارف متناوياً لا السان
 انحصار الحداث المختل بالدوا الفصح في بعض خلد الراج محدث الى طلبة علم سبق الاستدلال به هـ
مسألة المشتري اذا افسس الثمن او مات مفلساً او وجد المبيع عيباً غير مفسد لا يفسد البيع
 او جاز طبع ثقت له حق الفسخ عندنا وقال ابو حنيفة رحمه الله ان البيع منبوعاً فلا خيار للبايع بل يواسوه سائر
 العرفاً ولكن اولى بالسع منه وان لم يفسد مبيعاً فهو حق به واحلفوا في معناه فقال بعضهم هو حق به فسخاً وقال بعضهم
 الحق به بيعاً مبروراً فامنه انه كالمعتق فان قيل عتقه شيء فهو حق العرفاً واحلفوا على ان لا يعلق به حق كراهته وادرس
 الجنايه لم يستل للبايع حق الفسخ دللنا في المسئلة المنزلة المعنى فافهم ما ذكره الله تعالى في قوله انما يارجل مات او افسس
 فصاحب المتاع الحق بمناعه وروى صاحب المتاع الحق بمناعه اذا وجد عيبه وروى في المبيع الحق بمناعه وروى في المبيع
 باسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال لم يشترى من يفسد فليس يفسد منها فصاحب المتاع الحق بها اذا وجد عيبها والاعراض
 مسالك الاول والاولى الحديث اثبات الحقيقة اصحاب المتاع فلم يعلم ان المبيع هاسنا صاحب المتاع بل يقول المبيع
 صاحب المتاع شاد ط الخلية مفرد ابعان لم يشرط الخيار مفرد افسس صاحب المتاع وليس الحق به بل لا اثر
 للفلس السان المتعارضة بما روى ابو البراء الرازي باسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال في ابتاع شيئا وافلس فهو ماله بين
 غريمه ونفوله عليه السلام كل امرء الحق ماله من والده وولده وسائر الناس اجمعين فقول كل امرء دخل الميراث فيه وقوله
 سائر الناس دخل فيه البايع فكون الميراث الحق به الحوائج فلما اما الاول فمعه جوابان احدهما البايع
 صاحب المتاع تسمية باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول اليه من العلم من حوله صاحب المتاع اذا كان شارط الخيار
 مفرداً به وادام الخيار ليس صاحب المتاع وليس الحق به فالاول اسبق الى الفهم فعمله مما اولى السان
 ان لا ذكرتم نيا على مبيعكم فمناز علم فيه واما الثاني فمعه جوابان احدهما ان الميراث الاخيه الاستقلال كما في قوله الحق ماله
 من والده وولده وسائر الناس اجمعين والاستقلال مطلقاً ثابت اذا كان الحق به فسخاً وغير ثابت اذا كان الحق به بيعاً
 وشرح الكلام بقول قول القائل هو الحق فكونا نفهم منه النصير بالحد عايداً الى الراجح مقصود افعال المضطر الحق
 بطعامه ويراد الحق به احكامه وتناوياً والمالك الحق ماله ويراد به الحق به في مقصود المالك ثم انه والراجح مقصودا
 في نظر البايع اذا افسس الميراث هو الفسخ فكون المعنى انه الحق به فسخاً السان ان عندكم ليس المبيع الحق بالسع منه مطلقاً فانه

ادارغب فيه غير البايع من الثمنه كان الغاي الحق واولى به فلا يكون الحديث يخرج على الملاقاة اذ جعلنا ما ذكرتم
 محملاً وفي التعارضه بقول في الحرب الاول الذي محمدنا اشهر منه والحديث الثاني عام وحدنا خاص والخاص
 مقدم على العام فان عارضوا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل البايع اسوة العرفاً قلنا هو موقوف على اشر شهاب
 واما المعنى في المسئلة فنقول غير علم ما اسحق عليه صاحب عود انقبت له حق الفسخ كما اوضحه تعليم البيع
 وما لو نظر في السع منها او كخيلا وعجز وفايه وسان العجز ان المسئلة مفروضة فما اذا اجر عليه قاض شفعوى
 المذهب ورفع حكمه الى قاض اخر يفعوى المذهب فانه لا يجر عليه في هذه الصورة مسبق عليه لان المختلف
 اذا انفصل بقضا القاضى صار منقاعاً عليه واذا كان محجوراً عليه وقول انه لا يمكن تسليم الثمن المبيع ولا من
 ما راجع على ملكه كالمال الذي لا يحل الحرج وما سواه مستحب وه العدم ومعنى هذا الاسفا الاصل فيمت العجز
 عن تسليم المصحى عليه عوضاً ونظره ان في الجمع عليه يمت حق الفسخ للمشتري طريقاً في اعادة الميراث من سلا الى
 مثلاً استاعده في عقد اخر فمما ضرر فوات مقصود العقد ومثل ذلك جاز في محل الخلاف فملك حق الفسخ ثابتاً
 والاعراض في ذلك الاول والاولى ان النبي صلى الله عليه وسلم انما اسحق عليه صاحب عوداً وسائر المصحى عليه
 عوضاً من ذلك غير مقصور عليه ولا بوصف بالقدرة عليه والعجز عنه والعجز هو المقصور عليها وليست
 بالمسحق عوضاً وشرح الكلام ونقينه بقول الحققة منقسم الى حققة التي متخلفة في المبيع والحققة
 معقولة في الذم والحقائق المعقولة في الاذهان هي المعبر عنها بالمطلقات ودلائل الاقتراف ان الله تعالى
 او حرا الاصيل على حقاقتها متمايز خصايتها عالمها حقاقتها وما يربطها قبل التجادها فحققة المالك محصية
 والعرض مطلقاً ما اذا عرف ذلك بقول الحققة مطلقاً مع مزيد انصافها بالدخول في العهد مبيهاً ديناً
 والدخول في العهد بعلقها بالانسان يعلق الانتساب اليه لا زماناً عليه محصيل مثلاً في العبر والتميز هو العشرة
 المطلقة المنقضية ملتزم من مقابلتها بالمعوض والحرف انا قد ذكرنا ان الحققة المطلقة مال ونزول وقول
 الدوام المطلقة متصفرة بالدخول في العهد مغوب فيها مبدول ولا ان المعوض في السع مقصودا بها تكون
 مثلاً اعلى مقابلتها المالك حصولاً عوضاً ومعضاً وقد فصلنا ذكرها بالذم والتميز في فصل الحصول له
 وهو الحصول الشيء للانسان صيرورة موفراً مقصوداً عليه بحسب لا يقابله والدوام المطلقة متصفدة
 بالدخول في العهد موفراً مقصوداً عليها فسلحت مستحققة عوضاً فملك مستحققة عوضاً فالواو هذه
 قاعده من ههنا فان المذهب عندنا ان الميراث يوجب بالعدل لانه يرد عليه العقد وهو حكم العقد وليس كما
 منه ولعلم ان قولنا ان الميراث لا يرد في حش ان الذم في قلة اخل وحققة الميراث ان لا يراه
 نعرفنا والمعنى بالذم الى ما رت قد اوضحه الميراث في حكم النسب وهذه الذم والذم عايداً الى الرقة

معنى الانسان والشخص فان الانساب المذكورة انتساب الى الشخص والعنق الذي له رايه تعلق بالانسان
ولانقال الذين عباد عن التزام التخصيل لا ينبغي عندهم من جهة واحدة ان السع مشتمل على مقابل المال
بالمال صاير الى حاله سواء التزم والالتزام ليس بمال ولذلك فعل التخصيل ليس بالوحيد للشئ
انه لما صار الدر منفسا بالالتزام التخصيل كان ذلك مستحقا عوضا فالعجز العجز الموداه لا يخرج اعز تسليم
المسحق عوضا بل تسليم عوض المسحق عوضا ولا يقال ان الدر عشرة دراهم من رايه لانا
لجبت عنده ووجه واحد ما ان الدر مناد بالدراهم التي يتكهنها تاديبه بالدراهم الحاصلة على ملكه
عند الالتزام الثاني ان ذلك يمار وتوريد والى لا يكون ميعا موداد ولا يتوجه او يقال انه عباد
عز دراهم موجوده في العالم لانه متوجده عليه ان كان الابهام والتزديد وسوحد عليه ان كان افر وهو
جعل الملوكة للغير فثناوا اذا انت ان معنى الدر ما ذكرناه ظهر انما عجز تسليم المسحق عوضا وانما عجز
تسليم عوض المسحق عوضا المسلك الثاني في الاعتراض قالوا سلمنا ان المودى هو المسحق عوضا
وتولنا تسليم حقوق العجز وسائر العجز معقول اذ كل المسع متمتع بالسع والقاضي فاما اذا كان
القاضي سعي ما لا يفرق واصل التزم الى البايع وانما لم يمسحيا والقاضي فاما اذا كان التعلق بدور البايع
دفعه من الغنم ثمانية وانما سعلق به حو البايع دور حو العجز اذ الحق عجز المشرك ويخص
عجز المشرك اذا انت امتناع السع مطلقا فلم الدور والدور مفروض في العجز فلا يوجد العجز المسلك
الثالث الفرق من وجه واحد ان دليل العجز هنا حكم الحاكم عليه بالحج ودليل العجز في الاصل الغصب
والا باق فاحتمل في القياس قاسا في السب فلا يصح الوحيد الثاني ان العجز في الاصل اظهر في سائر جهات
احدها ان الغصب والاباق كلاهما محسوبان بخلاف قضا القاضي فانه لا يمكن ان يكون مطلقا وقد احتمل
ان يكون مختطبا في الثاني ان العجز عن تسليم السع سعي بالقدرة على عين معينة والعجز عن تسليم الثمن يقتضي
بالقدرة على مطلق المال واسباب القدرة على مطلق المال التزام اسباب القدرة على المعين فاحتمل الدور
العجز في الاصل اظهر الفرق الثالث ان العجز في الاصل كذا في الاصل المبيع اذ لم يقصد سعلوا بالمبيع
لخصوصه والى مقصود متوسلا به توسل التتميه واعيان الدراهم والثاني في ذلك سواء اذا استقرض
المبايع على ان يوده ما سببا خذ المشرك يحقق مقصود بخلاف المسع فانه مقصود لخصوصه
فلا تقوم عن مقابلة العجز عن تسليم المسع معقول فمذوران المقصود جريما فمذورا وبهذا
نعتن على القياس على الرهن والقتيل فان الضابط مختلف فلا يصح القياس وسوجه في الفرق
الثالث وهو ان المقصود لغواته جزا المسلك الرابع سوال المانع فعول حق العجز متعلق

بالمه وذلك مانع يعود الفسخ والمانع وسائر ان حق العجز متعلق بالراد اذ اصاب حق المانع مسبقا لان المانع يطلو
للمصرف فامتناع التصرف كونه مانع من اعم لمعارض بزاعه في محله واسفاح حق المانع لا يدخل في السبب وانا
نقضى حق المانع معارضه على ما تبين من ابا من التسوية فنقول سبب تعلق حقوقهم ثابت فلتفتنه مبتنيا
على القاضي وعصمة الكل سواء في افضا لوقته الحق ورعايا الرطل لم يسعلق الكل بالمه على السوا الجواب
اما السؤال الاول والجواب عنده وجه واحد ان الدر من الدرهم في العين المستوفاه بحجم العقد والمعنى
المستوفاه بحجمه العقد المستوفاه في الوفا بالمعنى في العقد وهو موافق لقاعدة مدعيها وان على اصلنا الاصل
في الرهن الغنم والعقد على الدر خصه وصارت اخصه حيث ان الرهن متروك في العقد فليس فيه بالالتزام
في العقد وعدا والعقد فيه ان الدراهم في العين صلح ثنائيا لانهما معصود ثنائيا ولولاها لما كانت الدراهم
المطلقة معصود فمحله ثنائيا فان عارضته وفلم الدراهم المطلقة صلح ثنائيا فانه عزم ذلك على سبب
المطلقات ونحن نعلم من ثنائيا ان الدرهم ليس الا اسما للمعنى فلا معقول ورا العجز من قبل ان الله تعالى خلق
الاسما لخلقها مما تميزت بمصاها عالمها لخلقها قبل الجادها ولما ان لم يسم ان الحصة المخصصة في العين
تعلق بها على الله فيقول بوقد تم ان حاد فان فلم يوقد مفعول وهو لا يعقل تعلقا وراه وان قلتم
حادث وهو عرق اجماع اهل السنة الوجه الثاني سلمنا بوقد المطلقات وبول الرهن من الدرهم في العين
فان الرهن من على قصد الجعل ثنائيا والدراهم المطلقة لا تصلا عليها ثنائيا في المتعارف لان الحقيقة المطلقة مع
القائم الذي ذكرناه لا يدر كذا الا لخواص واما الدراهم في العين متعارف منها فصل الجعل ثنائيا في نظر الوجه
الثاني سلمنا ان الرهن من الدراهم المطلقة ونحن نقول الدرهم في العين معصود اصلا بمعنى انها مفعول
فيها انما معصود اصلا والدراهم المطلقة غير معصود اصلا والعجز عنها مناسب للفسخ وعلى هذا القول
نقضى بوقد لا عجز عن تسليم المسحق عوضا مقصود اذ وان سعى بكونها معصودا بالعقد ابتدا او عوضا عن
المسحق عوضا وعلى السؤال الثاني يقول اذ حاد مطالبات الغنم وتعارضها على السوا وقصود المان مني
العجز والعجز معقول في العجز عن كل الرهن فان المسئلة مفروضة فما اذا كان بالما قاصرا مطلق الدرهم فيوجد
العجز اذ اكل الدرهم في كل مقام الفرق ضابط العجز مختلف فلنا العجز واحد في الغصب والاباق فاب
المعصية هو العجز نفسه والغصب والاباق في اسبابه نظير الجهاد فاما باعتبار نفسها مقصود للسع واسما بها
محله بول الغصب والاباق كلاهما محسوبان فلما لم يرد اذا ادعى المسمى على المانع ان العبد ابق من يده
فله حق الفسخ واقام على ذلك منه فان العجز من هذه الصور بناء على قضا القاضي فهو وزان العجز في كل الواج
فولم اسباب القدرة على معنى معناه دون اسباب القدرة على مطلق المال المملوك ولكن لا سلم لاسباب القدرة

فان كان سبب القدرة على عين معينة فله ان يفر من سبب الدرهم على مطلق المانع

منه للبدن على غير معناه ملوكه اقل من اسباب العدة على ما يطلق ملوكه بل الامر بالعكس على ما لا يخفى فيكم
العجز في الاستدلال فثبت المقصود جزمه لانه مقصود بخصوص وصفه فلما هو باطل ملغى اذا كان المسع مثليا
فالاستقراض جزمه وحق الفسخ جازمه فعر ما اراد المعبر به العجز عن العلم المسحوق دون النظر الى إمكان الاستقراض
وعده ليس فيهم بوجه اخر فسلم في الاباق بحق عجز الداع عن العلم المسحوق كله وبعضه وفي محل النزاع حصل عجز
المسرى عن العلم كل امر دون محضه فافرقا فلما عدا الفرق ملغى بالمسلم فيه فانه اذا انفس المسلم اليه سب لصاحب
المسلم حق الفسخ مع ان راس المال في بعض المسلم فيه وفي السؤال الاخر يقول المجرب معارض معايل في سب العتق
للغرم وسب حق الرجوع للمبايع وسب ملك راس المال لصاحب المسلم والمسلم صار مرجحا فليست سبق للملك
المبايع في السع مرجحا هاهنا لا يحسبوا او فلو اخلوا اما ان يعلق حق الغرم كماله او لم يعلق فان يعلق
حق الغرم فهو مانع نفوذ الفسخ من المبيع كالمو لعلق به رهن او ارش جنابه وان لم يعلق به حق الغرم فالعجز منتف
لانه بقدره على اذا لم يربح اسطره مع المبيع واذا ربح المير والظاهر والغالب وقام المسع بعد العلم بخلاف السلم
فان الظاهر ان راس المال فيه لا ينفذ المسلم فيه الحواس فلما لا سلم ايضا العجز على تقدير عدم يعلق
حق الغرم بالمال سانه ما ذكرناه من ان المسلم مفروضه مما اذا صار محجورا عليه من جهة القاضي وكان طالبا فاحل
عزجه الدون فلا يكون قادرا على اذا لم يربح على ما سناه **مسألة** المحال عليه
اذا مات مقلما او جحد الحوالة ولا يينه للمحال وحلف لم يرجع الدار الى المحيل عند ما وعدهم يرجع
فصول الدليل يرى عن الدين ولا رجوع عليه كالموضح بالا برآه انا نعمي بالا برآه ما هو معناه في مورد
الا برآه بفضل فيقول قولنا يرى معناه سقط الدين في نفسه وانعدهم لا انه سقط عنه باقيا في نفسه
محولا الى المحال عليه او يقول معناه ان الدين مسبق مسبقا سببه وتاثيره ظاهر فان المصور
الرجوع بمعنى السد السابق فاذا صار السب مسبقا اذا انما انتفع الرجوع بمعنى له وسان
انه يرى ان الدين مسبق فيكون سببه مسبقا دلالة باسفا الحكم على اسفا السب وسان ان الدين
مسبق الحكم والحقيقة اما الحكم فوجهان احدهما انه لا يطالبه بالدين مع حلوله واو يساه والمطالبة
بمعنى الدين المحال على المدعي المورس السان ان المكاتب اذا احوال دين الكتاب به عتق مدرك ذلك
على ان الدين ساقط عنه لان المكاتب عبدا ما نفى عنه دينهم والحوالة منحه فكون الدين مسبقا هاهنا
ايضا واما الحقيقة فهي ان الدين المكاتب للمحال على المحال عليه هو الدين الذي كان ثابتا على المحيل
فان الدين بمعنى الحوالة والاسسفا والمحال لا يثبت الدين على المحال عليه مضمنا الى دينه
على المحيل لان احد الدينين وان حقه فكونه دينه على المحيل ساقطاً منتقيا طرقة اخرى

نقول السقاط على تلكه مطلقا فلا رجوع فيه وسان انه اسقاط ان الدين ساقط على مناه ولم يوجد منه شيء
سوى الحوالة فكانت اسقاطا وسان انها اسقاط على تلك ان المحيل لم يملك المحال لانه على احوالنا
بالان اسقاطه الدين عنه والمحال ما اسقط الدين عنه مجازا بل بان ان ملك دينه على المحال عليه فانه ملك
مطلق فكون الاسقاط المعادل له محسبه مطلقا والرجوع على منافقة الاسقاط طرقة اخرى
نقول اسقاطه دينه مطلقا ولا رجوع وسان ان اسقاط الحوالة والنقل تفريغ والنقل تفريغ
للمسقل عنه وشغل المسقل اليه وسان ان الحوالة نقل وجهان احدهما ان الحوالة لا يغير لانه قال سبحانه
الشيء انقروا حاله ادا غرم والنقل طريق للغير لا لاختنا وسهنا ولم يحد طريقا اخر للمعبر فكون النقل
بمعنى الحوالة السان ان المحال لا يتعارض عن المسلم بهما لانه وامتناع الاعتياض محض عقدا لم
ولا سلم مع المحال عليه فكونه دين السلم مستقلا الدين وسان انه اسقط مطلقا ان الحوالة لا يغير بها غضا
والقرينة ليس لها فيها فخرج انه اسقط الدين مطلقا وعلى هذا الطريق نقول لا يفسخ الحوالة
بالبراضى فان لا سلم انه يرى وسانه ان الحوالة اسم لشعر التحول والدين لا يقبل التحول واذا
دين الغير غير معتقول والقرينة امر انما معتقول فكون المطالبة بالدين للمحول فكون الحوالة حوالة
وسان ان الدين لا يقبل النقل والتحول ان الدين مفروض صفه للشخص به هو مدون ومدار والصفه
لا تقبل النقل والتحول وانما قبل الازالة فان سلم انه اذا ابرأ المحيل لم يصح واذا ابرأ المحال عليه
صح الا برآه وذلك دليل برآه المحيل ولما له ان برآه المحيل مسقطا لمطالبة المحال عليه صح وان ابراه
مبقيا لمطالبة المحال عليه لا يصح لان مطالبة المحال عليه مستفاد من برآه المحيل واسقاط دينه مع
ابقا لمطالبة المحال عليه متناقض ولم يصح الا برآه خلاف المحال عليه فان ابراه لا تناقض فيه والا برآه
اسقاط لمطالبة مطلقا والمطالبة ساقطة مطلقا اذا صار سببه مسبقا وسببه منتف اذا كان
الدين عن المحيل مسبقا فكون لا يطالب بالدين فهو دليل اسفايه فلما يعارضه ان الدين كان ثانيا والاصل
نقاؤه فكون الدين ثانيا ما انا نعارض الحوالة واما محوله للمطالبة صار فلهما مع قيام الدين على المحيل
وقد علمنا ذكرناه بامر حكومي ذلك انكم اعتبرتم في الحوالة تساوي الدينين في الاجل والحلول والصفه
والقدر ولو كانت الحوالة اسقاطا لم ينفذ بها العوض بالخصوص كالطلاق على ما لا يعتق على مال
لما كان كل واحد منهما اسقاطا لم ينفذ العوض فيه بالخصوص الوجه الثاني لما ان الدين صار
مسبقا ولا سلم ان سببه مسبق وسانه انه لو احواله بالمسلم فيه امتنع الاعتياض منه على المحال
وامتناع الاعتياض محض عقدا لم ينفذ على ان السلم مستبق مع الحوالة وهذا الاعتراض من وجهين

الاخيرين بان يقولوا الطريقة المأثورة لانهم ان الحواله اسقاط فاناسنا ان الدين باق في ذمه المحيل وان
سلمنا ان الدين غير باق فلم يلزم ان الحواله اسقاط للدين وسماه ان المحتمل بملك الدين على المحال عليه
مقامه ذمته مقام ذمه المحيل ولما نقول انه بملك الدين على المحال عليه عوضا عن ذمته على المحيل وان
الحواله تفوت اعراض فانه لو كان كذلك لاستعنت الحواله في المسلم فيه لانه لا اعراض فيه فكيف ذمته
المحال عليه بدل الدين على المحيل بدل المسلم فيه معقودا وجا من ذلك امساع الاعراض على المحال
فيعول في الطريقة المأثورة لانهم ان اسقطوا الدين عنه لاناسنا ان الدين باق في ذمه المحيل
فولم الحواله مشعر بالفعل والحويل ولما الدين لا يقبل النقل والحويل فلو ان الحواله ناقله للمطالبة
محواله لما هم هذا العمان لئلا اعتراض المذموم بوجه على الطرق كلها ونزل اسوله اخر يقول ان الدين
عنا عر فعل الاداو معنى لزومه وثبوته وحب فعل الاداو فعل الاداو لا يقبل النقل والحويل وهذا
ولما لا ينفي الدين على المشت المقتضى ولا يصح ضمانه وعلى هذا لا نقول في الدين المحيل عليه دين مطلقا بل
نقول عليه دين موجب ومعناه عليه الادا بعد شتر ويدعي وزانه هاسنا ولا نقول على المحيل دين مطلقا
بل دين محال به ومعناه عليه الادا ان كان من وجهه مخصوصه الوجه الساسي يقول الحواله اسقاط
بشرط سلامه العاقبه وسلامه العاقبه ما بعد سلامه ووجه الوصول لا بعد سلامه وسماه ان الظاهر
والغالب ان المحتمل يرضى بقبول الحواله سالما فيه دينه فاذ لم يسلم له الدين بين له الرجوع ونطرح
اذا ما جاز عر دينه على عبد قتل العبد او باق فانه نقول انه رضى بقوط دينه سالما له عرض
الصلح فاذ لم يسلم له عوض الصلح عاد الدين وكذلك هاسنا الوجه الساسي يقول المعنى بكونكم
اسقط الدين عنه مطلقا ان عنتم ان اسقوط ثابت لحاله موته وجوده وهو اذ راج محل النزاع
في الدليل وان عنتم اما اخر لزمكم سانه الوجه السراسي يقول سلمنا ان ذلك اسقاط الدين مطلقا
وانه لا يرجع بالدين الساقط اسقوطه مطلقا فلم ولم لا يرجع بالدين الذي التزمه المحال عليه وسماه ان
السلامه مقصوده في الحواله وعذر العود الى الساقط طريقا في مقصود السلامه لانه اسقط مطلقا
مع الرجوع بما التزمه المحال عليه طريقا في حصول مقصود السلامه الحواله قولكم الحواله
مشعر بالحويل والدين لا يقبل الحويل فكم الحواله محوله للمطالبة ولما الحواله غباره عن التغيير فانه
يقال احوال الدين احواله وحواله ولا يعنى بالمعنى التغيير المتناوب يقولنا احوال لما كان الماسي
محالا ولا يسي الى ان محالا وانما سمي محالا ونزل سانا يقول المحيل يقول احلتك بعثه او يقول احلتك
بالعشر التي لك على فلان او يقول احلتك بالعشر التي على فلان واذا عرف ذلك يقول ذوال الدين

عنه فاناسله في هذا المحال عليه بغير خاص فهو المتناوب لفظ الحواله وقد صرح الحواص في قولكم الدين
لا يقبل الحويل فاناسنا ان الحواله بمعنى التغير فلو لم ان الدين كان باثنا والاصل نقاوه ولما الاصل نقاوه
مشتا على اثان والمطالبة واثان وقد اسفا المطالبه على اسفا الدين عنه ونزل بانفكاك الرهن فانه دليل
سقوط الدين ونزل ان الفاء الادب الحويل فانه لا يصح فقول لو كان الدين قائما لمطالبة المحال عليه مستفاد
من ذمته بمقتضى ابراهيه سقوط ذمته عن المحيل ساقط فمطالبة المحال عليه فله حمل مطلق الا برأ عليه لان
الدين مشعر به وبذل ايضا ما اذا احوال دين الكفايه فانه يعنى فان سئل الدين او عليه بعد احواله
وعلى الحديث يقول معناه الخايب عندما دام مطالبيا بشي من الجور وعلى هذا يقول اذ مات المحال عليه
مقتضى اسقط العتق لان العتق عر قابل الاسقاط ولكنه يستشعي العبد المحال به فلما ما ذكرتم
اذا راج رايان في الحديث والاصل عدم الاضرار والادراج ومعناه انه عندما نفي عليه شي من الدين نفسه
فقد حصل العتق على سقوط دين الكفايه عند قولكم بغيره فانه مجانس الدين فليس لا الحواله ازاله الى
ايات امثل واعتبر بها مجانس الدين ونسأ وبما قولكم امتنع الاعراض على المحال اذا كان المسلم فيه
محالا ولما لا يسلم ان امساع الاعراض حكم السلم حسب بل بموجب السلم وحكم الحواله بالسلم من
ايات سله على ايات امثل وهذا حصل الحواص عن قولكم المحتمل بملك الدين على المحال عليه فابيه
ذمته مقام ذمه المحيل لاناسنا ان امساع الاعراض حكم الحواله لا مشما لها على ايات المتناوب وعلى
هذا يقول يصح الحواله بلفظ الانواع جميعه ايات امثل في ذمه المحال عليه وعلى هذا يقول السلم
يقول الفاظ العقود متعبد بها فلا اسقط السبع بلفظ الكفايه ونقول في الطريقة المأثورة سانه اسقط
عنه الدين ان الحواله مشعر بالنقل والحويل يقال حواله البادخان والغراس معنى نقلها وحويلها
عمره معها ويصح الحواله بلفظ الحويل فلو قال حويلتك بكذا صححت الحواله فلو لم ان الدين لا يقبل الحويل
فلما عر حوانا ان احدهما ان بعض العقود سلقى صحتها فذل صيغه الحواله على ان الدين قابل للنقل
والحويل الساسي ان ازاله الى ايات يعذر بها وحويل يقال نقل ولانه الفضا الله ونقل الله
الولاية فلو لم ان ذلك عدل الحواله ومشتا ولما فلو لم انما مشروطه سلامه العاقبه ولما العاقد
لزمه السلامه وبما يكون له مقدور الله كالسبع وعوض الصلح والدين ليس له مقدور الله ولا يلزم
سلامته ونزل بمرراونا فقول بعض العقود انقطاع علقه العاقد الثابته قبل العقد وعلقه
اليد ثابته في البيع وعوض الصلح ولا ينقطع العلقه بالكلمه دون السلم فكانت السلامه مشروطه
بخلق الدين فان علقه الدين مسفته فيه وانما الثالث علقه المطالبة وهي مندفعه منقطع بعد

الحواله بالكله فلا يكون السلامه ملتزمه وعلى الوجه الثالث نقول نفي بعولنا اسقط الدين مطلقا انه ان
نعلم مضافه السقوط مطلقا السقوط مع قطع النظر عن حال المحال عليه جاحدا ومنزاعا في ذلك معينا فاننا اذا
كان السقوط المطلق معنى الحواله مع قطع النظر عن المحال عليه مقرا واجبا صار الرجوع حلا في مقتضى
الحواله فكل من الحواله دليل امساع الرجوع واما القول بالموح فمعناه جواز ان احدهما ان الخلاف انه
هل يرجع بالدين على الجميل الساني انه اذ ارجع بالدين الرزق التزمه المحال عليه فكيف ضامنا الدينه
والضمان يفرق بينهما في الحواله من يلزم ما اذا صرح في الحواله الضمان فقال احلتك ولست بضامن
مسئله انشاء الضمان عن الميت المفلس يصح عندنا وعدمه لا يصح واجمعنا على
انه اذا اختلف تركه يصح ضامه واجمعنا على انه اذا ضمن عنه في حال حياته مومات مطلقا لم يسقط الضمان
ويصح انشاء الضمان عنه والحاله انه فعول في الدليل في لازم يصح ضامه فاما على ما اذا اختلف
تركه او خلف ضامنا ومخرج على الكلام دون الحكمه وانما ليست لادنيه وسان بقا الدين النقص والمعنى
فالنقص ما دوى انه اني نجناه لعلي عليه السلام فقال هل على صاحبكم دين قالوا نعم دسار ان فامسح من
الصلوه فقام او طلحه فقال يا رسول الله بما على حق الغريم فعلي عليه السلام قال انما قتله فقال
ما فعل الدسار ان فقال ادبنا فقال لان بردت جلده على النار والاسد لال ان النبي عليه السلام
عن الدين مطلقا غير مستفصل فيه التزمه وامتنع عن الصلاه بسببه فدل على قيام الدين مطلقا وانتيوجه
الاسد لال بالحدث على نفس الضمان فقال قولنا في فانه مما على ضمان الدين بدل الحديث على ضم
ضمان الدين عن الميت لانه موحه عليه انما انما عرفنا بالحدث نفي قول الاله فانه مما على وليس
ممنه من الغفران يكون موقوفنا بل اختلف ان يكون عدل اياه سانا فقول انه لم يقل مطالبه
ان فانه بالقضاء وانما المقول مساله النبي عليه السلام انه عرفنا عما ولد لاله للحدث على الضمان
واما المعنى في وجوه اخرى انه اذا اوصى بعضا الذنوب عن المعاليين دخل فيه الميت مطلقا فدل
على بقا الدين عليه الوجه الساني انه اذا اضر عنه حاله حياته مومات مطلقا لم يسقط الضمان
ولو لم يبق الدين لا يسقط الضمان كما لو ضم الصديق عن الزوج ثم ارثت الزوجه قبل المسيس او فمحت
النكاح بحب الزوج وعنته فانه لما سقط الدين سقط الضمان فدل بقا الضمان على بقا الدين
هانذا السال ان لو تبرع انسان بفقاده صارا الدين متباديا وذلك لبقا الدين
السداد ان الدين كان ثابتا لفايده وانما في محتمل الفاعله لانه في ظاهره دفن او ظهره
ضامن او رد عليه مبيع باعه زائده فمقتضى على ثبته واحتمال الفاعله كافي في المقاول ليراقى الملك

والصيد المنقلب والطير الطائر الخاسر به يجر ابراهه وقولنا انك عن الدين لبقا الدين ونفصيله
ان الاثر اتملك واسقاطا وكلها مسدعي فاما الدين هذا لبقا الدين ونفي ان يكونه ديننا لاننا
مناسبه الضمان ان المدينون اذ المدينون مستقلا باسقاط الدين كان مساس حاجته الى الضمان مبريا
البلغ واكونه اذا كان مستقلا باسقاط الدين فظهر ان يكونه ديننا لازما مناسبه لبقا الضمان وقد ثبت
اعتبارها في مواقع الصحة ولعلم انما على جمله الدين لا يحتاج الى بيان ان الدينه ما هي وان الحديث اذا
دل على بقا الدين في علي بقا الدينه اجمالا معروف ان الدينه في الشرح مفسر بما لا ينبغي بالموت وكذا نقول
في الوجوه الاخره وهو كذا فعول في امكان الفاعله فانه اذا صار امكان الفاعله مبقيا عرفنا ان الدينه
مفسر بما لا ينبغي بالموت ولعلم انما اذ اعللنا الشرح كان الحكم او الشرعيه ونقاوها فانه اذا
شرع الضمان في حاله الحيوان والموت كان احلا في الحياه والموت منزله احلا في القيام والعود والخص
كل واحد شرع مفرد بل نقول الثاني شرع واحد مفسر على جميع كل الاحوال واذ اعللنا الشرح
فانما عنه اما فعول في انه لازم فكيف ضامه مشدوعا وقولنا دينه في اثنائه الى بقايه وقولنا فكون
مشدوعا يعني به فكيف بقاها في حاله الموت الدين عليه هاهنا وفي الحديث فعول معناه هل
لزم صاحبكم تبعه وقوله من دين من دينه من التبيين في المعنى سيم وليس من دينه لزوم التبعه نقا
فانه التبعه فان السعه لادنيه في برك الصلوه والترك عراف وكذا التبعه في القتل بافه وهو غير باق
وصار كما قال عليه الصلاه والصور ورا ديه لزوم التبعه فادكرهاه صالح مجله الدين غير باق
معنى مجله وسان ان الدين غير باق وما ان احدهما ان الدين هو فعل الادراك لانه توصف بالوجوب والفعل
هو الذي توصف بالوجوب فكيف الدين فعلا خاصا في عليه احكام المال والافعال الوجوب معنى البوت
او السقوط لانا فعول اذا صار الوجوب مفسرا بالبوت نفس الدين بالمال ولا مال في المعنى باننا
ولاساقطا ولا ما لم يعقولا ورا المال في العرفه ان الدين فعل الادراك ولا يقال ان الضمان يصح عن
العقد المحجور عليه والحر المقتضى عليه فالمقتضى فدل ذلك على بقا الدين عليها لانا فعول لا سلم ان
وجوب الاداء مسف في حقها لان الاداء مفقود عليه لما متوسلا اليه بوسايط من الكسب وغيره فان من
قد رجع على صعد السطح بوسايط جاز ان يجب عليه الصعود المفسر اما انما يقول لسانا ان الدين
امر حكيم في نفس انتفاه ههنا وبقول الدين ثبت على امر متعلقا بالدينه فانه لا يقال ثبت الدين
عليه في حسيه ولا في روجه بل في دينه والدينه مسفه مسا وسانه وجمان احدهما ان الدينه مسفه
النفس والنفس اذا صارت نرايا فلو بقيت الدينه لكانت صفه التراب وهي صفه النفس خافه الثاني

لقد وضعنا دايماً في البيع والشراء وما تعدل صيغة تعدد وضعها كالبيع مع الذبح والبيع مع الجاه الوحيد الثاني
ان جميع العقود منه فبرغمها مقاصدها متبينة وما حقا فبقولنا ان الخاد الصيغة على الخاد الوضع ومانا ان الامانة
تتبعه معاوضة ان غير المدعي ليس يعوض المدعي عن ربات البصر والمعنى والبصر قوله عليه السلام لو ترك الناس
ودعاؤهم لا داعي قوم دما قوم واما المالك وكفر البينة على المدعي والتمس على امره بقوله لو ترك الناس ودعاؤهم
صرح في ان شرط الدعوى غير مثبت وقوله لا السنة على المدعي صريح في حصر السوف في السنة واما المعنى فهو لا يكون
ثبت محسباً من مدلول العقل والدين وصدقته لا لا للعقل والدين يعارضه كذا من مدلول الحصر والشأن
ويعارضه مدلول الآثار مدلول العقل والدين وجب انما اذا كان المدعي جازي حلاً للمدعي عليه وطبها
والحل للمدعي وجب الحد ولو ثبت ذلك المدعي فيها ولو لم يصر ذلك ثبته ما نعه للحد فان كان لا
ان الصلح مشروع معاوضة فوكلم انه مشتمل على الملك والمالك من الجاسس فلما لا يتم الاشتغال على التملك
والتملك في الصلح الذي في الانسان لا يملك على نفسه لنفسه اذ تناقض فيه معنى عليه وله فملك المترك
حقيق الصلح وهو ملك المال بازا سقوط الدعوى مما جرى فيه الاعساض بغير الحق الدعوى مبررة المدعي
وعلى هذا القول يصح الصلح بعد الخلف لان الدعوى غير ساقطة مطلقاً فانه مكرراً في وقت السنة وسون الملك
للمدعي عليه في المدعي اذا كان غنياً ضروري سقوط الدعوى كما قلنا ولم على وجه اذا ادعى على انسان غنياً وله
فعال ليست العسر ولا ادري انها لمن انما سلم الى المدعي لان قوله في خبره المعارض فغير له الملك وذل
عليه قوله صالحي على هذا المال فان معاواه انزل عن خصومته من ملكها هذا المال وهكذا قوله صالحي عداك فانه
صرح في ان سقوط دعواه مقصود له والعهده فيه ان سقوط الدعوى صالح مقصود الا انه خرج واذا
نقط في المدعي عليه الاستغال والاكساب واللفظ في كونه مقصود او لم يقض مقصود او خرج على الكلام
الاحكام ما اذا استأخذ الصلح وان الاحكام المذكورة جازية فظهر انها ليست منحصرة بالمعارض المستلزم
السابع الاعتراض لمانا ان الصلح في محل الوقا ومشروع معاوضة فقولنا اننا نقبس على ما اذا اقر بحرية عبد
ثم اشتراه فادفع الشراء معاوضة في حق المتعاقدين فان معنى المعاوضة منقصة بالنسبة الى المشتري فقول
اذا لم يوجد الاقرار بالحريه مع البيع معاوضة من الجاسس عايب لا يبلغ واذا وجد الاقرار مع معاوضة من احد الجاسس
ملك في محال احد المتعاقدين فقولنا اننا نقبس على الصلح على الاقرار مع معاوضة من الجاسس عايب لا يبلغ
وصح الصلح على الاقرار مع معاوضة من احد الجاسس ويوجب على هذا ان يقال البيع والصلح المعتبر عليه مع
معاوضة محققاً من معنى المعاوضة مدلول لا لئله وهو المدفوع فانه دليل الملك ولا دليل هاهنا فان التواجد
يجزى الدعوى والجواب عنه ليقول في المعاوضة ما ينفي مدلوله لا دليله ومانا ان الدعوى محتملة

للصديق فاسب سون الملك على وجه لا يظهر في حق المدعي عليه ومانا المناسبة انما الملك على الوجه الذي ذكرناه
انفع في حق المدعي محتمل في الحق على مستحقه من فدا الاقرار بالمدعي عليه والمتحقق نفعاً مناسب للاعتبار
سيما اذا احتمل في الحق على مستحقه ومانا كونه نفعاً محضاً اننا نقول للمدعي عليه ان لا ارضيت بترك المال
مقتضى العدم وعلى هذا القول لا يصح الصلح بعد الخلف او اذا افضا الخصومة واذا امرت راضياً بترك المال مسفياً
لمقتضى الاقتدار لا يضر ان يكون اخذ المدعي وجده لجان بل منافع في حقك لا دفع الخصومة بمصوده لك وانما
تتحقق دفع الخصومة مطلقاً اذا كان المدعي وجده لجوانه الاخذ وامان الملك على الوجه الذي ذكرناه صالح وهما
فمحل جرماله ولتحقق معنى المعاوضة لا مدلوله لا دليله وبوجه ان لا نقبس على الاصل فان المتحقق
نفعاً متحققاً فلا يحتاج الى اصل من فوكلم الانكار معارض له فلما لا انكار معارض له ظاهر اضرار في حق
المدعي عليه وليس معارض في ظاهر ضار في حق المدعي عليه فخرج على كلامنا الرثوة فانه لم يتجه لحل اخذها وجوبان
المرتبش يعترف بان لا حق له معقود جرمه اخذها ولا يلزم على كلامنا الصلح على الودعة لانه ان كان العسر
فانه في حق الحلاف يصح الصلح عندنا وان لم يكن العسر قائمه فقد ذكرنا اننا انبسا ملك المال للمدعي غير ضار
في حق المدعي عليه ولا يلزم من اسباب الملك حيث كانت العسر قائمه امانه حيث لم يكن العسر قائمه ولا يلزم
على كلامنا الصلح عن العصار وحد العذر والكاح لاننا ما جعلنا حقيق الصلح ملك المال بازا مجرداً منقاط
الدعوى بل بازا منقاط الدعوى وما جرى فيه الاعتياض والاعساض ممنوع في حق المحقوق ثم تعارض بالانه
وهو قوله تعالى والصلح خير فان الابه مطلقه فمكروه مساو ولا محل الخلاف الجواب فلما سار ان
الصلح معاوضة انه نعت الشفعة في الدار المصالح عليها والشفعة ملك عليه شتا ملكه وكذلك شرط النفايض
في الصلح وامتناع شرط النفايض فيه يدل على اشتمال الصلح على الاحكام العامة للربا والغير والاحكام المحققة
فالربا يدل على انها معاوضة ظاهر او ادانست ان الصلح معاوضة فقولنا ما احتك دعوى الكاذبه صريح في منافضه
الصلح فطل كالموالات مع منى هذا المحرم لو لم يحققه الصلح ملك المال بازا منقاط الدعوى فلما انما يلزم العسر
فقولنا ان المدعي عليه اذا اقر له في مجلس الحكم بملك العسر ويلزم التسليم فاولى بقصد ملك برفقه الدار
ساقطه فيه الدعوى ضمناً لا العكس لستقاط الدعوى بائناً فيه ملك الدار ضمناً وكذلك في الدار اذا اقر
ببونه ولزوم تسليمه واولى بقصد به استقاط الدار واد جعل الصلح ملك المال بازا منقاط
الدين بطل جعل المشترك الذي ذكره من حقيق الصلح حواس — اخر يقول فرفق بين قول القائل مع منى
هذا العسر والعسر الذي عليك وبين قوله اسقط عليك العسر الذي عليك على هذا السور فتتجه في الاول
جواباً ان يقول نعم ولا يجه في الثاني لم يقول جواباً نعم بل محققاً امر او استقاط الدين مبني

لها وعند في بيعه وذلك من جهة المعاوضة وصوره الصالح ثم انما من جهة ان الدرر
معنى بيرة وتخلله لا معنى وقوعه ضرر او وقوعه ضرر في حقه من لوازم الدرر متعدد اما المدر والمدران
البحر السان ان الدرر مبيع والمندع في حكم الازيل المرفوع وتوجد المعاوضة معنى فوكلم تقيس على ما اذا اقر بحره عند
ما اشتبه فلتا شدة جواز انما انما جعل معتقرا بالملك ضرورة صحة الشري وسيله للعق ويدل عليه انه لو اقر
في الشري معتقرا بانكار الملك فاعل اشترى ملكا دائما الذي كذبت في دعوى رده لم يصح العقد فعرف انه جعل
افواه معنى الشري اعترافا بالملك الثاني ان الشري صح معاوضه محققا فمع المعاوضة مدلول الدليل
مع المعاوضة هاهنا محقق مدلول الدليل فان الدعوى بها ملك لا تظهر في حق المدعى عليه فلما لا سلم ان
ان ما لا يظهر في حق المدعى عليه ساه انا ان الساه الملك من جهة صحة الصلح محضه ذلك على الدوي
الا انه الباطل وذلك النوع من فساد عارض اذ كرم بقوله عليه السلام لا تظن صلحه خرجت من ايدى
سواوات جلد ما في الخير محله وبقوله عليه السلام احسنوا الظن بالمسلم واسات الملك له على وجه لا يظهر في حق
المدعى عليه اقل ربه لاحسان الظن فثبت له الملك فلما الحدث الاول مفيد للحدث الثاني وهو مفيد
لا وجه محالين ولا سلم وجود هاهنا لاسا انه مشبه على ضرر اقرار الدعوى الباطلة الكاذبة وعلى
فعل ذلك الصلح على الصلح اللغوي فذلك ترك الدعوى اصلا وان حمل على الصلح الشرعي يمنع وجود الصلح الشرعي
هاهنا احسبوا فاولوا باطله بفضي الصحة فلا يبطل بقرره انه اذ لم يسقط دعواه بالصلح باعلا الدعوى
واقام السنة ظهران المدعى مهلول له حاله الدعوى وبين انه صح الصلح الحوائج فلما لا سلم انه اذا سلم
ان المدعى مهلول له صح الصلح فان يستتم على الوارث اذ باع مال مورثه على ظن انما هي مما بان انما كان مستوفى فلم
صح السع ومنع صحة السع وان يستتم على الصلح على الاقرار فلما لا سلم ان معنى الصحة فيه نبوت الملك في نفسه
بل الملك ظاهر مقرا **مسألة** من طلق النكاح ماله اذا سفه مبدرا وفاسقا فقد
حكم الحاكم على الحجر عدا خلافا وليس من السد ان سبق المال وجوه الخير اتفاق المثل ونقص الصدقة الزايله
من ان يحمل الخير والشرع ذلك فليس محل الخلاف فلا سرف في الخير مع الضبط ولا خير في السرف مع محاربه
الضبط واذا اتى الضبط او اتفق في العبادات ان الفاسد لم يحصر الحجر بمواقع السفه بل يعم ويدخل فيه البيع
مما طاف به هذا الاختيار في الوحي والوسيط وعامة الاصحاب ما يرون الى ان التبذير وحده سبب الحجر
من اتفق ماله ما لا يناسب به ثوابا ولا حراما من عند الله فهو مبدرا وقال الامام من تعدى طوره ففرض الله الاطوبه
الذي هو الشر المونه وهو لا ينفق ذلك حاله مبدرا ولا يبيع الحجر عليه سعد ولا بالاحد ولا بالاحد ولا اعتاقر ولا يبيع
منه الطلاق والخلع ومنع منه المال ويصح استيلاؤه ونقل اقراره بالنسب والحد ودوا التقاض ولنا وجهان لا يبع منه

الطلاق هذا كله في السفه الطاري والصبى اذ يقع مبدرا واستتم عليه الحجر قال ابو حنيفة رحمه الله لا يصح قضا القاضي في بيعه
لان من السفه الى ان يستكمل خمس وعشرين ويُدفع اليه المال بعد ذلك وانفق اصحابه على صحه قضا القاضي باجره واعتقل
انه منع المال مطلقا واخلفوا في الصبي اذ انما سفيها فعلى بعضه عليه وقال بعضهم تجر ولنا في البالغ وجه انه تجر ونعني
الحجر وقولهم ليس وفيه شرع فلا يبيع وسأله ان السع مشروع ونظر السائر الناس لانه مشروع مصفى لاسانه فله ان
منزوعا عنه الناس عامما ولا الاحكام المرعية تأسد في النظر والصلح بخيار الشرط وخيار الخلف وخيار الازل بالعيب وكذا
فيما انما ان لا يوجد الاجتنان عامه فلو كان السع مشروع وعما نظر الناس عامما وهو غير مشتمل على الشرط لا يصح من الازل المسله
مفروضة به ما في كل فوكلم ليس على وفق سرعه معناه انه ليس موافقا لمصلحة العاقل والمصلحة معناه بدليلها ولفظكم سان
دليلها واسفاوه هاهنا ولنا عندنا ان احد ما يدل ما سفا المعنى على اسفا الدليل الساني ان الرشد قد في الضابطه ومقامان
احدهما ان الرشد امر حقيقي وهو صيرورة الشخص الى الاجتناب عن الضرر الطامس الى الجنب مبدء المعارف الساني الرشد
نوعه صفة متعمدة وله مدد لا على النظر ففكر في الضابطه بالغ بعض اصحابه سان ذلك فقال الكلام مفروض في الماد كان
سفيها بل في المال والجر ونقول بعجني طريبه وعلى الجملة المسله مفروضة ما اذا صار النظر مسفيها فطعا مدرك على منع المال ان النفس
والمعنى بالنفس هو له مال لا توثقوا السفه اموالكم والاعتدال ان المعنى لا توثقوا السفه اموالكم فانها مخلوقة لكم وتول عليكم قوله
على وارز قوتهم منها واكسبهم فانه يرزق ماله وتكسب ماله والمعنى نقول منع ماله قبل بلوغه خمس وعشرين سنة لمصلحة
لكون المال مخرجه اليوم حاجته ومنع ماله بعد بلوغه خمس وعشرين سنة لمصلحة لمحقق سنه ومعناه فليكن المال ممنوعا طرقة
احسبوا انهم اوزعوا من جواز بلوغه ولم يست جواز بلوغه ولا است جواز بلوغه وسان ان جواز بلوغه دليل جواز بلوغه جهات
احدها ان الغرض من وقوع السع واليد من الغرض من جواز السع مقتضا لجواز المدد او حمل الساني ان الباع ملزم
بسليل البيع مشروطا بسليل المير او سليل المسع مقدم لسليل المير والمدد سليل السليم وكذا جواز السع مقتضى لجواز اليد فان سل
نعارض فنقول ملك المحل مقتضى لجواز البيع لما ذكرنا في القاعا فاقان العقل والبلوغ دليل المصلحة وسأله جهات احدهما ان الباع
العاقل ممنوع من السفه وهو ممنوع من السفه قادر على الاكتفاف عنه وهو قادر على الاكتفاف عنه منهذيا الى المصلح
والمقاسد الساني انه لو فعل بلغ وان العاقل البالغ ذاهل ولا يستفصل الحال عرفنا انه نافع لنفسه ومع الدار وانما عرف
مصلحة بيع الدار فثبت ان العقل والبلوغ دليل اشمال الضرر على المصلحة فلو كان الملك مقتضا لجواز البيع لما كان البا
عاقل قادر على الرشد معناه فلما الرشد مدلول العقل والبلوغ فلو كان مقتضا لاعتقافه ونفسه كمنع المصلحة
فانما معتبر بدليلها غير مقتضى لنفسها والرشد لا يراه ان يكون معتبرا بدليله عن منفصل ونفسه ومخرج اليد وقول منع
المال منه حفظ ماله عن الضياع والتعطيل حسا فذكر الحفظ غير معروف من دليل شرعي وزان المصلحة والسع لان الوطيل
حسب كون منع ماله طريقه الحسب مع المال هو الطريق الحسب كالحق بصلح السع فهاهنا غير محسوسه فلو كان معتبرا بدليلها الشرعي

في الجمل وسر ما ادراه الجواب عن المار ب فان منع المال لا يحققه المار ب دون منع الصرف ثم يقول اذا حصل المار ب
وجب ان لا يمنع المار ب ادفعه ايضا السقف فوكل الجوده دليل ترك السقف ظاهر فاما السقف محسوب ولا يعارض
الناسه الى ذلك وهو وصفا ما ادراه انه لا يصح العاقل على النص في مقام ابيات الجواب فاما ما اعتبره الجواب من المار ب
الصرف لولا الجواب **مسألة** الموكل بالبيع اذا باع بالغبن الفاحش او باع بالعرض او
سبه لا يصح البيع عند اختلافهم وكذا اذا باع بمثل بعضه من غير قصد بالثمن في المثل وادخله بعد العقد
من غير قصد به بالثمن في المثل وطلبه عليه البيع ولم يصح البيع واجمعنا على انه اذا باع بالغبن الفاحش في بيعه
او اسه او صدق واستخلفت صدقته على انه لا يصح فقول في الدليل مع لم يصح به الموكل ولا يصح وتاثر الخلق
بان الاستقلال بسف وفاقا لهذا الوعيد البيع بمثل فباع بالغبن الفاحش لا يصح بالاجماع وسان به لم يصح به الموكل
لأن القرضه مقفه وهي موحده هاهنا وسان بها مقفه انه اذا وكل اسما في بيعه او كل صفا وعلما له المار ب لا يقد
التجانه فيقتل الصنف واداوله لشركي الفهم في الشنا وعرف انه لا يقد التجانه فيقتل الصنف والشنا اذا
باع مديارا انصرف الى نقد المثل ولو قال الغلامه وهو على ما يله انني ما انصرف الى المثل للشرب ولو قال ذلك
المستقيم انصرف ذلك الى المثل المثل للوضو وسان وجود القرضه ان الظاهر من حال المار ب العاقل الرشيد ان لا يرضى
ببيع ماله بالغبن الفاحش فقرنه حاله صار فذبح البيع بالغبن الفاحش فان سئل لا سلم ان القرضه مقفه واما
لو كانت مقفه لكانت مغیره وللزم منه انه اذا قال بعه مديارا فباعه بعرض ساوي ما به او الفايحه البيع
فقال ان الدار غير مدياره فبصحا به بل هو مدياره منعا للبع ماله وانه مبني في الحجة مطلقا والقدر لا يصح ما دون
الحيثا ومع تخير ما دون الدار وفي المسائل يقول المقييد بلفظ عرفا فليس هو لول القرضه كلفظ الدار فانه
لا يعلق بالدار واد ابايع بالركن واما قال باع بالدار في نقد المثل فلفظ الدار معتبر به عند المثل عرفا
لذلك يقول الناس استقيموا النفس في هذه الصورة فعملوا المطلق معتبرا به عند المثل عرفا ويدر عليه ان الموكل
بالبيع المطلق لا يصح موله المثل واد اقال مع مرشبه ماله ابيع موله المثل ولو كانت القرضه مقفه لاحت
هذه الصورة عن الموكل ان الظاهر ان لا يرضى بالبيع موله وان سلما ان القرضه مقفه فالحال هو وجوب اخذها
لانهم وجود القرضه هاهنا فوكل الظاهر ان العاقل المار ب لا يرضى بالبيع بالغبن الفاحش ما خذوه منسلا فيه
اسفا لاسباب المحوجه الى البيع بالغبن الفاحش ولا سلم اسفا لاسباب المحوجه ههنا وسان ان الموكل لا
يوكل مديارته مستقفا عليه عاطا حاله معولا على رايه بعونه على راي نفسه فادفعه على البيع بالغبن
الفاحش في لول وجود الاسباب المحوجه الى البيع بالغبن الفاحش وانا ان ادفعه نفسه السان سلما وجود
القرضه في بيع العرض بعرض ساوي في القرضه ولكنها مضطربة وسان اضطرارها ان الظاهر من حال المار ب العاقل لا يرضى

بيع العرض بعرض ساوي وفي القرضه الطامه اليه من القطع انه يرضى ببيع عرض ساوي مديارا بعرض ساوي الفا
والا ما طمنا فيه فليست اذا احدثا عددا من الجواب من قياها من القدر انهما الى حد معينه
مرد المار ب لا يوجب القرضه اذا كان في وجود الرضا لها فاعدا السان سلما ههنا طرا وكما متدا فدره وسان
ان انواع البياعات منسلكه سلك واحد صحيحه وطلبا ما اذا صح البيع بالعرض مع البيع بالغبن الفاحش
واذا لم يصح مع العرض العرض بالبيع البيع بالغبن الفاحش والقرضه باقه للرضا والعرض مقفه له في البيع فليس
جعل الباقي مرد الرطلان البيع ملغاه وفي القرضه المقفه باولي المثل جعل المقفه مرد الصحة ملغاه فيه
الثانيه فليقع التعويل على اللوط والبيع بالغبن الفاحش مع العرض بالعرض حقه مع مصادرها ولا يقد
البياعات وان كان محله في حكم الاحاد المتدرجه تحت الجنس المثل كذا الثاني في الاعراض على اصل الدليل
المعارضه ليعول بصرف وقع به الموكل وصح وسان ان الظاهر ان العاقل المار ب يرضى بقبول كرايس بالطلب والقرضه
مقفه للرضا ومن الصورة واطلاق الموكل مشاؤله فثبت انه وقع به الموكل ثم القابل فاما ان ادعت
الصحة في هذه الصورة فثبت مطلقا عام الحواش **مسألة** فلما سأل ان القرضه مقفه ان الموكل بالبيع المطلق
لا يصح موله بالغبن الفاحش بالاجماع ولم يصح موله المثل المثل القرضه مقفه وكذلك اذا قال اشتر
لي بدينار فليد القرضه ما اذا كان باقا صالحا للمحل والركوب واد اقال اشتر لي بدينار لم يصح الموكل لا يضايط
معنا ومفصلا وعدم صح وسقف بالقرضه ما يصح للمحل والركوب واد اقال اشتر لي بدينار لم يصح الموكل لا يضايط
نشرط التصحيح على قدر التمر ولم يصح وسقف بالقرضه ولا يصح البيع بالعرض وان كان متلبا بماله الرجوع به على
الموكل ونيل انما لم يصح الموكل في تركه المثل في الصنف فوكل النفس ملغوظ عرفا فان الناس استقيموا
النفس في حال معارفوا المطلق نفسا بالمال فلما مع الماخيره فصل الصنف معلوم بالقرضه واليوم والعقد
معروف بالبيع والقرضه سقطت دعوى الوضع العرفي فوكل لو كانت القرضه مقفه كانت معينه فلما عساه حواش
احتمل ان القرضه لا يعايل للفظ وبلومه وهذا انه اذا قال بعه مديارا فباع مديارا ودينهم او دسار ودينهم او دسار
لان قوله مديارا خيرا فانه اذا قال لا اعطه دسارا لم يعطه دسارا وان اقال اعطه رجلا لم يعط رجلا والمذهب
خلافه فتغل الى وجه اخر يقول القرضه معينه غير ساقيه الملقظ لان البعير غير الفصح غير والقرضه
مغيره لا ناسخه واد ابايع مديارا ودينهم او دسار لم يعطه دسارا وان اقال اعطه رجلا لم يعط رجلا والمذهب
ساوي فوكل اقدام الموكل ليدل الاسباب المحوجه فلما عساه حواش ان القرضه لو كان العرفي لا يقد بواقع
احتمال السبب المحجج واد ابايع ما يساوي ما ينفلس والمقروض بهم السبب المحجج السان ان لا يقد بالغبن
الفاحش على خلاف طر الموكل في الوكيل المار ب واكره دلاله على ما عساه العقد وجود السبب المحجج وبديل

الى اقامه اليه ان اراد اقامتها الى منتهى ايراد الدعوى وان اقرها بطلان الدعوى فاد است انه لو دلل ايضا
المسحق عليه وجب ان يصح دون هذا الحكم المسحق كالموكل في انما الذي لا يمتنع عليه فاد است ان
الدعوى حقه وسأله ان الدعوى الكاذبه حرام والحرام لا يكون حقا والدعوى محتملة للصدق والصدق محتمل للدعوى
محتمل حقا لاحتمال وقوع الدعوى والصدق والصدق محتمل للدعوى محتمل انما يدل على
الحجج المبركة مستند اخر والحق وهو متفق وسائر المستند انه عرف بوزن الحق في جعفر الدعوى ولو منع لم يخص
المنع بل علم من الحق على الجملة وذلك من وزر العطل والمنع لم ينعزل في العلم والمساواة
يعول الموكل في الايقاع والامسافا الذي حق بات مع الموكل في اقامته واستيفائه وفي المنع يصح
الموكل لوجود الحاجة وكذلك نقول في الغائب والهاجر بالسفر ولو سلمنا سور الحجج الدعوى فيقول انكم
فلم الدعوى حقه فعدم الاضمار وطالب العلم ببيان الاضمار وسأله ان الجواب وسيله المدعى عليه الى
اقامه السبه وهو حقه في هذا الوجه ولاه ملزمه والانسار لا يكون ملزم بان يحق والدعوى وسيله
للدعوى علمه الى الخلف فاطمنا المحصونه ومطلب دعوى الخصم وان سلمنا انكم فلا تسم انه وكلها محقه
وسأله انه انما يكون مع كلاً فاما حقه اذا كانت الدعوى حقه فانه باعتبار نفسه او اذا نه الاوصاف كونها
بلسانها وهو متفق بل الدعوى مقام بلسان حقه لان الدعوى محتملة للصدق عدما يتحقق الصدق علمه
والدعوى حقه محققا صدقها والصدق محقق اذا الفصل الحال والحال منفصله وحدها يقول
دعواه مقام بلسان احتمال صدقها لان اطلاق العلم على الحال اظهر احتمال صدق دعوى الخصم وكذا اراصل
الاحتمال مع معتبر من هذا اللفظ معتبر ايضا ولا الدعوى بلسان اقرب الى فصل الخصومه فان دعوى
الوكيل معتبر فيها الى مراجعات مستغنى عنها في دعوى الموكل لان احتمال الصدق فيها انما يمتنع في الواقع
ما لا يمتنع عنده راسله فثبت ان كبر الدعوى مقام بلسانها ويدخل في الحق وان سلمنا انه وكلها محقه
فلم يلزم انه يصح وسأله ان الموكل لا يصح في جهل المصروف ولا يصح الموكل واستيفاء العاصم مطلقا في الغيب والخصم
معاً ويؤول في الصدق لنفسه علمها اما الموكل في الاقرار نقول في الدعوى حقا بات مع الموكل فيه وفي المنع
وجد من هذا الحاجة لان خروجها للدعوى بعد عار او متفكر لمرمه واما الهام بالصدق فان كان مدعى عليه فالمرم
يقول الركاه بل يقول ان ثبت صيرت الى ان يرجع وان ثبت رضى بالوكاله وان كان مدعى صاحب الموكل
منه لوجود الحاجة وهكذا نقول في المريض وفي الموكل في الاجير في الجباية يقول وجب رضا صاحب الموكل فانه
لما استوجب الجباية في وقت فقد رضى بالموكل ولو سلمنا وجود المصطفى للهم يقول وجب المانع للغير فلا يصح
وبيان ان الناس يتفاوتون في الخصومات في ما يبرح الباطل في صورة الحق ويدل علمه فلو علم انكم محضون

الى اعل بعضكم الى محبة بعض من قضيت لغيره من الجاه ولا يلزم فاما اقتطع لم يقطع من الفارة فاما ان علم الموكل
دليل على بدهانه الوكيل في كل شيء الباطل في صورته الحق وهذا اضرار صاحب ومعه في الدليل على الجدل لا في ظاهر
والاسلام مع الضرر بطلان الفضاظ من الحديث في المساي لم يد حاجه وصار ظاهراً ما به وما سواه الجواب
فما نحن بواعث مطالع الدار طرد ولا يحكي عجزه فلو لم يدار طرد محتملا احتمالاً واحداً فانه لو ثبت ذلك في الشهادات
لم يزل السجلات تحيد والشهادات تجمد ولا تعني القطع فانا يجوز ان نقام اليه على انما المالك ليس اسف المالك المعنى
ان الشرع اخاف المالك انه مطلقاً معقور اية الاحتمال وهذا انما نوجب اطلاق الاضمار في ولا الرشد ولا الخل قول
الفايل وله ظاهره ولا تعني القطع محققا اطلاق الاضمار فسمنا آخره وان كان الاحتمال وور القاطع فدعي وزان
ذلك في الدعوى يقول مطالع الدعوى حقه ولا تعني ربحان الاحتمال ولا تعني القطع ايضا واحتمال الدليل لا ساقضه
ذلك فنقول الظاهر من حق المالك حيث انه لم ينعزل محتملا لانما معتبر اماما وراه فانه لو اطر ما وراه لا يعتبر لان
ايضا اعتبار الضرر والاحتمال هما معنا متغير في نفسه فلهذا لا نقا فاولى ان يكون معنى الحق وهذا نقول في الاقرار قوله في
السبه ان الدعوى حقه فاما المدعى لا ينفذ الدعوى وسيله المدعى علمه الى الخلف بل يقصد لنفسه وسيله
الى حقه والنظر في الحق المقصود فليس الدعوى حق المدعى ولا حجة انما المدعى علمه خصما غيره ويا فلو لم انه ملزم بالجواب
فما الجواب عنه وجه واحد انه لو كان الجواب حق المدعى ملزم بالصراح المدعى علمه في الدعوى مع بالاد ولصار ملزم
وهو غير ملزم بالاجماع وصورة ما اذا قال الدار التي في ذلك طلي وانا اريد ان اتيها عليك مسجلا فاد است انكم الدعوى
اجالا الوجه الثاني ان الجواب يقع الخصومه فهو ملزم بما به واقع حقه مطلقا الخصومه السالت ان ليس من ضرره
ان لا يكون المدعى علمه ان يكون حقه المدعى بل هو حق السبع فهو بالموكل مصروف في حقه موقوف فحق السبع مسقط عنه
الخصومه السراع انا لا نلزمه الجواب بل نقول ان ثبت تسليم ان المدعى معفي الدعوى وان ساد حجة مدعى
فهو التسليم معفي الدعوى وعلى السوال الاخر يقول ان القصاص محذور الموكل على وجه مطلقا وعلى المانع تعارض
فيقول ان الموكل محتمل الاضرار بالخصم والمعلم الموكل محتمل الاضرار بالموكل فانه قد يكون خصمه الذي يحتاجه او يكون هو عيبا
حصرا في الملقف والحفظ والتهدي وعلى هذا سلبت الحديث الزا ما علمه فانه دليل دفع الضرر ما امن وما
عربا الله مع الضرر ما امر **مسألة** الموكل بالخصومه اذا اقر على موكلاه ان يصح اقراره
عدوا وقال ابو حنيفة رحمه الله في اقراره في مجلس الحكم او اذا وكله بالادان اقراره على الخلاف وقال ابو يوسف في اقراره
وعمر مجلس الحكم ايضا واجمعنا على انه اذا استثنى الاقرار ما وكله بالادان اقراره على الخلاف وقال ابو يوسف في اقراره
ان الموكل بالخصومه لا يصح اقراره بالقصاص وحده القذف واجمعنا على انه لا يصح اقراره بالموصى وولي الطفل علمه
بالادان وذلك لان اقراره بان العن المدعى لم يملوكة ثلوث وانما هي ملك المدعى وانما يصح اقراره بما يملكه

سعه فقول في الدليل وكذا بالخصوص والافعال للخصوص فلا يصح منه وسان الاول ان قوله وكذلك في
الخصوص معناه جعلتك وكذا في المصوم وسان الثاني ان المقول لا يسمى بخاصة بل بالما لان الارادته موافقة وليس
بالنحو والمخالفة والتاثير في الاجماع معتقد على الوكيل لا يستفاد من المتناول بالوكالة ولا نعرفنا انما مادرا
المتناول بالوكالة فكون الاستفا الاصل في منصفها فان قيل فلو كان بالخصوص عينه بما اتحد والمخالفة
ولان لم انه وكل بالخصوص بالمعنى المذكور وساء مروج واحداه انه يصح استغناء الافراد منه ويستثنى اللفظ
المتناول به فدل على ان الارادته متناول الوكيل ساني ان القاضي ياد بالحواب ولا ياد بالخصوص ولو كان وكلا بالحد
والمخالفة لاد بالحد والمخالفة السالبة ان الحواب مع معناه والحمل عليه يصح منه التوكيل بوكيلنا الجابر ثم
شرعنا فسان مع معناه وجوه احدها انه امر اضرار الحواب فكون التقدير وكذلك كواب بالخصوص
الساني ان المصوم سبب الحواب مع معناه كما يبر بالسد عن السبب السال ان الحواب يتقابل
للخصوص والمقابل للشيء يسمى باسمه مجازا كقول تعالى وجزا سببه سببه مثلها سمي الجراكسية وليس
سببه ولكنه لما كان تقابلا لشيء سمي سببه باسمها مجازا السماع ان الحواب يعني المشترك في الانكار
والاقرار ملازم للخصوص فكون المصوم مجازا ونظم قوله بعد ان ابني فانه لما كانت الحرمة من حيث الملك لاد منه
البنوع صار قولنا اني مجازا عن الحرمة من حيث الملك والتقدير اني حر من حيث الملك الخامس ان الافراد قد
تكون مستندراجا الى المصوم فان فترشي فترشي المصوم الارادته فيكون خصوصه معنى ونفرد وجها وهو قول
فولده وكذلك المصوم مطلق فكون بوكلا في المصوم بطرقها والافراد طرق في المصوم فكون متناولا بها
لامر حيث نفسا بل حيث انظر بالخصوص الوجه السادس ان الافراد مجزاة الباطل انشهرت بسببه
خصوصه في المتعارف واللفظ لما انشهر به وسان ان التمدد للحواب لا يسمى مكررا ولا مقرا او سمي خصما حيث
نفر عنه الحواب على ما ذكرناه وخرج على الكلام اذا استثنى الافراد لانه لم يكر حمل على الحواب فاحتمل فيه احتمال
غير الجاز وهكذا يقول في الواقع من الاراد والامكان انه احتمال احتمال غير الجاز ضرورة بخلاف التوكيل فانه يمكن
امامه الحار فيه بعينه فعبر اعتبارها لان الاعمال اعتبار النفس مندرجا في النزول عنه بحسب الحاجة
والضرورة وفي القصاص يقول انا علمنا العقل على الجواب بالرائي والاجتهاد فلا يخلو اعرضه ما نفعه
الافراد انما هي من قول التوكيل بالانكار به توكيل بالحواب بخلاف الانكار عن الباطل وانه الحواب
فولم يصح استغناء الافراد من المصوم منوع فان المصوم واحد والمخالفة كل ذلك معنى واحد لانهم ان
يعال وكذلك في الانكار والافراد فكون في المصوم نعم يصح ان يعال وكذلك في المصوم دون الاراد وليس
ذلكا سببا كما يصح ان يراد اعطى زيد ادون عمرو لا يصح ذلك استغناء فوك المصوم بالحواب ولا ياد بالحد

فلما هذا باطل بالوصي والى المقابل كل واحد منهما متعين خفا الانكار اجماعا ومع ذلك ياد المفاضل بالحواب ولا ياد بالحد
والمخالفة وكذلك التوكيل بالخصوص في القصاص من سبب خفا الانكار والمفاضل ياد بالحواب ولا ياد بالحد والمخالفة
وهكذا اذا استثنى الافراد عن الباطل ياد المفاضل بالحواب لا ياد بالحد ومصلها ذكرها بالحواب عن قول القاضي انه
يحب ان يكون الوكيل معصيا الحق غير مدفع وبسبب الباطل وذلك اذا حمل على الحواب خفي ان ياد الحق والافراد اقروا ان ياد
الحق والافراد لا ياد بغيره والى الطفل ياد بالحواب غير مدفع الى الباطل في الوجه الذي صار الوكيل ماضيا بالحواب غير مدفع
الى الباطل بكون الوكيل انما ياد بالحواب غير مدفع الى الباطل فان لم ياد الوكيل اعرفه صديق المدعي لا يقبل يقول اثبت بالسنة
لنا ذلك الذي لا اعرفه صديق الختم يقول اثبت بالسنة وجه اخر يقول ان الامله عز نفسه مطلقا والوكيل
فانه اذا ادفع الى الباطل امله عز نفسه فوكلم في الحواب معصيا به فحمل العقد عليه الحواب عند على فقام بين الاول
بما لا سلم به مع معينا بالخصوص فوكلم امر اضرار الحواب فلما ما كل ما امر اضرار مع اضرار فلا يصح اضرار رتبة
ويراد فترسه وهكذا يقول في الكتابه ناسد عن السبب فليس كل امر كراهيه مع كراهيه فوكلم المقابل للشيء يسمى باسمه
مجازا فنوع فان الحد مقابل للزنا ولا يسمى زنا وكذلك يقول بكونه لاد لاد ولا يسمى زنا والحرف انا يحق بالامتناع
الغطاء فكون على مواقع صحة الاستعمال فيكونه سان البود وسان الوجود هاما بالصحة الاستعمال فوكلم وقد يكون الاقرار
استندراجا الى المصوم فلما لفظ المصوم ساو لاد به خصوصه مر حيث نفسه لامر حيث الغرض وان كان خصوصه
حيث الغرض لا يسمى خصوصه مطلقا بل يسمى خصوصه معنى او خصوصه مروج ومما حصل الحواب عن فوكلم انه توكيل جميع المصوم
خصوصه في نفسها لامر حيث عرف فوكلم الاراد مجزاة الباطل بتقدير ادعائه لثبوت سمته خصوصه مجموع التوكيل
في حواب الدعوى لشيء خصما لان العالم جفيس المدعى اعلمه لا ياد يسمى المصوم خصما نظر الى العالم لسمته له باعتبار
لكال المتعارف الثاني لما انه صح الحواب معصيا بالخصوص لم ياد حمل عليه فوكلم بكونه بكونه الجابر بغيرنا فلما
ينقسم الكلام على الجازين فبقنا جاز به التوكيل مطلقا فان راكهم ابات جواز الوكالة ولا سلم ان الجازين بعينه خاتمة
التوكيل مطلقا فان الاراد جازين بعينه والتوكيل به عن جازين عذرا وجه اخر يقول ليس المعنى بوجه الوكالة
اعساره في الحق عبد الله تعالى فان ذلك جاز باطن واما المعنى اعتبارها في الحق ظاهر في الواقع والاراد والافراد
وذلك جازين بعينه نفسا **مسألة** اذا اقر بعض ورثته في مرض موته بدين ودفته
او بعض بدين صح او ان على المورث المنصوص بالخلاف في القول الثاني لانهم اقرار دون عدل الاخر وهذا مذهب
لجسفة رحمه الله والمغتركونه حال الوارثة حال الموت لاحاله الاقرار فلو اقر الاخ ولما بين ثم مات الاب صار
الاخ وارثا واقراره على الخلاف ولو اقره ولا ياد لم ياد له ان خرج الاخ عن كونه وارثا فصح اقراره بالاتفاق وجمعا
على انه صح اقرار بعض ورثته في محنته ونصح اقراره في المرض بنفس المجهول النسب ونصح بالامان ودفعه بدين

ابداً بما للمعنة او باقرار الورثة فعول صح اقراره في محل الاجماع لكونه خبراً صادراً عن عاقل بالغ واعلم انه
هكذا راجح فيه الصدق مناسيب الاعتبار ايضاً لا للحق في المسحوق بل لما نقول انه لا يابى ما اقران في الصحة لربنا
فانه يكون تبرعاً وما تم باقراره في المرض كذا لانه منوع عن التبرع على الورثة في مرضه لما فيه حيلان للصحة ومنع
عن المسحوق واجتناب الانسان اسباب الالم في مرضه المانع من اجتنابه اسباب الالم في الصحة فانه يرجو في الصحة
التدراك باسباب الطاعنات مع التوبة واحتمال الصدق او اراء محال المرض اظهر وهو ان الصحة طرفة
اخرى تقول صحة الاسباب مقتضية صحة الاول وصحة الاسباب ثابته ما هنا فانه يصح في المرض معاملة مع
الورثة استقراضاً وسعاً بالتمش في الدية والتعبد وذلك مقتضى حكمه من الاقرار ايضاً لا للحق في المسحوق
وتنبيه للدية فارسل اوجدها من ثمة الايتار فلا يصح الاقرار كالشهادة اذ ابيته على الاخر فانه لا يقبل
شهادته لانه لا يمكن ان يكون وفور شقيقه على المشهود له سبب الايتار كما لا يمكن على الشهادين بالمال فذلك
نقول في الاقرار احملاً لا يكون وفور الشفقة على المقر له سبب الايتار كما لا يمكن الاقرار بالباطل لخصم البعض
الورثة من حفظ او خصم له بالبيع على التركة بخلافه حيلان الاخر من بدل عليه العرف ما اذا اراحنا العرف
وجدنا التزم من بعض الورثة لغرض موت من لا مخبر عن حق ثابت وهذا العرف غير مطرد في الشهادين فدل
رد الشهاد على رد الاقرار مطرد في الاول الحواش مروجها من احداهما منع الله ما كان من المرض فان
الامثال على الاخر فيمن فيه الفاجر وصدق الكاذب وينوب الفاسق والظالم ان لا يتحمل منه سخط الرب كما
متخلوفاً الاقرار بالباطل واما العرف الذي ذكرهم فهو ثابت في الصحة فان العرف جارٍ بالاقرار في الصحة موضع
بمسلم الكتاب بعد الموت واركات ثمة في حال الصحة هي غير انما لصحة الاقرار بالاجماع الوجه الثاني
ان الله مجمعه في غير الوارث فانه اذا كان له ابن وابنت ابن فقدر في لها في طر ماله لتقير
دان حظه من التركة وهذه انهم عمران في صحة الاقرار بالاجماع السالب ان المرعى كونه حال الوراثة حال الموت
لا اثر لها في التهمة نفسها وانما ثابته اذ اقر لبعض الاخوة وله ابن ثم مات الاب فموتته ليس فعلا له لمحقول له
بهم في اقراره واد اقر له ولا ابن له لم ولوله اس فليس الولان فعلا له لسبق به التهمة من الاقرار ارجوا
وقالوا انه منوع من البيع ما زاد على المثل على الاجنبي ومنوع من البيع ما يملك على الوارث والانسان لا يمنع
من البيع ماله عن مملو به حق الغير فدل المانع من البيع ماله على الاجنبي على تعلق حق الورثة بجميع ماله بالنسبة
الى الاجنبي والمثل بالنسبة الى الورثة بعضهم مع البعض اذ عرف ذلك نقول الاقرار اقراراً ساقطاً من حق المقر
لا ساقطاً من حق غيره والاقرار ساقطاً من حق الغير ما لم يوافق اقراره كل وجه ويقول حق الغير مانع
محقق وحق المقر له محتمل فلو كان مانعاً ولا يلزم على كذا انما اقرار للاجنبي لانه يحتاج الى المعاملة والظاهر انه

لا يعمل الورثة فانه يخاف ان لا يصل المعامل حال حياته فقع الخصومة من الورثة وكاف ان لا يفعل المعاملة
دور الخصومة والمنازعة فتوقاها احترازاً عن حثه الورثة فلو لم تعتبر اقراره للاجنبي لم يعمل للاجنبي وهو لا يعمل
الورثة بمعنى الحال الى سطر من المعاملة او تضييقها فاعتبر اقراره للاجنبي لحاجة المعاملة الحواش مروجها
منع تعلق حق الورثة ماله في المرض واما المانع من البيع فلا سلم انه كان حقاً للورثة بل حقاً للمريض نظر الله على ما
فا علمنا ان ذلك ان تدع وتنتك اغنياً خير لك من ان تدعهم عالة يتخففون الناس الوجه الثاني لما تعلق
حق الورثة ولكن نقول حق الورثة معلق ماله مما لم يمس من ماله عند حقه ولهذا لو كان علم من صرف الى قضاء يونه
واقار يدرس في ديمته بدل على ايد عمر مستغنى عنه وحقه ويلم الدور في الاقرار ونقول اطال الاقرار وسوف على مملو
حق الورثة ماله وسوف يعلق حق الورثة ماله على كونه مستغنى عنه وحقه وكونه مستغنى عنه وحقه وسوف
على مملو الاقرار فليزم الدور في اطال الاقرار ولا يطل م انا نقول البيع ليس على عجز الاقرار بالاجماع فانه يصح منه
الاقرار للاجنبي بجميع الماله ولا يصح منه البيع على الاجنبي بجميع الماله فظهر الفرق بين السبعين **مسألة**
الاقرار في مرض الموت مسبقاً بالاقرار في الصحة لعدم علمه باقرار الصحة عند احواله وصورته اذا اقر في صحته
بدون لسان من اقر في مرضه لغرض صرف ماله الى كذا الدرس عدا وعدهم بعد انقضاء من الصحة منه ما فضل صرف
الى الدرس المصروف اجمعاً على الدرس البائت بالدية في المرض والمات بالدية في الصحة يسوي بينهما وكذلك يساوي
من اقرار المريض ويسوي من اقرار المريض ودين منه المرض واجمعاً على انه اقرار الاطلاق على اقرار الحجر
بالتفصيل في الدرس اقرار بدس عدا المقدم صرف الماله فلا تقدم على اقرار الصحة كدبي الصحة وسانه ان المقر
لوصوفه العالي المقر له في مرضه ملك الماله فضلاً لدية فيحقق مع موت الدرس معقضا مسبقاً من حق الغير معارفاً
له ماله ولكن مع درس الصحة كدبي الصحة عدا ان اقر نقول اقرار مطلق وصح وبني بالمطلق انما ملكه ماله
لم يعلق به حق الغير وسان عدم التعلق بالحكم والمصلحة فالحكم انه لو كان المالك جارية حلو وطها ولو يعلق حق الغير
لصار مثممه مانعاً للوطي وكذلك ملك الفاقة في ضيافته الاضياف وصرفه الى الدرس المقر به في المرض واما المحققه
فهي لم يعلق حق الغير على منافقة اسباب الملك وانما يملك المصود الملك والسيد بعضي الملك ومولاه على معناه
والاصل عند المناقضة فكيف يعلق حق الغير الماله مسبقاً حكم الاصل عدا ان اقر نقول وجود البعض لصرف
الماله الى قضاء دية مسبقاً من المانع مصرف ماله وسان وجود البعض ان الدرس ثابت لانه اقرار مبالغ عاقل
رشدت فقد هذا الدرس ولما الوارث يستحق الحق وسان اسفا المانع انما اردنا بالمانع المانع في اعتقاده وهو الحجر
وقد استقر في ان لا سلم ان قوله في مرضه له على كذا مسبقاً باقراره من كل وجه وسان ذلك انه اخبار
عن الدرس معلقاً بالتركة والتركة معلق حق الغير في الصحة ولا يكون قوله له على كذا من حيث انه يزول فيه حق غيره

الصحة اقرار بل دعوى وبذلك عليه انه لو قال هذا المال ربح من عند زيد عشرة بنود من عند عمرو وعشرة فان قوله
عند عمرو لما صار نزول فيه حق الاول لم يكن اقرار بل دعوى ولم يسمعوا وعلى هذا نقول الاقرار في المرض غير مثبت
اصلا اذا صار الدرس مستغرقا وسان ان الدرس المات في المرض ثابت متعلقا بالمال وجوه اخرى انه لو اقر برب
صحة فهو صحيح جمع المال واقضه نفقت اليه ولو اقر بالدرس والصحة والمرض ثم وهب بالمرض مريضه
بحازا من قبل الورثة لم ينفذت في شيء من المال اذ كان الدرس المقدره مستغرقا والمالك مقتضى لنفوذ الهبة
اذ لم يعارضها حق الغير بل عدم النفوذ على يعلق حق الغير به معارضا مانعا للوجوب الثاني انه لو فصل
المالك الدرس فوجب به بحازا من الورثة لم ينفذ وليس عدم النفوذ لاحتمال ان تلف شيء من التركة فتصير الباقي
مستغرقا لان الاحتمال لا يعارض بالمعنى فمعنى ان حق الغير مانع مانع ولا يفصل الحق ما هو انه المالك من
وجه او حق الملك فانا اذا سألنا الحق متعلقا به فالحق هنا صالح نافعا لخصف الاقرار مسبقا في الحق الوجبة
المالك ان الدرس عبارة عن قولنا عليه عشرة معناه اذ اوها وعليه الاداء له وطالبه في مرضه
بمصرها في يده اذ اعرف ذلك نقول قبل اقراره في المرض برب حق عظم الصحة متعلقا به معناه مصر وفاو بعينه
مصر وفاو حقهم واقراره في المرض برب يرفه بعض المال مصر وفاو فكم اقرارا مطلقا وعما خرج عليه الاقرار في الصحة
فان بالغير مصر وفاو بل فانا جعلنا قدرته على السعي والحصيل وايه مقام نفس المال لكونها عرض المال
فلم يسمع ما يربده مصر وفاو الى فساد منه فلم يربحه الاقرار لغرض في المرض الوجبة الرابع ان الدرس ملك التركة
بعد الصرف بليقيا المورث لا سبب منشأه مقصود او المات في الشرح هكذا يكون مسوقا لحقه
كالا ب فانه ثبت له ملك جاريه الارض في الاستيلاء لا سبب منشأه مقصود ان يكون مسوقا لحق الملك
والمستوله لعق بعد الموت لا سبب منشأه مقصود ان يكون مسوقا لحق العقب من ان الدار
ملك هكذا ان التركة غير مستغنى عنها في مرض الموت والوارث انما يملك التركة مستغنى عنها بالمورث فلا يكون
صرف الوارث ملكا لانه لا يملك مالا يملك نعم له حق الفداء اذا احدى ملك التركة حينئذ ويكون ملك الفداء
المصرف الوفا الدرس وان است ان الدرس ملك التركة بليقيا المورث والمورث ما انشأ سببا لملك هذا
العقب مقصود ان يكون الملك ثابتا للداس على ذكرها فان سبب المست جاز لا يملك فلنا الدار ملك التركة
بعد الموت والصرف بليقيا المورث مستثالا الى اخره فان الجياه على وجه لا يظهر في حق المانع فانها اخذت
على ملك الوارث ولا يقال انه يسوي بين الدرس والباقى بالنسبة في المرض والمات بالافراد وحال الصحة والنسبة
لا سبب بها حق الغير وانما يظهر بها الحق للمدعي ولو كان حق عظم الصحة متعلقا بالمال لما صارت منه
المرض عاملة فذلك التسوية على انه لا حق للغير ما سعلما بالتركة لاننا نقول النسبة اقرى من الاقرار وما يربح

ان زوال حق الغير للمال انه لو قال هذا المال لم يربح لعمري واقر ان للمالك ولو قامت اليه للمالك اقراره الاول
وظهر ان النسبة اقرى من الاقرار وما يربح الى زوال حق الغير فمعنى النسبة المقامه بالمرض ايات الدين بما يحتمل ان قد
الغا الاقرار في الصحة الغالة وجوه اخرى انه لما كانت المات في اقرار الصحة فالحق في القفا اقرى من الاسباب
يرجح به الاقرار في الصحة فضلا مقابلا للنسبة فسونا نسبا ما ولا يلزم على ذكره انه يسوي بين صحة الصحة وبينه
المرض لاننا نقول النسبة في المرض موضوعة للحق متعلقا بالمال والنسبة في الصحة بمعضية للدرس نفسه والدرس
مستغرقا وليس يعلق الحق بالمال معضى الدرس باقيا بالنسبة فانه محصور في الدرس الباب بالاقرار ومعنى الدين
دنيا فوجد في صحة الصحة مرجح واحد وهو الحق وهذا المرجح عارضه في صحة المرض لا بما معضيه للحق
معسلا فاسوي بينهما وخرج على العلم انما يصح المرض او اقرار المرض حيث يسوي بينهما لاننا نقول النسبة
اقرى من الاقرار وبالاقرار ما هو الحق الغي مقبولة وزمان المرض كالتى الواحد والربان المحذور معلوم من الاقرار ودرج
النسبة بالمات معادعة واحدة واستوبوا ولا يقال انه لو اقر بان عينه دعه لعلان عندهم اقر برب حق الدين
مما عداها ولو اقر بالدرس ثم اقر برب اقر بالغير يسوي بينهما ولو كان في المرض كالتى الواحد لما احتلف الحالان
سقط الاقرار بالورثة او تنازلنا نقول زمان المرض كالتى الواحد وجنس متخذ فان الجنس كالتى الواحد
فلازم ان يجعل الامنه في زمان واحد وملك الغير جنس كالف يعلق الحق بالمال فقلنا ان قدم الاقرار بالورثة
ثبت الملك للمقر له وبعض الدرس مرطال اخر فان اقر بالورثة بالورثة والدرس صاد متعلقا بالعبث التي في يده فانه ان
بالاقرار يكون على الحق الدرس من كل وجه لو اعتبر ذلك لم يصح اقراره اقرارا بالورثة وجعل اقرارا بورثة مستهلك
فصار كما لو اقر برب فقتل منزله بغير فاستوبوا وخرج على الكلمة انما المرض الدرس برب حثت برب لان الملك معضى
لانما الدرس منه وكوثر المرض مرض الموت محتمل فانه مشروط بافضاياه الى الموت وان يكون جنسه منضيا الى
الموت غالبا واذا افضا الى الموت خفيا محتمل والاحتمال الاعراض لبعضها لغيا له متفاد لاها معضى لملك المال
ثم اذا عسر ان المرض مرض الموت والظاهر ان ملك الملك سقلا والابدى متوارده عليه متعذره متعذره التبع
بالنقض والابطال المواد فلما سائر جود الاقرار بالحكم والحقيقة والحكماء اذ اوضح منه في مرضه ثم
مات لم يسترد الملك والمالك مقر للداس بحجة الاقرار بدل على جود الاقرار والحقيقة ان قوله لعلان على عشرة
اخبار عن ثبوت العقر في ذمته فقط فكون اقراره اقرارا بالصحة والفقه فيه ان هذا الاجار مسبقا وحقيقة
الاقرار باعتبار انه برول به حق عظم الصحة ونقول برب يعلق حق الفاعل به لا يحصر فيه الكلام فامرجه سيقه
الاوامكن ان يقول لموت انه لم يثبت العلوم وجه اخر فليكن ذلك الزمانا وعلى الخصم اثبات العلق ثم انا
من انما العلق يقول النسبة في المرض مساوية لافراد الصحة ولو صار حق عظم الصحة متعلقا بالمال لما صارت

مقابل لما صار الضمان بقابل له في المستولد فملك ماله وسان ذلك ان الضمان المستولد مقابل للبدل ان البدل فانه متى
صلحه مقابل الضمان عايدوا الضمان عايدتم وقد اصرح به اليد للقبالة بالضمان وعود الضمان اليه على انه مقابل
للدل فلهذا الضمان بها مقابل للبدل ايضا لانه يست صلاحتها واسمها في المستولد وقد تقيس على المدبر فانه
لا يصح عنه عدمه وعدمه على قول ولا ملك بالضمان اجماعا ونفس ايضا على ما اذا اخذ المالك الضمان بقول الغاصب فانه
لا يملك المتضمن بها فانه يعلم ان ضمان العارية ينشئ على اليد يخرج المخرج من يد الغاصب والاضمان في الغصب
مخالف لضمان العارية وان الواجب فيه النفع القيم فلا ينشئ الضمان فيه على الاكراه في العارية بل تنفيه على يد الغاصب
وعجزه للمال في الاسفاح بالمحل الاسفاح المملوك وادخل فيه التصرف في القرض ولا يدخل ذلك في المستولد ويكون
المشتر في هذه الصور من الحكم في الاسفاح المملوك والاعلام موضوع في الغاصب والمالك ولفظ الغاصب
الغاصب جارا يجرى الفروع طر يقاوي بقول المالك بل المقتضوب سبب اقتضاه مطلقا مادام
المحل مسفحا مسفها رضاه بالازالة ولم يوجد رضاه بالازالة فلهذا في الاول وجه اخر من ان حال
السع مسكوتا عنه في الأحوال تملك مطلقا وهذا هو انتقال ملك مطلقا ولو اجره منه لا يصح ان حال
اجر مطلقا واذا عرف ذلك نقول في الأحوال العام غير متنا ولا ينفوذه بل ينشئ من قبله مقتضى التخصيص
منها للعموم المنطوق به في التسميات الملقوطة فانه لو قال اكرم الرجال وخرج منه حال التمسق خرج عنه
بعض الرجال والرجال كلهم مسمون فخرج وزان ذلك في المطلق وهو في الأحوال متساو له في العام وان
التخصص والتفصيل منافض لوصف الاطلاق فان المخصص بعض الأحوال لا يوصف بكونه مطلقا غير اخرجت
عنه جلتان حاله بلفظ المحل وحاله الرضا بالازالة فان الملك ثابته وسيله للاسفاح والمالك عند تلف
المحل ليس وسيله للاسفاح وهو ثابت فلهذا ان الاله مقصود ولا تكون الثبوت بعد الازالة بمعنى السع ومبنى
خروج الخاتمة من الملك ثابتا مقرر المقصود الوجه الثاني ان يكون الملك مطلقا ماد كراه اجدرى
وانفع للمالك ولا مانع من سوته كذلك فكون ثابته في هذا الوجه الثالث ان السع في العرف يفهم
للمالك مطلقا ماد كراه والمنا سبه مبنية على قصد العاقد فكونه بحسب القصد فاذا كان الملك مقصودا
مطلقا كان مناسبا مطلقا الوجه الاخر وهو الاصح ان الملك نفسه ليس وسيله للاسفاح ولا يوقيت مقصدا
لازمه فكون الملك مطلقا بمعنى السع وسان انه لم يوجد رضاه بالازالة ان الضمان مملوكا ماد كراه العين كل
في السع معصوم فيه الرضا بالازالة ومملوكا يار الله ومقاما مقام المقصود في ملكه الاسفاح والصرف في
المستفصل مسفحة الرضا بالازالة كما في المستولد والمدبر وكذا ما عظم ونفوذ من حيث احكامه ان الرضا اختل
واختل المحل لا يكون لولا فكون الرضا مسفحا الثاني انه عار الرضا مكملا فانه في مقتضى مقتضا على

على الاسفاح الاصل في مقتضى الرضا ولا يقال ماد كراه تعليل البقاء فكون ان الرضا مملوك فلا يلزم ذلك له عدمه لحياتها
انما يعمل الثبوت نصفه معلقا وبغض الثبوت حالة الاستمرار والسوت المستثنى بقوم مطلقا وهو غير البقاء في الثبوت
المستثنى من مقتضى الحال ولا يقال في الحال فهو الذي جعله معلقا ولا يقال في مقتضى قوله فكون ان الرضا مملوكا
ذلك لعدم الرضا معلقا وسانه ان الرضا اختل الامراض والاعذار وقد بقاها فكون الرضا معلقا ولا يلزم للمنفعة
زال على الاخر بحسب الاجزاء والتفاوت بحسب المتفاوت معنى اذا كان الرضا معلقا فدل على ان الرضا معلق
فان ذلك يدل بوجهين على ان الرضا معلق احد هما ان الثبوت دليل البقاء في التصديق فلفظ الثبوت مستفاد
من البقاء وان يكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا الثاني ان الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا
بذلك فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا
الربوت وبطلان الامراض وفي هذه الحال يكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا
امر في الحق ومعنى فيه ان يكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا
الشرع است اخافهما على وان الاضافة العريضة ومار المعنى لم يخطأ فيها خلاف الحدوث مع الحمل ثم عارض بقول
التعليل في الشرع معنونا وليس التعليل معنونا اذا كان الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا
معلق الاعراض لا سلم ان معنى السبب بقا الحمل على المالك الى ان يوجد الرضا منه بالازالة بل ان يوجد
رضاه بالازالة اذا كان يعرف رضاه بالازالة مصلحا وحقق وسان ان الأحوال مختلفة مرافقة وجنون وخبيثة
فكون الرضا معلقا ماد كراه وكذلك يداوى المجتمع بمصر فانه في معالجته مقتضى ما ذكرناه وسان ان الاله مصلح في
حقيقة ذلك نظر الى رضاه انه اذا بقى بملكه في الغاصب منارعتة ومار الضمان في ذلك فادى الى ان الرضا معلقا
عندك خلفه وسان غير ايضا في قدر الضمان وحسب التراجيح من التوقيل فكونه مقتضى ان الاله خير ولو لمنا نقول
لاننا اسفاه الرضا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا
لا يوجد الدليل فيهما او يوجد الدليل فيهما ولا سلم التسميل فام الدليل على ان الضمان مملوك بازا العس على ما تنبه
ولا يقال لم يتم الدليل عندنا لاننا نقول معنى ذلك انما جعلنا الدليل الجاهل لاسال فحقه ان لا يلتزم الدليل ولا
يقال اني الجاهل بالحال مستصفا في الامور مبنية على ما في سيق الطهارة وشك في الحدث او في الحدث وشك في الطهارة
لكن الجاهل بالحال مستصفا في الامور مبنية على ما في سيق الطهارة وشك في الحدث او في الحدث وشك في الطهارة
الكاح فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا
فانقطع في منارعتكم معنونا في ان الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا
ان يقطع عليكم منارعتكم في قولنا البقاء فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا فكون الرضا معلقا

مسحوب من الخلاف ولا ما تنزل في مسائل الخلاف لحقا واصطلاحا وبينا ان السؤال وسيله في
زياد حال المسائل على ما كان فان لا سال حيث لا يزداد على ما كان ما ناولا لا نزيد على ما كان
مسائل التي ادلت على ان الدليل صار الاصل مستحبا في الامر من كون في مسائل الخلاف
خفقا واصطلاحا هم يقول ما ذكرهم بضع في الاطباء المذكور فيكم ان يقولوا من الابتداء لم يعرف الدليل وكان الملك
ثابتا فكون باقيا فان للتم ما قلنا ان الضمان صلح مقابلا للعصر ومقابلا للدول لا لم صلاحته مقابلا للدول
ونفع صلاحته كذلك في المستوله فان لم يضمن الضمان مقابلا للدول فانه ليس يسئل ملك العصر والاصل عدم
التعهد فكون الضمان مقابلا للدول فلو لم يضمن الضمان مقابلا للدول فلو لم يضمن الضمان مقابلا للدول فلو لم يضمن الضمان مقابلا للدول
المذكور مستند لها على صلاحته دليل المقابله للدول في الفروع فبني منه المقابله والموازنه فبطل قولهم ان الضمان
واختلاف ولا يقال انكم صارون في المقام دليل المقابله للعصر والفروع فحصل التعارض فثبت الاحتمال فلا يلزم
ذلك لا يقول انما قلنا مدعيها بالنسب وهو قوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام على ما بينه واد القوتها
عليه فمقطع في الحاق بالمستوله فبني منه المقابله والموازنه فبطل فيه ايضا فلو لم يضمن الضمان مقابلا للدول فلو لم يضمن الضمان مقابلا للدول
ضرر الضمان متدارك على الضمان ما لم يضمن الضمان مقابلا للدول فلو لم يضمن الضمان مقابلا للدول فلو لم يضمن الضمان مقابلا للدول
يلزم المالك برد الضمان ومتابعه القاتل بالدم فانه لم يعد المضمون اليه واد التي تلي على الضمان وليس
يظهر اخذ الدم من القاتل واد المنع عنه احدها وليس مع الغاصب من اخذها فمهدر الدم بل الغاصب
باخذها وانما اخذها تدارك الضرر الضمان في حقه فثبت ان ضرر الضمان متدارك في حقه ما لم يضمن الضمان مقابلا للدول
عرف ذلك يقول المالك التدارك في المسئله للغاصب بالكثر من بعض الضمان للعود اليه اذا عادت
المستوله الى صاحبها فاقصر عليه وامر التدارك ها هنا بان جعل الضمان في العصر كما في اثار العن
ولا يكتفى لهم صلاحته ها هنا فملك الضمان بان العصر الحوادث فلما انا نقول التقيد بالرضا
مستوى مطلقا بل وفقه المملكه فقد التملك مستبقي في الملاك الا ان الرضا فمستدرج حال الجنون وما
في معناه وصار الرضا مستغنى عما في قوله الا انه جبر ومنوع وما نه ان فملك المضمون لا غرض يسئل بعينه
فانه ليس بشيء ما شري لمعنى المالكه وملك الضمان جابر لملك المالكه فاشتبك الا انه عارض ابطال
الاعراض المعلومه بعين المضمون وصار الانفاخا فلو لم يضمن الضمان مقابلا للدول فلو لم يضمن الضمان مقابلا للدول
ولست الاعراض المتعلقة للمالك بعين المضمون من اثار الضمان مستغنى عنها باعمالها فلم يترك الاراء الخيرا
ومان ايضا الرضا الاجمال المذكور حيث تعارض الصلاحيه فان سلم سلم ان الضمان صلح
مقابلا للعصر والعصر خير اليد فلا يكون الضمان صالحا لمقابله للدول فلما اراد الضرر فملك متداركا بالضمان

ولا يوجد تداركه فملك العصر ولا باقيا من ملكه فصل ملك العصر ضمانة مقابلا للدول وان كان العصر خير من اليد
فولم يضر الضمان متدارك في حق الغاصب فلما تعارض ان ضرر الغصب متدارك على حق المالك وهذا هو الوجه
العالم فانه يقول الضرر متدارك في الجاني ما لم يضمن الضمان مقابلا للعصر وما لم يضمن الضمان مقابلا للعصر
الذي يكتفه في الاثافي فكون الضمان مقابلا للعصر ويعرض عليه وهو الضمان متدارك في الجاني ما لم يضمن الضمان مقابلا للعصر
واحد منها حال الاخر او احدهما جانب المالك ومنع الاول ولم يضمن الضمان مقابلا للعصر وما لم يضمن الضمان مقابلا للعصر
جانبه انه مضمون فكون الضمان على الجاني ان في فصل الجاني المالك براح مطلقا فان من غصب
خطه واديه وليس يوجد في اليد الا الجيد لا يلزم بالجيد واجعا بالزيد على المالك بل يجب له العقه وذلك في جانب
لجانب الغصب فلم يترج جانب المالك ها هنا فلما نظر مسئلتنا اذا غصب عينا وبعده تحت احتياج في اليد الى
من يزد على قيمته فانه يلزم به رعايه لا غرض المالك المتعلقة بعين المضمون وهذه الرعايه مستحقة اذا
صار الضمان مقابلا للدول فكون الضمان بازاها وخرجت المسئله المذكوره فان الغرض المتعلقة بسبع لا سلق
نوع آخر فان الرخويصل للمهرس وقد يكون المهرس مقصودا وليس في الجيد رعايه لا غرض المتعلقة بعين
الردى ونوجب المبلغ القيمه فصار العقه جبر لجانب المالك راح هناك ايضا فبطل الالتزام وان حل
اذا كانت قيمه العصر يوم الغصب عشرة ونوم الضمان مائة فوجب جبر المالك الى ان الغاصب
والغاصب انزال يد تساوي عشرة ولم يصلح المايه ضمانا وبالعكس اذا كانت قيمه العصر يوم الغصب مائة ونوم
الضمان عشرة فختار المالك المايه على الغرض عايله الله مقومه بعثه فبطل قولهم لا يوجد الرضا ها هنا فلما في الصور
الاولى في مقومه للدول فبني منه الفوات اليه في المال فصلح المايه ضمانا فلما في الاخرى يقول المسئله المذكوره
لم يوجد رضا الغاصب بازاله الضمان عليه مطلقا بل فختار الله اعاده المضمون اليه مستردا للضمان
واسفا الرضا من احد الجاسر كان في الايقاع على ما كان في العمان المطابقان يقول مال ملك سبب افضاء
مطلبا ما نفي مسغابه الى ان يوجد رضا المالك بالارائه مكافئه الرضا ولا رضا فليس في المالك ونقره
مره في جانب الغاصب ومره في جانب المضمون منه احسبوا وقالوا وجد المضمون فثبت ملكه المضمون
ولم يوجد في ضرر انظار عليه فثبت الملك وسانه ان الاستيلاء ملك والضرر المذكور مسف اذ جعل
الضمان بازاله العصر فملك بازايه لكون المانع مسفيا والسبب معمولابه وسان الاستيلاء سبب اذ جعل
حاجبا للملك فانه دليل مجموع الاسقاع والضرر في تقديره فثبت الملك فينا سبه وافترقه الحكم في المباح فكون
سببا ولا يقال كونه مباحا فثبت السبب فلا يكون الاستيلاء سببا ها هنا فلا يقول قولنا مال مباح مضاه
لا ملك فيه وقولنا لا ملك فيه عدم والعدم لا يدخل في السبب وان لم نمانه ومف وجوده في قوله لا له

حاجه التملك لا يشترط فيه مباحة بل من كونه اقدار اعلمه وكونه مالا فان ذلك محققه الملك مصلحه
وحصل الجواب من ذلك ان كونه مالا وان كان في البعد فان ذلك على حاجه التملك لا يشترط
كونه مالا وان كان له اول ورود الشرع وكونه استيلاء على المالا لئلا يدرى الملك جميعا وسفيا بالمعارض
فعلكم بان ما في الحكم الحوائج فلما دلالة الحاجه يشترط فيه كونه استيلاء مالا من العاقل واستيلاء
المعقول مالا من كونه وعلى قولنا وكذا ان كان المالا على الصيد والصيد الذي يدخل في بنت الانسان وحصل
فيه ولا يدرى على حاجه التملك ولا يكون الاستيلاء سببا لئلا على الحاجه وسأله ان الانسان مضمونه للتزبي
بالامداد بالمعايش وبذلك التزبي ليست محققه في مطلق الاعتراف به اذ اقال عاقل لمست محتاج الى هذه
الحجج الملقاه في هذه البريه او قال ليست محتاج اليها ملقاء فيها لم يستفد وادانت ذلك فنقول الانسان
دليل حاجه التملك لئلا على ذلك التزبي واقعه والعين يدل عليها صاحب امر العاقل ويطلب قولكم الاستيلاء
سببا لئلا على الحاجه فنقول المباح محدود بنظر الشرع لعضا حاجر الانسان به الى انسان كان فيكون تحت
صار وضا حاجر الانسان به الى انسان كان مقصودا به في نظر الشرع له من يدعيه سببه التملك الاستيلاء
ويطلب العاقل معناه ارجح المعارضة فيقول واحد المصنف ليقا الملك لما لكه الى ان توجد رضاه بالازاله على
ذكرنا **مسئله** اذا افتقنا غنينا عندنا ووقع بده نغرم جمع قسمه ولا يملكه عندنا وعند
نغرم جمع قسمه وهو مملكه فعلا او مملكه من ان يملكه ونغرمه ونزكه وادان اننا مطالب
نغرمه يملك بكونه من اقصا في مطالبته فلا يسمع ولا نغرمه العاطع تشاؤنا نسلم اشتراط النزول عن العبد
في مطالبته وانما المسله مما اذا اطلق اللفظ في المطالبه بالغرم فلم يذكر النزول والامساك ولو قال انا
مطالب جاريه على واجب الشرع والعبد في الغاصب او قضى له الشفعون بالغرم واحده في ذلك تساعد
على ملك الضمان ويختلف في العبد واجمعنا على انه اذا قطع احدى الدر او قطع احدى العتس نغرم نصف
قسمه ولا يملك شيئا منه فعول لا يملك شيئا منه غارما نصف قسمه فلا يملكه غارما لجمع قسمه وسأله ان
اسفا تملكه غارما نصف قسمه مدار على اسفا المصنف فيه فان اسفا الحكم دليل على اسفا السبب فنثبت اسفا
المصنف فيه واسفا ويدر على اسفا ملكه غارما لجمع قسمه فعار اسفا الملك في الجمع عليه دليل اسفا به
هما ما وسأله ان اسفا المصنف اذا غرم نصف قسمه يدر على اسفا ملكه اذا غرم جمع قسمه سواء يور ملكه
اذا غرم جمع قسمه يدر على وجود المصنف للملك بعضه اذا غرم نصف قسمه واذا صار ملكه غارما لجمع قسمه
مبنى لوجود المصنف للملك بعضه غارما نصف قسمه فكور اسفا المصنف غارما نصف قسمه دليل اسفا
ملكه غارما لجمع قسمه لان اسفا السبب دليل اسفا مبناه فكور اسفا ملكه لثبته غارما نصف قسمه

دليل اسفا ملكه غارما لجمع قسمه وسأله ان يور الملك اذا غرم جمع قسمه يدر على وجود المصنف للملك بعضه
بعض قسمه ان يملك اذا غرم جمع قسمه متى تدارك الضرر الصار على حسيبه فمقدار العتس ليس بغيره بل هو اذا
كان الضمان ماله ومقدار المايه ليس بغيره بل هو اذا كان الضمان عتسه فالهايه على ضمان النصف عتسه
فان يدر بكونه ضمان النصف من اضعاف ضمان العتس فيصلي يدارك ضرر الضمان حسيبه حله وسأله ان يدر
اخصم بل يقول اذا كان حكم الشرع في غرامه الكل اسفال الملك اليه فالاسفال يملك تدارك ضرر الضمان
حقه لصلحته ومعنى يدارك بالحسب موجود في غرامه النصف موجود في المصنف للملك نصفه متى
ما ذكرناه طرقت اخرى فيقول ملكه عتسه قدر العتسه بعضا ارشأ وبعضا ارشأ في النفس فلا يملك العتس
واحد الدر وسأله انه اجمع النصفان فانه ينقص المال وينقص النفس وقلم في تكرار السرقه ولم يدر اهلاك
النفس فلا يور في السارق على اطرافه الاربعه م يدر عليه فعول كانب النفس بحاله ذب الاطراف عنها ورفع
اسباب الهلاك او جلب المصالح وصارت تقطع الدر بحاله التوصل وهذا هو الذي عيناه نصفان
النفس وعلى ذلك فنقول ببيان النفس ضرر صالح متدارك فكل من قدر العتسه ارشأ المصنف وادانت ذلك فنقول
قدرة العتسه لم تقطع عنه شيء القصير بل هو مسروق بما هو مستوفى الخلقه فيها فكل من وجدها وعددها في حق
المالك سواء فسق الملك كما قبل الضمان يدر على ما ذكرناه قطع احدى الدر فانه يفي العتس على ملك المالك من اجاب
نصف العتسه بل يجمع من اقصى وهو واجبا ارشأ للنفس ببيان بقا الملك والعبد معه فكور واجبا لذلك
فكون عتسه هاما ما وارسل لا سلم ان قدر العتسه ملك بعضا ارشأ في النفس وسأله انه اذا كان تدارك
نصف النفس حكمه وه نكرت اركه من نصف العتسه الولد في احدى الدر بحسبه حكمه وه وليس هو موعر في نصف
العتسه فلا يكرت يدارك نصف النفس حكمه في كل العتسه وسأله انه غرم عتسه نصف العتسه ان نصف العتسه مكفي في احدى
الدر دون ان يبلغ مبلغ النصفان فانه اذا كان فيه العتس ما يه وصار ساوي بعد قطع احدى الدر عتس
فبعض ما يور ولم يور الواجب على جميع وهو غير وافي ببيان المال واستغرق فلا يكرت يدارك بعضان
النفس حكمه وادانت ذلك لا يكون تداركه حكمه وكل العتسه وحصل هذا الاعتراض على قولكم انتقال الملك
اليه غارما لكل العتسه يدر على وجود المصنف للملك بعض النصف غارما نصف العتسه لا يملك القول الكل فاضل عن
بعضان المال فاصل الفاضل متدارك كما مستقله الملك ولم يعلم النصف فانه لا يور مكفي في دون ان
بلغ مبلغ ما ينقص من المال على ما ذكرناه فلا يدر التدارك هاما على وجود التدارك في نصف العتسه ولم يملك انتقال
الملك اليه في وجوب كل العتسه في الدر على وجود المصنف للملك بعض العتسه في وجوب نصف العتسه في قطع احدى
الدر ويوجب هذا الكلام في معرض موجه المعارضة فعول على الفاضل في كل العتسه متدارك كما قبلنا في العبد

مقصود بالدعوى الأصل وهو موع والحاجة الحالية متى بلغ رتبة الضرورة دون المستطاع الثالث ان
الغاصب لا يامر دوام يده فانه خاف استظهار المالك باهله المعروف واستزاده بمصدا الحاجة
الحالية لا المستطاع وفي الاستحجار ارجح غصبها من زده كالمالك اذا اجر ارضه من الغرض غير فيها
ثم جاز غصب الاشجار مما سنا احتمال انه قصد فعلها وفي غصب النساء يقول انه وجد في الولاه
وارباب الشوكه فانه قصد منه دوام اليد وهم بعض من الفرج والتزويج وتوجد الفرج قبل ادراك
الهم وبعد تكرر التزويج بالعهود في الجيد يقول انه تقدر كونهما وكذا الحال بعد الحمل والهم فثبت ان اليد
لست مقصود ولا تكون مثبته لليد بده سنا يقول مطلق الاضافه قد لا تكون في الضمير وان المولى
الغاصب العالم بانه اذا تمكن من الغصب غصب نسي غاصبا وظاهرا وكذلك منسكط اثبته
حتى تثبتت وبلغت الما شته نسي مطلقا ولا ضمان على السلطان والمولى والمسك فثبت
ان مطلق الاضافه لا تكون والاضافه الحقيقية تامة في المباشرة والنسب والنسب ان يكون
ما يعنى طريقا موضوعا فعلا شهاد الزور في المال موضوع طريقا في الاستتاف فكون سببا وفي
القتل لست موضوع طريقا فلا يكون سببا فعلا لا يجب فيه العقاص واد اعرف ذلك يقول
الطريق الموضوع شمل على فضل التوصل به غالبا ونسنا ان الغصب لا يقصد عامما للحصول الزاد
ولا يكون سببا الى الموت المدعى الزاد ولا يفر على كذا هذا اذا غصب ما ثنيه واسماها مفعالا الاساسه
تدعى على انه فقد حصل الزاد فكون مثبته للدعوى سببا ولا يلزم ذلك لان ادركنا ان السبب لا يكون
فيه القصد في الايراد بل استدعى الطريق الموضوع المشمل على القصد عامما وقصد التوصل مقصود
في جنس الغصب بل في جنس غصب الشاه فيرث الصور المذكور الى الجنس فكون السبب
مستغنيا في الكل الاعراض الماني والوالا سلم ان المدعى الزاد عاديه وسماه ان الظاهر ان لا يريد
المالك زادا الولد دون الام فان حوام نزيه الولد بالام بل يريد زاده ويريد ان يولد الام ان يكون الولد
في يد حافظه له هي يد امانه موجه فلا يكون عاديه ولذلك قلنا اذا استعمر من بعد المطالبه
بضمين فعلا لا يكون البدو والحاله هذه حافظه له فكون عاديه مضمين الاعراض الماني يقول
وجوز في الاصل نفوت يد المالك ونور ياد زروا لارض من الضمير عليه فكون يد في السب
هناك ولا يصح العباس ولا يعال نفوت المدعى في غصب الاثني في احد النقطه على قصد
الاستقلال وفي الغاصب من الغاصب والضمان واجب في هذه الصور يدل على ان نفوت يد
المالك ليس بغير العلم ذلك لا يقول المدعى القدر والاثني لا سفي قدره الاعان فكون اليد

دافعه بخلاف الغصب فانه ان غصب مظهر الغصبه والمدافعه دافعه ليد المالك وان غصب في
حفظه فالظاهر ان يدعيها يد المالك مستد بالما والظاهر ان تثبتها حث علم عجز المالك عن النسيه فكون
يد دافعه بخلاف الاثني فان الظاهر ان يظهر اياق العبد والظاهر مده اذا عرف بالغير ولم يد الاثني باثنا
لقدرة المالك عليه مطلقا فكون يد دافعه فكون غصبه مفعولا اياق في اللغز يقول ضيا عده في ارا الاثني
دليل لغيره من جهة واحد فالظاهر ان يد يد يد يد فكون يد المالك دافعه عليه والمقاطها على قصد
الاستقلال فكون مفعولا للبد وفي الغاصب الماني يقول المالك يتولى رضينه بكل العهده معينه للسبب
الضمان في حقه ويكون معسار ان صار مبريا للغاصب الاول سنا على المضمر ويكون سببا اذا قل
يد امانه فكانه يقول ان اميني بعد الغصب فكون الغاصب الماني مفعولا ليد المالك معامافيه يد
ثانيه مقام يد الخواص فلما عرف الغصب مضطرب والد المستفاه على المشاه
الى نتائجها تبين فيه ان اليد على الولد مقصود بها فان الرخ مسنور والغاصب حث نقصد
السبع غصب حث عرف بسر السبع ويد غصب المشاه مستبقى عليها المدعى المتنازع على ان اليد
على الولد مقصود ويد على ولد الجارية لست مقصود بغصبها ويد على التزويج مقصود حث
لم يكر الفرج مقصود الكافي غصب المقتناه والمبطي و غصب شوك التزويج والتشريح
والمن وغصب اشجار الملوط والعصف فانها لا يراد للفرج وان رواحها مودنه فاد الاستغنى
المدعى عليها لا يكون المحط مقصود او انما المدعى اليه يكون مقصود واد اعرف ذلك لم يكر التزويج
بالجنس وان الجنس يرجح غالبا والوقوع مضطرب باحلاف المدعى فكون معنى العدو ان مرجح ان يعلينا
على الظالم ونظر المظلوم فكون الصور الى لا يكون المدعى الزاد مقصود منسجبا عليها حكم
الصور اليه يكون فيها المدعى مقصود ويوجد ما ذكرناه انه اذا نصب فخا في ارضه وقع فيه طائر
ملوك لم يدرمه شئ اذا نصبه في ملك غيره وقع فيه طائر ملوك او نصب شيك في ارض الغير وان
كانت مطروقه للصيود المباحه وقع فيه صيد ملوك يلزمه الضمان وقصد المدعى المملوك مسند
ظاهر او احتماله مرجح لمعنى العدو انه وهاهنا المدعى الزاد مقصود في الجنس واول ان يكون
معنى العدو ان مرجح وجه اخر يقول انه معتم الضمان في شوك التزويج والمدعى التزويج
مقصود في غصبه فحققتا اسان المدعى عاديه على التزويج فليجى الضمان وان وجهتم الضمان ولم يوجد
فه ان العدو المالك عنه يطل قولكم ان اليد المالك المالك عن المملوك معصوم فانه قولكم الاعراض
الماني اليد ليست بعاديه ولما انتم سلمتم في هذا المقام ان الغاصب مثبت لليد على الولد هو

ليد على المالك

لاست المدع له نفع المالك فانه لا تنقص الغصب نفع المالك فكون متسما لليد على الاصل وعلى الولد ليعلمه فكون
المدعى عاديه وفي الاعتراف بالمال بقول المالك مير بالاول اذا اخذ الضمان من الغاصب الثاني
متسما سابقا اذا كان يعمد المدعى على جعله غير متسما للاحتياج الى خلف هذا التعريف بقول
مضمون جزا ولد الصبي ناسخ است به عليه في الحرم فكون مضمونا فانه ولد الصبي غصبه فكونا وسانه ان يكون له ولد
وكون الصبي جزا مضمونا وانما اخبرته الرخ بيضه والقها في حجره في الحرم لم يلمه نفي واذا عرف المدعى ان الولد
هناك فذكرها هنا في المالك واذا كان متسما لليد على الولد فكون متسما واجبا ويتوجب على هذا ان يعال يد على
الاصل فكون عليه ائنه ونفسه وامنه في حرم ولد فكونت كل نوع الاخر يرد على الام من الجزا مير لا اليد على
الولد فمطل الالتزام احسوا او فالوام نغصب الولد فكون الغصب مسما به وسان انما مضمونا ان الغصب
مضمون وليس مضمون محلا جانب الغاصب لان الحصول له بلامه الاخر انه الحصول على التعريف مضمونا مضمونا
وليس الغصب مضمون لمالك العن فكون مضمونا مضمونا للولد وسان انما يوجد نفي اليد في الولد اذ لم يكن فيه
فلا يوجد النفي الثاني ان كبر المدعى عنه مضمون في الغصب وانه على الولد ليست كما نفع المالك من النفع
والصرف فان العقل والنسب لا يراى على المضمون والغصب دليل وقد استاك منه في الاصل دون الولد فاذا
لم يكن له عليه مانعه لا يكون عاذا كذا المودع وانه على القوب الذي القاه الرخ في حجره فكون مضمونا
العالم الضمان يجب بالالتزام او الاستملاك وبما مضمونا في الغصب الضمان بان الحصول على المالك لا يرد
ولا اضرار في الاصل فانه دليل منع الضرر مطلقا وانما ائنه في الالتزام والاستملاك هنا فكون الحديث
بافضل الضمان وبما ورايه وسان انما الاستملاك انه لم يوجد الاستملاك فكون لان الولد حاصل وملكه
ولم يوجد الاستملاك معنى فان نفع الغاصب عليه لم يخرج من كونه مسغابه في حقه وبما علم نفع المالك والولد وان
كان يرد وهو في يد المالك ولعلم انه اشتمل الكلام على ما اغنى عن التعريف بخصوص الغصب والتعريف للحرم فقال
الجبر معتبر الغفار والجبر للفايت ولا فوات في الولد فانه حاصل له على ملكه بان علمه فكون مضمونا
الموافق ولما لا سلم ان ازاله المالك في الغصب مضمون بل للغاصب من الغاصب ولا سلم ان يرد للسلب
بعاده فانه مضمون للغاصب وسيله لا سقا عدا بصره في الفتاه والمبطخه وفي المير والولد على
ما بيناه ولو سلمنا انما الغصب بقول المالك فكون مضمونا مضمونا فاما جعل المالك في ضمان المالك
ولا غصب فكون مضمونا مشترك وهو اسان المدعى على المير عدا سمعنا في الغرض المنبذ مضمونا ولو سلمنا
ان الغصب سمي الاصل فكون مضمونا مضمونا بل يقول مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
ولد الصبي في الحرم وقد يقول المالك المدعى مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا

انفع واشتبه في تلك الغرض على ادراكه ووجه الاعتراف على كونه العالم نفع المحرم مقام وضع انفسه لا كونه
مقام وقول يرد على الولد فكون مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
الاستملاك المعنى **مسألة** غاصب العقار فكون مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
اذا استمد على العقار على حصيل العروا في الوقتين استقلال المشتري بالادخل المسع في ضمانه نفي لا يدخل
العقار في ضمانه فكونه اذا هلك بحسب او غلبه رمل او ما خرج عن ان يكون مسغابه ولا يجب الضمان
عندهم وكذلك اذا تمتدت الابنية والسقف لم يرد ارض المصان عدا ولا يرد مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
مزم ارض المصان فكون مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
النسب والحكم والاطلاق والحق فكون مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
ولكن ان يرد الميراد المعافاة بعقود بلغ عقود التطويق مزم ارضه والاستملاك الحديث لبيان الغصب
ونفرض في الميراد الاستملاك على العقار فكون الغصب مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
وجدد الميراد والحكم انه لو حلف لا غصب خفت منه والاطلاق انه سمي غاصبا والحكم ان الغصب اسات
المدعى عاديه واسات مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
علمه فانه طريق اسات المدعى على ادراكه والمدعى واحد فكون الميراد مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
من الباع طريق اليد وحقه ولا يكون طريق اليد في الغصب ولا يرد الميراد فكون الميراد مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
الدار طريق اليد وذلك لا يوجد في الغصب واما يقول مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
الالتزام ولعلم ان الطريقة مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
سب احسب في الاسات علمه بان مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
التمسك بالنسب والمعلق بالوجه المذكور فان سلم لا سلم وجود الغصب ونقول في الحديث العصب دابر
من مسمى لغوى ونشره فلم يعلم ان الشرع يحمل وسان انه دار ان غاصب الميراد مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
شرعا ومودع الغاصب جاعلا له غاصب مسمى الغصب شرعا لا لغوه والمعلق على قصد الاستقلال
غاصب مسمى الغصب شرعا لا لغوه فانه مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
وكذلك لو خلف ان لا غصب لا تحت مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
الى لفظه مذكور في الشرع فكون الشرع محلا لا يرد لا سلم انه اورد وسانه ان الشرع واضع لوضعه غير
عطل للوضع اللغوي بل يقرر مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
من واضعه وفي ذلك سعة احد ما بالقرينة فكون مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا

المناظره والدرس لسانه قوله محمول على موضوع الاصطلاح عده بل يقول اخبر ان محله النفع مراده
فان ذلك لا يعمد لوضع من عطل النفع بل مقرر معه النفع ولكن كذلك في السعي ثم انما يدل على ان
النفع محمول بقول انحصار الحكم العصب النفعي الام فان غاصب الحريه لا يضمن واخر احكام العصب الشرعي
التي ان كان مودع الغاصب يضمن ولا يضمن جاهلا بحال فله اقراره بالام في الحد متروكا وانه الصانع على ان
انه اذا المعوق لا يضمن في نفسه غاصبا فلما كان ذلك لا يضمن في حد ذاته فاعرف مدار التسمية في
غاصبا وحصل الجواب عن الحث وانه مدار على عرق التسمية محصل الحث لاجله واما الحد فعارضه حد آخر
فقول الغصب اثبات يد ناقلة عادية وقولنا ناقلة يعني به صالحه ناقلة يخرج ادا ركب دابة ولم يسيرها فانه
وجد دليل العقل صار غاصبا ويدل عليه انه اذا دخل دار الغير للنظارة دون ربحته وادنه لا يكون غاصبا
لها واد الخدوب الفرد وادنه لفصل عليه فمعه كبر غاصبا ودخل في زمانه وكذا اذا جلس على سائر
الغير لم يدر تعب او ليصل اليه صاحب مدغم دون ربحته كونه غاصبا والتخصيص في غاصبا في قوله ان
المالك سوا في العمل واما المدغم فانه ناقلة وعراقلة يدل على ان كونه ناقلة معصوم بربها فانه يقول انه اذا ركب
في الصحراء اما لا يملك في منتهى اليد الاستقلال به لا يكون غاصبا له بل اخذه فلا يدخل في زمانه وتمكنه منه
مقصود الامتثال به قبل احدى كلمتي من الصفه وهو بعد في اليد بل في اليد ايضا في النوب على ان
المالك معصوم بربها فانه يقول ان الفظ لفظه على قصد الاستقلال به لا يكون غاصبا ودونه لا يكون غاصبا واعتبرنا
فقد الاستقلال بمالك وان كان خافا فله من النفع معتبرا لاكتفي في النوب بتمكنه منه مقصود الاستقلال
وان كان خافا فله على ان النفع معتبر وجب ان يقول النفع معتبر على الغاصب فيكون صحيحا لا يفتقر
المعصوم على المالك وليس المعصوم موقوف على المالك باطال صلاحته بل ربحته ابطال في
فانه يسفح بالصالح تقرب منه وليس المعتبر ابطال في نفعه المالك فانه اذا تعد المالك عما شئت
فعطيت لا يكون غاصبا لانه لا يفتقر الى ابطال النفع فيكون ابطال النفع معتبرا في المالك وهو معصوم في
العقار فيكون الغصب مسفيا به وسانه ان العرب مبيع في العقار ففعل في المالك وهو عاجه ودفعه وان
دخل في الدار ليس مضره عجز المالك عن السكنى في الدار وانه مذكور راعيا في ساكنه المالك فيحقق عجزه
بازعاجه ودفعه مطلقا بل وجد فعل الغصب في كل الدار بربها فانه يقول فعله حيث الحصة محقق في ظاهر
موضع فله مدونه ربحته وظاهر موضع مضره مضره ابطال في ربحته لافه له ففعله في المحل لم يحقق به
الاعجاز عن الموقوف فيكون الاعجاز عن الموقوف حاصلا بفعله في المالك فكون الغصب مشتقا والصانع معصوما وهذا
نوجه ابراه على وجه اخر يقول ليس المسمى باسم العقار ولا باسم بعض العقار المنقوم طامر موضع مضره مضره لافه

الاشارة

ما يقتضيه وهو معصوم من حيث الحصة واسم عصبه ثبات بله اسات بله على المنقوم مطلقا ولا يسموه وجب ان يقال
اسات المدغم في المنقول عدا ما نفعه من نفعه في السعي وعنه وليس السعي مقتضاها ما نفعنا المنقول اذ اباغى من لا يقد
على الاشتداد ولا يبيع وقلنا في العقار اذ اباغى من لا يبيع على الاسر اذ يبيع فابتنوا اطلاق السعي والعقار سعي العصب تحقيق
ومخرج سعي السعي معصومه اليد المذكورة كاشفة ودخل السعي في ضمان المشتري فلم يدل ذلك على انه يكون غاصبا الجواب
فلا لا يسمي الانقسام الى النفعي والشرعي بل المسمى واحد ويدل عليه بالاصل ان يكون مسمى اللفظ لانه مسمى
في الشرع وعلى هذا يقول العصب في اللغة اسات اليد العادية على مال الغير وذلك ايضا مسماه في السعي ويدل عليه
ان اسات اليد العادية على مال الغير مطلقا عليه اسم الغصب فالمعنى اسات اليد على مال الغير يسمى في ضمان الاعتدال
غاصبا مطلقا بخلاف غاصب الحرفانه لا يقال له غاصب مطلقا بل غاصب الحرفا والحد واحد واما المختلف
العدوان والمال فلا كذا لا يقد عدوانا في غير الشرع عدوانا في الشرع ولا كذا لا يقد عدوانا في غير الشرع عدوانا في
الشرع والركب واحد مما سدرج في الحد من حيث نفسه معقدا وادنه النظر الى سداد مبناه وفساده والغصب
اسات اليد العادية عدوانا معقدا على معقدا لا يقدنا على مال الحرفي معقده عاديه عنهم فاطلق منهم اطلاق
لفظ الغصب عليها على وفق اللفظ ويكون في اسم الغصب عنها ماعلى وفق اللفظ ايضا وما كان الحسن فانه موضوع
ما زاناسيب الاعضا معقدا ساسيا وتوازي وسداد الشك كل معقدا سدادا فمى اعتقه اطلق منه اسم الحسن على
وفق اللفظ ومن لم يعتقه مكر نفيه ايضا على وفق اللفظ فالامر على مثاله هاهنا في ان المسمى واحد وان صار العدوان
والمال محملين ومخرج على ذلك مودع الغاصب فقولنا يضمن غيره العدوان بالموضوع في غير موضعه المجاوز للحق
فصارت اليد عاديه عدوه فاطلق اسم الغصب وهو النفع لمون نفيه من شئ العدوان وهو اللفظ ايضا وان كان لها
الانقسام بقول الشرعي راجح وسانه ان وضع الشرع حمله في مناقضه اللفظ والقابل فليان والى المحل على المسمى
النفعي والقابل يفي ويرى الاحتمال مسافه الشرعي واللفظي من القرينه وليس هذا القابل والى بالاجمال فليحقق
الوضع الشرعي والاحتمال بعله ملزم في مناقضه اللفظ وفاقا اذ اعرف ذلك يقول فرض مناقضه اللفظ مع حق
فانه وضع الشرع حصول السائر له به اولى من ضمها مع نفي يالديه ونفعل ذلك بقول المشتري الموضوع لمسمى
مروا فنعين بان يكون اللفظ موضوعا لمسمى مفيد لغرضه مفيد اخر هو فمما س كل قبيله منصرف الى مسماه
عندهم واما الموضوع لمسمى على البدل من مواضع واحد ايرواه لا يكون معصا لاحد ما نفسه وما رالوضع
مستصبا كذلك على انه ما رالانعام مع نوع من النعمان مقصود اعنه فانه قد كره الانعام عرضا فمما س النعمان
محصلا لانه على مقصود لا يخلو فمما رالواضع ان لا يكون له لفظا بظا ففرض الموضوع المشترك لجعل الانعام مقصودا
عنه فاد اعرف ذلك يقول بان الاجمال هاهنا اذ اما رالانعام فانه لوضع الشرع وليس كذلك فان الشرع يثبت

مبيناً فالإيهام مسفر بما اوطأ من احتمالاً لمعارض حيث تفرقت فارت فابيه ونفع الشرع التماساً وحصل التماس
به اذا عارض المسمى الشرعي راجحاً ونفع ذلك الاعتراض على بولك الشرع واضع لوضع غير معطل للوضع الذي
لأننا نقول انه معطل للقوى على ما به فان التماس باللفظ قائم وضعه من الشرع وحصل التماس به اذا صار
المسمى الشرعي محلاً ومرصوداً ان يكون للقوى من لا عليه اللفظ القريب وهو موضوع دليل لا نفسه فكون
المع الشرع يعطى للقوى على ما يورده وطل الزامهم ولو سلمنا الاجمال يقول وجد الترجيح وجانبنا وسابه
انا لو سلمنا على السري صار للقوى محلاً حصل فيه التماس على الظاهر واد اجعلنا للقوى محلاً وتكون السري اذا
حصل فيه التماس على المظلوم في الضمان المستحق له وجانب المظلوم اولى بالنظر له والتام على كذا وكذا
فلكم الخ على الشرع اولى وفي مقام الحصة يقول اذا ادعى في الدار وقال دار في يد عدو انا والرفه برهما
سمعت دعواه وادعى البالد العاديه في مسكننا فهو معناها مسموعا فادعواه وظهر بوقت البالد العاديه
على العقار وحصل الجواب عن قولكم ان البالد الحقيقيه لا تست على كل الدار فانه تسكن موضعاً منها وتشتغل
بعضها لانا نقول سماع دعوى البالد العاديه على كل الدار والعلم بان المدعى عليه تسكن موضعاً منها
وتشتغل بعضها فرياً ان اصدار السكنى والتشغل على البعض لا تنفي فيه اليد على كل الدار بل يثبتها
ملافاً الطرف التي ليست معتبره للفعل فيه فانه اذا قلب الانا صادر من قدامه والطرف ملافاً
مسه الطرف واد ارفعه صادر افعا لجملة فلا يقال رافع لما لا قاه الطرف مباشر ولما عداه متسبب
الى رفعه وكذلك اذا عرف بكفه ما يبا وقله كونه مرفعه ولا يقال هو قال بكفه فهو مباشر لقلبه
ومتسبب الى الارافه بل بمحققه مرفعه لما ع مباشر وكان ذلك الارافه طريق ما بحسب صار المباشر
فعلنا الانا والكف طريق بالنسب فمحقق فيه طريق مباشره الارافه في الكل فلكم السكنى وتشتغل
بعضها المحقق فيه التمكن من الدار طريق البالد عليها بالنسب ^{محقق} في المدعى على كل الدار وذلك عليه
انه اذا جلس على بساط الغر معطياً لم يقال هو غاصب لموضع جلوسه مباشره وغاصب لما عداه تسبباً
بل العصب واحد في الكل والحرف انه لا تفرق في المستول على الدار في معنى المكن نفسه بغير موضع
جلوسه وبيد الصفة وجوانها فبالجلوس المستول طريق يمكنه من الكل بالنسب والبالد الحقيقيه
في البالد الحقيقيه حيث المسكنه بطريقها وطريقها بالنسب فكون البالد ثابته على جميع الدار وفي ذلك ولما
انما طلب الانا وكسر الانا كلاهما طريق بالنسب فكون المرء فيهما مباشره الارافه الما والافه حصه
فست بوقت البالد على كل الدار حصه فكون البالد الناقله معتبره ولما المعنى يضبط بالليل لخاص نفسه
اولها تقديره كما بقدر كما في السفر مع المشقه وتقدر النقل من عسر ونفسه مخسوس واد اعني وجب

الافتقار

ان يكون معتبراً بنفسه فدل على ان كثر البالد الناقله ليس معتبراً وحصل الجواب ما ذكرناه عن قولكم اذا دخل الدار والظاهر
لا يصير غاصباً واد اخذتوا الفصل عليه فمعه كونه غاصباً لا نقول اخذ العوب لستوم التمس وتفصيله
عليه تحقق فيه البالد العاديه فمعه في العصب وادخلوا ان البالد الناقله لم تحقق فيه اليد على الدار فمعه في
العصب وبذلك عليه انه اذا قال است بد على ثوبى عدوانا فمعه فزوج قال اخذ دون اذ في الفصل
ثله فمعه لم يكن من افضا للدعواه واد اقال في العقار المباح سبقته بالبده عليه هو طلي وروجع فما دخلته
الظاهر كونه من افضا لدعوى البالد عليها وحصل الجواب عن اخذ اللقطه على قصد الاستعمال فانه يجمع فيه البالد
وعر المشتري العوب الملقى والصحة على قصد الاستقلال به فانه لم يجمع فيه البالد اذ ادعى انه است البالد
فادى عليه وسيله في النص عليه فزوج فقال خلى به على قصد الاستقلال به ما من افضا لدعوى البالد
فمعه وحصل الجواب عن قولكم ان البالد العوب من الدار افعال المالك فاما انما است البالد على كل الدار فكون
القريب تفعل فيها ولم لا يظن جيب المالك الحاجب فيه فو لم منع السور عن اليد في العصب ولما منع البيع حكم
العصب فاللون داخل في نفس العصب ثم نقول من اخذ من الغر وهو احد الفصل عليه فمعه فليس
بوقت فيه فمعه الاستدرا اذا طوبى برونه واد اضرار قدره الاستدرا ثابته فيه لا يمكن سعه متنعاً
فلم يوجد منه منع البيع بالبده عليه وحق العصب قد اعلى اليه ليس يدخل في العصب هذا جملة الظاهر وفيه
الطريقه طرقتا في يقول وحده المصلحة في ضمانه فدخل وضمانه وسانه انه است يده عليه عدوانا
وفي مناسبه لدخوله في ضمانه وسمت اعتبارها فمعه ما وسان المماسه ان است البالد على الشيء فمحقق
اعجاز المالك عن الاسفاح به ظاهراً فمعه في مناسبه الزامه بشد اكل المثل رد ان كان وضمانا
اد الم يكن الرد فادى البالد على الموقوف المانع اعجازاً فمعه في مناسبه فطل العباس وسانه ان البالد الناقله تحقق
فيها الاعجاز اخفا اذا انعذر الاعجاز دفعاً كفاحاً ووسقت اليد الناقله طرفاً من الاعجاز ولم يقع بها عن الناقله
فمعه الما فادى المانع اعجازاً برونه ما فادى الموقوف فمعه اسفاح البده عليه مذهباً خيراً عن برونه وسرقه
ولفقه في نفسه والبلافة منه وعره اذ المستظن المالك من كونه اشده منه مثوكه ولا ساني ذلك في العقار
فلم يكن البده عليه حاله الاعجاز حاله الي كونه عليها البالد الناقله فوق الاخر فعول مناسبه البالد للضمان
مستند سعذ الرد وتعدره في الموقوف اظهر تعدره في العقار فانه احمل تعدره في الموقوف بضمانه برونه
وسرقه ولفقه واثلافة منه وعره واد اضرار مناسبه مستند سعذ الرد واد تعدر الرد هناك
اظهر كونه مناسبه شرع الضمان في المانع فطل العباس من الوجه من الجواب ولما البالد العاديه على مال
الغرض لو عوب رفقها معاداة اليد والضمان المالك عند تعدر الاغانه وولما يدحل وضمانه اخبر

وجوب انضام عند عذر زده وليس ختم في العذر اسبابه بل العذر الحاصل بالسرقة لا يكون حاصلا عن
ضيق اليد واذ جعل تلفا لا يكون حاصلا سرقة واذ ان كان كذلك لا يكون العذر الواقع ما العن سببا مختلفا
فامان سبب آخره واقعا سوى ما العن فيه سببا لولا لانه واسفا سبب آخر في العقار سوى بقعه
آخر الاسف ع عذر زده بل سبب العذر هاهنا كذلك العذر المانع والحرف ان الضمان ليس بواجب مع
العجز المانع له اعاده اليد وهذا العجز هو الذي فترقه وهو فرق لا محل للجمع فليس النظر في العذر الا
عان الضمان واجب بهذه الحالة واليد اذا اطرا عليها العذر سبب ونحو هذا العجز واقعا في العقار ابلغ
فدون مناسبه اليد له الذي يرد سببا فاعول رفع اليد واجب عن العقار والمنقول ولم ينظر الى كثرة الاستباب
المبني من الموارد والنقل بل قلنا هي محققه عادية سبب لوجوب دفعها وهي محققه ليست محققه فلذلك
ليس ينقص العذر بعد الوقوع في العقار منه في المنقول بل هو في العقار استحسان وان لم تعدل اسباب تعذر الرد
في العقار بعد هاهنا المنقول فو لم الرد في العقار اظهر قلنا ان ذلك في كثرة صور ونحو وجوب الصانع المنقول
والضمان واجب في كل واحد من هذه الصور في حقه لا من حيث كونه نظيره في حق غيره فلا يكون ذلك فارقا
احسن العالم قال الضمان واجب بالالتزام او الاستيلاء منتف وماعدا لما قضيه للاصل وما مسفان
هاهنا فلاحب الضمان ولا معنى بالالتزام بقدر الضمان حكما لا سببا فانه اذا عني ذلك فليس في الالتزام دعوى
محل النزاع بل في الالتزام الجاري في الدون على الاصل فان ضمان الدون متيق على صحته وقلنا نحن ان ضمان
الاعيان صحيح ايضا خلافا لغيره فمدا عنه وهو مسف هاهنا وسان اسفا الاستيلاء ان الاستيلاء الحصري هو
اخراج الشيء عن دونه مسفعا به وحقه باطلا صاحبه وذلك مسف في محل النزاع وليس في وسع العبد ان يخسره
ولو وقع عماره جب عليه الضمان والاستيلاء المعنوي اعجاز المالك عن الانسحاق بالعصر بفعل فانه فارد ذلك
في معنى الاستيلاء الحصري والنقل المبعوث طريقه دور اليد العادية فكل الاستيلاء الحكمي مسفنا هاهنا وسانه
ان المالك قد لا يضر عاجرا مع اليد العادية بل يكون قادرا على استرداد المعصوب تاركه مسفلا بالمجاذبه
او مرجحا لا يضره عطل عليه سببه على التحمل على العصر مجازا بالقاصيه خلاف النقل المبعوث فانه محقق
فيه العجز في الحال بزيده سانا فقول الواقع في العصر حال هو قادر على صعود سطحه والسيار الى بلد اخر
لانما هو قادر على صعود سطحه سلطانا كان او غيره فثبت ان النقل المبعوث محرم انه ليس بضيقا مقفرا
فقلنا دليل العقد باطل مرد العجز فثبت اسفا الاستيلاء فالواو على هذا القول الاعان حكم الاستيلاء
واذا عذر الرد فالضمان بوجبه اصلا ووجوب اليد العادية وجوب دفعها وليس الضمان بوجبه اليد العادية
لا اصلا ولا خلفا الحواب قلنا النقل والاخفا متوسلا بهما الى اعجاز المالك بزمان الضعفه وارباب

الولايات يستلكن عن النقل مقتضاه طريقا في الاعجاز بل لا يبالون بالمالك وانما لهم العادية كونه نكاحا
والغالب وجود انفسب من الولاء واذ ان كان كذلك فليس جعل اليد العادية دليل الاعجاز معولا فاما على العايات
او من جعل النقل المبعوث دليل الاعجاز معولا فليس على اعاده الضعفه من وكافه انما لم يكون الاعجاز بحقيقه
هاهنا سوى الاعاده والضماني واجب في العقار فلا يكون رفع اليد كافيا في العقار بل يكون اعاده اليد
معادافه حال المالك الى ما كان واجبا **مسألة** منافع الاموال المخصوصه مضمونه
انما فاعضا عند اختلاف المصوره الاولى اذا انضبط دارا سكنها او فنيما فليست له او مستفزه حرا
كدها وصورة الماني اذا الم سكن الدار ولم يمس النقص فيجب الضمان في التعويض عدا ولا يجب عندهم واجعا
على ان المنافع المستوفاه في الاجاره الفاسده مضمونه فقالوا اذا استأجر دارا استيجارا فاسدا
لا يضمن منافعها اذا لم يسكنها ونفسيها اذا سكنها فقول النصف مضمونا على صاحبه عدا وانا قضيه كالعين
وسانه انه ازال عن العين ملكها ومنه منقول وسان الازاله ان المالك يملك النقص في المنقول والعيب عند كرامات
نذكره ثبت علمه وجود ازاله اليد سان انما مضمونه انما حاله توفى الرغبات فهاهنا المالك مقابلتها ولو
مضمونه وسانه ان اليد على المسف به مضمونه مستغنيه المحل مني صيرورهما مضمونه وهي مضمونه صالحه
مقابلته بالمال فصا كالعصر فهاهنا مضمونه مضمونه الى اعراض مضمونه فالاعراض المضمونه المستوفاه
منها مني صيرورهما مضمونه وهي مضمونه مضمونه فليكن عدا ذلك هاهنا ثبت الصلاحيه وثبت في الاعراض
في الاجاره تكون مقابلتها مضمونه مضمونه شرعا بزيده سانا فقول في الاجاره محب الاجاره وان لم يسكن الدار ولم يمس النقص
والحاصل هو اليد دون المنفع فليكن الاجاره بازاها فان سلك النقل العالم وهو النقل المطلق فيمكن الانسحاق
والصرف جان اريد تم هذا الرضا كرم عدا وجهه مهران اليد على اذكر ليست بقاينه مطلقا فان المالك باع المضمون
من نقله على الاسر دادر كذلك الاجاره والسف وولست بقاينه مطلقا والقائت منها ليس بضيقا لمحضه
من الضمان فانه لا يعرف عدا العجز من الاستيلاء القايث في الصرف معهم وليس ثانيا ان يقال الضمان
بمجهول القدر فليكن ما اذا تلف ثوبا عذرت معرفه قيمته لا نقول القدر بمجهول فحب فيه المانع ما عمن فنيما
لجنسه وثبت ان اليد على اذكر مضمونه النصفين الواحد الثاني ان اليد على اذكر متحمل علمه في حق المالك
وهي في حق المالك لانها لثاني وان المالك انما العجز واليد استفاد ملك العين فليكن فوكما انما مضمونه النصفين
انما اذا فرضت مضمونه تكون مضمونه نعمه المحل كالفلم في المضمونات فواجب فيه العين مقابلته باليد مع اذ
الضمان اعادته اليد في حق المالك وانما لا يوجب قيمه المحل هاهنا فليكن الوجه اذ انما عديم على ما اذكروا
وان عديم اليد المصطل عليها المستاجر في عقد الاجاره فليكن المالك سبيل الاعيان عنها محصله في حق

المستأجر ان التوصل بها الى استيفاء المنفعة هي هذه المصروفات المحل لتضمنها فان عتد ذلك الرضا ثم وجهه احد
ان اليد مضمرة كذا ذكرت نفاته مطلقا فان لمالك سبيل من الاجارة من يتقدم على الاسترداد والقبض فانها
ليس بنفط على ما ذكر ولم يترك ما الرضا ثم في المقام الاول السان ان اليد المحصل عليها المستأجر المفسدة فثبت
الاستيفاء والاعتياض عرفا بل بالاجرة فان الغالب من عارة المستأجر ان يعقد والاستيفاء لا اجارة المستأجر
فلم يد على ما ذكر مفهومه وان سلم في محنت انها ومنه الاستيفاء مقرون شرعا بمفهومه وانها مقابل
بالاجرة عارضا بعد اوجه منها ان ملك العرس وحق الاستيفاء صالحا مقابلتها الثاني ان نفس المنفعة مضمرة
نفسا مستوفاه صالحا مقابلتها بالاجرة الثالث ان ملكها صالحا مقابلتها لم يترك المخرج ثم يبينه فعول اليد
محصولا عليها مقابلها ولست في محصلها عليها حصة وان العرس شرعي سيما عندكم فعلم ملك الاجرة بنفس
العقل لا في واحدة تكون معنى التوصل عليها ملكها والمالك على ما ذكرناه من ان لا يشاهد الجنس فانه متفق على
ببونه على الجدة ولا نسا على سوت الملك والمكنت في صفة المالك الثاني الفرق فيقول الان لا
اكد من الغصب فانه لم يكن شي من مفاد العرس مع اطلاقها والغصب مكن مع بعض المقاصد فان لمالك
سبيل من البيع والاجارة من يعقد على الاسترداد وطل العباس المالك الثالث ان ما ذكره لا يمتنع
والقاصد من الغاصب والمستعير الغاصب فانه لم يوجد منه الا ان اليد على المالك فلم يطرر الكلام في هذه
الحواشي فلما يعني اليد مكن الاستيفاء حال الاعتياض عنها فعول من المكنت المتصفه بحال الاعتياض
كانت ثابتة للمالك قبل الغصب والغصب انما هو في محل المتقدمة بالمقابل بالمال حصولا في حق المحل
عليه وزوالا في حق صاحبه كالعرس فانها مقابلها بالبيع والسع حصولا في جانب المشتري وزوالا في جانب
البائع ولا سلم الاداء ولا رضاه دون الاجرة فطل فلو لم ان اليد مستوفاه الحواشي فلما المناسبة
منقية على الضرر في حق المالك وازالة اليد ضرر في حقه حيث انها خال الاعتياض ووسيلة الاستيفاء
فكنى المقابل بالمال زوالا مني للناسبه فلم يلزم النقص لجه الحصول ولكن اليد بالمعنى المذكور ليست
نفاته مطلقا فان المالك سلم الاجارة من يعقد على الاسترداد ولما حال الاعتياض المطلق فانيه من
كل وجه وبانه من وجه احدها لا يقول بضمه الاجارة من يتقدم على الاسترداد السان ان المفسدة لا استأجر
مثلا من غير المفسدة فان الاعتياض المطلق ثابت الثالث ان الغالب بعذر الاعتياض فان الغالب
ان لا يعتد في استئجار المفسدة بلزما فيه مكا وجه الغاصب فان قالوا الاجرة مقابلها لملك العرس
موجه او ملك المنفعة او المفسدة نفسها وحالة الاعتياض في المدخنيته ولا يعول على الصبي في الغنم
فيظل الغنم عليها فلما اما ملك العرس فعول عليه ان فرضه ملكا افر وانقسم ملك العرس للمالك على ما كان فيما

منه وان ملك العرس بعض اطلاق المصروف والاستيفاء للمالك وان لم يعرض اياه من وجه والمفسدة اذ ان تفر اذا اراد ان
مفسدة الحصة الواحدة والاولى بقا ليس معقول واما ملك المنفعة فعول عليه انه انما هو مقابلها اذ ان منتفلا
من المالك الى المستأجر ولا سلم بونه في حق المالك فان مكنته من الاستيفاء مستوفاه لملك العرس واما المفسدة نزع
فيقول فرض اليد مقابلها بالاجرة اول لان الاجارة معقودة على الاطلاق فاما الاستيفاء فله جميع من الاجارة المستأجر
الدابة المحل عليها والعقد للخدمة واذ احراز استحقاق المنفعة حكمها لا يكون الحكم على الاطلاق العقول والمد
معصومة في جميع المدد وهو في الاطلاق فرضه حكما اولي وحسب ما ذكرناه عرفا في اليد مقابلها بالاجرة محصلا
عليها المستأجر والمحصل عليها ملكها لان ادراكها انما جعلها مني الغنم معنفا عنها في حق المالك فلم يخرج
الى وجه حصولها المستأجر وفي الغاصب والغاصب وعزم نقل موقوف المسئلة ولا يلتزم به الدائم طرفة
اخرى فيقول مفسدة يلف على ملكه تحت اليد العادية فمضمرة العرس وان ان المفسدة مضمومة بها فان
عنها بالاجرة في الاجارة الصحيحة والفاسدة فكل مضمومة وسان ان الاجرة بازاها وجوه احدها انه اذا قال عاودتك
عرضا من الدار شئنا انكنا صرح واللفظ صرح في الاعتياض عنها السان ان السداد اذ قال العبد اذنت لـ
عقود المعاومات دخل فيها الاجارة فدل على ان الاجرة عوض ولست بعوض عن العرس فانها باقية على ملك الاجر
ولست بازا المد فالكم يعولون لم يوجد فوات المضمومة مطلقا فعولون بالنس ان المنفعة ليست مستوفاه ان اليد
ليست مستوفاه مطرقة الاولى ثبت عليكم ان الاجرة ليست بازا اليد فكم بازا المنفعة السان ان المفسدة
المحور صداقا في الذمة وبذلك في الجملة ولم لا ثبت في الذمة اجرة فدل على انها عوض ولم انها تنوع على المنفعة
لا على اليد فثبت في ذلك انها ليست بازا اليد الوجه السرا ان المنفعة مال فكم الاجرة بازاها وبانه الحصة
والحكم بالحقيقة ان المال غير الادى حلق لمصلحة الادى معه وراعه وخرج الشئ في المالم تخلق مقدور للعبد
فلم يكر ما لا والحكم انها جعل صداقا والصداق منفذ المال قال الله تعالى ان تصفوا باعواكم وعلى هذا يقول اذا
جعل لعلم الغنم صداقا والصداق مفسدة مستوفاه في العلم ويقول اذا اطلقها قبل المسير يجب نصف الاجرة
المقابل ولعل طالبت نصف العلم ثبت ان المنفعة مضمومة وسان انها ناله على ملكه ان ملك العرس مست
فلكها وبذلك علمانه اذا استأجر جارية عصبها لكون الولد ملكا لصاحب الجارية يملكه بملك الجارية وكذا
الخطب الذي تحت طية العبد ملكه سيد ملكه فكذا ثبت له ملك المنفعة ويعول في المناسبة انه مضمور
لعون المنفعة على ما كنه تحت يد العادة وهذا الضرر الملتصق به منتسب اليه فبنا سب تداركه له بالضيف
عليه وثبت اعتبارها في العرس ولا يقال غاصب الجارية لان منافع نفعها وهي نفعه على ملك صاحبها تحت
يد العادة ولا يملك ذلك لا يقول الا سلم انها مضمومة بل يقول الصداق حلق وعطيه فلم يلزم المسلم عيب ان احرى

نقول المثلث مفعول عليه عدوانا فمفعوله لا يعبر ولا يعنى انه المثلث المنفعة في نفسها فان الاول الفنى في نفسه
يسمى بغير الضمان فانه اذا اتى بغيره في المحرر منه مع بقا البصر في نفسه والمعتبر في الاول على ما لا ينفك
نفسه من طرف الاول على نفسه ولا يكون معتبرا وقد يكون امر آخر طرفا فالاول على معنى الضمان والآخر على
المبنى فلا يكون معتبرا وسان الاول على نفسه لا المنفعة صارت بحال الحصول له مستوفاه في عرضه ونحو الغصب
صاير بحال عدم الحصول له بسبب يده فكونه مطلقا له على ولا يقال اذا غصب اشجارا ولم يقطعها
تحقت بل بقيت صالحة فالمرء كانت بحال الحصول له وجعلها تحت سكر السفى حاله على الحصول له وقد
يصنعها فلا يلزم ذلك لانما قول الاول المفعول يتحقق بالحمل بالحالة المذكورة مع الحصول فان الحاصل
سعود والتمتع ليست خاصة فلا يوجد فيها الاول المفعول فلم يصنعها بخلاف المنفعة فانها تحصل استوفيت
لستوفى ومن الاول المفعول فواجبا ضامنا فان سئل ان عدم المنفعة العضا العرض من المقتدر
فانقضاء عرضه ليس مفعولا فكل من المفعول معوم وان عدم امر آخر فلا سلم وجود المنفعة ثم ليس قول
قولنا نفع نفسه به واسفغ شتر حصول امر له ولا امر حقيقيا حاصلا له سوى ان نفع العرض فكون المنفعة
ذكرناه ولو نزلنا الجاراه في حصة المنفعة واخذنا بالكلية على اجماله فقول المنفعة ليست مال فلا يكون
مفعولا ونزل على ما حقه والحكم بالجمعية وجها واحدا ان المال مال مسفوعة فان غير المسفوعة ليست مال
فكون المنفعة مفعولا للمال وعلى هذا لا يكون المنفعة مالا وصار بالحياة فانها لما كانت مفعولا لما عليه الحيوان
لم يكن مالا ولو كانها مالا لوجب السان ان المال لا خلق لمصلحة الادنى مدعى ولا يكون المنفعة مالا والحكم ان المنفعة
لو كانت مالا لو حدثت فيها حصة السبع فان السبع مقابل المال المال وعلى هذا يلزم ان لا يكون السبع مفعولا للمال
الا حان ومفعوله لمعظ السبع حصة منه وليس كذلك فان لفظ السبع كونه مجازا عن الاجزاء فلو لم يصرح بقوله
عاقبتك عن منافع الدار شتر اقلها الاصل هو امر اجزئك وهو صريح في الاضافة الى الدار ولو قال اجزئك منافع
الدار لاصح ولا يكون الاضافة في قوله عاقبتك عن منافع الدار مجازا على ظاهره فكون الكلام مجازا فلو لم لا يست
الحيوان اجزاء فلما كان كذلك لا ياتي في محل المضاعفة لا كالمضاد في ذلك فلو لم لا يست
السعد لعدا اذ في ذلك المعاوزات دخل في الاجزاء لانه يعلم معاوضة في العرب والكلام لمعارضة مدخل
فهو الاجزاء فلو لم الاجزاء تنوزع على المنفعة منع بل تنوزع على زمان المنفعة فانها ملتزمة كذلك وان سلمنا
انها مفعولة لعل لا سلم انها حاصلة على طرف الدار وسانه ان المنفعة هي الاجتماعات المتحددة على اجزاء
الدار مفعولة الى الاجزاء ونقول لا منفعة للدار معطلة وعلى هذا لا يكون نفعها في وجود المنفعة وهو الدار
لربما في سببها الدار معارضها سببها انقل بل الفعل اخبر فكون المنفعة اعني الاجتماعات المتحددة على الاجزاء

الاجزاء المنفعة بالانصراف الى الغرض حقا ملنا للغاصب وخرج استيلا الغاصب فان الولد محله في خلق الله عز وجل
لا يدخل فعل العبد لسبب في الاجزاء مضافا الى الخلاق الولد لذلك القائلون ان افعال العباد مخلوقة لهم لا يقولون
اولاد الناس مخلوقة لهم فالمعارضه المذكورة منتفزة في الاولاد وصار ملك الجارية سببا لحصول الولد على ملك صاحبها
خلاف ما هنا ولو سلمنا ذلك لقلنا ان الغصب الضمان وسانه ان الضمان مقابلته بالماله العبد بالبدن العبد فلم يكن
الضمان والمنفعة وسانه ان الضمان مناه على المماثلة ولذلك وجبت العمه في المثل حاله بعد المثل وفيه اليه
المنفعة تامة فانها قامة العبد ولا بها لا تنفي ومقادير المقابلة ليست مضبوطة فحعلنا اصل المقاضا بطاوا وحيثما
الضمان فيما يتسارع اليه الفساد فبعت اسفا المماثلة فممنوع الضمان وخرج منافع الضمان حيث تضمنها بالمال
فانها تازله عند ما مره الاجزاء فلكذلك ضمنها بالاعتراف بقوله فما اذا ضرب راس انسان فاعماه الله ضمان العين
في ضمان مفعول البصر الجواب فلما المنافع اكون خاصة معبر عنها بالاجتماعات المتحددة على الاجزاء
وهي في الدار هي الاجتماعات المتحددة على البنيات والاختصاصات المركبة فان منعت وجودها وذلك انما الاعراض في اهل
السنة مطلقون على وجودها وسبيل الخلاق جراه وما من اهل السنة ولا تسع محالقتها ثم يدعى عليها ما يدل على الحركة
والسكون فاما نقول فيهما المتحرك مغاير للسكان ولم يغاير نفسه بل يميزه في كل المريد والمتحرك يسمى الحركة
والسكان من اخل في المتحرك فكون السان مغاير للمتحرك يميزه في كل السكون فوزان ذلك لم يفرق
المسألة وقول المجمع مغاير للمعروف وليس مغاير قاسمته بل يميزه في كل السان فلو لم لا تسع به معناه
انصرف منه امر الله حصوله لا حقه والحاصل انقضاء عرضه فلما المنفعة تاتي في ما حقه المسفوعة للمال والعرض
تاتي في منة المسفوعة فمماثلان فيكون المعينان مختلفين فلو لم المنفعة مفعولا لما عليه العبد فلا يكون مالا فلما لم يلزم
ذلك وسانه ان الماله عرويه ويدل عليه ان العبد مال دون الجوهه متساوان في منفعته الاستخدام فبعت انها
عرويه والناس سعارون المنفعة مالا لا خلق الحيوة فبطل استدلالكم بالحياة على ان المنفعة ليست مال وليس قول
المال متعارفه ما سئل المال في مقابلته ملكه والمنفعة ملكه خلق الحيوة فافترقا فصار في المنفعة مالا دون الحياة
ويدل على ان الاول بارا المنفعة انه اذا ورجع عرف المشاخر في قيل فاما ان يكون المال نارا اتيها واما الدار
فالو اما ان يكون المنفعة فليكن المنفعة مالا ولم يكره سماع الغناء مفعولا مالا لا يلازل فيه المال فليكن حياة الاجزاء
فانها تدخل في ذلك اذ في المعاوزات فلو لم يسمى معاوضة في العرف فلما العرف والتسمية دلالة على الحقيقة
فقد دل ذلك على ان الادخار ليس معبرا الى المال بل هو ممتنع اليه الفساد فانه تعالى المشتمل ليس معبرا فان
فالو الادخار بالحسب معتبر فلا يجدد المانع في حكم البقاء فهو ادخار بالحسب فليكن المنفعة مالا فلو لم
الاجزاء والسبع لا يترادفان فلما كان كذلك ان الملك انقسم السبع وموقت فخص الموبد باسم البيع والموقت باسم

الاجاره وحمل الجواب عن قولك السع مقابله المال المال لان نقول السع مقابله المال بالملك بملاكه المالك موزنا
 والاجاره موزنه فاحتملت حقيقتهما وحمل الجواب عن قولك حدثت المنافع بفعله فعول المفاع حاصله دون فعله
 وعند فعله لم يبق سواه لا انما يكون موجودا ويرى عليه انفعاله حصلت له المنفعة فعل على ان الانصاف المذكور
 ليس به داخل في حقه المنفعة وفي النسو الاخرى ول كونه مثليه ماله العنصر لا يدخل له في الضمان لان الضمان
 منى على الضرر والضرر ينشأ من النقص كونهما محال على المال في مقابلتهما فلم ينقص النقصه هاهنا من الضرر
 ولم يرد الاصله في الضرر وانما الضمان واجب تدارك الضرر بالحسب فكل من المقتضى بمقتضا حسبه
 المستكرهه على ان واجب اليها المهر عند اخلاله والرجل المكره على الزايله فوالان في وجوب المهر عليه ومقتضى
 وماخذ العيوب ان المهر لا يخصر عليه عدد الاطراح ولا اتمامه ولا عدمه فعول الى نصف الاله او الى نصفها
 فكور الاكراه مضره عنه في دوام الفعل فكذا فعله المضره عنه الاكراه وانما انما واجب فيه الحد وماخذ
 السفوط ان الوطى كله شيء واحد موجب فتمثل الاكراه في بعضه كونه شبهه ووقع الرد في الحد لان تضع الرجل
 غير معروف وما انتهى عليه قول الوجوب اسطر طرد المراه فانما مقهور مجبور حسا فاخذ العول في سفوط
 المهر عنها ووجوب المهر لها وما ذكرنا دلاله الثاني المراه السابقه متوجهه دلالة المراهي المهره فعول
 ائلف عليها مقوما عدوانا فاضمه اليها كالعسر ودليل النقص ان سماع المضع اشرف من مفاع العراد وتوفر
 الرغبة في النذل لها المفعول دليل البذل ومقابلتها انه لا مفعول العود امر الحسنات وكان ذلك لان الرغبة
 في استغنائن الحسنات اكثر منها في العوراء الزيميه والظرفه متوجهه عرانا نفي المراه كلامها فعول ووطى
 لم يعقل على سبب الاستحقاق ولم يجب فيه الحد عليها وجب به المهر كالوطى بالشبهه وقولنا لم يعقد
 عليه سبب الاستحقاق ووجب فيه الحد عليها احتراز عن الكاح فانه معتقد سبب الاستحقاق
 فوجب به المهر لان الوطى ولذلك مكنت المراه من مطالبه الزوج بالمهر قبل الدخول بها ونفرت العور شهاد
 الطرد والعكس في كل ووطى هو على ما ذكرناه وجب به المهر كما اذا كان الواطيان حاسن او ظنت المراه
 انه زوجه والعكس ان كل ووطى اتخذ عليه سبب الاستحقاق او اتفق فيه سبب الاستحقاق وجب به
 الحد عليها كالطوا وعد في الزنا طرقة اخرى فعول ووطى معذور اشتد على عار شبهه بعار الزنا
 او عار مسف في الكاح والمهر مقلد له وجب كالوطى بالشبهه وسان ذلك انه رحيث عر عن عرسب
 الاستحقاق شبهه بالزنا فكيف عار شبهه بعار الزنا ونقول في الاخر الوطى بالشبهه نوع اظهره دون
 الوطى في الشكاح فلا تكملة العار الموجوده موجودا في الكاح اذ اعرف ذلك نقول كونه معدودا لا بما
 البطلان لا ينقل العار من حقها والمهر معدود في جنسه فاجابه نفيه موطى الكاح فقلل عار نفيه بياننا

ويعمل لومع التشريع المهر والوطى الشبهه فكان ذلك بقرير العار ومن زوجه ان يكون الخبايه مناقضا للثقة طبعه مقبورا
 يكون الاجاب على ذلك مقتضى المناسبة وشهادة الاصل فان كل نكاح الاثاف عليه ما يكون حلالا على قدر عدا الاثاف
 ولا يسلم حصول منافع البضع لها على قدر عدا الوطى وبانه انما الاستيفاع يقع بضعها نفسها ولا يلازمها ما في حقه لها
 مستوفاه منها والحصول منافع البضع لها فانها اذا احسب ما اذ حقه للبس بعد ما حاق مستوجب منه مردافا وادامات
 زوجه فالحصول الواجب لها لا يترفعه وطبها بل يبقى على ما كان وما الغايه ان يقال لو لم يوجد اكرامها بالامان ان شئت
 وطبها بالثمة يجب لها المهر وهذا هو الغايه النذره فليس بصفه النسي ومثل ذلك كونه حاصلا ولو سلمنا الاثاف عليها عول لانها
 منصوصه في المنزل وسانه ان الصدق واجب والنكاح واجب ان الوطى المستحب والافاح ما سقوا سقاوه فانه اذا فرض
 ان البعض لا يكون ما عداه مقابل بشئ والكس سواي ان يقوم بلسر الصدق انما الاطبات مقر في الوطى الواحد لتعد
 تقسطه ونفسه في ذلك وحونه في الوطى الشبهه وتعدله بتعدله لا يكون مطبقا للمقابل ولو سلمنا النكاح بقول الفياس
 باطل فان الاثاف كدفعه اقل من مستكمه بتعاضد بعضه بمثل ما كان يتعاضد عند قبل الاكراه والمطبق عليه لا يتعاضد بعد
 الاثاف اصلا فضلا ان يقال مثل ما كان قبل الاثاف حيث الفرق وعلى الطريقه الاجمعيه يقول ان المهر واجب مطلقا
 للعار وسائر المهر عند ما يجب اذا كان الجور مستغيا وهاهنا سعى المهر طرفا في اظهار شرف البضع فحكمته الاظهار وهاهنا
 حصل الاظهار والجور والمهر اذ اوجب كونه كمالا للفرق ولو سلمنا انه واجب مطلقا للعار يقول العار الشبهه موجوده
 الرجل والراه وكذا المهر مطلقا في حاشاها جميعا اذ كان كذلك كونه اساس الحاجه السامع وقا في المهر والمهر الى الوطى
 النكاح واشبه به ومردفه منه فريد مناسيه الاثاف به ومطل العباس في هذا الوجه ايضا المهر ما فلما
 الاثاف عليه ليس بتعريف المحصول له على قدر عدا الاثاف فانه اذا سقط من شائق ما سقبله واقف بسبقه فقله
 نصفين يجب عليه القضاء وان عييل شبيهه داريه للعصا ولا حيله في الدره مد على المهر المحصول غير معد وذل على النكاح
 ويقول انهما مضمون في النكاح الصحيح والفاسد وسلموا ان المحصول اذ اقرامه وزنا بها ان يجب مهرها على المهر فقله لم يجب المهر
 لعدم الحد فان الحد لا يصب سببا ولا يعم العقوبه لاجل جعله المضمون مضمونا بل مضمون الحد لا في المهر وانما سعى اذا كانت
 الجهر واحده وليس كذلك فان الحد يجب به زنا والمهر يجب به الاثاف فهو على محققه وتوجد الاثاف المضمون على محققه
 دون ذلك والواظع نازنا وليس الاثاف المضمون على محققه معدلة في الجمات صحيح من المهر والمهران سبب الزايله اذا
 شرط عرضا او سكنت لا يجب لها نكاح لو كانت المانع مضمونه لوجب كما اذا اثلث بالشرط بالثان او ساها ما نكح
 الاثاف في ذلك ما سبب الموانع البضع مضمونه لوجب ضمانها الموانع وللمهر يوجد هاهنا الاثاف المستحق
 فلهذا لا يجب الصامت وسائر البضع خفي استحقاتها لها ما واطوا عينتها للزنا ولو سلمنا الاستحقاق بعد التشريع يمنع
 ضمانها على الزايله ولكن المانع المستوفاه في النكاح جعلتها مضمونه من المهر فالحكم عليهم وجوب احدها انما يقع

نساء في أصل النقصان فتقول ضمن المذموم ما يقع في أصله من النقصان في أصله من النقصان
نفسا من أصل النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
لما كان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
على حاله إلا إذا كان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
الحل عند اعتناء أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
لما كان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
مسما في حقه في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
لكن في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
والإلزام في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
النكاح والحرف في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
الحرف في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
وإذا وجدت في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
فإنها معصومة من أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
فوجب ما من أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
عند ما قالوا في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان في أصله من النقصان
حصل الولد على ملك صاحب الجارية ونقصان الجارية بالولادة وعندهم سقط ضمانه على التفصيل
المذكور واجمعنا على أنه إذا أهلك الولد في يد الغاصب يجب ضمان النقصان واجمعنا على أنه إذا أورد الولد إلى
المالك ولم يولد وأقربا بالنقصان فكبر وصار وأما على أنه لا يكون الزيادة جارية وقالوا إذا أكره الولد في يد الغاصب
وصار وأما يكون الزيادة جارية وأصلها في هذا أن الأم قالوا على رأي يجرى وقالوا على رأي لا يجرى به ومثلوا
بسميود السهم وقالوا الخبر النقصان ولا يجرى الصلاة واجمعنا على أنه إذا قطع غصنا ونبت مكانه غصن آخر على
أنه لا يكون جارية وإذا قطع سنا غير منثور ونبت مكانه من آخر يجرى بالانفاق وفي المنثور لا يجرى بل
سقط الضمان فيقول وجب المقتضى لو جرت ضمانه فيجب ضمانه أن الغصب سبب لضمان المعصوم
بأصله وأما إذا أكرهه وصحاته ومعاقبه فإنها إذا عارت سميته لم يزل وجب ضمان النقصان وكذلك

إذا أكرهها لم يزل طراوة وجهها إلى صفاء الكبد والحرف أن الغصب سبب ضمانه فيما لا يقاوم
سببه الجوف مثلا أو المرمى لكون المقتضى محققا لها فوجب ضمانه والاعتراف قالوا الغصب سبب ضمان
النقصان محققا في القوات عليه لآله ولا نسلم أن القوات عما فوات عليه لآله ولزم لم يسان سببه الغصب
فإنها إن القوات عليه لآله وسأله أنه حاصل بالولادة والولد مقصود الحصول عند فوات القوات لآله ومما
كأوراق الخشب الخبز والطبخ وأكل الطعام فإنه لما كان فواتا في جهة غرضه صار فواتا له فوجب ضمانه والغنة
فيه أن الولد مقصود والسلامة غالبه فيه ولكن مقصودا مطلقا معولاً في ذلك على أنه ما راد بالتجارة فإنه لما
صار الربح مقصودا وصار الغالب منها الربح وهو الخسران ضارفة التجارة مقصوده مطلقا فوجب ضمانه
وخرج ما إذا كان في يد الغاصب حيث لا يكون جارية إلا بالقول بأنه والحالة هذه ليس بحاصل للمالك مطلقا
فإنه ليس بمصرف فيه وليس بضمون عندنا فاسق في الجرم موقوف على الإقرار فإذا ألتف في يد الغاصب استقر
الضمان للمعصوم ولو سلمنا وجود السبب فيقول يجب الضمان إذا أملت فلو كان ما عرفت ضمانا مثملا على معنى
الضمان فلم يكن ضمانا مكانه وبدل عليه أن في السن غير المنثور وإذا غصب جارية سميته فزالت ضمانه
سميته لم يكن ما يقرب ضمانا واجبات مثملا على معنى الضمان فصار الضمان مسقيا وسقط قول معنى الخلفيه
لأنه في الضمان والولد خلف الماقتضى فلا يجرى الخلفيه في قدر أرشده ولا يكون ضمانا وسأله أنه أصل ما هو
سبب النقصان وجوب سببها خلفا وسألنا أنه إذا أخطأ السبب لكون الحامل خلفا وسألنا أنه إذا أخطأ السبب فماذا
وسألنا الأول أن المهر حاصل للمبايع والجميع زائد عليه ثم أنه لما أخطأ السبب يعني السبع ما راد المهر جارية وخلفا
وكذلك لا يكون المصوم فإنه أخذ سبيبا للزوال والحصول فصار الضمان جارية وخلفا فذلك في السن غير
المنثور صار القلع مع ولا للقوة المنبتة بأجر الله تعالى المعاد فأخذ السبب فصار السن الثابت جارية وفي
المنثور لا يكون القلع مع ولا لقوة السبب فلم يكر السن الثابت جارية وخلفا إذا قطع غصنا ونبت مكانه
غصن آخر فأننا نقول الختم أن ما نبت مكانه كان نبت من موضع آخر على تقدير عدم قطع الغصن لا كالسن غير
المنثور فلم يجرى فيه السبب حواسن آخر نقول أننا لو قطعناه جارية فليس نحن مالك الغصن أكثر
من غيره ولزم أن يملك الغاصب الغصن المقطوع وهو متقطع فلا يجرى له جارية وهذا المحذور واستثنى في السن
المسقط للمهرال فحفظناه جارية فمن أن اتحاد السبب بصيرته الحامل خلفا وسألنا الاتحاد ما سألنا أن
الاتفاق سبب الزيادة فإنه سبب علوقه بحاله الاشتغال على المالية وكذلك هو سبب علوقه لحاله
المخرج والمال دون أن يوسطه فعل الجمار والمخرج الذي هو سببه معصوم من نقصان السبب واحدا
وخرج إذا علم العمد حرقه وهزل فيه وزادت ماله حيث لا يكون الزيادة جارية لا ينعول السبب متعلا

مما هنا فان الحمل الشديدي عليه المتعب سبب النقصان وعلم الخوف سبب الزيادة فاحلفنا الجواب
 فلما انعم ان نعمته ان نقصان لارفعه الحصول له فلا يكون فواتا عليه وهو باطل ما اذا غضب عبدا ونزع انبيته
 وزادت ماله فانه لا يكون الزيادة جارية وان استندتم فيه الى الخاد السبب فسالى الكلام عليه واما
 الخاد السبب فمنوع وبانه ان الاعلاق سبب وجود الولد والملاذ الام سبب ملكه وهو حاصل السبب
 الجارية ملكا فلكم الاعلاق شرط سببيه ملاذ الام ملكه فلكم السبب متعدد اجواب آخر يقول
 ان المخرج مؤثر بالنقصان وهو سببه اخيرا فمضاف اليه بسبب السبب حواش اخر ان النقصان
 مضاف الى الولاده عرفا وفي السن غير المنعوضه الزيادة مضافه الى القلع عرفا فاعينها الاضافه اليه
 ففيها الضمان فعلى وزانه يقول انه يكون الاضافه العرفه معتبره هاهنا معدلا السبب مقام آخر يقول
 السبب الحصول من حيث انه سبب النقصان وكذلك الانفاق وليس الاعلاق سبب الولد من
 حيث انه سبب النقصان فقد حصل الولد من غير نقصان فيحصل كذلك ليس سبب النقصان بل مرجح انه
 سبب الحصول كما في ولد العوه وفي الاول يقول السبب متعدد انا وفي الاخر يقول السبب متعدد عليه وتعدد
 الجمله كتعدد الذات فلا يكون الولد خلقا وبذل عليه اذا نزع ان يثني عبدا فان قيل فهو سبب للضمان
 مسعما لقوة الخوف وعاد انما الخيول سبب رايه الماله معدلا السبب فلما لا يورث سبب زيادة الماله
 اعتبارا استخدام النقصان لخدمه النفس فعدلت الجمله فليكن كذلك هاهنا مبرر لم يترك اذا اخصى حيوانا شرع خصاؤه
 كالفرس والغنم فانه يورث في زيادة القوة والفرس في زيادة نعومه اللحم والسمك في الغنم حقيقة لاعاده ولم يترك الزمان
 جاريه ولعلم انه اذا كان الولد مضمونا واجب الراحه للسبب المضمون مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا مضمونا
 حلفا فلم يترك ان يورث في المضمون ليست مضمونه فحينئذ يرضى حله واجب الرد مقام الفايه فليكن
 خلقا **مسألة** اذا غضب ساجه وادرجها في ثيابه او ثوبا وحاطه قيما لم يقطع عنها
 حق المالك عبدا وانما عليه انه يحب رد ثيابه وانما يجوز للمالك تقضي الثياب مستردا للساجه وقالوا ينتقل حق
 المالك الى العمة واسمى عليه انه لا يجب على العاصب الرد فانه لا يجوز للمالك ان يقضي الثياب مستردا للساجه
 وقال المتأخرون لا يجوز للعاصب تقضي ثيابه راداً للساجه فحلفوا ذلك من قسم اصابعه المال ومهمه ملك
 اذا كثرت مونه الرد الى المالك مستقل حقه الى القيمة ايضا فيقول فارضض في نفس المالك سبب المالك مطلق
 مادام الحمل مسفاهه مسفاهه رضاء بالارائه والقبول مجتمعه فليكن ملك الساجه المدرجة ثابتا
 وبانه ان ملك الساجه قبل الادراج بعضى اطلاق السبب ولا يخصص لاطلاق السبب فانه ليس يقال
 في العقد عندك ما لم يدرج فثبت اطلاق السبب مندرج فيه حاله الادراج وان فرضنا في الرد نقول الساجه

افعه ملكا لم يرضها منه فحب عليه رد ثيابه قبل الادراج فان الرد واجب دفع المضر ما يذمه حاشا في ما كان يجب
 حاشا ايضا ولا يقال المالك يعلق باله العن فيبقى اذا بقيت متساوية فانه ان يذمه حلفا في ما كان
 العن فليست ماله الكوز غير ماله البطن مع ماله الخرد واذ منتهى في الساجه مال مسفاهه
 استعداها لاختلافها بابا واسطوانه الى غير الطير فانه ما لا يستعداها له من سجادته وبنائه ونزله
 فانيته اذا احدث بابا واذا ادرجت فلا يكون الملك يدين بان ثيابه لا يرد الى الخاد اذا غضب
 وبني عليها لم يقطع عنها حق المالك وفاقا وقد خصصت مسفاهه خاصة بعد ان كانت مسفاهه عامة فاستبان
 في الحاشي الحاشي الى غير ذلك فثبت الماله هناك مع الصرف فكذا ما هنا ونقول ماله الذي يذمه حاشا
 والنزبات الطاريزه ولو سلمنا اختلاف ماله العن والدار فيقول حلف ماله اختلاف ماله حاشا
 بليل ان الحرم لم يقرر مقتضوه هاهنا فثبت ما يثناه اذا عرف ذلك يقول فثبت الماله في الساجه في ثيابه
 لم يترك المصنوع المصروف اليها مقرر اني الشئ فليكن الصرف في مسفاهه غير مقرر والماله حاشا واما ما يذره
 انه اذا غضب ماله في الدار وما اخله وما جدد معصوم عدمت المناقل لرد الخدم واحتمل فيه الغرض في الغائب
 وكذلك اذا غضب درهما فاقناه في محبوه كسرت المحبوه لرد ماله فليكن ضرر النقص من ثيابه هاهنا اذا غضب
 قالوا الا سلم بقا الساجه وسلم اطلاق السبب ملكا يافيه ويطانكم بيان ثيابه وانه ان من المفقود يملك
 وحقيقه الساجه وبني بعد الادراج صارت عقار الاناس حتى الشفعة والشفعة تجزى في العقار والمفقود
 فلا يكون الساجه ماله حقيقه ما روجه الارض فانه غير مضمون في الارض من غير معنى المتعلق به موقوف
 لكونه عقارا وانما اذا حفر حديقته بغير ثيابا حقيقه موصوفا لكونه موقولا مسفاهه عنه معنى العقار فلا يذره الساجه
 مدرجه وغير مدرجه ولو سلمنا انها ماله يقول الرد انما لمانه البنا على العاصب وثيابه ملكه في الساجه
 يذره الرد فيكون حقه متخولا الى العمة وبذل عليه انه اذا غضب حطه وخلط حطه او زينا خلط بزيته نصف
 ساهما اذا كان مدرجه ما سواها والصف الذي يصف اليه ليس كله غير حقه بل جميع حقه عايد اليه اذا صرف اليه الكل
 ولا صرف الكل اليه صرف حقه اليه لجملة ثوبه من الصف الحاشي الحاشي الحاشي الحاشي الحاشي الحاشي الحاشي الحاشي
 الى حقه عما كان له وابقى في يد الحاطط لمحل عوضا الدفع الضرر بقدر الامتصاص وكذلك اذا غضب ثوبا وصنفه
 واذا دات ماله من صرف الى الصباغ فيه الصباغ اما بيع الثوب ونقص منه او شؤم الصباغ على ما لا يتوب
 فزوي في جانبه فدمر عنه الضرر فليمنع العن حاشا ثيابه ما بل الثقل الى العمة الملق في يده لفرق في الاختلاف اقل
 من ارض الابطال مستقل حقه الى العمة والاصل هو الدفع ما يمكن للحرث وهو مقرر على الم لا ضرر ولا اضرار في
 الاسلام فليكن الاصل في حقه الخطا في ثيابه بالساجه الجواب فلما افردت المسألة هذه مسله براسها

فالشرف مدول للمحاسن والقبول كقول النوب مقصود مستعد الصفة بالسواد والحمرة والنفخ
ما يزيد من بريقه وهذا الاستعداد المقصود فانت في صفة بالسواد فسلكت الحقيقة وهو باق مع عظم القوة
في صفة الصفرة والحمرة من مبادئ الملك وانقطاعه وتقول في الخمر مقصودها في الشرح الخلية والصف
التي لها هو المقصود المرجو فهي ما لا يخلط في الملك وفي الخطة تقول المقصود متبدل عند ذلك المقصود
على عكسها اذ اسلم في الخطة لم يجر اخذ الدفق مع ما فانه يكون اعياضا على ما لم يجره واذ اسلم في
خطة رده جاز اخذ الجيد مكانها بدل على ان الطحن مدول للمقصود ولم يكره ان الربوا بين الخطة والنفخ
لاخذ المقصود بل ان الشرح اجراه من الحسيين واما الاربوا من النفس والحاصل منه وهو لم يوفق في الخطة
معارض مقول ربا ما له الرضا حاملة فعله وليست بمنزلة المهد واذ اغضب ثوبا وصبغه وازدادت
مالته فليست الرابة لصاحب الثوب مجانا فكذلك اذا خلط زنته بنت غرم فطلب فوكم سلم الزادة
للخطة وتدل على صلب الشبكه وهو اقل الصبغة شبة صب ملك الصب ووجد صب الملك
اذ انصب الشبكه غاصها وتعلوه الصيد ورج فعل الغاصب لوقوع هذا صب الملك للغاصب
الناصب والطحن ايضا عدوان الغزو واعم هذا فتخرج ملكا فست ملكا الدفق للطحن وهو معوت
للخطة فغزها بم انا فعارض كاري وعاصم كلب ان النبي عليه السلام كان في صيافة بعض الانصار قد تم
الله شاه خصلية فاخذ منها الفقه وما يلو كها ولا يسوعها فقال ان هذه الخبيرة انها اخذت بغير حق فقال
اخراها و بعض جيرانه رضيه بالتم فعلى عليه السلام اطعموها الاسارى فلم يامر بامرهم ولا يبيعه وحفظ
منه له ان كان ^{بشر} في مدة الرد ولا تصدق بال الغرور والجمع ذلك على انهم لم يبق على ملك المالك والصرف
ممن حدث عدوا مد منافه وفق الحديث الجواب فلما المجرارة في مدول المقصود مخاوضه
في تبيين النبي على ما هو به معنى ليس حكم المسله على ما هو به فكلوا لانها بالملك وانفراد ملكه الساجه وملكه
غضب الخطة انما يلزم من ان يكون مدول المقصود مساهما في اخذها ونفا الحقيقة مساهما في الاخرى اذ العين
ذلك وجه الانفراد بها ولا نسلمه فقول ملك الساجه معولا عنها على ضرب انطال باليد العبر ما سكر في
السف بيا على انه ضرر بالغ فلا يحمل لردّها وان احمل ضاع صنعه تعلم الحرفه رد العبد المقصود في طلب
الزامكم قولكم للحقائق متلقاه من المقاصد الاصلية ورتبة الصفه براد لا سعداد لا اتحاد انواع الادوات
ما نود من مدولها ليس مقصود اتحاد مطلق الفقه بل اتحاد الفقه والصفه وكذا الاتحاد مطلق
الجهة ليس مقصود من الغائب بل اتحاد الجهة الغائبية فكل معنى الصفه باقيا في الفقه والصفه من الصفه
ومعنى الغائب باقيا في الجهة المقصود الغائبية فكل المسله وزان الذهب والفضه وتلك هم اذا غضب عصبها

دخل فان كان الظاهر مقاصد الخلل ففي عاصم العصبه من وجه مع صبي وتدخل فلما كان علم ان الفقه مقاصد الخلل
الدفق فكل مقصود الخطة باقاه ووجه جابر الله في ملكا صاحب الخطة وتدل على بقوله عليه السلام اذا احاطت
الغنيان فيعير كيف تقيم فعول انه لم يسلط الخطة والدمية في لاساء لهما الا فاما على ما لسا عني من
من كل وجه فكل مقصود الخطة باقاه ووجه جابر الله في ملكا صاحب الخطة وتدل على بقوله عليه السلام اذا احاطت
المسلمه به وان سلمنا فعول انه دفق خطته فوكم الطحن سب حصوله على ما لم يجره فوكم الطحن سب حصوله على ما لم يجره
سبب مدول الصيد فلما الصيد مدول لعضا حاجه الاسان به من حيث انه محض من لا حيث صلاحيه فكل من منع
الدمية في المملوك فعارض من حيث انه قابل بها حال الناس في النفع به فصار حال البعض حال البعض في النفع
به عند ان كان فكل من منعها بالقابل بها حال الناس في النفع به عند ان كان فكل من منعها سببا
ملكه والقابل المذكور مسبق في المملوك بطل العاصم وان سلمنا انه سبب ملك الصيد ما لسا عني الحاجه
به فعول ان ترجم الطحن سببا ملكا الطاهر على الحدوث من حيث سبب الملك لصاحب الخطة ولا سلم ان لسا عني
صار سببا لسا عني ام هو سبب الملك لصاحب الشبكه فوكم الاغتيال الشبكه سبب ممنوع فلما قول في ان اذا
بل ارضاء لزارعه فوكم خليه صيد واما اذا دخل صيد داره فارتب السلبات انه لا ملك ففصل الملك وعلى
هذا فعول الاكبر اقل سببا وان سلمنا انه سبب فعول الحدوث في طلب النفع خصوصا الملك ففصل الصيد ملكه
فلا بد ان الرجحان هناك على الرجحان سببا وفعول الحدوث انه دوى سبب فلا يلزم انما يقول فعول احمل ان النبي عليه السلام
علم بغير الرد الى صاحبه من حيث غيبته وبعد الاساك سطر امة حصونه فاء بالصدق على ان كونه العراب
لصاحب الاختار ووقع الصدق له وان اختار الغائب فعول العراب للمصدق فطل استدلالكم به على اسقال الملك
الاس جوا وفعول الدفق حاصل بطله فكل من بيان الدفق حاصل عن احدى غير عن الخطة فكل من
حاصل الفعل الطحوي سببانه ان الخطة والدفق اسمان للذات فاما اذا قيل بالذي في هذا الجواب فعول ان
واحر وفسد خطه لم يجر حيا ولو قال خطه لم يجر حيا وكذلك اذا كان منه دفق فعول المقصود باقاه فعول ان
خطه لم يجر حيا واد اقل دفق كان محبا لخلاف الدم المصوغ فانه اقل ما الذي في هذا التيسر
فعول ان صيب وفسد صوغ كان محبا صفت ان الدفق عن اخذها فاما فعول المحصل لم يكون سببا للملك للنفس
والمعنى بالنفس فوكم عليه السلام الجيب ياكل الجمل وكسبه فالحديث دليل الملك الطب وحالفناه في الطبيب فلما
انما نفس طب الا اذا ادرك ما نكسر الملك بانه انما المعنى الاصطلاح بقوس الغرمت به الملك ولو كان
منوعا لغيره وكذلك يصب شبة الغرر دليل على الحاجه اليه فكل من طح سببا لسا عني الجواب فلما
الحديث دليل الملك المصنف بالطيب والملك هكذا اعترفت فطل استدلال وجه احرار الطبيب مدلول

الحديث والمالك في الطب فاذا لم يست الطبيب لكون المالك دلو لا وفي المعنى تقول على وجه اذا اصاب
 نفوس الغير بل من الصيد اعلم القوس وعلى التسليم يقول ملك الصيد بوجه يكونه مباحا على اذكاره
 في طالع عياس **مسألة** المسلم اذا اراق خمر الذي لا يضمنه وكذلك الذي اراق
 خمر الذي لا يضمنه وقالوا المسلم يضمنه بالقيمة والذي يضمنه بالمثل واذا اسلم لزمته القيمة وكذا الخلف
 وما استحلوه من الخمر والسكر والميتات ففي غير مضمونه عندنا مضمونه عندكم يقول لا يضمن بالمثل مع قدره عليه
 فدفعنا القيمة وبينا انه لا يعتبر ان يكثر ما حصل له الجبر حاصل في ملك الضامن فانه اذا اطلع مسلم شجر
 من مكانه سزاخر الجبر المقلوع وان لم يعلم بفساد الولاد جبر الولد وانما الاعتبار ان يكون ما حصل له الجبر
 عندنا ان سالفات واثم الحاصل للذي يعرف اسم المسلم على يد الرأفة لاجل اراقه الخمر عليه
 فهو يحصل مستند الى سب الفوات عند صارت الخمر مقدور عليها فانما عندنا عندنا صرفا وجدت
 قدره الصرف فلو قدره الادا اضمنا وسان قدره الصرف وجرمان احدهما ان الخمر المحترمة معرفة عليها به وكذلك
 بالمثل وكذلك الخمر المعالج منقول من الظل الى الشمس والظل على رادنا وعندكم وكذلك الخمر المعالج
 بالذو اعدكم فلو قدره الصرف الواحد السالي ان عندكم المسلم اذا اكل عندكم ذبيحة في شري الخمر فاشرب
 بغير الشرب في حكم الدالة فلو قدره الصرف من المسلم هذا الطريق وسوجد اعترضا ان بها الاسلام ان يعتبر
 في انفس ان يكون ما حصل له الجبر مستند الى سب الفوات ملكية به ونقول في السن الثابت انه ليس بضمان
 ولكن يحصل له الاجبار فيسقط به الضمان والظان يعتبر به ان يكون ملكا للضامن واقل الامران يكون سب
 الملك معقولا للضامن وذلك لا يوجد في الخمر وفي كل الذي يقول انه لا يضمن السر المسلم وما نظر وسفر الخمر
 فيه ثم اقم كرمق ورا اضمنا ولو سلمنا ان المعصاة لا يكون من الاسلام ان الخمر المصروفة الى الذي المسلم
 يكون مستند الحصول اليه سب الفوات عليه بل يملكه ببيع به عليه وسانه ان الخمر مستقاة على الراحه
 الاصله في حق الذي فان الاصله في الجراد ان الاله على وال الله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا وانما است
 مخالفه الاية يحرم الخمر على المسلم فلو كان ثابتا بها في حق الذي واذا كان كذلك يكون الصرف من المسلم
 طريق حصوله في ملكه وتكون ملكه وصادرا اذا عرض المثلف صيدا للوقوع في التشبيك المثلف عليه فانه
 اذا وقع في ملكه هذه ولا تكون ضمانا فسد ذلك ما ساقا لوالا وحج على هذا اذا صدق الكافر بوجبه الكافر
 خمر اعينها واسلمت الزوجه او الزوج دون الزوجه حيث فلنا لا طالب الزوجه الا بها لان الزوجه
 صارت مملوكة للزوجه صداقا بعد اسلامها لا يوجب مطالبة الزوج بصدوا اخر وتيق الخمر
 متعصب بها فلما ان يرتقها ولما ان سخطها على الذي اذا اراد خمر الذي ثم اسلم بان الخمر كانت مستحقه

بالفعل

وذمته قبل اسلامه وما في ذمته سادى منه ما ملكه واقل ما انتب ان عقول علمه من طلبة ولا سب لملكه
 للمسلم فعذر المادي منه فسقط المعذر والقيمة خلف المثل فلزمته طر بوجه اخرى تقول في الذي ليست
 مال في حق ولا يضمنه وسان انما ليست مال في حق المسلم لا يملكها باسباب ملك المال فلا بد ان لا ي
 حقه واما فلما انفسا انكم من الا وحق الذي لو جبر احد ما انفسا لا يملكها باسباب ملك المال فلا بد ان لا ي
 العقل ووقوع العداوة والنقضاء والصدع في الله وانه موجود في حق الذي لا يوجد الصدع في الله بواسطة
 شغلهم عن النظر معه في الخلق ولا يكون الا انفسا وفي الذي العهد السالي انهم لم يرا الا وجه المسلم لكونها اراما
 وحرمتها عامه ولا يكون الا انفسا في حقهم وبيان ذلك ان النصوص المحرمة للخمر عامه بها قول الله تعالى وتسلونك
 عن الخمر والميسر قل هما انتم لير والامر للمسلمين في عدم قلدت الاية على غلظة منها وقال سبحانه وتعالى
 ولا تأمروا من الفواحش ما ظهر منها وما بطن والامر والبعث والامر هو انفسا فاسم الخمر وقال الله تعالى انما
 الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان وقال النبي صلى الله عليه وسلم الخمر لعينها وقال
 صلى الله عليه وسلم لعن الله الخمر والخمر عشا واللحن في حق غير الشارب كان ليعني الشرب قد اعلى غلظة منها وقال
 صلى الله عليه وسلم حرم الخمر وحرم ثمنه وحرم الخمر وحرم ثمنه ونقول في الاله المدعو انما
 اضافنا الاعيان الى الناس باللام فهو مطلق التخصيص فمحمدا ان يكون المعنى خلق لكم ما في الارض ليعتبروا
 بها فلا دلالة على الحل ولو سلمنا نقول انما متروكه في حق المسلم بنصوص الخمر وهو عامه فلو لم يمتد
 حق المسلم والذي جمعا فان قيل لا سلم بنوع الحرمة في حق الذي ونقول ان الام لا يملكها في وسامع
 للناس دليل حلها فلو قل فيها سامع ولم يذكر الام لدل على حلها فلو ذكر الام في دليل المصع وذكر المصاع
 دليل الحل وكلا الدليلين معقولان ما اذا جعلت الكرمه محلا فلو كان كرمه محلا وعلى هذا يكون الامر بمعنى
 العباد ودل عليه انه نقل في التفسير انه لم يمتنع الناس من الشرب بعد نزول هذه الاية حتى ان عمر
 كان يقول بعد نزول هذه الاية اللهم من لنا رايك في الخمر ونقول في الامر الاخرى انه قيل ليس الام لا بالامر
 الخمر ودل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الخمر الحرام الخمر وذكر قولنا على واجتنبوه ودل على ان هذه الحرمة ثابتة
 بهذه الاية وهي محصورة للمؤمنين ونقول في الخمر قوله صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر اخبار عن وقتها لقول القائل ضرب
 زيد وملك الحرمة هي الحرمة الثابتة في حق المسلم بالآية وعلى هذا القول فلو لم يملك المسلم لعينها معناه لمعان
 في عينها وهي مفاسدها توصف بها فانما المسلم فلو لم يملك الحرمة بنت لاجل المفاسد الملتصقة
 بمم الناشئة من عينها استعار الجمع ما في حق كافر المسلم وهو صلى الله عليه وسلم لعن الله الخمر عشا معناه في
 حرمتها المذكورة في الاية وقول صلى الله عليه وسلم ان الله حرمت الخمر انفسا الى حرمتها المذكورة في الاية وهو حرمتها

1

اشاره الى ان حرمة ما حرمت الله تعالى ولا بد ان يكون له حق الدمي ونحوه على المعنى فيمنع
ان يفسد ما حرمت الله في حق المسلم وغيره كما لا بد ان يكون له حق الدمي ونحوه على المعنى فيمنع
في حق المسلم وان وقع العداوة فيما بينهم لتعلمهم عن التعرض لنا ونفهم من الظفر بهم فكل من فاسدها ونف
كونها واقعة في حق المسلمين من امره مسيح منها فطلت الدلالة بما على عموم الحرمة ولو سلمنا ان النصوص
عامه في حق الناس فنقول لم يست حرمة ما في حق الكفار وهذه مسلمة لا يطعنون في وقوعها ونقول الحرمة
مست للحطاب مشروطا بالبلاغ فلم يعلم وجد البلاغ في حقهم في الفروع وسأله ان البلاغ مختص ولم يتر
معنا نفسه في الفروع بل بدليله فلا حكم حيث استحق كلفه وار وجد البلاغ نفسه وهو ثابت حيث وجد
الدليل وان كان البلاغ نفسه مسفيا وهذا كما قلنا في عزل الموكل وكلمة فعلنا اذا قال في السوق غلبه
لم يصح معاملته مع من لم يبلغه خبر العزل لوجود دليل البلاغ واذا عزله في السر محض واحد صحت
معاملته مع من لم يبلغه خبر العزل لوجود البلاغ ولم يترك سائر الدليل ثم يدل من ان الدليل معتبر
بدليله وان الدليل مسف وسائر البلاغ معتبر بالنص والحكم والحقيقة والنص هو ما على الناس على الدين
امنه او عملوا الصالحات جناح بما طعموا ووردت الاية في جماعة من نواحي القرآن ان يبلغهم التحريم
فد على ان البلاغ معتبر بالحرمة والحكم لئلا يهل قبل ما بلغهم خبره بل القبلة وكانوا في الصلوة استداروا
الى القبلة كقيامتهم فتوجهوا الى القبلة التي افتحوا الصلاة اليها ونوا على ما اتوا به
وهذا دليل على ان حكم الخطاب لم يكرنا في حقهم قبل فانه ان كان ما يتكلم ما اتوا به باطلا ولا ينبغي علم
الباطل والحقيقة ان الارام حكم الخطاب قبل البلاغ بكلفه بالسبع والوسع ولا يورده ولا يبعث
معتبر على ما قال تعالى وما كنا معذبهم حتى يبعثوا رسولا ولا نعت اعتبر للبلاغ فثبت انه معتبر وسائر
انه معتبر بدليله ان النبي صلى الله عليه وسلم بلغنا الى الكافة وقال اللهم هل بلغت فعلموا انهم نعم
والبلاغ نفسه غير محقق في حق الكافة لانه لا يجوز ان يقال بلغ النبي صلى الله عليه وسلم الي بعض الناس بعد ان
ان البلاغ معتبر بدليله وسائر ان البلاغ ان دليل البلاغ في الفروع الاسلام متفرضا وان كان
فد البلاغ فان الاسلام حاصل على التعرف فكل دليل البلاغ اذا وجد زمان يمكن فيه البلاغ ويدل
عليه انه اذا وجد ذلك لا يسمع قول المدعي اعوزني البلاغ فان قال من شاع على الاسلام ما عرفت حرمة
الزنا والقتل وغيرها لم يسمع قول المدعي اعوزني البلاغ فان قال من شاع على الاسلام ما عرفت حرمة
اصل الله يوسف ومحمد رحمهما الله فقال ان الجرح في حق الدمي سابقا الماله في حقهم حكما الدرس
الاسلام ونقول لم لا يحب الضمان وسأله انهم اقرروا على اعتقادهم في حل الجرح فثبت لهم ومنعت

خط طبع

ارادها ولم يحدوا على شئ بها فاقروا على اعتقادهم هذا الحكم الاعتقاد الصحيح فليحق ان اقامها بالبلاغ المانع
فد الضمان فظهر احكامهم فيه وبما كان الكفار بعض محارمه معتقد من حمله لا يفرق بينهم وبعضهم لم ينفقه
وبما كان منهم بعد اسلامهم بالوحي الذي كان ذلك الكفر والحرمة ثابته وعرف منهم ولا ينقض لهم بالنقد
ولا خلاف فيهم وبعبء النسب فان الكفر يكون معتقدا على الفساد يكون شبهة ولا يقال اعتراضا على
اصل ان حقه ابا نداء بالنص والمعنى على مخاطبتهم بالفروع والنص هو ما على كذا من ان الكفار ما سلككم في سقر
والواله انكم من المصلين ولم تكن طعم المسلمين والاستدلال انه خفي قولهم هذا صدقا ونقرا له ويدل على
مخاطبتهم بالفروع وقال تعالى والذين لا ينفون مع الله الما آخر ولا يعلون النفس الى جوار الله الابالحق
ولا ينفون ومن يفعل ذلك يلق اثاما الاية ما بها حاله العقاب على الكفر على مخاطبتهم بالفروع
وقال عليه السلام اني علم ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين معناه ان اصابه ما على المسلمين صار حراما
عليهم والحكم انهم ممنوعون من الربا قال عليه السلام اذا ارادوا فلا يدعي بينهم والمسلم كلفه سوا ما ثبت
مخاطبتهم بالفروع وقالوا لا ينفون ذلك اما الاية الاولى فان كافر قول تقول الكفار لو لم ان لا يكون خالفا
عن القادة ولم يحصر القادة في مخاطبتهم بالفروع فلا بد ان يعلموا ذلك على ما قال وقال الدرس استقصوا
لدرس استكبروا والولا اسم لكما موثوق وقال سبحانه وتعالى كما لا تقولهم وقال الدرس استكبروا والدرس
استضعفوا الخ صدقناكم عن المدي بعد ان جاءكم بل كنتم قوما مجرمين فالاولون قالوا الاكابر هم كنتم سبب
غواقتنا وظلانا وقال الاكابر الا ما عرفت الاية الاخرى ما كنا سبب غيبتكم وضلالتكم بل ضللتكم انتم
وغوت انفسكم ولا تاتاني الصدق مجمع ذلك فكون الحكايم مدعية سائرنا لظننا في الاخرة وانقلاب
مودتهم الى التعق والعدوان والمنكر يكون الميزان في معجزة افعال الامر كذلك والاية التي علم بها بطل
الاسد لا جواب اخر يقول المراد لم يكن من المؤمنين فانه عبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ووجوده اسفا
وبدله عليه وسلم علمه اليه فثبت عن قول المصطفى والمراد عن هذا المؤمن وكذلك ما استأوى رسول الله الاخرى
العذاب بالكل محمول على ما اريد في هذا الاية على ذلك وبالحكم لا يحد ذلك جملا والاصول بسبب القواعد
فبطل الاستدلال ونقول الجبر المعنى ان شرط المسلمين ان يكونوا السرة وكذلك اذا شرطهم المسلمون سرة لم
الشرط وكذلك الشرط المشروط على المسلمين والشرط المشروط على كل ما يكون لا ينافي وفي الزنا يقول
انه انه شرط بركة عليهم ممنوع من حكم الله ويدر عليه انه لا يجوز في سرة الحر ولو كانت حرمة ثابتة
لم يعتد باعتقادهم حالها فحذرون فليعلم الحنفى ان شرط النبي صلى الله عليه وسلم لا ينافي في كونه اعتقادهم
شبهة فدل مع الحد في حقهم على افعال الحرمة في حقهم ويدل عليه ايضا ما منعنا ارافة خدمهم عالمين ما وبدا المنع

بعضه ولانه اصل الدار فحصل فيه حسه الحفظ فكون معصومه شرعا لان العصمة هي الحفظ وفي الشرع هو الحفظ
الحاصل من الشرع ولا نسب العصمة السريعة في الجرام فذلك عصمتها على افعالها وحرجه على ما ذكرناه المسلم
المتوطن في دار الحرب حيث فلا يحرم قتل ولا يكون معصوما فلا نقاد قاتله لا في المعصوم قتل لم يعصه ولا في
اصل القرآن فلم يحصل فيه الحفظ الحسي فلم يحكم عصمته بخلاف ترك السميمة في حق الشفعون حيث قتل
لا يضمنه مسلمة لا لا منع من اطلاق المصوب واحد وقد قام الدليل على حرمة فلم مع الالاف فلم يكن معصوما
خلاف هاهنا وهذا الكلام اورد ابو يوسف ومحمد وجه اخر فاما لا لم يعصم معصوم لا غرض يرجع بها
الى المسلم بل لا غرض يرجع منها اليهم وتيك مقاصد ينشأ المال فكون عصمتها بغير الاعمال في حلها
وما يتناجراه مجرى الاعتقاد الصحيح وذلك على ضمانها والرمه بوحسفه ما يبل اخبرتها انهم اذا اصابوا الخمر
بهم وسلموا وسلموا ام اسلموا والتمنا في هذا المانع وترافقوا السالم فترد الخمر ولو صادرت حرمة الخمر فانه
لصار الخمر المقابل بها حراما ولزم استرداده ونقطع العقد كما اذا اسلم على كاخ محرم فانا سقنا العقد
وكذلك اذا اتى حر الدرع في المسلم لزمه رد ولو حره في حق الدرع لم يلزم رد ولو جبت اراقته وكذلك اذا
اسلم الكافر على من يكره في عقد واحد وعلى احسن كجرهما معا لم يحل اربعة عاصم واحد الاختين
ولو حر من قبل الاسلام لم يخل الاربع دون استيفاء المكاح ولذلك لم يخل احدي الاخير وان لم يكره في
ما به لان بعد الاسلام يحرم بعضه ولا رجحان لواحده فليزوم الاستئناف وكذلك اذا نكح احسن على
العاصف فلم اذ اسلموا له ان يختار النساء ولو بنت حرمتها لاستوفت نكاحها ويدر ايضا انهم اذا اربوا
واسلموا والمباقي قام وترافقوا السالم سقن ولا يلزم التراد وهذا يدل على اهم معصوم من الربا شرط
مشروطا في الزمه ويدل عليه انه يجب علينا الانداع في اصل الدر والانداع في الفروع يكون مفصل الاحكام
مربان الخمر والصلوة واجبه فانه اذا قال النبي عليه السلام الخمر فمقل المناقل انه حر شيئا ما لم يكن
مفصلا هذا البيان ان الانداع بالتفصيل ولم يجب التفصيل وذلك على البيع لست جاره مجرى اصل الدين
وحقق ذلك ان الانداع في الفروع يكون مفصلا بالدليل بخلاف اصل الدين في الانداع فيه معتبر بنفسه
الجواب فلما دل على حرمة الخمر بوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها وسلم ان قوله حرمت الخمر لعينها
اجاز عن الخمر المدكحة والقران في قوله تعالى انما الخمر والبيسر الانه ونقول انه يدل على الحرمة في حق المسلم
ولا يدل على نفس الحرمة في حق غيره فانه اذا قال الله عز وجل حرمت الخمر على المسلمين في حق المسلم
ولا يدل على نفى الحرمة في حق الغير وحصل المومن باخطاب شرها وكرامه وما ذكره تعالى يا ايها النبي
اتق الله ولا تسليح الكفار من فانخص النبي عليه السلام باخطاب كرامه محبة دون الناس واجمع المفسرون على

نفى

ان المراد العموم وكذلك ما ساند في المومن باخطاب شرها لم يدل على انفسا الحرمة في حق الغير فاذا ادلاه
الحدث لا يكون مخالفا لانه واذا عرف ذلك يقول قوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها دليل عمومي فيكون عاما
وسامه وجهان احدهما انه اذا قال الملك لواحد لا تضرب نفسك ولا تعيرك ثم قال نهيت على الاخر لعينه وذلك
على كونه متبعا عامنا من ذواتنا فهو لا اذا قال الملك لواحد لا تسرب الخمر ثم قال نهيت عنه لعينه من ذواتنا
فيه واذا عرف ذلك يقول قوله النبي صلى الله عليه وسلم ان الاحكام نازل في قوله تعالى ولعل الله يدان انزل الله حرمة الخمر
حرمت الخمر لعينها لذلك على عموم الحرمة فكذلك اذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل نهى
القبائل حرمت الخمر لعينها وحرمت الخمر لفسادها شيئا وعينها ومن قوله حرمت الخمر لفسادها انما شيئا
عن عينها بالاضافة الى زيد ولو سلم حرمت الخمر لعينها بالاضافة الى زيد لم يرد ذلك بخلافه ووصف النبي
نفي مسمى صفة عينيه اذ المترك الصفة اضافية والحاصل اننا نرى فيهما فاما حرمت ان الادل على العموم
مستقيا به اضافة التخصيص بغيره وعمرو والماني يدل على تخصيص الاضافة بجملة لانه مستقيا به العموم فبما ان
الحدث دليل عموم الحرمة فان قيل قوله تعالى انما يرد السطان ان وقع منكم العدا ان الله يعلم
لمفاسدها توصف كونها واقعة من المسلمين فان كونها واقعة من المسلمين من زعمها لا يكون امكرا اما ان
المعلم بذلك الفاسد توصف كونها واقعة في حق المسلمين وعلى هذا اذا اخرجنا الله على ظاهره فانه لزمنا
مخالفة ظاهر الحديث واذا اخرجنا الحديث على ظاهره لم ينافيه مخالفة ظاهر الآية ولم يكره الترخيم من المخرج
فصلا لانه اولى لانها قطعية في نفسها فاعلم على النبي صلى الله عليه وسلم انما يرد السطان ان وقع منكم العدا ان الله يعلم
ناشئة من عينها كما ذكر في القرآن الجواب فلما دل على انما الخمر والبيسر ظاهره بعلم النبي صلى الله عليه وسلم
الخمر يكون رجسا على السطان وهو مصف رجسا من عمل السطان مطلقا فاما قد قد لفظا ولا
تفرق في معنى الاطلاق من قول القائل هو رجس من عمل السطان ومن قوله هو رجس من عمل السطان مطلقا
واذا عرف ذلك يقول اننا نرى من قول القائل هو رجس من عمل السطان مطلقا ومن قوله هو رجس من عمل
السطان بالنسبة الى بعض الناس وليس برجس من عمل السطان في حق بعضهم فالداني مخالفة الاول وصفه
الاطلاق وعلى هذا اني من اطلاق الله ان يكون بغيره لكونه رجسا من عمل السطان عا ما قد دل على عموم الحرمة
بمنها ما يقول معنى انما الخمر والبيسر الاحجار المصونة الى الاصنام والاذلام وفي الفواح التي تستعملها
العرب بوقع السطان بالناس مع الغواصة والفضالة وسب الاخرى تلك الجواهر في حق المسلمين
موجب ايها ووقع العداوة والتعقباتهم والاحجاب عن ذكر الله وعن الصلوة مباغته في انفسهم الى
المترك متوافق الانسان يكون الاول مجرا على اطلاقها وح لا تنها على السبيل لمجمل ذلك مجمل ايد الحدث

الاصناف

في قوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها فانه نال على عموم الصلاة وعموم الحرمة فما ذكرناه جمع بين الاثر والحدث
فتعبر بحالا ونزل الصانع قوله عليه السلام لعن الله في الخمر عشرة عامرها وخاليلها وشاربها الحدث مطلق وقد على
عموم الحرمة واما مقام مخاطبة تقول التكليف يستدعي القول على ما يتعلق به التكليف والمخاطبة بها
موجود ان كانت التكليف في حكمه وسانه انه ثبت قدرتهم على الصلاة بواسطة عدم الاسلام وكذلك
الزور قدرتهم على الاسلام محقق بها قدرتهم على الصلاة وكذلك قدرتهم على الامانة بحقيقة عدم عدمهم
على الامانة بالرسول بواسطة عدمه ثبت التكليف بما امانا وكذا لا يتحدث قدرته على الصلاة
بواسطة تقدم الطهارة بقدرة على الطهارة ثبت مما ذكرته على ان يكون التكليف بما قبل الطهارة وكذلك
الصلاة افعال مترتبة فكل فعل فيها له بداية ونهاية فاحتمل ان يوجد بعد بدائته ثم انه لما صار مقدورا
بواسطة عدم السابق كحقي ذلك ثبت به التكليف دفعه واحدا ثبت وجود الدين بها سوا زمان
مطابقه والمخاطبة عام فثبت التكليف ولعلم اننا جعلنا الكفار ما قبل الصلاة لانها قبل دخول وقتها
فجعلنا المأمورين من اجابا الى الوقت لا للاحريم وهذا اختصاصا بغيره من غير ان المأمورين هل يعلم
بنفسه ما مورا قبل او ان الفعل لما موره بالمعصوم يقولون انه يعلم بنفسه ما مورا بالصلاة اذا دخل
وقتها والعرض زمان يسع لتفعلها فان يوجب انشاؤه بان لا امر في حقه ونحن يقولون انه اذا أصبح الصلوة
في اول الوقت موبى امتثال الامر والنفه مع العلم لمعلم الامر فيا يحال الملائكة فيكون اذ ان الامر ان
المكلفين شرط للعقاب بالدين لا بشرط نفس الامر والوجه ان يقع المسئلة في المناسبات لان المسئلة حرمة
الخمر ولا تخاوضه ذلك الاشكال قولهم ان دليل الملاح في الفروع ما ذكره فلما دلت الملاح في الامان
مطلق الملاح في حرمته انه منبغثه من ادعاء الاستفصال من بلغفان الله تعالى بعث رسولا
صا يتكلفا فانه بالامان فيكون عليه السلام عز معذور في بعضه في الامساع عن معرفته والنظر في معجزة
فذلك انقول بلاغ الدين مسحت به داعية الاستفصال عن الاحكام فيكون منظر السامع في الاحكام
مرداه في اجتنابه الحق فكل ذلك دليل في الفروع على الملاح والحرف ان الاثر الاحاطة بسائر التفاصيل
فانه لا يتناقض الامور المارة والنفقة في هذه البر على بعض الفروع دليل الملاح فيها على الجمل فاذ
كان كذلك صلح ما ذكرناه دليل لا يرد اما حديث الاستسلام لله بالاسلام اذ اقال ما علمت
ما فعلت فلما ان قال ذلك في ترك الصلوة لا يسع عدم الامر بل يلزمه الصفاء اذ جعل علمه عذرا
في العقاب ترك الصلوة وليس يسع قوله مطلقا اذ اظهر فيه كونه فانه اذا قال يا عرفت حرمة القتل
والزنا لا يسع فانه اشتدرا في الاحرام مطلقا عند اهل كل دين وحسب جعلنا اجمل عند رعيان الاسلام

الحدث

في بطلان الالتزام فيكم في الاول انها حثاياه عن الكفار ولنا قول القائل حيث جند
انه عور بالظن من حيث ان المعاقبة بغير حاله في العقاب عنده ودار الاخر
على ما ينبغي ما يستكشف لاهل النار ما استوجبوا فيه النار فثبت في سائرهم ان
معذرتهم من زبدينا نقول الواقع بمحض مفرق من قوله اعطى رجلا ومن قوله
بانا لسوا الله عما اخلاهم النار في عذابهم الذي يبرمه وذلك العذاب للعقاب
ثبت فيه الاسناد الى الكلام من ترك الامار وامتناعهم من الصلوة وعنه في قوله لا يبرمه
ما به قوله في الاله الاخرى انها مستأولة لم يترك شيئا من انزل ولما لا يبرمه
فلما لم يترك شيئا من الاخرى لم يترك شيئا من الاخرى فثبت في قوله لا يبرمه
هذا القول القابل ويل المحاربي الذي يعطى الطريق فاستدركهم من اسناد الى
الاستدراك والله مخلص له الدين الى اخرها في هذا السياق على ان القول مقصود
دونها من شرطها من شرطها والحرف انا نقا صغارا ارفها مع حرمتها لمعارضة
ونقرهم علمها لما هو حكمها ثم انه لما منعت ازاله الله وجب اعادة ما وسار
معاده في العود ولا ضمان لها واما الضمان بعينه ملك المال وساعده ما
حكمنا في الخمر لخدمهم ولم يكونوا شراطين لشرك نرضهم في الخمر ومطلوبه لم انا
فمنع من الحد قال الامام الثاني رضي الله عنه في هذه المسئلة والراي وفق القاسم
ونقول يلزمهم الحد وحصل ما ذكرناه للحواش عن العصمة فان عندنا نقول العصمة هي
منه ولنا مع مرجعهم لاقاها بما لا يستدركها الى الزمة ترغيبا وترغيبا
العصمة ونقول في التخييم انها صحيحة والحال انبها لانا لو قلنا ان الله مستند
ذلك لخللا بانساب الانبياء عليهم السلام فان النسب الثالث بالثمة عصمة
فلاجل ذلك صحت الانكحة وثبت للحل فيها وعلى هذا يستقر الاحت المسئلة ولا
بالاسلام غير انهما وبقول انا لان في من الخير الذي ما عرفنا الاسلام لانا
بصر فابهم وذلك بعض خلاف سماع الحر فانه لا يفسر بعضه بعضا احسن
ان قال ولو لم يبرمه وخذوا العشر من ما بها جعلها محلا للسبع بانثامه الحر والحر
مستند في الاسلام فثبت الضمان لانا نقول انما اذا تزوج كافر واحد فما خمر
لزم بعض من المثل محسوبا في المبرم عنها فلهذا نقول في الحرها هنا الحواش

لنا

مع الخمر بل امر ان لا يقرض لهم فيها فله حذو العشرة وانما هذا غناء مما بها عدهم وذلك مذكور بشرط
 شرط وطاعتهم في ذلك انما انهم يقولون قولهم انما هذا غناء مما بها عدهم وذلك مذكور بشرط
 انفس العقد عدناه عنهم لا يملك نفس العقد في الاجارات المطلقة بل يملك شيئاً فاشيا حسب مقتضى الملة
 . ليعلم ان شيئاً فاشيا معسوطا على الخطر والخطر ليس مضبوطا وضبطوا مضبوطا ومولاه وقالوا اذا
 مضى يومه ولم يقررت الاجرة فوضعتوا المسئلة فليس للملك الاجرة بنفس العقد وجعلوا ملك الاجرة مضبوطا
 كما ذكره في المذهب فانه اذا وضعت المسئلة فغير انما انما المقدر يومه ولم يقررت الاجرة في الاول
 اليس واجتماعا على ان يملك الاجرة في الحال في صور منها اذا شرط التجيل وكذلك اذا استأجر باجرة
 افضها واذا استأجر بعرض واجتماعا على ان يملك الاجرة في الحال في صور منها اذا شرط التجيل وكذلك اذا استأجر باجرة
 بل المعنى ان الاجر المطالب به ما مع يومها في الدوم وهذا اذا اقال يملك بعينه سا طمنا بعد سهر لا يصح وانما يصح
 اذا عدها ما ناسه في الدوم موجلا موخر المطالبة بها لا يملك التمتع فاجل المطالبة دونه وليعلم ان اذا
 عقد على مطلق العمل ملتزم ما في الدوم وهو معنى السلم على العمل فحينئذ يملك الاجرة في مجلس العقد كتسليم السلم المالك
 فلا يصح فيه شرط التجيل . وقال بعض اصحاب موكالمع فلا يجب تجيل السلم الاجرة وهذا العامل يقول
 سلم العامل نفسه لا يملكه مع ما معناه يومه في العمل وان الاجرة سلمت من قبل العامل في اثناء العمل . اذا كان
 كذلك يملك الاجير المطالبة بالاجرة بعد الفراغ من العمل بخلاف اجاره الدار فانها معنده فتسليمها يكفي في المطالبة
 بالاجرة مع ان هذا القول لا يكون استنجارا على العمل المطلق الملتزم في الدوم دون التخصيص بشخص وفي شخص
 على الخلاف بل سلم انه يملك الاجرة في يومه الصريح بعد الفراغ من العمل فيقول ملك الاجرة عند العقد بشرط
 فيه التجيل فملكه عند العقد دونه وسماه انه لو لم يملك الاجرة عند العقد لمكانه في الشرط معضى العقد
 لم يشرط فيه غير المعضاء فيكون مقسدا ما اذا ناع منه بشرط ان ينع منه دارة او بشرط ان لا ينع او بشرط
 ان ينع او بشرط ان يملك بعد شرط فان العقد نفسه في هذه الصور فيكون كذلك بل لم ان ينع بشرط التجيل مقسدا
 فلا ينع العقد دل على ان ملك الاجرة في الحال مقتضى العقد مست الملك هاهنا ولا ينعان شرط التجيل
 اعتناء في الاجرة المأتمنة مقفلة عليها سبب الاحتفاظ . ولم ينع في السلم العقد لا ينع في الاجرة المشروطة
 في فاداسا اعتناء في الاجرة المأتمنة المقفلة للموت يكون ذلك مع الحال بالكل وسع الدرس بالدرس
 فيسقطون المعاملة في تحقيق حكم العقد فان سلموا الدوم على جلاو العر ولا يصح والنصر في العمل فان
 ارضع لكم فانهم من اجورهم وقالوا انما اعطوا الاجرة الاجير بل انما عرقه وقالوا انما اعطوا
 حصمهم يوم القوم وهو كمن حصمته رجل ناع حواو اكل ثيبه ورجل اعطاني قم غدره ورجل اعطاني

مسألة

صفة منه ثم غدره ورجل استأجر اجيرا واستوفى عمله ولم يوف اجرة والاستدلال ان النقص من ارباب العمل
 فدل على ما لا يكون مستحقا عقبة العقد الا عند انما الثاني سلمنا ان شرط التجيل ينع في السلم المأتمنة
 ودرء الشرط لم يعلم انه يكون مقسدا وسائر المقسودات في غير الحكم الموضوع له للعقد محصرا فيه لا ادعيا صافيا
 للعقد على نوع الوضع الى الاجرة فلم يعلم ان شرط التجيل ينع في السلم المأتمنة الا انه صار فاداه بدل عمله انه اذا عقد
 انعقد على مطلق العمل ملتزم او حصم يعمل الاجرة في مجلس العقد على المذهب ولم يوجب في عينه فليس الوضع معسوطا
 ودرءا لاسد اسطر الما قبل فانه اذا كان الوضع محصرا لما هو حكم العقد عند الاطلاق يكون شرط التجيل
 مقرا بدل على عدله هو لم المطالبة من اجرة لا يملك الاجرة فلما ملك المسع حكم السرك وسع المسع فحينئذ ينع في
 الملك فان شرط ان ينع او لا ينع صار الشرط معسوطا لمعنى الحكم وصار مقسدا فملك المطالبة بالانفا في الحال
 معسوطا ملك الاجرة واد الخصر الوضع يكون شرط التجيل ينع في السلم المأتمنة العقد يكون مقسدا بدله على عدله وليس يلزم
 ان يكون الوضع محصرا في السلم فملك العقد حالة الما قبل مفرذا بوضع وتكون في الاطلاق وشرط التجيل
 مفرذا بوضع واحدا ولم يعلم ان العقد بحاله شرط التجيل لم يفرذا بوضع بال ولا يكون شرط التجيل مفرذا بوضع
 سائر وجرح اذ افض الاجرة او جعلها عوضا لا ينعول انه وزان لملك العقد في الركاح معسوطا فالكاح سببا
 شافيا فاد اعطيت ملك في الركاح الذي فرض ملكها حاصره معسوطا مع سببه الكاح لما شافيا ووض
 ملك الاجرة حاصره معسوطا معسوطا العقد لما شافيا الحواصير فلما استدلالا لم ينعول بالعلم
 فان النقص عند العقد ليس بلفظ بل اذا استحق الاجرة في الحال فعال في الحال وفي الاجرة واذا الموقوف
 ومنه العمل فعال ايضا في الاجرة واذا توجه الامر الثاني مع توجه الامر الاول لان النقص الثاني نفي الاول وانما غاية
 المكارر يقال محصن في العقد الفراع ذلك اسفا الامر بافاد كل الاجرة عقبة العقد وهذا استدلال بالفهم
 والمفهوم عدمه ليس كمن وعدهما حجة اذا نعتن الانقاس فانه لم ينع في الملتزم بالذكر ولم ينع اسفا الامر
 في العمل وانما في المحصن فله كمن هذا المفهوم حجة عدنا وسماه ان الاجير في العمل لملكه استظهارا لاستسفا
 الاجرة بالامساع في العمل حتى اخذ الاجرة ولعل ذلك في اثناء العمل بالامساع من امام العمل واذا فرغ
 من العمل فانه لا يستحق الاجرة فصار ما يقع الفراع خاله ميساس حاجته الى المبالغه بالامر واكثر المستأجر
 على الانفا واد الخصر في السلم فملك المحصن المأتمنة بالامر على وفي الحاجه اليها لم ينع الانقاس فانه لم ينع
 فلم ينع المفهوم حجة بدله انه اذا استأجر في يومه على عمل لم ينع نفسه وعطاه بحسب المسمى ولم ينع في العمل
 منعكسافه الامر مع فوات العمل وكذلك لا بد على الانقاس في السلم فملك المحصن المأتمنة بالامر
 عرض الى وضع فلما مفرذا الوضع معسوطا معسوطا صفة الانقاس الكاح والسع والرهن المأتمنة بالامر

في العقد

معتبر

معتبر الحمل لا خصه او مغير امتقيد او لم يعمد منه لا لوضع الى وضع وسماه ان شرط الحمار احمل وخصه
لذلك فدل عليه ان امره وكذلك شرط العنق على المسمى اختل وخصه لبنا العنق على غلبة التحصيل بشرط منع في
مع مغير منفسد فقلت الشواهد على ان الشرط هاهنا لم يغير منفسدا اذ ان الملك مقرا بخيا حكم للعقد
المطلوب وان تحق العقد معه على ان الملك في الحال لا يخرج من حكم العقد ودل عليه ان عدم كونه للجهة الاجارة
للمسته القابلة وعدم منع على راي ادا الكسرى للدين في فصول امان الاجارة الماسه برمان الاجارة الاولى ولم تخلها
فاصل وعلى المذهب ان شرط تبجيل الاجرم في الاجارة الماسه قبل زمانها يكون شرط منفسدا واذ قلنا في منع شرط الخيار
من راي الملك في شرط يحمل الملك مع شرط الخيار منفسدا او غير ذلك هاهنا اذ ان العقد منفسد لا اجماع من خيار يكون
شرط التحمل وزان شرط التحمل في الصور المذكورة من غير منفسدا واما شرط التبجيل فنقول انما يتحقق في الاجارة
والحد واذ ان شرطه ليس شرط التبجيل لا راعا على الاصل فان عدم المطالبة بما يقتضي ملك الاجرم حكم العقد يكون
تراجعي المطالبة في الأصل خلاف قضية العقد وما لم يكن مشتركا فيكون راعا على الأصل فيسقط الاحتجاج به في كل الخامس على
اناس فيقول قد سئل عن حاجر الاجير زمان في امر لان الفسار يرد في الاجرم وسئل عن حاجر المستأجر في دعوى التقدي في ملك
فلاجل حاجر العاقد من احتيا الما جيل وخصه وكذلك يقول الدينيه فتملكه وخصه بذلك والسع فان الأصل عدوا
في الامان هو الغنينة فقول الدينيه فتملكه فيه وخصه وكذلك الما جيل في رعا حكم بقول الاجارة سب ملك الاجرم
في الحال فملك الاجرم في الحال وسماه انه ملك فيه العوض في الحال فكون سب ملك الاجرم في الحال وسماه وحيثما وجدنا
ان رضى الدار بمصاها في حق الاسماع مقابلها بالاجرم وسب المخصص بها لذلك وان اردت عقودا فان العقد اضافة
اليها والاضافة رابطة الارتباط فكون الدار معقودا عليها السان انه راي الدار في عقودها اضافة وانما في المنفعة
معقودا عليها فالعقد معقود عليها صفة واحدة فكون العقد عليها صفة واحدة من راي الاعيان مقدما فيها بدورها واما
المعقود له فكونه المستاجر معقودا على العوض معنى فملك على الاجرم فانفسد لا سلم ان الاجارة سب ملك الاجرم في الحال فكون
الدار بمصاها في حق الاسماع معقودا على الاجرم معقودا في العقد مضان اليها فكون معقودا عليها فلنا المعقود عليه هو المبيع
في حكم الضد عهده والاضافة الي التي فكونه طرعا هذا المصنفه وبيد طرعا في عين وصار كمنع الي اصل في قوله فقال
عاملتكم في هذا المال على ان تشتميه منقسم ما سنا الرع لدا سنا الرع في الرع فانه منعه به في قوله فقال
طريقا في سبب حكم العقد فيه فهو المعقود عليه من مال الاضافة الى الحال في قوله فقال في الدار في الاجارة وانما في الاضافة
الى الدار فنقول على الدار معقودا عليها فعارضه في قوله في الاجارة في قوله فقال في الدار في الاجارة وانما في الاضافة
ان المنفعة معقودا عليها ولزمكم التخرج ثم تخرج من وجوه احدها ان الاجارة تفقد ملك المبيع دون ملك الدار الثاني ان
الاجارة لا سب بها المستاجر ملكه بل لا اجماع ولم ينعرضه السموت له والمات للدار على انك والمقروض للموت

[illegible]

والمفصلات المطلقة لا تخرج عنها الآثار كالشروط مع الشئ مع الشئ. ولذلك قلنا لا يخرج الملك
السعوط الحذر وإذا عرف ذلك قولنا لا يخرج عنها على ظاهره مع أنه حقيقة بغير تفعيل الملك فانه لا يملك المنفعة
فلا وجودها لملك العقد مستقلا به. وهذا إلى قولنا اجرت الدار فانه معارفا لاشياء الاجاره واعني معارفه فلم ينعين
فيه النسبه خلاف قوله ملكك الدار فانه لا يملك الدار موقفا فلم ينعقد به الاجاره دون النسبه فلو لم ينعقد
الاجاره لكان المنفعة فلنا قصد الاجاره للتخصيص بالدار لاجل استيفاء المنفعة فلو لم ينعقد معصودا او ملك الدار
ملك الاجاره معصودا ايضا ونقول الاخر محدث بالاجاره امر اما كان له فانه حدث له بالاجاره احصاها افراد
للاستفاد ولم يست له احصاها افراد الاستفاد فانه تميز الاستفاد مدرجا في نفسه الملك لانه استنى على احصاها افراد
للاستفاد ونقول الخيره لا يصادق على الاجاره بل ملك المال المستطاع على السع والشئ الى غير ذلك ونقول في الاجاره
المستأجر للحد من حاز للمالك وطبعا لا يملك الملك المطلق للربح بخلاف الخاصه فانه وانما يملك الملك
وجم فلو لم ينعقد الاجاره ما عدله الدار فلما انما مفسح لان ذكر الملك اشتراط لسلامة الدار المستأجر في المدة ولذلك
فلما سعى الاخاه اذا غصب الدار في جمع المدة وعلما على ان لم ينعقد العقد على ان ينعقد الغاصب فاذا اشترى
الدار لزمه اصلها حقيقة لسلامة الدار ولم يكره لانه المطلقه سد وطبعا السع فربما سعى فلو لم ينعقد العار
مستوطنا بالدار فلما سلم ذلك السع والخراج دون الاجاره فهو عقد عن شرط فيه المناصب فلو لم ينعقد عليه
في حق المنفعة والمقصود للشي من غير ما ورا التخصيص عليه فلما المقصود للشي من غير ما حصوله لا يكون وجوده وعدمه
سواء بل لانه ان تخرج في نفسه فغير العوض لا يملكه وتتم الطرقة غايه مدعيه قال في المذهب بغير الاجاره
اذا قال اكرهت منك او اجرت منك الدار ولو قال اجرت منك معقود هذه الدار يجوز وفي الاجاره ان قال
بعت منك او ملكت منك معقود هذه الدار فانه لا يملك الدار لانه موضوع لملك العوض فلا يملك
في ملك المنفعة كما لا يستقل السع بلفظ الاجاره وقال ابن سريج بغير لان الاجاره صفت من البيع قال الامام في النهاية
لو قال ملكت منك معقود هذه الدار وهذا العقد مستأجر المذبح باقيا في الاحصاء وهذا لظاهره اعلى للمعقود
علمه المتناع ولو قال بعت منك معقود هذه الدار فانه لا يملك الدار لانه لا يملك الدار لانه لا يملك الدار لانه لا يملك الدار
موضوع لملك الاعمار ولفظ الملك لا يحصر له باب ليدوم ملك الملك والمناصب فلو لم يملك الاجاره
وهو قال اكرهت منك معقود هذه الدار فانه لا يملك الدار لانه لا يملك الدار لانه لا يملك الدار لانه لا يملك الدار
وقالوا لم يملك فيه احد العوض فلا يملك فيه الاخران المعاضه قصبتها المعادله لانه لا يملك حال احد العاضه
اولا بالرجحان لا يتو احيانا في شئ العقد فلما قالوا اذا اصدقها منافع داره شها مثلا بنفسه التسميه وعب
فما المثل الموحى فلما ملك فيه احد العوض ملك الدار على ما ذكرنا وعلى التسليم قول العقد

بعضي التساوي مطلوب في العمل وكذلك اذا اشترى العمل فليس التساوي مطلوبا له اما التساوي بمعنى
العقد فلم ينعقد التساوي مطلوب في الاجاره المطلقة قولنا المعاضه قصبتها المعادله فلما قصبتها المعادله لم ينعقد
للمطلوب لان حصل الكل واحده فاما حصل صاحب ذلك بغيره عند شرط العمل فاذا كان مطلوب
احدهما ملك الاجاره في الحال ومطلوب الاخر ملك المنفعة حسبها الموقوف الوفا بالمطلوب لسويه قصبة العقد
في الاجاره فلا يلزم التراجيح والاجره معقود العقد **مسئله** اجاره المشاع صحيح عند رابعه من
فاسد فاما عند القسمه وبما لا يقبلها مقصود فيها المانع مسوقا لاجل المثل لا بالمسمى غير مضمونه اذا
لعل في يد المستأجر ولم يستوفها وصورة المسلمه اذا ايجب صرف دار شيئا معا وكذا اذا قال اجرت منك
نصفها منك ونصفها منك وكذلك اذا املك دارا فاجرت كل واحد منها نصيبه من شخص واحد فاعلمه صوته
الخلاف واحصا على انه اذا قال اجرت منك الدار واجرت الدار منك ومنك دون ان فعلها فاعلمه صوته
منك ونصفها منك على ان ينعقد الاجاره واذا اجمعت شركته لم يوافقا وان كانا فوافقا معا واذا قال اجرت منك
لأشرك واحد منهما بالقبول واذا اقبل لأشرك واحد منهما بالقبول واذا اقبل لأشرك واحد منهما بالقبول واذا اقبل لأشرك واحد منهما بالقبول
قال نصفها منك ونصفها منك لم يوافقا لانه لو لم يوافقا لكان الاجاره في القبول والعرض والرد وحققوا هذا
الفرق في السع فقالوا اذا قال المبيع لعد الدار منكم لم ينعقد احد منهما بالعنوان ولا بالعرض ولا بالقبول
الخيار ولا باخذ الشفع نصف واحد منهما ولو قال بعت الدار منكم نصفها منك ونصفها منك جاز الانفراد في القضايا
المذكوره فقول في الدليل لاجاره الدار منكم قايلا نصفها منك ونصفها منك وزانها قايلا اجرت منك
صح فاسا عليه وسانه ان الاجاره تنعقد محتان فانه اذا اجمعت اجمعت مع الاخر ولو اجاز الاول صح الثاني
عندكم وادفع السائق واذا استدل ذلك بقول صح فانه اجرت الدار منكم كما من دفعه التزامم والتزام من دفع
فما عرله على المصنف مجراه مجرى قوله نصفها منك ونصفها منك فكم الاجاره في الصور سواء برأيه لانهما
سعران الدار المستأجر ما سفاهما اذا قال نصفها منك ونصفها منك اذا صححنا الاجاره هاهنا والاستفاد
من الاجاره ودل على ان قوله اجرت الدار منكم على ان شرط الاستفاد معك من السع والسع والمساخرين في
المعنى نصفها منك ونصفها منك وذكرنا وجه تفصيمه على ذلك في مسأله من المشاع فان قل قول اجرت
الدار منكم معناه انك ملك المنفعة على من ازاله واحد مع تعدد الحصول في حق المستأجر وبطل عليه
انا علقنا ازاله الملك في العتق في حصوله لاجد فكون الحصول للشرط في السع والمساخرين في
الاخره امر او لا الاله واذا عرف ذلك فعول لوفال الشارع جوزت الحاد ازاله من المانع بالنسبه اليه
ومر الاجاره لنفسه السع مع تعدد عمل المانع حصوله في حق الشرط وعمل الاخر يحصل في حق المستأجرين

مخوف من ان يقول الاجزاء ان ازاله واجده بالنسبة الى نفسه بقدر الحصول في حق المتاجر لان
ذلك كلاما معولا واد اعرف ذلك بقول قوله اجرت الدار منكم كما جعلنا تحت ازاله ومعدود الحصيلة
ونساعله انه لا يجوز ان يفر احد المتاجرين بالقبول وقوله اجرت نصف الدار منكم واجرت نصفها
الاخر منكم عدد ازاله اخرى في الاثر بالقبول اذ اجوزناه وقوله اجرت الدار منكم نصفها منك وعجزها
منك شرع مدعيها رد ازاله الى قوله اجرت نصف الدار منكم واجرت نصفها الاخر منكم هذا الفصل من بيننا
وسنا عليه فلما تم في مدعيها ان المهايات من المالك والمتاجر من جهة حكم الاجزاء فان استغاثت
معضي المالك فحكمه مفسد الاجزاء واد اعرف ذلك بقولنا جعلنا الاجزاء الملتصقة على المتاجر من قبل
المالك كما اذا اجر نصيبه الشايخ وعجز شركه او قال اجرت نصفك ونصفك من ثلث المهايات المتيقنة
المفسدة جعلناه مفسد في قوله اجرت منك واجرت منك فلا يخلو هذا ان توجد المهايات مع المالك
ان يقع احدهما بالقبول على تقدير حوز الاجزاء وجعلناه مفسدا اذا اجاز ادمها من شخص واحد فقال
احدهما اجرت نصيب منك وقال الاخر مخاطبا له اجرت نصيب منك واذا هتدا ادمها من شخصين
مقتنين يصوم المظنة الحواس فلما حقت العقد تلتفاه من مقصود والاحازة مقصودة
للملك والكام الحاسر واقفاه ازاله ضمنيه ومقصود التملك من المتاجر من متلكا في الاجر
سواء في قول منكما وقوله منكما نصيبا منك ونصيبا منك فيكون قوله منكما احازة نصف من كل واحد
مما حقت استواء الصومين طرفا اخرى بقول مقتنع به مقدور على سلمه وصح اجازة كالمفرد
بان انه مستغنه عن مدعيه على سلمه ان النصف الشايخ نصف من مظهر العسمة فانها اواز والعف
كذلك مسع به مدعيه على سلمه وسوخر على هذا ان يقال عندكم العسمة اواز على راي مما تتساوى
اجزائه كالقراخ وما خلف اجزائه كاللور والخانات والنسائير والعسمة فيها مع بالانفاق ونحو الدراع
لخصر بالتساوي فلم يطرر الكلام في صور النزاع ولا في الاقبال العسمة كالحمام والطاحونة ونحو
الخلاف فلم يطرر الكلام في هذه الصور ايضا وجه آخر بقولنا اذ ازال اجرت الدار منكم المقتضيت
الاجزاء مستغنا عنها بالمعذور عليها مقدور على سلمها فان قيل هو احازة الكلام في كل واحد منهما
فلما ليس الكل بعدد السلم في كل واحد منهما كل واحد منهما من يومه واد اعرف ذلك بقوله منكم واد اعرف ذلك
بقوله اجرت نصف منك او المثلث منك والنسب من صاحبك مدعيه في لوط النصف او المثلث
تقدير الزمان في الامتاع فامضى امت لك في الاسفاح بكل الزمان ونوم ولصاحبك في نوم فاد اكان
كذلك يكون المعذور عليه مستغناه مقدور السلم وزانه في الجمع عليه ولعل ان هذا خلافا في المذهب

وان اردت جلا فان سلم اذ اصبحت الاجزاء للمالك يكون الاجزاء بالنسبة الى المقتضيل اجزاء مله فابله
عن مصلحه من الاجزاء المستغنه عنه ولم اذ اجر مله اذا اجر مله اخرى فله الاول في عاوجه واد ا
صادق المله الماسه عن مصلحه من الاجزاء الاولى لا يصح فيه ماد كرمه على فاعده مدعيها الحواس
ولما لم يعلم اذا اجر الدار منكم العقد احازة الكلام في كل واحد منهما مستغناه عن الاسفاح في المثلث
ولو صرح وقال اجرت الكلام في كل واحد منهما مستغناه عن الاسفاح في المثلث فاحتملوه ضمينا
عن مقصود صرح به فورا ان ذلك يقول ما هنا بقول من الاجزاء مله فابله على الطريق المذكور ولم يصح
في عدد مصلحه وجه اخر بقول من الشايخ نصيب مستغناه مقدور على سلمه وهو مسع به مقدور
على سلمه متغنا الحق استغنا الكل على طريق المهايات فكل الشايخ ما هنا مستغناه مقدور على سلمه
فان سلم لاسلم ادمان المهايات فتساويها ان المالك في نوبته مسع حصه صاحب معض المالك الدار لان
المالك مطلق الاسفاح وحق الاجزاء مانع والاسفاح ما لم يرض المتاجر بالاسفاح فلو الما لم يستغنا في يوم
نوبه صاحب ويكفر الاسفاح معض المالك ولا يكون الاسفاح حصه صاحب عوضا لان استغناه المالك
معض المالك لا يتردد ان يودي عوضا عنه لغرمه واد اكان كذلك خرج المعذور ان يكون معذور اعلمها
فتقدر الاجزاء نصيبا له قال اجرت يوما دون يوم والمهايات مستغناه ما هنا واد اكان كذلك خرج
المستغنه ان يكون معذور اعلمها فلا يكون لوط العقد على السلم الحواس فلما احاز الاجزاء مله فابله
الدار في حق الاسفاح على ما ذكرناه في المسئلة السالفة وهو مقدر لمتاجر في يوم نوبه صاحب فلو الاج
مستغنا لمستغنه حصه صاحب في يوم نوبته لفقنا المتاجر ولو سلمنا ان المالك في يوم نوبه مسع
معض المالك يقول بكني في استمرا العقد ان يكون اسفاح حصه صاحب في يوم نوبته عوضا عن نصيبه ورثه
عوضا ان يكون مسع حصه صاحب فابله عليه دون الطريق الى كونه استغناه المالك ونحوها
انه يلججه ان يقال انه سطر بقواها عليه وان كان استغناه واستغناه معض المالك في حق الاجزاء الاجر
لكن ان استغناه معض المالك ان جعل مسع حصتك مقامه مقام مسع حصه المتاجر معذور
عليها بغير حكم الاجزاء مستغناه في مسع الاجزاء المشرى اذ اخرج بعض
التوب واد اعرف ذلك بقوله منكم والمشرى هو المشرى في من سائر الناس لا يخصه في احد
دور واحد ومصلحه من يومه انه اذا كان المشرى في المالك ان لغرمه ارض النقصان ولم يجر المثل
بشوط ان لا يتردد على المسمى وان كان المشرى في المالك ان لغرمه واد اعرف ذلك بقوله المشرى في المالك
المشرى يتردد على المسمى وان غرمه فابله فان غرمه فيه التوب معذور ان يتردد على المسمى الاجر

ان عنه وفيه اثوب غير معصوم ولا اجير واجتماعا على ان الشريك المفسد لا يضر وصحته ان يستاجر اسانا
 ليعمل له فعول استاجرته لقائه هذا الثوب هذا اليوم واجتماعا انه اذا استاجر دارا السكناها
 فصدورها من الدار لم يضر واجتماعا على ان الفساد والحجارة والبراج لا يضر من سرائر اهلها وفيه
 فساد هل يعمل مادون فيه فلا يضر فاسا على الاجير المفسد وما ساعا على ما اذا استاجر دارا السكناها
 فصدورها او اندمب وسان انه حصل بفعل مادون فيه انه دق المثل ودق المثل مادون فيه وسان ان يروق
 المثل ووجه واحد هو انه دق المثل والباقي الماني انه مبادق اهل الصنعة وهذا الثوب لان الكلام مروض
 وما اذا اقال اهل الصنعة لو كنا قاصرين لهذا الثوب فكانت هذه الدق السالك انه معصوم
 ميا محتجب من جهات الفساد وهذا الذي عساه يدق المثل بان انه مادون فيه انه ملتزمه
 وملتزمه مقدوره ومعدود مادا لانه وسان ذلك ان العادة جارية بالدق مترسلا تابعا لعضو بعضا
 فانه اذا كان مقامه لا من اخصا لعضو بعض المصلح للاصلاح وحيثه الاسترسال قد يعطى الى مزيد
 حركات محرقه المدقة الحاسه عر صالح تقع الحرق وقد يكون بعض الثوب ضعف التسريح من كذا طاقات
 ضعفه فلقاها مبادق والباقي يحصل الحرق ونوضحه بالمثال فنقول الماء بالخط كتب مسترسلا
 فانه اذا اوقف في دلحرف لم يسطم خطه اسطامه مسترسلا وميله الاسترسال قد يعطى الى حركات محرقه
 للعلم في بعض مجاريه خشونه مفرطه او ليسا مفرطه ففسد الخط فوزان ذلك جاري في جملة الاعمال المتصلة
 فانه تقع الفساد من الحرق والامه وتانه تقع الفساد من خلل في المحل فظهر ما ذكرناه ان المصلح مطلقا غير
 مقدور وانما المقدور المعصوم مصلحا محتجبا من كل وجه الفساد ونوبه المسائل وانما استاجر
 يعول على الاسفاج بالدار المستاجر اسفاج المثل وما على ان يكون في السقف خلل معرض به للاضرار
 في الصدور والفساد نقول على هذا وجه الفساد والفساد وما على ان يكون في السقف خلل معرض به للاضرار
 من ثوبا الفصد به للسرايه فانه لا يضر انما ان يضر مادون فيه وسانه ان العاقل لا يرضى بالعمل
 المفسد لانه لا يزل المال بازايه فلهذا الواقع مادونا فيه وعلى هذا القول اذا استدعي فصاره وعندها ولا
 فيها اهل الصنعة انما مفسده لم يضر لوجود الاذن بل انه دق المثل ممنوع وسانه ان الحرق موقوف
 ومقالته مفسر فيها وجود الفعل مرييا ووقوع الحرق متبين في الفعل زائد عليه ما لو مسكه لم تقع
 الحرق فكون آتيا لعل مادون فيه وراى عن مادون فيه ما وجبنا له الاجر وضمناه وخرج على كل اهلنا الفصد
 فان الفصد عما وجد معر فان الحكم بما اذا اقال الفصد من الإكحل فغرض المبيع قدر ما خرجا للدم
 فصار الاهلاك انما انما الى ان يخرج للدم وابعاده الفعل مادونا فيه خلاص الدق فانه متفرد

وذلك في نظام

مادون فيه وزاد على المادون فيه فوجب الضمان بالايدي وانما مسئلتنا ههنا وفيه الثوب المخطى فان ههنا
 الثوب معصوم لا يخطا دون فتمنه عن غيظ وكذا لما كان اربعا مادون فيه الفرض في بيع على العام اذا
 استاجر دارا فصدور سطحا لان المعقود عليه الدار المفسد ومعصوم ان يجب على المالك ان يسلم بالاله
 في تسليم المبيع وصادر المستاجر في الاسفاج بالدار اسفاج المثل بآيائه المالك في التسليم واسفل العمل بالاله
 ويوجب وفي الحجامه نقول انما سعي الضمان اذا عين المحل وعن عدد الشطاب فكل شرط مادون فيه فالفصد
 في الاجير المفسد نقول ان المعقود عليه المصلحة المنفعة ولهذا عطله المالك والماء اسحق الاجير
 المشترك لا اجير من العمل والاجير يابى المالك متسلم لمنافعه له واعلم ان يكون المنفعة لتعينها
 مستوفاه كما قال المودع سلم ودفعني الى هذا الصبي واسفل العمل المالك ووجه ما قلنا مستجاب
 الدار وخرجوا الحجامه والفصد ووجه آخر وقالوا انما تتبع العادة في الحجامه ووجهها على ان العادة
 معلوم فان الشطبات لا تنكر في المحل واحد وتعلم عدددها ومحلها بالعادة وكذا سواد الحجامه ونبيها
 فصار عددا الشطبات كالشيء الواحد معنى وهو مادون مستحلفا بالدق فان الدقاق قد يشترط ويتوال
 على محل واحد ولا ضابط لهذا فمدل الفساد على اسفاج الدق المصلح وهو دق المثل وتشكك وجوده
 والفصد يعرف استداده محله وكفنه الشق ووزان الفصد فضل الثوب فان السقف الحاصل به عشر شهور
 الحواب فلما ساق وجود دق المثل انما من المفسد دق المثل فذلك من المشترك وسرنا ما نقول
 ووجه الفعل المفسد مادونا فيه مشروطا ما ساقا النقيب محققا دق المثل فانه اذا قصر في تحقيقه
 للمثل معر في مرفق اهل الصنعة ومرفق الاجير مع خلفه موكولا به وحسب ان الاصل علم الصانع وهذا حصل
 الحواب عن قولهم ان منافعه مستحق العمل وان تسلمنا لآيائه المالك لا ما يعول السبايه مقدره ما ساقا
 النقص من فناء اهل الصنعة او من خلفه ما صار طريقه مع فيه اسفاج النقيب ثم طريقها صاحب الحواب
 يعول لانهم ان الاجارة مقبضه للتسليم والتسليم وزاها في البيع فان سلم المفسد عن فكر ولا يصحده العقد
 وانما المالك سلم الدار وهو معر الاجارة وقد وجد المالك وكذلك الاجير لا يمكنه وضع مسفقت وير المالك وانما
 للملك العمل وهو معر في العقد فطلت دعوى النيبه الحجاب والواجب الاجارة معضيه سلامة الدار والسلامه
 الاجر لانها عقد معاوضة معضيه سلامة اما العوض فاسا على المعوض ويقضى ان المضاعف الدار العقد اذا
 كان متعينا معينا ما ومعتقود اعلم مع العيب كالنوب في البيع والعمل والاجير المشترك المفسد وادراكه
 متعينا فان وجد الرضا والعاقبة كان معتقود اعلمه وان لم يوجد الرضا لم معتقود اعلمه كالمسلم وان المسلم الله
 اذا سلم خطه لانه ما اجبها لا يعول في بدل المعصوم عليها فان ردها واخذ السلبه لا يعول استبدل بل اخذ

فان العاقل انما يقرر انه لا ضرر من ان يكون السقف بعد من طر فعدا احد لقول فلان في غير ما يملك في
الجمع علم ولا يثبت الشفعة علينا ونقرر ان الشرع مع سبب لا يملك غير امة المالك من الازالة والاقتطاع فلو ان
تلاف معنى الملك ومان اسفل المعارض ان ضرر السبك المضر الجار وسائر جوار واحد فان المالك منه على جوار
اجتماعا ولو استقر الضمان لاستوى في الشفعة فتقدم السبك بدل على ضرره اعظم العجز المان انما يترك
الاحاطة التراحم والملاقاة والمحقق وضرر الجوار قرب من غير ان يجرى فان الجوار فاصل فان لم يملك ان الملك
اقتطاعه على الشفعة في الشفعة المشقة وضما لا يستفاد المان للممانه في ولا يملك اسفل المعارض مع علمه في
اخر ملكا الضرر معبر عليه فلم يملك من اسفل دليله وان كان ملك النصف مطلقا لا يملك النصف الاضيق به اذا كان
سالك للنصف الاخر ولا يمانى ذلك الاذرع المان صار دفع المان مع بعض الملك بوقت لمقاصد وتوفر المان وجوب
الاصل بكونه اصيلا فانه سوى عليه مصالحه وربطه بمقاصده ومرفق المصالح المتسوية المان محذور او الكفر بانه
المصالح واداء في ذلك نقول هذا الضرر اصال الملك فان المان هو ان اسرف على اهل الدار فمضيق المان
على صاحب الدار الواحد المان باخذ العلم على احواله ونظم ان ضرر السبك في الضرر هو دفع ضرر انما على ضرر العجز
ما يراه فان الدليل يقتضي دفع الضرر الاعلى على الضرر الادنى وادعاء في ذلك يكون في الخارج عظم فانه يترك على داره
وتخافه في الخلاء وقد علم على المان الجوار المان عودنا للمان السوء عينة تاني وسعد موعاني فان راي حسنة
كما وان راي يات في اشتغالها فالك الدار يضطر ان يصبر على اذاه وهو عظيم او يدفع الى سعادته التي هي مولده وفولر اياه
والجاءه وما جرم الشرع من الاخوان ومقاصد من اسقطه من الجيران ولا يخفى ان ضرر ذلك المان والضرر من اذعاج
المسكن نعم نعمه اب الرحمان في عدم بعض المسفعين على النقص فان ما يملك الارح بالارح ومان معاملة الارح
بالجرح وجرح على الصلح الجار المان فان منع السفعة اذ لم يوجد اتصال بسقف او عزم وعذر ذلك لا يوجد الاشراف
الاي اوقات معوق لان الاعطاع حائل فيقل فيه الضرر المان فلما يعرف الرضا من السفعة ولم يجد الدور فان السفعة
ثبت اذ وجد الرضا والرضا يوجد اذ ثبت السفعة فليقطع النظر عما هو منشأ الدور في الرضا وتناوفا والسفل الى حال
المسكن وحاله بل على قدر الرضا فانما اشتراك الدار للابواب والاشغال بها وعمل هذه الاستيعام
ومنه نزل المان لذلك لا يملك عليه فلو لم يضره ذلك الضرر ولما الدليل حائل والمعنى ودينا ان المعنى مختلف فكل الصا طمسفيا
فولم الصا بط اتقال المسكن ولما الصا بط هو الاتصال مع الاحاطة والشفقة فانه من ضرر هذا الضرر يكون
معين في الاضطراب او نقول ان اتصال الملك المطلق لا ينافي مع المراقب من المان معني السفعة ضرر انما هو انما لا يضر
الاطلاع والاشراف فانكم سعة السفعة لمعنى اسفل الدرب اذ المان للثب نافذ مع عدم الاطلاع المان
ان السفعة معبره اهل طريقا دفع الضرر فان يوجد الارحام في جميع الاوقات فلا يملك اما القعدة السلطان

فجميع الاوقات ومعها طرعا شتات منه مناسبة السعة مشروعة بخلاف الجار فانه اذ دفع المان بالافاض
الى السلطان المان اثار السفعة الجار المان بخلاف جوار واحد وبما يرضى به وجوب المان فان
الشفقة لضرر الجار المان به **مسألة** السعة معبره للثب على قدر انصافه عند
وخذ صاحب الكثير انما يخذ صاحب القليل وعنده يثبت على عدد رة سهم وهو في اللسان في رضى الله
به واختاره المان في فاخذ صاحب الكثير من اناخذ صاحب القليل ونقول مرقوم وافق الملك فلو كان
في الملك فاسا على غلة البستان واجرم الدكان ونقرر ان السفعة مشتملة على بيع المستشفة فتوسعه
البيع عليه ودفع ضرر ضيق المان في النفع دون النظر الى ضرره ولا يحمل له الضرر لان ملكه المتساوي للارح
انفع وملازمه المصلحة للحصول اذ المان هو المصلحة ضرر المان السفعة مبتدئة على دفع ضرر ضيق المان
واذا عرف ذلك نقول صاحب الكثير جرحه واكثر ضيقا للمان فاذا افادتنا منهم في السفعة وابتينا كما
على ورا لا نصيبا فقد سونا منهم في دفع الضرر فدفعنا الضرر على صاحب الكثير بحسبه وعصا صاحب القليل بحسبه
وذلك معنى الضرر فان الضرر لا يوجد صاحب الكثير على جانب صاحب القليل فلم يبق التفاوت
هذا اذا قرنا الضرر على الضرر واما اذا نظرنا الى معنى النفع صارت السفعة ومعنى الملك طريقا في توفيقه
في ضلحه فكون ارضا ملك النصف اكثر ارضا ملك السدس فليزم التفاوت بهذا الاعتبار ايضا وصار كاجم
الدكان وغلة البستان وعكسه الجوار المان المان من حمانه اذ اسقط مالف به مال غيره صاحب
الكثير انما يفرقه صاحب القليل المان كحوا وواو والواو وجد في حق كل واحد منهم سبب احذ الملك السعة
فوجب ان يساوا واما السفعة وسانه ان صاحب القليل انفراد اخذ الملك السفعة وصاحب الكثير
اذا انفراد ايضا اخذ الكل ولم يخذ لانه ليس معه عزم فان ذلك عدد واذا ثبت ان السبب موجود
في حق كل واحد منهم لم يثبت التسوية بينهم في حق السفعة عملا لا سبب في حوكل واخذ به بحسب
العمل في حق الاخرين وصار كما اذا اترعا عينا واقام احدهما شاهدا واقام الاخران عهودا وقلنا ان
البينتين المعارضتين لا يسطران فاما سوى بينهما في تلك العين فيحسد كلاهما صا وتوكد كلاهما تسلسل
احدهما ان احد السدس ان اعنى السدس من المعدد غير القصة للثاني ولو اعنى الثلث غير القصة ايضا
ثم لو كان عزم من يملكه انفس لاحدهم النصف ولو اوجد الثلث وللان السدس في اعنى صاحب الثلث
والسدس في سببها عزم القصة التسوية لان اهل العزم مستقل سببا موجبا للقصة المان انما لو اشر
في ملك المان في جرحه احدهما جرحه واحد والاخر جرحا عزم الله على السوا لان اصل الجرح مع
المساواة مستقل سببا موجبا لله فلكل واحد اهل الملك مستقل سببا لافان اخذ كل

ملك الخلع والخلع يحصل العوض للمولى وهو نوع محض ويعلم انه ما استقل به ضررا وانما استقل به نفعاً
فما هنا ما قد حصل النفع من هذا المثل فما شوايب الضرر من ضرر المنة وضرر نقصان القيمة
ما شغل الدمه فلم يمتد الاستقلال وذل عليه ايضا ان المادون وحفظ مال السيد ما دون حفظ
وذا بعه له لان الاذن في المال رضا بقوات المنفعة وما ورا الحفظ وحفظ البودائع محض نفعاً فلهذا
لكل هذا سنا الاذن في النجاة في الخزانة بغير من المنفعة وما ورا النجاة والواقع محض نفعاً فلهذا
الثاني وانما سنا الموصوف بالاذن والكل لا يملك انما الاذن في البرهانه ان الاذن في النجاة
اذن في الخلع لغه وانما هو اذن في ساقا متعدها من حال المادون وهو ان يضا بالرجاح مستغرق لا يسمعها
راى المولى من السعة والاذن والخروج والبروز والمنع منه وغير ذلك فصار الاذن في الرجاح فزنته
سوى الرأى اليه في امر النجاة وعم السعة اذ في كل ما سدع اليه الرجاح والامر كذلك هاهنا فان
فما حصل طرق النجاة في الخزانة ضابط لها فمكر الاذن في النجاة في الخزانة بغير الرأى اليه في ذلك
فلمع السعة اذ في كل ما سدع اليه النجاة في الخزانة في الخزانة وسدع الى شريك البزبان يكون البزبان
والجاني موضع شريك الخزانة ما دراهم ما يفعل الظاهر من حال المالك العاقل المسلم ان سفع المولى اذ ان
سما الاحتمال السع في حقه او سنا لقوات عرفت ولا يرضى السع في حق العبد فانه لا يملك ولا يحصل له
ملك للمولى ولم يوجد قصد الضرر ونفوت الغرض في العبد لا نقصد الاضرار بالمولى بل بذكره اعتياده
فتوفي الاضرار به فلهذا بغير نفعاً فلهذا ما دراهم ما يفعل الظاهر من حال المالك العاقل المسلم ان سفع المولى اذ ان
فما الكلام في حصول السع فلم يعلم انه محض نفعاً وسانه ان يحصل السع محصيل لزم منه لان وضع
السع على ان يطلب بالمرح يحصل السع على ملكه فلم يعلم ان هذا يحصل محض نفعاً فلهذا ما دراهم ما يفعل الظاهر من حال المالك العاقل المسلم ان سفع المولى اذ ان
المسألة على انما العبد على العبد فلهذا اسم ما نسب منه محكم وصحة صرفه على ما عذركم ايانا او على
ما عذرنا اياكم على اقرار العبد بل يفتنوه من الملة وطالبكم هذا الدليل ويرى المذهب
ويست الحكم ولو سلمنا اقرار العبد على العبد فلا سلم ان الصرف محض نفعاً وسانه ان المقتدر من
نفسه وما حاصله له وما للمولى فلم يحصل نفعاً وحج الخلع ما يحصل محض نفعاً فلهذا ما دراهم ما يفعل الظاهر من حال المالك العاقل المسلم ان سفع المولى اذ ان
في النجاة في الخزانة في البرهانه ان الاذن في النجاة في الخزانة بغير الرأى اليه في ذلك
الى نوع غير منتهى الى نوع آخر ونجاة المتبرع بما يعرفه ضعف على نفسه منظم العبد حسن انا وارب
رجاء من نجاة ولا يعرفه فلهذا عده فاحتمل ان المولى خصم الخزانة حيث انه اعتمد هذه وفي ذلك النوع
فلمع اللفظ محضاً ونفعاً وساقا فلهذا في النجاة في الخزانة في الخزانة وسدع الى شريك البزبان يكون البزبان

فلهذا عده انما سنا الموصوف بالاذن والكل لا يملك انما الاذن في البرهانه ان الاذن في النجاة
اذن في الخلع لغه وانما هو اذن في ساقا متعدها من حال المادون وهو ان يضا بالرجاح مستغرق لا يسمعها
راى المولى من السعة والاذن والخروج والبروز والمنع منه وغير ذلك فصار الاذن في الرجاح فزنته
سوى الرأى اليه في امر النجاة وعم السعة اذ في كل ما سدع اليه الرجاح والامر كذلك هاهنا فان
فما حصل طرق النجاة في الخزانة ضابط لها فمكر الاذن في النجاة في الخزانة بغير الرأى اليه في ذلك
فلمع السعة اذ في كل ما سدع اليه النجاة في الخزانة في الخزانة وسدع الى شريك البزبان يكون البزبان
والجاني موضع شريك الخزانة ما دراهم ما يفعل الظاهر من حال المالك العاقل المسلم ان سفع المولى اذ ان
سما الاحتمال السع في حقه او سنا لقوات عرفت ولا يرضى السع في حق العبد فانه لا يملك ولا يحصل له
ملك للمولى ولم يوجد قصد الضرر ونفوت الغرض في العبد لا نقصد الاضرار بالمولى بل بذكره اعتياده
فتوفي الاضرار به فلهذا بغير نفعاً فلهذا ما دراهم ما يفعل الظاهر من حال المالك العاقل المسلم ان سفع المولى اذ ان
فما الكلام في حصول السع فلم يعلم انه محض نفعاً وسانه ان يحصل السع محصيل لزم منه لان وضع
السع على ان يطلب بالمرح يحصل السع على ملكه فلم يعلم ان هذا يحصل محض نفعاً فلهذا ما دراهم ما يفعل الظاهر من حال المالك العاقل المسلم ان سفع المولى اذ ان
المسألة على انما العبد على العبد فلهذا اسم ما نسب منه محكم وصحة صرفه على ما عذركم ايانا او على
ما عذرنا اياكم على اقرار العبد بل يفتنوه من الملة وطالبكم هذا الدليل ويرى المذهب
ويست الحكم ولو سلمنا اقرار العبد على العبد فلا سلم ان الصرف محض نفعاً وسانه ان المقتدر من
نفسه وما حاصله له وما للمولى فلم يحصل نفعاً وحج الخلع ما يحصل محض نفعاً فلهذا ما دراهم ما يفعل الظاهر من حال المالك العاقل المسلم ان سفع المولى اذ ان
في النجاة في الخزانة في البرهانه ان الاذن في النجاة في الخزانة بغير الرأى اليه في ذلك
الى نوع غير منتهى الى نوع آخر ونجاة المتبرع بما يعرفه ضعف على نفسه منظم العبد حسن انا وارب
رجاء من نجاة ولا يعرفه فلهذا عده فاحتمل ان المولى خصم الخزانة حيث انه اعتمد هذه وفي ذلك النوع
فلمع اللفظ محضاً ونفعاً وساقا فلهذا في النجاة في الخزانة في الخزانة وسدع الى شريك البزبان يكون البزبان

مسألة السيد اذا ادى عبده سعة وشركى فسكنه لا يكون له نصيب
عندها وقالوا اذا اراه سعة مال السيد ان شريكه يضمن له ما اراه من النجاة متصرفاً في الذمة
واجعل على ان الصرف المسكون عليه لا يكون اذ وانه وقالوا اراه شريكى والدمه فسكنه
ماذ وانه وهو مصرف بالاذن ولم يوجد الاذن هاهنا فلا سعة فيه وسنا انه مصرف بالاذن
ان المقتدر من نفسه المحصل على ملك المولى كما اراه من النجاة لو كان السع مسعوداً للعبد فمضابون
المالك له لو يرضى المالك للمولى على خلاف المالك فلهذا سوت المالك للمولى على انه مصرف له وسنا انما
الاذن ان السكون محتمل فاحتمل انه سكت من ماله متبرعاً وجه الزد واحتمل انه سكت من ماله
برضى بوقع الاذن لا لفظاً بل فعلاً وادعوى ذلك يقول انما هو اذن المادون وما علم عده لم يثبت المحتمل
وسنا عليه ان سكونه لا يكون اذ انما في الصرف والمشاهد وكذلك سكون المالك على سعة الدلال ماله محضوه
لا يكون اذ انما وكد لا اذ انما في عبده خطب امره فكيفما فسكت لا يكون اذ انما في جفس الكراج ولا في ذلك الكراج
والمرءى اذ الاذن للرب في سعة المربوع مع البيع ولوراه سعة فسكت لم يفسد السع فان سكت لا سلم عدم
الرضا فلهذا محتمل فلهذا على السواء ام راجحاً وجه جانب الرضا الاول ممنوع والماني مسلم لكن لم يلم انه يكون
اذا واصل النجاة ان السداد اراه سعة وشريكى عوداً على ما عرف من الدائم فلهذا سكت من ماله

والرغبة في التجارة فحمل على الاستدانة والشرك في الذمة وذلك منكر اذا لم يرد ما وناو سان ذلك واقع
فيه التسليم والتسليم فالتراود والتراجع وذلك منشا النزاع وعرضه الانكار موجه للاعتراض على
عرفه وقد راعه اذا تعذر له والناس لا يرون ذلك فاعلم فحملون نجاة العبد على الاذن فان نجاة العبد عليه
على الاذن عاده ولا ان احسان الطرول حب فحمل على الاذن معضتي حسن الطرول في السيد فانه عاده على
العبد في ذلك فحمل على دفعه فتعير له واذا كان كذلك فالائق ان تعرض ما دونها وان الغالب هو
الانكار اذا كان واجبا وخرج على الكلام الصرف المسكوت عليه فانه ليس بمحل النزاع لان
في ذلك السد فاسلم الله والمشيكي لا يسلم الشيء حتى يتسلم البيع لم يملك المسكوت دليل الاذن
مصارف اخرى تقول نفتم الاذن مطلقا فاجتبه الى بيان ان المسكوت معناه الملام من موقوف الطرول
ان العبد سمع المولى وتوقى الضرر به والصرف النافع للمولى ما دون موقوفه من موقوف العبد دليل الاذن
في تصرفه ما لم يعارضه دليل الاذن المنع وخرج الصرف المسكوت عليه فانه عارضه دليل المنع وبما
احد ما ان السرى في الذمة معطل للمنفعة ما دونها وعرضا دون موقوفه منشا النزاع فصار المسكوت
دليل الاذن فيه كما قرناه وسع ما لا الذي شاهد عليه ليس منشا النزاع كما ذكرناه ولا يكون المسكوت عليه
دليل الاذن في الوجه المسمى ان انبياع السيد عن اليد دليل على غرضه به وتعلق غرضه دليل على
الرضا بالزوال وشرك العبد والا 2 دمه ليس دليل على غرض المولى وخرج على الكلام اذا كان المولى
عنده فحطب فسكت لان النكاح عندنا حق المولى وهو وزان الصرف المسكوت عليه في عين المولى في
المسائل المذكورة ما قرناه ووجه الاذن في سكوت المولى لا يوجد في تلك المسائل وطول النزاع
بما وخرج على الكلام الصحيح وحده فخرج عن مبدئ النكاح بين فبعدم الاذن فكل ما يوجد
صوره الغفل فلا يكون منكر اعترضنا ان عرضا دون موقوفه لم يملك لا عقد صرفه وبما
هو ان على الضربين موضوع محلا في الاذن في فاذ تصرفاته دفع اعلى الضررين محلا في الاذن
وبما ان ضرر السيد بعد بعود تصرفاته لحقه مقدور الدفع بالصريح بالانكار والبطون وصبر
الناس بعد بعود تصرفاته لم يملك على المسكوت دليل احصا الحال لرضا غير متيقن للحال في وجه
المولى في حاله سوا في التفسير وضرر الناس احد ما ان ضرر السيد فوات الكسب متاديا
به المهر وهذا الضرر يحرم حصول ملك المهر له وضرر الناس بتقدير الرأيا جابر له في الحال في الجابر
حاصل على ملك السيد في الحال وهو مستطاع حق الناس في المال اذا عيق العبد الوجه المسمى ان
ضرر المولى خاص وضرر الناس عام والضرر العام اول الدفع وخرج عليه الصرف المسكوت عليه فانه

غير المولى بعد بعوده فوات غرضه المتعلق بعين المهر ولا جابر له فانه لم يملك يعلق غرضه به وبما
العبد وضرر الناس بعد بعود الرأيا يحرم حق المال في الذمة وبقاؤها عليهم وصار العبد في الحال في الضرب
مختلفا في الاعلى فانعكس المعنى وانعكس الحكم الجواب فلو لم السيد اذا اراد ان يملكه صرف موهبه
اخرى عرف انتمتع والنعبة في النكاح فحمل على الاستدانة والشرك في الذمة واقام العبد التسليم والتسليم
مذ فاعلى النزاع وذلك منكر فوجب الاعتراض اذا لم يرد ما وناو سان ذلك واقع فيه التسليم والتسليم
اعقده مصرفا نافعا للسيد موكولا بصرفه الى رد المولى واجازته وبما اننا انما عقد موقوف النكاح
فلا نسلم انه مظهر له وجود النكاح بل احتمال انه لم ينفذ معاملته الناس له ومساعدته اياه على البيع والشرك
دون ما جفت فلا مظهر له وجود النكاح وبما اننا انما مظهر له وجود النكاح فحمل على البيع والشرك
والاعتراض فلو لم الانكار واجب على عرف المنكر وقد راعى فعدا انتمتع لمنا ما يجب عليه الانكار
اذا عرفه مسكرا والمولى لم يعرفه منكر اذ انما عرفه مسكرا اذا خط له التفصيل المذكور ولا خط له ذلك
فان هذا التفصيل انما عرفه فقيه وعلى بعدر الحطوره لا خط له النزاع متقرا بل من دفع النزاع الى
الحاكم فلو لم كونه عبدا دليل الرضا بتصرفه ولما هو دليل الرضا اذا كان الغالب التمسك وليس ذلك الغالب
فان التمسك مني على الممارسة والغالب عدم الممارسة فلا يكون التمسك غالبا فلو لم رضى بمرات منفعة
منفع فانه انما يكون راضيا فنواك لمنفعة اذا عرف بغيره بالنكاح ومساعدته الناس له على النكاح
وكلاما معترضا كما سبق مقام اخر يقول سلمنا ظهور احتمال الاذن ولكن انما جعل المسكوت دليل
للاذن مقامه اذ انت اعتبار الشرح له ونصبه اياه دليلان في موضوع وبيان المسائل
احداها مسكوت المهرين على بيع الرأيا وسكوت المالك على بيع الدلال فانه لم يجعل المسكوت دليل
الاذن في المسائل بل مع وجوه الرضا المذكور كما قرناه فلو لم ينفذ صرفه دفعا لاعلى الضررين متيقن
فد الاذن في فلما للناس وطوا القسم في الضرر فصار وامعصر بحيث اعتقدوا ما ليس دليل الاذن
دليل الاذن ولم توجد مثل هذا العصر في حق السيد فانه لم يجعل نفسه آذنا ما ليس دليل الاذن
وانما جعل نفسه عارضا لا سيما الاذن فيه لا يجعل ما ليس دليل الاذن دليل انتقايه
معتقدا فصار دفع الضرر عن المولى الى **مسألة** العبد المادون في اساع وحي
النكاح عننا وعدمه اذا لم يرد ما وناو سان ذلك واقع فيه التسليم والتسليم
او احتشوا واصطاد لاتباع ذلك كله في النكاح عننا وعدمه اساع واجمعنا على انه اذا اذن له
في شريكه في ذمته لا اساع في ذمته وكذلك اذا اذن له في النكاح لا اساع في المهر والنفقة واجمعنا على

ان نسب النجاة ساع في ذن النجاة فيقول ملك العبد بسبب افضائه مطلقا اما ان المحل بالمال
مستفاد من الاذن لم يوجد رضا بالاذن فلو كان الملك مستقي وسل السل في الذن عن ان
يقول السل في الذن ان يكون معنى الاذن في النجاة او معنى المعاملة ومقتضى دفع اعل الضرب
محملا في الاذن والكل مع اما الاذن فلا بد من اعل النجاة على النجاة وهو مقصود والنجاة على النجاة
مطلقا منقطع وسعه بدر النجاة فلا يكون معنى الاذن في النجاة لان معنى النجاة لا يضافه
ويرفعه واما المعاملة فلا يضافها معاملة المعامل الملتزم بايقا الملتزم والمطالبة من وجه مطالبا
اذا كان افعالا على النجاة فلم يكن سعة في الذن معنى المعاملة ايضا واما دفع اعل الضرب فلا بد ان العبد
على النجاة مستظرفه انما الحقوق وانعكس حال فانه اتقى في الايقاع على النجاة الضرب في الجانبين
ضرب الاطلاق وحق المولى وضرب الاصل في حق الغرماء مع السل دفع اعل الضرب مستفاد من الاذن
وبدل عليه انه اذا اذن له في البيع منع سعة في المهر والسفقه جمع من الحقن حق السيد وحق
الزوجه وكذا اذا اذن له في شئ منع سعة في منته وبذل على الفرق بين الرقة والكسب انه اذا
جنى على كسب المادون كانت له المطالبة بالادش واد اجنى على نفسه لم يكن المطالبة بالادش
ولو كان ذاته مثل كسبه في انما الذن منه لعت المطالبة فظهر الفرق بينهما وان لم لا نسلم انه
لم يرضي سعة العبد في ذن النجاة فلو لم الاذن في النجاة بدل على ان المقاع على النجاة مقصود فلما يدل
على ان المقاع على النجاة مقصود مفتتحا باب المعاملات على العبد فلم ولم اذكر كذا لا يكون
الاذن في النجاة رضى بيعة والذن سانه ان العبد انما سفع معاملة الناس له اذ انوقت رغبته
معاملته وانما سفع رغبته في معاملته اذ انوقت رغبته في معاملته ودونهم وسقون بانما حقهم
اذا ظهر جلد العبد في النجاة والاكتساب ويظهر جلد اذ الحقه ضرب النقص وان قوات النفع
عن مضر لا يدل الرغبه تكميل لحوق الضرب ولحقه الضرب ابيع والذن فانه نفس عليه المصروف
وحاله في حال الاحراز منظر الى انطلاق الصرف وتغونه ذلك في السل معارضه السل في الذن
طريقا في النجاة فلو كان رغبته في النجاة لا ساقض نهاه على النجاة
وانما سعة حقا فانه يرضى بالسل مع موفر المعنى محتمل له والظاهر ان شرع السل لا يرضى السل
لوقا الاكتساب بالذن لجهدها والسل مع حقا محتمل ضرره صير هذه الشرع طريقا في النجاة
ويظهر الرجم فان الرجم منقطع من جرم جرم وكما لم سطر الله بل نظرنا الى شرع الرجم وهو راجح
والرجم مع ضربه ضروري لا يكون الشرع راجح وان ذلك ندر عليه ها هنا وجدا فيقول شرع السل

بعد جازي راجح وضرب السل محتمل الاحتمال بعد وضرب غدا وجوده فيقول شرع السل مع ضربه
وصار كعامل القرض في اقلنا سو فوجد اذ الحقنا بضرب الضرب والنقص في الحقنا بضرب مضر وهو ان يطلب
ندون المعامله وضربها هنا وحصل ما ذكرناه الا عتراض على قولنا معنى المعاملة مطالبا بالمعامل
الملتزم لا لا نسلم ان معنى المعاملة المطالبة مطلقا بل المطالبة بحسب الالتزام وحسب الالتزام
حسب الاذن والاذن يمكن من النجاة المطلقة وشرع سعة في الذن طريقا في النجاة المطلقة فلم لا المطالبة
مطلقا معنى المعاملة بل المطالبة بحسب وجه اخر يقول معنى المعاملة مطالبا بالانفا في جمع
الحقوق وطريقا في توفير كل الحقوق توسعه الكسب وشرع السل طريقا في سعة وعلى هذا الضرب
انما اذا نظرتم الى السل حقا والسل حقا فقلنا ان شرع ولفظ السل في الشرع في نفي الضرب وعلى هذا
نقول شرع السل دفع الضرب في الجوانب فان ذلك في الاكتساب بدو النجاة محتمل انه في الضرب
السعد فطلب الدلالة دفع اعل الضرب مع ملاءمة الاذن الجوانب فلما لا نسلم ان الاذن يمكن
النجاة مطلقا معنى يعله محال سدرج فيها صير وزنه محال رغبته الناس في معاملته بل يقول انه
اطلاق لنقل النجاة ان رغبه راعب في معاملته وكذا لافه القلة والذن الى الاتفاقات وبذل
عليه انه اذا اذن للمدبر او المبتول له كان معنى الاذن اطلاق اصل النجاة ومطلقا لا النجاة
المطلقة الموسعة سعة سدرج فيها كونه محال رغبته الناس عاما في معاملته ولا سقون الذن رغبته
ولا نسلم على السيد في امساكها وضربها هنا فلو لم سعة حاصل له على النجاة فلما هو حاصل
على بعد مكراميه السل وهو محتمل فانه قد كرم سيده وقد يظهر له ربحان حال عزمه والصادق على حال
سيده ويريد السل الساني الى الناس بها وتوفر فيهم من سقون الاخطار في طلب النفع ومنهم من يفتن بالسيب
فيقوى التورط في الاخطار والاعذار الحوا والوامر سل بالارسال السيد في تجارته قد دخل في
عند ما يبيعه بها كالعبد الجاني ويصدره ان العبد الجاني سقون الارش رغبته ولا سقون الضمان
رغبته السعيه والفارق ان السعيه تسوقها صاحبها في عاده الاستعانة وكفينا بانكفاها بالكف
من صاحبها حفظ الحقوق خلاف العبد فانه سقون سقونها والعبد سقون سقونها فانه سقونها
له ولا سقون الغرم فعلى السعد صرت في عهده جنائنه قايما مقام الكف وهذا النقد فارقا بين
العبد والسعيه بلحقا لها بالعبد اذ اقرط المالك في رطبها وحفظها من عهده فلو كان السيد
اذا اذن لعبد في البيع فلو كان فاسدا تعلق المهر رغبته الحوا فلما الارسل الى اصل
معنى سقونها المالك العبد على ملاءمة حيث انه تعلق سقونها الى الاستقلال بالجنائنه فان ذلك نشأ

من زيد ما يله للمبالغه في الكف حفظا في الحقوق خلافا للمعامله فانها قايده بالمعاملين والمعاملون
في معنى الويله الموقوف احسانا لمعاملين للسادات فافترقا فاطل القياس **مسألة**
فيه المشاع وما قبل العسمه نعم ونقد الملك قبل العسمه عدا وعندهم نقد الملك بعد العسمه ولو
جري العضم قبل العسمه افادت ملكا جنيثا لا سلطه على المطالبه على العسمه وكذا الخلاف وما اذا
وهمب مفرا قابلا للعسمه من جلس وسوا ذلك من قوله ومبنت منكم او من قوله العضم منكم والعضم
منك وانما فرق اسمها في الرهن والاجارة معا والرهن والاجارة كل واحد منهما مستقل بحكمه قبل العضم
ولهم العاقل صح ما لم يكن وامكن تصححه بان جعل هذا الكلام كل واحد منهما واليه لا استقلال
قبل العضم والعضم محتمل قد يوجد وقد لا يوجد فمن بدل الجانيه منه من المصلحة المناجزة مسقيه
هاسنا وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله نعم قوله وهب منكم او قوله هب منكم العضم ومنك
العضم ولا صح قوله وهبت منك الملك ومنك النسر والغرض من هذا التفصيل انا اذا الرضام
قوله وهبت منكم فاجته منهم المنع على ما ذهب محمد واخي يوسف فلو فهم صورة المفاوته واجمعنا
على المشاع الذي لا تقبل العسمه كالسقف وكوه نعم فيه الغنه وكذلك صح هذه حصته من العبد
تمسك بعض اصحابنا بالحديث الوارد والغلول والغنه قوله تصلي لك فوعم انه عليه المشاع
فذلك على حوازه العسمه وسوجب عسنا ان لا يردك لبيان لم المطالبه في التبعي الغلول
لم لا نرضا حقه وحفظا لرفلس المراد الملك وانما المراد ما ذكرناه ونسلكوا ايضا ما ذكرنا في العلم
العلم امرى سوا الاعمال للوزان ذن وارجح والرهان على الرهن موقوف وهو بغير المشاع ولا يقال
انه الحاق الرهانه بالرهان الملتحق بالرهن لانه لا يعمل الا الحاق ان يقدح عمله فناء والمقصود
التبرع بالرهن دون الجعل فناء ولا يقال نقلا عن بعض الصحابه مثل من سكت على الاخرين
فكان اجماعا لانما منع السكوت من الرهن ان نقلا عن عمر بن عباس مثل من ساقط لا يترك
الاجماع والمعنى يقول هب منك ملكا من اهلته في حله وفروا شرطه فبنت عند الملك وسار
انما اهل الرهن عاقل بالغ مالك وهو الذي عساه بالاهل وسار المحل ان نقلا للملك وهو الذي
عساه بالمحل فاذا كانه فالمحل العضم وبيان القول الحكم والحسمه اما الحكم فهو انه لو وبت
مفرا او قبضه ثم رجع في بصفه شايعا في العضم الا هو هو وبنا الحكم لا يفي في غير محله والحسمه انه
قابل للملك والعاقل للملك محله صرف الملك وسار الشوط انما عساه به العضم وهو محقق
في المشاع الحكم والحسمه فالحكم ان العضم محقق في المشاع فخرج به عن صفتان المانع ولا دخل

في ضمان المضمون وعلى اصابه ارباب البيع فاسد بعضه بنت الملك الحسمه وهو موقوف على العضم
واذا اسلمه انقام صحيح مضروب في مستسلف تحقق فضه مسلمة والمجلس وكذلك محقق فيه
العضم في عقد الصرف ولو اوضعه الفاء واقرضه العضم لمكنها سركس ملك المقرض والمالك في
المقرض موقوف على العضم بدلت الاحكام على مجموع العضم والمشايع واما الحسمه فهي المشاع
نقض الكل ونقض الكل محقق في بعض العضم واذا ظهرت الاوصاف لغيره من الملك وعايه
لمعتمد الملك واصلا بعد العسمه وما لا تحتل العسمه والمقرض فان سار لاسلم المحله وعلى
اخره يقول انه دل على ايه فالله واما والدوام لا يضره ما عساه الاسد او لم انه فالجمله وسر
الملك لاسلم ان الملك مطلقا بعضه على بقول الله ملكك بمعنى انما مقصود للملك وهو مقصود
للملك لما فيها الواهب عن العمد والتبعه حتى لا يكون الاجارة باليه سبب الدم ولا سبب
الاساءه من الموهوب له بالمطالبة والرجوع بالعمد والتبعه والملك هكنا متمتع في المشاع ببيان المتب
اذا انت الملك له سحر مطالبته لنفسه والالزام بها وراعى على ما ذكرناه معنى الله ان الملك
مستف قبل العضم اجماعا فلا جعلنا الملك كما ذكرناه معنى لم يكن اسفا للملك قبل العضم على محال العدل
والاصل عند المخالفين ونوجد وجه اخر وهو العضم شرط بالانفاق فدل به على شرط العضمه
وساها ان العضم شرط اخر ارضه المطالبه بالعضم والالزام به وهاسنا وجد ضرر المطالبه والالزام
ووجد من ضرر الالزام لموونه العسمه فاد اصارا العضم شرط اخر ارضه في الصهر فاولى يكون
العسمه شرط اخر ارضه اعلى الضد ويذكر في قوله ما ذكرناه في معرض المانع فقول اسات الملك قبل
العسمه مستعمل على ضرر المطالبه بالعسمه والالزام لموونه فتمتنع وضرر منع الملك لا يقابل فانه تحتل
للافساد وجود العسمه فانه محتمل ان يوجد العسمه وكان الوقف على العسمه او فلقاعده دفع
الضرر ورجح على الكلام اذا ذهب من الشريك فانه لا تحتل المعنى المذكور بان يسع الموهوب له حصته
من الزاوية في حق العسمه وللمر وهو الشروع قاييم واحمال المعنى مفرونا بالدليل كافي في ايجاد
الصورة هكنا القول في الله من جلس فانه لا تحتل ان يسع احد المتبشرين حصته من الواهب ورجح على
ما ذكرناه الوصيه بالمشاع لانا نقول بلقينا اشتراط العسمه في نفوذ الله واشترطا العضم
فيها والعضم شرط في الوصيه فان الملك الوصيه بسبب بعد القبول عند الموت ولم يرد الوارث
بالايمان وجبه اخر يقول العضم الشامل شرط نفوذ الله وهو مسف سان الاول قول
الصحابه لا يجوز اليه الا يجوز مقبوضه والاسد لال العظم العضم مطلق والمطلوب منزل على الكامل

وتمه الجواز مذكوره بالغة قول على شرط النفس الكامل ومان سفايه ان حال النفس موصوف
مقصود وهو الاستقلال بالاستعاضه والنقص وهو ممتنع في المشاع فانه غير متضمن في نفسه الحواس
فلما الملك موضوع لمقاصده ومع اماتة على وفي شروعه موفور اعلمه مقاصده واذ كانت السلافة
وجانب الامت منافقة لمقاصده لم يكر السلافة واما معنى الله فوالم النفس شرط ولما هو معتبر
به كدلالة الله على هذا الملك فان دلالة الله فانه بعد ذلك السع فان الانسان قد يرى نفسه
الله وهو لا يرى وقد يرى الله ولا يكون جازما فاعتبر النفس هو كدلالة الله على هذا الملك وكان
قد ان السب حواس اخرى لله في المشاع الذي لا ينقل نفسه معده للملك بعد النفس والمياه
او العطيل انما هو في نفسه ولم يكر سلامه الواسع العبد في معضاها وحصل فادكرهاه الحواب
ع فوالم اسراط النفس لئلا شرط الله فانا سنا انه قد في السب وانه حصل الحواب ع فوالم
انه احتل ان يكر احسان الله سب النعم او سب مقابل الاحسان بالنسيه فان ضرر المماناه او التعطيل
مختلف فله في الحال ومع ذلك لم يكر احسان الله لغيره فوالم الضرر الا لزام مانع فلما الحديث في الضرر
غير من نية وهذا الضرر في معنى ضرر في الملك فضايله فوالم النفس الكامل غير ممكن فلهنا
النفس الكامل بحسبه موعى ونفس الكل نفس كامل في المشاع بحسبه موعى وفرضه شرط رابع ليكون
الشرط في المفرد المشاع الذي يحتمل القسمه واحدا ثم نقول لو كان النفس الكامل مطلقا شرطا
لم يندبه المشاع الذي لا ينقل القسمه فان الامكان في احاد الصور لا تغير واشترط ان الشئ
عاما فان الماتلة شروط في مع التبر بالدم مع امتثالها ونلز مهم اذ اوسيت مفردا وابتضه
مهم رجع عن بعضه انه دوام فلنا سلامه الواسع اذ كانت مقصوده تكون مقصوده مطلقا ولو كانت
السلامه فتدلى حكم الله طامح الرجوع او صار الرجوع في البعض رجوعا في الكل **مسألة**
المودع اذ اخذ في المودعة وان في المودعة في وضعه او اسفغ بها وبليتها او ركبها ثم عاد الى الوفاق
وردها الى الخبز وركب الركوب واللبس لم يبرأ من الصمان عدا وعندهم يد او الملقط اذ التذكي
ثم ترك البعد لم يبرأ من الصمان عدا وعندهم يد او يبرأ لم يعد مودعا ولا يبرأ الصمان
كما لو اخذ المودعة ثم اخذ المودعة الى الغاصب ثم استرد او تغدك في العادة ثم ترك
البعدك فبين ان عرج ان يكون مودعا فان العود سدد في الدواب وسب ان لم يعد
مودعا وانه اذا كان كذلك لا يبرأ الصمان ومان الاول وجهان احدهما انه حال المخالفه
ما عاصه غاصب متعد بما يجب عليه الصمان المقتدر في الغصب ويد الغصب منافقة ليد المودعة

الساكنه لولطف المال حاله المخالفه لغرض واليد المضمنه على منافقة المودعة ومان الثاني وهو
اخذها ان المودعة اذ ارفعتم لم يعد الاعتد مستأنف الساكن ان الحفظ واجب حكما ليد الغصب
فان الغاصب يجب عليه حفظ المال المعصوم ان يرد الى المالك واذ كان الحفظ واجبا
حكما ليد الغصب واجبا به حكما ليد المودعة يظهر في امر من يطوف المودع الممنه وبراه المودع عن
الضمان وكلا الامر لا يبرأ المالك واذ لم يرد المالك لا يكون مودعا بالسلب ان المالك في
حفظ المودع ظاهر ظاهر امانته فاد اسر حاله وظهرت منه الخيانة لم يرض الحفظ على يد واذ
لم يرض الحفظ على يد لم يكر مودعا السراج رسول في الاصل المقيس على ما عاد مودعا وتأثره
وجهان احدهما انه وجب عليه الرد الى المالك فاذا اعتذر بالواجب بصورته ومعناه معا
في التلف وجب رد معنى اذ اضمنه وهذا هو الطريق في وجوب الضمان في الغصب الوجه
الساكن ان في المسائل وجب الضمان لم يجب هاسا فان سلب لا سلم انه فخرج عن كون
مودعا وعول لم يلم ان صير وهدى بل غصب او رضمان على منافقة المودعة ومانه ان حكم
المودعة لزوم حفظ المال المودع للمالك مستبقيا له عليه واذ اعرف ذلك يقول انه اذا
قال او تغدك مطلقا فمذ العمد المودعة واذ اعرف شها او منه فله المودع المذكرة
واذا انفصل ذلك يقول قوات فانه العقد مطلقا مرفع من العقد خلاف فواتها في زمان مع
لحقها لما وراه ويدل على ان اذ استأجر انسانا لحفظ ماله مده معينة فترك الحفظ ثم عاد
بغير عقد الاجاه حتى يفر حقه في الاخرى بالعسوط فاكفي حصول مقصودها لما وراه زمان المخالفه
وكذلك اذا ضاعت المودعة ثم وجدها كانت مودعا مع قوات الحفظ انما الضياع للحققة لما وراه
زمان الضياع واذ ابرهن بصير النجس فخلل استمراره مع قوات مقصود الزهر زمان النجس
لجميعه في حال كونه عصبيا او خلا واما حصل الاعتراض على فوالم انه دضى الحفظ على يد طامرا امانته
لان ظهور الامانة ليس قبل الرضا بل هو من الرضا ولا يثبت المخالفه عدم وجود الرضا كسلامه المبيع
لما كانت من الرضا بالسع لاقتدا في الرضا لم يسرع فواها قوات الرضا حتى استمر السع عليه معينة
ونشت له الخيار ويخرج على السلام اذ انكرهم اقرارا انكار مطلقا ان المخالفه مطلقا على منافقة
المودعة خلا في الخيانة فانهما منه محصية الوجود والاطلاق صفه الاقوال لاصفه الاقل وخرج
على الكلام اذ اسلم الى الغاصب فان يد الغاصب مزيل ليد المودع مطلقا وفي الخيار ليد مستمر
والما سراج حال المودع على الكلام المستعير اذ اعلى فانه العبد صار غاصبا والغصب موجب

ونفى الادعاء فملا الاحراز عن ارب الفرض ومان الثاني ان السلب على العمل بسبب اليه والتسبب رضا بالمسبب
لانه خرج على الكلام اذا وجد عبد افان العبد يفر عن نفسه ومنعه الملاف فلم يحقق السلب على الجواب
فلما المعينة وجوب ان لا يتلاف اسفا الرضا مستحبا على الاصل لمعنا فانه اسفا المغير مغيرا او التزليل
لانه انه معترف بنبأ انسان وهو سالك وجب عليه الفداء وسكونه عن التزليل لعل الرضا به ظاهر افان الغالب
عند عدم الرضا هو الرجوع والمنع الا الله لم يعتبر مغيرا وصار اسفا الاصل مستحبا واذا عرف ذلك فله ما ذكرني
الدلالة على اسفا الرضا مستحبا بل مقامات في مقام يقول اننا نعرف ان الله في صبي من ربيد رشدا غلب على
الظن الحفظ والادعاء في هذه الصورة ولا تدل على انها بالانلاف وقد عرفنا اسفا وصار اسفا الرضا مستحبا
في مقام يقول دلاله الادعاء على اسفا الرضا بلع من ذلك حال الصبي ومان دلاله الادعاء على اسفا الرضا ان العاقل
المالغ تشفق على مله وتعتني بحفظه عن الضياع واللف ومان الانقياد ان الجمان خلف الظن في حقه وفي انما الغنى
خافه عباؤه ابعده من حال الصبي فان سن الثمان لم يدان على حدوث الرشد ولا قبل من ان لا يدان على عدم
الرشد ودلاله الصغر لا تعارضه فانه حدث لما مضى على ايمانه وحصل ما ذكرناه الجواب عن ذلك ان الادعاء الضرب
فانا نقول ان الرشد فانه ظاهر من الضرورة واذا انت ان دلاله الادعاء بلع كان اسفا الرضا مستحبا وفي المقام
المالك نقول لا سلم ان الادعاء من الصبي معتبر مغيرا واما انت الاعتبار الادعاء والطفل عمر المميز فكان عدم الرضا
مستحبا **مسألة** الغازي اذا جاوز الدرب ثم تقف فرسه وشهد الوقعة واجل اسحق
سهم الرجاله عدنا والواسم سهم الفرس معول وجدا المعنى لمقتضيل العير على فضل عليه وتقرره ان
البليل نيل صابه وشاهد الوقعة فارسا انما صابه او تقول انه يبل جهاد ونجايه في العدو وشاهد الوقعة
فارسا انما صابه او نجايه في العدو ونريد ما ذكرناه مما يلبسنا انه اذا جاوز الدرب ففرس متعارف استرد منه
وشهد الوقعة راجلا اسحق سهم الرجاله وكذلك اذا جاوز الدرب ثم باع فرسه وشهد الوقعة راجلا اسحق
سهم الرجاله وكذلك اذا جاوز الدرب ومان لم اسحق سهمها ولو كانت مجاوزة الدرب سببا لاستحقاق الجواز بعد
شهود الوقعة فانه ما لو اسحق السهم ولما فيه خلاف فعلى ان في رحمة الله عليه في موت الغازي الفارس
على انه اسحق ونعت الفرس على انه اسحق فخرج من كل مسلك قول الاخرى بل يعلم ان الاتعنى بالفارس
الغازي اكب الفرس بل نعني من حاله الركوب عند الحامد الفرس فلو قاتلوا قتالا لا يفتد به ركوب
الحيل ما قاتلوا ويضيق او قلعه واسحقوا الخيل اسحقوا سهم الفرس وان لم يصبوا الخيل
لم اسحقوا سهم الفرس والفقهاء ان شهود الوقعة فارسا ادل على القتال فارسا من حيازة الدرب فارسا
والخيل معصم متبينة ما امكن مطلقا من اعتبارها بيمينه لقننا انهم اعتبارها كذلك فان كان شهود الوقعة

فارسا ادل على انه المعنى للمقتضيل في محل العفاق فان سلم ان السلم ان الضابط شهيد الوقعة لمحاوئ الدرب
وسانه وجمان جدهما ان النسبة السرايا الطلائع تشاركهم فيه بل الجيش ولم يوجد منهم شهود الوقعة لمان ان السبب
مستبعد من الداء واثامة الله فمحلنا بطا صا صا بطا متبنا في الدوا وادعوا ذلك نقول انه تعدل اصوات
الاسامى وحفظ الحلية حال النفا الصنف خلاص حال مجاوزة الدرب فانهم يدجلون في اخرت جمعهم ظاهرا
كعنه اسحقوا سهم الفرس اسما الاسامى وتعرف الرجاله والفرسان فلفظ من للضابطا وعلى هذا نقول ان ادعاء فريسة
لعدو مجاوزة الدرب اسحق سهم الفرس في رواه الحسن عن ابي حنيفة لوجود مجاوزة الدرب فارسا وكذلك
اذا اسرى فرسا تعدل مجاوزة الدرب وشهد الوقعة فارسا اسحق سهم الرجاله لو سلمنا في البيع انه اسحق سهم
الفرسان وهو لان البيع بان اسحق سهم الفرس تاجر الا مجاوزة الدرب سببا لاسحقوا سهم الفرس بلع من
الفرس المستعار ونقول ان اسحق سهم الفرس على الجواز فارسا لكل الاعتقاد وليس جازما بالقتال فارسا من اخر
تعارض معقول اسحق سهم الفرس سهم الرجاله وهو مجاوزة الدرب راجلا ولا رخص في حقه فاسحق سهم الفرس ان
والقتال المسلمين يدجلون في اخرت جمعهم مطلقا من اربا بالعدو وارهايا والفارس الثريا عا بالليل الثريا
فملا وحظا من الغيبة ونوجه هذا الكلام وجمنا في ربح الضبط مجاوزة الدرب وهو المقصود من نصب المظان
والضابط رعايه المعنى والمجاوئة الثريا رعايه المعنى فان من لا رعايه المدرك كونه شرعا وخرج على الكلام
الاسر اذ اقبل فارسا تحت سهم الفرس ان المجاوزة ذرية اقم مقام مجاوزة الدرب القواصل في استحقاق
السهم ان قابل ونس ان شهود الوقعة لا صلح بطا فقول لو امكن اجماع اعشار شهود الوقعة لا يمكن اعتبار
نفس القتال لان شهود الوقعة عما عدا النفا الصنف وبذلك الحال شغلنا عن الضبط لحال القتال ولا
يعال انكم اذا علمتم اذا جاوز الدرب فارسا وقاتل راجلا اسحق سهم الفرس مع علم القتال معتبر انفسه
وبذلك لم يحل شهود الوقعة مع انفسه وبذلك لا ينعزل انما لا ينعزل القتال ولا شهود الوقعة حتى انه لو عتبه
الامير في امره امير الجيش اسحق السهم ويرد معول من علم انه جاوز الدرب عازما على القتال ولم يعلم
استحقاقه لما راجع يصير به معناه الجهاد اسحق مكفى بالضابط يجوز لافس المعارض الجواب فلما
سلك الطلائع غير لازم فان الجيش تشارك السرايا اذا كانت السرايا تحت المعظم الغوث منهم فم شامدون
معنى في هذه الصورة ونقول في الفصل الاخر مجاوزة الدرب صلح ضابطا وشهود الوقعة صلح ضابطا ايضا لان
العام جاربه ان جعل على كل طائفة يعرف يعرفهم ووجههم ويدينهم ولا يمتدوا استحقاقهم ومراهم فصلح
الشهود ضابطا معناه في العرف وهذا حصل كقولك ان حال القتال هو شغلنا فان لم يكن المعنى
بالشهود النفا الصنف وانما المعنى به حاله بسوية الصنف ويعين المواقف ويرتب الميمنة والميسرة

